أوراق في سيرة ومسيرة
الإمام الصادق المهدي

الجزء الأول

إعداد وتحرير

رباح الصادق



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: أوراق في سيرة ومسيرة الإمام الصادق المهدي

(الجزء الأول)

المؤلف : رباح الصادق

رقم الايداع / ٢٠١٥/٢٦١٥٠

الطبعة الأولى ٢٠١٥



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ _ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

تعلمت منك أن الإنسان لا يبلغ الكمال ولكن حسبه المحاولة.

وأنه حتى ولو بدت نداءاتنا آذاناً في مالطافإن البذور سوف تثمر ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [يوسف]

هل حقاً وقفتُ على أهم محطات، ولخصتُ أهم دروس مسيرة الأهوال لدرك الأحوال؟ المسيرة التي لم تأبه فيها بالغيلان والفراعين، ركبت سرجك وسبلت نفسك في شأن الدين، والوطن..

لربما كنت تلميذة متعثرة، فاقبل ما فهمته من الدرس يا نعمتنا..

إليك وإلى ذلكم الدين الوضاء، والوطن الحبيب،أهدي ليالي سهري، آلاء محبتي.

رباح

مدخل أول

(إن خطرنا كشعب وكأمة في سير تاريخ البشرية الآن خطر ضعيف للغاية، ولذا يستطيع المؤرخون أن يهملونا وأن يكتبوا عنا ما يشاؤون، وحركتنا الفكرية والثقافية ليست بالقدر الذي تتمكن بموجبه أن تصحح كل هذا، ولذا فنحن كما كنا مضطهدين سياسياً فإن حالتنا الاقتصادية فيها تخلف شنيع، كذلك نحن شعب وأمة مازلنا نعاني قلة الخطر وقلة الأهمية في تقييم وتقدير المسؤولية والدارسين والباحثين وهذا مالا يمكن تصحيحه إلا إذا أصبحنا أمة ذات خطر وذات وجود وذات وزن، وإن نحن لم نستطع الوصول إلي تلك المرتبة وذلك المستوى فستكون شؤوننا كلها كما هي الآن شؤون إهمال وإغفال واستخفاف).

السيد الصادق المهدي من محاضرة حول تاريخ المهدية
جامعة الخرطوم- أغسطس ١٩٦٦م

(أولئك الذين استسلموا لأن كروت القضية في أيدي غيرهم عبروا ضمن ما عبروا عن الاستخفاف بالذات وكراهيتها واحتقارها، فلا أحد يمكن أن يعبأ بنا إذا لم ينبهه دورنا بما فيه من قدرات ذاتية. إن العالم سيهتم بقضايانا بقدر ما نهتم بها نحن فلن ينتبه ويهتم ويلتفت إلا إذا كانت قدراتنا الذاتية في كل المجالات هي التي تدق على أبواب التاريخ، فإن لم نفعل ذلك فسوف نكون نسياً منسياً، وقديماً قيل واحدٌ كألف وألفٌ كأُف، ونحن يهمنا بل يلزمنا أن ننقل أنفسنا من أفٍ إلى موقف القدرة على التعبير عن تطلعاتنا ومثلنا ومصالحنا).

السيد الصادق المهدي
أمام مؤتمر اتحاد المهندسين الفلسطينيين ٢١ أكتوبر ١٩٨٦م

مدخل ثاني

(نحن لم ندخل السياسة أبداً على سبيل البحث عن السلطة. دخلنا تلبية لنداء وطني. وإذا لم أجد وزملائي وسيلة لخدمة الوطن بثقة أهل الوطن فأماناتهم مردودة إليهم وحياتنا الخاصة مردودة لنا).

السيد الصادق المهدي
أمام احتفال العمال بعيدهم- ٨ مايو ١٩٨٦م

مدخل ثالث

لو ينحني الصخر الأصم   وارتدَّ وش الضي غربْ

لو عدى عكس الريح شراع   وانهدَّ حيلاً فيك تعبْ

اتجرع الحنضل واقيف   فوق المسامير بالغصب

لا تنحني

يا قاهر العيشة الفقر   يا أقوى من جور السنين

فاضلك إيه وبتملكه   غير صوتك الدُغري وسنين

غير نجمك العالي وأمين   يهدي الضهابا المتعبين

غير منجلك وكدنكتك   وتقاوى للجدب اللعين

لا تنحني

لو يحرقك لفح السموم لا تنحني   لو تسرى من أفقك نجوم لا تنحني

لو شالو من عينيك نوم لا تنحني   لو سهدك ليل الهموم لا تنحني

ليك السلام وعليك سلام   يا منتمي لي فكرة ضد الانهزام

ما بتَّ يوم والجار جعان   ما شفت قدامك مهان

وقدلت يا فرس الرهان

يوم كبوتك إن شاء الله   ما فال البنات

الزغردن غنوك يا جبل الثبات   وهتفنا من كل الشتات

لا تنحني

الشاعر مدني النخلي والفنان سيف الجامعة

مهداة للحبيب الإمام الصادق المهدي في عيده السبعيني ٢٠٠٥م

مقدمة صاحب السيرة والمسيرة

رحمة الله وسعت كل شيء، ومن نعمه على محبّه الصادق أربعة خصال:

أولها: أنني مهما ظُلمت لم أظلم أحداً، بل كل من تعاون معي منحته ثقة بلا حدود. ثقة أدهشتهم فمن تجاوب مع تلك الثقة أحبني حباً أدهشني، ومن أضاع تلك الثقة تمرد تمرداً أدهشني ودمره.

وثانيها: أن حياتي حفلت برجال ونساء وأطفال بذلوا في خدمتي وخدمة أهداف عليا باختيارهم جهداً من شدته وعمقه يكاد ألا يصدق، كأنما حلت فيهم أرواح أولاد حاج شريف الأسطورية.

وثالثها: أنني مهما تراكمت علي الأرزاء لم تؤثر سلباً على معنوياتي بل اعتبرتها:

قَدْ يَنْعِمُ اللهُ بِالبَلْوَى وَإِنْ عَظُمَتْ وَيَبْتَلِي اللهُ بَعْضَ النَّاسِ بِالنِّعَمِ

بل أضع في صدر مجلسي عبارة «أشدكم بلاءاً الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل[1]»:

عَلى قَدْرِ فضل المرءِ تأْتي خُطُوبُه.

ورابعها: وهبت ذرية تفانوا باختيارهم ذكوراً وإناثاً في خدمة أهداف دينية، ووطنية، واجتماعية، عليا أجلها، تفانوا دون استثناء وعلى اختلاف مواقع الأداء.

الحبيبة رباح تجسيد حي للفئتين الثانية والرابعة.

في مكتبي الخاص كتب جمعتها على طول الحياة وأنا أصنف الكتاب خير جليس. وفيها الأوراق المتصلة بعملي، حافظت عليها حرص جعد الكف بالدينار.

هذه الجواهر من كتب وأوراق أضر بحفظها التنقل لحمايتها من عبث الطغاة أثناء اعتقالاتي المتعددة.

---

(١) رواه البخاري

ولكن بنتاي الحبيبتان أم سلمة، ورباح، فقد عملتا على تنظيمها وتبويبها.

أما الحبيبة رباح كمسؤولة في مكتبي الخاص فقد ألمت بأوراق حياتي كلها، كما راجعت كل كتاباتي وشاركت مع أبنائي الأحباب عبد الرحمن فرح، وسامية يعقوب، وإنعام الجمري وغيرهم ممن تعاون معهم في الطباعة والأرشفة الإلكترونية، ذلك أنهم في مكتبي الخاص قرروا منذ العام ٢٠٠٠م أن يطبعوا أعمالي كلها في مجلدات أتمنى لهم التوفيق.

الحبيبة رباح رأت أن توثق لسيرة حياتي استناداً لما سمعته مني في مناسبات كثيرة وللأوراق المرتبة في المكتبة.

هذا السفر هو الجزء الأول من هذه السيرة وهو يصلح مرجعاً تاريخياً وأدبياً مثلما هو سيرة حياة.

إن دراسة رباح الهندسية، وموهبتها كشاعرة وفنانة تشكيلية، جعلت عملها يكتسب منهجية العلم الطبيعي وانعتاق الفن، والعمق الروحي، والإتقان. كأنها تتعبد ربها بالإتقان. «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ»[1].

إن في هذا الكتاب لوحة جامعة لهذه المعاني، وأقل ما فيها بر بنت بوالدها، وخير ما فيها ديوان أحداث وأفكار تهم جيلنا والأجيال بعدنا، فالماضي جذر الحاضر والمستقبل. ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ ﴾.

الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي

القاهرة نوفمبر ٢٠١٥م

(١) رواه الطبراني

مقدمة الأجزاء الثلاثة الأولى

بسم الله والحمد لله القائل ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾، والصلاة على حبيبنا المصطفى الذي أثبت للمجتهد أجرين إذا أصاب وأجر إذا أخطأ، وبعد-

الإمام الصادق المهدي شخصية لها أثر يمتد من نطاقه الوطني السوداني إلى إقليميه العربي والأفريقي والإسلامي والعالم.

ففي وطنه انتخب رئيساً للوزراء مرتين في عهود ديمقراطية (يوليو ١٩٦٦-مايو ١٩٦٥م) و(مايو١٩٨٦-يونيو ١٩٨٩م)، وانتخب رئيساً لحزب الأمة وإماماً للأنصار الكيان الديني الأكبر بالسودان. وإقليمياً اختير رئيسا للمنتدى العالمي للوسطية، وصنفه معهد الدراسات الموضوعية بنيودلهي، الهند، ضمن أعظم مائة شخصية مسلمة في القرن العشرين، وعالمياً حاز على جائزة قوسي للسلام للعام ٢٠١٣م، بالفلبين. ويعد من أبرز الناشطين بنادي مدريد وهو نادٍ لرؤساء حكومات ودول سابقين يعمل على تمكين وتطوير الديمقراطية في العالم. وهو نشط فكرياً بالتأليف والخطب المنبرية واللقاءات الإعلامية، وسياسياً عبر حزب الأمة، ودينياً عبر هيئة شئون الأنصار، فهو ذو اهتمامات عديدة تمد صلتها لفكرة التحديث المؤصل.

وبالرغم من أنه وجدت كتب وأدبيات عديدة تعرضت إيجاباً أو سلباً لجانب من أدائه سواء السياسي أو الفكري إلا أنه لم يوجد كتاب لسيرته، على أهمية مثل هذا الكتاب في التعريف بشخصيته منذ نشأتها، وتطور فكره، وملامح عطائه السياسي بتتبع لصيق.

وقد حاولت كثيراً حضه على تدوين سيرته، وبصفتي مسئولة الدراسات والنشر في مكتبه تبنيت مخططاً لكتابة تلك السيرة لتنشر بالتزامن مع احتفاليتنا بعيده السبعيني في ديسمبر ٢٠٠٥م، ولكن حال دون ذلك أنه لم يتحمس كثيراً للفكرة في البداية باعتبار أنه يدوّن كل الأشياء والفترات الهامة التي مرت به وشارك في أحداثها فلم يتبق من السيرة سوى الرواية عن الذات ولم يكن متحمساً لها.

ولهذا بدأت في هذا الجهد قبل نحو أربع سنوات، ولكن ببطء فرضته ظروف الإقامة

في السودان والمشاغل الملتفة، وبرغم ذلك واصلت، ولم يثنني أنه استجاب للدعوات المتكررة بتسجيل ذكرياته أخيراً وبدأ في ذلك فعلاً إبان إقامته الحالية بمصر منذ ديسمبر ٢٠١٤م، كما سجّل ستة عشر حلقة من برنامج (شاهد على العصر) الذي يقدمه الإعلامي المجتهد أحمد منصور بقناة الجزيرة والتي تبث هذه الأيام وفيها من معلومات السيرة الكثير.

واصلت في إكمال الكتاب والسعي لنشره لأن إخراجي للأوراق كان بصورة مختلفة عن تلك التي خرجت بها حلقات السيرة أو الشهادة على العصر، وإن كانت أكملت بعض النقص في كتابي. فالقيمة الأساسية لهذا الكتاب أنه يجمّع أهم الشهادات التي كتبها الإمام الصادق المهدي حول الأحداث المختلفة، وبعضها مأخوذ من وثائق مغمورة لا أظن اطلع عليها أحد.

فحديث الحبيب الإمام الصادق المهدي حول تدوينه للأحداث المهمة في حياته صحيح من ناحية وجود عدد من الأدبيات التي تغطي الفترات والأعمال المهمة التي قام بها أو شارك فيها. كما أنه يحرص دائماً على اصطحاب أجندة يودعها اللقاءات والأفكار والأحداث بل حتى الرؤى المهمة، ويبثها همه أحياناً، وأبيات الشعر التي تسليه، ومن أسف أن أجندة كثير من الأعوام ضائعة مع الجزء المفقود من مكتبته أو بسبب التنقل المستمر.

وبرغم هذا التدوين المذكور، فلا شيء يعدل روايته المباشرة للأحداث وانطباعاته حول الموضوعات التي تثيرها. ولو كان الحبيب الإمام الصادق هو كاتب السيرة لكنا قرأنا عجباً.

المصادر الأساسية

وما صنعته هنا هو أنني قلبت بين أوراقه، ما استطعت فهي كثيرة عصية على الحصر وفوق طاقتي الحالية وإن كنت أظنني بلا ادعاء أكثر شخص على ظهر البسيطة مطلع على كتاباته حتى الآن. انتخبتُ من تلك الأوراق رواياته للأحداث ونقاشاته للقضايا التي كانت تشغل باله في مراحل حياته المختلفة، وأحياناً جلبتُ أكثر من رواية له لنفس الحدث مع ما في ذلك من تكرار تغاضيتُ عنه لاختلاف في التناول أو نظرات أو معلومات جديدة، كما أشرتُ لأعمال أو كتابات مهمة في سياق مشروعه الفكري

ووضعتها ضمن السيرة.

ومن الأوراق التي دوّن فيها تجاربه ورقة (ثلاث سنوات في خمسينيات القرن) التي دونها في ١٨ مارس ١٩٨٣م وروى فيها مذكراته في كلية فيكتوريا، ثم كلية الخرطوم الجامعية، ثم دراسته في جامعة أوكسفرد بكلية القديس يوحنا، وهي موجودة بأكملها في الفصل الأول المعني بالمولد والنشأة (مجاهد جاي من كبكابية) في الجزء الأول للكتاب بعنوان (بينج ماريال)[1]، يضاف إليها مذكرات (تضاريس الذاكرة) التي أصدرها البيت العربي في مدريد عام ٢٠١٠م كثالث إصدارة في سلسلة تضاريس الذاكرة مع قادة وزعماء ومفكرين عرب.

أما كتاب (جهاد في سبيل الديمقراطية) الذي يرصد دور الإمام الصديق في مناهضة حكم عبود، فقد كان مرجعاً رئيسياً في الفصل الثاني للجزء الأول (رياح لم تشتهها السفن).

وكتاب (الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق) يروي الأحداث التي أدت للخلاف داخل الحزب في الأعوام ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٨م، وكان مرجعاً أساسياً في الفصل الرابع من الجزء الأول (بينج ماريال) الذي أضفتُ إلى مقتطفاته عدد من الأوراق بعضها ناقص وبعضها جزء من كتب ضائعة، إضافة لمذكرات السيد الصادق في سجن جبيت في الفترة (يونيو- يوليو ١٩٦٩م) وهي مدونات لم تنشر على قدر كبير من الأهمية وقد اقتبستُ منها بتصرف نظراً للصراحة البالغة التي كان يكتب بها كأنها شهادة للتاريخ من النوع الذي يودع في دار الوثائق مختوم بالشمع الأحمر! وكتاب (خطب السيد رئيس مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦م)، ومحضر لقاء دونه السيد الصادق بسجن شندي، بالإضافة إلى أجندة العام ١٩٦٢م.

كتاب المصالحة الوطنية الصادر عام ١٩٧٨م يروي الأحداث منذ قيام انقلاب ٢٥ مايو وحتى تاريخ كتابته، وأنت تجد/ين أن معظم فقرات هذا الكتاب إما موجود بكاملها أو ملخصة في الجزء الثاني من الكتاب (ظلام أب عاج)، مع الاستعانة في أوله بمذكرات سجون جبيت وبورتسودان وشندي، وبسلسلة (مذكرات الإمام الصادق

(١) يرد في الفصل الرابع من الجزء الأول شرح للتسمية (بينج ماريال) والتي أطلقها عليه الدينكا لدى زيارته للجنوب في ١٩٦٦م وفي أحد تفسيراتها تشير للجمع بين الشباب والزعامة.

المهدي في السجون) التي نشرتها صحيفة الأخبار في أغسطس ٢٠١٠م، وفي آخره تمت الاستعانة بكتاب «ميزان المصير الوطني في السودان» الصادر عشية انفصال الجنوب المرير عام ٢٠١٠م.

الجزء الثالث من الكتاب والذي يروي قصة الديمقراطية الثالثة جزء منه مأخوذ من كتابه (الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة). ومجلدات خطب السيد رئيس مجلس الوزراء الثلاثة التي تغطي الفترة من ٦ مايو ١٩٨٦ وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م (أما الجزء الرابع الذي يغطي الفترة المتبقية حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م فلم أفلح في الحصول عليه)، بالإضافة لكتاب (ميزان المصير الوطني)، وهكذا..

الكثير من هذه الأوراق نفسها لم نجدها بهذه السهولة التي نسردها بها، فمكتبة الحبيب الإمام الصادق المهدي ووثائقه عانوا مثله إبان الشموليات التي احتلت أكثر من ثلاثة أرباع عمر السودان المستقل. وقد عشت حياة هذه الوثائق القلقة منذ بل حتى قبل تخرجي من دراسة الهندسة بجامعة الخرطوم عام ١٩٩١م. فانكببت على وثائقه وكتبه أبحث عنها وأجمعها وكانت موزعة في المخازن في حالة رديئة وبعضها مجموع في جوالات وأخرى «مبهولة» وبعضها في شنط، ومنها ما تسربت إليه مياه الأمطار وما أكلت منه دابة الأرض «الأرضة» وذلك أنه كلما كانت هناك غارة أمنية على بيتنا (وكانت تلك الغارات طيلة عهد مايو و«الإنقاذ» حالة متكررة) كان هناك قسم كبير من الأوراق يُخفى بسرعة داخل المخازن حتى لا تلحقه الأيدي الآثمة.

ولم يفت زمان طويل منذ جمعتها في ١٩٩١م وبدأت في تصنيفها وترتيبها حتى جاء الإنذار بأن البيت معرض للمصادرة إثر اقتلاع منزل المرحوم الدكتور عمر نور الدائم في ١٩٩٧م، كان السيد الصادق حينها قد هاجر في «تهتدون» فلم يهتم إلا بمصير المكتبة ونظر للبيت كطين زائل، وطالب بأن توزع المكتبة بين الأحباب المضمونين لئلا تطالها اليد الباغية ويكون مصيرها كمكتبة الدار الثرية التي نهبوها عشية انقلابهم فلم يُعرف مصيرها حتى الآن.

تولت الوالدة المرحومة الحبيبة سارا يساندها شقيقي الصديق توزيع المكتبة على عدد من الأحباب، ولم يسجلوا الأسماء بالطبع خشية الملاحقة الأمنية وأن تكتشف القائمة فتركوا المسألة محفوظة في الصدور، والصدور بئس المستودع! أما في بيتنا

فحفظها كما يحفظ البحر النقوش! ولذا حض ربنا على الاستكتاب حتى لا نرتاب ولا ننسى. المهم في نهاية الأمر، بعد أن عاد السيد الصادق في «تفلحون» عام ٢٠٠٠م هب بعض الأحباب وأعادوا ما عندهم من كتب وأوراق مشكورين، وآخرون الله يعلمهم احتفظوا بها ظناً منهم أن وقت إعادتها لم يحن بعد خاصة وليل «الإنقاذ» الطويل لا زال يجثم على صدرنا. فقمنا بالإعلان في الصحف، وفي منبر صلاة الجمعة، ولم يأتنا مردود تلك النداءات، فلا زالت الأوراق والكتب ناقصة بشكل مؤلم.. وبرغم ذلك فإن حصيلتنا من الأوراق هائلة.

ومن أهم الأدبيات الموجودة في هذا الصدد هي خطب السيد الصادق في حكومته الأولى بستينات القرن العشرين والتي غطت مواقفه وآراءه في حكومته الأولى بالستينات وقد وجدناها بحوزة الدكتور عبد الرحمن الغالي، ومجلدات خطبه كرئيس للوزراء في الثمانينات وهي أربعة وجدنا ثلاثة منها بحوزة الحبيب مولانا آدم أحمد يوسف، أما الرابع الذي يحوي خطب العام ١٩٨٩م فلم نحصل عليه كما ذكرت آنفاً!

ومثلما استفدتُ من بعض الروايات وأهمها روايته هو نفسه لقصة حياته ويرد في الكتاب كيف نظم لنا درساً لسيرته الذاتية في مطلع تعرفنا عليه، فقد استفدتُ للتاريخ في مرحلة الطفولة والصبا من عدد من الخطابات خاصة خطاباته وأخيه عصام وخطابات الإمام عبد الرحمن المهدي لوالدته السيدة رحمة.

كتاب السيرة والمسيرة

المرة الأولى التي حاولت فيها تدوين جانب من عطاء الحبيب الإمام الصادق المهدي ومواقفه كانت حينما اتصل بنا في عام ٢٠٠٧ بعض الأحباب الذين أرادوا التقديم له لنيل تكريم يستحقه فطالبوا أن نرصد لهم أهم جوانب عطائه، فقمت يومها بكتابة «مفردات التفرد في تجربة الإمام الصادق المهدي»، مفردات التميز في تجربته كحاكم، وكمعارض، وكزعيم حزبي، وكقائد ديني، وكمفكر، ثم تطرقت للتفرد في مسألة الكسب المعيشي، وختمتها بذكر أهم مفردات الاعتراف بتفرد الإمام وطنياً وإقليمياً ودولياً.

والآن تصديت لكتابة موسعة ترصد سيرته عبر أوراقه وما كتب عنه في إطار بحوثي، وهو هدف طموح جداً كلما أوغلت في تنفيذه وجدتني في محيط أعمق. ورأيت أن

يخرج الكتاب في خمسة أجزاء مركزاً على سيرة للحبيب الإمام الصادق المهدي، وأهم ملامح فكره، وعطائه السياسي، وبعض مميزاته الشخصية. وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: يغطي الفترة حتى حلول الظلام المايوي، بعنوان (بينج ماريال). وهو لقب أطلقه الدينكا على السيد الصادق لدى زيارته للجنوب في ١٩٦٦م، ويعني الزعيم ماريال، وقد اختلفت تفسيرات أساتذة لغة الدينكا الذين قابلتهم للتسمية، وكان أحد التفسيرات أنه تشبيه له بطائر الغرنوق الذي يجمع بين جمال المنظر والنبل، فهو حينها كان يجمع بين الشباب والزعامة فكأنما هو تناقض شبيه.

الجزء الثاني: يغطي فترة الانقلاب المايوي، بعنوان (ظلام أب عاج)، ولقب (أب عاج) كان يطلقه نصراء نظام مايو على رئيسه الذي كان يحمل عصا من العاج دارت حولها الأساطير.

الجزء الثالث: يغطي فترة الديمقراطية الثالثة، بعنوان (الصادق أمل الأمة..ولكن!)

الجزء الرابع: يغطي فترة ليل (الإنقاذ) الطويل.

الجزء الخامس: يهتم بتحليل فكر الإمام والتطور فيه، وبعض مميزات الحبيب الإمام الصادق المهدي الشخصية، وباب حول الأشعار التي قيلت حوله، وأهم الأقوال والتحليلات لدوره من قبل آخرين.

وتخرج الأجزاء الثلاثة الآن متزامنة مع ثمانينية الحبيب الإمام الصادق المهدي، وذلك بأمل إلحاق الجزئين الرابع والخامس حالما يتم إعدادهما بعون الله وتوفيقه.

جزء كبير من مادة الأجزاء الثلاثة هذه كما أشرت هي عبارة عن كتابات سابقة للسيد الصادق المهدي، أو ملخصات عنها، إذ قمت بجمع المادة وتحريرها وترتيبها بتسلسل تاريخي، مع ربطها برواية متسقة للأحداث مستعينة بروايات سمعتها أو ببحث محدود في بعض الأدبيات التي تغطي الأحداث التي أرويها. ولهذا لا يمكن القول إن الكتاب من تأليفي بينما ثلاثة أرباعه تقريباً عبارة عن كتابات قمت فقط بتحريرها وجمعها في سياق رواية متصلة.

وقد اخترتُ أن أروي عنه وبالطبع واجهتني مشكلة اللقب فهو والدي وإمامي و«الحبيب»: الكلمة التي صارت تعنيه في مخاطباتنا، ولكني تركتُ قلمي يسير مع عمره

فهو الصادق أو السيد الصادق وهو صغير إلا إذا رويت عنه رواية حديثة حيث يتحول «للإمام الحبيب»، وأرجو ألا تضير هذه اللغة القارئ، ولا ينظرن للألقاب، فالحبيب الإمام الصادق المهدي ليس ممن يضيف إليهم اللقب أو يحذف عنهم، وكنت عودت نفسي أن أكتب عنه كما يحب من الشعب السوداني أن يناديه (الصادق) لأنه برأيه يحول الاسم إلى صفة محببة. ولكنني تركت لمحبي اللقب أوقاتاً كثيرة فيها ينعمون! وأنا أعلم مدى أهميته لدى كثيرين، وقد رُوي أن صحافياً أنصارياً مخضرماً في صحيفة مستقلة، حينما عرض عليه مقال لكاتب كان يشير للحبيب الإمام الصادق بـ«الأستاذ»، وذلك في عرفه قلة أدب ما قبلها ولا بعدها ولكنها مغلقة، قال للمحرر احذف هذا اللقب واتركه الصادق قراحاً ليعلم الجميع أنه قليل الأدب!

ولكننا لنا رأي مغاير عن تلك الفكرة، ولا يضيرنا أن نتحدث عنه باسم الصادق، بينما نحبه ونجله ونعترف بفضله أيما اعتراف! وأنت تجد/ين في آثار الإمام المهدي عليه السلام انتقاداً لاستخدام الألقاب باعتبارها باباً للتكبر المذموم، كذلك تجد/ين لدى بعض حاملي الألقاب في بلادنا خواءً يدعو للرثاء ولدى بعض المتجردين منه امتلاءً ورواءً يدعو للاحتفاء، وكما قال شاعرنا الفيتوري رحمه الله فالغافل من ظن الأشياء هي الأشياء! ومجمل القول إنني لا حاجة لي بالتمسك بالألقاب: مطية الخاوين وزينة الذين هم عن الفضل عارين!

وفي هذا الكتاب حرصتُ إذا كان الكلام نقلاً عن روايته على ترك ما رواه بنفسه بنفس اللغة (ضمير المتكلم)، وحرصت على التفرقة بين ما سقته من روايات الآخرين أو مشاهداتي أو من البحث، وبين ما جاء بلسانه بتغيير شكل الخط. ولكن هذا التغيير أحيانا خادع، فكثير مما هو وارد كأنه روايتي في الحقيقة تلخيص أو تحرير لمادة كتبها خاصة كتاب المصالحة الوطنية.

مشروع الكتابة عن الإمام الصادق المهدي مشروع طموح جداً فجوانبه عديدة وعطاؤه ثر، وحتى السرديات المتعلقة بسيرته كثيرة من لقاءات صحفية وتلفزيونية وأجندة وأوراق وكتب ومدونات. لذلك فإن المغامرة بإخراج كتاب يدعي تغطية الفترة التي يرصدها الكتاب ظلم وجهل كما هو حال الإنسان الذي وصفه ربه في تقلد حمل الأمانة التي أبتها السموات والأرض والجبال.

ولكن شجعني في المقابل معطيات محفزة، فالمادة حول كثير من حقب حياته شبه جاهزة. وعلاوة على كوني ابنته وذلك باب لمعرفة لصيقة، فقد كنت فرداً غير رسمي في مكتبه منذ فترة الديمقراطية حيث كنت أقضي ساعات طويلة في المكتبة، وكنت ألازمه في بعض الأسفار الخارجية حينما تسمح ظروف دراستي، بعد ذلك لازمته كمساعدة بحثية ومسئولة من أوراقه ومكتبته بشكل رسمي منذ ١٩٩١م أي ربع قرن حتى الآن ولفترة أكثر من نصف عمري، ذهبت على إثره للقاهرة ثم عدت معه في «تفلحون»، ومنذ تكوين مكتبه الخاص بشكل مؤسسي سنة ٢٠٠٠ تقلدت منصب سكرتيرة المعلومات والدراسات والمكتبة والنشر، وعبره توثقت معرفتي بالآلية التي يتابع بها الأحداث ويتفاعل بها معها.

هذه الفترة الطويلة جعلتني قريبة منه فيزيائياً بما يسهل علي رصد تحركاته وأعماله، ولكن الأكثر من ذلك هو القرب الفكري حتى أنه صار أحياناً يعود لي يسألني عن بعض آرائه والمقولات التي يستشهد بها إذا ندت عليه ويقول إن «رباح هي ذاكرتي».. وأخيراً وهو يستعد لحلقات (شاهد على العصر) ساعدته ببعض بحوثي حوله فقال لي: لقد صرتِ تعرفيني أكثر مني! وهذه قلادات أعتز بها، وأدعو الله أن أكون قدرها.

ولعلك تقول/ ين كما قال كثيرون إن هذا الكتاب هو مصداقاً للكلمة القديمة: كل فتاة بأبيها معجبة! ولعلك تتعجب لو قلت لك إن باب الأبوة لم يكن باباً للإعجاب بحد ذاته، فحينما بدأت تجربتي مع الإمام كابنة كنت ملأى بالحنق على هجرنا طيلة سنوات طفولتنا الأولى، فكم كان يؤلمني مثلاً ونحن صغار سؤال بعض أندادنا في الأسرة هل لكم أب أو أين أبوكم؟ وكان هذا السؤال من إحدى بنات الأهل حجاباً عنها امتد لسنوات، كنت أحسها كمن صفعني في خد مجروح! ولذلك كنت غير مستعدة للتعامل بأريحية مع ذلكم القادم الجديد حينما بدأ يطل في حياتنا، والذي يبدو أن لديه رؤى كثيرة لست مستعدة لاتباعها بحال، وقد واجه الإمام شيئاً من هذا الرفض الظاهر أو المستتر منا جميعا بدرجات متفاوتة ربما باستثناء قليلين. ولكن منهجه في التعامل معنا كان قاصماً لظهر هذه الشنشنة التي أبدلها أصحابها وصاحباتها طوعاً بعرفان لقيمة هذا الرجل والقمة التي يتربعها على مرتفعات المكارم.

فهو برغم رؤاه الواضحة وقيمه الأخلاقية والدينية العالية، لم ينه ولم يأمر ولم يعاقب أو يزجر، وقرّبنا إليه حينما أتيحت له ظروف، في جو من المحبة والاحترام لذات كل

شخص منا، وفضّل التوجيه لا باللسان ولكن بإعطاء القدوة. إنه رجلٌ مهيبٌ عظيم ونحن كنا نشهد كم من الناس كان يجله، ولكنه كان يجلس بيننا ونحن أبناؤه الصغار الذين شهدنا كيف تعني الأبوة في العرف السوداني شيئاً أقرب للسخرة، أو بين محبيه الذين يعلم كم تسعدهم خدمته، ولكنه يخدم نفسه بنفسه، ويستكثر حتى أن يطلب أحداً مناولته كوب ماء!

وإني لن أغالطك قارئي في أن الكتاب يأتي كإعجاب فتاة بأبيها، ولكني ألتمس أن تنظر فيما أقول بعين النقد لا عين الانطباع، والنقد يستكنه الأشياء ولا يكتفي بالأحكام والانطباعات السابقة أو السريعة، فإن كان ما أتيت به هو من باب ما يمكن أن تقوله أية فتاة معجبة بأبيها فلك أن تحكم علي بأنني مقادة بعاطفة البنوة وأن الكتاب نتاج عاطفة وتزيين، وإن رأيت أن ما ذكرته فيه رصد وبحث وخبرة ولا ينفي العقل وإن لف بالمحبة، فاحكم لكتابي هذا بأنه صفحات من حياة رجل أثر ويؤثر على حياة السودانيين وأفكارهم بل حياة كثيرين خارج السودان، ويحق لهؤلاء جميعاً الاطلاع عليها، وأنه يستحق أن ننظر إليه بتعاطف، هو الذي قدم وما استبقى شيئاً!

وإني لا أنسى في النهاية أن أؤكد أن ما جاء في الكتاب وإن كان في قسم كبير منه من كتابات الإمام الصادق المهدي إلا أنه غير مسئول مما فيه من قريب أو بعيد بل رفض مراجعته وتصويبي لو اشتططت أو مساعدتي فيما غاب عني من أحداث، وإن كان رضي أن يكتب مقدمة له بدون أن يصحح أو يقوم، مطالباً إياي بتقلد مسئوليتي في الرصد بعيداً عن حكمه وليس مطلوباً مني في النهاية (لوحاً محفوظاً)، أو كما قال.

وهذه النقطة مهمة للغاية لأنني اتضح لي أثناء مشاهدة حلقات (شاهد على العصر) التي بثت في النصف الثاني من هذا العام (٢٠١٥م) أنني أوردت معلومات غير دقيقة أحياناً، وكنت اتصل به وهو في القاهرة لأسأله أو أحاول الانتصار لرصدي أحياناً حتى تأتي التوضيحات الدامغة منه، ومن ذلك نلت معلومات إضافية كنت بها حفية.

وإن كنت اجتهدت للحصول على رواية لأهم الأحداث بحسب معرفتي وإلمامي، إلا أنه لم يتح لي الاستفادة من مصادر هامة مثل دار الوثائق القومية خاصة أرشيف الصحف فيها، وبالرغم من رجوعي لبعض الكتب والدراسات والبحوث التي نشرها آخرون إلا أن مصدري الأساسي كان كتابات الإمام الصادق المهدي نفسه، وحتى هذه

ما أمكن استصحابها جميعاً كما ذكرت.

وقد أقحمت أحيانا ذكرياتي وانطباعاتي لا لأهميتها بحال، ولكن لإضافة مسحة حميمية على الكتاب الذي صيغت أغلب فصوله بتجريدية بالغة، وذلك كعربون إلفة للقارئ. كما أضفت روايات في إطار ينكره البعض، فإن لم يقنع أولئك بأن في الكون روحانيات، فلينسبوها للتخاطر أو الاستبصار Telepathy أو أي من ضروب الباراسايكولوجي التي صارت تدرّس لدى أعتى الماديين.

وقبل الختام، أعد بمواصلة هذا الجهد حتى تمام الأجزاء المزمعة بإذن الله، وأقر بأني وقد فتحت ثغرة على نبع المعرفة وأنا أقلب أوراق الإمام الصادق المهدي وجدت السيل يغمرني ويشرقني، وكثير من الأوراق التي طالعتها مست شغاف قلبي، وفي النهاية جددت دهشتي بهذا الحبيب! ولكن، لا ينبغي النظر لهذه الدهشة باعتبارها حجاباً يعمي عن النظر الموضوعي، فأحياناً برغمها خالفت رؤى الإمام الصادق، وربما مردُّ ذلك الخلاف أني تتلمذتُ على رؤاه وتشبعتُ بروحه التي تشع من كتاباته المنادية بتغيير الواقع وتثويره منذ صغري، ولم أمارس السياسة عملياً بذات القدر، لذلك صرت أقل قدرة على تفهم الموازنات التي كثيراً ما جعلته يصالح الواقع، مثلما يشير كثيراً لفقه التنزيل في مفهوم ابن قيم الجوزية قائلاً إن الفقيه هو الذي يدرك الواجب ويفهم الواقع ويزاوج بينهما.

وإضافة لاختلاف التقديرات، ليست هناك مسيرة بشرية تخلو من خطأ، وبكلمات السيد الصادق ذاته في أكتوبر ١٩٦٦ مؤكداً أن الأداء الإنساني لا مجال فيه للكمال: (كل أداء أنساني مهما كان ذلك الأداء حتى وإن كان في أدق أوضاع الهندسة لا بد له من تقصير في شئ ما، فالأداء الإنساني مربوط بالنقص ارتباط الإنسان بطبيعته وتكوينه) ولهذا سنجد أنه أحياناً أقر بارتكاب أخطاء ندم عليها.

الشاهد، لقد بدا هذا الحبيب غريباً في ستينات القرن الماضي وهو يطلق صيحة تحديث مؤصل في واقع منقسم بين الذين سدروا خلف صاحب الناي الحداثوي مشغولين ببعض قشوره غير آبهين بجوهر الحداثة، وبين الذين قنعوا بواقع التخلف وارتضوا مواريث المجتمع وقيمه كما هي، فجلب معه ذلك الذهن المرتب إلى رئاسة الوزارة، وقد أطلق نداء التطوير والتحديث في كل ملفات العمل من ضرورة التقيد

بالميزانية، وإصلاح الخدمة المدنية، وعمل الجمعية، والعمل الحزبي، وغيرها من الملفات. وظل صوتاً ينادي بالتطوير والمأسسة من داخل كيان وصم بالتقليدية، متناقضاً مع ما يسود مجتمعنا من تحلل، غريباً على ما حوله من نماذج منها من سعى لتثبيت واقع التخلف والإفادة من ميزات القيادة بالإرث حشداً لجماهير مذعنة خلف مصالحه، ومنها من استغل الأشكال الحداثوية مطية لنظم النخبة في سلك أغراضه.. نعم كان غريباً، وهبت في وجهه أعاصير الرفض من الحرس القديم، ثم ركب أهل الشعارات التقدمية الدبابات فما وجدوا لسهامهم من صيدٍ أعز منه. وظل يعافر ويقاتل ويصالح ويواجه حتى كانت الانتفاضة المباركة وله فيها سهم مع غيره من قوى الانتفاضة الباسلة، ليأتي حاكماً من جديد، وتبدو مواقفه ورؤاه محط أمل جموع كبيرة، ومحط نقد ومناورات لمعارضين كثر في اليمين واليسار والوسط، فيبدو من جديد وكأنه قريب من الأمل غريب ممن حوله حتى داخل حزبه أحياناً، تتلاحم من حوله وتعلو أمواج وتقترب الحيتان وهو يقود السفين في بسالة وفي استماتة.

ويبدو مشوار الحبيب الطويل ذاك وكأنه رحلة أحد أبطال الأحاجي كحسن الشاطر، أو فاطمة السمحة، وما فيها من غيلان وسعالي، أو كالأوديسة وأهوالها العجيبة، وتراه يواجهها بذاك الوجه الباسم أبداً، ويعلّق على صفحة المرآة التي يلف أمامها عمامته برشامة للصبر: (إذا زاد فضل المرء زادت خطوبه ويحمد منه الصبر فيما يصيبه/ فمن قل فيما يلتقيه اصطباره لقد قل فيما يرتجيه نصيبه).. كتب عنه ذلك الصحفي العربي أنه (المعذّب في الأرض) ومع أنه لم يستطع إدراك كنه ذلك العذاب كما نراه لكنه لمح الظاهرة، ثم أنشد له المغني في ليلة العرفان: لو ينحني الجبل الأصم ..لا تنحني!!

إنها مسيرة يصعب تلخيصها، تشد العصب وتشرع الروح في أساطيل الشجى، ولكنها صفحات أحضرت فيها من قراطيس السيد الصادق المهدي ما رأيته يروي الرواية، وأضفت من عندي. وهو رصد قطعاً مثلما ينبع من محبة الحبيب الإمام الصادق المهدي، ينبع من محبة الحقيقة ومن محبة الحبيب الأعظم الذي أوصانا بتحري الصدق (صلى الله عليه وسلم)، ومن محبة هذا الشعب العظيم الذي إنما أوقف حبيبنا عليه حياته، اللهم احفظه لنا وبارك في أيامه، واذهب اللهم قيد بلادنا وأحطها بالعناية التي تذهب عنها النكاية، آمين.

وفي نهاية مقدمتي هذه أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في مدي بالوثائق التي احتجتها وقد قطعت البحر الأحمر نحو ديار الحرمين الشريفين فلم يمكن اصطحاب كل المكتبة التي تعوزني. وأخص بالامتنان الكاتب الصحفي الكبير الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل الذي بعد إفادتي القصوى من واحد وعشرينيته حول فترة الديمقراطية الثالثة رأيت أن أعرض عليه الجزء الثالث ليراجعه ففعل ذلك مشكوراً في سرعة تؤكد أنه قارض مهول للكتب، وأغراني جوده بسؤاله المزيد فلم يبخل بملاحظاته وتصحيحاته التي أفادتني كثيراً في الأجزاء الثلاثة، جزاه الله عني كل خير.

كما أشكر الحبيبة رشيدة إبراهيم عبد الكريم، والحبيب صديق الصادق على ما جوّدا من عملي بنظراتهما وملاحظاتهما.

ولا يفوتني شكر زوجي الحبيب عبد الرحمن الغالي الذي صبر على انكبابي المتصل وما جره من انشغال ورهق ومن ثم علل فكانت شفقته تؤاخي تشجيعه، وكم كنت أغرف من علمه وخبراته شفاهياً وقد ظللت أفعلها طيلة تلك السنين! ومحبتي وامتناني للصغار الثلاثة: محمد الرشيد، ورحمة، والطاهر، وأختهم الكبرى أمان التي كانت تتابع من بعد، فقد عانوا معي مخاض هذا السفر، إني أدعو الله أن يكون في جهدي ما يشحذهم وجيلهم نحو عطاء متصل للوطن، أسوة بصاحب السيرة والمسيرة. فلو تم تدويل مثل كدحه وجده واجتهاده في بلادنا لبلغلنا الحداء (**شان هنانا، شان منانا.. شان عيون أطفالنا ما تضوق الهزيمة**).. آمين.. آمين.. آمين.

رباح الصادق المهدي

أبها في نوفمبر ٢٠١٥م

الفصل الأول

مجاهد جاي .. من كبكابية!

الإمام الصادق المهدي هو سليل الجهاد الكبير الذي أعلنه الإمام محمد المهدي بن عبد الله في السودان في القرن التاسع عشر، فأعلن المهدية ودعا لإحياء الكتاب والسنة المقبورين حتى يستقيما، وواجه الحكم التركي المصري في السودان وصرعه مدينة مدينة محرراً بلاده حتى دانت كلها في ٢٦ يناير ١٨٨٥م، وبعد وفاته الأسيفة في بضع أشهر حمل الراية خليفته عبد الله بن السيد محمد، خليفة الصديق، الذي اجتهد في تنزيل تعاليم صاحب الدعوة، وأقام الدولة وثبت أركانها وسط معارضة داخلية متفاقمة، ورياح عالمية معاكسة، وكان ذلك وقت التكالب الأوربي على أفريقيا اقتسمها الأوربيون قطعة قطعة منذ مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م). وفي النهاية تصدى خليفة الصديق لجحافل الغزاة البريطانيين المصريين في كرري يوم الجمعة ٢ سبتمبر ١٨٩٨م، وانسحب بعد الهزيمة التي رفلت في ثوب النصر، وجماعة معه، نحو الجنوب الغربي وأقاموا بجبال النوبة يتربصون بالمحتلين عاماً وزيادة، ولما صارت صفوفهم إلى تفرق وإقامتهم إلى صعوبات متزايدة، كروا في النهاية نحو مقرن النيلين بعد أن حلل خليفة الصديق البيعة لمن يريد، فلاقاهم جيش ونجت باشا في أم دبيكرات في يوم الجمعة ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩م يوم التراجيديا الشهيرة، حيث استقبل خليفة المهدي ومن معه القبلة وفرش فروته (خمرة الصلاة) واستقبلوا جميعا سيل الرصاص في بسالة لا نظير لها، فما كان من ونجيت الغازي ورجاله إلا أن رفعوا قبعاتهم تحية للأبطال المسجاة جثامينهم.

خلفت المهدية على قصر فترتها كماً هائلاً من الأدبيات والمرويات والمنشورات، وخلفت روح حماسة دينية ووطنية هي التي لفت بمنشأ الصادق الصغير، وصنعت الوطنية السودانية الوليدة.

لقد كانت ذكرى رجالات المهدية الذين ينتمي لهم بالدم والانتماء حية من حوله وبعضهم كانوا لا يزالون أحياء.

جهاد جده الأكبر في تحرير السودان، وجهاد خليفته والأنصار في مواجهة الغزاة خلف أدباً غزيراً وفخراً بل وجرحاً غائراً في نفوس السودانيين عامة والأنصار خاصة، فتغنوا بأبطال كرري الذين نفقوا بعشرات الآلاف في ضحوة، قالبين الهزيمة الحسية إلى نصر معنوي. إنه الجرح الجميل، فكما قال الشاعر عاطف خيري (في جروح سمحة)، وقد كان جرح (قيدوم) المحارب المهدوي في كرري جميلاً كما في مسرحية الدكتور عبد الله علي إبراهيم (الجرح والغرنوق). جرحٌ تحوّل إلى وسام تقلده شعب السودان إلى أبد الآبدين.

قال شاعر الأنصار محجوب ود سمورة:

خطوا لينا تاريخ أبيضاً.. نفخر بيه لي طول الزمن!

جدوده من أبناء المهدي كانوا بين أبطال تلك المشاهد الخالدة. **محمد بن المهدي الأكبر**، والملقب بـ«الأحدب» لطول في قامته وحدبة- كان من أوائل شهداء كرري فنعت بـ«راجل الجبل» تستغيث به النسوة اللائي داخلت عقيدتهن الأوشاب، يندهن «اللحدب»، ولو بلغ أبوه المهدي ما يفعلن لأعادهن إلى الصواب! الموحد الذي ما خالطت عقيدته شائبة، ولكن تدين المجتمع السوداني المختلط تسرّب حتى لبعض أتباعه رغماً عما في منشوراته ومجالسه من توحيد خالص.

والصديق بن المهدي الشاب المتأهب للزواج استشهد مع خليفة المهدي والخليفة علي الحلو وغيرهما من قادة المهدية ورجالاتها في أم دبيكرات، وكانوا في مسيرهم نحو الشمال والشرق قادمين من جبال تقلي، يكرون كرة آيسة نحو أمدر بعد أن جاءتها (الماندير ومسخت الديرة) بقول مادح المهدية ود سعد. فكتبوا أسطر التاريخ من نور ونضار! قيل إن الصديق كان أبيض البشرة جميل الوجه وكان مضرجاً بدمائه في جبته المرقعة حينما جاء أحد الجنود الأتراك وهو يشق طريقه بين جثامين الشهداء فنظر إليه وقال: ماذا أتى بابن الترك جميل الهيئة هذا بين هؤلاء الدراويش؟ وكانت والدته، أمنا فاطمة بنت حسين الحجازي، حاضرة فأخرسته قائلة إن هذا ابن المهدي.

أما بقية أبناء المهدي فإما أسروا في رشيد بمصر في بيئة سيئة أصابتهم بالسل الرئوي وقضت عليهم واحدا واحدا: عبد الله والطاهر والطيب ونصر الدين؛ أو قتلوا رميا بالرصاص مع الخليفة شريف في الشكابة وألقيت جثامينهم في البحر لئلا يتخذوا مزاراً،

وكان هذا هو مصير الفاضل والبشرى من أبناء المهدي.

ولم ينج من هذه الخطة اللعينة لقطع دابر ذرية المهدي إلا علي الابن الأصغر للإمام المهدي الذي أفلت من سليات رشيد وحلفا، وعبد الرحمن الفتى الذي أصابه الرصاص في الشكابة ولكن قدر الله ألا يُقضى عليه.

حتى بنات المهدي عانت بعضهن من الأسر في رشيد مثل جدة الصادق لأمه السيدة أم سلمة، وعاش الجميع في ظروف من فقر مدقع ومذلة، ومنع الأنصار حتى من تلاوة الراتب ومن أي تجمع يجمعهم خوفاً من تسرب روح المهدية إليهم من جديد.

جده الإمام عبد الرحمن هو باني السودان الحديث الذي دعم التعليم بأقوى صورة بشقيه الأكاديمي والفني، ودعم الصحافة، وكان رائداً في الزراعة وفي الصناعة، وفي تشجيع تعليم النساء، وكان وراء الكد السياسي والكدح المحموم لنيل الاستقلال الثاني، وإن كان فضله قد غيّب إلا أن الغبار لا يزال عنه ينفض.

وأبوه هو أبو الديمقراطية والحريات في السودان حينما يأتي الناس لتفقد الأنساب.

وقد دوّن جده الإمام عبد الرحمن المهدي ما عاناه في جمع أسرة المهدي وإعالتها على صغر سنه، وكيف بدأت أعماله الزراعية ثم التجارية في دائرة المهدي وسط تشكك وتخوف البريطانيين والتضييق خاصة من سلاطين[1] باشا المفتش العام، والذي كان مسئولاً عن أسرى المهدية وأسرهم[2].

وفي النهاية أفلح الإمام عبد الرحمن في جمع الأسرة وكانت أسرة الإمام المهدي وخلفائه وعدد من الأمراء تقيم في بيوت بحي العباسية بأم درمان وقد خطط سلاطين لسكناهم هناك بالقرب من نقطة البوليس (الضبطية) لتسهل مراقبة وضبط تحركهم. كما كان هناك عدد من أفراد الأسرة وأقربائهم من الأشراف والأنصار يقيمون بحي ودنوباوي بأم درمان. فكان هذين التجمعين يشكلان بؤرتان للأسرة في العاصمة الوطنية.

قام الإمام عبد الرحمن بجمع أطراف أسرة المهدي بزيجات الجيل الثاني، فبعد عقد

(١) رودلف سلاطين (٧ يونيو ١٨٥٧ - ١٩٣٢) انظر/ ي التراجم في آخر الكتاب

(٢) جهاد في سبيل الاستقلال جمع وإعداد الصادق المهدي

وزيادة من الصهارات المنفتحة على كافة قبائل السودان وجهاته أثناء المهدية عمل الإمام عبد الرحمن على ربط كافة أفرع أسرة المهدي المشتملة على خلفائه وأخويه في أسرته التي جمعت أطراف أسرة الإمام المهدي.

في هذا الوسط المترع بذكرى المهدية ورجالاتها ونسائها، والمحاط بالشكوك الرسمية من الاحتلال وحكومته، والفقر، ولد الصادق المهدي.

المجاهد القادم من كبكابية

لف مولد السيد الصادق بمبشرات كثيرة، منها أن عمه وابن خالته يحي وكان صغيراً في نحو أربع سنوات من العمر كان يردد باستمرار «مجاهد جاي من كبكابية»، وكبكابية هذه منطقة في دارفور بغرب السودان، وتوقعت الأسرة أن حديثه ذلك بشرى بمقدم أحد المواليد فقد كانت عديدات من نساء الأسرة على وشك الوضوع، وكانت كلما ولدت واحدة منهن سألوه هل حضر مجاهد ويقول لا، إلا حينما وضعت خالته رحمة بكرها الصادق فقال إنه قد جاء.

وكذلك روى جده الإمام عبد الرحمن المهدي إنه كان بأبا وعلم بخبر ولادته قبل أن يصله التلغراف، وكان المصحف بيديه حين جاءت قمرية وهبطت بين يديه وفجأة ألقي في روعه أن حليلة ابنه الصديق رحمة قد ولدت وكان يتوقع مخاضها في أية لحظة، فقال لمن حوله كأن رحمة قد ولدت. وبعدها بقليل وصله التلغراف بصحة الخبر، وقال الإمام عبد الرحمن إنه حينما علم بالنبأ كان يتلو القرآن من سورة إبراهيم، فهمّ أن يسميه إبراهيم ولكن عنّ له أن يغير رأيه وأن يهديه اسمه الآخر ألا وهو الصادق فسماه إياه.

وكان الإمام عبد الرحمن مهيأ لولادته قبل أن تكون، وقد خاطب السيدة رحمة بخطاب حول ذلك نصه: (السيدة العزيزة رحمة، بعد السلام، أرجو أن لا يحصل لك وضع قبل حضوري وقد سألت الله ذلك وأرجو أن يجيب دعاي، وإذا أراد الله لك وجع صحيح للولادة أثناء غيابي أخبروني بالتلغراف. أمرت لك بنصف ماهية وسأحضر معي السمن والعسل والقمح، كتبت لسكينة وأمرت محمد بالبوهية والنظافة لمنزلك، سلامي للجميع ولك تحياتي).

وقد صغت هذه المرويات التي سمعتها صغيرة في كلمات لحنت وغنتها الحبيبة فيحاء محمد علي في الاحتفالية التي نظمناها بعيده السبعيني في ٢٠٠٥م، منها:

يا قمرية طيري فوتي لي أبا

لي جناحك ديري واحملي النبا

ركي عِنْ سيدي قولي ليه جا

كلّميه عيدي قولي ليه جا

إن قالوا نور عبا

أو قالوا خير رِبا

كاشف ضلام سجا

والتبعو من نجا

من كبكبية جا.. مجاهداً رجا

في العباسية جا.. سليم قلب حجا

وتقول النسوة الحاضرات الولادة إن ولادته كانت غير معتادة إذ لم يخرج برأسه بل بقدميه أولاً. وكان ذلك في مساء الأربعاء ليلة الخميس الموافق الخامس والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٣٥م وكان ذلك اليوم الأول من عيد الفطر شوال ١٣٥٤هـ، فاستبشرت والدته لأن مولد بكرها جمع بين عيد المسلمين وعيد النصارى الذين يحتفلون بعيد ميلاد السيد المسيح في الخامس والعشرين من ديسمبر من كل عام. ومولد المسيح مناسبة للتحية حتى لدى المسلمين ففى القرآن الكريم على لسان المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [1]. وكان من دواعي البشرى لها أيضا أن مولده وافق المولد الهجري لجده الإمام عبد الرحمن والذي ولد في غرة شوال سنة ١٣٠٢هـ.

ولد الصادق بالعباسية «حي الأمراء» في بيوت آل المهدي هناك التي اقتطعها لهم المستعمر ليسكنوا فيها ويكونوا قريبين لتسهل مراقبة حركتهم كما ذكرنا. وكانت خالته سكينة زوج جده الإمام عبد الرحمن نفساء وقد ولدت ابنها أحمد في منزل السيدة أم سلمة ابنة الإمام المهدي جدة الصادق لأمه السيدة رحمة، وخوفاً من (العين) لم تشأ أم سلمة أن

(١) سورة مريم الآية رقم ٣٣

يكون بالدار ذاتها الأختين الوالدتين فتمت الولادة في غرفة ببيت أختها مريم ابنة الإمام المهدي ووالدة السيد إسحق الخليفة شريف، وكان مجاوراً لبيت السيدة أم سلمة بالعباسية.

المد الأمومي

الثقافة العربية في تبدياتها الجاهلية بالغة الذكورية. ومع أن الإسلام كان صيحة تحررية للنساء وأعاد اعتبار إنسانيتهن، فإن الفقه مضى كل عهد يتدنى عن مثال الدين النقي، متشرباً بالثقافات الجاهلية العربية والفارسية بل حتى اليونانية. وفي النهاية رسمت الثقافة العربية التقليدية صورة للمرأة كأنها مجرد وعاء لحمل نسل الذكور وحسب، وهذا في بعض أمثالنا مثل (المرة ماعون). وحينما تُبحث المؤثرات على الفتى تقتصر على تتبع آبائه وإهمال (الماعون). ولكننا بعد التأكيد على ما غرفه السيد الصادق من آبائه الصديق وعبد الرحمن، ومجالسهما، ومجتمع الذكور من حولهما من أصدقاء وأعوان، فإننا نريد أن نلقي الضوء على جانب مغيّب وهو دور أمهات الصادق في تكوينه.

الثقافة السودانية في طبعها أمومية وللنساء فيها مكانة كبيرة، وكلما رجعنا في التاريخ وجدنا أثر ذلك في السودان، بل في كل حوض البحر الأحمر، روى الدكتور جعفر ميرغني ما يؤكد مكانة النساء لدى السودانيين القدامى وكيف كان الملوك السودانيون على عهد مروي وممالك النوبة يفتخرون بأمهاتهم، وكانت النساء يملكن أحيانا كما الكنداكات. بل قال حتى الثقافة العربية القديمة كانت تعطي المرأة دوراً مميزاً ومكانة عالية، ولكن المجتمعات العربية الإسلامية تأثرت بقيم ومفاهيم وافدة من مجتمعات فارسية وهندية بل ويونانية تحط من شأن النساء. بل إن ثقافة احتقار النساء تسربت للثقافة العربية منذ الجاهلية وأنت تجد/ ين ذلك في ممارسات التعدد الجاهلية المهينة، ووأد البنات وغيرها، ولكن هذا لا يمنع من أن الثقافة العربية الأقدم كانت أفضل خاصة وأن نمو المدن وأشكال الحضارة عادة ما كانت تكون على حساب النساء. وقد ذهب دكتور عبد الله الطيب في دراسته للشعر العربي القديم مذاهب مشابهة في تتبع مكانة المرأة المتقدمة في الشعرالعربي القديم[1].

(١) أنظر : عبد الله الطيب المرشد: إلى فهم أشعار العرب وصناعتها الجزء الرابع

والمد الأمومي في المجتمع السوداني لا ينكر، وكنت دائماً ما أقول للذين يعتبرون المهدية شجرة تفرعت عبر الذكور فقط إن هذا خاطئ وخاصة فيما يتعلق بالحبيب الإمام الصادق، إذ أنني وقر بذهني وقد تربيت على يدي والدته وجدتي (رحمة) حيث كنت أكثر أحفادها قرباً منها، أنها وبيتها يشكلون نبعاً هاماً في تشكيل شخصية السيد الصادق، وكثير من الناس يهزأ من هذه الأطروحة باعتبار أن هذا تهويل مني بسبب محبتي إياها، ولكني أسوق هذه الحجة بكلماته هو، ولم أك استحضر حديثه هذا إذ كونت رأيي، ولكني وجدته ذكر هذا الكلام في تأبينه لخاله الحبيب إسحق محمد الخليفة شريف بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٩٥م، قال: «*كانت أمي تدعوه اللحّاق، تورية، وكان لها توأماً، لا اتحاد الجينات، بل الأرواح أجناد:*

أجناد هي أرواحنا في المثال *فما تآلف منها دعا إلى الاتصال*

وكذلك السبب التربوي فكلاهما من مدرسة فاطمة بنت حسين». مؤكدا أن الناس يركزون على دور سلطان الآباء Patriarchs ويغفلون دور سلطان الأمهات Matriarchs وهو كبير، وذكر أن لبنت حسين ولد وبنتين[1] وإن علاقتها بالإمام المهدي كانت فكروية (فقد كانت حوارته) لذلك كان لديها التزام فكروي بالمهدية، وكان في بيتها إحساس بخصوصية روحية، كما قال عنهم الشاعر، ولعله ود التويم الصغير[2] (عمر)، في عديلة خاله السيد شريف عبد الله:

المهدية كم في بيتكم أسرارها

وفي القصيدة أشار أيضا لدور الصديق ابن المهدي واصفاً العريس في العديلة:

يا ثمرة فؤاد صديق شهيد العركة

---

(١) ولدها هو الصديق الذي لم يصطحب أخوانه مع الخليفة شريف بعد كرري ولكنه ذهب مع خليفة المهدي فكان ابن المهدي الوحيد الذي استشهد في أم دبيكرات، وبنتاها هما أم سلمة أم السيدة رحمة، ومريم والدة السيد إسحق الخليفة شريف. فرحمة وإسحق أولاد خؤولة. والحبيب الإمام كان يعد المرحوم أبوي اسحق بين أخواله، مثلا لما طولب وهو مسجون بقائمة لعلاقاته المباشرة للزيارة من أبناء وأعمام وأخوال أورده بين أخواله المباشرين.

(٢) هو عمر ويقال له ود ود التويم، وهو ابن أمير المهدية والمادح المشهور محمد ود التويم، وكانت له مدائح كثيرة ويشارك بالعدايل في مناسبات زواج أحفاد المهدي.

ولهذا لم يكن مستغرباً أن جاء أكثف العطاء الفكروي المتعلق بالمهدية من حفيدين لبنت حسين. فإسحق كان المرجع الأول لكل باحث حول المهدية ورواياتها وأحداثها، وكثيرون ينسبون له الفضل في التميز الذي ظهر في كتابات المرحوم عصمت زلفو[1] الذي نهل منه الكثير المفيد. والصادق هو الذي نظّر للمهدية في التيار الإسلامي العام وأوضح ما غمض من فكرويتها كما سوف نشرح لاحقا.

عاش الصادق الصغير في جو مكثف من الثقافة الإسلامية والمهدية، ووسط نساء عالمات ذوات فقه وحجا. فجدته السيدة فاطمة بنت حسين الحجازي زوج الإمام المهدي ووالدة جدته أم سلمة كانت عميقة الثقافة الإسلامية وكانت حوارة للإمام المهدي ملتزمة بخط المهدية العقدي حتى أنها لم تنضم لبقية أسرة المهدي في فتنة الأشراف إبان المهدية ووقفت مع صف العقيدة وليس عصبية النسب. ويروى أن الإمام المهدي قال لها: المهدية جاتني في بيتك.

وكانت يمة بت حسين تنكر العادات الضارة وقد أقسمت ألا تمس حفيدتها رحمة بالشلوخ. وتروي أمي رحمة، رحمها الله، كيف خدعتها المرأة المشلّخة وساقتها بدون علم أمها ولا جدتها ثم رسمت لها الشلوخ على خدها وقالت لها انظريها في المرآة أليست جميلة؟ ولم تك الصغيرة تدرك مآلها بعد ذلك إذ كتفتها وفصدتها وقد حكت عن معاناتها بعد ذلك وكيف وضع في شقوق وجهها القطن والقطران أسابيع وكيف عانت، فما كانت تستطيع تناول المشروبات إلا عبر «قشة»، وقد غضبت جدتها لذلك وصامت لله بعد ذلك تكفيراً عن قسمها الذي خرقته المرأة الخرقاء.

وجدته أم سلمة ابنة المهدي كانت حافظة للقرآن مشهود لها بالصلاح ويزورها الناس ملتمسين من علمها وصلاحها وكانت كما يروى حفدتها دائماً تتلو كتاب الله أو تذاكر أحد كتب الفقه والدين.

وأمه السيدة رحمة عبد الله (١٩٠٩-١٩٨٥) كانت مشربة بكل ذلك مطلعة على

(١) المرحوم عصمت حسن زلفو له كتابات رائدة في المهدية تجمع بين المعرفة بالوثائق والكتب وبين الروايات الشفاهية بشكل عبقري وهي: كرري، وشيكان، والخليفة عبد الله والأخير كتاب أصغر من سابقيه وليس شهيرا مثلهما ولكنه قصة شيقة جدا لحياة خليفة المهدي قبل أن يتقلد الحكم.

التراث، وكانت لا تتحدث أو تروي للأطفال إلا قصص الأنبياء وقصص المهدية ومجاهداتها، وكانت إلى ذلك تحب الاستماع للمدائح النبوية والمهدوية، ولغناء الحقيبة وكان لها صالون أدبي يزار كما أنها أنشأت أول جمعية نسائية معنية بنهضة النساء هي جمعية ترقية المرأة ثم بعدها جمعية نهضة المرأة في أربعينات القرن العشرين.

وكانت علاقته بوالدته وما رأى من رجاحة عقلها وكرم خصالها، مدخلاً أساسياً لاحترامه للمرأة مما جعله مناصراً قوياً لها كما سوف تكشف سيرته اللاحقة.

بل إن أثر هؤلاء النساء في حياته امتد لأكثر من ذلك وقد كان أكثر من غيره من رجالات الأسرة محباً للاطلاع شغوفاً به، وقد قال يوماً: كيف لا تكون علاقتي بالكتب ممهدة وإني لا أذكر أني رأيت جدتي أم سلمة ولم يكن بيديها كتاب؟

الإمام عبد الرحمن وعلاقته بالصادق ووالديه

ذكر السيد الصادق أن علاقته بجده الإمام عبد الرحمن كانت أقوى من علاقته بأبيه، حتى توفي الجد فاقترب من أبيه قرباً شديداً.

فقد كانت علاقة الصادق قوية جداً منذ طفولته بجده الإمام عبد الرحمن المهدي الذي كان يتلمس فيه اختلافاً عن بقية جيله، وكان يحتفي به بشكل ملفت وقد روى الحبيب بدر إسحق من الأنصار ببيت الإمام عبد الرحمن وكان يطهو للإمام، إنه نصحه قائلاً إن اهتمامك بهذا الصبي بشكل زائد ربما جلب له حسد الآخرين[1].

كما روت والدتي السيدة سارا الفاضل رحمها الله أن السيد الصادق مرض مرضاً شديداً في طفولته وكانت أمه السيدة رحمة مشفقة جداً عليه ولكن كانت تطمينات الإمام لها ألا تحزن ولا تيأس فهذا الولد بإذن الله محفوظ.

وتكررت الإشارات من الإمام عبد الرحمن للمكانة التي يتوقعها للصادق وكان يكرر إنه الذي سوف (يسد فرقته)، وقد روى السيد الصادق أنه مرة وكان صبياً في نحو العاشرة من عمره لبس (جبة) أنصارية في لبسة مكتملة أعدتها له أمه، ولم يكن ذلك

(١) سجلت رواية المرحوم الحبيب بدر إسحق أثناء العمل في التوثيق المصاحب للاحتفال بالعيد المئوي للإمام عبد الرحمن عام ١٩٩٦م، والشريط بحوزة اللجنة العلمية التي قامت على الندوة العلمية والتوثيق.

معتاداً عليه بين الصبيان آنذاك، وذهبا سوياً لزيارة الإمام عبد الرحمن، وحالما وقعت عين الإمام عليه وحياه قال لأمي رحمة بإعجاب: مدهش- الصادق- يا رحمة! وأضاف «ما دة الولد البسد فرقتي»، ويروي السيد الصادق أن أمي رحمة بكت وقالت للإمام والعبرة تخنقها: إن شاء الله فرقتك في سفر طويل ما نشوفها يا سيدي، وراجعها الإمام قائلا: هذا ما ليس منه بد يا رحمة!

واستمر ذلك التبشير حتى آخر حياة الإمام عبد الرحمن إذ وبينما هو يحتضر أوصى السيدة رحمة لزوجته السيدة خديجة وقال لها بلغيها عني السلام والعفو وقولي لها إن الله قد أكرمك بالصديق، وبالصادق الذي سوف يسد فرقتي.

وكان الإمام عبد الرحمن يرسله لمقابلة الكبار من أصدقائه ومعارفه، وقد روى المرحوم جراهام توماس، وهو من الموظفين البريطانيين بحكومة الاحتلال الثنائي حينها، في كتابه «موت حلم» كيف تعرف عليه وقد أرسله لعيادته جده الإمام عبد الرحمن وتوقع له مستقبلا باهراً.

قال توماس: «لقد جاء يقابلني حين كان عمره ١٥ سنة بصفته يمثل جده وأباه »الذين سمعا أنك مريض وكلاهما الآن غائب عن الخرطوم». هكذا أخبرني بكل رصانة. وحتى في ذلك الوقت رأيت محدثي فتىً شديد البنية، ضخماً. وقد ولدت تلك الزيارة صداقة طويلة مستمرة بيننا. يومذاك تحدثنا معاً ساعتين طويلتين. كان الشاب ضد الإمبريالية بعنف، ومعادياً شديداً للبريطانيين أيضاً. وكانت شخصيته وثقافته متميزة بارزة في حديثه. فترك انطباعاً عميقاً في نفسي، حتى أنني كتبت إلى السير جيمس روبرتسون أقول «لن تحتاج إلى النظر أبعد من الصادق الصديق لأنه سيكون زعيم المستقبل وقائد هذه البلاد»[١].

قال السيد الصادق إنه حينما حدثه الإمام عبد الرحمن بضرورة عيادة المستر جراهام توماس اشترى «أباجورة» كبيرة وحملها معه كهدية، ثم لما ذهب له حدثه برؤاه حول البريطانيين وأنهم ينبغي أن يغادروا.

كانت علاقة الإمام عبد الرحمن بابنه السيد الصديق مميزة بشكل ملفت يلفها البر الشديد من الصديق لأبيه حتى صارت مضرب المثل في بر الابن بوالده، فكان ذراعه

---

(١) غراهام ف توماس السودان موت حلم دار الفرجاني ص ١٠٦

اليمنى في أعماله بدائرة المهدي، وكان يداً له قوية في العمل السياسي، وقد كان من مؤسسي حزب الأمة الذي يرعاه في ١٩٤٥م، ثم انتخب رئيساً للحزب في ١٩٤٩م، وكان خليفته في الكيان الديني فصار مربوطاً به في كل أعماله، وكان الإمام عبد الرحمن يظهر تقديره الشديد للصديق ولبره به.

وقد كتب السيد الصادق عن علاقته بالإمام عبد الرحمن وهو يروي عزمه على مخاطبته ليتخلى عن نياشين بريطانيا بعد اشتراكها في العدوان الثلاثي في مصر عام ١٩٥٦م، وقال: *(لقد كانت علاقتي بوالدي رسمية جداً على طول المدة حتى توفي جدي في عام ١٩٥٩م فقويت علاقتي بوالدي قوة هائلة حتى عوضت وزالت رسمية الفترة الماضية. وكنت أتأمل هذه المسألة كثيراً حتى أدركت أسبابها: لقد كان والدي أبر الأبناء بوالده، ولكيلا يعكر ذلك البر بشيء ضحى بكل آرائه وخصوصياته. كان ذو رأي محدد في قضايا كثيرة فكتمه وكان ذو صداقات عديدة فتخلى عنها ليتخذ أصدقاء والده أصدقاءً له. كان همه كله في حياة والده أن يكون له الساعد الأيمن. وكان والده الإمام عبد الرحمن يحس بهذه التضحية ويلمس هذا البر الذي اعتقد أنه فاق كل قصص البر المعروفة وكان من طرف خفي- وفراسة المؤمن نفاذة- يعرف أنهما اقترنا في الحياة وربما اقترنا في الممات أيضاً. ودليلي على هذا أنني ذات يوم في عام ١٩٥٦ زرت جدي للتحية فأرسلني لأحضر إليه والدي ففعلت ودخلنا عليه، ثم كلفني جدي أن أدير مفتاح المروحة ففعلت فرفع يده بالدعاء قائلا: «إنشاء الله يا صديق تعيش حتى يخدمك حفدتك» ثم أجهش بالبكاء وكان في صوته نبرة من يحس أن عمر ولده لن يطول بعد عمره.. روحان طاهرتان اقترنتا في حياة تعاون على البر والتقوى واقترنتا في جوار الرفيق الأعلى)*[1].

ومن جانب آخر كانت علاقة الإمام عبد الرحمن كذلك مميزة بابنة أخته السيدة رحمة فهي ابنة اخته أم سلمة التي كانت تجله كثيراً وكانت لا تناديه إلا بـ «يا نعمتي»، وقد قدرت مكانته وتصديه لشئون الأسرة وقيادتها منذ كان صبياً لا يتعدى عمره خمسة عشر سنة، في حين أن تلك القيادة قوبلت حينها إما بفتور أو بمعارضة من أجزاء عريضة في الأسرة حتى أثبت الإمام عبد الرحمن مكانته لاحقاً بشكل لا يقبل المغالطة، وقد تتبع البروفسر حسن أحمد إبراهيم مثل تلك المغالطة وفكرة أن أجزاء أخرى في الأسرة هي

(١) ثلاث سنوات في خمسينيات القرن

الأولى منه بالقيادة ولم تكن أمه السيدة مقبولة ذات شأن في المهدية[١].

وكانت أسرة المهدي قد تفرقت بعد الاحتلال، فانهدّ بيت المهدي تقريباً، وانقسمت الولاءات، ولم يعد للأسرة كبير فتمت صهارات لأشخاص خارج الكيان وبشكل لم يكن معتاداً في المهدية وبدون مشورة السيد عبد الرحمن (الذي أطلق عليه لقب الإمام لاحقاً) ولا أخذ رأيه. بينما تعاملت معه أخته أم سلمة وأمها يمة (بت حسين) بتقدير كبير، فلا تبرمان أمراً بدون مشورته، وكان الإمام عبد الرحمن يقول: ناس بت حسين (أخدوني رخيص!) فقد كان الإمام عبد الرحمن فقيراً ولا أحد يعترف به داخل الأسرة أما في دواوين الحكومة فكان يرفض له حتى اسم المهدي فلا يدوّن إلا باسم: عبد الرحمن محمد أحمد.

ويروى أنه حينما ولد له الصديق وكان ثاني ابن للإمام عبد الرحمن من زوجته السيدة خديجة ابنه الخليفة شريف[٢]، كانت السيدة أم سلمة حاضرة حينما جاء النبأ للإمام عبد الرحمن فاستأذنته في أن تسميه الصديق[٣] تيمناً بشقيقها الصديق الذي استشهد في معركة أم دبيكرات مع خليفة المهدي، وأن يكون زوجاً لرحمة ابنتها، وكانت صغيرة حينها فهي تكبر ابن خالها الصديق بنحو عامين. وبهذا نشأت رحمة في كنف خالها تحيطه ووالدتها بحنان واحترام ومحبة ويبادلهما ذلك.

وقد وجدت بين أوراق جدتي السيدة رحمة خطابات كثيرة من خالها الإمام عبد الرحمن تظهر مدى المحبة والحميمية وكذلك الاحترام والتقدير لها ولأنجالها الذين كثرت إشارته لهم خاصة الصادق. وكثير من تلك الخطابات كانت تطميناً لها حول صحتهم فقد كانت السيدة رحمة شفوقة بأولادها ويبدو أنها كانت ترسل لخالها كل ما

---

(١) حسن أحمد إبراهيم الإمام عبد الرحمن المهدي

(٢) ابن الإمام عبد الرحمن الأكبر هو مرتضى الذي توفي في صباه وأمه السيدة دار النعيم عبد الباقي من الكواهلة.

(٣) حاول بعض الكتاب تفسير تسمية الإمام عبد الرحمن لابنه الصديق كدليل على علاقة خاصة تربطه بأخيه الشهيد، خاصة وهو لم يسم أبناءه بأسماء بقية أخوانه، والحقيقة هي أن العلاقة الخاصة كانت تربطه بأخويه الفاضل والبشرى لأن والدته مقبولة كانت تحبهما جداً وأشرفت على العناية بهما بعد وفاة والدتهما. وقد أصيب بطلق ناري يوم استشهادهما في الشكابة مع الخليفة شريف، بينما كان الصديق في القسم من الأسرة الذي ذهب مع خليفة المهدي واستشهد معه في أم دبيكرات. وسبب التسمية هو كما ذكرنا أن الصديق سمته عمته وليس أبوه.

أصابهم مكروه لعلها كانت تلتمس دعاءه لهم بالشفاء.

ويروي السيد الصادق كيف كانت في المرض تكلله بالرعاية والعناية والمحبة وصالح الدعوات، وكانت السيدة رحمة كثيرة السجع في الكلام، وتجعل لكل واحد من أبنائها أو أحفادها أرجوزة تناديه بها، فكانت تناديه بـ «صدوق..حالي الذوق» وكثير من أهل بيتها ما كانوا ينادونه إلا بـ«حالي الذوق»[١] وكذلك «صَدَق، سَبَق، أكل النبق!»، وفي المرض كانت تهدهده كذلك بشعرها، وقد روى مرة أن ما كانت تفعله للمرض كان يجعله مع عناه زمناً مشتهى! فكانت إن مرض تتعهده بالمكمدات تتحسس جسده المحموم بحنان وعطف وترجز له:

برية يا يابا

تبقى غابة.. والناس حطّابة

تبقى جبلاً ما بنطلع

تبقى شجراً ما بنقلع

وقد استمرت أمي رحمة في تقليد ذريتها قلادات المحبة وحسن الفأل، فكان لكل منا لديها سجعة، ومع أني أذكر بعض سجعات أخواني إلا أني نسيت بعضها فسأكتفي بذكر سجعتي وكنت ملازمتها الرسمية: رباح، شمس الصباح، الما شافا راح.. ومثل هذا الفأل لصغارها كانت توزعه لكل واحد وواحدة بدون فرز.

كانت تصنع للمرض شأواً وهيلمانة تجعل صاحبه يتمناه كما ذكرنا، كما إنها كانت محسنة أصيلة تؤكل الطير كل ظهيرة ويجتمع تحت شجرة الليمون التي تجعلها مكان مقيلها، وتؤكل المساكين فتخرج «بليلة» كرامة يومياً. ووجدت خطاباً لها في بعض أسفارها لعله لعمي فيصل أن يوصي أهل البيت ليحرصوا على إخراج الكرامة أشد الحرص حتى في غيابها. أما إذا مرض أياً من أولادها وحتى من أحفادها حينما كنا صغاراً فإنها تحضر أرغفة ثلاثة عشر وترصهم على جسد الصغير أو الصغيرة وهي تقرأ سورة الإخلاص، ثم ترفعهم عن جسده وترسلهم كرامة للمساكين.

---

(١) كانت حاجة السارة بت باب الله ملازمتها الوفية رحمها الله تنادينا بـ«بنات حالي الذوق»، ولا تشير لأمي وصال إلا بـ«أم سرور» وهذا هو الاسم الذي سمته لها أمها في رجزها.

لقد عشنا تلكم المراحم معها حتى ذهبت إلى ربها يصحبها الرضوان فجر رأس السنة الميلادية ١٩٨٦م، بل حتى بعد وفاتها حرصت حاجة السارة بت باب الله وكانت ملازمتها على إخراج الكرامة للمساكين كل جمعة حتى توفيت هي الأخرى رحمهما الله.

وكأمثلة فقط على خطابات الإمام عبد الرحمن لأمي رحمة أورد خطابه في٢٢ مارس سنة ١٩٣٦م وكان عمر الصادق الصغير حينها حوالي ثلاثة أشهر. كتب لها التالي: (العزيزة رحمة. ما أردت أن تضيع هذه الفرصة دون أن أكتب إليك عساك بخير وعافية، يظهر لم يصلك الرد على جوابك وقد عرفني محمد أنه أحضر الحكيم للحبيب الصادق فقال إنها حرارة لا ضرر منها وأعطاه الدواء اللازم مع التعليمات. سيكون حضوري إن شاء الله بقطر التلاثا عسى أن أجدك بصحة وعافية سلامي للحبيبة والدتك والأولاد ودمتي. عبد الرحمن المهدي).

وفي ١/ ٥/ ١٩٣٧م خاطبها بالتالي: (العزيزة رحمة، سلاماً كثيراً. تناولت كتابك وقد علمت منه أخبار صحتكم وحمى الصادق شفاه الله وعافاه وإن شاء الله أراه بعد يومين صحيحاً معافى قبليه نيابة عني. هنا الجميع بخير ووالدتك مشتاقة وتسلم عليك. سلامي ليحي وأخوانه ولك تحياتي وسلامي. سأقوم بقطر الاثنين وإن شاء الله تكونوا بخير.عبد الرحمن المهدي). أما يحي فهو ابنه وفي نفس الوقت هو ابن اختها السيدة سكينة.

وفي ١٤/ ١٢/ ١٩٤١م خاطبها خطاباً رقيقاً نصه: (المكرمة العزيزة رحمة. السلام عليك ورحمة الله، استلمت اليوم كتابك أثناء ما كنت أبحث مع بعض أفراد البيت في مستقبل وتربية الأولاد المباركين، وقد تباحث بهذه المناسبة أن قدمت لي أسماء أولادك الذين أرجو الله أن يكونوا صالحين مخلصين لوالديهم بارك الله لك يا رحمة وأنت أهلاً لكل ما أكرمك الله به من صفات روحية عالية وتقدير وإكرام مني، سلامي لوالدتك الحبيبة ووالدك وللأبناء المحروسين والسلام عليك ورحمة الله، إن شاء الله نراكم قريبا ممتعين بالصحة والعافية والهنا والسلام. والدك عبد الرحمن المهدي).

وفي ٤/ ٤/ ١٩٤٢م نجد منه الخطاب التالي: (العزيزة رحمة، سلاماً لك ولوالدتك وأنجالك، وأمامي كتابك عافا الله الأنجال وحفظهم من كل مكروه. لكم جميعاً أطيب الدعاء، الحسبة هنا في كل البلد ولكن لا خوف منها، الجميع بخير يقرونكم السلام، سأحضر لكم قريباً وأرجو أن أجدكم ممتعين بالصحة.عبد الرحمن المهدي).

كسار قلم مكميك

نشأ الصادق في بيت العباسية في حوش جدته السيدة أم سلمة والتي كانت متزوجة في المهدية بالسيد عثمان (الملقب بشيخ الدين) أكبر أبناء خليفة المهدي وقائد قوات الفرسان، وولدت منه خالداً، وبعد معركة أم دبيكرات في نوفمبر ١٨٩٩م تم أسرها وزوجها وعدد من أبناء أسرة المهدي وخلفائه في رشيد بمصر في ظروف سيئة أدت لإصابة جزء كبير منهم بالسل ووفاتهم، وكان من ضمن الذين توفوا هناك شيخ الدين، وتزوجت السيدة أم سلمة بعد ذلك بالشيخ عبدالله جادالله وكان من فرسان الملازمين وأبوه أمير الكواهلة في المهدية (جادالله بليلو) وهو زعيمهم بعده.

كان الشيخ عبدالله ناظر عموم الكواهلة وكان فارساً مقداماً اشتهر بوقفته الصلبة أمام المفتش الإنجليزي السير هارولد ألفريد ماكمايكل (١٨٨٢ - ١٩٦٩م) والذي كان مفتشا على كردفان وحكم حكماً جائراً ضد الكواهلة الذين ناصروا المهدية وواجهوا الاحتلال الثنائي، ومنحازاً لمنافسيهم الكبابيش الذين كانوا يوالون حكمه، فرفض عبدالله حكم المفتش وتناول القلم الذي كتبه به من مكتبه وكسره وقذف به في وجهه، فلقب بـ«كسار قلم مكميك».

جراء ذلك الفعل الجسور تمت عقوبة الشيخ عبد الله بطريقة شنيعة، حيث جرد من كل أمواله وأملاكه وطرد هو وكل عشيرته من ديار الكواهلة بأم بادر محل النظارة، ونفي إلى منطقة خلاء بالقرب من النيل الأبيض تسمى «الشقيق» حيث عاش وعشيرته بعيدين عن أهلهم وعزهم منفيين ومطاردين ومفقرين. كما تعرض الشيخ عبد الله لمحاولة اغتيال بالسم شاء الله أن ينجو منها. وفي النهاية انتقلت نظارة الكواهلة إلى بيت آخر من نفس فرع العبابدة، بطن بيت الشيخ عبد الله، وصار الكواهلة كما كانوا قبل المهدية، هم وسواهم من قبائل المنطقة، تبّعاً للكبابيش. وكانت المهدية أنهت هذا النظام واستبدلته بالمساواة بين القبائل وإسقاط أرستقراطية النوراب، الأسرة الحاكمة في الكبابيش، الشيء الذي جعلهم معارضين أصيلين للمهدية ومنسقين مع الجيش الكتنشنري الغازي[1]. وأنت تجد/ين العديد من الأدبيات في هذا الصدد، ومنها حث

(١) انظر/ي في ذلك: عبد الله علي إبراهيم فرسان كنجرت: ديوان نوراب الكبابيش وعقالاتهم في القرنين التامن عشر والتاسع عشر، دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٩م، وكذلك لنفس الكاتب نحو مشروعية لمعارضة المهدية: المهدية والكبابيش. الدراسة المنشورة في دراسات في تاريخ المهدية، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦م.

الشاعر الكباشي الساعور الكواهلة «أن يذغنوا لتبعية الكبابيش وأن يطرحوا إحن المهدية وأن يقتدوا بالبرارة والعوايدة الذين عادوا أدراجهم إلى الكبابيش بعد تنصل، قال:

ما تراعوا لي العوايدي ولي عيال برّار

إن جاهم غلت غير طلبة الكفار

إي انظروا للعوايدة والبرارة عادوا للكبابيش من جديد فما مسهم سوء إلا ما يجبيه الإنجليز من ضرائب»[1]. وقد رفض الشيخ عبد الله تلك المذلة، فكان ما كان، وأبدل بغيره في قيادة قومه بأم بادر.

وبعد نفيه للشقيق ومكوثه فيها زمناً، هاجر الشيخ عبد الله وطرف من أسرته إلى الجزيرة أبا حينما عمرها الإمام عبد الرحمن المهدي ودعا للالتحاق به هناك، فكان يقيم بأبا ويزور زوجته أم سلمة وبعض أبنائه وبناته المقيمين معها في أم درمان بين حين وآخر. فكان جانباً من إرث البطولة المحيط بالصادق متعلق بكسار قلم مكميك الذي تغنت به شاعرات الكواهلة وغيرهن، ومن أشهر ما قيل فيه التحفة التي غناها المرحوم المبدع بادي أحمد الطيب والتي مطلعها: عليك بجر النم.. يا دقر الحرايق أصبحت كاتم السّم.. عشميك الأصم، وفيها:

شدولو وركب فوق أصهبا مربيت

الهوى والشرق شرفا يعاينن ليك

العاقر تقول بلدي وبسمي عليك

يا عيد الضحية البفتحولو البيت

رايو مكملو وكسّار قلم مكميك

أسرة الإمام الصديق

كان لوالده السيد الصديق عبد الرحمن المهدي (١١/ ٣/ ١٩١١-٢/ ١٠/ ١٩٦١) ثلاث زوجات: الأولى هي السيدة صفية (توفيت عام ١٩٤٧م) وهي ابنة عمه الأصغر

(١) إبراهيم، فرسان كنجرت سابق، ص ٩٩

السيد علي المهدي وصاحب كتاب «جهاد في سبيل الله» تزوجها في ١٩٣٣م، وقد أنجبت له صفي الدين (١٩٣٤-١٩٣٩م) وقد توفي في طفولته، وصفوة الكرام وأصفى وسميرة وعمر وعلي.

والثانية هي السيدة رحمة عبد الله جاد الله (١٩٠٩-٣١/ ١٢/ ١٩٨٥م) تزوجها عام ١٩٣٤م، وأنجبت الصادق وعصام الدين ووصال وفيصل وصلاح.

والثالثة هي السيدة ملكة حسين شريف (١١ فبراير ١٩٢٠م-٢١/ ٣/ ١٩٩٥م) أبوها هو الصحفي السوداني الأول ومن أوائل الخرجين السودانيين وأبرزهم في قيادة نادي الخريجين ونهضتهم بيد أنه توفي شاباً في ١٩٢٨م، تزوجها السيد الصديق عام ١٩٣٥م وأنجبت مصطفى (١٩٣٦-١٩٤٨م) وهو ند للصادق يصغره ببضعة أشهر فقط ولكنه توفي صبياً، ونور الشام (شامة) وصافية وصديقة وعبد الرحمن المتوكل.

ومع أن الصادق وأخوانه لم يكونوا في بيت واحد إلا أن والده كان واعياً بضرورة اختلاط أبنائه ببعضهم الآخر فكان يشجع زياراتهم وإقامة بعضهم لدى الآخر، وتروي عماتنا أنه نظم لهم في أواخر الأربعينيات رحلة لأركويت سكنوا كلهم مع أميهما (رحمة وملكة) وكانت صفية قد توفيت إلى رحمة مولاها، فكانوا يلعبون سوياً وتوطدت بينهم العلاقات أكثر. كما ساعد في ذلك أن زوجاته كن نساء عاقلات رزينات لا يتقدن وراء المعارك المعهودة بين «الضرات»، فنشأ الصادق وأخوانه من أبناء وبنات العلات في محبة وترابط وصداقة تجمع بينهم.

«ثيرمس» الروح المهدية

مثلما تلقى الصادق روح المهدية الجهادية في الروايات التي كانت ترويها أمه وجدته والأنصار من حوله، فإننا لا نغفل الدور الذي كانت تلعبه الآداب خاصة المدائح في حفظ روح المهدية. فقد كانت المدائح وجوها شيئاً معتاداً في مناسبات ومواسم عديدة وفي بعض أيام الأسبوع. فكان هناك رواة مدائح المهدية في طورها الأول يمدحون لو سعد وود أب شريعة وود التويم وغيرهم، وكان هنالك رواة مدائح الطور الثاني. إذ مدح الإمام عبد الرحمن جل شعراء الحقيبة وكان مداح الأنصار ينشدون مدائحهم، مدحه صالح عبد السيد أبو صلاح، وعبد الرحمن الريح، والحاج محمد أحمد سرور، وسيد عبد العزيز، وإبراهيم العبادي، وعمر محمد عمر البنا، وعبيد عبد

الرحمن[1]، وعبد الرحمن خالد، وابنه خالد عبد الرحمن (أبو الروس)[2].

ووسط الأنصار كان هناك شعراء اشتهروا بمدائحهم في تلك الفترة مثل محمد أحمد حاج العاقب، وعمر ود محمد ود التويم، ومحجوب ود سمورة، وإبراهيم السيد. وكان لهؤلاء المداح الشعراء رواة لمدائحهم يحفظونها وينشروها في بقاع السودان أمثال المادح عبد الكريم الشيخ ومحمد أحمد أبو شيبة وهما من رواة مدائح (سيدنا) محمد أحمد ود حاج العاقب. وعبد الرازق حكومة، وآدم داسو من رواة مدائح محجوب ود سمورة وإبراهيم السيد ومحمد ود آدم، وغيرهم.

وقد درج الإمام عبد الرحمن الصادق أن يمضي عيد الفطر في الجزيرة أبا، وكان يؤم الجزيرة حشد ضخم من جميع جهات وأصقاع السودان، وصار هذا تقليداً يؤمه أهل الأدب والشعر والفقهاء وأهل البلاغة وأهل الفن، فكان الناس يأتون من (دنقلا وبلاد الشايقية ودارفور وكردفان وكسلا والقضارف وبعض جهات الشرق والجنوب)[3]. وكان الصادق يحضر ذلك الموسم مثل غيره من صغار الأسرة بشغف كبير.

كذلك كانت تقام المدائح في عيد الأضحى بأم درمان وكل المواسم الكبيرة التي يحييها المادحون والشعراء في مواسم بعينها، شهر رجب «الرجبية»، المولد، عاشوراء. وكانت دار الإمام في أم درمان العباسية ودنوباوي والخرطوم عامرة بالمدائح والشعر خاصة أيام الجمع. وهنالك مناسبات اجتماعية أخرى كان الإمام يحضر أكثرها وكانت الوفود تأتي وفيها شعراء ومادحون[4].

تحدث المرحوم قرشي محمد حسن عن ليالي المديح المهدوي فقال: (أما ليالي المديح العامرة فقد كانت تستهل بمدائح الرسول «صلعم» ومن ثم مدائح المهدي وخلفاء المهدي وأصحابه الثوار ثم تختتم «الليلة» بمدحة نبوية ويشيلو الفاتحة).. (وما

---

(١) الطيب محمد الطيب الشعر والمدائح بين يدي الإمام عبد الرحمن في: يوسف فضل حسن- محمد إبراهيم أبو سليم و الطيب ميرغني شكاك (تحرير) الإمام عبد الرحمن المهدي: مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي- مكتبة مدبولي -٢٠٠٢- ص ٣٤٠-٣٥٤

(٢) قدور، سابق ص ١١

(٣)الطيب محمد الطيب الشعر والمدائح بين يدي الإمام عبد الرحمن ص ٣٤١

(٤)نفسه ص ٣٤٣

زال طيف ذكريات الليالي الحبيبة يراودني وتلوح أمام عيني شخصيات منشدي مدائح المهدي القدامى الشيخ نصر الدين عثمان الضرير وزميله أحمد الشريف والشيخ حاج عثمان الضرير وزميله أحمد، أما منشدو قصائد الثائر عبد القادر ود حبوبة فقد كانوا يفدون إلى بقعة المهدي في أيام المواسم الدينية قادمين من الحلاوين وأذكر انهم كانوا يؤدون مدائحهم بالدفوف)[1].

كانت ليالي مدائح الأنصار تحتوي على النوع الجديد والذي كان يصاغ ليجعل روح الجهاد حية في النفوس وإن لم يصحبها توجيه معنوي عبر المناشير والخطابات كما كان في الطور الأول للمهدية. وقد روى الإمام الصادق كيف أن صحفياً مصرياً زار السودان واصطحب الإمام عبد الرحمن للجزيرة أبا وفي الطريق مروا بمنطقة الحلاوين، وحضر مع الإمام إحدى جلسات المديح هناك، فعلّق على ذلك للإمام عبد الرحمن قائلاً: لقد عرفت الآن كيف حافظت على روح الجهاد عند الناس بدون أدبيات تعبئة ظاهرة، فهذا المديح هو «الثيرموس» الذي حافظ على تلك الروح!

أيام العباسية

كانت حياة الصادق وأخوانه وهم صغار موزعة بين الاصطبل لولعهم بالخيل، والذهاب للخلوة، ثم بعد ذلك المدرسة. وكانت إقامته موزعة بين العباسية بأم درمان وبين الجزيرة أبا.

وكثيراً ما يحكي حول حياتهم في العباسية حيث كانوا يعيشون حياة عادية وليست كما يصوّر كثيرون من أنه ولد وبفمه ملعقة ذهب. فجده الإمام عبد الرحمن عانى من الجوع والحرمان بشكل رهيب، وحينما تم استقراره وبقية أسرة المهدي في أم درمان لم يكن الراتب الموقف لإعالتهم يكفي لسد الرمق، فقام بأعماله الزراعية على النحو الذي وصفه في مذكراته ولكنها كانت تدر دخلاً بالكاد يكفي لإعالة أسرته الكبيرة وأسر الأنصار معه ومقابلة العمل الدعوي والتنظيمي الذي يقومون به.

في هذه الحالة من سكنى في بيوت عادية والعيش بمظهر عادي نشأ الصادق، حيث يعلق على البيئة التي عاش فيها ودور جده الإمام عبد الرحمن فيقول: (*نحن ولدنا في هذه*

---

(١) قرشي قصائد سابق ص ١٠-١١

البيئة، ومع مولدنا في هذه البيئة. الإمام عبد الرحمن استطاع أن يجعل أسرتنا أسرة عادية من بين الأسر السودانية. ونشأت أنا كطفل في هذه البيئة الجديدة، ودون طبعاً أن ننقطع تماماً عن تراث التاريخ. وتراث التاريخ كان يغذينا بقصص البطولات والمواقف المختلفة في المهدية، ولكن كان واقعنا فيه تعايش مع الحضارة الوافدة).

الشاهد، فقد حدثت نقلة في حالة الأسرة المالية لاحقاً وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) حيث قفزت أسعار القطن الذي تزرعه مزارع الإمام عبد الرحمن المهدي إضافة لاستعانة الحكومة بالوقود من الأخشاب التي أمدتها أراضيه في الجزيرة أبا، وبدأ التحول في حياة الإمام عبد الرحمن وأسرته في النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين، حيث اتخذ سرايا أم درمان والخرطوم، واشترى العربة الفارهة كأول سوداني يمتطي سيارة. وفي ١٩٥١م تحولت أسرة الصادق الصغيرة للسكنى في منزلهم الحالي بالملازمين.

كان الصادق في صباه الباكر يقضي وأخوانه سحابة نهارهم في الشارع يلعبون مع رفقاء الحي، ومنهم العم المرحوم صديق نمر، والعديد من أفراد أسرة المهدي وغيرهم ممن يجاورونهم بالحي، وكان من المعتاد للأطفال أن يتكسبوا من بيع أغراضهم لبعضهم الآخر، كالعنكوليب وهو نوع من قصب السكر رقيق الساق هشه، والكدندار وهو نوع من الحشرات الطائرة ملون بألوان زاهية، والجراد الضخم الذي كان يهبط على البلاد موسمياً فيصطاده الصغار ويشوونه ويأكلونه وربما تاجروا فيه فباعه بعضهم للآخرين، وغير ذلك. وكان الصادق كما روى في طفولته يتكسب من «طبلية» يبيع فيها مثل تلك الأغراض ليخرج منها مصروف جيبه. وكان وأنداده الصغار يفكرون في كيفية در دخل لهم في رابطة الأسرة فيخرجون تمثيليات يكون دخولها بتذاكر لذويهم ومعارف الأسرة.

ولا بد أن ذلك كان قبل عام ١٩٤٥م نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ في حوالي ذلك التاريخ وما بعده حدثت الطفرة في وضع الأسرة الاقتصادي، وتغير فيها مستوى لبسهم ثم سكناهم.

وفي أيام الطفولة تلك روى أنه وبقية صبية الحي كانوا يشكلون ضبطاً للطريق، فلا يسمحون لسكران أن يمر، ولا لشاب وشابة غير متزوجين، وكافة أشكال الرذيلة

برأيهم، وروى عن حادثة تدخل فيها أولئك الصغار لاستنكار حدث في الحي ما كان يمكنهم المجاهرة بمعارضته، قال: *كانت تسكن إلى جوارنا مدّرسة جميلة وتزوجها رجل دميم، وكان هذا الحدث محل استنكار أهل الحي، لذلك اجتمع بعضهم وكتبوا على أوراق كثيرة: (إن الزهور فرائس الحشرات) ونشروا هذه الأوراق في منزل الزوجين الجديدين!!*

ألعاب الطفولة

ويتحدث الصادق عن الألعاب التي كانوا يلعبونها في ذلك الزمان فيقول:

(اللعب الذي نلعبه ليس فيه أنواع اللعب الحديثة التي تعرف الآن من لُعَب وغيره. وإنما كنا نلعب ألعاباً محلية، كلها محلية: حرامية وعساكر، ويسمى أيضا «كركعت»، «وشليل وينه». و«شليل وينه» هذه فيها فكرة أن فريقين يبحثون عن عظم في الليل- شليل هذا هو العظم- وعادة يكون بعد صلاة العشاء وبعد أن يكون هناك أشخاص يبحثون عن هذا العظم ومن يجد هذا العظم عليه أن يعود به إلى «الميس»، إلى مكان معين، والآخرون يريدون تجريده منه. المهم كل اللعب التي نلعبها: حرامية وعساكر وشليل، وشدت .. شدت هذه لعبة فيها كل طفل منا يقف على رجل واحدة ويجري برجل واحدة وينقسم إلى فريقين: العروس وفريق ضدها، والعروس هذه ولد ولكن يسمى العروس هذا الطفل يريد أن يصل إلى غاية معينة، فريقه يحميه ليصل والفريق الآخر يمنعه أن يصل وهذا الصراع أو هذا التنافس يقوم في الموضوع.

عندنا عدد كبير جداً من الألعاب الممتعة جداً، فنشأنا نحن في بيئة حقيقة فولكلورية، سودانية خالصة سواء في الخلوة والتي نتعلم فيها والخلوة التي تكتفي ذاتياً تماماً، والألعاب التي نلعبها في ظروفنا الأخرى.

هذه المرحلة الأولى من الطفولة وهي مرحلة عامة لأغلبية أطفال السودان خصوصاً في الحضر، في المدن هذه المرحلة تلتها مرحلة ثانية وهي دخولنا إلى التعليم الحديث.)

حينما كبر الصادق قليلاً صار يحجم عن الخوض في كل أنواع الألعاب، وإن كانت حياة اللعب لا تزال تميز أوقات فراغهم.

وقد روى اللواء أبو قرون عبد الله وقد كان يسكن جوار آل المهدي بالعباسية في

حوش الشيخ محمد البدوي جده لأمه، إنهم كانوا يلعبون مختلف الألعاب كشليل وشدت وسجك، وكان الصادق حينها في الثالثة عشرة[1] وقال إنه كان يشارك في العدو «السباق» وكان سبّاقاً، ولكنه كان يحجم عن المشاركة في لعبة «سجك» لأنه يكره أن يمتطي أحداً أو يمتطيه أحد، كما كان يحجم عن المشاركة في لعبة «ختمية وأنصار» وهما الكيانان الدينيان الكبريان في السودان والتنافس بينهما معروف. قال أبو قرون إن (أولاد السيادة) كما كانوا يسمون أبناء آل المهدي كانوا يكونون في فريق الأنصار، بينما كانوا هم في فريق الختمية مع إنهم لم يكونوا ختمية، وذكر أن الصادق كان ينأى بنفسه عن تلك اللعبة.

ووصف زي الصادق حينها واهتمامه بنظافته، كما روى عن حادثة وقعت له مع عباس عبد الرحمن بابكر الشفيع وكان يبيع «العنكوليب» و«الكدندار» لزملائه من الصبية، وبينما همّ الصادق بشراء عنكوليبة وطئت قدمه على «كدندارة» فزهقت روحها حالاً، (فثار عباس و«قبقب» الصادق قائلا: مش كان تكون ود المهدي كان بقيت سيدي الإمام المهدي «ظاتو» إلا تجيبها لى! ورغم كرفسة عباس لقميص الصادق لم يكف عن الابتسام والضحك، وأخرج من جيبه «شلن» إنجليزي وأعطاه لعباس الذي تركه قائلا: ووو.. الله إنت ود السيادة صحي!) وقال أبو قرون إن المبلغ الذي أعطاه لعباس كان يساوي ريعه لأسبوع كامل. ثم علق على تلك الحادثات قائلا: (كل ذلك كان يرشح الصبي الصادق ليكون زعيماً وقائداً أولاً لحرصه على زيه ونظافته، ثانياً عدم ميله إلى أن يركب ظهر أحد أو يركب ظهره أحد، ثالثاً، وقوفه على الحياد في الشجار الذي جرى بين الختمية والأنصار الصغار، رابعاً، طول باله وحلمه وكرمه مع عباس الفقير، ولعل الإمام الصادق لا يذكر تلك الفترة، وقد صدقت توقعاتنا، فكان الصادق طوال سني حكمه الرجل العفيف النظيف لبساً ويداً ولساناً وكذلك حبه للسلم والمهادنة والكرم وطول البال، وصحيح إن الأصله نخلة ما بيخلا)[2].

وقد عرف عن الصادق منذ طفولته اهتمامه بنظافة جسده وملبسه وبالطيب فله أنف حساس جداً، وهذه من خلال النبي صلى الله عليه وسلم إذ كان يحب الطيب وينفر من الروائح الكريهة، ولذا تجد الصادق كثير السواك والاستحمام، بل بلغ به الأمر أنه حينما

(١) هذا يعني حوالى سنة ١٩٤٩م

(٢) أبو قرون عبد الله ابو قرون سمات الزعامة تظهر في الصبا: الإمام الصادق المهدي نموذجا صحيفة صوت الأمة ٢٠١٠م

أهدي له حمار في طفولته، وكان بالنسبة إليه هدية قيمة جداً، حممه بالماء والصابون ولكن رائحة الحمار بدلاً عن أن تزكو بالاستحمام ساءت، فاستعان بقارورة عطر كبيرة كانت أمي رحمة تضعها في غرفتها، وكبّ العطر كله على جسد الحمار، وكان غضب أمي رحمة من ذلك مضرياً فالعطر كان هدية الإمام الصديق لها من سفرة لأوربا، وكان صب القارورة كلها على الحمار مما لم يمكنها احتماله!

على العموم، لقد شهدنا غضبات أمي رحمة لاحقاً، كانت إذا أرادت أن توبخ أحدنا إذا أخطأ، تقول له تعال، مد يدك، ثم ترفع كفها عالياً وقد أشهرت السبابة والوسطى وقبضت بقية الأصابع وهي تزم شفتيها كأنها سوف تصب سوط عذاب، وحينما تهوي بها على ذراع الواحد والواحدة منا إذا بها مجرد مس لطيف.. كان بعضنا يضحك ملء شدقيه من (عقوبات) أمي رحمة، وهناك من يذهب إليها مطالباً بتلك العقوبة (اللذيذة).. ولا أدري هل كانت هذه السعادة العقابية من نصيب (ولد الولد) أم كانت عقوبات السيد الصادق وأخوانه من نفس الشاكلة؟

في الخلوة

في أم درمان كان الصادق يذهب لخلوة الفكي أحمد العجب، حيث يتلقى أساسيات الفقه ويحفظ القرآن، ومن أصدقائه فيها الصادق أحمد العجب. وفي الجزيرة أبا كان يذهب للخلوة على يد الفكي علي السيوري.

ويصف الصادق الخلوة بقوله:

(إنها مؤسسة سودانية ذات معالم خاصة، *فيها المعلّم الذي يعلم القرآن، وهو أشبه بمرب يجمع الأطفال ويشرف على حياتهم كلها. وأثناء هذا الإشراف يلقنهم القرآن دون معرفة معانيه ولكن يحفظهم إياه. والخلوة مؤسسة فيها كل معالم الاكتفاء الذاتي: اللوح الذي نكتب فيه نعمله نحن من الخشب، القلم الذي نكتب به نعمله نحن من البوص، الحبر الذي نكتب به نعمله نحن من السكن والصمغ والماء، الطعام الذي نأكله نطبخه. الخلوة مؤسسة محلية ذات اكتفاء ذاتي كامل. وأطفال ذلك الزمن كانوا ينشأون في تربية من هذا النوع تحت إشراف هذا المعلم القرآني*)[1].

(١)تضاريس الذاكرة (٣): الصادق المهدي. من سلسلة تضاريس الذاكرة إصدار البيت العربي بمدريد من لقاء مع الصادق المهدي بمدريد في ١٨ مايو ٢٠٠٩م

وقد أقام الصادق جانبا من طفولته في الجزيرة أبا حيث ذهب للخلوة ثم للكتاب هناك، وكان يتنقل مع جده الإمام عبد الرحمن، كما توحي رسالة من الإمام عبد الرحمن المهدي لأمه السيدة رحمة في ٤/ ٧/ ١٩٤٢م يخبرها فيها إنه سوف يحضر من الجزيرة بعد ١٥ يوما ويقول لها: «سأحضر الصادق معي ويعود ثانياً معنا جميعاً كما طلب هو». وكان الصادق حينها دون السابعة من عمره.

في الأحفاد

بعد ذلك أدخل الصادق الصغير لمدرسة الأحفاد الابتدائية في أم درمان وكان يقف عليها الشيخ بابكر بدري بنفسه. ويؤلف للصغار الأناشيد التي يتغنون بها.

قال السيد الصادق ذاكراً تجربة التعليم الحديث في الأحفاد:

(التعليم الحديث بالنسبة لنا كان ظاهرة غريبة، الإنجليز دخلوا وأقاموا مدارس ولكن المدارس التي دخلتها أنا في ذلك الوقت مدارس أسسها أشخاص غير حكوميين. دخلت مدرسة الأحفاد التي أسسها الشيخ بابكر بدري.

الشيخ بابكر بدري كان ضمن جيش المهدية المتوجه لتحرير مصر. وهذا الجيش الذي توجه لتحرير مصر طبعاً لم يصل لغايته لأن قد واجهه الجيش المصري بقيادة بريطانية وهزموهم في توشكي، في الحدود ما بين السودان ومصر. شيخ بابكر كان ضمن الجيش وأسر وبعد نهاية الفترة المصرية، هذا الرجل بعبقرية خاصة فكر في التعليم المدني الحديث، وأقام مدرسة سماها «الأحفاد» أو الحفدة، بمعنى أحفاد الرجال الذين جاهدوا مع المهدي، ولذلك سميت «الأحفاد»، فنحن بصفتنا هذه دخلنا فيها وفي هذه المدرسة بدأنا مشوارنا في التعرف على الحضارة الحديثة لأن التعليم فيها كان تعليماً حديثاً: القراءة والكتابة والحساب والعلوم الحديثة.. إلى آخره.

وكان هناك إلى جانب هذه المدارس الأهلية السودانية، مدارس كونها المبشرون المسيحيون، والإنجليز كانوا قد وصلوا إلى قاعدة: الجنوب يحصر ويحتكر للمبشرين، والشمال يمنع فيه التبشير خوفاً من المهدية لأنهم اعتبروا أن المهدية شحنت نفوس المسلمين في الشمال بروح الثورة، فإذا حصل أي نوع من محاولة التبشير المسيحي في الشمال سوف تستثير المهدية وهذا يؤدي إلى ثورة، وبالفعل حدثت عدد من الثورات، ولكن لكي لا يستفزوا هذه الروح قرروا ألا تبشير مسيحي في الشمال. ولعل هذه كانت

واحدة من أسباب المواجهة ما بين الشمال والجنوب لأن الجنوب احتكر للتبشير المسيحي حيث صار المثقفون الجنوبيون عرضة لهوية جديدة، هوية انجلوفونية مسيحية، بينما في الشمال منع التبشير ولكن سمح للمبشرين الذين كانوا يريدون العمل في الشمال بالقيام بمؤسسات تعليمية، ومؤسسات طبية دون تبشير ولذلك كانت هناك مدارس أهلية تسمى كمبوني، والمطران دانيال كمبوني هذا كان هو أهم القساوسة الكاثوليك الذين جاءوا إلى السودان وسميت المدارس هذه باسمه تخليداً لذكراه).

في الكمبوني بالخرطوم

يقول السيد الصادق: *(نحن بعد المرحلة الأولى في دراسة الكُتّاب في الأحفاد نقلنا للتعليم في مدرسة الكمبوني الوسطى بالخرطوم. مدرسة الكمبوني هذه كما قلت ليس فيها تبشير وإن كانت إدارتها لمبشرين كاثوليك، وهذا دليل على درجة التسامح التي وصلت لها أسرتنا، باعتبار أن الموقف الصارم ضد أي علاقة أجنبية وصل لدرجة أنه لا مانع لدى أسرتنا أن نؤخذ لمدرسة أسسها مبشرون، باعتبار أن تعليمها حديث ومستوى تعليمها ممتاز).*

ولكن يبدو أن فكرة الذهاب لمدارس المبشرين والمدارس الأجنبية لم ترق للصادق وإن لم ينتقدها في حينه، كما لم ترق لأخيه الأصغر فيصل الذي روي أنه انتقد الذهاب للكمبوني فقال له محاوره فائدتها أنك ستتعلم اللغة الإنجليزية فقال بصرامة: وهل يتحدث «سيدي» الإنجليزية؟ يعني الإمام عبد الرحمن. وفي حين أن كثير من أبناء وبنات أسرتنا في جيلنا درسوا في تلك المدارس، فإن رفض السيد الصادق لها ظهر في إصراره ألا يتعلم أياً من أبنائه أو يدخل المدارس الأجنبية، وكانت والدتي السيدة سارا قد أدخلت أخي عبد الرحمن في الكمبوني في صغره ولكنه حينما علم بذلك أصر على إخراجه منها وبالفعل اتخذ دراسته الابتدائية في مدرسة بيت المال الابتدائية بنين. وقد كان تعليم عشرتنا في مدارس حكومية.

الشاهد. أن عددا من أبناء الأسرة ومن بينهم الصادق ذهبوا للكمبوني الوسطى، وقال إن أشد ما صدمه حضارياً هناك كان الأكل بالشوكة والسكين!

في فيكتوريا بالإسكندرية

وقد رأى الإمام عبد الرحمن أن يرسل أفراد أسرته من بنين وحفدة لكلية فكتوريا

الثانوية بالإسكندرية لتلقي مزيد من علوم العصر وإجادة اللغة الإنجليزية. وفيكتوريا مدرسة ذات صيت جيد في المنطقة أنشأها الإنجليز وأطلقوا اسم مليكتهم عليها، وشجعوا أبناء الأسر الزعيمة على الذهاب إليها بغرض تنشئتهم وتغذيتهم بالولاء لبريطانيا ونزعهم عن جذورهم الحضارية.

ذهب عدد من أبناء الإمام عبد الرحمن لفكتوريا فذهب أولاً السيد الهادي. وبعد ذلك ذهب السيد يحي والسيد أحمد ولاحقاً السيد محمد، وتبعهم آخرون من الأسرة هم السادة حسين مأمون، وإسماعيل عبد الله، ومهدي الطيب، إضافة للسيد الصادق وأخيه السيد عصام الدين، وكان يفترض أن يكون معهم أخوه مصطفى الذي توفي صبياً، وكانت إجراءات سفره مع أخويه الصادق وعصام الدين قد اكتملت للسفر لفيكتوريا حينما حدثت الوفاة التي يرجّح أنها بالتسمم فكل ما يُعرف أنه تناول كوباً من اللبن من المبرّد، وبعد ذلك تتابعت العلة التي أدت لمفارقته الحياة مأسوفاً على صباه، وكانت تجمعه بأخيه صداقة ومحبة، وكان وقع وفاته عليه كبيراً.

خيمت وفاة مصطفى على أيام الصادق الأولى في فيكتوريا بكآبة تنم عنها الأبيات التالية التي وجدتها في كراسة من كراساته بفيكتوريا معنونة بـ«مصطفى» وموقع تحتها بـ«الصادق»:

يا زهرة شاءت ظروف	الغد أن لا تزدهر
ويا هلالا أمر رب القبة	الزرقاء ألا تقتمر
أبتك الزائلة المتمردة	وشاء الله أن تك مستقر
رحماك[1] رفيق الصبا	ذلكم الدرب الوعر
فوداعا، وداعا من	العلقم أراه أمر
ذكراك في قلب أخيك	لمر السنين وباقي الدهر[2]

(١) هكذا قرأتها وبعدها كلمة لم أستطع قراءتها.

(٢) الحقيقة أن أسرة الإمام الصديق قد نكبت بحوادث كثيرة تتابعت مع مر العقود، فبعد وفاة الطفل صفي الدين إثر حمى قاتلة في أواخر الثلاثينات، ووفاة أمه صفية في ١٩٤٧م، ووفاة مصطفى في أواخر الأربعينات، توفي الإمام الصديق نفسه وهو في فورة عطائه وحيويته في ١٩٦١، ثم توفي عصام الدين الشاب الألمعي الذي كان واعدا بذكائه الوقاد وأدائه العلمي الباهر بعد أن نال=

وجدت خطاباً من عم الصادق وابن خالته أحمد بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٤٨م يحكي له عن أوضاعه في فيكتوريا يشوقه لها ويقول له: «أتمنى من الله الكريم أن تكون بخير وصحة جيدة ومبسوط في كمبوني كما أنا في فكتوريا وأن تكون مجتهد في دروسك وانصح لك يا أخي أن تعود لسانك على اللغة الإنجليزية بأن تقرأ كتب إنجليزي في إجازاتك، أما أنا فقد بقت لي اللغة الإنجليزية سهلة جداً.. إننا لن نتكلم عربي أبداً بل كل المحادثة بالإنجليزي، وأنك كما تعرف أنك ستلتحق بفكتوريا السنة الآتية أني مشتهي متى أجئ إلى السودان وأقابلكم جميعاً إني أعرفك أنك ستشتاق للمجيء إلى الاسكندرية إنها بلد لطيفة وسترى مصر وأحوالها وناسها وسترى فكتوريا وستنبسط منها يا عزيزي». ويسأل أحمدُ الصادق عن أساتذتهم في كمبوني: الأستاذ عبد ربه وعبده وعبد الكريم وسعد.

قال الصادق: (*إن كلية فيكتوريا كانت تمثل فكرة واضحة عند الإنجليز الذين كانوا يسيطرون على الشرق العربي وأفريقيا، وكان من أفكارهم ضرورة أن يصير أبناء الأسر الكبيرة في المنطقة حاملين لثقافتهم، لذلك كونوا مدارس منها كلية فيكتوريا والغرض منها أن يأخذ أبناء الأسر الكبيرة في المنطقة تعليماً حديثاً مائة بالمائة، ولكنه أيضا منتمي تماماً للثقافة والحضارة البريطانية. نحن ذهبنا إلى تلك المدرسة لدراسة المرحلة الثانوية*[1]).

أنشئت كلية فيكتوريا في ١٩٠٣م ودرس فيها على مدى العقود أبناء زعماء المنطقة وأثريائها أمثال آل المهدي وعائلة أبو العلا من السودان، وآل الصباح وعبد الله النفيسي من الكويت، وآل سعود وعدنان خاشقجي من السعودية، وأبناء عائلات مسقاوي وغندور والحميضي وحمدان من لبنان، وإداورد سعيد ورفيق الحسيني وأبناء عائلات

=درجة الدكتوراة في علوم الجيولوجيا في ألمانيا عام ١٩٦٧ وكان عائدا للوطن وقد أعدت العدة لعرسه واختيرت العروس، وتوفي عمر العريس لتوه إثر حادث حركة عام ١٩٧٤م وكان ذاهبا للمطار ليستقبل أخاه صلاح القادم من سفر، ثم في سبتمبر ١٩٨٦م رحل صلاح نفسه في فاجعة أخرى وحادث حركة مؤلم مع ابن عمه الفاضل الهادي المهدي والسائق قريب الله، وفي ١٥/ ٨/ ١٩٩٤م رحلت أصفى إثر نوبة قلبية مفاجئة، وفي ٢٠٠٦م لحقت بها أختها الصغرى صديقة بنفس العلة.

(١) تضاريس الذاكرة، سابق ص ١٧

الفاروقي والدباغ من فلسطين، وأبناء الأسرة الهاشمية المالكة وعدد من العائلات الكبيرة من الأردن. والملك فيصل من العراق، والملك سيمون من أسبانيا والملك قسطنطين من اليونان وملك ألبانيا وملكة السويد، وسلطان زنزيبار، ومن مصر أفراد في أسرة محمد علي المالكة، ومن الفنانين المخرج يوسف شاهين وعمر الشريف.

وقد زامل بعض هؤلاء السيد الصادق المهدي إبان دراسته بفكتوريا ولعل أوثق صداقة ربطته مستقبلاً مع زملاء فيكتوريا كانت مع المرحوم الملك حسين ملك الأردن وشقيقه الأصغر الأمير الحسن.

والراجح أن الصادق ذهب لفيكتوريا في أواخر عام ١٩٤٨[1]، وقد وجدتُ خطاباً منه لوالدته السيدة رحمة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٩م وكان بالإسكندرية يعرفها بأحواله هو وأخيه عصام الدين ويقول إنهما لا يحتاجان لدروس خصوصية. ويتحدث عن ذهاب عواصف البرد مما يشي بأنه حضر ذلك الشتاء في الإسكندرية.

ظل الصادق في فيكتوريا حتى العام ١٩٥٢ أي بقي فيها أكثر من ثلاث سنوات بخلاف الانطباع الذي قرّ بذهنه وتلقفناه في كتابتنا لسيرته المختصرة من أنه بقي فيها عاماً واحداً. وآخر خطاب أرسله لوالدته من الإسكندرية وجدته بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٥٢م، ولم يكن يبدو عليه في ذلك الخطاب أنه قرر العودة بعد. فقد طالبها فيه بكسوة شاكياً من أنه «مقطع جداً».

وروى الإمام الصادق مؤخراً للصحفي وجدي الكردي بأن الصدمة الحضارية له في فيكتوريا كانت التحول في طريقة الحياة، فلبسوا الروب والبيجامة، والأشد من ذلك أنهم في الإسكندرية كانوا يشاهدون الفتيات والنساء شبه عاريات يلبسن المايوه في «البلاج». وكانت تلك صدمة بالطبع لمن تربى في المحيط الأم درماني الذي يتغنى فيه المغني لو حظي بمشاهدة المرأة الملفلفة بالثوب ولو لمحاً كما في أغنية شاعر الحقيبة سيد عبد العزيز:

---

(١) يذكر السيد الصادق في مذكرات كتبها عام ١٩٨٣ أنه ذهب لفكتوريا عام ١٩٥٠م، ولكن مراجعة كتاباته لوالدته تؤكد أنه في فبراير ١٩٤٩م كان قد قضي في الإسكندرية فترة تسمح بإرسال خطابات سابقة عديدة أشار لها، وربما كان ذهابه في أكتوبر ١٩٤٨م حيث يورد في خطاب له لأخيه عصام ان دراسته تبدأ في ٥/ ١٠

حاول يخفي نفسه وهل يخفى القمر في سماه.. أبداً وطبعا لأ شفناه شفناه!

وقصتها أن الشاعر حظي برؤية محبوبته وهي تخرج من بيتها للمحة تفرغ فيها جردل المياه في الشارع!

ولما سأل الكردي الإمام الصادق كيف عصم نفسه من هذه (البلاوي المتلتلة)، قال: *إنه كان يخرج أيام الآحاد من الداخلية المنضبطة إلى منزل علي عبد الله البنا، من أسرة البنا وابن شاعر المهدية الشهير، وكان محكوماً عليه بالاعدام لاشتراكه في ثورة ١٩٢٤م، فتوسط له الإمام عبد الرحمن فأطلق الإنجليز سراحه. فلجأ لمصر والتحق بجيشها حتى وصل لرتبة اللواء، وصار قائداً لحرس السواحل في الاسكندرية*. وبحسب رواية وجدي فإن الإمام الصادق المهدي أضاف بحسم: *بالطريقة دي ما كان في (كدة ولا كدة)*.

وكان التزامه الديني كبيراً لدرجة أثارت انتقاد أقرانه، وتروي المرحومة والدتي السيدة سارا عن صباه وشبابه أن أخاها الطاهر رحمه الله وغيره من أبناء عمات الصادق في الأسرة كانوا يلقبونه بـ«سيدنا موسى» تندراً وإشارة لصرامته والتزامه الديني.

ولكن هذا الالتزام كان ممزوجاً بشخصية كثيرة المزاح، وقد استمر معه المزاح وشهدنا طرفاً منه ولا زالت فيه بقية، وإن قللته أحوال البلاد وهمه المستمر بها.

وكان باراً محباً خاصة بوالدته، مع بروز نقده لما يدور حوله من تصرفات. والمطلع على خطاباته المتواصلة لوالدته ينظر لهذه الملامح في شخصيته بجلاء.

فكان يخاطبها بـ«والدتي الشفوقة» أو «والدتي الحنونة» ويخبرها بكل أحواله ويسأل عن أحوالها في شفقة، ونحن نعلم من إحدى رسائله لها إنه قد أجريت له عملية «خراجة» عام ١٩٥٠: (أخبرك يا والدتي بأن الخراجة بدأت تؤلمني يوم بعد يوم حتى قرر الطبيب إخراجها وأخرجت يوم السبت الموافق ٢٩/ ٤/ ١٩٥٠م). وكان في خطاباته دائم السؤال عنها وعن جداته بنات المهدي أم سلمة ومريم وجده عبد الله وخالته سكينة وأولادها وأخوانه الصغار وكذلك كل سكان المنزل من الأهل والأنصار يسأل عنهم فرداً فرداً، مثلاً *(أمي أرجو أن يبلغ سلامي إلى أعزائنا خالتي بخيتة وعبد الله وسعيدة والسارة وبدر الدين وجمعة إذا كان هناك وإلى زينب وإنشاء الله تكون قد رزقت*

بزواج وسلامي إلى جميع أهل البيت الذين لا أقدر أن أحكم أنهم موجودون أم لا)[1].

وتظهر ممازحته لأخوانه الصغار حليف الدين (فيصل) وصلاح الدين ويقول لوالدته في خطاب كتبه في يوم ٢٢/ ٦/ ١٩٥٢م إنه كثير الشوق إليهم «فقد رأينا من السخافات ما جعلنا نشتاق إلى شجارهم ولذتهم الممزوجة بقليل من التحلفة»[2]، ثم ينتقد حال أسرة المهدي العريضة من ثراء بدأ يظهر على أفرادها، وكان يعارض ذلك بشدة ويكاتب الإمام عبد الرحمن منتقداً السكنى في السرايا ومظاهر الثراء البادية منادياً بالصرف على أولويات أخرى، وفي خطابه المذكور لوالدته يقول لها (*ما هذه الأفواج من عائلة المهدي تغزو البلاد الشرقية كما غزت أوربا في العام الماضي، أهذا مفعول الحر أم مفعول القطن.. آه لو كان الأمر لي)!!*

وتعامله الحميم مع والدته كان يظهر في خطاباته وطلبه عفوها ومزاحه معها. فذّيل خطابه الذي أخبرها فيه بعملية الخراجة التي أجراها بملحوظة نصها: (*أمي إني حاولت أن اعتذر وأتوب لكي عن كل ما فعلت من معاكسات قبل الحضور إلى هنا ولكن لم أجد فرصة مناسبة لذلك عندما كنا في السودان ويا والدتي الآن أرجوك العفو عني والمعذرة)*.

وفي الخطاب الذي طالب فيه بالكسوة كتب ملحوظة بين قوسين: (هدوم مفيش!)

وفي خطاب بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٥٢م أخبرها بزيارتهم للوفد يعني وفد حزب الأمة المرسل لمصر للتفاهم مع قيادتها بشأن مصير السودان. وقال لها (*قابلنا السيد مهدي الخليفة وسأل عنكم كثيراً فإنه كما قلتم شخص مرح كثير النكات وكل ما أنظر في وجهه*

(١) خالتي بخيتة من أقرباء أمي رحمة من ناس أم جر كانت تقيم في الملازمين، وقد عاصرناها وكانت محجيتنا في طفولتنا بالأحاجي السودانية المعروفة نحو فاطمة السمحة وود النمير وغيرها. والعم عبد الله مسبل كذلك كان من المقيمين بالبيت وكان انصاريا صارم القسمات والأفعال، وأيامنا كان ضابطا لكل حركة بالمنزل. وحاجة السارة كانت رفيقة أمي رحمة حتى توفاها الله، وسعيدة وزينب الجرارية كذلك من بنات الحوش.

(٢) يستخدم الحبيب كلمة تحلفة، وتعني الاتساخ، وهي من منحوتاته اللغوية رجوعا للحلوف (الخنزير) وهو معروف بعيشه مع القذر، فكان يسأل الواحد والواحدة منا إذا بدا متسخ الثياب: التحلفة دي شنو؟ وأظن أن اهتمامه بالنظافة عائد لوالدته أمي رحمة التي كانت طويلة الإقامة بالحمامات؛ سواكا واستحماما.

واتذكر حادثة «القعونجة» أبداً في الضحك). والسيد المذكور ابن خالة أمي رحمة فوالدته السيدة أم كلثوم المهدي، ووالده خليفة المهدي. وقصة «القعونجة» أي الضفدعة، مفادها أن السيد محمد المهدي وكان رجلاً شجاعاً قوي البنية فارع الطول وهو من أفراد الأسرة الذين شاركوا في ثورة ١٩٢٤م، ولكن كانت لديه فوبيا أو فزع مرضي من الضفادع. وفي مرة بينما هو في طيبة (إحدى القرى بالجزيرة أبا) همّ بأن يلبس حذاءه (المركوب) فإذا بالضفدعة داخل الحذاء الذي هم بإدخال قدمه فيه، فما كان منه إلا أن قفز قفزة واحدة التحق فيها بالنافذة وكانت نوافذ المنازل عالية مما يدل على قوة الاندفاع، وأصابته حالة من الفزع أسطورية وصار يستنجد بأعلى صوته: شيلوها الملعونة!! وحينما جاء أهل المروءة والنجدة اتضح أنها مجرد ضفدعة!

والحقيقة أن الفوبيا من المخلوقات الحية سائدة لدى كثير من الناس، مثلا البعض في بيت الإمام الصديق لديهم فوبيا من العنكبوت، وآل الخليفة الحسن (أسرة خالنا المرحوم السيد سر الختم الخليفة) بعضهم لديهم فوبيا من القطط، وفي بيت الإمام عبد الرحمن المهدي البعض لديهم فوبيا من الضب، ويروى أنه كان هناك شخص متخصص في اصطياد وقتل (الضببة) يحضر لبنات الإمام عبد الرحمن ليخلصهن منها، وفي مرة جاء لأمي أم سلمة ابنة الإمام عبد الرحمن رحمها الله ووجدها مرعوبة من ضب في الغرفة ومبتعدة فهم باصطياده وهي خائفة من أن يفلت منه ويتجه نحوها فصارت تكرر له العبارة: بالتي هي أحسن، بالتي هي أحسن!

الشاهد، استأنف الصادق قصصه المرحة لوالدته فكتب لها (*قيل إن بابو نمر عندما غمرته حفاوة المصريين إذ كانت تنقلاته بالعربات الفخمة بين المباني الفخمة جلس في كرسي فخم مع بعض المصريين فوجد الكرسي مريح جداً فقال: جعلتم الموت حرام في القاهرة*)!

خبطتان على الرأس توجع!

لم يكن الصادق الملتزم دينياً والمربوط بجذوره الحضارية لدرجة كبيرة سعيداً بحياته في فيكتوريا وإن لم تظهر منه الشكوى بشكل مباشر، ولكن بدى عدم تحبيذه للدراسة في فيكتوريا في أنه سعى لئلا يلحق أخوته الأصغر كفيصل وعمر بفيكتوريا بعد إتمام المدرسة الوسطى. فقد خاطب والده بذلك، وفي خطاب منه إلى والدته يقول لها:

(أمي أرجو مهما صارت الأحوال أن لا تسمعوا القول السيد محمد[1] وترسلوا حليف الدين وعمر هنا لأن المدرسة قد فقدت كل ما كان معروف عنها). وحليف الدين هو الاسم الذي أطلقه على أخيه فيصل.

وكانت تلف بالصادق هناك روح تمرد على الجو المحيط من جهة، وشوق لظلال المهدية وذكراها من جهة أخرى، وفي إحدى كراساته بفيكتوريا «تمثيلية قصيرة» بين شخصين (عمر وعلي) ذهبا لملاقاة الإمام عبد الرحمن (أبو الصديق أسد الغيل، حاتم الكرم، أيوب في الصبر، يوسف الطلعة، عمر العدل) وزارا قبة المهدي ثم اتجها لكرري حيث قال عمر لعلي:

وبعد القبة فلنزر أبا فاطمة[2] في الخلاء

ونتأمل تلك الأماكن التي كانت يوماً مجاري دماء

ونذكر ذاك اليوم الذي لم تجد في الراحة أواء

حين فصل الفيصل ورأت الصافنات آراء

ونناجي البطل محمد أبو الشهداء

فشهيد كرري أنت كذلك جدك في كربلاء[3]

وأنت ترى الصادق الصغير برغم محاولات النزع الحضاري في فيكتوريا وقلبه معلّق بأبي الصديق وأبي فاطمة، يحاول على قدر ما أتاحه تعليمه أن يعبّر عن تلك الأشواق!

وبالتالي فإن ما اعتبره عمه أحمد في الخطاب المذكور آنفاً مصدر سعادة من تحدث

---

(١) يعني السيد محمد الخليفة شريف خال والده الإمام الصديق ويبدو أنه كان المشجع الرئيسي لفكرة إرسالهم لفيكتوريا.

(٢) أبو فاطمة، والأحدب، وراجل الجبل، كلها ألقاب لمحمد الابن الأكبر للإمام المهدي وأول شهداء كرري.

(٣) من كراسة لكلية فيكتوريا، وكانت للكلية كراسات خاصة بها زرقاء الغلاف ملصق عليها ورقة لكتابة الاسم والمادة مكتوب عليها Victoria College ، وهذه الكراسة كانت لكلمات إنجليزية English words ولكن في الصفحات الخالية في نهايتها توجد العديد من الكتابات بالعربية ربما استخدمها الحبيب بعد نهاية السنة الدراسية.

باللغة الإنجليزية وحدها ومنع التحدث باللغة العربية لم يكن أمراً مرضياً لديه. وفي الشهور التالية لخطابه الأخير لوالدته من الإسكندرية المشار له آنفاً، والأرجح أن ذلك في عام ١٩٥٢ نفسه حصلت له عدد من الأحداث التي جعلته يقرر هجر فيكتوريا للأبد.

أهم تلك الأحداث حدثان تضافرا ليجعلا الصادق يفر من فيكتوريا فراره من الأجرب. وصحيح، خبطتان على الرأس توجع!

وبكلمات الصادق التي خطها لاحقاً قال: (*منذ الأيام الأولى في كلية فكتوريا استبدت بي وحشة الغربة في الوسط المدرسي لأنه كان متعصباً للثقافة الإنجليزية ممتثلاً لسلوكها الاجتماعي. وبينما كان الوسط المدرسي إنجليزي الوجه واليد واللسان، كان الوسط السياسي المصري متفجراً بتيارات وطنية معادية للإنجليز. وكانت هذه التيارات الوطنية تصل إلينا في المحيط المدرسي في أخبار وأقوال الصحف المصرية، وعلى ألسنة بعض مدرسينا من المصريين مثل الأستاذ عزازي الذي كان لا يترك فرصة في الفصل تمر دون أن يهاجم الإنجليز واستعبادهم للشرق والأمريكان ووراثتهم لمصالح الاستعمار.*

وذات يوم زار فصلنا مفتش اللغة العربية بوزارة المعارف المصرية ووجه الزائر إلى فصلنا أسئلة يختبر فيها مستوانا في اللغة العربية. ولم يحر الطلبة جواباً فقد كان تعليم اللغة العربية مهملاً. ولكي يظهر لنا جهلنا الفاضح بالعربية تحدانا طالباً أن ينشد أمامه واحد منا بيتاً واحداً في الشعر العربي خالياً من الخطأ في النحو وفي الوزن. وتجرأت فأنشدت بيتا من قصيدة درسناها في الفصل فكسرت البيت وزناً وأخطأت قواعد النحو، فضحك علينا الأستاذ وأضحكنا على أنفسنا وأشعرنا بلوم شديد لأنفسنا. كان البيت الذي حاولت إنشاده فهدمت وزنه ونحوه هو:

افاطم لو شهدت ببطن خبت	*فقد لاقى الهزبر أخاك بشرا*
إذا لرأيت ليثاً أم ليثا	*هزبراً أغلبا لاقى هزبرا*

وزاد شعوري بالغربة وعدم الرضا في هذا الوسط، ونقلت شعوري لوالدي ورجوته ألا يرسل إخوتي الصغار إليه وأن يعيد النظر في استمراري فيه.

وكان الأساتذة البريطانيون يحسون بلسع الحركة الوطنية المصرية واستنكارها لكل

ما هو بريطاني بما في ذلك كلية فكتوريا- وذات يوم تسلل بعض الطلبة إلى مكتبة الكلية وحطموا صورة تذكارية لملك الإنجليز -الملك جورج- كانت معلقة في صدر المكتبة معبرين عن تجاوبهم مع المشاعر الوطنية المصرية. فوضعت إدارة المدرسة سياسة لمقاومة هذه التيارات وألف أستاذ اللغة الإنجليزية المستر سويبي قصيدة في مدح الملكة فكتوريا أعجبت بها إدارة المدرسة وقررت أن ينشدها الطلبة صباح كل يوم قبل بداية الدراسة. كانت القصيدة باللغة الإنجليزية ومطلعها: فكتوريا، فكتوريا، يا نبيلة، يا عزيزة، إن اسمك هو اسمنا، هو فخرنا، ذكرى لك في الخالدين.

وفكتوريا- كما هو معلوم- كانت ملكة بريطانيا أيام غزو السودان حين قاد كتشنر جيشاً تميز بالوحشية كما تميز مصادموه من أهل السودان بالبسالة، فبقيت ذكرى حملته حية في تاريخنا وفي القصص التي تقصها الجدات (الحبوبات) في السودان على الأطفال جيلاً بعد جيل.

فهل من المعقول أن تكون في ذاكرتي هذه القصص ولا يثيرني هذا التمجيد لفكتوريا؟

كان هذا التغني الإجباري قاصمة الظهر فعدت إلى السودان مصمماً ألا أواصل التعليم في فكتوريا[1].

في رفقة السراج

قال الصادق إنه عاد السودان ومزّق كتب فيكتوريا وقرر هجر التعليم النظامي، والالتحاق بالشيخ الطيب السرّاج مرافقاً له لينهل منه علوم اللغة العربية. وروى لنا في ثمانينات القرن الماضي حول رفقته لشيخ الطيب ونهله من حديثه فقال مبالغاً: كنت أدوّن كل شيء يقوله شيخ الطيب حتى ولو كحّ أدون كحته!

وللشيخ السراج وعلاقته بالإمام عبد الرحمن وأسرته قصة سبقت ملازمة الصادق له.

فقد كان المحيط الأسري المترع بإرث الإسلام عامة والمهدية على وجه الخصوص يشكل عاصماً لبعض أبناء الأسرة من الانجراف والنزع عن الجذور الذي خططت له المؤسسات التعليمية التي ولجوها، بينما وجد البعض الآخر في الحضارة الحديثة

(١) من مذكراته المدونة في ١٨ مارس ١٩٨٣ بعنوان ثلاث سنوات في خمسينات القرن

واللغة الإنجليزية فتنة كبيرة.

وكان الإمام عبد الرحمن المهدي يقدر أن البيئة الأسرية والتربية الأنصارية وآدابها ستكون عاصماً للجميع، وحينما لاحظ بعد حين فجوة في تعليم صغار أسرته من ناحية الثقافة العربية والإسلامية خطط لسدها بعمل دروس خصوصية للأولاد والبنات يلقيها عليهم الشيخ الطيب السراج، وهو موسوعة في علوم اللغة العربية بل متحف متحرك يعيش كأنما في العهد العربي القديم وكانت علاقته بالإمام عبد الرحمن تجذرت ضمن الصالون الأدبي الذي كان يختلف إليه فطاحلة الأدباء والشعراء، وحينما عاد السراجي من جولته في الحجاز ومصر ثم داخل السودان حيث ذهب للقضارف عاد واستقر بأم درمان عام ١٩٥٢م وعمل في دائرة المهدي واستعان به الإمام عبد الرحمن لكتابة تاريخ المهدية[١]. وفي هذه الفترة صار الشيخ السراج يتردد على الأسرة ليلقي الدروس على الصبيان والفتيات، وقد روت أمي السيدة وصال كيف كان يعامل الفتيات بجفاف شديد ويأنف أن يرد على السائلة منهن إن سألت فيوجه حديثه للذكور رداً عليها! وقالت إنهم اختلفوا في تلقيهم لتلك الدروس، ففي حين لم يأنسها بعضهم وكان يتهرب ويتأفف، كان آخرون بها شغوفين. وكان السيد الصادق من الأخيرين، فهو لم يكتف بتلك الدروس فحسب، بل لازم شيخ الطيب كظله، ووجد في كلامه حلاوة وطلاوة، كأنه مادح الأنصار وهو يصف الإمام عبد الرحمن (من الحلو ما بنتر)![٢]

ذكر السيد الصادق رفقته للشيخ الطيب السراج قائلاً:

(في السودان صادفت عالماً عبقرياً هو الشيخ الطيب السراج. كان الشيخ الطيب ملماً بمعارف التراث الإسلامي، متبحراً في اللغة العربية وأدبها، مشدوداً لماضيها متعشقاً لجمالها. وكان الشيخ الطيب رجلاً حاضر الذهن سريع البديهة كثير الدعابة، رافضاً للاستعمار البريطاني لا على أساس سياسي بل على أساس أعمق، على أساس رفض الكفر والعجمة. سأله أحد الناس ذات مرة ألا تسافر إلى بريطانيا؟ فرد: إلا غازياً إن شاء الله).

---

(١) حديد السراج الشيخ الطيب السراج حياته وشعره

(٢) من مدح العم عابدين: من الحلو مابنتر، بمدح ساند العتر يا اب علامة سيدى اللى العيب ستر، وأب علامة هو الإمام عبد الرحمن المهدي سمي لذلك لعلامة كبيرة في صدره.

وتلقى الصادق دروساً كذلك على يدي الشيخ يوسف إبراهيم النور، قال: (*وهناك شيخ آخر الشيخ يوسف إبراهيم النور، وهو رجل فقيه ومتخصص قراءات.*[1])

وحول التلقي على يدي السراجي يواصل الإمام:

(لزمت مجلس الشيخ الطيب لأكثر من عامين[2] أتعلم منه ما شاء أن يعلمني دون التزام منهج خاص. وكنت أحياناً اصطحبه إلى جامعة الخرطوم حيث يلتف حوله بعض الطلبة يستفيدون من علمه الواسع ويضحكون حتى تجري دموعهم لفكاهته اللاذعة وهجومه الغريب على الاستعمار والشيوعية، هجوم لا يشبه طريقة النقد المعهودة بل يتخذ طرقاً طريفة: إن لغاتهم مبنية على السكون وهذا دليل ضعفها، وأنهم يستنجون بالورق وهذا دليل تخلفهم وهكذا).

وكان مما أخذني في أحاديث السيد الصادق حول شيخ الطيب هو حديثه عن تقديره لآداب العامية السودانية وولعه بها، ولفنون أهل السودان، مما يتناقض مع متحفيته وولعه بالعروبة في طبعتها القديمة، ويبدو أن الإنسان إذا فاض علمه بالفصحى كان أقدر على تعشّق العامية، وما المشكلة إلا في أنصاف المستعربين، الذين يحاولون إفهامنا أن التزامنا بالعروبة معناها نفي أي انتماء وطني محلي ونفي اللسان العامي بالتالي. فقد كتب البروفسر عبد الله الطيب رحمه الله في مقالته الرائعة (من سلال اللا معقول)[3] معلناً عشقه للجابودي، وهو نوع من غناء شعبي تغنيه البنات، وأورد بعض أبياته، وبروفسر عبد الله هو من نعلم في عمق معرفته بالعربية. وأورد محجوب عمر باشري في كتابه (رواد الفكر السوداني) أن الشيخ السراج كان مفتوناً باللغة الدارجة عالماً بخباياها ودقائقها كما كان كذلك بالنسبة للعربية.

---

(١) برنامج شاهد على العصر مع الإمام الصادق المهدي، الحلقة الأولى بث في يوم الأحد ٢٦ يوليو ٢٠١٥م

(٢) رفقة الصادق للشيخ السراج استمرت منذ عودته من فيكتوريا في النصف الثاني من عام ١٩٥٢م وحتى سفره لبريطانيا في أبريل ١٩٥٤م، ولكنه أثناء ذلك كان قد دخل كلية الخرطوم الجامعية فكان يوزع نفسه بين الدراسة في الكلية وبين الزمان الذي يقتطعه لمرافقة شيخ الطيب.

(٣) المقالة واردة في الكتاب المعد تأبيناً للراحل الكبير جمال محمد احمد (في سيرة جمال كاتب سرة شرق)، وفي كتابه ذكرى صديقين

وقد حكى السيد الصادق أن الشيخ السراج كان له تذوق كبير للفن السوداني، فقد كان يرتجف طرباً من قول المغنية: «سنك ريال جيد، ودقاقها مو بليـّد» معتبراً ذلك البيت قمة في الفصاحة والإبداع. ويروي عنه أبيات قالها في مطلع قصيدة امتدح فيها الإمام عبد الرحمن المهدي، بينما الأبيات جذبية في الإعجاب بصوت المغني السوداني الشهير حسن عطية رحمهما الله، تقول الأبيات:

ما هاج قلباً بعد طول سكونه ... فأقام فيه قيامة بسكونه

كمرجعٍ رقت حواشي صوته ... في خفضه وعلوه وسكونه

والسراجي، كما كان يسمي نفسه، عالم باللغة الإنجليزية مجيد لها وإن لم يكن بها معجباً كما مر. وعمل ترجماناً في الجيش البريطاني وتنقل بين الوظائف الحكومية حتى خاصم البريطانيين واستقال في ١٩٤٦م ثم ذهب للحجاز، فمصر، وعاد للسودان وعمل ردحاً من الزمان في دائرة المهدي وكانت تجمعه صداقة بالإمام عبد الرحمن المهدي الذي كان يصادق الشعراء ويعقد لهم صالوناً أدبيا كما ذكرنا، وقد أشاد بصالونه العلامة البروفسر عبد الله الطيب، وذكره كذلك معلم الأجيال العميد يوسف بدري. وقد أوكل الإمام عبد الرحمن للسراجي مهمة كتابة سفر عن المهدية يجلي عنها غبار التشويه.

وحينما عمل السراجي بعطبرة قبل استقالته من الحكومة صادق محمد فاضل بك المصري قومندان أورطة السكة حديد، الذي خاطبه ببيت الشعر التالي:

إيه يا فحل عطبرا وفتاها ... أنت فينا المغبوط لا المحسود

أما «مجلس السيد عبد الرحمن» فقد كتب عنه العميد يوسف بدري قائلا: (جلس ابن المهدي في داره يستقبل العلماء ويتعامل مع العائدين من كرري حتى أصبح مجلسه مدرسة جديدة في دنيا سماء السودان المقهور)[1]. ثم وصف المجلس في موضع آخر بأنه كان يجمع (الظرف والفكاهة مع كل ما فيه من جد ومسؤولية، ومن دعامة جماعة الفكاهة الأستاذ عبد الله بشير سنادة والأديب حامد العربي والسيد أحمد حميدة المعروف بالزعيم.)[2].

(١) مذكرات العميد يوسف بدري قدر جيل ص ٢٢٥

(٢) نفسه ص ١٩٨

الشاهد، الشيخ الطيب السراج ومع احتقاره للفرنجة، كان مقدراً للعلم تقديراً كبيراً، وهو القائل:

إن العلـــوم هـــي العـــلا إن العـــلا	يصـــبو إليهـــا ماجـــد الأعـــراق
نبـــذ الرقـــاد لأجلهـــا فكانـــه	عســس يراقــب عــادي الفســاق
يــا أيهــذا المبتغــي شــأواً بــلا	كــد ولا ســهد علــى الأوراق
أقصــر عنانــك لــن تــزال محــاولاً	عبثــاً إذا لم تلــق مــا أنــا لاق
(أأبيــت ســهران الــدجى وتبيتــه	نومــاً وتبغــي بعــد ذاك لحــاقي)
شـــيئان متفقـــان أن يتفرقـــا	أبـــداً ســـعود والتـــزام عنـــاق
مــا أشــبه الأقــلام عنــد صــريرها	بالسـيف يكـدم بيضـة البقبـاق[1]

ونحن لن نترك الحديث عن السراجي، ذلك الرجل الفذ، قبل الإشارة لنهايته المفجعة على يد قاتل سفاح مزقه بسيفه، وقد رثاه الشاعر الضخم محمد المهدي المجذوب بقصيدة (مصرع السراجي) قدم لها بالجملة «دخل عليه قاتله ففلق رأس الشيخ بسيفه المعلق إلى جانبه»، وختمها بالبيت الآيس:

يمضـي بنـا الأفـق الماضـي ويسـلمنا	إلـى العواصـف والعقبـان والـرخم

في كلية الخرطوم الجامعية

ترك الصادق التعليم في فيكتوريا بدون أي أفق أمامه وكما قال إنه لم يكن يعرف ما هو الصحيح الذي يجب عليه فعله ولكنه كان يعرف أن فيكتوريا كانت الدرب الخطأ. وذهب خلف شيخ الطيب حتى قادته قدماه لكلية الخرطوم الجامعية.

تابعوا السرد بكلماته:

(كنت أتتلمذ على الشيخ الطيب معجباً بعلمه وأسلوبه، وأواجه مشكلة تزداد مع الأيام لم أحر لها حلاً هي: إننا كما يقول أفضل الأمم، ولغتنا هي سيدة اللغات، فما الذي جعل شعوبنا وبلادنا كلها في قبضة أوروبا؟ بدا لي أن لتفوقهم العلمي التقني دخلاً في

(١) حدبد الطيب السراج الشيخ الطيب السراج حياته وشعره ص ١٩.

تمكينهم من التحكم في أمورنا.

هذه هي الثغرة التي دخل منها أستاذ مصري قابلته في جامعة الخرطوم اسمه ثابت جرجس، والمادة التي كان يدرسها هي علم الحيوان (زولوجيا). لقد أدخل الأستاذ في نفسي الرغبة في معرفة العلوم الطبيعية وشجعني بأن اقترح علي الجلوس لامتحانات شهادة أكسفورد الثانوية من المنزل، واقترح أن يعطيني دروساً خصوصية لأتمكن من الجلوس لذلك الامتحان. واستطعتُ أن أحصل على شهادة أكسفورد في ستة مواد في مدة قصيرة بدرجة جيدة في ستتها. وكانت أربعة من المواد علمية: كيمياء، فيزياء، أحياء ورياضيات.

واقترح علي الأستاذ ثابت أن التحق بكلية العلوم في جامعة الخرطوم كمستمع، وكان الأستاذ نفسه مدرساً فيها، فالتحقت بالكلية كمستمع. وكان طلاب السنة الأولى الذين انضممت إليهم في الفترة الثالثة والأخيرة من العام الدراسي. وتحدث الأستاذ ثابت مع عميد كلية العلوم المستر ساندون فعرض علي العميد عرضاً مشجعاً: إذا استطعت اجتياز امتحان نهاية العام الدراسي مع قصر مدة التحاقي بالفصل فإنهم سوف ينقلونني للسنة الثانية. فشكرته على ذلك وبذلت جهداً كبيراً في المذاكرة ونقل المحاضرات التي فاتتني، وكنت أمد الليل مداً مستعيناً بقماش مبلل بماء بارد أعصب به رأسي نفياً للنعاس والنوم.

وجاء الامتحان، ونجحت فيه ونقلت للسنة الثانية. وذات يوم طلبني المستر ساندون (العميد) وقال لي إنه اضطر لإعادة النظر في نقلي للسنة الثانية رغم نجاحي ووعده السابق لأن ما حدث لي سيصبح سابقة، وسيأتي آخرون يطالبون بنفس المعاملة!! واحتججت بأنني لم أخطط لما حدث بل حدث صدفة. ولكن العميد ألح على موقفه وعرض علي أحد أمرين: أن أقبل الإعادة مع طلبة السنة الأولى أي أبدأ الدراسة الجامعية من جديد. أو أن التحق بجامعة أخرى. فرفضت الخيار الأول فاقترح علي أن يعاونني للالتحاق بجامعة أكسفورد فشكرته وطلبت منه أن يقدم لي وسأفكر في أمري. وبعد شهر من تلك المحادثة جاء خبر قبولي للالتحاق بكلية سانت جون (القديس يوحنا) بأكسفورد لأدرس زراعة، لأن عزمي كان أن أدرس زراعة في جامعة الخرطوم لولا ضياع فرصتي بالصورة التي قصصتها.

كان القبول مصحوبا بشرط واحد هو أن أنجح في امتحان الدخول للجامعة.

وقبلت أن أجلس للامتحان دون السفر إلى بريطانيا، فتم اتفاق بين كلية القديس

يوحنا وكلية العلوم بجامعة الخرطوم أن تضع الأولى الامتحان (امتحان الدخول) وترسله للثانية فتشرف على امتحاني في السودان. ونفذ هذا الاتفاق، فبينما كان زملائي في السنة الثانية في جامعة الخرطوم يجلسون لامتحاناتهم كنت أجلس- يراقبني المستر ساندون- لامتحان الدخول لأكسفورد).

***

ولو جئنا لتحديد التواريخ بشكل دقيق فيبدو أنه في وقت ما في أواخر عام ١٩٥٢م، أي بعد فترة قليلة من مفارقته فيكتوريا قابل الصادق الأستاذ ثابت جرجس، وأن التحاقه بالجامعة كان في أواخر ١٩٥٢م لأن آخر العام بكلية الخرطوم الجامعية هو أول مارس كما هو التقليد الذي استمرت فيه جامعة الخرطوم بعدها.

وبحسب ما ذكر السيد الصادق فإنه استمر بعد ذلك في الدراسة وبينما زملاءه في السنة الثانية يجلسون لامتحاناتهم كان هو يمتحن للالتحاق بأوكسفرد.

وكان الصادق مقيماً في الداخلية. وكان يحضر المحاضرات صباحاً، ويواصل تلقي دروس العربية من الشيخ الطيب السراج عصراً، ثم يدرس مساء للحاق ما فاته والتحضر لامتحان السنة النهائية. وكانت فترة عصيبة من الدرس والاجتهاد، بيد أن هذه المشغولية الشديدة رافقته كظله ولم تتركه أبداً، وفقه الله وحفظه وأعطاه القوة لمواصلتها، فهو دائماً مشغول كأنما الامتحان غداً! وبتعبير ابنة خالتنا ووالدها كان استاذاً جامعياً حيث يكون مشغولاً جداً أيام الامتحانات بالتصحيح واستخراج النتيجة وما إليه، وسألتنا يوماً: أبوكم هذا متى تنتهي امتحاناته؟

ونرى ذلك في خطاب من أخيه عصام الدين لوالدته رحمة في أوائل فبراير ١٩٥٣م يسأل عن أحوال أخيه الأكبر راجياً أن (يكون الصادق بخير إذ أنه دائم السهر والشغل).

النشاط السياسي في كلية الخرطوم الجامعية:

يقول السيد الصادق[1]:

(لقد انفتح ذهني للسياسة في جامعة الخرطوم. فقد دخلت الجامعة في مرحلة احتد

(١) مذكراته بعنوان: ثلاث سنوات، سابق

فيها الصراع الفكري بين اتجاهين: إسلامي وشيوعي. واحتد فيها كما احتد في السودان عامة نزاع بين تيارين سياسيين: أيستقل السودان أم يتحد مع مصر؟

كان الطلبة النشطون في الحركة الإسلامية في الجامعة قد كونوا لأنفسهم حركة تحرير إسلامي نازعت الشيوعية سيطرتها على أوساط التعليم العالي في السودان أوائل الخمسينات. ولكن هذا الاتجاه انجذب نحو الحركة الإسلامية الحديثة في مصر: حركة الأخوان المسلمين.

وكان غالبية طلبة الاتجاه الإسلامي السودانيين يميلون للاتحاد مع مصر تأكيداً للروابط التي قامت بينهم وبين حركة الإخوان المسلمين في مصر.

أما الطلبة الشيوعيون السودانيون فغالبيتهم كانت تؤيد استقلال السودان لأن الحركة الشيوعية كانت وقتئذ تعتبر النظام المصري (بقيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر) خدعة أمريكية.

وكان موقفي الفكري إسلامي وموقفي السياسي استقلالي. ولم يكن في الجامعة في ذلك الوقت تنظيم لأمثالي من أبناء الأنصار كما هو الحال اليوم، وكنا في نطاق الجامعة نعاني يتماً فكرياً وسياسياً.

كان معي الأخ عمر نور الدائم والأخ مهلب عبد الرحمن على طه، وكان معنا كمال الدين عباس وهو من الطلبة القلائل من غير أبناء الأنصار الذين أيدوا حزب الأمة في وقت كانت الدعاية المصرية قد افترت على حزب الأمة افتراءات لصقت به وصدت عنه غالبية المثقفين السودانيين[1].

لم نجد فئة طلابية ننتمي إليها ولكن بحكم التوجه الإسلامي قامت صداقات بيننا وبين بعض الطلبة الحركيين أمثال مدثر عبد الرحيم وحسن الترابي.

وبينما كنت في جامعة الخرطوم انشقت من الإخوان المسلمين جماعة سميت الجماعة الإسلامية بقيادة بابكر كرار رحمه الله. وكان اتجاه هؤلاء قريباً جداً مني لأنهم إسلاميون فكرياً واستقلاليون سياسياً. ورغم التعاطف لم تقم بيني وبينهم علاقة تنظيمية

(١) سوف نوضح لاحقاً أن انصاف الإمام عبد الرحمن وحزب الأمة بدأ مؤخراً وسط دوائر الأكاديميا وفي أوساط كثيرة وإن كان الإعلام والرأي العام لا يزال نوعاً ما متأثراً بالدعاية المذكورة.

بل قامت صداقة فكرية سياسية مع قادة التنظيم الجديد وهم الاخوة: بابكر كرار، ميرغني النصري، عبد الله محمد أحمد، وعبد الله زكريا. كان هؤلاء مؤسسون للحركة الإسلامية في الوسط الطلابي ولكن عندما وقع الانشقاق انحاز إليهم عدد قليل من القاعدة الطلابية.

ومن الأحداث الهامة في السياسة السودانية حادث أول مارس ١٩٥٤م. هذا الحادث انقسم حوله الرأي العام السوداني واهتز له الوسط الطلابي. خلاصته أن حكومة الحزب الوطني الاتحادي أعدت لافتتاح البرلمان السوداني في أول مارس ١٩٥٤م وانفردت بالتحضير للمناسبة مما أشعر الاستقلاليين بقيادة حزب الأمة أن المناسبة ستركز على الدعاية لفكرة الاتحاد. لذلك رأوا أن يكون لهم حضور شعبي وأن يقابلوا اللواء محمد نجيب القادم من مصر لحضور افتتاح البرلمان السوداني مقابلة جماهيرية ترحب به وتسمعه صوت الاستقلاليين. واحتشد المستقبلون على طريق المطار ولكن موكب الرئيس اللواء محمد نجيب سير به في اتجاه آخر. فقرر قادة موكب حزب الأمة أن يسيروا إلى القصر حيث يقيم اللواء محمد نجيب لإسماعه صوتهم. ولكن الشرطة حالت دون وصولهم فوقع صدامٌ دامٍ مات فيه ٢٧ شخصاً.

وصفت دعاية الحزب الوطني الاتحادي، الحزب الحاكم، حادث أول مارس بأنه تواطؤ قام به حزب الأمة لإحداث انهيار دستوري في البلاد، وإلغاء الدستور المؤقت ووضع السلطات في يد الحاكم العام البريطاني. هذه الاتهامات لم تثبت بل ثبت عكسها من وقائع محاكمة المشتركين في حادث أول مارس ومن وقائع التاريخ ومن نصوص مذكرات اللواء محمد نجيب نفسه التي نشرت في كتاب ومسلسلة في الصحف.

ولكن الأمر بعيد الحادث مباشرة كان مختلفاً، فسمم الحادث الجو السياسي السوداني.

وكان غالبية الطلبة في جامعة الخرطوم يرجحون تواطؤ حزب الأمة، فالتهبت المنازعات والمناقشات والمشاجرات. في هذا الجو المشحون بالنزاع والمرارة غادرت جامعة الخرطوم بعد أن جلست لامتحان الدخول لأكسفورد بإشراف المستر ساندون عميد كلية العلوم بجامعة الخرطوم).

***

ومثلما كان السيد الصادق يكمل اطلاعه على علوم العربية والفقه، فقد بدأ في ذلك الوقت اطلاعه الممنهج على الشيوعية التي كانت محظورة يومها في السودان بأمر سلطات الاحتلال، ونجد في خطاب منه لأخيه الأصغر عصام الدين في ١٠/ ٩/ ١٩٥٣ وكان عصام فيما يبدو حينها مرافقاً لوالدتهم في رحلة علاج بأوربا، والصادق كان في كلية الخرطوم الجامعية كما جاء برأس الخطاب، وطلب من عصام أن يرسل له كتباً حول الشيوعية قائلا: (لقد سألتني إن كنت أودك تشتري لي أي كتب؟ فجوابي هو نعم أريد كتباً عن الشيوعية وأن تكون كتب مناصرين ومعارضين) ذاكراً أن هذه الكتب لا توجد بالسودان ويمنع دخولها بصفة رسمية، ثم نور عصاماً بالأخبار السياسية قائلاً إن بالسياسة ركود يحركه النشاط للاستعداد للانتخابات التي أخرت إلى يوم ١٢/ ١٢.

وفي أبريل ١٩٥٤م اتجه الصادق نحو المملكة المتحدة، كان بصحبته عميه يحي وأحمد، ومع أنه أصغرهم سناً فقد قال لهم الإمام عبد الرحمن وهو يودعهم: إذا كنتم ثلاثة فأمروا أحدكم، الصادق يكون أميركم في غربتكم، وفقكم الله.

ذهب الصادق إلى العالم الأول وهو في عمر صغير نسبياً، وسوف نسرد ما كتبه بيده حول تلك التجربة بعد ثلاثة عقود منها، ولكن الشاهد على أنه ظنها صدمة حضارية كبرى أنه لاحقاً حينما صار أباً كان من ضمن محاولاته اتقاء الصدمات لأبنائه وبناته يمنع الذهاب للدراسة الجامعية في أوربا والغرب خوفاً من تلك الصدمة الحضارية المتوقعة، ويقول إن الدراسة في الغرب مفيدة ولكن للواحد والواحدة وهو ناضج في الدراسات العليا وليس غضاً لم يقف فوق أرضه بعد.

في كلية القديس يوحنا (١٩٥٤- ١٩٥٧م):

ألقى السيد الصادق المهدي محاضرة في مارس ١٩٨٣م كانت بدعوة من رئيس اتحاد طلاب جامعة أكسفورد للتحدث إليهم في دار الاتحاد عن العالم الإسلامي في السياسة الدولية. وبعدها دون مذكراته في أوكسفرد وسنورد ما كتبه حينها في الصفحات التالية التي تشكل مذكراته المفصلة عن تلك الفترة[1].

---

(١) اقتطعت الجزء من المذكرات الذي غطي فترة الدراسة في كلية فيكتوريا وكلية الخرطوم الجامعية وأوردتهما أعلاه حفاظا على التسلسل التاريخي للأحداث

وصف السيد الصادق دعوته للمحاضرة من قبل اتحاد طلاب جامعة أوكسفرد ثم دلف إلى المذكرات:

(اهتممت بالدعوة لأن الداعي هو نور الدين هلالي طالب من سيريلانكا وهو أول مسلم ينتخب لرئاسة الاتحاد. ورئاسة الاتحاد منصب هام يتنافس عليه الطلبة البريطانيون تنافساً حاداً لأنه عتبة هامة في سلم الصعود للحياة العامة في بريطانيا.

وسمحت لي الظروف فلبيت الدعوة آملاً أن يجد رئيس الاتحاد المسلم فرصة عبر محاضرتي لعرض بعض فكر أمته على زملائه الذين قدموه على منافسيه من بني جلدتهم ودينهم، محققين درجة عالية من التسامح، ومعبرين عما صار ملموساً في أوساط الرأي العام الأوربي والأمريكي من وعي أكبر بحجم الأمة الإسلامية، واهتمام أكثر بالقضايا العربية. وهذه ظواهر تعددت الشواهد عليها فقبل أسبوعين[1] عقد اتحاد طلاب جامعة أكسفورد مناظرة حاشدة لمناقشة مشروع قرار نصه: أن هذا المجلس يؤيد قيام دولة للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين. وبعد مناظرة حادة أجيز مشروع القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين.

وأثارت تلك الدعوة في نفسي ذكريات سنوات قضيتها طالباً في جامعة أكسفورد، ذكريات وجدتني أسردها في حديث ودي مع الأخ الصديق فؤاد مطر فطلب مني ملحاً أن أسجلها. وفي يوم ١٨ مارس ١٩٨٣م وجدتني في رحلة طويلة مملة إلى إسلام آباد في باكستان للاشتراك في مؤتمر عن الاقتصاد الإسلامي فأمسكت بالقلم لأقطع بالكتابة ملل ساعات طوال فأملت الذاكرة على البنان فسجل هذه القصة مصحوبة بتحليلات توضح بعض وقائعها.

الحياة العلمية

يقوم النظام التعليمي في أكسفورد على طريقة فريدة. فالطالب عندما يلتحق بالدراسة يلتحق بإحدى الكليات وهي عديدة ومتفاوتة في حجمها وتاريخ نشأتها. والكلية هي التي تقبل الطالب وتتأكد من مؤهلاته وتشرف على كل شئونه المعاشية والعلاجية وتنظم له السكن في غرفها. وعندما يلتحق الطالب بإحدى الكليات فإنه يصبح تلقائياً

(١) عام ١٩٨٣م

عضواً في الجامعة. فالجامعة تشبه اتحاداً فدرالياً بين الكليات.

وتقوم الجامعة بالمهام الآتية:

- إعداد المحاضرات في مدرجات كبيرة ليحضرها الطلبة من مختلف الكليات حسب تخصصاتهم.
- إعداد المكتبات لكل المراجع الدراسية وفي كل المواد.
- إعداد المعامل لكل المواد العلمية.
- والجامعة هي التي تضع الامتحانات على جميع المستويات وهي التي تصححها وتمنح الشهادات العلمية.

وبالإضافة للتعليم الذي يناله الطالب في مستوى الجامعة فإن لكل كلية أساتذة مقيمون بها. وهؤلاء الأساتذة يلقون دروساً على طلبة الكلية في نطاق حلقات صغيرة لا يزيد عدد حاضريها عن خمسة طلبة. هذه الحلقات مصنفة حسب تخصصات الطلبة، وتجري مرتين أو ثلاث مرات كل أسبوع. وأسلوب التدريس في هذه الحلقات يشبه حلقة النقاش إذ يكلف الطالب بكتابة مقال في موضوع دراسته ويناقشه الأستاذ في مقاله هذا. لعل هذا النظام قد استمر منذ أيام النشأة الأولى لكليات جامعة أكسفورد، لأنه يشبه التلقي القديم بين الشيخ وطلابه، التلقي المعروف في تراثنا الإسلامي. والراجح أن يكون هذا النظام قد انتقل إلى أوربا عن طريق الأندلس وحفظته مؤسسات التعليم العريقة.

وكليات أكسفورد تفاخر بقدمها، وكلما كانت الكلية أشبه بالمتحف من حيث مظهرها الأثري كلما عدت ممتازة وأحاطت بها هالة الفضل. هذا التفاخر بالمتحفية جلب كثيراً من النوادر والملح لأكسفورد وكلياتها. نوادر وملح روجها الزوار والسواح والطلبة خاصة الأمريكان– فالأمريكان ينظرون إلى القديم الأوربي بمشاعر مختلطة فيهزأون به لمتحفيته في عصر التقدم التقني، ويغيرون منه لعراقته وأصالته.

والنوادر والملح التي كان يروجها الأمريكان وغيرهم كثيرة جداً كنا نتسلى بها ومنها مثلاً أن عميد كلية باليول (كلية عريقة) قال: «أنا عميد باليول. المعرفة هي ما أعرف. ما لست أعرف ليس معرفة».

عندما نشأت كليات أكسفورد كانت المعرفة هي علم اللاهوت، لذلك كانت دراسة اللاهوت هي أم الدراسات، وكان اللاهوت هو هم الأساتذة والطلاب، وكانت الكليات تسمى بأسماء القديسين في أغلب الحالات. وتعبيراً عن هذه الحقيقة خصصت الكليات أهم مبانيها لإقامة كنيسة تبارت الكليات في تزيينها وتجميلها ووسعتها ووضعتها في الصدارة. هذه الحالة صارت الآن تاريخاً. فالكنائس لم تعد حاشدة بالمصلين وانصرف الطلبة عن النشاط الكنسي انصرافاً كبيراً في أثناء فترة دراستنا. ولكي يجد رجال الكنيسة نشاطاً بديلاً فإنهم ركزوا على الأنشطة الخيرية كمساعدة المحتاجين والمعوقين وتنظيم حملات الإغاثة للمناطق المنكوبة مثل جمعية أكسفام OXFAM وهي جمعية لإغاثة المنكوبين خاصة منكوبي المجاعات مركزها في أكسفورد. والكنيسة على نطاق القطر البريطاني تواجه مشكلة ماذا تفعل بهذه الكنائس التي بنيت في زمان كان يرتاد الكنيسة فيه ٨٠٪ من الناس فهبطت النسبة حتى صارت ٥٪؟

لقد انصرف رجال الكنيسة أنفسهم فوجهوا طاقاتهم نحو الغوث الاجتماعي في بريطانيا وخارجها ونحو التبشير في أفريقيا، وحتى هناك خلطوا التبشير بالخدمات الاجتماعية خلطاً.

أما المباني فأمرها محل خلاف فاستمرارها خالية خاوية غير ممكن والتصرف فيها تجارياً غير مقبول. وفي هذه الأيام (أي الثمانينات) ثار خلاف كبير حول بيع كنيسة لجماعة من السيخ ليتخذوها معبداً.

هناك ملاحظات هامة حول التعليم في أكسفورد:

الملاحظة الأولى: *التعليم موجه نحو فتح الذهن وتدريبه دون ربط بين التعليم وما يجلب من نفع. لذلك يوجد اهتمام كبير بالثقافة القديمة ودراسة تراث اليونان والرومان، فطلبة التراث الكلاسيكي هذا محل التفضيل والامتياز. والتصور الذي يطبع النظرة التعليمية في أكسفورد هو أن الذي يدرس التراث القديم هذا أو العلوم الإنسانية عامة يستطيع بما نال من تدريب ذهني أن يفوق الآخرين في مجال الحكم على الأمور والإدارة والقيادة وحسن الاختيار.*

هذه هي النظرة «اللبرالية» للتعليم، وقد لونت التعليم في بريطانيا كله وإن كان لونها

في أكسفورد وكامبردج أكثر وضوحاً. وهي النظرة التي غرسها الإنجليز في التعليم في مستعمراتهم، فأورثتنا تفضيل الدراسات الإنسانية والأكاديمية، وعدم الاهتمام بربط التعليم بحاجة المجتمع، والتقليل من أهمية المسائل الفنية والتقنية في التعليم، على نحو ما يحدث في أمريكا وألمانيا و اليابان وبصورة أكثر تركيزاً في الاتحاد السوفيتي.

والملاحظة الثانية: هي أن الطالب في أكسفورد يمنح حرية كبيرة جداً، ولا يطالب إلا باجتياز امتحانين الأول في السنة الأولى والثاني في السنة الأخيرة. وما بين هذين الامتحانين يكاد الطالب أن يكون حراً يفعل بوقته ما يشاء، فلا يُلزم بحضور المحاضرات، ولا يقع عليه إشراف أكاديمي مباشر إلا عن طريق حلقات الدراسة الأسبوعية التي ذكرت. وحتى هذا الإشراف فإنه فضفاض لأن الأستاذ يوجه أن يجعل العلاقة في هذه الحلقات أشبه بالزمالة والحوار منها بالترشيد والتوجيه.

لهذه الحرية سببان:

الأول: إن طلبة أكسفورد هم مادة الحكم والإدارة في بريطانيا، وهم أبناء الطبقة الحاكمة وينالون تربية صارمة جداً شبه عسكرية في المدارس الثانوية، حتى إذا اجتازوها بنجاح دخلوا الجامعة حيث الانفراج.

الثاني: الطالب الجامعي عندهم أكثر نضجاً من الطالب الجامعي عندنا لأنه يمضي عامين دراسيين بعد الشهادة الثانوية. وهذا طبعاً جديد علينا لأن الدراسة الجامعية عندنا تبدأ مباشرة بعد الشهادة الثانوية.

أنا شخصياً عانيت كثيراً من هذه الحقيقة لأنني التحقت بأكسفورد في سن مبكرة نسبيا (١٧.٥ عاما). ولو أتيحت لي الفرصة لأعيد الكرة من جديد لاخترت الالتحاق بأكسفورد في سن أكبر وبعد نضج أكثر. والتجارب تؤيد هذا الاقتناع.

فالذين التحقوا بكليات أكسفورد وكامبردج من السودانيين بعد الثانوي مباشرة تاهوا في الحرية الأكاديمية المتاحة، وأخفق في الدراسة أكثر من ٩٠٪ منهم. بينما الذين التحقوا بهذه الكليات بعد جامعة الخرطوم استفادوا فائدة كبيرة ونجحوا كلهم نجاحاً باهراً، لم تضرهم الحرية الأكاديمية ولم تذهب برشدهم الصدمة الحضارية!!

إن الطلبة أمثالنا يواجهون تحدياً كبيراً لأن أساتذتهم وزملاءهم يتحدثون الإنجليزية

لغة أصلية بينما نحن تعلمناها واكتسبناها اكتساباً. ورغم ما في هذه الحقيقة من صعوبة فإنها ليست قاهرة بل يستطيع الشخص بسرعة أن يفهم ما يقرأ وما يقال وأن يعبر عنه بلغة مفهومة. لكن التحديات التي تشل الطالب الأجنبي تكمن في اختلاف الظروف التعليمية التي ذكرناها وفي الصدمات الحضارية.

فالحياة الاجتماعية التي يدخلها الوافد للتعليم تقوم على اعتبار أن الطلبة يتقبلون الأنشطة الاجتماعية الأوربية وينخرطون فيها. فمنذ الأيام الأولى يوجه الأساتذة لك الدعوة لحفل تعارف. حفل يقدمون فيه المشروبات الروحية. والافتراض القائم هو أن الجميع يشربون ويفرحون بهذا اللقاء. فإن امتنع أحد عن مشاركة الجماعة صار شاذاً وصارت القلة التي لا تشرب معزولة.

كذلك تنظم كل كلية حفلاً راقصاً سنوياً ويتوقع من الجميع المشاركة فيه. وهذا يفترض أن يكون لكل طالب صديقة ولكل طالبة صديق وقيام مثل هذه العلاقات هو النمط المعتاد والأمثل وتخلفه هو الموصوف بالشذوذ والعلة!!

إن هذه المسائل: شرب الخمر، والرقص مخاصرة، والمزاوجة بلا زواج أمور نبتت في البيئة الأوروبية نبتاً متدرجاً حتى صارت عادية، وصارت مقياساً للتحضر. ولكن الشاب القادم من الشرق المسلم يواجهها أنماطاً غريبة عليه، فإن قبلها وانخرط فيها فإنها تكلفه ضريبة خلقية ونفسية ثقيلة على نفسه، وإن رفضها تفرض عليه عزلة اجتماعية. ولا سبيل لمواجهة هذا الموقف بسلام إلا في إحدى حالتين:

الأولى: أن يحضر الطالب إلى هذا المجتمع بعد نضجه عقلياً وعاطفياً، وحبذا أن يكون قد تزوج واصطحب معه زوجه.

الثانية: أن يكون عدد المبعوثين كبيراً واستعدادهم قوياً فيقيمون مجتمعاً مصغراً يفرضون عليه قيمهم ومثلهم، ويحتمون به من أخطار المجتمع المحيط بهم.. هذا ما يفعله الآن كثير من الطلاب المبعوثين في الغرب. وقد شهدت صوراً منه في زيارتي الأخيرة لكاليفورنيا[1] حيث أقام عدد من الطلبة المسلمين جمعيات إسلامية قوية صنعت لهم مجتمعات صغرى مطهرة. فإن لم يحدث هذا وحضر المبعوثون في سن

---

(١)أي زيارته لها في أوائل الثمانينات، قبل نحو ثلاثة عقود من الزمان اليوم

مبكرة فإن غالبيتهم يسقطون صرعى مغريات تهزهم هزاً:

ألقاه في اليم مكتوفا وقال له   إياك إياك أن تبتل بالماء.

إن أوربا تمر بمرحلة ترف وصلتها بعد عناء شديد، عناء الثورة الصناعية والفتوحات الاستعمارية، وهذا الترف يمر بالحضارات بعد نضجها واكتمالها واتخاذها زخرفها وزينتها، كما أوضح ابن خلدون في مقدمته الشهيرة.

ونحن نفد إلى أوربا للدراسة فيؤثر علينا ترفها ونقتبس من عاداتها وممارساتها ما لا يناسبنا، ولا يناسب ديننا، ولا يناسب واقعنا المضروب المغلوب الذي لا سبيل لتغييره إلا بالحزم والعزم والاخشوشان.

كل الحضارات في ساعة أفولها غلب عليها الترف: حدث هذا للإمبراطورية الرومانية، وحدث قبلها لليونان وحدث للدولة الإسلامية. وكل الحضارات في بداية مجدها استقامت وعافت اللذة وتركت التنعم: حدث هذا لبريطانيا، وحدث بعدها للاتحاد السوفيتي والصين واليابان.

إن أكبر خسارة يخسرها الشباب الغض الوافد من الشرق هو تخلقه- بوسائل شعورية ولا شعورية- بأخلاق الترف، بينما يجبرهم واقعهم الحضاري أن يشمروا عن ساعد الجد والاجتهاد.

أعود لأواصل الحديث عن التعليم في أكسفورد.

وأقول: إن نظام الحلقات الدراسية الذي وصفناه نظام جيد جداً إذا كان الطالب ناضجاً. لأنه يشجع الطالب على الإنشاء والتأليف والتفكير المستقل، ويقيم العلاقة بين الأستاذ والطالب على الحوار والأخذ والعطاء لا على التلقي من عل كما هو الحال في محاضرات المدرج. ولكنه نظام مكلف جداً، لا تستطيعه إلا مؤسسات تعليمية غنية. وأكسفورد جامعة غنية كانت تمنحها الحكومة البريطانية دعماً مالياً كبيراً. وكليات أكسفورد أيضاً غنية لأن خريجيها في الماضي وهبوها أراضٍ وأموالاً، فاشترت الكليات أسهماً في شركات، وصار لها دخل كبير من مالها المستثمر.

كثير من النواب البريطانيين وخاصة في اليسار ينتقدون الدعم المالي لأكسفورد وكامبردج لكيلا يصرف المال في ترسيخ الفوارق الطبقية، ولكن نقدهم لم يجد أذناً

صاغية، والحقيقة هو أن النظام البريطاني حافل بالأساليب الخفية التي تحافظ على الرأسمالية وعلى النظام الطبقي، فالقوانين المالية في بريطانيا تسمح للشركات احتساب سعر الفائدة جزءاً من مصاريفها واستنزاله من حساب الضرائب. والنظام التعليمي ما زال يرسخ الفوارق، والخريجون الذين يتسلمون القيادة التنفيذية والإدارية في البلاد يقيمون شبكة من العلاقات يسندون بعضهم بعضاً، ويساهمون بكل الطرق في الإبقاء على النظام التعليمي كما هو.

هذه الأساليب جعلت بريطانيا من أكثر البلاد الأوروبية حفاظاً على الطبقية وإحساساً بها. لقد حافظ المجتمع البريطاني على تقاليده الموروثة لأن البلاد لم تتعرض لغزو خارجي منذ ألف عام. كما أن الطبقات العليا في بريطانيا حاولت باستمرار استيعاب الجديد بدرجة مكنتها من المحافظة على مكانتها، وحالت دون إغضاب القوى الاجتماعية الجديدة غضباً يدفع بها إلى الثورة.

والفوارق الطبقية في بريطانيا تظهر في كل شيء: في منطقة السكن، في الملبس، في المركب، وفي لهجة الحديث. فلهجة الصفوة في بريطانيا لهجة واضحة تسمى اكسبردج. (نحتاً من أكسفورد وكامبردج) وهي لهجة مجرورة العبارات، يخيل إليك من تنميقها أنها مصطنعة. وقد ضحك عليها وأضحك الناس الأديب البريطاني الساخر برنادشو في روايته الشهيرة: «سيدتي الجميلة».

والنهج التعليمي في أكسفورد موجه بصورة شعورية ولا شعورية للصفوة البريطانية. والذين يفدون للتعليم في أكسفورد يجدون أنهم قد أطلوا على المجتمع البريطاني من زاوية أكسفورد وتلونت نظرتهم للحياة في بريطانيا بلونها.

لقد أتقن الإنجليز، عبر قرون من التجربة في حكم الشعوب، أتقنوا إظهار ما يتخذون من موقف ذاتي مظهر الموضوعية المجردة. فالأستاذ يتحلى بنوع من الحياء والتواضع والتخلي عن حماسة المتحزب، فلا يرقى إليك شك في عفته العلمية وموضوعية مواقفه. والكتب المرجعية كتب مبوبة تبويباً علمياً ومنقحة ومحققة بدقة تؤكد لك إن مؤلفها لا ينطق عن الهوى.

لذلك كانت دهشتي عظيمة عندما طالعت كتاباً في التاريخ الدستوري لبريطانيا رجعت إليه لأنه مقرر علينا في مادة العلوم السياسية، فوجدت في الكتاب إشارة لمشكلة

في التاريخ الدستوري متعلقة بأحداث السودان. وأثناء سرد المشكلة تعرض المؤلف واسمه دافيد ليندسي [1] لسيرة الإمام المهدي. فقال عنه: «لقد كان محمد أحمد (المهدي) موظفاً في الإدارة التركية. ثم صار نخاساً (أي تاجر رقيق)» .. وهكذا استمر يهرف بما لا يعرف!!

ومن أبجديات تاريخ السودان أن المهدي شخصية عرفها الناس تماماً، فهو لم يشأ أن يأكل مع الطلبة عندما كانوا في مدرسة الشيخ محمد الخير لأن المدرسة كانت تتلقى إعانة من الإدارة التركية، والمهدي كان يعتبر أموال الحكومة مجلوبة بالباطل وقصة رفضه الطعام وأسباب ذلك معروفة. كذلك دخل مرة مع صديق له في تجارة ولكنه باع نصيبه من البضاعة قبل وصول منطقة بعيدة للاستفادة بفرق السعر وكانت حجته أن الدنيا لا تستحق كل هذا التعب والعناء! أين هذا من أن يشتغل موظفاً بتلك الحكومة وأن يشتغل بأكثر أنواع التجارة تعباً وعناءً؟

إن الذي قرأت في كتاب المستر ليندسي نزع من نفسي الاحترام الذي كنت أعامل به هذه الكتب، وشرعت أتهمها وأطالعها بشك نما على مر الأيام، حتى صرت اعتبر موضوعيتها حجاباً يستر في طيه نظرات ذاتية منحازة. ونما شكي حتى في موضوعية كتب العلوم الطبيعية التي كنت قد تعاملت معها في بداية حياتي الجامعية، واستقر في ذهني أنها نقلت إلينا أمرين خاليين من الموضوعية:

الأول: إن نشأة العلوم وتطورها في أوربا كانت في وسط معاد للدين مما جعل مقدمات الكتب العلمية تفترض تناقض الدين والعلم وتعتبر الدين، قياساً على الكنيسة، مرحلة طفولة تجاوزها الإنسان.

الثاني: تترك مقدمات كتب العلوم الطبيعية والمحاضرات الأولى انطباعاً في نفس القارئ والمستمع بأن النظرة العلمية والاكتشافات العلمية هي هبة أوروبا للإنسان ليس لها في ذلك شريك.

وهذان انطباعان خاليان من الصحة: تناقض الدين والعلم ظاهرة خاصة بظروف أوروبا. ففي الإسلام لا يقوم تناقض بين الدين والعلم إذ يقوم الدين على وحي الله،

(1) David Lindsay Keir ,The constitutional history of modern Britain, 1485-1937, published 1948

وتقوم العلوم الطبيعية على سنن الله في الكون، والوحي حث الناس على استخدام كل ملكاتهم. لذلك استقرأ ابن طفيل حقائق الغيب من كتاب الطبيعة في كتابه حي بن يقظان. وألح ابن رشد على التقاء حقائق الوحي ونتائج الفلسفة في كتابه: فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال.

أما أن يكون العلم والتكنولوجيا هما هبة أوروبا وحدها للإنسان، فإن الراجح تاريخياً أن أوروبا تتلمذت على الحضارة الإسلامية في هذا المجال، ولمزيد من بيان هذه الحقيقة اقرأ محاضرتي للجامعة الإسلامية في أمدرمان في عام ١٩٧٩م[1].

ولولا خطأ المؤلف لندسي في مسألة بسيطة ظهرت لي فأيقظتني وبذرت في نفسي شكاً مفيداً، لطال انخداعي بحجاب الموضوعية، فرب ضارة نافعة!

ومهما كان نقدي لمحتوى بعض الكتب والنظريات فإن المنهاج الذي أتقنه الفكر الأوروبي الحديث في طرح المسائل وترتيب الدلائل والاستقراء والاستنتاج منهاج مفيد جداً.

لقد مررت بامتحان السنة الأولى في الجامعة فانصرفت عن الجهد الأكاديمي لفترة طويلة، وانشغلتُ بأنشطة سأوضحها بعد حين، ولم أعاود الاهتمام بالمسائل الأكاديمية إلا في العام الثالث والأخير وفي النصف الثاني منه حيث دخلت في استذكار شديد، وبذلت جهداً كبيراً حتى انطبعت أحلامي نفسها ساعة المنام بما كنت أطالع!

وجلست للامتحان النهائي في مارس ١٩٥٧م، ووفقت في نيل شهادة جامعية بدرجة الشرف في الاقتصاد والسياسة والفلسفة. وعدت إلى بلادي معتبراً أن المرحلة الأولى لتعليمي الجامعي قد انتهت وسأواصل بدراسة الزراعة.. ولكن حالت دون ذلك ظروف: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

نظام أكسفورد يمنح الخريج بدرجة شرف بعد عامين من تخرجه الماجستير. الافتراض القائم هنا هو أن الخريج الجامعي بتلك الدرجة سوف يواصل نموه العقلي

---

(١)يقصد الكاتب محاضرته: العلمانية الجذور والأبعاد، وقد طورها بعد ذلك في ورقة «فك الاشتباك الديني العلماني» وهي منشورة في كتابه نحو ثورة ثقافية، من منشورات مكتبة الشروق بالقاهرة في ٢٠٠٦م

والعلمي بعد تخرجه بحيث يصبح تلقائياً أهلاً للماجستير بعد عامين.

والفكرة الكامنة وراء هذا الافتراض هي أن الجامعة أعطت الطالب تدريباً وعلمته كيف يفكر ويبحث ويستدل ويستخدم المراجع وأنه بهذه الوسائل سيكبر علمياً وعقلياً يوماً بعد يوم.

الحياة الاجتماعية

من أهم التقاليد التربوية البريطانية الحرص على كل أنواع الرياضة. والإنجليز يفخرون باهتمامهم بالرياضة وفي هذا المجال قال قائلهم: كسبنا الحرب العظمى في ميادين ايتون (مدرسة ثانوية عريقة) والمعنى المقصود هنا هو أن ميادين الرياضة تروض الأجسام، وتدرب على التعاون الجماعي، وتربي روحاً رياضية، بحيث لا تصبح الهزيمة فاجعة لصاحبها، بل يمنعها بروح رياضية ويستعد لنصر آتٍ بعد بذل جهد كبير.

وفي أوكسفورد يقوم شأن كبير للرياضة وتنظيم منافسات في كل الألعاب الرياضية. وكما يقوم تنافس على مستوى أعلى بين الجامعات البريطانية، وفي هذه الصدد فإن أكثر المنافسات أهمية هي المنافسة بين أكسفورد وكامبردج. والتنافس بينهما كان ولا زال يشغل حيزاً كبيراً، ويوفر مادة للدعابة. والحدث الذي يجسد هذا التنافس مرة كل عام هو سباق القوارب بينهما.. سباق يستعد له الطرفان استعداداً هائلاً ويشهده جمهور المتفرجين من الجامعتين في حماس كأنهم يشهدون حرباً مصيرية.

والطلبة الإنجليز عامة يعدون الرياضة من الضروريات، ويشترون ملابسها ومعداتها باهتمام بالغ.

وفي أكسفورد يحتل الوسط الرياضي مكانة عليا. والرياضيون مصنفون بمقدار ما يحسنون، ويلبسون ملابس خاصة تدل على مستواهم. فمن كان لون ردائه أزرق فقد بلغ الرتبة العليا في الرياضة وهي رتبة تشفع له في الدراسة وفي تصحيح أوراق الامتحان، وتؤمن له مكانة اجتماعية مرموقة في الوسط الجامعي.

لقد شاركت في عدد من الألعاب الرياضية أثناء دراستي في أكسفورد ووصلت في التنس درجة تمثيل كليتي في التنافس بين الكليات، ولعبت كرة القدم والكريكت والقفز العالي مرات قليلة.

إن للأزياء دوراً هاماً في حياة الطالب في أكسفورد. فعلى الطالب أن يلبس عباءة قصيرة ويغطي رأسه عندما يحضر المحاضرات، وحلقات الدراسة، والعشاء، والامتحانات.

وعندما يتخرج الطالب عليه أن يلبس عباءة سوداء كبيرة ويغطي رأسه أيضاً. هذا الشكل-العباءة- ليس أصيلاً في أوروبا، حيث الأزياء ألصق بالجسم، وملتفة حوله دائماً اتقاء البرودة. والراجح أن هذا الزي- العباءة- وافد لأوربا مع غيره من الآثار .. وافد من الحضارة العربية عبر الأندلس.

ويقيم الطلبة عدداً لا حصر له من الجمعيات ذات الأغراض الاجتماعية فبعضها للتمثيل، وللفن، وللأدب، ولممارسة الهوايات، وبعضها للعمل الخيري وإغاثة المنكوبين وهكذا.

ولعل أهم نشاط اجتماعي في أكسفورد هو حفلات الاستقبال التي ينظمها الأساتذة والطلبة والجمعيات، وفيها يتم التعارف بين الطلبة من الكليات المختلفة، وفيها تبدأ الصداقات، وفيها تتبادل الآراء، وتؤلف الإشاعات، وتصاغ النوادر والنكات. والإنجليز من أكثر الشعوب اهتماماً بالنكتة، يجهد الواحد منهم نفسه حتى العناء ليؤلف نكتة، ويتصيد المناسبات الاجتماعية لتبادل النكتة.

لقد صنعت حفلات الاستقبال مجتمع أكسفورد، وهي التي أعطته لونه وطعمه ورائحته.

وفي أكسفورد توجد صحافة طلابية قوية، فالاتحاد يصدر صحيفة، ولكثير من الجمعيات الأدبية والثقافية والفنية صحفها. وهي ليست صحافة حائطية كما هو الحال مثلاً عندنا في بعض جامعاتنا، بل صحافة سيارة مطبوعة توزع وأحياناً تباع للقراء.

ويلعب النهر دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية في أكسفورد، إذ تؤجر فيه قوارب يؤجرها الطلبة وعليها يمضون معظم أوقات الفراغ في الصيف. بل تنظم على ظهر القوارب دعوات واحتفالات واجتماعات أحياناً.

والوسط الطلابي في أكسفورد- كما هو معروف- مختلط. وفي زماننا كان للرجال غالبية الكليات وللنساء بعض الكليات (هذا التقليد تعدل الآن وصارت بعض الكليات

مختلطة). ولكن النساء كن يعلبن دوراً ثانوياً في الحياة الاجتماعية. وكان التوازن العددي بين الرجال والنساء من الطلبة مختلاً، وتقاليدهم الاجتماعية لا تشجع قيام صداقات بين الأولاد والبنات.. فكان الطلبة يلجئون لأوساط نسوية أخرى للعثور على زميلات لهم كالممرضات والطالبات اللائي يرسلن لمعاهد اللغة الإنجليزية في أكسفورد.

ورغم أن قيام صداقات من هذا النوع أمر عادي في الوسط الأوربي، فإن لوائح الكليات موروثة من زمان ماضٍ. زمان لا يرضى عن قيام علاقات بين الأولاد والبنات قبل الزواج، لذلك تمنع اللوائح وجود الأولاد في كليات البنات ووجود البنات في كليات الأولاد بعد ساعة معينة من اليوم. وتغلق اللوائح أبواب الكليات في ساعة معينة من الليل لكيلا يتأخر الطلبة والطالبات في العودة إلى غرفهم. والزائر لأكسفورد يشاهد أن حيطان الكليات مغطاة بالأسلاك الشائكة، وبالزجاج المكسور، وذلك لمنع الطلبة والطالبات العائدين بعد إغلاق أبواب كلياتهم من تسور الحيطان. رغم هذه الاحتياطات فإن الطالبات والطلبة يجدون ثغرات في الحيطان يستخدمونها للتسلل ليلاً- ومن لم يسعفه حظه يجرح جسمه الشوك الحديدي والزجاج تجريحاً.

لم يكن كل الطلبة منغمسين في هذا اللهو الاجتماعي، بل إن جزءاً كبيراً منهم محافظ بدرجة مدهشة.. مدهشة لأمثالنا نحن الذين نتصور أن الرجال والنساء في إنجلترا وفرنسا كلهم في حالة من الإباحية .. إباحية نتصورها مما نشاهد من متاجرة بالجنس وتلاعب به في الأفلام. هذه الصورة صادقة في حالات، ولكنها مجافية للحقيقة في حالات كثيرة.

وكما نتصور حالهم تصوراً وهمياً، فإن كثيراً منهم يتصورون حالنا أيضا تصوراً وهمياً رسخه في أنفسهم عن الشرق انتشار قصص ألف ليلة وليلة مترجمة ترجمة شيقة، وانتشار رباعيات عمر الخيام.. إن الذين أرادوا تصوير شخصية «العربي القبيح» في السبعينات، العربي الذي يبدد أموال العاملين في الغرب بما يفرض عليهم من أسعار عالية لنفطه ثم يصرفها في اللهو والمجون، وجدوا من قصص ألف ليلة وليلة أقوى تمهيد.

إن ما تنقله لنا أجهزة الإعلام عن حقيقة المجتمع الأوروبي ليس دقيقاً، وإن قسماً كبيراً من الطلبة والطالبات مستقيم بمقياس مجتمعهم للاستقامة. كان بعض هؤلاء

يناقش وينتقد أسلوب مجتمعنا ويقول: إما أن يسهل المجتمع الزواج بحيث يتزوج البالغون بمجرد البلوغ. وإما أن يفصل بين الأولاد والبنات فصلاً تاماً حتى الزواج، وإما أن يؤخر الزواج ويسمح بالاختلاط ويسمح بقيام علاقات بين الأولاد والبنات قبل الزواج. وكنا نقول إن الإسلام يسهل الزواج ولا يمنع الاختلاط إذا كان منضبطاً ولغرض ديني أو علمي جاد، ولكنه يحرم قيام علاقات بين الأولاد والبنات قبل الزواج.

والمشكلة العملية هي أن الظروف الاجتماعية قضت على تسهيل الزواج وفتحت مجال الاختلاط - في أوروبا على الأقل - فأفسحت للفساد إفساحاً.

وهذا الإشكال يعاني منه الوافدون إلى أوروبا وأمريكا معاناة حقيقية، وأذكر أن إمام جامع المركز الثقافي الإسلامي في عام ١٩٥٥م ألقى علينا خطبة الجمعة ووجهها كلها لتأييد زواج المتعة! ولا أعتقد أنه أقنع الحاضرين بصحته. الحل هو أن يتزوج الأولاد مهما كانت السن مبكرة لأن الزواج يعصمهم من أشياء كثيرة.

شخصياً كدت أتزوج إنجليزية تدعى جين هوبرت، ولكن صرفت النظر عن ذلك للفجوة الحضارية والدينية التي لن يستطيع الزواج سدها.

أعود فأقول إن عدداً كبيراً من الطلبة الإنجليز والطالبات محافظ ومستقيم بمقياس مجتمعه للاستقامة. ولكن الجزء الماجن أكبر صوتاً وأكثر صخباً، وقد علا صخبه علواً كبيراً في فترة الستينات وهي فترة ترف عم أوروبا وأمريكا وفتن الشباب فتنة كبيرة حتى أطلق على الستينات عبارة: «الستينات الراقصة».

ومنذ الستينات كثرت مظاهر الخنفسة، وتجرأ الأولاد والبنات على رفض القيم الاجتماعية حتى صار للرفض أئمة وزعماء أمثال جيمس مانسون الزعيم الأمريكي.

وصار لكل شذوذ وغرابة رواج. وكثرت الطوائف الغريبة، أمثال طائفة جيمي جونز الزعيم الذي أقنع أتباعه بالانتحار الجماعي فانتحر ألف من الرجال والنساء جماعياً.

قديماً قال باسكال الفيلسوف الفرنسي «الإنسان محتاج للإيمان والحنان فإن لم يجد ما يشبع إيمانه وحنانه بحث عنهما في أي شكل مهما كان شاذاً».

لذلك التمس الأوروبيون والأمريكان الإيمان في أشكال شاذة، والتمسوا الحنان في حب مبالغ فيه للقطط والكلاب، والتمسوا القضاء على رتابة الحياة الآلية بالقمار،

والخمر، والمخدرات.

وفي زيارتي لأكسفورد في أوائل أبريل ١٩٨٣م سألت رئيس اتحاد الطلبة للفترة الماضية، وهو إنجليزي كاثوليكي، عن اهتمامات الطلبة الاجتماعية الآن فقال لي أنه يلاحظ انصرافاً عن مزاج الستينات الراقصة وبحثاً عن اليقين، ويعتقد أن هذا البحث عن اليقين تسبب في زيادة شعبية الملة الكاثوليكية، وأنه شخصياً يعرف بعض زملائه من الطلبة يطمئنون لعقيدة أن الحق هو ما يسميه البابا حقاً وأن الباطل ما يسميه باطلاً!!

إن مدينة أكسفورد مدينة جامعية، ولكن حجم المدينة في أكسفورد أكبر من حجم المدينة في كامبردج، لذلك يعتقد بعض الناس أن عبارة مدينة جامعية تصدق أكثر في وصف كامبردج منها في وصف أكسفورد.

ولكن رغم حجم مدينة أكسفورد الكبير فإن المجتمع الجامعي بارز جداً ومميز تماماً، والنشاط الاجتماعي في جامعة أكسفورد متدفق تنوعاً وحيوية، ولكنني اعترف أنني عشت على هامش الحياة الاجتماعية في أكسفورد في موقف المشاهد أكثر من موقف المشارك.

الحياة السياسية

عندما وصلت إلى إنجلترا وجدت أن المبعوثين السودانيين، وغالبيتهم من موظفي الحكومة أو من خريجي الجامعة المبعوثين للتخصص، وجدتهم يقومون بنشاط اجتماعي وثقافي وسياسي كبير يقوده اتحاد الطلبة السودانيين للمملكة المتحدة وايرلندا. وظننت أن الحدة والمرارة التي اكتنفت النشاط الطلابي في جامعة الخرطوم- المشار إليه آنفا- ستلحق باتحاد الطلبة في إنجلترا أيضاً. ولكن لم أجد من ذلك شيئاً، بل وجدت استعداداً قومياً للتعاون بين كل الأطراف، حتى أن انتخابات الاتحاد لعام ١٩٥٥م أتت بلجنة من اليمين واليسار والوسط، لجنة فيها طه بعشر، وحسن الترابي، ومكاوي خوجلي، ومرتضى أحمد إبراهيم، والصادق المهدي، ومحمد سعيد القدال وآخرين.

وبدا لي أن الناخبين صوتوا بموضوعية ونظرة قومية للمرشحين. وانتخبت اللجنة طه بعشر رئيساً، واندفعت في نشاط ثقافي هائل، وأعدت معرضاً سودانياً ناجحاً، واستطاعت أن تلعب دوراً هاماً في حركة تحول المثقفين السودانيين في اتجاه تأييد

استقلال السودان، فأبرقت الحكومة السودانية مطالبة بإعلان الاستقلال، وأقامت حفل استقبال كبير للسيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء (رحمه الله) أثناء زيارته لبريطانيا، وطالبته صراحة باسم المبعوثين السودانيين جميعاً تأييد الاستقلال.

إن لفترة نشاطي في لجنة اتحاد الطلبة السودانيين بإنجلترا أهمية خاصة في حياتي السياسية، لأنها أقنعتني عملياً بجدوى التوجه القومي في السياسة السودانية، وغرست في نفسي منذ ذلك الحين فكرة المصالحة الوطنية في مسار السياسة السودانية.

وأثناء دراستي في بريطانيا زارنا وفد سوداني حكومي على رأسه المرحوم السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء الذي خلف السيد أزهري في رئاسة الوزراء بعد انشقاق الحزب الوطني الاتحادي[1]. وكان السيد عبد الله خليل قليل الكلام ولكن على قلة كلامه لا يخلو من دعابة لطيفة. ذهب الساسة الحكوميون المذكورون لشراء بعض أغراضهم، وذهبنا معهم مرافقين، ودخلنا متجراً فطلبوا جوارب فأحضرت لهم وقيل لهم إن ثمن الجورب عشرة جنيهات، وكان هذا السعر عالياً جداً في تلك الأيام، فاستغرب السيد عبد الله خليل وقال: لماذا هذا السعر العالي؟! قال له البائع ما معناه لأنه آخر صيحة **because it is the last issue** فقال عبد الله خليل: ماذا يجدي ذلك فإن اشتريته وذهبت به للسودان وتفاخرت به على المحجوب (يقصد السيد محمد أحمد محجوب وكان وزيراً للخارجية، ومشهوراً بالأناقة بحيث لا يجاريه أحد في نوع وثمن ملبوساته).. لكشف لي محجوب عن جوربه وقال هذه صيحة الغد أي إنتاج الغد **this is not yet issued!**[2]

(١) الحزب الوطني الاتحادي حزب نشأ وأجيز دستوره وتم التوقيع عليه في اجتماع بمنزل اللواء محمد نجيب بالقاهرة في ٢ نوفمبر ١٩٥٢م بعد أن كانت مشاورات تكوينه قد بدأت في الخرطوم منذ أغسطس ١٩٥٠. وهو عبارة عن تجميع لثمان مجموعات اتحادية: حزب الأشقاء بجناحيه (جناح إسماعيل الأزهري، وجناح محمد نور الدين) وحزب الاتحاديين، وحزب الجبهة الوطنية، وحزب وحدة وادي النيل، وحزب الأحرار الاتحاديين، ومؤتمر الخريجين العام، ومؤتمر السودان. أنظر لتفاصيل ذلك: فيصل عبد الرحمن علي طه الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦-١٩٥٣م دار الأمين- القاهرة- ١٩٩٨م. لاحقا انشق الحزب الوطني الاتحادي بخروج «حزب الشعب الديمقراطي» تحت رعاية السيد علي الميرغني ورئاسة السيد علي عبد الرحمن.

(٢) هذه الفقرة رواها الحبيب الإمام في كتابه (الفكاهة ليست عبثا).

الاتحاد في أوكسفرد

كل طالب يدخل أكسفورد يجد نفسه مشدوداً للانضمام لاتحاد طلاب جامعة أكسفورد، فانضممت إليه كغيري من الطلبة. وللاتحاد دار كبيرة فيها مطعم، وفيها مكتبة، وفيها تسهيلات كثيرة يستفيد منها أعضاؤه. ولكن أهم نشاط للاتحاد هو عقد المناظرات في موضوعات الساعة، حيث يتحدث جانبان: مؤيدون ومعارضون ثم يطرح الأمر في نهاية المناظرة على كل الحاضرين للتصويت ويعلن رئيس الجلسة فوز أو سقوط مشروع القرار موضوع المناظرة.

وهذا الأسلوب من النقاش يدرب الطلبة على ملكة الخطابة، ويتيح فرصة لإبراز مواهب المتحدثين، ويمنح تدريباً على أساليب المناظرة البرلمانية.

إن نشاط اتحاد طلبة جامعة أكسفورد تجسيد مصغر للبرلمان البريطاني نفسه، فرئيس الاتحاد أشبه برئيس الوزراء، وما يجري من تنافس وانتخاب وأساليب إدارة الجلسات كلها أصداء للنظام البرلماني البريطاني. والذين يبرزون في الاتحاد يصعدون على العتبة الأولى من عتبات الصعود في الحياة السياسية في البلاد.

لقد اشتركتُ في بعض مناظرات الاتحاد، ولكن بسرعة اتضح لي أنه نشاط لا يناسبني، فاهتمامات الاتحاد لا تطابق اهتماماتي.

جمعيات أخرى

انضممت إلى الجمعيات الآتية وركزت عليها وهي: الجمعية العربية، النادي الاشتراكي، جمعية آسيا وأفريقيا وجزر الهند الغربية.

أما الجمعية العربية فقد كانت تضم الطلبة العرب، وكانوا جماعة متحابة متعاونة، وصار تقليد الجمعية أن تختار سودانياً لرئاستها، فكان عمي يحي المهدي رحمه الله رئيسها قبل دخولنا الجامعة، وصادف أن اختير معه صلاح الصرفي (من مصر) أميناً عاماً للجمعية، وكان من أعضاء الجمعية بعض العراقيين ذوي النزعة الفاشستية، وكان أحدهم يتشبه بهتلر في قص شعره وشاربه فاعترض على الانتخاب قائلاً إن السودانيين والمصريين ليسوا عرباً.

وأثار هذا الموضوع جدلاً كبيراً، ولكن الجمعية لم تعر هذا الرأي اهتماماً، بل مضت

في تقليدها فتولى رئاسة الجمعية بعد عمي يحي أخوه الأصغر أحمد، وتوليتها أيضاً أنا. وفي أيامنا استمر النقاش حول عروبة السودانيين، وأذكر أن أحدهم قال إن السودانيين يتحدثون لغة غير العربية، وسحنتهم زنجية فكيف يقال إنهم عرب؟ فقلت له ما ألزمه الحجة: إن السودانيين- الغالبية- يتحدثون العربية لغة أصلية، ومخارج حروفهم أصح من غيرهم. كذلك فإن حماستهم الإسلامية مضرب الأمثال. وعرب السودان هم الذين دفعهم علو الهمة فانتشروا في الأرض، وبانتشارهم أسلمت واستعربت جماهير كثيرة. أما اللون فإن الخضرة من ألوان العرب واستشهدت بالرجز العربي القديم:

انا الأخضر من يعرفني ... أخضر الجلدة من بيت العرب

من يساجلني يساجل ماجداً ... يملأ الدلو إلى حد الركب

وقلت على أي حال فإن العرب عبروا بالإسلام والعروبة حدود الجزيرة، واختلطوا بشعوب الهلال الخصيب، والبربر، ووادي النيل، وأفريقيا، وآسيا تاركين أعظم أثر: أمة مسلمة لغتها العربية، ونبينا قال: ليست العربية بأم أحدكم ولا أبيه من تكلم العربية فهو عربي.

ولكن هذه المساجلات دفعت عدداً من السودانيين إلى القول: نحن لسنا عرباً نحن أفارقة. أفريقيا إقليم وليست قومية، وأفريقيتنا لا تنفي عروبتنا. نحن عرب صريحة أنسابنا إلى إسماعيل، صحيحة ألسنتنا بالضاد، أبينا ذلك أم رضينا، وأباه علينا بيضان أو حمران العرب أم رضوه!

لم تؤيد غالبية العراقيين ذلك الرأي الذي طعن في عروبة أهل السودان ومصر، بل ظل رأياً شاذاً تخلى عنه أصحابه أنفسهم بعد حين.

وجمعت بيني وبين عدد من الطلبة العراقيين عرى المودة والصداقة خاصة محمد سليمان حسن العالم الاقتصادي العراقي الذي كان يحضر للدكتوراه منفياً من العراق ونوري السعيد، والذي أعانني كثيراً في فهم الاقتصاد الحديث.

لقد حافظ أخوتنا العرب على تقليد إسناد الرئاسة للسودانيين، وكانوا يشيدون باعتدال مزاجهم. ولعل هذا المزاج هو الذي هيأ للسياسة الخارجية السودانية أن تكون منذ استقلال السودان متحررة بلا تطرف، وأن تكون محل ترحيب العرب أجمعين،

وجسر الوفاق بينهم وبين أفريقيا السمراء.

ظل هذا التحرر المعتدل طابع سياسة السودان الخارجية منذ الاستقلال حتى دخل السودان في سياسة التطرف، فتطرف يميناً وانحاز إلى المعسكر الغربي، واتبع سياسة المحاور، فدخل المحور الثلاثي الناصري، ثم المحور الثنائي الساداتي، وفقد بسياسة التطرف والمحاورة دوره الطليعي وموقفه المرموق الذي انتزعه في السياسة العربية والسياسة الأفريقية منذ الاستقلال وهو دور تفرضه على السودان مصالحه وواقعه الجغرافي[1].

وانضممتُ أيضا للنادي الاشتراكي، وهو تنظيم فكره يسار حزب العمال البريطاني، ووقع اختياري رئيساً له، وكان نشاطنا منصباً على مخاطبة الإنجليز وغيرهم للوقوف إلى جانب قضايا تحرير الشعوب المستعمرة. وكان النادي يجد تأييداً من بعض العناصر العمالية، وكنا نتعاون مع مرشحي حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة، ومع مرشحيه في الانتخابات المحلية. وذات يوم خرجنا نبث دعاية حزب العمال في أحياء أكسفورد، وتأخرنا لأن الأسر التي زرناها دخلت معنا في نقاش. ونتيجة للتأخير فاتني جزء من حلقة دراسية يديرها المستر كوستن عميد كليتنا (سانت جون). والمستر كوستن مؤرخ معروف ومن غلاة المحافظين الذين يرون أن أحسن شيء حدث للعالم هو قيام الإمبراطورية البريطانية فيه.

سألني المستر كوستن عن سبب تأخيري فأخبرته، فهاج هياجاً وعاتبني على التدخل في شئون السياسة البريطانية. فقلت له نحن نتدخل سلمياً بالإقناع. ولكنكم تدخلتم في شئوننا بالنار والدم والحديد فأينا أفضل؟ فلم يجب، ولعله أدرك أنه عاتبني بحماس لا يتناسب ووقار العلماء.

والحقيقة أن من آداب المروءة البريطانية أن يكتم الشخص شعوره. بعض الناس يرمون الإنجليز بالنفاق، وهذا ليس صحيحاً، لأن مفاهيم تربوية ورثوها من عهد

(١) بالطبع تطرف السودان مرة أخرى في عهد «التسعينات» واحتضن كل الغاضبين على بلادهم في المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وصار مادة لمجلس الأمن فصدرت ضده منذ ١٩٩٦م وحتى الآن عشرات القرارات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أي باعتباره خطر على السلم والأمن الدوليين- المحررة

المتطهرين (PURITANS) تقضي أن يكتم الإنسان شعوره مهما كانت الظروف. وهذا التقليد جلب سخرية كثير من المفكرين، حتى أن برتراند رسل عرف الـ PURITAN (المتطهر) بأنه ذلك الشخص الذي يسهر ليله كله أرقاً لأن شخصا ما في مكان ما يقضي وقتاً ممتعاً!!

وذات يوم في عام ١٩٥٦ م دخلت على المستر كوستن ومعي طالبين آخرين لتلقي درس في التاريخ السياسي، وكان العدوان الثلاثي على مصر قد وقع منذ يومين، فلم يخف المستر كوستن شماتته، وكان يتوقع أن يسقط جمال عبد الناصر قريباً. وكنت غاضباً جداً على ما حدث وعلى رأيه، فقلت له هذا عدوان ومؤامرة، وإننا جميعا سوف نتطوع للقتال مع الجيش المصري والشعب المصري، وقلت له لولا أن حزب العمال البريطاني قد أدان العدوان الثلاثي وشجب دور حكومة المحافظين الغادر لخرجت من أكسفورد فوراً فالعمال بموقفهم الشريف أنقذوا سمعة بريطانيا في العالم الثالث. وقلت له إنني كتبت لجدي الإمام عبد الرحمن الذي أعرف مشاعره إلى جانب شعب مصر مقترحاً أن يتخلى عن ألقاب الشرف البريطانية ونواشينها استنكاراً لموقف بريطانيا. وقلت للمستر كوستن إننا سوف ننظم المظاهرات والاحتجاجات في أكسفورد وفي لندن مطالبين بطرد المستر إيدن، وكشف المؤامرة، وسحب قوات العدوان من مصر فوراً. فغضب المستر كوستن غضباً شديداً، وتحول الدرس إلى نقاش حاد، وقال إن عبد الناصر استهتر بمصالح بريطانيا في مصر وفي العالم العربي، وأنه ذَنَب لروسيا، وأن على بريطانيا أن تلقنه درساً لكيلا يستمر خطره على السلام العالمي.

واستمر النقاش حاداً جداً، ورغم أن المستر كوستن عميد كليتنا، فإنه لم يتخذ ضدي إجراءاً إدارياً كالرفد أو التجميد مثلاً.. فالإنجليز لا يحبون التصرف بانفعال.

كان النادي الثالث الذي انضممت إليه هو جمعية آسيا وأفريقيا وجزر الهند الغربية. وكان هذا النادي يمثل بداية الشعور الذي نما حتى صار اليوم يمثل كتلة الجنوب الفقير الذي فاته الشمال الغني في توفير أسباب الحياة حتى أن سكان الجنوب وهم ثلاثة أرباع سكان العالم ينالون خمس الدخل العالمي بينما ينال سكان الشمال الغني وهم ربع سكان العالم أربعة أخماس الدخل العالمي!!

اختارني هذا النادي رئيساً، واختار ستيوارت هول أميناً عاماً، وكانت سياستنا أن

ندعو الساسة البريطانيين المعروفين بتأييدهم لقضايا التحرر في العالم الثالث لإلقاء المحاضرات. وكنا ننتهز فرصة زيارة قادة العالم الثالث لبريطانيا لندعوهم لعقد ندوات ومحاضرات لتنوير طلبة أكسفورد بمشاكل بلدانهم.

وكان عدد الطلبة المسلمين في أكسفورد قليلاً، وكنا نفتقد منبراً إسلامياً لجمع كلمتنا وتنظيم نشاطنا الإسلامي، ففكرت وجماعة من الزملاء الباكستانيين أمثال قيصر مرشد، وكمال حسين، وصديق إنجليزي مسلم ربرت بلك، وغيرهم أن نعثر على صيغة تنظم نشاط المسلمين، وبدأنا بالإفطار في رمضان مع بعض وبالاجتماع لصلاة العيد في قاعة أحد المطاعم الهندية. وفي عام ١٩٥٦م قمنا بتكوين جمعية الاتحاد الإسلامي، فرفعنا راية الإسلام لأول مرة في أكسفورد، واستمر اتحادنا نشطاً حتى تخرجنا ثم مات بعدنا.

وعندما زرت أكسفورد قبل أسبوعين (عام١٩٨٣م) أخبرني بعض الطلبة المسلمين أنهم كونوا جمعية إسلامية جديدة.. والطريف أن مدير البنك الذي أودعنا فيه أموال الاتحاد الإسلامي القديم كتب لرئيس الجمعية الجديدة وقال له إن للاتحاد الإسلامي رصيداً عنده وأن الجمعية الجديدة أولى الناس به.

وبعد تكوين الاتحاد الإسلامي كتبت لجدي الإمام عبد الرحمن أبشره به، وأستفتيه في بعض القضايا التي يواجهها المسلمون في ظروف مخالفة لبلاد التشريع. فرد علي مهنئاً ومشجعاً ومبيناً الجواب على الأسئلة التي استفتيته فيها، وعرضت رده على أعضاء الجمعية فسروا به سروراً كبيراً، وقبلوا الاسترشاد بفتواه.

إن النشاط السياسي والفكري في أكسفورد يتيح للطالب فرصاً لا تقدر بثمن، فأعلام المفكرين، وأعلام الساسة العالميين يمرون بأكسفورد يحاضرون ويناظرون ويجيبون على الأسئلة.

والحرية الفكرية والسياسية تفتح الذهن لكل التيارات، وتتيح للشخص فرصاً لا تقدر بثمن للإطلاع على الفكر الحديث والإعلام بالتيارات السياسية.

ولا أعتقد أن أكسفورد استطاعت أن تحافظ على هذه الصفات فإن فرصها مقترنة بمكانة بريطانيا في العالم وهي مكانة تآكلت كثيراً بعد الحرب العظمى الأخيرة حقبة بعد حقبة.

موقف طريف

ذكر السيد الصادق موقفاً طريفاً حدث بين السيدين إسماعيل الأزهري وعبد الفتاح المغربي أثناء دراسته في بريطانيا[1]:

كنتُ في اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة السودانيين في بريطانيا في عام ١٩٥٥م، وزارنا المرحوم السيد إسماعيل الأزهري، وكان رئيساً للوزراء، وأعددنا له احتفالاً واجتماعاً ليخاطبنا، وكنا نريد أن نضغط عليه ليتوجه نحو الاستقلال، وتضمن خطابنا الموجه إليه هذا المعنى، وقلنا له ضمن معان أخرى إننا عندما هممنا بتزيين المكان لاستقباله سألتنا المشرفة عن المكان أليس لديكم علم لنزين به القاعة؟ فخاطبنا بعبارات لائقة وأصدر أول كلام صريح بالتوجه نحو الاستقلال قائلاً: سيكون للسودان سيادته وعلمه وعملته!

لم يكن هذا الرأي متفقاً عليه في صفوف حزبه، بل حتى أعضاء وفده كان لهم رأي آخر عبر عنه المرحوم الشيخ علي عبد الرحمن متحدثاً عما سماه الاستقلال الاتحادي.

لقد كان اللقاء حياً وصاخباً، وبعد أن استمعنا له فتح باب الأسئلة، وتقدمت السيدة حواء البصير[2] رائدة التمريض في السودان بسؤال، قالت: بنات الأسر الكبيرة في السودان يعرضن عن التمريض وهو مهنة ضرورية، فهلا شجع الرئيس أزهري أفراد أسرته للدخول في التمريض وحث الأسر الأخرى على ذلك؟ وأجاب السيد عبد الفتاح المغربي -الملحق الثقافي آنذاك- بتعليق قائلاً: إن إعراض بنات الأسر الكبيرة عن التمريض جزء من التخلف الاجتماعي، سوف يزول الإعراض عندما يزول التخلف الاجتماعي، فأنا مثلا -والحديث للمغربي- زوجتي الإنجليزية كانت ممرضة وقد دخلت مجال التمريض مع أنها تلتقي في أحد جدودها بالعائلة المالكة البريطانية. وكان بين أزهري وعبد الفتاح مداعبات فهم أبناء دفعة واحدة، وكان عبد الفتاح كثير الفخر حتى أنه كتب ذات يوم مقالاً بعنوان: «لماذا لا أكون ملكاً؟» فأراد الأزهري أن يصب

---

(١) في كتابه الفكاهة ليست عبثاً

(٢) حواء علي البصير – خريجة المدرسة الأفريقية بالخرطوم بحري كما أرسلت في بعثات تدريبية للمملكة المتحدة في فترات مختلفة وعملت على تطوير فن التمريض والتوليد في البلاد- توفيت في ثمانينيات القرن العشرين.

ماءً بارداً على دعوى عبد الفتاح بأن زوجته تجتمع مع الأسرة المالكة البريطانية في أحد جدودها، لذلك عندما قال عبد الفتاح ما قاله بخصوص جد زوجته المذكور، قام أزهري وقال: بالمناسبة الجد المقصود اسمه آدم!

***

لقد وفق الصادق في النهاية في نيل شهادة جامعية بدرجة الشرف في الاقتصاد والسياسة والفلسفة.. ونال تلقائياً درجة الماجستير بعد عامين من تاريخ تخرجه. حسب النظام المعمول به في جامعة أكسفورد. وعاد للبلاد في عام ١٩٥٧م ومعه رصيد كبير من العمل العام مع بني جلدته من السودانيين وغيرهم من الأمم، والآمال في أن يواصل دراسته للزراعة في كاليفورنيا.

كان شاباً دون الثانية والعشرين من عمره، شغوفاً بالاطلاع، فاتح الذهن لكل ما حوله، فقد تشرب بالثقافة العربية والإسلامية وشكلت وجدانه، وقرأ للشيوعية فطرح الإلحاد لدى بعض مفكريها وآمن بالاشتراكية وضرورتها في المجتمع، ونشط مع حزب العمال البريطاني منادياً معه بنهاية الاحتلال الذين يسمونه استعماراً لبلداننا، وعمل مع اتحاد الطلبة السودانيين بما غرس في ذهنه أهمية العمل القومي تجاوزاً للحزازات والحزز الحزبية، وداخل جامعته عمل مع الجمعية العربية، والنادي الاشتراكي، وجمعية آسيا وأفريقيا وجزر الهند الغربية، وأنشأ مع زملاء آخرين الاتحاد الإسلامي، وهي نشاطات وسعت إدراكه بالعالم، فظل دائماً يتجاوز حالة الانكفاء والمحلية الموغلة لدى كثير من زعمائنا.

ومع نهاية هذه الفترة نجد أن شخصية هذا الشاب قد تكونت بشكل واضح لا لبس فيه، وقد بصم بصماته الواضحة فيمن حوله، وسوف يمتد ذلك الأثر للبلاد مثلما سوف تكشف الصفحات التالية.

الفصل الثاني

رياح لم تشتهها السفن

بعد أن عاد الصادق من إنجلترا عام ١٩٥٧م كان ينوي العودة لدراسة الزراعة في كاليفورنيا، وفي هذه الأثناء جرت انتخابات ١٩٥٨م حيث تم استنفاره للعمل في الحملة الانتخابية لحزب الأمة.

قال السيد الصادق إن المناخ السياسي السائد حينها لم يكن يناسبه، ولم يك ينوي الانخراط فيه، وإنه حينما استنفر للعمل في الانتخابات اعتبرها «مأمورية»، أي مهمة محدودة، فاشترك فيها.

أجريت هذه الانتخابات في ظل حكومة ائتلافية بين الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بقيادة السيد عبد الله خليل، وذلك لانتخاب برلمان من قسمين: مجلس شيوخ ومجلس نواب، وكان عمر الأهلية للناخبين في مجلس الشيوخ ٢٥ عاماً وفي مجلس النواب ٢١ عاماً، وفيها ألغيت دوائر الخريجين وتم الأخذ بنظام الصوت الواحد للفرد الواحد. كما تم فيها إلغاء فكرة التفرقة في تقسيم الدوائر بين الريف والحضر. فقد كانت الانتخابات التي سبقتها تعطي الحضر ثقلاً أكبر بكثير من الريف.

وطبقاً لذلك حصلت زيادات كبيرة للدوائر الريفية خاصة في دارفور والشمالية وفي الجنوب. وقام حزب الأمة بإرسال وفود من الكوادر والشباب للأقاليم للمشاركة في أعمال الانتخابات التي بدأت بالتسجيل في نوفمبر ١٩٥٧، ثم الحملة الانتخابية التي استمرت حتى الاقتراع الذي جرى في آخر فبراير ١٩٥٨م.

«مأمورية» الانتخابات

منذ أواخر ١٩٥٧م أرسل حزب الأمة وفود الحملة الانتخابية وقلنا إن السيد الصادق كلفه والده السيد الصديق الذي كان رئيساً لحزب الأمة بـ«مأمورية» *(أن أذهب مرافقاً لبعض وفود حزب الأمة. فأرسلتُ مرافقاً للسيد أمين التوم، وهو كان من زعماء حزب الأمة، في منطقة دنقلا)* بكلمات السيد الصادق، *(فلمّا ذهبتُ معهم أعجبوا بأدائي*

لأني أتيت لهم بتفصيل كل قرية وناسها وماذا يريدون، وأعطيت قراءة للمستقبل ماذا ستكون نتائج الانتخابات؟ طلبوا مني أن أرافق السيد أمين التوم ثاني مرة لمنطقة جنوب كردفان، وذهبتُ معه. هو أعجب بأدائي وطلب أن أبقى في منطقة الجبال إلى أن تنتهي الانتخابات، فبقيتُ هناك ثلاثة أشهر كانت مدرسة بالنسبة لي. لأن الجبال مكوَّنة من تركيبة النوبة والعرب، وفيها كل التنوع السوداني الذي يمكن أن تراه. فهذا فتح لي مجالاً لدراسة هذا الموضوع، مسألة الهوية في السودان، وأن أية محاولة لفرض هوية مركزية، دون مراعاة هذا التنوُّع يؤدي إلى التفكيك. وأن مراعاتها يمكن أن تؤدي إلى التسبيك. على كل حال جبال النوبة كانت بالنسبة لي مفيدة من هذه الناحية، وبعد أن انتهت الانتخابات كانت هناك ١١ دائرة كسبنا منها ٨. فكان في هذا نوع من التزكية لي في العمل. لكنني عندما عدتُ رفعت يدي من كل شيء له دخل بالعمل الحزبي أو السياسي، ودخلت فوراً إلى وزارة المالية على أساس أني سأواصل مشروع التعليم وابتعث لدراسة الزراعة)[١].

كانت نتيجة الانتخابات لمجلس النواب لمصلحة حزب الأمة، خاصة مع انقسام الختمية عن الحزب الوطني الاتحادي وتكوينهم لحزب الشعب الديمقراطي في عام ١٩٥٦م. سبب آخر هو إنهاء التفرقة بين الريف والحضر، فالمناطق المميز ضدها بتلك التفرقة في كردفان ودارفور ومجمل المناطق المهمشة في غالبها مناطق الأنصار وحزب الأمة.

نال حزب الأمة (٦٣ مقعدا)، ونال الوطني الاتحادي (٤٤ مقعداً) والشعب الديمقراطي (٢٦ مقعداً)، بينما نال حزب الأحرار الجنوبي (٤٠ مقعداً). وكانت الحكومة التي أجرت الانتخابات ائتلافية بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة السيد عبد الله خليل كما ذكرنا.

والجدير بالذكر أن جميع مرشحي الحكومة في دوائر العاصمة المثلثة قد سقطوا في الانتخابات ولم يفز أي منهم ومن بينهم وزير الداخلية، السيد علي عبد الرحمن، الذي رشح نفسه في دائرة الخرطوم بحري حيث يقيم فسقط في عقر داره، مما يدل على نزاهة

(١) (من حلقة شاهد على العصر مع الإمام الصادق المهدي، الحلقة الثالثة (بتصرف)، بثت في قناة الجزيرة في ٩ أغسطس ٢٠١٥م

تلك الانتخابات، كذلك كانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للمعارضة ومع أن المعارضة كانت تقدر نجاحها بأكثر من مائة مقعد فإنها لم تفز بخمسين مقعداً، ومع ذلك لم تبد أي اعتراض أو شك[1].

شارك الصادق إذن في أشهر الانتخابات في زيارات الوفود لمنطقتي الشمالية (دنقلا) ثم جبال النوبة حيث بقي في الجبال لثلاثة أشهر. وهاله ما وجده من فقر مدقع وعيشة شظف في تلك المناطق، وكان يراسل السيدة سارا الفاضل زميلته في رابطة شباب الأسرة، يحكي لها عن بؤس الحال الذي وجد فيه الناس، ويطالبهم في الرابطة بإقامة حفلات خيرية لجمع الملابس والمال وإرسالها لمناطق البؤس التي رآها.

وتأكد للصادق الذي كان ينادي بالاشتراكية من قبلها وينشط في النادي الاشتراكي بجامعة أوكسفرد أن بلاده، خاصة بعد الطواف الذي قام به في عدد من الأقاليم، تحتاج بشكل ملح لتقسيم عادل للثروة بين الناس، وهي الأفكار التي ضمنها مقدمته لكتاب العبادات للإمام المهدي الصادر في عام ١٩٥٩م. وجاء فيها التالي: (*الحضارة الإسلامية تعتبر العيشة في مجتمع أغلبه جائع وقلة منه متخمة بالشبع عيشة خاطئة من الناحية الدينية، ضارة من الناحية الاجتماعية. لذلك وضعت تشريعات عديدة هدفها العدالة في تقسيم الحظوة المادية. تلك التشريعات هي أساس الاشتراكية الإسلامية التي لا تخلو صفحة من صفحات القرآن ولا حقبة من سيرة الرسول من الإشارة إليها*).

في وزارة المالية

بعد نهاية الانتخابات التي جرى الاقتراع لها في أواخر فبراير، تقدم السيد الصادق للوظيفة بشهادته في الاقتصاد والفلسفة فتم توظيفه في وزراة المالية كمساعد مفتش بالدرجة (كيو) في وزارة المالية قسم الإنشاء والتعمير.

توظيفه بالمالية نفسه لم يكن أمراً معتاداً لأبناء الأسر الكبيرة، فقد كان الاعتقاد أن الموظفين (الأفندية) درجة أقل مما تتيحها تلك الأسر لأبنائها من جاه وحظوة. وقد جعل العميد يوسف بدري رحمه الله الهرم الاجتماعي السوداني مكوناً من أربع درجات أعلاها

---

(١) حاج موسى، السابق- ص ٣٦٢- ٣٦٣ إذ روى قصة سقوط وزير الداخلية بدون تسميته، وكان وزير الداخلية هو الشيخ علي عبد الرحمن انظر عبد الباسط سبدرات، حكومات السودان ص ٢١٨

السادة الثلاثة، يتلوهم نظار القبائل ورؤساء العشائر، ثم الأفندية، ثم سواد الناس[1].

وكان رئيس قسم الإنشاء والتعمير هو السيد عبد الهادي حمدتو، وهو رئيس السيد الصادق المباشر، كما كان وكيل الوزارة هو السيد حمزة ميرغني.

وسنجد أن تجربة الصادق في العمل بوزارة المالية قد أمدته بمعرفة بها وسوف نرى كيف استعان لاحقاً ضمن مقاعد حزبه بالسيد حمزة ميرغني وزيراً للمالية، فكان ذلك مثار الدهشة للجميع لأن السيد ميرغني لا علاقة له بحزب الأمة.

مرت أيام الحبيب الصادق عادية فهو يواصل عمله الوظيفي، ويشارك في عمل رابطة الأسرة، ويواصل علاقاته الاجتماعية فقد كان يصادق أصدقاء هم في عمر أبيه كما قال، كان يحرص على زيارة الشيخ الطيب السراج، والسيد عبد الرحمن عابدون، والأمير عبد الله نقد الله، والسيد عبد الرحمن النور..إلخ.

ومن الطرائف التي تروى في تلك الفترة، إنه واستناداً لموقف المهدية المتشدد من المعازف كان الصادق يستنكرها، وفي زفاف السيد أحمد المهدي كان هناك حفل غنائي، فانتفض السيد الصادق قائماً للمغادرة، فقالت له أخته السيدة صافية وفي لسانها لثغة: الصادق أخوي ما تقعد تفلّق (تعني: تفرّق، أي تفرّق همك)، فقال لها مازحاً: لو قعدت فإنني فعلا سأفلّق! ومضى في سبيله.

وسوف نرى أن السيد الصادق غيّر موقفه هذا من المعازف أو الموسيقى والغناء لاحقاً، واعتبر أن الفنون مثلها مثل سائر أعمال البشر تحل وتحرم بحسب ما تبشّر به وليس التحريم من جنسها[2].

عصفوران.. بحجر!

ذكرنا أن السيد الصادق فكّر في الزواج بطالبة إنجليزية ولكنه صرف النظر للفجوة الحضارية التي أدرك أن الزواج لن يسدها. وفكر بعدها أن يتزوج من خارج الأسرة فقد كانت الزيجات في الأسرة تلك الأيام مخططة، يرسمها كبار الأسرة وتعقد العقودات في

(١) مذكرات العميد يوسف بدري قدر جيل ص ٣٧

(٢) انظر مثلا الصادق المهدي: رؤى في الديمقراطية والعروبة والإسلام ١٩٩٩، أو نحو ثورة ثقافية، ٢٠٠٦م.

الرجبية، أي مهرجان الزواج يوم ٢٧ رجب من كل عام.

وكانت فكرة الإمام عبد الرحمن من مهرجان الزواج الذي يشارك فيه كل المجتمع: الأنصاري وغيره، هو تقليل نفقات الزواج، حتى أن واحدة جزلى من ذلك التسهيل الذي سمح لها بأن تجد عريساً قالت:

ود المهـــــــدي ينصـــــــلح الضـــوقنا بوخـــة الطلـــح![1]

وكان المهرجان يقام ببيت الأمة أي مجمع قبة الإمام المهدي، ويحضره الشعراء وكان الشاعر المجيد المرحوم محمد المهدي المجذوب فيمن يحضرونه، وقد ألقى في المهرجان عام ١٩٤١ قصيدة بث فيها همه وكان دائب الدعوة للأنصار للجهاد، ثم دلف إلى الحديث عن غلاء المهور، قال:

جيشـان صـدري أم هـدير سـحابة برقـت تحـدّر غيثهـا مـن منبـر
حـق علـي ومـا أرد قضـاءه ألقيـت فيـه عمامتـي عـن مخبـري
أنسـى العواقـب إذ أشـد مصـافحا هـولا أشـد يديـه غيـر معـذر
فـيض ولـيس مـن الكـلام وصـيحة علـم شـدا بشـبابي المتنمـر
لقيـت بـه كـرري الحتـوف سـخية بـدم علـى إيمانهـا متحـدر
وتسـيل شـيكان سـنابك خيلهـا شـفق تـدفق بـالخريف الأحمـر
فمتـى أرى شـعبي يهـب مضـرجاً علـم البطولـة بالشـباب المـؤثر
المهرجـان بشاشـة لاقيتهـا بسـآمة عانيتهـا وتحسّـر
أرأيـت مـن جعلـوا النسـاء بضـاعة مـلء الخـدور لمـن يبيـع ويشـتري[2]

(١) الطلح والشاف هما أنواع الخشب التي تستعملها النساء في نوع من الزينة يسمى (الدخان) حيث تجلس الواحدة مغطاة بقطعة كبيرة من القماش تسمى (الشملة) على حفرة يوقد فيها الطلح أو الشاف أو خليط منهما بجمر فتصدر دخانا كثيفا وتظل الواحدة تجلس عليها لساعات حتى تكتسب لونا ورائحة مستحبة. ويتكرر ذلك الجلوس على فترات، والجلسة الواحدة تسمى (بوخة).

(٢) القصيدة في ٢٧ رجب الموافق ٨/ ٨/ ١٩٤١ وهي منشورة في ديوانه (منابر)

وقال الشاعر حسن ابن الشاعر عمر الأزهري وحفيد العالم الأمين الضرير، بمناسبة مهرجان الزواج يخاطب الإمام عبد الرحمن:

أرى نجمين في قطب رفيع	ينيران الوجود ويوقدان
أبوك وأنت ما لكما شبيه	من الأضراب إلا الفرقدان
جزاك عن الشريعة كل جازٍ	بما أحييت من عقد القران
ترى الأفراح تشمل كل دار	بهذا القطر من قاص ودانِ
وأصبح ثالث العيدين يأتي	لدى رجب على مر الزمان

وبالفعل صارت «الرجبية» عيداً ثالثاً لدى رجب على مر الزمان.

وكانت فكرة الإمام عبد الرحمن في الزيجات المخططة داخل الأسرة هي تمتين العلاقات داخل أسرة المهدي وخلفائه، خاصة وهم حتى في البيت الواحد أمهاتهم شتى، وكثيراً ما يسكنون بيوتاً متفرقة. وقد كانت المهدية رابطاً بينهم بالروح أوثقه الجهاد الماضي والمناسبات التي تنظم كل المجتمع الأنصاري وتجعله جسداً واحداً، ذلك المجتمع الذي رثاه المادح الشهير أحمد ولد سعد في بكائيته القائلة «السادة الخيرة.. فاتوني وبقيت في حيرة»:

يا حليل الديرة	العمانا خيرا
جاتنا الماديرة	ومسخت الجيرة
دوب لي البندورم	دوب لي البنزورم
دوب لي البنشورم	وسماع منشورم
دوب لي راتبهم	وترتيل حزبهم
دوب لي صاحبهم	الما بكذبهم
دوب لي البنريدم	دوب لي مسيدم
دوب لي يوم عيدم	وسلام فوق ايدم
دوب لي مرقاتم	دوب لي عرضاتم

دوب لـــــــــي رايـــــــاتم وصـــــفوف صـــــلواتم

وكان ود سعد فيما روى المرحوم قرشي محمد حسن[١] مصابا برمد يُحبس صاحبه في الظلام ولا يغادر بيته، وحينما خرج كانت «الكسرة»[٢] قد حدثت وخلت أم درمان من ملامح المهدية وبحسب ما قال (جاتنا المانديرة.. ومسّخت الجيرة) وفسّر بعضهم المانديرة ببيوت المنكر!

كانت المهدية قد فتحت الباب لاختلاط قبائل السودان فيما بينها بشكل مقصود، وتمنى الإمام المهدي أن يعطيه الله مائة بنت (يفدي بهن القبائل) كما قال أي بالصهارات يجمع بهن قبائل السودان في بيته، فلم يكن زواج الأقارب حالة شائعة أيام المهدية. ونتيجة هذه الخطة فإن بيت الإمام المهدي صار (كبانية) تجتمع فيها قبائل السودان طراً.

ولكن، يبدو أن العودة للصهارات الداخلية كانت خطة الإمام عبد الرحمن لمعارضة مخطط الاحتلال بتمزيق أسر المهدي وخلفائه شذر مذر، وحتّهم من ورقة المهدي وهو مخطط نجح كثيراً، فمنهم من تنصّل من اسم جده أو أبوه أو كنيته في المهدية. وهي كذلك فيما يبدو لنا جزء من خطته لمهادنة تعاليم المجتمع السوداني التي كانت المهدية قد جعلتها نهباً لأعاصير توجيهاتها الثورية.

لكن الصادق عندما عاد من إنجلترا لم يكن محبذاً لفكرة الزواج داخل الأسرة كما ذكرنا، وشرع فعلا في خطبة فتاة متعلمة حسنة المنبت هي السيدة سعاد التجاني الماحي، وقد كانت صديقة أخته السيدة وصال وكانت ووالدته تحمدانها فرشحتاها له كزوجة، وذهب بالفعل لخطبتها بدون اصطحاب والده لأنه كان يعلم حرصه وكل الأسرة على إجراء الزيجات بالطريقة المخططة المعروفة، فأخذ في صحبته عمه وابن خالته السيد أحمد المهدي وهو في نفس عمره. وفي ذلك الزمان وربما حتى الآن في كثير من الأسر فإن الزواج هو شأن الأسرة الممتدة، والخطبة تتم عبر زيارة النساء في البداية للتعارف وتمهيد الطريق، ثم تتلو الخطوة الرسمية حيث يأتي كبار رجالات الأسرة، ويغيب

(١) قرشي محمد حسن : قصائد من شعراء المهدية، الناشر المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون، ١٩٧٤م.

(٢) يسمي الأنصار واقعة كرري في ٢ سبتمبر ١٨٩٨م بالكسرة.

العريس نفسه عن المشهد بل إنه يغيب والعروس حتى لدى عقد القران، ومؤخرا صار العرسان الذكور يحضرون، ولكن لا زالت العروس عن أهم مناسبات تقرير مصيرها غائبة.

الشاهد، إن دكتور التجاني، وهو نعم النسيب المختار، إذ كان من أميز رموز بلادنا سواء في طبه أو ثقافته العالية وعمق معرفته وموسوعيتها أو وطنيته المخلصة، رحّب بالسيد الصادق ولكن قال له لا بد من أن يأتي للخطبة السيد الصديق، وهنا انتهت الخطبة في مهدها.

بعد ذلك توطدت علاقته بالسيدة سارا الفاضل ابنة عمته فقد عملوا بنشاط في رابطة شباب أسرة الإمام المهدي، ونمت بينهما مودة، وبتعبيره وهو يرثيها بعد مرور حوالي خمسين عاماً على تلك الأيام، قال إنه نشأت بينه وبينها علاقة حب قوية وخاض أهوالاً في سبيل الارتباط بها.

ثم سافرت سارا في النصف الثاني من سنة ١٩٥٨م لأمريكا لتتلقى دراستها، فهي وإن كانت تكبره بعامين، إلا أنها كانت انقطعت عن الدراسة لأسباب صحية إذ كانت تعاني من الشقيقة (الصداع النصفي) مما اضطرها لترك الدراسة فترة والذهاب لمصر للاستشفاء، وحينما عاودت الدراسة لم يرق لها أن تدخل الجامعة مع من هن أصغر منها سناً من بنات الأسرة: ابنة خالها وصال، وأختها زهراء وخالتها إنعام، وقالت لجدها الإمام عبد الرحمن إنها تريد أن تذهب للدراسة بالخارج، وبالفعل هيأ لها للدراسة في أمريكا بالكلية الغربية للنساء بأكسفورد، أوهايو. وروت أن الإمام عبد الرحمن أخفى حادثة سفرها من الجميع حتى أبوها أخبره في الأيام الأخيرة خوفاً من أن يقوم الرافضون المتوقعون بعرقلة السفر، ورتب أن يكون السفر يوم الكرامة التي نظمها له السيد عبد الله المهدي في بيته بشارع البلدية بالخرطوم لعودته من السفر. وخطب الإمام عبد الرحمن في الجمع الأسري قائلاً إن عجلة التقدم في العالم دائرة ومن لا يماشيها تدوسه، وإن للمرأة دوراً كبيراً يستوجب تعليمها، وسندخل هذه التجربة بإرسال بنتي سارا للتعليم في أمريكا فإما أن تنجح وتفتح باباً كبيراً للمرأة السودانية، أو تفشل وتقفله، وقد قيل فليتغرب خيارنا ليستر حاله وحالنا، وآمل أن يكون اختياري صحيحاً. ثم طلب من السيد الصادق أن يرافقها للمطار، قالت: نادى الإمام عبد الرحمن الصادق وقال له (أوصل أختك المطار لأن موعد طيارتها الآن). وقالت: لما أوصلني الصادق للمطار

أعطاني مسبحة ومصحف، وذهبت.

وروى لنا السيد الصادق في حلقات السيرة التي كان يلقيها علينا في الثمانينات أن الإمام عبد الرحمن ناداه، ولعل ذلك أوائل عام ١٩٥٩م، وقال له إن صهره الدكتور مأمون حسين شريف قد خدمه خدمات جليلة ورأى أن يكافئه بتزويجه من بنته الكبرى، والدتي السيدة حفية.

جدي مأمون متزوج من أمي شامة (نور الشام) ابنة الإمام عبد الرحمن وهو في نفس الوقت ابن الصحفي السوداني الأول السيد حسين بن الخليفة شريف، وحفيد لبنتي المهدي السيدتين أم كلثوم وزينب، وكان من أوائل الأطباء في الأسرة هو والسيدان الفاضل البشرى المهدي وبشير محمد صالح عبد الكريم، وكان جدي مأمون يتابع صحة الإمام عبد الرحمن باهتمام، وحينما اقترح الإمام عبد الرحمن على حفيده السيد الصادق حينها أن يتزوج من ابنته، قال له إنه لم يكن يريد الزواج في الأسرة أصلاً ولكن وضمن عمله ونشاطه في الرابطة صارت له علاقة بسارا ويريد أن يتزوجها، فاقترح عليه الإمام عبد الرحمن أن يتزوجهما سوياً، حفية وسارا، فوافق.

حينما روى لنا السيد الصادق تلك الرواية في ثمانينات القرن الماضي استغربت على هذه السهولة التي أزمع فيها أن يتخذ زوجتين في جلسة واحدة، أو يصطاد عصفورين بحجر! ولكن أظن أن ذهنية ذلك الجيل حول الزواج لم تكن بالتعقيد الذي عايشه جيلنا خاصة مع السينما والروايات العاطفية. وكان التعدد حالة عادية في الأسرة خاصة في الجيل الذي سبقه، فوالده الصديق كان مخطوباً لوالدته رحمة منذ الصغر، وبرغم ذلك تزوج ابنة عمه صفية، ثم رحمة وبعدها تزوج ملكة، ولم يكن في المسألة غضاضة. ولكن هذا لا يمنع من أن السيد الصادق لاحقاً قد اتخذ رأياً مغايراً حول التعدد، وضرورة التزامه بضوابط معينة لئلا يهزم المودة والسكينة وهما من مقاصد الزواج في الإسلام.

وبالفعل تم زواج السيد الصادق من أمي السيدة حفية في مارس ١٩٦٠م أي بعد عام من وفاة الإمام عبد الرحمن. وكان الإمام عبد الرحمن في حياته قد أهدى لحفيده بيتاً مجاوراً لبيت أبيه بالملازمين والذي نسميه «بيت البحر» لقربه من النيل، فلما تزوج من أمي حفية سكنا فيه وكنا في صغرنا نسميه «البيت التاني». ذلك أننا كنا نسكن في بيت الإمام الصديق ذاته مع أمي رحمة وأعمامي فيصل وصلاح، وأمي وصال وزوجها

وأبناؤهما، وذلك قبل أن يتفرقوا لبيوت أخرى.

حينما عادت السيدة سارا من أمريكا بعد إكمال دراستها في عام ١٩٦٢م، تقدم السيد الصادق لخطبتها، وكان الإمام عبد الرحمن المهدي قد انتقل إلى رحمة مولاه وكذلك أبوه الإمام الصديق. وحدثت تعقيدات كثيرة جعلته يلاقي الأهوال التي ذكرها في سبيل الارتباط بها، وقد كان من ضمنها تخوف الجميع من أثر هذا الزواج على الأسرة فسارا وحفية بنتا خالات وأميهما تربطهما علاقة وثيقة فهما البنتان الوحيدتان لأمهما السيدة خديجة، واعتبرا أن هذا الزواج سوف يشق الأسرة، وفي النهاية حضرت السيدة حفية نفسها للسيدة سارا لتخطبها لزوجها ولتأكيد أن هذه العلاقة لن تطيح بما بينهما من مودة، في حين غابت السيدة عائشة، والدة سارا يوم الزواج معاضدة لأختها نور الشام!

وتم زفاف السيد الصادق للسيدة سارا في ٢٨ فبراير ١٩٦٣م.

كثير من الناس يسألون كيف استطعتم تجاوز علاقة الضرات المعهودة؟ وكيف ارتباطكم المشهود هذا بأبيكم وببعضكم بشكل يصعب على أي معايش لكم معرفة من هي أم كل واحد وواحدة، وأعتقد كان للثلاثة دور في ذلك، فقد حرص الوالد على العدل بين زوجتيه بشكل أسطوري، وأذكر أنه في الأيام التي كان فيها بالبلاد بعد المصالحة الوطنية في السبعينات كنت أكون مع أمي رحمة رحمها الله، وكان يمر عليها وهو يتحول من بيت لآخر فكان لا يتأخر دقيقة عن موعده يحضر إليها الساعة الثانية بعد الظهر ويؤانسها قليلاً من الوقت ثم يذهب للبيت الآخر، وكثيراً ما يقول تندراً إن الله شاء أن يكون العدل حتى في عدد الأبناء ونوعهم فلي من كل زوجة ثلاث بنات وولدين! وبالنسبة لأمينا فقد أظهرا لنا ونحن صغار شكلا من التآخي بينهما ولم تبد لنا المشاكل المعهودة إلا بعد أن كبرنا وكانت علاقاتنا أصلاً متوطدة لا تدخل فيها أم ولا خالة.

ومع أن سكنانا قريبة من بعض بحيث كنا نلتقي في ذات الحوش ولعبنا سوياً في طفولتنا فلا تفرق بيننا إلا الأمسيات، حيث يبيت كل في مضجعه المنفصل، إلا أننا في الإجازات كنا نلحق بوالدنا سوياً وتزول حتى فوارق الليل فننام في ذات الغرف ونندمج سوياً، فلا توجد لنا ذواكر منفصلة. ويبدو أن دور أمي سارا رحمها الله كان محورياً في ذلك، فقد وقع بيدي خطاب من السيد الصادق لها رحمها الله يشرح لها لماذا طلب

حضور أبنائه من كل منهن مع أمهم، ويؤكد إنه لم يسع للتفرقة بين أولاده! ويبدو أنها كتبت إليه غير محبذة لذلك ومطالبة ألا تكون صحبتنا له مربوطة بأمينا بل به.

عودة للمشهد الوطني

قلنا إن السيد الصادق كان قد عمل موظفاً بوزارة المالية. وشارك في الانتخابات ككادر في الحزب. وبعد الانتخابات تكونت حكومة ائتلاف الأمة- الشعب مرة أخرى برئاسة السيد عبد الله خليل، وواجهت العديد من المشاكل تسبب في بعضها عدم الانسجام بين طرفي الائتلاف، وعدم المقدرة على تسيير دفة الحكم في ظل ائتلاف هش وعاجز. وكذلك الأزمة الاقتصادية التي أعقبت حالة من الرفاهية. وساد جو من الترقب، وتتابعت التقارير السرية عن تحركات مشبوهة للملحق العسكري في السفارة المصرية تحضيراً لانقلاب ناصري، وفي ظل هذا التوتر وانعدام الثقة والاختلاف إزاء معظم السياسات الداخلية والخارجية ظهر التململ الشعبي بادياً في المظاهرات وفي التذمر من الجميع بما في ذلك الحزبين الحاكمين.

في تلك الظروف قلب قادة حزب الأمة جميع الحلول بما في ذلك التقائهم بقادة القوات المسلحة للتفاكر، يقول الدكتور إبراهيم حاج موسى ناقلاً عن أقوال السيد إبراهيم عبود أمام لجنة التحقيق القضائية التي كونت بعد ثورة أكتوبر للتحقيق حول حقائق انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م: (دعا السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع في نفس الوقت، دعا قائد الجيش ونائبه وقائد حامية الخرطوم وقائد سلاح المهندسين، أي جميع كبار ضباط الجيش الموجودين بالعاصمة إلى اجتماع في منزل السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة، وكان ذلك في أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٨م وفي هذا الاجتماع الذي حضره إلى جانب السيد الصديق ورئيس الوزراء حضر السيد زين العابدين صالح أحد سماسرة السياسة في السودان، ودار الحديث حول الموقف السياسي والوضع الاقتصادي الذي وصفه السيد الصديق المهدي بأنه غير مستقر واقترح أن يكون وزير الدفاع من الجيش، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على الاستقرار، وفي ذلك يقول إبراهيم عبود قائد الانقلاب: كنت سنة ١٩٥٨ القائد العام للجيش ومهمة الجيش معروفة وهي الحفاظ على الأمن وكنت أتلقى تعليماتي من رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الله خليل. قبل الانقلاب بنحو شهرين جاءني عبد الله خليل في المكتب وقال «حيكون في جلسة في منزل السيد الصديق بأم

درمان»، ودعاني لحضورها فأخذت أحمد عبد الوهاب وكان موجود السيد الصديق وعبد الله خليل وزين العابدين صالح، وافتكر كان معنا عوض عبد الرحمن وحسن بشير كان معي حتماً، وتطرق الكلام إلى الموقف السياسي وشرحه السيد الصديق وقال إن البلد غير مستقرة وإذا عُمل وزير الدفاع من الجيش فإن هذا يساعد على الاستقرار، وانفضت الجلسة على لا شيء ولم يحدث اتفاق)[١].

ويبدو أن الاجتماعات قلبت حتى فكرة الانقلاب العسكري، وهذا ما ظهر في حديث الإمام الصديق لاحقاً لقيادة انقلاب نوفمبر أثناء المفاوضات التي جرت أوائل العام ١٩٦١م حيث قال لهم: (ولتعلما مقدار تأييدنا للتغيير نتيجة لما وصلت إليه الحالة من سوء، فلقد اجتمع بمنزلي بأم درمان وأكثر من مرة السادة إبراهيم عبود، وأحمد عبد الوهاب، وحسن بشير، وعوض عبد الرحمن لبحث ما آلت إليه الحالة ولنفكر في الانقلاب وكيف يتم، وأخيراً وبعد بحث استبعدنا فكرة الانقلاب لئلا نزج بالجيش في السياسة والحكم)[٢].

نحن نعلم أن السيد الصديق كان من أبرز المعارضين للانقلاب حينما تم، لكن واضح أن الفكرة نوقشت في الاجتماعات، وقد كانت بالأصل فكرة السيد عبد الله خليل، وقد سعى لتسويقها لقادة حزبه أولاً بتنظيم تلك الاجتماعات، وسنرى أنه عرضها كذلك لمجلس إدارة الحزب الذي رفض الفكرة بالأغلبية الساحقة، وفي النهاية حينما آيس من مساندة مؤسسة حزبه، تصرف البك منفرداً مكتفياً بإقناع الراعي الإمام عبد الرحمن بتأييد الانقلاب.

داخل حزب الأمة تبنى رئيس الحزب حينها، الصديق المهدي رأيا مفاده أن الحل هو قيام ائتلاف جديد مع الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الأزهري، وقد عارض ذلك الاتجاه السكرتير العام عبد الله خليل. وتبنى رئيس الحزب لاحقاً كما سوف نرى فكرة حكومة قومية.

طبعاً البك كان شخصاً معلوماً بصدقه واعتداده برأيه، وأظنه لو كان استقبل من أمره ما استدبر، واطلع على حديث الشيخ علي عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق القضائية حول

(١) حاج موسى، سابق، ص ٢٠١

(٢) جهاد في سبيل الديمقراطية، ص ٣٠

أسباب ائتلافهم مع حزب الأمة، لكان غير رأيه واقتنع بأنه في حماسه للائتلاف مع الشعب بل وتنسيقه مع السيد علي، كان يستجير من الرمضاء بالنار.. قال الشيخ علي: (سبب ائتلاف حزب الشعب مع حزب الأمة أنه بعد الانتخابات العامة لم يكن أي حزب قادر على تأليف حكومة بمفرده، وكانت علاقاتنا مع الوطني الاتحادي حادة بعد الانشقاق، ولا تسمح بتكوين حكومة منا ومنه، ولذا كان طبيعياً أن يكون حزب الأمة طرفاً في الحكومة وقد حدث تلاقي بين الختمية والأنصار قبل الانتخابات بين السيدين -الميرغني والمهدي- ولهذا كانت علاقتنا مع حزب الأمة أحسن بسبب التلاقي، وبعد الانتخابات، ولكن كان شعورنا نحن سياسيو حزب الشعب أن حزب الأمة هو عدونا الطبيعي، ولا يمكن الالتقاء معه قط، وكنا نرى أن الالتقاء معه بعد الانتخابات سيحول دون تحقيق أغراضه السياسية أكثر مما لو تركناه يلتقي مع الوطني الاتحادي)[1].

ومع تفاقم الخلاف عرض السيد عبد الله خليل على أجهزة الحزب القيادية اقتراح تسليم السلطة لقيادة القوات المسلحة لتنقذ البلاد مما هي فيه من قلاقل وتسعى لوضع الدستور الدائم.

مجلس إدارة الحزب مكون من الرئيس السيد الصديق المهدي، والسكرتير العام السيد عبد الله خليل إضافة للسادة إبراهيم أحمد، عبد الرحمن علي طه، عبد الكريم محمد، عبد الله الفاضل المهدي، محمد الخليفة شريف، محمد علي شوقي، عبد الرحمن عابدون، يعقوب عثمان بابكر، ميرغني عثمان صالح، بدوي محمد علي، محمد حاج الأمين، وعلي بدري. رفض هذا المقترح بالأغلبية الساحقة حيث لم يقبله إضافة للسيد خليل سوى عضو واحد آخر. أي رفضه ١٣ من أصل ١٥ عضواً من أعضاء مجلس الإدارة.. وظل الاستقطاب بين الطرفين حول الخروج من الأزمة السياسية مستمراً.

ويبدو أنه في تلك الأجواء كذلك كان هناك اتجاه لدى البعض بإقالة السيد عبد الله خليل، أشارت لذلك بعض المصادر، قال السيد غراهام توماس وهو على علاقة ببعض قادة حزب الأمة: «نشطت في صفوف حزب الأمة حركة تدعو إلى جعل عبد الرحمن علي طه رئيساً للوزراء بدلاً من عبد الله خليل. وكان السيد صديق يحبذ تلك الحركة لأنه كان على نفور مع عبد الله خليل، غير أن السيد عبد الرحمن الكبير كان شديد الإخلاص لعبد

(١) حاج موسى، سابق ص ١٨٨

الله خليل هذا، وقال: لقد لازمني الرجل ووقف معي في الظروف الحالكة»[1].

ويشير يحي عبد القادر إلى أن السيد محمد الخليفة شريف كان وراء ذلكم الموقف. والذي يعرف قربى السيد محمد الخليفة شريف من الإمام عبد الرحمن ودأبه في الدفع باتجاه ما يراه، ربما يستطيع أن يتفهم مدى الطرق برأس البك.. قال الأستاذ يحي محمد عبد القادر عن البك: (كان سكرتيراً لحزب الأمة ورئيساً لوزراء الحزب ولكن مع ذلك كان يمتلك من الآراء والاتجاهات ما يجعله أحياناً ضد حزب الأمة وضد آل المهدي. وقد بدا ذلك واضحاً أثناء مفاوضات وفد المهدي مع حكومة مصر، إذ كان يتحدى من يقول بقبول التاج الرمزي للسودان، وأن يكون في نطاق الوحدة مع مصر، وكاد في ساعة غضب أن ينضم للحزب الجمهوري الاشتراكي. وحين أخذ السيد محمد الخليفة شريف من أقطاب حزب الأمة وآخرون يجرون اتصالات وهو رئيس للحكومة للإطاحة به في منتصف عام ١٩٥٨م قال للصديق المهدي رئيس حزب الأمة لماذا يتعب السيد محمد نفسه هذا التعب المرهق في محاولة قد لا يكفل لها النجاح في حين أن استقالتي حاضرة، وهي دائما بين يديك إذا أردتها).. وعقب يحي بقوله: (فطيب السيد الصديق خاطره وقال له إن السيد محمد الخليفة لا يمثل حزب الأمة رغم أنه من أقطابه ولا يمثل آل المهدي رغم أنه من صميمهم.. وإننا واثقون منك وليس ثمة نية للتغيير). قال يحي: (غير أن عبد الله خليل لم يكن على يقين من هذه الثقة.. ولعلها هي السبب في تكاثف اتصالاته بالسيد علي الميرغني في ذلك الحين، وفي تخطيطه لبعض الأحداث الكبرى)[2].

وربما كانت تحركات السيد محمد ومن معه بعض ما حرك الأمير ألاي، فقد كان مما نشر من أقواله أمام لجنة التحقيق القضائية أن ضمن الأشياء التي جعلته يسلم السلطة علمه بسعي بعض نواب حزب الأمة لإقالته وإبداله بأحد أبناء أسرة المهدي[3].

الدعوة للحكومة القومية

في مرحلة ما، تبنى السيد الصديق الدعوة للحكومة القومية التي نادى بها آخرون،

(١) توماس، موت حلم، ص ٩٣

(٢) يحي محمد عبد القادر، على هامش الأحداث في السودان، ص ٤٠-٤١

(٣) ابراهيم الحاج موسى، مرجع سابق

وكان قد سافر في رحلة علاجية إلى سويسرا في أوائل نوفمبر، فخاطب والده الإمام عبد الرحمن في ٥/ ١١/ ١٩٥٨م بخطاب يرجو فيه أن يتصل بنواب حزب الأمة لتوكيد الثقة في الحكومة ويؤجل انعقاد البرلمان، المقرر له يوم ١٨ نوفمبر، ريثما يتم تكوين حكومة قومية بنسب نواب كل حزب في البرلمان.

ويبدو أن الحكومة القومية برئاسة الأزهري كانت مطلباً شعبياً، وفي مذكرات العميد يوسف بدري نجد ذكر لملابسات (الاحتفال القومي بشفاء الإمام) الذي نظمته اللجنة القومية للاحتفال بالشفاء وغنى تلاميذ الأحفاد والتلميذات نشيد الشفاء الشهير[1]. ذلك المهرجان الذي تم في دار الرياضة بأم درمان وغنى فيه أيضا الفنان الكبير إبراهيم الكاشف من كلمات سيد عبد العزيز:

يا شباب البلاد — حيوا الإمام يا شباب

حيوا خالد ذكرتو

سودان اليوم هو منشئو

محررو وموحد كلمتو

هو تاجو وعزتو

ويكتب العميد يوسف بدري رحمه الله في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٨م: الاحتفال القومي والشعبي الكبير في دار الرياضة بشفاء الإمام عبد الرحمن المهدي، وقد انحنيت تحت وجهه وقلت له: من هنا مكانك السراية وتعلن تكوين حكومة قومية برئاسة إسماعيل الأزهري (فضحك). وبهذه المناسبة كنت أعتقد أنها ستكون حكومة قوية مستقرة وذلك لأن أزهري كسب مكانة في أوساط الخريجين وفي نظر العامة لأنه رفع العلم[2].

أما خطاب السيد الصديق لأبيه فكان نصه كالتالي: (جنيف ٥/ ١١/ ١٩٥٨م- سيدي الإمام حفظه الله، تحية وسلاماً راجياً أن تكون بصحة وسرور، إنني أتوقع أن تكون دورة البرلمان القادمة مجالاً لمناورات كثيرة ولذا فإنني أقترح التالي:

١- أن يتصل سيدي شخصياً بنواب حزب الأمة لتوكيد الثقة.

---

(١) مذكرات العميد يوسف بدري، سابق ص ٣١٨

(٢) نفسه ص ٣١٨

٢- أن يؤجل إنعقاد البرلمان ريثما يتم تكوين الحكومة الجديدة.

٣- يحل رئيس الوزراء الحكومة الحالية ويدعو زعماء الأحزاب للإشتراك في تأليف حكومة قومية بنسبة نواب كل حزب في البرلمان.

٤- تتفق الأحزاب علي إجازة الدستور وتحديد ميعاد مستعجل لانعقاد البرلمان لهذا الغرض ولانتخاب رئيس الجمهورية.

أرجو إذا وافقتم علي هذا أن تطلعوا زملائي في حزب الأمة عليه للعمل لتنفيذه، والله الموفق. إمضاء: صديق عبد الرحمن المهدي).

وللغرابة فقد روى كل من السيد أمين التوم والعميد يوسف بدري رحمهما الله أن السيد عبد الله خليل نفسه تجاوز الخلافات داخل حزبه، ورضي بتكوين الحكومة القومية[١].

وبكلمات العميد يوسف بدري فإن الإمام عبد الرحمن تحدث معه بخصوص موضوع الائتلاف وتحادث هو مع إبراهيم المفتي، وأنه أجرى مباحثات مع السيد مبارك زروق من الوطني الاتحادي بتفاهم مع السيد عبد الله خليل الذي تغدى معه في منزله في ١١/ ١١/ ١٩٥٨م وطلب منه أن يستمر في التفاوض مع زروق حول الحكومة القومية، وليرسل له كشفاً بأسماء وزرائهم.

وفي ١٢/ ١١ ذهب مع الشيخ مصطفى الأمين لتأكيد الموقف مع البك فلم يجداه وقيل لهما إنه ذهب للسيد علي الميرغني. وفي ١٥/ ١١ اجتمعوا بأزهري في منزل الشيخ مصطفى الأمين فيما يتعلق بالحكومة القومية[٢].

هناك تقارير أن رئيس الوزراء كان متوجساً من سفر زعماء من الحزبين الاتحادي الديمقراطي والشعب الديمقراطي ولقاءهم في القاهرة، حيث سافر السيد علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي ووزير التجارة آنذاك إلى القاهرة دون أن يخطر رئيس الوزراء بذلك، ولاقاه فيها السيد إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي الذي عرج من زيارته، لتهنئة الشعب العراقي بثورة (يوليو) ١٩٥٨م، على

(١) انظر/ ي أمين التوم ذكريات ومواقف ومذكرات العميد يوسف بدري، مراجع سابقة

(٢) مذكرات العميد يوسف بدري، مرجع سابق ص ٣١٩

القاهرة حيث واصلا اتصالاتهما هناك، وانتشرت إشاعة لقائهما واتفاقهما مع القادة المصريين على إعلان اتحاد مصر والسودان وقد نشر هذا الخبر في صحيفة فرنسية.

كذلك كانت هناك تحركات داخل حزب الأمة نفسه توجس منها السيد عبد الله، فقد سعى بعض قادة الحزب بتوجيه الإمام عبد الرحمن لإبرام اتفاقية مع مصر عبد الناصر في ١٩٥٨م، ما وثقه السيد عبد الفتاح المغربي في مقاله بعنوان (الإمام عبد الرحمن المهدي يسعى لعقد معاهدة عسكرية بين السودان ومصر قبيل الانقلاب) نشر بصحيفة الأيام (٧ أبريل ١٩٦٧م)[1].

قال المغربي الذي كان آنذاك عضواً مستقلاً بمجلس السيادة، إن السيد عبد الرحمن المهدي اتصل به ليخبره أنه سيرسل لداره اثنين من أقطاب حزب الأمة (السيدان عبد الرحمن علي طه وعلي بدري) وعرضا عليه تبني مباحثات سرية مع الرئيس عبد الناصر عبر السفير المصري بالخرطوم للوصول لاتفاقية بين السودان ومصر، وروى إكمال المباحثات حولها. ثم دعا السيد عبد الله خليل رئيس الحكومة حينها لمنزله وعرض عليه الأمر (فكان شديد الصمت كعادته، وطلب إعطاءه نسخة مسودة الاتفاقية)، وبعد ذلك مباشرة حدث الانقلاب.

في الحقيقة هذه الرواية محيرة، لأن إخفاء الإمام عبد الرحمن المهدي للمسألة من رئيس الحكومة وأقرب الناس إليه غير مفهوم، هل ذلك بسبب الخلاف الذي أشار إليه المغربي في مطلع مقاله داخل حزب الأمة؟ هل هو بسبب معرفة حساسية السيد خليل البالغة إزاء مصر وأي اقتراب منها فأخفى عنه المباحثات حتى تنضج وتأتي بعرض لا يرد ولكن المغربي استعجل وأفشى لخليل مما أثار هواجسه؟ وهل هذه الحادثة هي التي حدت بالأخير لينكر تصاعد دور أسرة المهدي داخل الحزب كما جاء في حديثه للجنة التحقيق القضائية لاحقا؟[2] الله أعلم!

---

(١) أورده دكتور فيصل عبد الرحمن علي طه في ملاحق كتابه القيم حول الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني.

(٢) يورد الدكتور إبراهيم حاج موسى تبريرات السيد عبد الله خليل لتسليم السلطة التي أدلى بها للجنة التحقيق القضائية التي تكونت إثر ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ومنها ضجره من ازدياد سطوة الأسرة في شئون الحزب.

هل الخوف من تدخل مصري يذهب بسيادة السودان هو السبب الحقيقي لتوجيه البك لقرون الرياح السودانية نحو انقلاب نوفمبر؟

تساءل العميد يوسف بدري عن واقعة التسليم مع أن مفاوضات الحكومة القومية كانت تجري على قدم وساق وتحت رعاية البك قائلاً: (هل كان عبد الله خليل يكسب في الوقت؟ لأنه في مرة قال لي: دة لعب عيال أنا سأسلمها للجيش).. (والمتتبع لتاريخ عبد الله خليل السياسي يشهد له بالوطنية ورجاحة العقل والشجاعة والتمسك بالمبدأ، فهل كانت لديه معلومات عن (لعب العيال)؟ ومن هؤلاء العيال؟ والمتابع لمجريات الأحداث مثلي، خصوصاً في السعي لتكوين الحكومة القومية يجزم بأن الإمام كان حريصاً على قيامها، حيث طلب وتابع، وهو ذلك الرجل الواضح القوي الأمين)[1].

الحديث عن لعب (العيال) تكرر نقلاً عن عبد الله خليل في تلك الأيام: (إنني زهجت مما يجري في السودان. الشعب كل يوم في مظاهرات، وأصبح في حالة فوضى أخلاقية لا حدود لها. والسياسيون كلهم كفروا بنعمة الحرية وبدأوا يعربدون زي العيال، والبلد كلها بقت في حالة من الفوضى تهددنا جميعاً بالخراب. وإذا سكتنا عنها حنروح في ستين داهية وحياخدها عبد الناصر ونبقى في (حيص بيص) ولذلك فلا بد من عمل شيء يؤدب العالم دي).[2]

من جهة أخرى يذهب أكثر الكتاب الذين يهرعون لإدانة البك وحزب الأمة ووصف مآربهم الشخصية أو الحزبية إلى أن البك كان يخشى من زوال كرسيه بإسقاط حكومته يوم انعقاد البرلمان.

ويبقى موقف الصديق المهدي رئيس الحزب وبقية أعضاء مجلس إدارة الحزب، أكبر معبّر عن أن التسليم لم يكن مرغوباً به داخل قيادة الحزب، كما يبقى سجل الحكومة الانقلابية وحظ البك منها أكبر دليل على أنه حينما سلّم السلطة للعسكر لم يجن لنفسه ولا حزبه إلا العداء المستحكم. ويبقى الحكم النهائي أمام التاريخ وأمام الحكم العدل في نهاية المطاف.

(١) مذكرات العميد، ص ٣١٩، ٣٢٠

(٢) قسم السيد، سابق، ص٢٨٧ ، نقلا عن عبد الرحمن مختار.

رياح لم تشتهها السفن

الشاهد، كل أو بعض هذا وذاك جعل السيد عبد الله خليل يسلم السلطة للفريق عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م. هذا الحدث هو الرياح التي لم تشتهها سفن الصادق، ولا سفن السودان الوطنية كلها. كان ذلك فاتحة النظم العسكرية التي أذاقت السودان ويلاً طويلاً، إذ تعاقبت تأخذ بخناق النظم الديمقراطية وتخنق الوطن.

في الصباح الباكر من ١٧ نوفمبر أذاع الفريق إبراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة بيانه الأول متحدثاً عن الفوضى التي وصلت إليها البلاد والأزمات السياسية بين الأحزاب، التي لا هم لقادتها إلا الكسب الشخصي، بحسبه، ومعلناً الأوامر التالية:

١- حل جميع الأحزاب السياسية.

٢- منع التجمعات والمواكب والمظاهرات في كل مديريات السودان.

٣- وقف الصحف حتى صدور أمر آخر من وزير الداخلية.

ثم صدرت في نفس اليوم الأوامر الدستورية التالية:

١- قيام مجلس أعلى للقوات المسلحة.

٢- إعلان حالة الطوارىء في جميع أنحاء السودان بموجب المادة الثانية من قانون دفاع السودان.

٣- وقف العمل بالدستور المؤقت وحل البرلمان ابتداء من ١٧/ ١١/ ١٩٥٨م.[١]

حسب الأمر الدستوري رقم (٢) تكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ١٣ شخصاً هم:

الفريق إبراهيم عبود القائد العام، اللواء أحمد عبد الوهاب نائب القائد العام، اللواء محمد طلعت فريد، الأميرالاي أحمد عبدالله حامد، الأميرالاي أحمد رضا فريد، الأميرالاي حسن بشير نصر، الأميرالاي أحمد مجذوب البحاري، الأميرالاي محمد نصر عثمان، الأميرالاي الخواض محمد، الأميرالاي محمد أحمد التيجاني، الأميرالاي

(١) حاج موسى، سابق، ص ٢١٢-٢١٣

محمد أحمد عروة، القائمقام عوض عبد الرحمن صغير، والقائمقام حسين علي كرار[1].

وقد كانت عضوية هذا المجلس بالأقدمية لكبار ضباط الجيش لم يستثن من ذلك إلا الأميرالاي محي الدين أحمد عبد الله قائد القيادة الشرقية الذي لم ينل عضوية المجلس، مع تعيين القائمقامين عوض وحسين والذين يعتقد أنهما مقربين من نائب القائد العام اللواء أحمد عبد الوهاب[2].

اختلف الناس حول هل كان الإمام عبد الرحمن على علم مسبق بالانقلاب أم لا؟ فالبيان الذي أذيع باسمه كان يؤيد الانقلاب تأييداً مطلقاً.

شهادة المرحوم السيد أمين التوم ربما هي أكثر الإفادات وثوقية لما للرجل من صدقية ظاهرة في مدوناته فهو قد يبرر ولكنه لا يكذب، كما وأنه أقرب قادة الحزب الذين دونوا إفاداتهم من الإمام عبد الرحمن المهدي. قال السيد أمين: (الإمام عبد الرحمن المهدي لم يكن على علم بالانقلاب ما في ذلك شك، ولو أنه علم لما سمح بوقوعه.. فعبد الله بك خليل برغم العلاقة المتينة التي تربطه بالسيد الإمام منذ عهد بعيد وبعد قيام حزب الأمة لم يطلع السيد الإمام على خطته الموضوعة لتسليم السلطة للجيش. ويتساءل كثير من المواطنين منذ ذلك الحين حتى الآن لماذا إذن أصدر السيد الإمام عبد الرحمن المهدي بياناً عقب الانقلاب عرف منه أنه موافق على ما حدث؟)[3] وبرر العم أمين ذلك بأن الإمام عبد الرحمن خشي حدوث فتنة، وإنه يعتبر ضباط الجيش أبناءه ويمكن التفاهم معهم[4]. ولكن يبدو أن الإمام أصدر بيانه بعد تفاهم مع السيد عبد الله خليل وبعد أن أقنعه بالخطة المتفق عليها مع الضباط من حكومة مؤقتة لكتابة الدستور وما إليه، وإلا لما كان الإحباط العظيم الذي أصابه لاحقاً.

على أي حال، فإنه وفي صباح اليوم التالي للانقلاب استدعى الإمام عبد الرحمن السيد عبد الرحمن علي طه، فلما ذهب إليه أطلعه الإمام على بيان مكتوب يفيد تأييده للانقلاب، وقال الإمام للسيد عبد الرحمن إنه كان يبحث عن ابنه السيد يحي ليذيع عنه ذلك البيان

---

(١) محمد علي صالح، وثائق امريكية عن عبود (١٣): انقلاب شنان.

(٢) حاج موسي، سابق، ص ٢١٤، و٢١٦

(٣) أمين التوم، سابق ص ١٦٧

(٤) نفسه

في المذياع ولكن لم يجده، وطلب منه أن يذيع البيان عنه. ومع أن السيد عبد الرحمن علي طه لم يكن يوافق على تسليم السلطة للعسكر وقد صوّت ضد الفكرة حينما عرضت على مجلس إدارة الحزب، فإنه لم يستطع مخالفة الإمام في طلبه لما يكنه له من تقدير واحترام فهو أبوه الروحي وحادي ركبهم نحو الاستقلال.

ذهب السيد عبد الرحمن على طه وأذاع بيان الإمام عبد الرحمن المهدي في الإذاعة السودانية، وابتعد بعدها عن العمل القيادي المباشر في الحزب، واتجه نحو مسقط رأسه في أربجي، ويعتبر البعض أن ذلك كان بمثابة احتجاج على تدخل العسكر في السياسة واحتجاج على تسليم السلطة لهم[1]. ولا شك أن ابتعاد السيد عبد الرحمن علي طه شكل خسارة كبيرة لحزب الأمة لما للرجل من نزاهة مشهودة وقدرات واستقامة وتجرد معلومات.

وأذيع كذلك بيان مماثل من السيد علي الميرغني، ومع أنه كان أيضاً يؤيد الانقلاب بقوة، إلا أن تأييد النظم العسكرية سوف يكون نهجاً مستديماً للختمية فليس في بيانه ما يستغرب، ويتندر البعض من أن السيد علي أوصى جماعته بعدم الدخول في أي أمر ساخن ولو كان طعاماً (الفتة لو حارة ابروها).. أما بيان الإمام عبد الرحمن فقد كان مستغرباً، ولا شك أنه ندم سريعاً، مثلما ندم البك، ولكن بعد فوات الأوان!

مفاجأة قادة حزب الأمة

كان قادة حزب الأمة وعلى رأسهم السيد الصديق المهدي معارضين للانقلاب حينما كان فكرة عرضها السيد عبد الله خليل لتجاوز أزمات البلاد، ولذلك فإن خطوة التسليم والتسلم تمت من وراء ظهرهم فتفاجأوا بها.

وقرأ السيد الصادق الخطوة أنها كانت انقلاباً على الشرعية داخل حزب الأمة، ففي رسالة (إلى أخي في الوطن) صادرة في ٢٨ يناير ١٩٦٥م قال: (*إن الإئتلاف الذي كان يحكم السودان قبل ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ عجز عن تحقيق الاستقرار في ظل الديمقراطية،*

---

(١) الرواية مأخوذة عن مكالمة هاتفية مع الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه في أول أكتوبر ٢٠١١م، وقد سبق ورواها لي السيد صلاح إبراهيم أحمد وإن كان لم يذكر أن الإمام عبد الرحمن كان يبحث عن ابنه يحي ليذيع عنه بيان التأييد.

واضطرب الحكم في السودان، وتقلب النواب في البرلمان، وانتشرت إشاعات مرعبة عن اتجاهات تهدد وحدة السودان واستقلال السودان، فاستغل فريق من المدنيين كل هذا الانفعال والتقلب واتفق مع قيادة الجيش السوداني لإحداث انقلاب عسكري ليتخلص من القيادة الشرعية لحزب الامة ومن الدستور وليحكم البلاد بالقوة.)

ويروي السيد أمين التوم ساتي مفاجأته، وقد كان وزير دولة بحكومة السيد عبد الله خليل، كما كان عضواً بمجلس إدارة حزب الأمة الذي رفض فكرة تسليم السلطة للجيش. فبعد أن تم تذليل العقبات ووافق السيد عبد الله خليل على تشكيل الحكومة الجديدة بعد أن كان رافضاً في البداية (وعقدت اجتماعات في منزله لتحقيق هذا الهدف، وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطني الاتحادي والجنوبيين على تكوين الحكومة وعلى عدد الوزراء من كل حزب، وعلى الأهداف العريضة التي ينبغي أن تعمل الحكومة لتحقيقها.. وفيما كان الموقف كذلك وحمدنا الله جميعاً على تذليل العقبات والصعاب التي واجهتنا، أوقظنا ليلاً نحن وزراء الحكومة في منازلنا بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش لنستلم خطابات كان واضحاً أنها كتبت على عجل، تشتمل على إعفاءات من مناصبنا الوزارية مع الشكر، ممهورة من الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش. وفي الصباح، صباح ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م عزفت الموسيقى العسكرية من إذاعة أم درمان ألحانها وصدر بعد ذلك بيان من قيادة الجيش يعلن قيام سلطة عسكرية في البلاد).. (وأصبح عبد الله بك خليل كئيباً حزيناً يقص قصته بعد فوات الأوان.. ويقول إن الضباط خدعوه!)[١].

قال التوم إن السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة كان (غائباً في أوربا لأعمال خاصة عندما حدث انقلاب الجيش في السودان، وفي أوربا أعلن أنه يرفض هذا الانقلاب، وسيقاوم القائمين به حتى تعود الديمقراطية لشعب السودان مرة أخرى، وعاد لتوه إلى الخرطوم، وفي الخرطوم كرر ما قاله في أوربا بقوة وأعاد التكرار للوفود التي كانت تفد إلى داره من الأنصار وغيرهم[٢]).

والمفاجأة كذلك رواها السيد محمد أحمد محجوب الذي كان وزيراً للخارجية عن

(١) أمين، سابق، ص ١٦٤- ١٦٥

(٢) أمين التوم، السابق ص ١٦٨

حزب الأمة في حكومة السيد عبد الله خليل وإن لم يكن عضواً بمجلس إدارة الأمة. حيث تحدث عن المفاوضات لتشكيل حكومة بين الأمة والوطني الاتحادي لتحل محل الائتلاف مع الشعب الديمقراطي، وكيف تعثرت بسبب إصرار كل من السيد عبد الله خليل والسيد إسماعيل الأزهري على أن يكون كل منهما رئيساً للوزراء، حتى انفرجت تلك الأزمة ووصلت لحل ولكن فجأة حدث الانقلاب. قال: (في الساعة ١١ ليل ١٦ تشرين الثاني تم الاتفاق النهائي على تشكيل ائتلاف بينَ حزبي الأمة والاتحاد الوطني وهو تحالف كان من شأنه الوصول إلى حكومة قوية ومستقرة).. (أويت إلى فراشي في تلك الليلة يغمرني شعور بأن مشاكلنا قد تكون قد حلّت حتى موعد اجتماع البرلمان صباح اليوم التالي، ولكني لم أنم كثيراً.. في الساعة ٤ صباحاً وصل عقيد و٣ جنود يحملون رشاشات إلى منزلي، سلمني العقيد رسالة تبلغني أن الجيش استولى على الحكم وأنني أُقلت من وزارة الخارجية، وشكرتني الرسالة على الخدمات التي أسديتها إلى بلدي وذهب الجنود[١]).

مفاجأة السيد عبد الله خليل لزملائه في حزب الأمة، وإخفاء أمر تسليمه للسلطة عنهم وراءها أسباب ربما أهمها أنه يعلم بعدم موافقتهم على الخطوة، كما كان لدى البك كما ذكرنا مخاوف أخرى ظهر بعضها في أقواله أمام لجنة التحقيق القضائية التي عقدت حول انقلاب نوفمبر بعد ثورة أكتوبر. من ضمنها مخاوفه أن بعض نواب حزبه قد عقدوا العزم على التخلص منه، قال البك للجنة: (وقد علمت من بعض نواب حزب الأمة أنهم بعد فتح البرلمان حيشيلوني من رئاسة الحكومة وأن يكون سكرتير حزب الأمة من أولاد المهدي وبالتالي رئيس الحكومة)[٢]. ثم المسألة الأخرى التي ربما أثارت شكوكه من تحركات للحزب تجري من وراء ظهره وربما جعلته يتصرف بتلك الطريقة وهي معرفته بسعي الإمام عبد الرحمن لإبرام اتفاقية مع مصر عبد الناصر بدون علمه، وهو ما فصلناه آنفاً. هذا إضافة للمخاوف التي ذكرها أمام لجنة التحقيق بشأن تهديد وحدة البلاد، عبر تحركات تعلن الاتحاد بالاتفاق مع عبد الناصر، اجتمع فيها الشتيتان (الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي) والتقى زعماؤهما في القاهرة.

(١) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، سابق ص ١٨٠

(٢) حاج موسى، نقلا عن أقوال السيد عبد الله خليل أمام لجنة التحقيق القضائية، ص ٢٠٣

الشاهد، يبدو أن البك كانت حوله أجراس إنذار كثيرة تضرب، فاختار القفز في ظلام الانقلاب، مستنداً على كونه عسكري أصلاً وسوف يسهل عليه التفاهم مع العسكريين، ولكن مغفلاً أن الجيش بطبيعة تكوينه معادٍ لحزب الأمة، وهذا ما أدركه ربما منذ لحظة التسليم وما بدا فيها من خيانة ذكرها لاحقاً للسيد أمين التوم، وللحبيب الإمام.. ثم ما فتئت الإشارات تترى.

السيد أمين التوم قالها بمحبة للبك وللحقيقة وكلنا نحب البك ونجله، ونحب الحق: (التاريخ عندما يكتب لن ينكر على عبد الله خليل إسهامه في الحركة الوطنية منذ شبابه عندما كان ضابطاً في قوة دفاع السودان منذ مطلع العشرينات، وحتى جمعية اللواء الأبيض وثورة ١٩٢٤م، ولن ينكر التاريخ الدور الكبير الوطني الذي لعبه منذ اختياره سكرتيراً عاماً لحزب الأمة، والجهد العظيم الذي بذله ورفاقه حتى إعلان الاستقلال، وسيسجل التاريخ لعبد الله خليل العمل الجليل الذي قدمته حكومته الأولى للبلاد بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦م، وحكومته الثانية التي كونها في مطلع عام ١٩٥٨م حتى الانقلاب العسكري في نوفمبر من العام نفسه، برغم الظروف الصعبة التي واجهتها.. ولكن التاريخ سيسجل الأخطاء أيضاً ولا يتردد في تدوينها.. فعبد الله خليل لم يطلع حزبه على تصميمه على تسليم السلطة للجيش بعد أن ووجه بمشاكل لم يتمكن من التغلب عليها، ولو أنه فعل ذلك لأمكن الوصول إلى حلول تجنب البلاد سطوة الحكم العسكري ووأد الحرية والديمقراطية).[1]

الحركة التركيزية للانقلاب

في ٢ مارس ١٩٥٩م حصل الانقلاب المعروف باسم «الحركة التصحيحية»، فالأميرالاي محي الدين أحمد عبد الله، الذي استثني من عضوية المجلس الأعلى، اتفق مع زميله قائد القيادة الشمالية الأميرالاي عبد الرحيم محمد خير شنان، وحرك الأول جزءاً من قوات القيادة الشرقية وحرك الثاني جزءا من قوات القيادة الشمالية والتقيا بالخرطوم في صباح الثاني من مارس ١٩٥٩م وحاصرت قواتهما العاصمة المثلثة، واعتقلا نائب القائد العام واثنين من أعوانه، وفي نفس اليوم اجتمع بقية أعضاء المجلس الأعلى وقرروا النظر في مطالب القوات المتمردة، فأُطلق سراح نائب الأمين العام

(١) أمين، سابق ص ١٦٦

وزميلاه، وأُمرت القوات بالرجوع لمراكزها، غير أنها رجعت مرة ثانية للخرطوم بعد يومين لاعتقاد قادتها بأن إجراءات سوف تتخذ ضدهما، وطلبا هذه المرة باستقالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فاجتمع المجلس يوم ٤ مارس واتخذ قراراً بتركيز جميع السلطات في يد القائد العام، ووضع جميع أعضائه استقالاتهم في يده.

وفي اليوم التالي أصدر الفريق عبود المرسوم الدستوري الرابع لسنة ١٩٥٩م وعين بموجبه أعضاء المجلس الأعلى الثاني للقوات المسلحة وهم إضافة إليه: (اللواء أحمد عبد الوهاب، اللواء محمد طلعت فريد، الأميرالاي أحمد عبد الله حامد، الأميرألاي أحمد رضا فريد، الأميرألاي حسن بشير نصر، الأميرألاي أحمد مجذوب البحاري، الأميرألاي محي الدين أحمد عبد الله، الأميرألاي محمد أحمد عروة، الأميرألاي عبد الرحيم محمد خير شنان، الأميرألاي المقبول الأمين الحاج). فكان تشكيل المجلس نصراً لقائدي حركة ٢ و٤ مارس حيث اكتسبا عضوية المجلس الأعلى، وفي نفس الوقت فقد اثنين من مؤيدي نائب القائد العام هذه العضوية، (وهما القائمقام عوض عبد الرحمن صغير، والقائمقام حسين علي كرار) وإن كان هو نفسه قد احتفظ بهذه العضوية في التشكيل الجديد، ولكن إلى حين.

وفي ٤ مارس نفسه اجتمع المجلس الأعلى الجديد، وأصدر الأمر الدستوري رقم (٥) لسنة ١٩٥٩م الذي أيد سلطات القائد العام السابقة ودعمها بإعطائه صلاحية تعيين وإعفاء أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء مجلس الوزراء ونقض قراراتهما. وفي يوم ٩ مارس ١٩٥٩م استخدم الفريق عبود هذه الصلاحيات بإعفاء نائبه اللواء أحمد عبد الوهاب من عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن منصبه كوزير للداخلية، مما اعتبر نصراً لحركة مارس ومن ضمنها (وقف أطماع نائب القائد العام)[1] أو في الحقيقة بت أية علاقة مع سكرتير حزب الأمة.

هنا انقطع آخر أمل للسيد عبد الله خليل في إيفاء العسكريين بوعودهم، فقد كانت صلته الأقرب بينهم هو اللواء أحمد عبد الوهاب الذي كان التململ وسط الضباط من نفوذه يرجع لعلاقته بحزب الأمة.

وحينما سأل الأستاذ أحمد منصور الحبيب الإمام الصادق المهدي عن صحة ما ذكره

(١) حاج موسى، سابق، الصفحات ٢١٦- ٢٢٠

بيتر ودورد في كتابه (السودان الدولة المضطربة) من أنه: «كانت مجموعات الضباط في الجيش السوداني يتم تجنيدها من وسط خريجي المدارس السودانية، وذلك يعني من الناحية العملية: تركزها وسط أبناء المناطق النيلية في الشمال، بما يتضمنه ذلك من نفوذٍ واسعٍ للطريقة الختمية في تلك المناطق». وافق الإمام على هذا التحليل وقال: *(الذي استطيع أن أؤكده ما قاله السيد بيتر ودورد صحيح، وأضيف: نعم كانت طبقة الضباط في الغالب ضد حزب الأمة وضد الأنصار.. هذه حقيقة السيد عبد الله خليل لم يأخذها في الحسبان، واعتبر أن اتفاقه مع القيادة العليا يكفي لتسييرِ الأمر، بينما عندما وقع الانقلاب أغلبية الضباط كانت متعاطفة مع فصل أية علاقة بين الانقلاب والسيد عبد الله خليل).*

يروي السيد الصادق أحداث الانقلاب وتركيزه اللاحق، وموقعه منها قائلاً[1]:

(بعد الاستقلال مباشرة وقع الانقسام الأول في الحزب الوطني الاتحادي وأجريت انتخابات في فبراير ١٩٥٨م ألف بعدها حزب الأمة والشعب الديمقراطي (الذي يؤيده الختمية) حكومة ائتلافية. كنت شخصياً قد اشتركت مع صغر سني في عمل سياسي كبير لصالح حزب الأمة في الانتخابات. وكان واضحاً لي أن المناخ السياسي لا يناسبني، لذلك اعتبرت مساهمتي في الانتخابات «مأمورية» انتهت بنهايتها والتحقت بالخدمة المدنية السودانية موظفاً في وزارة المالية. وبدأت أحس بحركة انقسام غير مرئي في حزب الأمة ما بين تيار يقوده رئيس الوزراء وسكرتير الحزب السيد عبد الله خليل ويحرص على الإبقاء على الائتلاف مع حزب الشعب الديمقراطي بقيادة السيد علي عبد الرحمن، وتيار مناوئ يقوده رئيس الحزب السيد الصديق المهدي يرى عدم جدوى ذلك الائتلاف وضرورة استبداله بائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي بقيادة السيد إسماعيل الأزهري.

حدة صراع هذه الرؤى ضمن عوامل أخرى هي أسباب اقتناع رئيس الوزراء بعدم جدوى العملية السياسية التعددية واللجوء للقوات المسلحة السودانية منقذاً للموقف، فأدى ذلك لاستلامها السلطة وقيام نظام ١٧/١١/١٩٥٨م.

(١)من كلمته (مكانك تحمدي أو تستريحي) التي ألقاها يوم الاحتفال بعيده السبعيني بجامعة الأحفاد للبنات في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥م

هذا الحدث جرني رغم أنفي للسياسة السودانية مرة أخرى فقد اعتبر أبي الانقلاب مؤامرة ضده وضد حزبه، وكان غائباً في أوربا فعاد مسرعاً، ولم يكن في استقباله بالمطار أحد فكنت سائق العربة التي نقلته من المطار وكان ثائراً على الانقلاب معلناً رفضه.

وقد صادف هذا الموقف موقفي لأنني منذ يوم الانقلاب قررت الاستقالة من الخدمة المدنية باعتبارها لم تعد كذلك، بل صارت أداة تنفيذية لإرادة غير شرعية، وهذا ما كتبته في خطاب استقالتي، فناداني رئيس قسمي السيد عبد الهادي حمدتو وقال لي نص خطابك هذا يجر لنا المتاعب فأرجو أن تكتب استقالتك دون إبداء أسباب سياسية، ففعلت.

لقد كانت خطة التسليم والتسلم التي اشترك فيها السيد عبد الله خليل، مبنية على اتفاق معين مع قيادة القوات المسلحة يستلموا فيها الحكم ويكونوا حكومة قومية ويكتبوا دستور البلاد الدائم ويعلنوا الانتخابات بعد ستة أشهر. هذه الخطوة عارضها ١٣ من أعضاء المكتب السياسي للحزب الخمسة عشر، وحتى السيد عبد الرحمن علي طه الذي أذاع بيان التأييد من الإمام عبد الرحمن المهدي فعل ذلك فقط احتراماً لرغبة الإمام وابتعد بعدها عن العمل السياسي، ثم سرعانما لحق السيد عبد الله خليل بمعارضة الانقلاب.

فبسرعة تحركت القيادتان الشرقية والشمالية «لتصحيح» اتجاه الانقلاب في بداية عام ١٩٥٩م، وبسرعة أدرك الإمام عبد الرحمن الذي قبل الانقلاب كأقصر وسيلة لكتابة دستور البلاد ثم استئناف الديمقراطية، أدرك بطلان هذه التوقعات.

وأنا شخصيا أعتقد أن الإمام عبد الرحمن وقد كان حساساً جداً للأحوال العامة قد فجع ومات أكثر الناس حزناً، وقد سمعنا منه في أواخر أيامه ودون في أوراقه الخاصة ما يدل على حالة قصوى من خيبة الأمل.

وبعد وفاته في مارس ١٩٥٩م خلفه والدي المعلن عداءه لنظام الحكم العسكري المتعرض حتماً لقهره. هذا المشهد هو الذي أجبرني على التخلي عن خططي الخاصة بمواصلة تعليمي والمهنة الزراعية والوقوف إلى جانب أبي في مواجهة البأس الدكتاتوري).

***

صورة أخرى للإمام عبد الرحمن

إن الاعتراف للإمام عبد الرحمن بفضله صار الآن شيئاً شائعاً في الأوساط الأكاديمية، وإن كانت صورته في الإعلام لا زالت مشوهة جراء الدعاية السلبية المكثفة التي واجهها في حياته، ومثلما حدث للمهدية نفسها فقد بدأ الاعتراف في أوساط الأكاديميا، وللغرابة بين أساتذة التاريخ الإنجليز أنفسهم فقد كان مؤرخون أمثال ب.م. هولت ثم ريتشارد هيل سباقين في النظرة للمهدية بطريقة خلاف ما خطط ونظّم قلم المخابرات البريطاني ونجيت باشا، فاستكتب سلاطين وأوهرولدر وفوزي باشا وغيرهم، وتبع التصحيح المؤرخون السودانيون فغيّر المرحوم مكي شبيكة اتجاهه الأول، ثم فاق الوطنيون في نظرتهم الإيجابية للمهدية في جيل المؤرخين الوطنيين الثاني حيث جاء مخرج الآثار المرحوم البروفسر محمد إبراهيم أبو سليم والذي أخرج درر المهدية وأفرد لها جزءاً كبيراً من إنتاجه كمؤرخ مع أنه كما ذكر بدأ منزعجا من تدريسهم مادتها التاريخية في الجامعة باعتبارها عهداً للدراويش لا يصلح للدراسة!

ومثل أبو سليم فعل البروفسر حسن أحمد إبراهيم الذي كان مقتنعاً أن الوثائق ستثبت له عمالة السيد عبد الرحمن المهدي ولكنه حينما نقّب فيها غيّر رأيه وخرج في كتابه (الإمام عبد الرحمن المهدي) بأنه استطاع التغلب على سياسة البريطانيين لاحتوائه و(خرج الإمام المغوار في نهاية المطاف إلى السطح مهندسا لاستقلال السودان، وأهم شخصية سودانية في القرن العشرين دون منازع)[1]. وتتالت بعد ذلك الاعترافات بالإمام عبد الرحمن وسط المؤرخين، حتى كانت الندوة العلمية التي عقدت احتفالا بمرور مائة عام على مولده مناسبة أدلى فيها فطاحلة التاريخ في السودان بدلوهم اعترافاً بفضله[2].

(١) حسن أحمد إبراهيم الإمام عبد الرحمن المهدي ص ١٣٧

(٢) يوسف فضل حسن، محمد إبراهيم أبو سليم، الطيب ميرغني شكاك (تحرير) الإمام عبد الرحمن المهدي: مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، وشارك بالأوراق في هذا السفر كل من: د. الطيب ميرغني شكاك، تقرير اللجنة القومية للاحتفال بالعيد المئوي للإمام، ويوسف فضل حسن، رئيس اللجنة العلمية: الإمام عبد الرحمن: صرح مؤسسي، والصادق المهدي عبد الرحمن الصادق إمام الدين، محمد إبراهيم أبو سليم: السيد عبد الرحمن وإمامة الأنصار، حاج موسى كوكو: السيد عبد الرحمن وإعادة بناء الأنصار، عبد الحليم محمد: مع الإمام عبد الرحمن المهدي، أمين التوم: صور من حياة الزعيم الإمام=

وبرأينا صارت مسألة الاعتراف به وبدوره الأساسي كبانٍ للسودان الحديث ومحقق لاستقلاله الثاني في دوائر الإعلام والرأي العام مجرد مسألة وقت.

أول مرة نشهد فيها الوالد الحبيب وهو يبكي، وهو مشهد كان نادراً جداً لشخص عصي الدمع، قبل أن يستمطر حال السودان مؤخراً دموعه؛ كان حينما روى لنا عن وفاة الإمام عبد الرحمن المهدي وهو يعرّفنا بسيرته في ثمانيات القرن الماضي. بالنسبة لي كان المشهد أكثر من موحٍ، كانت الفكرة التي تسللت لذهني من الروايات حول الإمام عبد الرحمن تتحدث عن صولجان ورهبة وأبهة، وهي صورة أبعدته عن وجداني المتيّم بسيرة الإمام المهدي عليه السلام وتواضعه وزهده الأسطوريين، ولكن حفيده وهو يروي عنه وكيف كان يناقشه ويراجعه في كل ما يعن له، ثم الهزة العاطفية لمشهد موته جعلتني أعيد قراءة الإمام عبد الرحمن من جديد، ثم كانت ورقة السيد الصادق عنه (عبد الرحمن الصادق إمام الدين) زاداً لفهم الدور المختلف الذي قام به في إطار المهدية.

لقد ظُلم الإمام عبد الرحمن كثيراً، وتقديري أن أقرب الناس إليه ما كانوا يفهمونه، فمن يراه بعين المادة ويعجبه ثراءه وجوده الأسطوري ومظاهر الأبهة من حوله، وانصياع الناس لأمره، يخفى عليه مده الروحي وقيمته الإنسانية وطبيعته المتواضعة بحيث يجادله مرافقوه الأقربون والذين يشي شكل العلاقة بينه وبينهم بأنهم أتباع منقادون فحسب.

وهي صورة بظلمها الفادح صورها حتى بعض أقرب الشعراء منه وأكثرهم مدحاً له وهو المرحوم عبد الله عمر البنا. فالبنا هجا في قصيدته الآيسة (تحية العام الهجري) زعماء البلاد التقليديين الثلاثة بدون أن يذكرهم، مطلع القصيدة هو:

=عبد الرحمن المهدي، فدوى عبد الرحمن علي طه: شخصيات حول الإمام، محمد هاشم عوض السيد عبد الرحمن المهدي رائد التمويل بالصيغ الإسلامية، عادل شرفي دائرة المهدي المؤسسة الاقتصادية للأنصار، كامل منصور ومحمد آدم جلابي دور الإمام عبد الرحمن المهدي في التنمية الزراعية، سيد الحوري الإمام عبد الرحمن المهدي والتعليم، محجوب محمد صالح دور السيد عبد الرحن في نشأة وتطور الصحافة السودانية، محاسن عبد العال وسارة نقد الله ومحاسن جيلاني وسعاد إبراهيم عيسى دعم الإمام عبد الرحمن للحركة النسائية وتعليم المرأة، الطيب محمد الطيب الشعر والمدائح بين يدي الإمام عبد الرحمن، ومحمد إبراهيم أبو سليم الإمام عبد الرحمن المهدي والقصيدة المادحة

يـا ذا الهـلال عـن الـدنيا أو الـدين حدّث فـإن حـديثا منـك يشـفيني[1]

وأبيات الهجاء هي:

والنـاسُ في القطـر أشـياءٌ ملفقـةٌ فـإن تكشّـف فعـن ضـعفٍ وتـوهين

فمـن غنـي فقيـر في مروءتـه ومـن قـوي بضـعف الـنفس مرهـون

ومـن طليـق حبـيس الـرأي منقـبض فاعجب لمنطلـق في الأرض مسـجون

وآخـر هـو طـوع الـبطن يبـرز في زي الملـوك وأخـلاق البـراذين

وهيكـل تبعتـه النـاس عـن سـرف كالسـامري بـلا عقـل ولا ديـن

يحتـال بالـدين للـدنيا ليجمعهـا سـحتاً وتـورده في قـاع سـجين

وفسّر الناس بأنه يعني قادة البلاد الروحيين السيد علي الميرغني والشريف الهندي والإمام عبد الرحمن المهدي وقيل إنه يعني الأخير بالبيتين الأخيرين.

ما برحت تلك الأبيات تعذبني، ليس لمحض هجائها، فقد هجا الإمام عبد الرحمن كثيرون، وكانت الصحافة المصرية الرسمية في ذلك الزمان ليس لها شغل سوى تدبيج المقالات في ذمه، ولكن لأن صاحبها من أكثر الناس مدحاً للإمام عبد الرحمن المهدي، ففي ديوانه أربع قصائد طوال في مدحه وقد أهدى إليه ديوانه، فما هي تلك التقلبات التي حدت به ليصوغ كلام القادحين بذلك الشعر المر؟ وكان هذا أول طريقي لاستنتاج خطل استكناه الفكر من الشعر، وهو مسلك كثير من مفكرينا ومثقفينا فما يبحثون فكرة أو يقلبون رأياً حتى يستشهدون بالشعر دليلاً، والشعراء قلّب كما وصفهم ربهم، إنهم- إلا من رحم- في كل واد يهيمون!

إن النقد الأدبي الذي يبحث في رؤى الشعراء ويحللها مطلوب، كذلك إيراد الشعر من باب رصد الحياة الفكرية والأدبية والاجتماعية ككل، كما نحاول هنا إيراد الشعر المتعلق بالمناسبات التي نتطرق إليها، ولكن ليس من باب التأريخ للفكر السوداني فللفكر أدواته التي تخاطب الحجة والمنطق والبرهان العقلي، والشعر أداة لمخاطبة

---

(١) القصيدة من أشهر قصائد الشاعر، منشورة في ديوانه- عبد الله محمد عمر البنا ديوان البنا- الجزء الأول دار جامعة الخرطوم النشر- الطبعة الثانية ١٩٧٦م- ص ٦٤- ٦٥

الوجدان!

الشاهد، إن صورة الإمام عبد الرحمن برأيي والتي تند عمن قرّب منه بحق، وليس فقط فيزيائياً، لا زالت مخفية.

وكنت أدهش حينما يروي لنا العم بدر إسحق وشكل العلاقة أنه (طباخ) للإمام، كيف كان يناصحه ويجادله وكان له رأي في كل شيء وشخص حول الإمام.

كذلك تروى من نوادر الأسرة مجادلات أو غضبات العم الحبيب المرحوم عبد اللطيف مرسي وكان أيضا يطبخ للإمام وهو من أقاربه، ويشاع أن أهلنا من لبب فيهم حدة وشعور زائد بالكرامة، وكان عمنا عبد اللطيف كذلك، وفي مرة وجدته أمي رحمة رحمهما الله وهو واقف تحت شمس الظهيرة يبدو عليه الحنق والغضب، وكانت رحمها الله ممن يخففون المواجهات بالمزاح فسألته: مالك يا عبد اللطيف مادي قدومك كدة؟ ومصطلح (مد القدّوم) أي مط الشفتين للأمام، يستخدم لديها كناية عن الغضب وأحياناً عن المشغولية والاهتمام بشيء ما لأقصى درجة! فقال لها بغضب (دة كله من كالك، كليه إن شاء الله يتمد يجيب كرسي يقعُد في دله)! أي كل هذا من خالك فدعي شفتاي تمتدان في الشمس وليحضر كرسياً ويجلس تحت ظلهما! فقد كان عمنا أو جدنا عبد اللطيف فيه عجمة أهل لبب! وقد ضحكت أمي رحمة فيما تقول الرواية وذهبت للإمام حكت له عن غضبة عبد اللطيف المضرية ففضل أن يطيّب خاطره على الجلوس في ظل «القدوم».

وقد أوردنا في الفصل الأول قول السيد الصادق إنه كان يتعامل مع الإمام عبد الرحمن بيسر لم يكن يجده في التعامل مع والده.

إن الذي يقرأ ما أنقذ من مذكراته يجد روحاً منبسطة تمد صلاتها للجميع ولا ترضى القطيعة مع أحد، ويجد كدحاً أسطورياً وتلازماً مع القضية الوطنية، قضية الاستقلال.. لو كان الإمام يسعى للدنيا ليجمعها لما كان لاقى ربه مديوناً، فقد بدد كل ما جمع من مال في سبيل قضية الوطن. كما أنه رفض المال والجاه وقد أتياه يسعيان ولم يكن مطلوباً منه سوى أن يرضى بسيادة مصر الرمزية على السودان. عرضت عليه أموال طائلة، وأن يكون نائباً للخديوي، أما هو فليس فقط لم يفكر في الأمر بل استشاط غضباً.

ولنستمع للرواية بلسان السيد غراهام توماس الذي قال إنه ذهب له في قبة المهدي

فوجده ولونه متغير ومن الواضح أنه هائج ومغتاظ، وقال له إنني غضبان جداً فسامحني، وسيخبرك عبد الله عم حدث.. قال: (وفيم كان السيد الكبير يغادر المكان دخل عبد الله خليل ومعه شخصان كانا أمريكيين، فودعهما ورافقهما إلى سيارة الرولز رويس قبل أن يلتحق بنا.. ثم أوضح لي أن أحد الرجلين، والذي كان روبرت ميرفي «وكيل في البنتاغون» قد سأل السيد عبد الرحمن أن يعترف بالملك فاروق ملكاً على السودان. وبالمقابل فإن السيد يستطيع أن ينال أي لقب يرغبه ويضمن لنفسه دخلاً سنوياً مقداره ثلاثة ملايين جنيه كل عام)...(وعندما سألتُ عن اللقب المقترح أجاب عبد الله خليل أنه «نائب خديوي»)..(واستشاط السيد عبد الرحمن غضباً لكن بدماثته المعهودة أخبر الأمريكيين أن مقترحهم هذا «مرفوض بالكامل»)[1].

لقد قضى الإمام عبد الرحمن حياته كلها يعمل لأجل الاستقلال الكامل، وبعد انتخابات ١٩٥٣م انسدت الآفاق أمام وجهه إذ مني حزب الأمة بهزيمة نكراء، فمهما أنفق من ماله ما كان ليستطيع مقابلة صرف الحكومة المصرية البذخي على الدعاية للاتحاد، ولكنه لم يستسلم، واندفع وحزبه يحشد الجماهير ويدعو للاستقلال سراً وجهاراً وليلاً ونهاراً، فلما تلمس من الزعيم الأزهري صاحب الأغلبية ميلاً نحو شعار الاستقلال واستعداداً لإعلانه بالإجماع من داخل البرلمان استبشر، ولم يتفق مع رأي أولئك الاستقلاليين الذين رفضوا الفكرة باعتبار أن الاستقلال رايتنا فكيف نسمح للأزهري أن يكون رافع علمه؟

لو كان يفكر في جاه أو مكانة لنفسه لفكر مثل هؤلاء ولتردد، ولكن كان كل همه أن يرى علمي المحتلين وقد هبطا وعلم السودان المستقل يرفرف عالياً.. تلك اللحظة التي استمطرت دموعه فانهمرت تحكي قصة عذاب بدأت برؤيته المنامية وهو ينادي مولى نصر الدين أخيه قائلاً (يا جابر ارفع الراية).. ومرت بكسرة كرري، ثم مذبحة أم دبيكرات، ثم مقتلة الشكابة وإصابته بالطلق الناري فيها، ثم ذلك الكدح الطويل القاسي الذي ناور فيه لينتزع حق بلاده ليأتي اليوم الذي يقول فيه (يا أزهري.. ارفع الراية).. بكى فقال المحجوب:

أجرى دموعك دون الناس قاطبة ... سر لغيرك ما باحت به الحقب

(١) غراهام توماس ص ٥٢-٥٣

قـــدوثقت ذمـــم التـــاريخ بيـــنكما بمثـل مـا تجمـع الأرحـام، والنسـب
آلاؤك الغـــــر للأوطـــــان ســـــابغة عيت بها ألسنُ واستعجمت كتب
وقفـــت وقفـــة فـــدائيين عاتيـــة، تحمـي الـذي شـيدالآباء أو كتبـوا
ناديـــت، حريـــة الســـودان تضـــحية لا مغـنم هـي للأحـرار، أو سـلب
هـي الرسـالة لا جاهـاً طلبـت بهـا، وقصـرت دونـك الألقـاب والرتـب
بـــذلت كـــل ســـنى في صـــيانتها فكـان منـك عليهـا العمـد والطنـب
لولاك وحدة هذا الشـعب مـا التأمـت ولاسـتذل بهـا الأدنـون واغتربـوا

صدق المحجوب في رثائه!

استهداف حكومة عبود

وفي أواخر حياته ذهب الإمام عبد الرحمن وبحلقه غصة مـن الغـدر والخـداع الـذي تعرض له. فمثلما سقنا أعلاه بكلمات السيد الصادق، فإن الإمام عبد الرحمن أعلن تأييد خطوة تسليم السلطة لعبود وفق خطة معينة هي تكوين حكومة قوميـة لتجيـز الدسـتور وتجري بعد ذلك انتخابات عامة حرة، ولكن عبوداً ومجلسه العسكري الانتقالي انقلبوا عليها وخانوا عهدهم للبك عبد الله خليل، بل سرعانما قلبوا لحزب الأمة بالذات ظهـر المجن وانطلقوا في عداء مخصص له.

تغيرت الخطة مع البك، واتفق رأي القادة العسكريين عـلى عـدم جـدوى الحكومـة القومية وأنها لا تخدم الغرض الذي من أجله تـدخل الجـيش وهـو إيجـاد الاسـتقرار، ولذلك استقر رأيهم على أن تتكون الحكومة عسكرية أساسـاً بمجلـس أعـلى ومجلـس وزراء يشترك فيه بعض المدنيين.[1] وبينما اتفق رئيس الوزراء مع الفريق إبراهيم عبـود على أن يتم التسليم والتسلم بحضور كل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقد حضر عبود لوحده، وحكى المرحوم أمين التوم عن توجس البك منذ يومها[2].

وكما قلنا لم تقف المسألة عند حد نقض الاتفاق الذي عقده قادة الجيش مـع السـيد

---

(١)(حاج موسى ص ٢١١-٢١٢)
(٢)أنظر/ ي مذكرات العم أمين التوم ذكريات ومواقف

عبد الله خليل، بل إن قيادة القوات المسلحة صارت متجهة لتوجيه العداء لحزب الأمة خاصة بعد حركة ٢ و٤ مارس ١٩٥٩م التي سعت بالأساس لتهميش اللواء أحمد عبد الوهاب الأقرب إلى حزب الأمة داخل المجلس فتمت إقالة اثنين من أعوانه وبعدها بخمسة أيام أقيل هو نفسه من عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن الوزارة كما فصّلنا.

هذه الحركة قامت أصلا بهدف عداء وإقصاء حزب الأمة، وقد عبر أصحابها عن أهداف حركتهم بأنها: وقف أطماع نائب القائد العام (اللواء أحمد عبد الوهاب) ووقف (النفوذ الأجنبي) الذي كان يشجعه النائب بالتعاون مع عبد الله خليل (بزعمهم)، وتدعيم سلطات الفريق إبراهيم عبود، وحل المشاكل المعلقة بين السودان وشقيقته الجمهورية العربية المتحدة[١]، فهي حركة مناهضة لحزب الأمة اتحادية الهوى، إذا استحضرنا الاستقطاب الأكبر في الساحة السياسية يومها بين الاستقلاليين والاتحاديين.

أما النفوذ الأجنبي المشار له فهو مسألة العلاقة بأمريكا، وقبول حكومة السيد عبد الله خليل لاتفاقية التعاون الاقتصادي مع أمريكا، ومع أنها أجيزت بالإجماع داخل مجلس الوزراء إلا أنه وحين تقديمها في البرلمان وقف بعض الوزراء من حزب الشعب مع موقف الوطني الاتحادي المعادي لها. بينما قدمت تلك الاتفاقية عدداً من المشاريع التنموية غير المشروطة للبلاد. وما يشاع في بعض الكتابات عن أن الحزب قام بالانقلاب لتمريرها للرفض الشعبي لها مجرد أوهام. لأن الاتفاقية كانت قد أجيزت من داخل البرلمان في النهاية، وما فعله الانقلاب هو إجازتها حتى بدون الشروط التي وضعتها الحكومة الديمقراطية، وكان عراب ذلك هو القيادي الاتحادي البارز السيد أحمد خير الذي عمل مع جماعة نوفمبر منذ قيام الانقلاب كوزير للخارجية، وكان أبعد الناس عن حزب الأمة وأكثرهم عداءً له.

فبعد اثني عشر يوماً من الانقلاب وفي يوم ٢٩/١١/١٩٥٨م أصدر مجلس وزراء الانقلاب القرار التالي: «رأت اللجنة التي كونها المجلس بالإجماع أنه لا يوجد في اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحد من استقلال السودان أو يخدش كرامته، إن اتفاقية المعونة الأمريكية كانت لسوء الحظ هدفاً للمناورات الحزبية في الماضي، كما أن التحديد الذي

(١)(حاج موسى، ١٩٧٠، ص ٢١٩-٢٢٠).

اشترطه البرلمان المنحل كان عقبة في سبيل إنجازها والاستفادة منها على الوجه الأكمل، وبالنظر لكل ذلك فقد أصدر القرار التالي بالمصادقة على اتفاقية المعونة الأمريكية المتضمنة في خطاب وزير الخارجية السابق المؤرخ ٣١-٣-١٩٥٨م الذي بعثت به الحكومة السابقة للحكومة الأمريكية، كما يرى المجلس أنه لم يكن ضرورياً تحديد الميادين التي تقتصر عليها المعونة، وفي واقع الأمر فإن التحديد الذي فرضه البرلمان المنحل كان عائقاً دون الاستفادة الكاملة من المعونة»[١].

ومنذ بداية الانقلاب رحب به نظام عبد الناصر، وكأن لم يكن له من الديمقراطية السودانية وأقطابها عون وعضد أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م حيث استند كلية على مقدرات السيد محمد أحمد محجوب الدبلوماسية الفذة[٢]. وحينما قام انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ أعلن عن نفسه أنه (حركة مباركة) لكن أنعم عليه الرئيس المصري عبد الناصر بلقب (الثورة) وتحدث الطرفان عن (الجفوة المفتعلة)[٣] طعناً في البك وحزب الأمة. فتسمية حركة عبود بالثورة هو نيشان مصري كما أثبت عمنا الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن، مما يثبت تأكد عبد الناصر أن الانقلاب بعيد عن تحكمات البك، عدوه اللدود.

وكانت الملاحظة أن مصر التي صورت في إعلامها قضية المعونة الأمريكية على أنها ارتماء في أحضان الغرب، فألبت ضدها حزب الشعب الديمقراطي (وهو جزء من الحكومة) والوطني الاتحادي والنقابات، لم تواصل حديثها عنها بنفس الطريقة حينما قبلتها حكومة عبود (ولم يقل الإعلام المصري إن الحكم العسكري في السودان يرتمي في أحضان الإمبريالية، لأن مصر تعرف أن الحكم العسكري سيقوم بالدور الذي تطلبه منه)[٤].

المشاكل المعلقة مع مصر المشار إليها كانت: وقف مطامع ناصر في حلايب، وتعثر الاتفاق على قيام السد العالي وفق اتفاقية ١٩٥٩م، والتي انتقصت فيها الحقوق

(١) حاج موسى، السابق، ص ٢٣٩
(٢) وثق هذا الأمر بجلاء الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن في كتابه (عبد الناصر والسودان)
(٣) نفسه
(٤) قسم السيد، الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان، ص ٢٨٥

السودانية وأضير فيها جزء عزيز من شعب النوبة في شمال السودان. وحتى البحيرة التي تكونت جراء السد وأغرقت للنوبة أرضهم وتراثهم حتى غدت تتنفس تحت الماء – بتعبير الأديب المصري النوبي الأستاذ حجاج أدول[١]– سميت ببحيرة ناصر، الشيء الذي استهجنه السيد إبراهيم أحمد في بعض كتاباته ذلك الزمان مقترحاً، بعد كل ما وقع برأس النوبة جراء السد، أن تسمى البحيرة المتكونة خلفه (بحيرة النوبة) على أقل تقدير![٢]

وكانت حكومة السيد عبد الله خليل تفاوض مصر لتقديم تعويضات مناسبة للمتضررين، وكادت تصل لاتفاق حولها، بينما قامت حكومة عبود تحت الاتجاه الجديد، بقبول صيغة تغيرت فيها تقديرات التعويضات من ٣٠ مليوناً إلى ١٥ مليون جنيه فقط! وكل هذا يظهر أن انقلاب عبود عارض في مهده كل سياسات حزب الأمة المنحازة للوطن وليس للأطراف الأجنبية.

وأن هذا التدابر مع سياسات الحزب ورجاله خاصة رئيس الحكومة عبد الله خليل كان منذ البداية، وبدا جلياً في الاندغام الناصري، ولكن الأمر استفحل وغدا مواجهة مكشوفة واستهدافاً واضحاً بعد الحركة التركيزية، العدائية للبك وصديقه أحمد عبد الوهاب.

رحيل الإمام عبد الرحمن الأليم

سار الانقلاب في اتجاه الاستهداف والعداء لحزب الأمة بالذات، وفي مارس نفسه الذي جرت في أوله الحركة الشنانية التي شنت على حزب الأمة حربها، تفاقمت على الإمام عبد الرحمن علة القلب التي كان يعاني منها، ولقي ربه راضياً مرضياً عصر الثلاثاء ٢٤ مارس ١٩٥٩م الموافق ١٥ رمضان ١٣٧٨هـ.

كان يوما عصيباً ليس على الحبيب الصادق وحده، وخنّقت الشمس والقمر، الشيء الذي جعل أحبابه أنصار الله يظنون الكون ناح معهم، وقال محجوب ود سمورة مادح

(١) الأستاذ حجاج أدول أديب وكاتب وناشط مصري نوبي وله كتاب (النوبة تتنفس تحت الماء) يرصد فيه بعض أوجاع النوبة ومظالمهم.

(٢) انظر/ ي عثمان أحمد الحسن إبراهيم أحمد: حياة إنسان بين الأصالة والمعاصرة

الجبلاب يشير للحادثة بقوله:

تكفينـــا إشـــارة بـــدرين الـــتمام   الكسفوا يوم رحوله وخلوا الكـون

وأشار للواقعة كذلك المحجوب في رثائه:

يا صانع المجـد للسـودان قـد غربـت   شمس النهـار وهـذا البـدر يحتجـب

وذلك الكسوف مثبت في قوائم الكسوف العالمية.[1] وهي حادثة تعيد للأذهان ما حدث يوم وفاة إبراهيم ولد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كسفت الشمس وقال بعض الناس إن ذلك لموته، فقال الرسول : «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ**»[2].

وقال السيد جراهام توماس وهو من البريطانيين الذين عملوا بالسودان وتعرفوا إليه: (والحق أنه ليس هناك فرد سوداني يقف نداً لذلك الفقيد. ولقد تم نعيه إلى العالم، لا من قبل أتباعه (الأنصار) فحسب، بل من قبل الكثيرين غيرهم).. (يومذاك قدّر عدد الذين ساروا في جنازة الرجل بثلاثة ملايين)[3].

ويصور السيد أمين التوم المشهد الباكي بعاطفة حارة، ويذكر كيف هطلت الدموع الكثيفة على وجهه وهام على وجه الأرض يقود سيارته تائهاً لا يستطيع الوصول لسرايا الإمام بالخرطوم حيث فاضت روحه الطاهرة، وظل ضائعاً ساعتين وزيادة حتى وجد جمعاً ضخماً وأدرك أنه أمام دار الإمام، وروى كيف بكى الأنصار رجالاً ونساءً يوم الدفن وهم المعروفون بالجلد، حتى قام فيهم العم أزرق مصطفى طالباً إياهم ألا يبكوا فالإمام لم يمت إذ تظل أعماله باقية وقد خلّف فينا الصديق، وقال إنه بعد أن صمت أجهش هو ذاته بالبكاء، وبكى هنا الصديق الذي كان صابراً محتسباً، وبكى الناس كلهم أجمعين![4]

---

(١) مؤرخ لكسوف الشموس وخسوف القمر يومها بالتالي: Mar 24, 1959 3:02 PM Sun 3 Ari 26 Opposition Moon 3 Lib 26(LE) في الموقع
http://cafeastrology.com/eclipsessolarlunar.html

(٢) متفق عليه

(٣) توماس، مرجع سابق

(٤) أمين التوم، سابق ص ١٨١ وما بعدها

لقد بكاه السودانيون بكاءً مراً، ولا تجد شاعراً لم يرثه رثاءً حاراً. منهم من امتدحه في حياته كالمجذوب، ومنهم من لم يمتدحه بحياته وإن حركه مماته كالعباسي. ولصدق وحرارة ذلك الشعر فإننا نظن أن ديوان رثاء الإمام عبد الرحمن المهدي هو من أبدع ما كتب شعراء السودان. سواء أكان ذلك (نحاس الهول) للمجذوب، ومطلعها:

في ليلة هبت على فجعة ... دق نحاس الهول في البقعة
أيقظها الحنان من رجعه ... ونوحه المكتوم في الظلمةِ
أنينه الأبكم لا يشتفي ... أجّ بصدر الليل كالغصةِ
وفي صدى الليل صدى مأتم ... يهيم بين الوجد والحيرة
اسألني لا ترى مهرباً أين ... وسهم الروع في مهجتي
قد مات مهدي الورى ميتة ... ثانية في وقدة الثورة
والعلم الخفاق ملء الوغى ... نكسه المقدار في الحومة

وفيها:

يا بقعة المهدي أم الوطن ... دق نحاس الهول ملء الزمن
فقيّدي الأفراس مجنونة ... وهيئي القبر وهاتي الكفن
غاب أبو الصديق في رمسه ... فغاب فيه الصادق المؤتمن
من راقب الله فما سره ... مختلف عما أباح العلن
من غالب الدنيا بأخلاقه ... ومن سما بالصبر فوق المحن
ومن سقى بالعفو أعداءه ... ولم يجرعهم سموم الإحن

أو كانت قصيدة الشاعر والزعيم السياسي محمد أحمد المحجوب (الفقير الغني) وفيها:

الواهب المال لا من يكدره ... والصادق الوعد لا مين ولا كذب
بكى المصلى جبين الأنبياء به ... وفارق المنبر الصناجة الأرب
وخالط الناس يتم يوم فرقته ... ففاتهم فيه يوم النازلات أب

إلى أن قال:

وأوشك الناس من شك ومن جزع   أن يحسبوك إلهاً ليس يحتسب
وأنت من لقن الأنصار حجتهم   أن المنية ما من وردها هرب
عزوا عن الشرك إلا أنهم فجعوا   في صارم عضب ذكر به نكبوا
كأنهم عمر يوم الرسول مضى   والعين دامعة واللب مستلب

وهناك رائعة الشاعر عبد القادر كرف، ومطلعها:

لم تخب شعلتك التي تتألق يفنى   الزمان ونور هديك يشرق
دانت لك الأرض التي أحببتها ب   ولائها وجثا التراب الأعبق
وكأن موطئك الكريم بأرضها قبلٌ   وغرسك في ثراها موثق
تلد الرجال ولا كمثلك إنها   أمٌّ أحق بها الحفي الأرفق
أجنيتها ثمر البطولة بعد ما   فُلّ الحسام بها وعز المنطق
وبعثت في قلب الزمان كتابها   ونشرت ألوية الكرامة تخفق

إلى أن قال:

وتآلف الأنصار حولك عصبة   وأحاطهم منك الوفي الأرفق
حملوا لواء أبيك وهو مؤزر   بالنصر متشح به ومنطق
للدين للوطن الكريم صدورهم   تحمي وفيهم غضبة وترفق
خفوا بنعشك مسرعين كأنما   فصموا عرى التاريخ ثم تفرقوا
هيهات يعصمهم وإن بعد المدى   إلا طريقك في الحياة الأوفق
وإلى ذراك يخف من أرواحهم   طير يحط جناحه ويحلق
والمستقون بماء حوضك أنكروا   أن تصنع الظمأ الفلاة الفيهق
فإذا هموا استمعوا نداءك أقبلوا   وتآلفوا زمراً لديك واحدقوا
فإذا الخلاص على يديك جميعه   وإذا المنى كل المنى يتحقق

وإذا لسان الحق أبلغ حجة ... وأرق حداً في الخطوب وأزلق

يا هاديا والناس في ليل الهوى ... يتلددون ورأيهم متفرق

ما أن تزال وراء كل حقيقة ... ترخي العنان لها يداك وتسبق

وقد روى لي الأخ عمر الحبر يوسف نور الدائم إن مولانا دفع الله الحاج يوسف سأل والده دكتور الحبر عن قصيدة المحجوب في رثاء السيد عبد الرحمن أليست جيدة فأجاب والده طبعاً جيدة جداً، فقال مولانا دفع الله: (لكن بيت كرف في رثاء السيد عبد الرحمن الذي قال فيه: ساروا بنعشك مسرعين كأنما فصموا عرى التاريخ ثم تفرقوا، يعدل قصيدة المحجوب كلها)!

أما الشاعر الكبير محمد سعيد العباسي فقال:

مات الإمام الذي كنا نلوذ به ... في النائبات وكان المعقل الأشبا

يا هول ما نشر المذياع من خبر ... أشئم به من غراب بالنوى نعبا

تفديك يا عابد الرحمن أفئدة ... لم تقض منك على طول المدى

فالناس في مثل يوم الحشر إذ نشروا ... وهم يصيحون: واويلاه وا حربا

ولا ترى العين إلا كل ذي خطر ... يحف نعشك محزونا ومكتئبا

إن يدفنوك فلا والله ما دفنوا ... إلا المروءة والإحسان والأدبا

ومثلما رثاه شعراء الفصحى رثاه كذلك شعراء الدارجة. قال شاعر الحقيبة عبيد عبد الرحمن:

آويتنا ودنيتنا ... وناديتنا بأسمانا

ولميت شقة الفرقة ... القبيل قاسمانا

أيادي نعمتك في ... كل شيء مقاسمانا

بان في وجوهنا خيرها ... وشارة الشرف واسمانا

كنت رجانا يا مولانا ... كنت عزانا

في وجودك وجود ... ذاتنا وحياتنا مزانا

مــــــن بعــــــدك نفوســــــنا تســــــــربلت أحزانـــــــا
ومــــن بعـــدك عقولنـــا تحيــــرت واتغيـــــــرت أوزانــــــا

الإمام الصديق يستلم الراية

وجد الإمام الصديق نفسه في فوهة المدفع العسكري، إذ أنه جاهر بمعارضة الانقلاب منذ يومه الأول، واعتبره مؤامرة ضد الشعب السوداني وحرياته، ولكن في ملابساتها تستهدفه شخصياً وتستهدف الخط الوطني الذي كان ينادي به. ووجد بطلنا أن آماله بالسفر قد تبخرت وأن الوضع الذي لا يحسد عليه يحتم عليه البقاء بجانب والده منافحاً عن حريات بلاده.

وكان الصادق للصديق مثلما كان الصديق لأبيه، سنداً قوياً في كل ما يقوم به. إذ استقال كما قلنا من وزارة المالية وعمل مع والده في دائرة المهدي، كمدير للقسم الزراعي ثم القسم العقاري بالدائرة، وعضواً بمجلس الإدارة، وانتخب رئيساً لاتحاد منتجي القطن بالسودان.

ومن الطرائف التي يرويها السيد الصادق حول نظام الفريق إبراهيم عبود أنه: *كتب على بوابة القيادة العامة: (احكموا علينا بأعمالنا) ومررنا أمام القيادة العامة فقال المرحوم الشيخ الطيب السراج: حكمنا عليكم وكان رأي الشيخ الطيب الذي يكرره دائما أن الجاهل عدو نفسه!! (الصحيح أن يقال احكموا لنا بأعمالنا)*.

كتاب العبادات

في يونيو ١٩٥٩م كان الصادق وراء طباعة كتاب العبادات للإمام المهدي الذي جمع فيه ما تفرق من توجيهات الإمام المهدي بشأن العبادات المختلفة، وقد سبقت إشارتنا للكتاب الذي صدر وفيه مقدمة من الإمام الصديق مختصرة يتحدث فيها عن ضرورة التمسك بالعبادات الجماعية والفردية، وتصدير أطول بقلم الحبيب الصادق، بعنوان (خطبة الكتاب).

وفي تلك الخطبة نجد أنه وضع البذرة للأفكار التي سوف يتعهدها بالتطوير حتى تصير أطروحات ناضجة يبز بها المفكرين.

مثلا، المعلوم أن الإمام الصادق المهدي ينادي اليوم بإشباع حاجات للإنسان: روحية ومادية ومعرفية وأخلاقية وعاطفية وجمالية وبيئية ورياضية وترفيهية بتكامل، ويقول إن الجدية تعني الإحاطة بها جميعاً. فاقرأوا له وهو يكتب يومها: *(حياة الإنسان متعددة النواحي، مختلفة الجوانب، كثيرة الألوان، فإن أغفلت جانباً أو تجاهلت لوناً عرضتها للزعزعة والاضطراب. إذا زعمت أن حياة الإنسان روحية خالصة، وقلت للناس لا تهتموا بالحياة المادية، وأمرتهم أن ينحصروا في رياضة الروح وما إليها، لظهر لك أن الإنسان إذا جاع يأكل أول ما يأكل دينه، وإن قلت حياة الإنسان مادية خالصة وأمرت الناس بالانقطاع للمادة وأسبابها لأثقلت حياتهم وصددتهم عنك نافرين فتعلم أن حياة الإنسان ليست بالخبز وحده، وأي الناس لا يتألم لمنظر الطعام إذا شبع؟)*

والحقيقة فقد استوقفتني تلك المقدمة طويلاً، وحَسَبت عمر السيد الصادق حينها فوجدته لم يبلغ الرابعة والعشرين، فدهشت من عمق التحليلات فيها منبية عن مشروع فكري مكتمل النضوج عجيب أن يصدر عن غض الشباب. وحينما نقلت للحبيب تلك الدهشة وسألته أنى لك حينها ذلكم الوعي، لم يجبني، ولكنه قال: *حينما فرغت من كتابتها رأيتُ أن أعرضها على عالم فاضل من علماء السودان أسأله عن مدى مناسبتها كخطبة للكتاب، فعرضتها على الشيخ محمد المبارك وهو أزهري وكان شيخ علماء السودان، فاطلع على الخطبة، وقال لي تعليقاً عليها: هذا هو البرنامج الاجتهادي للإمام الصادق! ولكني اعتبرته تعليقاً مضحكاً!*

صدق تقييم شيخ المبارك الذي كان مديراً لمعهد أم درمان العلمي، وكان عالماً مستنيراً مجتهداً له العديد من المؤلفات القيمة، فقد حوت تلك الخطبة على مجمع أبحر فكر الإمام الصادق الاجتهادي التي تفجرت لاحقاً.

لم يكن الصادق الشاب حينها، وقد بلورت أفكاره وظهرت شخصيته الآسرة والقريبة جداً من حالة جده الأكبر، الإمام المهدي عليه السلام، واعياً بطيبٍ بدا يفشو منه، تماما كالجد الذي كان يبحث عن صاحب الزمن ليعاونه. وإن كان بعض الناس من حوله بدا لهم، مثلما بدا لجده ولآخرين، أنه صاحب فكر ورايات، وأنه مرمى الباحث عن قيادة البلاد المستقبلية بحسب المستر توماس، يحمل على عاتقه عبء تلك القيادة في درب شائك وصعب مؤصلاً مسيرته من جذورها الحضارية ومستشرفاً العصر ومنجزاته الحميدة.

وقد افتتن به حتى بعض الأجانب ممن لاقوه في إنجلترا أيام دراسته هناك. ويروى أن والده الإمام الصديق كان يقيم مأدبة غداء في دار والده الإمام عبد الرحمن بودنوباوي بالجمع، وفي يوم من عام ١٩٦٠م حضر أحد المدعويين وسأل عن الصادق، فلما نودي به له سلّم عليه، قائلا: أنت الصادق إذن! لقد لاقيت مهندساً إنجليزياً قال لي لديكم شاب يسمى الصادق، لا أشك في أنه نبي! فضحك الحضور من خزعبلات النصراني الذي لا زال ينتظر نبياً، وقال السيد عبد الله الفاضل للصادق مازحاً: ما دام صار لك «حيران» في إنجلترا فاذهب بشّر بينهم! ونحن نتبرأ من حديث المهندس الذي ما علم أن حبيبنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو خاتم النبيين، وما من نبوة ولا رسالة بعد رسالته الخاتمة. ولكنا أوردنا القصة لأننا وجدنا فيها دلالة على مبلغ الأثر الذي كان الصادق يتركه في نفس البعض ممن يلاقونه، بسبب رؤيته الواضحة، وروحه الآسرة، وهمته في الحق.

توحيد الصف

أول ما قام به الإمام الصديق هو توحيد صف الحزب، فضم أولئلك الذين ذهبوا وراء الانسلاخ الذي تبناه المصريون (حزب التحرير) وكانوا قد هزموا هزيمة شنيعة في انتخابات فبراير ١٩٥٨م.

ويروي دكتور الفاتح عبد السلام ذلك الحدث فبعد ذكره أن بعض أبناء أسرة المهدي، تحديداً من أسرة خليفته تفرغوا للحزب الجديد من وظائفهم الحكومية (محمد داؤد الخليفة وعبد الله الأمير إسماعيل) وأنهم هزموا في الانتخابات شر هزيمة، يقول: (وبعد وفاة السيد عبد الرحمن في ١٩٥٩ خلفه ابنه الأكبر الصديق إماماً. وفي مواجهة الطغمة العسكرية القاسية رفع الإمام الجديد راية المصالحة فاستجاب ابن الخليفة للنداء ورجع والتحق بحزب الأمة)[1]. أما ابن الخليفة المعني فهو السيد عمر خليفة المهدي الذي قاد الانشقاق المدعوم من الحكومة المصرية[2].

***

(١) دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام النزاعات في الأحزاب حزب الأمة نموذجا ترجمة الدكتور عبد الرحمن الغالي.

(٢) لتفاصيل الانشقاق انظر السابق.

تكوين الجبهة الوطنية المتحدة

كان الانقلاب قد حلّ الأحزاب وصادر دورها، وعلّق إصدار الصحف، وخرق الدستور مستناً السنة السيئة التي اتبعها من جاء بعده فدمروا بلادنا ومزقوها شذر مذر وتنذر الآن بالمزيد!

بعد الانقلاب بقليل بادر السيد الصديق المهدي بتكوين الجبهة الوطنية المتحدة لمعارضة نظام عبود، والجهاد من أجل إعادة الديمقراطية، وكانت برئاسته، واشترك فيها حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي برئاسة الأزهري، والجبهة المعادية للاستعمار، والإخوان المسلمون، وشخصيات سياسية شمالية كالسيد ميرغني حمزة الذي شذ عن حزبه وطائفته[1]، وأخرى جنوبية، وانتظم فيها من قيادة حزب الأمة عبد الله بك خليل.

وكان من أهم ملامح الاصطفاف السوداني خلف قيادة الصديق الزخم الذي صارت تجده المذكرات التي قدمها للسلطة العسكرية. وقد شارك الصادق الذي كان حينها قد تفرغ للعمل مع والده في صياغة تلك المذكرات.

المذكرة الأولى

مضى الحكم العسكري في إجراءاته القمعية. وفي يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٥٩م أرسل الإمام الصديق المهدي مذكرة للفريق عبود فيها المطالب التالية:

١/ أن تنتهي مهمة الجيش في مباشرة شئون الحكم مشكوراً علي ما أدى فيما يختص بالدفاع عن البلاد، متجنباً الدخول في شئون الحكم.

٢/ أن يتكون مجلس رأس دولة أعلى من خمسة أعضاء برئاسة، ويتولي هذا المجلس رئاسة الدولة والإشراف على شئون الحكم مؤقتاً.

٣/ أن تتألف حكومة من المدنيين لحمل أعباء الحكم في البلاد.

٤/ أن يوضع دستور للبلاد.

٥/ أن يتم انتخاب هيئة لإقرار الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية في فترة وجيزة لا

(١) ينتمي السيد ميرغني لطائفة الختمية وحزب الشعب الديمقراطي- انظر تراجم الكتاب

تزيد عن الزمن الذي يتطلبه إعداد الدستور.

لم يستمع قادة الانقلاب لهذه المطالب، بل استنكرت الحكومة العسكرية تلك المذكرة وبدأت تواجه الإمام الصديق الذي أرسلها ومؤيديه بشتى أنواع الخصومة والعداء، فبدأ الصراع المنظم ما بين الإمام الصديق والمجلس الأعلى، وبدأ السودانيون يحددون مواقفهم في وضوح وجرأة.

فبادر السيد إسماعيل الأزهري بإرسال مذكرة في معنى مذكرة الإمام الصديق ومنذ تلك اللحظة بدأ التعاون ما بين الكتلتين. فصارت المذكرة بؤرة لتجمع رأي السودانيين.

الحكومة تتجه للتشدد

شهد العام ١٩٥٩م صراعاً عنيفاً من أجل السلطة داخل القوات المسلحة، وسلسلة متصلة من محاولات الانقلاب. وفي ١٧/ ١١/ ١٩٥٩م أعلن عبود في خطاب الاحتفال بمرور عام على انقلابه تكوين لجنة ذات اختصاصات غير محدودة برئاسة رئيس القضاء لتقديم توصيات عن أمثل الطرق التي تكفل اشتراك المواطنين في أداة الحكم. وفي أغسطس ١٩٥٩م عين لجنة لتنسيق العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية برئاسة السيد محمد أحمد أبو رنات رئيس القضاء حينها (وكان في نفس الوقت مستشاراً للنظام والرجل الثاني بعد الفريق عبود)، قدمت توصيات على ضوئها صدر قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٠م، والذي أنشيء بمقتضاه نظام مجالس المديريات.

وفي أواخر عام ١٩٥٩م استطاع المجلس الأعلى أن يقضى على آخر محاولة انقلاب قادها المرحوم البكباشي علي حامد و قد كان الضباط الذين أعدموا على إثر تلك المحاولة أول ضحايا الحكم العسكري. اتصل الإمام الصديق بالفريق إبراهيم عبود طالباً عدم تنفيذ الإعدام على الضباط الخمسة حتى تصان البلاد من الأحقاد فتم تجاهل طلبه ونفذ الإعدام.

بعد هذه الإجراءات تضخمت قائمة السجناء من العسكريين، وهدأت أحوال الجيش، وظنت الحكومة الديكتاتورية أن حكمها قد استقر عسكرياً، وشرعت تحاول إيجاد سند لها من بعض زعماء الطوائف وبعض زعماء القبائل وتوجه الصحف لمهاجمة الأحزاب والتنديد بالنظام البرلماني.

وفي نفس هذه الفترة أعلن جميع عمال السكك الحديدية بالخرطوم الإضراب من العمل لأجل غير مسمى حتى تجاب مطالبهم ويفرج عن المعتقلين النقابيين الذين قدموا مذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١/ ١١/ ١٩٥٩م، ولكن الإضراب لم ينجح وقامت الحكومة بفصل ٢٨٨ من العمال.

وقام الطلبة بالإضراب عن الدراسة في ١٣/ ١١/ ١٩٥٩م تضامناً مع العمال وانتفاضة صغار الجيش.

وفي ٢٩/ ٣/ ١٩٦٠م صلى السيد إسماعيل الأزهري وجماهير الوطني الاتحادي صلاة عيد الفطر المبارك (١٣٧٩هـ) مع جماهير الأنصار، وكان لهذا اللقاء مغزى سياسي هام أزعج العسكريين وكان بداية لمقاومة جادة، وانضم إليهم قادة الحزب الشيوعي السوداني وجماهيره وكونوا معاً جبهة أحزاب المعارضة. وأخذوا يعقدون الاجتماع تلو الآخر على مسمع ومرأى من الحكومة، ويتدارسون فيما يمكن عمله للقضاء على النظام القائم[١].

وبينما الجبهة تناقش خطواتها التصعيدية أُعلنت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للسودان (١٥-٢٥ نوفمبر ١٩٦٠م) فكانت بمثابة هدنة أوقفت فيها المعارضة تحركاتها استعداداً لاستقبال ضيف البلاد.

وأراد قادة المعارضة انتهاز الفرصة واتفقوا على أن يدعو الإمام الصديق الرئيس العربي إلى حفل شعبي تكريماً له، ويظهرون في نفس الوقت قوتهم للحكومة العسكرية، إلا أن الحكومة فطنت لخطتهم ولم تسمح بذلك باديء الأمر، ولكن حينما سمحت الحكومة للسيد علي الميرغني المقرب إليها باستقبال ناصر «كان من غير المستساغ منع زعيم الأنصار»، وكان ذلك الاستقبال مناسبة لإظهار قوة المعارضة وتأييد الشعب لهم مما أحرج الحكومة أيما إحراج. (وهكذا احتفل قادة المعارضة بالرئيس العربي، وفي نفس الوقت اختبروا موقف الشعب منهم وأظهروا للحكومة التي شهد بعض وزرائها الاحتفال قوتهم وتأييد الشعب لهم).[٢]

كان الإحتفال بناصر وصحبه في بيت الإمام المهدي في مساء يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠م

(١) حاج موسى، سابق ص ٢٦٢

(٢) نفسه

وقد شهد الاحتفال كل قادة الشعب السوداني وحشد من جماهير السودان كان منقطع النظير من حيث ضخامته وانتظامه وحماسته[1].

ويروى أن عبد الناصر قال يومها للإمام الصديق: أنا أعرفك يا سيد صديق وكم لاقيتك لكنك ربما لا تتذكرني، فحينما كنت مقيما بالسودان بالأربعينات كنت آتي ضمن أفراد القوة المصرية بالسودان تلبية لدعوات والدك المتكررة لنا[2].

المذكرة الثانية

بعد مغادرة ناصر دعا الإمام الصديق ممثلي الهيئات السياسية السودانية وأعيان البلاد السياسيين لاجتماع أسفر عن تقديم مذكرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠م، موجهة من قادة المعارضة لعبود وأعضاء مجلسه الأعلى، كررت المطالب الديمقراطية المتمثلة في رجوع الجيش لثكناته وتكوين حكومة انتقالية تجري انتخابات حرة تأتي بممثلي الشعب حكاماً، تحديداً:

(١) أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية وهي حماية البلاد.

(٢) تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقق الآتي:

أ- تمارس سلطات الحكومة في فترة الانتقال.

ب- تضع التخطيط السليم والأسس الواضحة للديمقراطية في السودان على ضوء تجارب الماضي.

ج- تضع قانون انتخابات عادل وتجري الانتخابات لإيجاد ممثلي الشعب الذين سيتولون الحكم في صورته النهائية ويضعون الدستور.

(٣) رفع حالة الطوارئ فوراً وكفالة حريات المواطنين، وضمان حرية الصحافة ليستطيع الشعب أن يعبر عن آرائه في حرية، ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته والتجاوب مع اتجاهاته.

لكنها وقعت كسابقاتها على آذان صماء!

(١) جهاد في سبيل الديمقراطية

(٢) محمد سعيد محمد الحسن، عبد الناصر والسودان، سابق

الطواف في كردفان

بعد ذلك أرسل الإمام الصديق وفوداً تعبوية لكردفان ودارفور. كان وفد دارفور بقيادة السيد أحمد المهدي، أما السيد الصادق فقد ذهب قائداً لوفد كردفان. وأعطيت الوفود تعليمات بأن تقيم في الأقاليم إلى أجل غير مسمى حتى ينجلي موقف الوطن.

قضى الصادق شهوراً في كردفان، وقد ذهب بمنشور توجيهي من الإمام الصديق المهدي ليُتلى على الأنصار يوضح لهم حقيقة الأوضاع، ويحثهم على التماسك حول العقيدة والموقف الوطني المطلوب.

وقد طاف بالإقليم وكان ينطلق في كل مرة من الأبيض عاصمة كردفان، فاتجه بداية لجنوب كردفان، ثم للغرب منطقة دار حمر، وقابل العديد من الوفود من شمال كردفان علاوة على أن الأبيض ذاتها التي اتخذها قاعدة انطلاق هي في منطقة شمال كردفان، وقد وجه بوضع برنامج لزيارة مركز أم روابة في الشمال، ولكن يبدو أنه تم استدعاءه قبل القيام بالرحلة التفصيلية في مراكز شمال كردفان.

كان المنشور التوجيهي الذي أخذت به الوفود وأذاعته على الناس موجهاً من الإمام الصديق إلى وكلائه وشيوخ الأنصار وشبابهم في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠م، وتم فيه سرد تطورات القضية الوطنية وتسلم الجيش للسلطة، وذكر المذكرة التي كتبها الإمام الصديق لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة منادياً بالإصلاح، وأنهم تقبلوها بروح طيبة ووعدوا بتكوين لجنة للنظر في الأمر وأن الرئيس عبود ضمن ذلك في خطابه في ١٧ نوفمبر ١٩٥٩م، ولكن لم يحدث جديد فكانت المذكرة الأخرى في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠م وقعها مع الإمام الصديق ساسة يمثلون السواد الأعظم من الشعب السوداني احتوت على مطالبات بأن يتفرغ الجيش لمهمته الدفاعية، وتكوين حكومة قومية انتقالية، وترفع حالة الطوارئ وتكفل الحريات، وذكر المنشور أن الإمام ومن معه سوف يدفعون بالتي هي أحسن لتحقيق مصالح البلاد والوضع الكريم الذي يليق بالشعب السوداني وطالب المنشور بالتزام الصبر والهدوء (واعلموا أننا وإياكم في جانب الحق والله يتولى الصالحين فهو نعم المولى ونعم النصير)[١].

(١) نص المنشور وكافة مكاتبات الإمام الصديق المهدي في مواجهة النظام العسكري في كتاب جهاد في سبيل الديمقراطية

طاف السيد الصادق كردفان شمالاً وجنوباً وغرباً، واستمر طائفاً منذ ديسمبر ١٩٦٠م وحتى أبريل ١٩٦١م حينما استدعى الإمام الصديق الوفود للعودة.

بدأ السيد الصادق طوافه في جنوب كردفان فطاف قرى جبال النوبة ويقدر أن يكون ذلك في ديسمبر ٦٠ أو يناير ١٩٦١م.

ومن بين دفاتر السيد الصادق وجدت واحداً حول زيارته لجنوب كردفان (مركز الدلنج) ولكن تدوينه ليس كاملاً، وفي جانبه الآخر تدوين أكثر تفصيلاً للطواف على دار حمر (غرب كردفان) في الفترة من ٢ مارس ١٩٦١م (الموافق ١٥ رمضان ١٣٨٠هـ) وحتى ٢ أبريل ١٩٦١م. وتحوي الكراسة ملاحظاته حول القرى التي طاف بها وما تحتاجه، وتعليقاته على شخصيات وتصرفات بعض الزعماء والإداريين الذين قابلهم، والمناشط التي قاموا بها، وسوف نسعى بإذن الله للبحث عن الدفاتر الأخرى إذا وجدت لتنشر التعليقات مكتملة. وسنكتفي هنا بإيراد بعض المقتطفات.

الملاحظة الأساسية أنه في كل قرية أو حلة يمر بها كان يسجل ملاحظات عامة، ويركز في كل منطقة على وجود مدرسة أو عدمه. مثلاً كتب في دفتره (ملاحظات حول قرية بير منعم) أنه ليس فيها متعلمين فالمدرسة حديثة عهد، وحول قرية حجر، أنها ظلماء ليس فيها «فقرا» (أي شيوخ دين) وواجب أن يكون فيها عمل ديني، وهذا يحدث في كل قرية تقريباً.

كذلك كان يدون ملاحظاته على العطش وأثمان المياه، ومنها علمنا أن القرى كانت تعاني عطشاً شديداً وتشتري المياه من النهود لقاء ٦ أو سبعة أو عشرة قروش، وكانت تعد أثماناً باهظة، وهناك استثناءات قليلة لمناطق يوجد بها رهد (كمنطقة أبو جزيرة) أو دونكي (كمنطقة الدم حمد أو ودبندة)، وسجّل المناطق التي فيها شفخانات ويبدو أن وجودها كان نادراً.

وكان يقيم تنظيمات في كل قرية يمر بها أو يسجل المسئولين الموجودين: وكيل الإمام، سكرتير الشباب، ومقدم الفقرا[1]، ومقدم المتعلمين، ونوابهم، ويدون أسماءهم وعناوينهم وما يرجى منهم بحسب تقديره في العمل الدعوي أو الوطني. كما كان يدون

(١) الفقير في الأدب الأنصاري، هو الفكي الشائع أو الشيخ معلّم القرآن. وجمع الفقير فقرا ومقدمهم أي زعيمهم، وكان الإمام المهدي يؤنثها فقاير للنساء الدارسات للدين.

خاطرات ويناقش أفكاراً طرأت له أثناء الطواف.

ومن ذلك تدوين ملاحظات حول بعض المسئولين ككمندان بوليس كردفان (عبد الرازق عوض الكريم)، ومفتش الدلنج (عبد السميع غندور)، ومفتش النهود (محمد أبو بكر)، وملاحظ بوليس النهود (محمد أحمد مكي)، بينما ذكر أنه لم يقابل مفتش كادوقلي محمد حسن (ويقال إنه من الأخوان المسلمين).

زيارة مركز الدلنج

طاف الصادق في هذا المركز على عدد من القرى، وسوف نورد شذرات من ملاحظاته وهو طائف به.

دوّن السيد الصادق ملاحظات حول منطقة نبق تركز على العمل الدعوي، وقال حول إحدى قراها:

(تتبع لهذه المنطقة حلة عامرة بالأنصارية اسمها تيراب ووكيلها علوي علي محمد، ولهذه الحلة جامع ولكنها مظلمة وتحتاج لعمل تفقيه شديد، ويجب إرسال فقيه لها. هذا وبها رجل فقيه غير أنصاري، وكذلك بها ضال يدعى (ح. ج.) قائم بحركة «دساتير»)[1].

وفي قرية السليك صرف همه للاهتمام بقضية الوثائق المتداولة بين الأنصار ومدى موثوقيتها، فدون الملاحظة التالية: *(توجد منشورات عديدة قديمة من الإمام الراحل. عن أنه الرجل الذي يخرج نبي الله عيسى، وأن هناك بعض القبائل مغضوب عليها، وأرى أن أمثال هذه المنشورات ليست صحيحة. كذلك قرأ أحد الحاضرين منشورا للإمام المهدي ذكر فيه أن الراتب فريضة وذكر مناجاة بين المهدي وبين الله وهذا المنشور أيضاً ينطوي على معان خارجة، فبالنسبة لكل تلك المناشير التي تنسب إلى الإمام الراحل والإمام المهدي واجب إصدار نشرة معناها:*

أ) منشورات الإمام الراحل غير الصادرة بتحقيق مكتب شئون الأنصار لا تعتبر.

ب) المنشورات التي يتداولها الأنصار هي «وإيراد بيانها».)

(١) المقصود ممارسات الزار.

وأورد السيد الصادق خواطر موزعة في الرحلة نورد منها التالي (بتصرف):

- *هذه القبائل مع سلامة فطرتها وتعلقها العاطفي الشديد بالدين تعيش في انحلال خلقي فظيع. شراب الخمر بين النساء سائد والحديث عن الزنا كثير ويسير.*

- *إن موضوع الكفاح الديمقراطي وما يشبه ذلك من مبادئ لا يصلح لربط الجماعات الإقليمية، والسبيل لذلك الوضع الديني، وتقديم برنامج محدد، عندئذٍ يتخذ الموقف أقوى أوضاعه.*

- *توجد طبقات مختلفة من الحقيقة، فالشخص الجاهل الذي لا توضع له الحقيقة في الطبقة التي يمكنه إدراكها يكون خارج مجرى الحوادث. فإن القيادة التي تجند جميع الطاقات لهدف واحد يجب أن تشبكها جميعا بشوابك تلائمها حتى لا تنعزل من الأحداث. الملاحظ في المرور على الصفوف بالسلام على الرجال (والنساء خلفهم) يقول الرجال وهم يسلمون: رب اهدنا، رب افعل لنا كذا وكذا، والنساء يرددن معان مثل ذلك. ومع أن الحقيقة واحدة إلا أن لكل فئة فهمها لها. فالقيادة الحكيمة هي التي توضح الحقيقة الكبرى وتمد منها حبلاً يلائم كل فئة ليربطها. فما هي الحقيقة الكبرى التي عليها الأنصار؟ وما هي الروابط التي تربط بها الفئات الآتية:*

1. *المدينة وسكانها من علماء، مثقفين، أفندية، نساء..إلخ.*
2. *الأقاليم وسكانها ومن على شاكلتهم.*
3. *البادية وسكانها ومن على شاكلتهم.*

هذه الحقيقة نقتبسها إن شئنا من الدعوة الإسلامية وما فيها من مخاطبة لكافة الفئات بما يلائم انتشالها، وهذه حكمة القول بمخاطبة الناس على قدر عقولهم. ليس رأي محمود محمد طه في الفهم التطوري للإسلام صحيحاً، إنما الصحيح أن التطور مشمول أفقياً، وهذا الفهم أقوى من القول بالتناسخ.

إن استنباط الأسس والأنماط من الإسلام دائماً رائد صحيح لمعرفة أحوال البشر، ذلك أنه مهما اختلفت المحتويات التي يشتمل عليها المجتمع البشري فإن الإطار يلزم طابعاً ثابتاً، ومن أبصر بذلك الإطار من خالق الناس؟ إن الله الذي خلق الإنسان خلقه من عنصر جديد، عنصر حقيقة ليست خالصة بل جدلية، وروابطه الاجتماعية خاصة به.

المطلوب تفقيه الأنصار بأحكام الدين في أمثال السؤال التالي: بقرة المرفعين أضر بها وأخرج مصارينها ثم لحقها القوم وبها روح: ترفع الرأس وتخفضه فهل إذا حللت تؤكل؟ الواجب التوضيح وأيضاً موضوع القسم بالطلاق كأن يقول: علي الطلاق كذا وكذا، أو إذا فعلت يا فلان كذا وكذا زوجتي تحرم علي، فإذا فعل المقسوم من أجله ما الحيلة؟ وأيضاً موضوع الإخاء في الرضاعة. الناس يعيشون في أوهام عديدة ويجب إخراج منشور لمعالجتها.

- *ضوء على رحلة الإمام المهدي من قدير إلى الأبيض:*

أ) الأنصار بالمنطقة يحفظون هذه المعالم والأشجار التي قيّل فيها أو بات مميزة عندهم ولهم في ذلك قصص تروى.

ب) واجب تقدير وإشهار هذه المعالم. كان المبيت في الليونة من الجبال الستة في تبلدية، ثم قيّل وبات في التبلدية التي زرناها الآن وهي قرب حلة اسمها العفينات وسماها العسيلات، وهي بالقرب من منطقة دبيكر. ثم حط الرحال في البركة في عرديبة معروفة بالقرب من جعيبات.

زيارة دار حمر

ويحسب برنامج الزيارة المطبوع المرفق بالدفتر فقد كان القيام من الأبيض عاصمة الإقليم، باتجاه النهود حاضرة غرب كردفان مبرمجاً له في الساعة السابعة من صباح يوم ٢ مارس، وأول منشط مبرمج له هو الاحتفال مساء ٣ مارس (ليلة ١٧ رمضان) بيوم بدر وأبا.

كتب السيد الصادق:

دار حمر: النزول في النهود على الحاج إبراهيم الخليل. أقمنا ليلة ١٧ رمضان بتوفيق هائل. المفتش م. ب. رجل ضعيف من الهاربين من الجنوب من حلة خوجلي، ختمي. ملاحظ البوليس رجل طيب. نائب المفتش جنوبي اسمه اندرو. الهيئة الحاكمة كلها كهربت للابتعاد عنا، ولكن جاء الناظر وجاء بعض الشراتي للسلام! هذه الحكومة طائشة ولا تعرف ما يضرها وما يصلحها، إن الشعب معنا في تأييد كبير.

وروى عن مواقف شيخ الحلة (محمد نوباوي) وهو وكيل الإمام هناك، فكتب:

لقد قامت حكومة السبعة الطائشة بمحاولة جمع تأييدات من أفراد قبيلة حمر، وفشل المسعى، وأرسلوا ضابطاً ومعه عربتين جنود إلى الحلة، وقالوا لها أنتم عاصين، فقال لهم الناس ماذا فعلنا فقد أعطينا الضرائب وحشينا الشارع..إلخ؟ فقيل لهم لماذا لم تؤيدوا الحكومة كما أيد ناظركم؟ قالوا إننا لا نعتمد شيئاً لا يجينا بواسطة الإمام.. وأيضا محمد نوباوي تمنّع وقال إن أردتم شياختكم خذوها!!

وكتب عن بيوتات النظارة التالي:

ما هو مصير بيوتات النظارة؟ إنها الآن يترأسها رجال كبار في السن على الغالب، وبهم تغفيل كثير. وهذه البيوتات قد نهلت كثيراً من علوم هذه المدنية وتركزت فيها ثروة كبيرة عن طرق مشروعة وغير مشروعة، وأصبحت لذلك محط القوة الأدبية والاقتصادية في القبيلة فما هو مصيرها مع غباء زعمائها وتأييدهم دائماً للمواقف الآيلة للفناء؟

فهم -مثلاً- في تأييدهم لحكومة مثل حكومة عبود التي لا تقوم على أي أساس وتدل كل مقوماتها على فنائها المحتوم. فماذا يخاف زعيم عشيرة من مثل هذه الحكومة؟ وكيف سيحمي نفسه عندما يذهب أثرها قريباً؟ هل يا ترى وضعوا في أذهانهم هذه الأسئلة؟ والمعلوم المؤكد أنه لا بد من سياسة لمواجهة هذا الغباء.

وكتب في موضع آخر:

(عود إلى نظار العشائر. يجب أن توضع خطة محكمة لهدمهم هدماً مفيداً، حيث يستفاد من مكانة بيوتاتهم في الوضع الجديد، فلا يكون الهدم تخريبياً بل يكون بغرض رفع العناصر الطيبة الواعية من بيوتاتهم إلى مستوى القيادة المعاصرة.

إن القبلية بالمعنى المفهوم وبالنسبة للقبائل الكبيرة وهمٌ لا أساس له، ذلك إن أخذنا مثلا البديرية ثم الحوازمة ثم حمر لوجدنا أن الأجانب إذا جمعوا لزادوا على أسياد الاسم).

ودون الصادق في دفتره رأيه حول موقف ناظر البديرية السيد منعم منصور والذي أيّد حكومة عبود، وكيف أنه تحادث في النهود مع السيد عبد الرحمن عمر منتقداً له موقف الناظر من الحكومة وقال له *(إننا لا نستنكر التأييد الشكلي ولكن يهمنا التفاني في غير*

موضعه). و(يجب أن يجد منعم من يحلل له الموقف ليعرف ضعف هذه الحكومة وزوالها المحتوم. وحبذا لو كانت بيوتات الرئاسة نفسها تجد من يسوقها مع موجات التاريخ حتى لا تقف سداً فيحطمها التاريخ).

(وأظنه نقل كل ذلك الحديث لمنعم ولعبد القادر شقيق زوجته، وحضر عبد القادر مرتين فلم يجدني وحضر منعم صباح يوم ٦/٣/١٩٦١م وتحدثنا حديثاً طويلاً، وقال لي:

أ) إنكم تسمعون الكثير مما يشكك فينا.

ب) إن تأييدنا للحكومة سببه الضغط وإننا موظفون.

ج) إن العمدة أبو رنات هو الذي أملى علينا ودفع بنا في سبيل المعرض.

د) الجلابة وجودهم لا يريح من حيث قيامهم بالمقالب وجرنا في مثل مواقف التأييد التي حدثت.

ه) عند ذهابي الخرطوم قبل مقابلة عبود خابرت الإمام ولكن مهما فاتحته لم يحدثني فعلمت أنه منقبض.

و) إننا مهما كان الأمر لا «نبراكم جاي ولا جاي» ومع إني إدريسي إلا أني خابرت الإمام الراحل بذلك، فقال هذا بوجهة لوحده، وتستمر العلاقات كما هي فأنا لا أرى أعظم منكم حتى أحيد عن ذلك. وأما موقفي مع هذه الحكومة فالذي في القلب في القلب. أليست هذه الحكومة عديمة السياسة فهي معادية «سيدي» ومعادية الاتحاديين واستعدت الآن الإداريين؟

تحدثت مع الحكومة كثيراً عن هذا المشروع الجديد، ولكن الحاكم العسكري لكردفان مهما أثيره معه أجده صامتاً ولعل السبب في ذلك أنه يرى أبا رنات مقرب لدى الحكومة فلا يريد أن يعترض سبيله.

ثم شكى بأن البوليس عندما جاءه خبر شرع فوراً في الاعتقالات والتحقيقات..إلخ، وليست عنده سياسة. وشكى من القاضي المقيم فقال إن موقفه من أعجب ما يكون: صاحب الجريمة البينة يطلقه ظلماً، ولسنا نعرف ماذا وراءه؟

أما المجلس فله جمع ماله والسلام.

فكيف يكون الأمر بين المجلس والقاضي والبوليس مع فقدان المفتش؟

فقلت له قصة أخطاء هذه الحكومة وفسادها وضلالها، وإن الإمام لم يخرج من كونه طلب معها المفاهمة، وإن من التكبر والسفه أن تعرض عن المفاهمة حول مصير البلاد كأنما البلاد سجلت باسمها! وإننا نرى ضرورة وعيكم ورشدكم وانتباهكم للأمور حتى لا يطيش صوابكم، فأنتم زعماء في أهلكم ولا يصح لكم الإهمال في الأمور المهمة. وإن هذه الحكومة لا شك زايلة فماذا يكون موقفكم من الناس؟

وتحدثنا كثيراً في اتفاق تام حول الأمر. وتساءل لماذا لم أنزل معه ودعاني، والواضح أنه يريد أن يؤكد أن ولاءه ثابت، وأنه تخوف من الموقف، وأنه لا يوجد سبب لتأييده هذه الحكومة كما هو معلوم. فشكرته على شعوره وتعجبت من الحكومة الطائشة وتلغرافاتها الفارغة إذ قال لي إنني أرسل جواب شخصي فأجده مذاعاً بصفته برقية! وختم قائلاً إننا معكم إذا جد الجد).

وجاء في البرنامج المطبوع أنه يوم ٧/ ٣ قيام من النهود إلى جبارة وجبريل والمبيت بغلة برة.

وكتب السيد الصادق في ذلك اليوم التالي:

(قيام يوم ٧/٣/ ١٩٦١م: مررنا بحلة متبر، شيخها حمّاد متّبر. وقصته أنه طُلب منه أثناء معرض عبود أن يؤيد بمن في حلته فقال إن أمر التأييد هذا اختياري وأنا أؤدي ما علي من واجبات الحكومة فلا داعي لشيء آخر وفي أمر التأييدات عندنا «شارة» إرشاد واجب نعرف اتجاهه.

فما كان من الحاكم العسكري إلا أن أرسل لهم ضابطا و٣٩ عسكرياً وقالوا لهم أنتم عصيتم فقالوا لا إننا نقوم بعمل الحكومة ومسألة التأييدات هذه اختيارية. وكان إرسال العسكر لهم قبل المعرض، حوالي ٣/٢/ ١٩٦١م ورجعت القوة بلا جدوى.

هذه من الأساليب الغبية التي أخذ يستعملها أمثال العمدة أبو رنات من المنافقين الذين يجدون الحكومة العليا فارغة وراعنة في الفراغ فيتهورون ويرتكبون أمثال هذه الحماقات التي تؤدي إلى نتيجتين: تعلم الشعب الصلابة، وتعجل بزوال هذه الحكومة).

وفي مكان آخر يكتب:

(قبيل مغادرة النهود قابلت المفتش. تحدث حول عسكرية الأنصار وأقنعته بعدمها. حديثه به تملق وعدم تركيز وسريع الاقتناع وكأن كل الأشياء عليه غريبة!! إنني استغربت كيف يكون أمثال هذا حكام إداريين وعسكريين لمركز في سعة مركز النهود؟)

وكتب في ٩/ ٣/ ١٩٦١م التالي:

١. سبق أن تحدثت عن درجات الحقيقة ووجوب وصولها إلى الناس حسب عقولهم. وأريد أن أضيف ظاهرة جديدة، وهي أن الناس الذين يفدون إلينا جماعات غفيرة من حلالهم لا يفدون عن معرفة لما نحن فيه، بل قد لا يكونون أصحاب غرض في معرفة ما نقول وما نوجه به، والتنظيمات التي نحن بصددها. فهم يقصدون الزوارة والبركة، ونحن نقصد التوجيه والإرشاد والتنظيم، فلا سبيل إلى ذلك إلا باستغلال العلاقة التي يقصدونها هم للأغراض العليا التي نود جمعهم حولها. لذا فبعد تحديد الأهداف واجب معرفة أن لكل مجموعة علاقة تساق بها وتأبى أن تساق بخلافها. وهذه العلاقات: العاطفية أو العقلية أو الروحية، واجب فهم ذلك وتخطيط السودان على أساس بيان تواجد تلك العلاقات في فئاته المختلفة.

٢. واجب كتابة بحث بعنوان حكم السودان، وذلك لبيان العناصر والعوامل التي ترتبط بها فئات السودانيين المختلفة، والاستعانة في ذلك بعلم التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس.

٣. خدمات المهدية للسودان:

أ- توحيد الصفوف حول هدف موحد.

ب- خلق قيادة واحدة وإمامة فعالة.

ج- إيجابية الدين.

د- سيادة الوطن وذلك بالنظر للتحرير من الأجانب.

هـ- وأيضا، القبائل العربية لا يمكن أن تتحمس لأهداف كبرى عن طريق عقلي إلا بعد مجهود ثقافي، وهي قبائل تحمل خامات الحضارة الإسلامية والعربية فلا يمكن تفجير طاقاتها إلا عن طريق المستوى الذي هي فيه حالياً. هذا كما أن القبلية أكبر عائق

للسعي نحو هدف كبير، فلا دواء لها سوى الولاية الروحية التي تشفي الناس من آلامها وانقساماتها، وهذا أيضاً كتراث المهدية.

وكتب في موضع آخر بالدفتر في نفس الموضوع:

لوجود عوامل قبلية وطائفية وإقليمية في السودان ينعدم وجود ولاء مشترك، هذا ولاختلاف الناس في تقييم تاريخ البلاد يضيف ذلك إلى عوامل التباين، فإذا جمعنا تلك العوامل اتضحت لنا صعوبة حكم السودان، ولذا فالواجب كتابة نظرية متكاملة تتناول كل تلك العوامل وتدرس حكم السودان علمياً، علنا نجد بين ثنايا تلك الدراسة أضواء نهتدي بها فيما يتعلق بحكم بلادنا.

***

لم يكن صاحبنا يظن أنه سوف يوضع بعد خمس سنين أمام هذه المهمة الصعبة، وكان يدوّن ملاحظاته بهدف إعطاء تغذية راجعة أمام والده الذي كان يقود دفة المعارضة، ويجتهد في بحث سبل توحيد كلمة السودانيين حول إزالة حكم العسكر وإقامة حكم مسترشد بأخطاء الماضي لئلا يكررها.

والحقيقة فإن أطروحات حكم السودان السائدة كانت أغلبها تدور ليس حول التوفيق بين هذه المكونات المستقطبة، بل حول إقصاء طرف أو أطراف من المعادلة.

وقد حاول الصادق جهده مثلما سوف نرى، أن يكون الحكم بعيداً عن الاستقطاب حريصاً على التوافق على حد أدنى، وهو الاتجاه الذي رماه كثيرون بالتردد.

المتردد شخص لم يحزم أمره ولم يحدد رأيه. وللصادق مقدرة عجيبة على تحديد الرؤى بجلاء في كل مرة يجابه بأي موقف، لكنه حرص دائماً على تجنب الاستقطاب.

ولنعد لغرب كردفان قبل أكثر من نصف قرن من اليوم.

دوّن الصادق أثناء زيارته لمنطقة «عيال بخيت» التالي:

في حلة كرُبلا بمنطقة عيال بخيت تقدم لي ابن الوكيل حامد سليمان واسمه عيسى حامد بأنه وهب ابنه وعمره ٧ سنوات (الآن) للإمام الصديق، واسمه محمد الصادق عيسى، فقلت له يدخله فوراً في المدرسة (في الخوي) وبعد إكمال تعليمه هنا يحضر إلينا إن شاء الله.

تفكك أجهزة الحكم واضح والظلم والعدوان من ناحية المسئولين:

أ- بوليس أم حيطان يعتقل الناس بكيفه وقد أمر علي الجقر ألا يبني جامعاً.

ب- عقوبة مك جلد وعبد الحميد لاستقبالي.

ج- موقف جماعة بارا وأم روابة.

د- الحلة التي أرسلوا لها عساكر الجيش.

ه- تهديد حسن إبراهيم بالإعدام لحيازة المذكرة.

و- تكتيب الجماعة في النهود تعهداً بالأمن. كل ذلك بغرضين: التشكيك في مقاصدنا وعرقلة نشاطنا.

ز- القبض على العربة بعدم الرخصة والرد الخاطئ.

***

ولدى زيارته لقرية غبيش دوّن ككل قرية أسماء وعناوين سكرتير الشباب ونائبه، ومقدم المتعلمين، ومقدم الفقرا ونائبه، ووكيل المنطقة ودوّن أن المنطقة يوجد بها دونكي ومدرسة أولية وشفخانة وسوق كبيرة.

وذكر أن نائب مقدم الفقرا هو أبو إبراهيم عبد المحمود وكتب عنه: *(هذا شاب عامل عارف حافظ واجب الاعتماد عليه. واجب عناية به وإرسال تفسير مصحف له وأيضاً إحياء علوم الدين.)*

وتشيء الأقدار أن يكون ولد هذا الشاب الذي أعجبه، الأمير عبد المحمود أبو إبراهيم، أحد الشباب الذي سوف يتحلّق حوله بعد ثلاثة عقود ويكون ذراعه الأيمن في العمل الأنصاري، فهو الآن الأمين العام لهيئة شئون الأنصار!

وكتب بعد زيارة غبيش التالي:

أضواء على مبدأ الأنصار:

(لا شك أن كل مبدأ لا يتجدد يفنى. وكل مبدأ مهما كانت نواحي العظمة فيه ينطوي على تناقض في جوهره، وذلك هو السر في أن الأحوال لا تدوم على شيء بل تتغير.

الأنصارية في وضعها المعاصر:

١- لا مذهبية ولا تطرق ولا تشيع. إنما يعتمد مصدران الكتاب والسنة ويرعى سائر الناس إمام يجدد ويجتهد ويعمل بالشورى.

٢- مجموعة الأنصار تعتمد على تلك العقيدة وقد وثقت بينها بخلاف العقيدة عُرى التاريخ.

٣- الأنصار جماعة منتظمة مؤمنة بذلك المبدأ مربوطة بذلك التاريخ مجندة لأعمال الخير في كافة أوجهها:

الدينية: كعمارة المساجد- الخلاوى- الأمر بالحلال والنهي عن الحرام.

الاجتماعية: كمحاربة غلاء المهور والنواح على الموتى والحِد.

الاقتصادية: كتشييد الجمعيات التعاونية والشركات والمشاريع.. الخ.

الوطنية: كالدعوة الاستقلالية والدعوة إلى أن يكون الحكم دائماً مدنياً والجيش يكون دائماً في ثكناته ونظام الحكم يكون قائماً على مبدأ من الديمقراطية موضوعاً على أساس يلائم حالة السودان وأوضاعه.

ما يجب كتابته:

١) حكم السودان: كتاب جامع للمؤثرات على الحكم في السودان.

٢) تعمير السودان: كتاب جامع للعوامل والاتجاهات التي تعمر السودان.

٣) تاريخ السودان: الطرق والقبائل والسلطنات وحكم الأجانب.. إلخ.

وفي يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦١م كتب خواطر نقتبس منها:

١. القرى السودانية في الأقاليم ليست بها أية خطة لتنظيم حياتها سكنياً ولا صحياً ولا معاشياً ولا خلقياً ولا دينياً ولا من أية ناحية من النواحي. والواجب وضع خطة متكاملة للقرية النموذجية.

٢. التعليم الأولي بآفاقه الحالية والتشريد للعيال الذي يحدث نتيجة لعدم اتساقه مصدر فوضى وبذار شديد. الواجب وضع سياسة تعليمية تحدد نسبة التعليم الأكاديمي

وتوزع الطلبة على المعاهد الفنية وخلافها حسب حاجة البلاد، وأن يسري ذلك إجبارياً.

****

هذه الرحلة ومدوناتها مهمة للغاية برأينا في تتبع رؤى السيد الصادق، وقد كان شاباً في الخامسة والعشرين، حديث الزواج إذ مضى على زواجه في مارس ١٩٦٠م أقل من عام، فلم يكن له أطفال بعد. وقد شكل اختلاطه بالمسئولين الحكوميين والزعماء التقليديين وبالناس العاديين في الإقليم مادة للتفكر في قضايا كبرى تتعلق بالفقه والحكم والاجتماع، والتعليم، وغيرها من الخدمات المطلوبة في الأقاليم كمحاربة العطش.

وسنرى صدى هذه الرحلة في تركيزه حينما حكم على عدم الانفصام بين الحكام في العاصمة وبين الأقاليم، وضرورة الطواف عليها ومعرفة مطالبها، ثم مناداته المتكررة بمراجعة التعليم بطريقة تزيد من نسبة التعليم الفني حسب حاجة البلاد وتقلص التعليم الأكاديمي.

وقد ولدت بكر الصادق مباشرة بعد عودته من رحلة كردفان، في أبريل ١٩٦١م، فسماها أم سلمة تيمنا بجدته العالمة الصالحة التي قيل إن الإمام المهدي قال عنها: أنا في النساء أم سلمة.

وسوف نترك متابعة يوميات أبو أم سلمة الآن، لنصف من جديد المشهد العام.

خطاب الاستقلال ١٩٦١م

نظمت جبهة المعارضة التي يقودها الإمام الصديق المهدي احتفالاً ضخماً باستقلال السودان في بيت المهدي في ١/ ١/ ١٩٦١م، حضره حشد كبير زاد من تأكيد وحدة المعارضة وشعبيتها، وخاطب الاحتفال الإمام الصديق وأشار في نهاية خطابه إلى تقديم القوى السياسية لمذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠، وعدد مطالب المذكرة الواردة في نهايتها ثم قال: (لا تزال هذه المذكرة الأخيرة بين يدي المسئولين لم يقرروا فيها بعد. ولم يردوا على ما جاء فيها ولا يزال أملنا كبيراً أن يتجاوبوا مع الروح الوطني التي أملتها. إن إجماع السودانيين الذي حقق بالأمس الجلاء وحقق الإستقلال ورفع علم السودان عالياً خفاقاً، هو نفس الإجماع الذي يتمثل في حشدكم هذا، وهو الذي سيحقق ما تصبو إليه هذه الأمة من عزة وكرامة، ونظرة واحدة إلى

التاريخ ترينا أن إرادة الشعوب لا تقهر، وتصميمها غالب ومشيئتها لا ترد. إننا حينما تقدمنا بمطالبنا لم نكن نرمي إلى الحكم أو نهدف إلى سلطان ولكنا نؤمن بأن أفضل أنواع الحكم هو الذي يشارك فيه المواطن بنصيب، سواء أكان عاملاً أو زارعاً أو تاجراً لأن الوطن يهمهم جميعاً وهو حق مشاع للكل يبذلون فيه بقدر ما آتاهم الله من ملكات وقوى واستعداد. وهو دائماً وأبداً في مصلحة وخدمة الشعب)[1].

أبقى خطاب الاستقلال على جذوة المقاومة متقدة، وأعلى من روح المعارضة المعنوية بالتفاف جماهير متزايدة حولها، ووضع سابقة لكيف يكون (خطاب الاستقلال) وهو ما افتقده كيان المعارضة بغياب الصديق الأسيف في أكتوبر من نفس العام، وهو ما ستتابعه تفصيلاً.

تفاوض ثم مواجهة

كل التحركات والاتصالات والوفود ومناشطها والخطب المنبرية أزعجت الحكومة فنحت للتفاوض مع الإمام الصديق قائد المعارضة الذي رحب بالحوار بشرط أن تكون المفاوضات رسمية ويكون حاضروها من الحكومة مفوضين للوصول لاتفاق.

عقدت ثلاث جلسات مطولة، الأولى في يوم الجمعة ١٧ فبراير ١٩٦١ (الموافق الأول من رمضان ١٣٨٠هـ)، والأخيرة في يوم الأحد ١٢ مارس ١٩٦١م، ولكنهم ركنوا بعدها لرجع صدى إعلامهم المضلل، وصرحوا لمراسل جريدة الديلي تلغراف بأن ٨٥٪ من الشعب السوداني يؤيد حكومتهم. المراسل الذي تساءل عن صحة هذا الادعاء قال له الإمام الصديق: إن كانت هذه المقولة صحيحة فلماذا تحجم الحكومة عن مسألة إجراء انتخابات عامة؟ وأضاف: إنني أستطيع إشعال حرب تحريرية في السودان ولا يمنعني من ذلك إلا الإشفاق على البلاد من الخراب.

بعد ذلك اتجهت الحكومة للبطش بالأنصار، فهمت باعتقال موفدي الإمام (السيدين الصادق وأحمد المهدي) للعزاء في الأقاليم، وأبرقهم الإمام الصديق مستنكراً: (يؤسفني أن أضطر لأحتج لديكم على الضغط والعنت الذي تلقاه مجموعة الأنصار وحدها فإنهم منعوا مثلاً من رفع أعلامهم التقليدية في دارفور وحددت إقامة السادة أبناء

(١) جهاد في سبيل الديمقراطية

المهدي أحمد والصادق بغير حق، وقد أوفدا مني لمديريتي كردفان ودارفور في زيارات تقليدية ومهام دينية اجتماعية تختص بالأنصار وحدهم في الغرب وإن في هذا ما فيه من التعدي على الحريات الشخصية والمقدسات والعقائد الدينية والعلاقات والمساواة الاجتماعية، حتى لقد وصل الأمر أن تعتبر التعزية في الفقيدين الناظر عبد القادر هباني والسيد علي أبو سن خروجاً على القانون). مذكرا بأن الدكتاتورية كنظام حكم لا تناسب شعبنا وضرورة الاستجابة لمطالب الشعب.

وإثر حادثة تعذيب محام في الأبيض بشكل بشع في يونيو ١٩٦١م، عقدت الجبهة اجتماعاً طارئاً في منزل الإمام الصديق المهدي حضره السادة عبد الله خليل، وعبد الله نقد الله، ومحمد أحمد محجوب، وعبد الله ميرغني، وأمين التوم عن حزب الأمة، وإسماعيل الأزهري، ومبارك زروق، ومحمد أحمد المرضي، وإبراهيم جبريل عن الحزب الوطني الاتحادي، وعبد الخالق محجوب، وأحمد سليمان عن الحزب الشيوعي، والسيد ميرغني حمزة وآخرون، وأرسلت الجبهة تلغرافاً نارياً في يوليو ١٩٦١م يقول (إن كل ضمير حي ليثور من أعماقه لهذه الأعمال الوحشية التي لن يسكت عليها الشعب الذي اصطكت مسامعه واهتز وجدانه لهذه الأنباء، وهو قادر لأن يضع حداً لهذا العهد البغيض الذي قام على إرادة حفنة صغيرة تدفعها الضغائن وتحركها الأحقاد، ونحن بوصفنا ممثلين لهذا الشعب ننذركم بأننا سنكشف كل ما يدور للرأي العام العالمي والمحلي ونحملكم قضية هذه الأعمال التي أرجعتم بها البلاد إلى عهود الظلام والبدائية المتوحشة).

فاعتقل العسكريون كل الزعماء المشاركين في الاجتماع الذي صاغ المذكرة، ولم يستثن إلا الإمام الصديق والسيد ميرغني حمزة ويقول البعض إن ذلك كان بطلب من السيد علي الميرغني الذي تربطه بعبود (ختمي الجذور) علاقة وطيدة.

ومن طرائف أو عجائب ذلك الزمان اعتقال قطب فريق المريخ الكروي الشهير عبد الرحمن شاخور إذ تم اعتقاله عن طريق الخطأ. وكان شاخور تاجر ذرة (عيش) مشهور وبما أنه أنصاري ومن ودنوباوي كان الإمام الصديق يكلفه ببيع إنتاج مزارع الدائرة من الذرة ويتحدث معه بالهاتف كثيراً حول الأموال المستلمة والموردة للبنك، وظنت حكومة عبود بعد مراقبة هاتف الإمام الصديق أن شاخور يمول المعارضة فاعتقل مع الزعماء المذكورين في جوبا، وروى حفيده أنه عندما اعتقل بواسطة الكومر والبوليس

من منزله كان منزعجاً جداً، وبعده ذهبوا لمنزل السيد عبد الله خليل فوجدوه في كامل هيئته و(محضر شنطة «هاندباك»، قال، زي الماشي تمرين كورة)! و في المعتقل قال له السيد الأزهري يا شاخور انت ما عندك ذنب ولكن طالما جيت معانا تناضل معانا علشان نقلب الحكومة، هو طبعا باله في المريخ قال ليه نقلبها: باكورد؟ فعلم الأزهري أن فكره كروي وبعيد عن السياسة![1]

الشاهد، أرسل العساكر في ١١/ ٧/ ١٩٦١م (لفت نظر) للإمام الصديق لكيلا يقوم (بما يخالف القانون مستقبلاً) مع هجمة إعلامية قوية على (الحزبية) وتضييق على الأنصار وتجمعاتهم.

ورد عليهم الإمام الصديق في نفس اليوم (١١/ ٧): (إننا لا نقبل أي تعدٍ على كيان الأنصار بمفهوماته وشعائره المعروفة. إن الجيش الثنائي الذي انبرى لكيان الأنصار بقوته وجبروته فأعمل فيه الضرب والهدم والتحريق ما لبث أن وجد أشلاء ذلك الكيان تتجمع مستمدة قوتها من عقيدتها الثورية التي تنطح كل عائق، فرأى رجال الحكم الثنائي نشأة الكيان الشهيد مرة أخرى بقيادة الإمام عبد الرحمن الذي دفع بالحكمة والتي هي أحسن حتى أصبحت تلك القوة المعنوية الكامنة سبب الدفع نحو استقلال البلاد والذود عنه. إنني لا أذكر هذا للمفاخرة وإنما أذكره للتأسف على الظروف التي جعلت حكماً وطنياً يعالج الأمور بأساليب الجيش الثنائي، إن نشاط الأنصار وحريتهم لأداء شعائرهم الدينية حقوق وليست منح وأنا ومن معي أمناؤها وحراسها بالمال والنفس والولد). ورجاهم أن ينظروا في عواقب أعمالهم ويعدلوا عنها.

سكتت الحكومة على هذا الخطاب وتحفظت في التعرض للأنصار. في تلك الظروف كتب الإمام الصديق للأنصار منشورا موجهاً يؤكد أن العنت الذي لاقاه الأنصار على يدي المحتل لم يفلح في اجتثاثهم، وأن العنت الذي يلاقونه اليوم لن يفت من عضدهم. ويوصيهم بالحفاظ على العقيدة والراتب وتنظيم شباب الأنصار.

رد المعارضة

جمع الإمام الصديق مجلسه وأطلعه على التطورات، وتقرر أن تتم مناشدة التجار

(١) أحمد دولة ظرفاء ودنوباوي قصص وحكاوي-٥- المرحوم الحاج عبد الرحمن شاخور مقال منشور بصحيفة الصحافة

والهيئات لكي تضرب تمهيداً للقيام بعمل جماعي، وأن يتحاشى الأنصار العمل منفردين.

كما سرب خطابات سرية للمعتقلين بجوبا مفادها الآتي: إن الجبهة الوطنية قد أعدت عدتها كاملة لمواجهة الموقف، وستبدأ فوراً بطلب لقاء مع المجلس العسكري تطالبه فيه بالتنحي الفوري عن السلطة وتسليمها للشعب، وفي حالة الرفض فإن الثورة الشعبية قد أعد لها إعداداً كاملاً، ولن تقدر حكومة العسكريين على مواجهتها لأكثر من أيام قليلة. وطالبتهم الرسالة بدراسة مفصلة لوضع انتقالي يعقب حكومة العساكر ويعد لقيام حكم ديمقراطي دائم وبذل أقصى الجهد لاتفاق كل المعتقلين على الخطة المقترحة.[١]

ولكن الدعوة للإضراب لم تنجح إلا في حيز ضيق كما قامت مظاهرات قليلة تحتج على صنيع الحكومة وهذا الموقف لم يكف للتمهيد لعمل إجماعي كبير.

أحداث المولد ٢١ أغسطس ١٩٦١م

يبدو أن حكومة العسكرتارية رأت أن اجتثاث المعارضة لن يتم بدون مواجهة الأنصار وقطع دابرهم. فاستهدفتهم في الاحتفال بالمولد النبوي للعام الهجري ١٣٨١هـ، وكانت لهم خيمتهم المخصصة داخل ميدان مسجد الخليفة أسوة ببقية الطرق والتنظيمات الدينية. فوضعت خطة لإحاطة قوات الشرطة المسلحة بالأنصار أثناء تجمعهم في مولد الرسول عليه الصلاة والسلام.

وحالما طوقت الشرطة الجمع، أنذرته بالتفرق ولكن لم تمهله لحظة بل شرعت تصب عليهم وابل الرصاص. فما لاذ الأنصار بالفرار بل واجهوا الرصاص ببسالة وانقضوا على البوليس بما صادفوا من الأخشاب وقواعد المقاعد والسكاكين وقتلوا منهم ثمانية واستشهد من الأنصار اثنا عشر رجلاً وجرح من الطرفين عدد كبير. ثبت الأنصار غير مبالين بعدوهم الذي فاقهم نظاماً وسلاحاً فاجبروه على الهرب تاركاً لهم الميدان وتاركاً وراءه ضحاياه وعدداً من الأسلحة النارية فستر الأنصار الضحايا وجمعوا السلاح وسلموه لقيادتهم.

(١)(أمين التوم، ص ١٩٧م). وكان من المعتقلين في جوبا.

شوهد الإمام الصديق في تلك اللحظة وقد هب للمكان وهو يحاول إنقاذ من يمكن إنقاذه من ضحايا الرصاص الغادر، وكان الألم يعتصره ويشعر بأن دماء هؤلاء الضحايا معلقة في عنقه.

شهداء المولد هم الأحباب:

١. حامد محمد أبو عكاز.	أم درمان.
٢. آدم يحي.	الجزيرة أبا.
٣. الجيلي الشيخ بلال.	أم درمان.
٤. محمد أحمد مهاجر.	أم درمان.
٥. فضل علي أحمد.	سنجة.
٦. أحمد آدم.	أم درمان.
٧. عبدالرحمن علي.	الحوري.
٨. حامد حماد	دارفور.
٩. أبكر آدم عثمان.	الحصيرة.
١٠. جبريل محمد آدم.	الجزيرة أبا.
١١. محمد عمر أحمد.	أم درمان.
١٢. آدم حماد.	الجزيرة أبا.

الإمام الصديق الذي كانت طعنة فؤاده كجمرة متقدة أسكت الغضب وأصدر بياناً يؤكد فيه أنهم ماضون للتقاضي في الجريمة: (نشكر الشعب السوداني أجمع لتضامنه معنا في المحنة وعزائه لنا في المصيبة. وإننا نتهم من أمر بتلك المجزرة بالقتل العمد ولدينا الشهود والبينات)..(أيها الأحباب كفكفوا دموعكم وضمضموا جراحكم اصبروا وصابروا وأعلموا أن الظلم زاهق وأن العدل لا شك سائد). وأي قتل عمد! في ساحة مسجد، لعزل يحتلفون بميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم!

كان الأنصار مجتمعين ببيت المهدي طيلة تلك الأيام، وروى العم الحبيب فضل

النور أن السيد الصادق أعطاه في اليوم التالي للتشييع قصيدة تلاها عليهم ولكنه لا يعرف شاعرها الذي سلمها واختفى بسرعة، وقد حفظ الحبيب فضل القصيدة بمجرد سماعها ولا يزال يحفظها عن ظهر قلب حيث دونتها منه مؤخراً، وعنوانها (إثنا عشر):

إثنا عشر من خير ما لحظته عين المعجب

إثنـــــــا عشر عقد تألق يوم ميلاد النبي

إثنا عشر قبسٌ توهّج في الظلام الغيهب

وجثا على قبر الإمام لدى الضريح الطيب

***

إثنا عشر باعوا النفوس هنــاك للشرف الرفيع

أنفوا الشكيم على الهوان وما استجابوا للخنوع

أخذوا علـــــــى غدر فألقوا فيه كالطود المنيع

ماتوا ليجني الشعب في أعقابهم زهر الربيع

***

هم فتية يـــــــــا صاحب الميلاد لم يتأثموا

حفلوا بذكـــــــراك الشريفة والضحايا جُثّم

وعلى الرصــــاص المنتشي شاديهمُ يترنم

وبرغم طـــلاب الأذى صلوا عليك وسلموا

***

يا ما أحيـــلاهم وقد نزفوا على الأكفان دم

يا ما أحـــيلاهم على الأعناق لفوا بالعلم

يا ما أحيلاهم لدى التكبير يرمي بالحمم

يحكــــــــون أنا قادرون وأننا لن ننهزم

***

هلا رأت عيــــــــناك ما أمّلته يوم المصاب

هلا رأيت البقعة الفيحـــاء جاشت كالعباب

مزدانة قد لفها التاريـــــــخ في أبهى ثياب

نشوى تزغرد للضحايا الخالدين من الشباب

***

أو ما رأيت مواكب الأنصار ترعد في الأصيل

قد أحفظتهم مهجة باتــــــــت بلا ذنب تسيل

متأججين حماسة كشحت على الدرب الطويل

لله ما يلقونه في الحــــــــــق والمجد الأثيل

حقاً.. لله ما يلقونه في الحق والمجد الأثيل!

أما الساسة المعتقلون آنذاك بجوبا، والمذكورون آنفاً، ففي صباح يوم التشييع قال لهم الأمير عبد الله نقد الله: حدثت (كتلة) في أم درمان، وذهب منا إثنا عشر، ولا أعرف كم ضحايا الطرف الآخر؟ فتهكم السيد محمد أحمد محجوب من محن هذا (الدنقلاوي)، وذهب لقائد السجن ليمتحن كلامه، فبهت القائد لأن الخبر وصله للتو، وكان يعلم يقيناً أنه ما من أحد في جوبا –غيره– قد سمع.

القصة التي تحكى عن الأمير أنه رأى في المنام، وأحلامه أعلامه، أن الإمام عبد الرحمن واقف وأمامه إثنا عشر جنازة مكفنة والصديق متجه نحوهم بينما الإمام عبد الرحمن يؤشر له لينتظر قليلاً. توجس الأمير من أن يرحل الصديق بعد برهة من هذا العقد النضيد(١).

لقد روّعت تلك الأحداث الشعب السوداني الذي لم يعتد على مثل هذه الاعتداءات بالذخيرة الحية منذ استباحة أم درمان في كرري.

(١) الرواية مأخوذة عن ابنته الأستاذة سارة نقد الله

ومن قصص ذلك الزمان المر الذي واجه الأسى بالطرفة، أن الهادي نصر الدين الملقّب بالضلالي، وهو من أعلام ودنوباوي كان يومها في حفل بهيج بالملازمين، وكان مشهوراً بإعجابه بالملازمين باعتباره حياً جميلاً راقياً، وبينما هم في الحفل الذي كان يغني فيه محبوبه المرحوم إبراهيم عوض، سمع الناس صوت رصاص فارتعبوا وذاكرة أحداث المولد لا زالت حية، فانفض الحفل وحينما سئل الهادي عم حدث قال: أبداً دة ما صوت رصاص بل منقة طرشقت في التلاجة!

فاجعة وفاة الإمام الصديق

يروي الأستاذ عبد الرحمن مختار في كتابه (خريف الفرح) أنه زار الإمام الصديق قبل يومين من وفاته فحكا له رؤية تفيد يقينه من لقائه الوشيك بربه. وهو معنى ورد بكتاب (جهاد في سبيل الديمقراطية) الذي أشرف على إعداده السيد الصادق المهدي.

وجاء: (انكشفت حوادث المولد عن موقف فريد: قائد اجتمعت له الكلمة وشعب تحفز للتضحية وانتزاع حقوقه. كان الإمام الصديق يعلم أن سبل النصح والتفاهم قد وصلت حدودها وأن الحكام قد لعب الغرور بعقولهم فلا يسمعون إلا المنافق ولا يحفلون إلا بعبارات التأييد الزائفة. وكان يدرك أنه والأنصار وراءه متحفزون للانقضاض وسائر السودانيين وراءه على استعداد للتضحية كان يعلم أنه وتلك الحال في مفترق طرق: إما أن يعلنها ثورة حمراء غايتها النصر وإما أن يلجم المشاعر الثائرة ويكبح جماح المعارضة إبقاءً على سلامة البلاد ويصبر حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً) ثم روى الصادق كيف ضاق صدر الصديق بتلك الاحتمالات فأصابته ذبحة صدرية في أربعينية المجزرة (السبت ٣٠/ ٩/ ١٩٦١م) واشتدت بالإثنين ٢/ ١٠/ ١٩٦١م، فناداه عصراً وأملى عليه وصيته بين شهود من الأطباء والأهل والأصدقاء ونصها: (إننا لا نكن عداء خاصاً لأحد وليس لنا مطلب خاص وإن مطلبنا هو مطلب البلاد قاطبة في أن تحكم بالشورى والديمقراطية وأن يعطى الناس الحريات الأساسية فاحرصوا علي تحقيق هذه المطالب مهما كلفكم الحرص). وبالنسبة للكيان أوصى بمجلس خماسي يرعى (شئوننا الدينية والسياسية بكلمة موحدة حتى تنقضي الظروف الحالية في البلاد وعندما تلتفتوا لأمر اختيار الخليفة الذي يكون إماماً يكون ذلك عن طريق الشورى بقرار الأنصار). ثم حاول الأطباء منعه من الكلام فقال إنه ليس جزعاً من الموت ولكن عليه مسئولية

(فالرسول قال خيركم من مات على وصية ويقول ليس منا من مات إلا ووصيته تحت وسادته)[1].

وتحدث عن أعمال الدائرة والأسرة، وكان حاضر الذهن مطمئناً. ثم طلب قارئ الراتب فجاء سيدنا عبد الله إسحق فقرأ الراتب كله، وبعدها رفع يديه بالفاتحة وقال لابنه الصادق: أحسن الله عزاءك في أبيك. الآن دعوني أرتاح. ورقد. لقد كان الحبة الثالثة عشر، من ذلك العقد الذي تألق يوم ميلاد النبي! والذين «ماتوا ليجني الشعب في أعقابهم زهر الربيع».

فسلام على الصديق في الخالدين.

حينما قلنا إنه الأب الشرعي لثورة أكتوبر المجيدة غالطنا البعض، وهم معذورون لأن تاريخ بلادنا لا يقيد وليس الصديق أول ولا آخر مظاليم هذا النهج الأعوج.

وللمغالط أن يأخذ شهادات الشهود كالسيد فاروق أبو عيسى وقد كان سكرتير الجبهة الوطنية المتحدة ومن رموز جبهة الهيئات. والأستاذ محجوب محمد صالح عضو الجبهة، أو يعود للكتب التي أرخت للمرحلة باقتدار أمثال كتاب دكتور إبراهيم الحاج موسى (تطور نظم الحكم والديمقراطية في السودان) البعيد عن حزب الأمة، وكتاب (ثورة شعب)لأحمد محمد أحمد شاموق، وخريف الفرح لعبد الرحمن مختار رحمه الله وهو يقول عن وفاته إنه ترك سفينة البلاد (وقد أصبح ربانها وسائقها). وقال د. إبراهيم الحاج موسى إن وفاة الإمام الصديق بالنسبة للمعارضة كانت (خسارة فادحة أصابتها بهزة عنيفة لازمتها حتى قيام ثورة أكتوبر الخالدة). فكل من حضر تلك الأيام يجمع على أن الصديق كان المحرك الأساسي للمعارضة الجماهيرية للدكتاتورية. أما أثره في كيان الأنصار فظاهر في كلمات الوصية.

وهل سمعنا كثيراً بقادة يوصون بالديمقراطية والشورى وهم على فراش الموت ويقولون لمن خلفهم احرصوا عليها مهما كلفكم الحرص؟ هذا وقد كلفه الحرص حياته!

وروى لنا السيد الصادق إن أحد الأطباء الأجانب الموجودين حينها، وكان بريطانياً

---

(١) الصادق المهدي، جهاد في سبيل الديمقراطية

واسمه مورغان، قال مندهشاً: لو كان ما يقال عن وجود جنة ونار صحيحاً، فهذا الرجل ذاهب لا شك إلى الجنة، إن الألم الذي يعانيه من هم في مثل علته لا يسمح بهذه السكينة ولا رباطة الجأش التي شهدناها!

وخاطب الشاعر أبو القاسم عثمان السيد الصادق وهو يرثي الراحل الكبير في قصيدة بعنوان «ذكرى الإمام الصديق»:

ذكرى من الصديق يسمو قدرها ... وتظل سامقة على كيوان

يا يوم غيبته أثرت مدامعاً ... وسقيت أربعنا من الأحزان

لبس السواد عليك كل مجند ... يمشي ليوم النصر في إيمان

من كل ندب لا يشق غباره ... قد قد خافقه من الصوان

والراية المثلى ترفرف مثلما ... كانت على ماض من الأزمان

لكنها قد جددت وتجددت ... بالصادق المذخور للحدثان

ما شانه سن الشباب وإنما ... زان الشباب بعفة وجنان

والعقل يزهى بالشباب وقد حوى ... حلم الشيوخ وحكمة الشبان

ورثا الإمام الصديق شاعر المؤتمر حسن طه بقوله:

أيا دوحة المهدي والموت سنة ... فروعك رغم الموت تنمو وتكبر

عزاء فرغم الدهر أنت وريفة ... قطوفك للجانين تدنو فتبطر

إذا ما ذوى فرعٌ علا منك آخرٌ ... وأصلك باقٍ غوره ليس يسبر

إلى الخلد يا صديق مثواك جنة ... أعدت لمن يرضي الإله ويذكر

بررا أن تخلف صادقا ... زعيما قوي البأس هيهات يقهر

فهيا بنا يا صادق في مسيرة ... إلى المجد لا نكبو ولا نتعثرُ

لك الأمر فأمرنا لك النهي فانهنا ... فأنت لنا نبديه رأي معبرُ

هنيئا لأنصار الإله زعامة ... تسلمتها والجو أكلف أغبرُ

وهـا أنـت ربـان السـفين فسـر بهـا　　إلى شاطئ الأمـن الـذي كـاد يهجـرُ

ووحـد صـفوف القـوم للغايـة التـي　　يقررهـا السـودان فـيها يقـررُ

علـى هـذه النجـوى أجـدد بيعتـي　　لـك اليـوم فالأنصـار لا تتغيـرُ

فجأة تَـرُك حبيبنا في العراء، وقد كان ينعم بغطائين عظيمين هما الإمام عبد الرحمن والإمام الصديق! في سن صغيرة على تحمل مسئولية كبيرة كالتي كانت تنتظره، خاصة وقد كان المتوقع لدى كثيرين أن يبايع إماماً للأنصار، وحتى حينما تقلد عمه الإمام الهادي الإمامة برضاه ومباركته وبدون أدنى نزاع كما سوف نروي تفصيلاً، فإن الحمل على عاتقه كان كبيراً جداً، وقد حمله بمسئولية فائقة مثبتاً أنه قد ملأ المكانة، وأن (العقل يزهى بالشباب وقد حوى حلم الشيوخ وحكمة الشبان)!

الفصل الثالث

الصادق والسفين المضطرب !

لم يكن أحدٌ مستعداً لفاجعة رحيل الإمام الصديق بذلك السيناريو، بيد أنها إرادة الله الذي له ما أعطى وله ما أخذ.

لفّ الحزن بيت السيد الصادق زمناً طويلاً، وتروي السيدة سارا إنها حينما جاءت عروساً في فبراير ١٩٦٣م أي بعد أكثر من عام على وفاة الإمام الصديق وجدت أن غرفة الإمام الصديق التي صارت غرفة العروسين الجديدين، وجدتها كما كانت يوم وفاته، لم يدخلها أحد حتى أن آخر مائدة «صينية» طعام فيها كانت في محلها، وكانت كل أغراض الإمام الصديق وملابسه في مكانها لم تمس، ولم يقدر أحد على مسها حتى لتنظف وتحضّر للقادمة الجديدة، فكان منظراً محزناً لها هي التي لم تحضر وفاة خالها الحبيب إذ كانت بأمريكا، ثم ها هي تواجه بمنظر يذكرها بيوم الرحيل الأليم.

وقد لفّ المشهد الوطني حزنٌ من نوع آخر، فقد تحدث الجميع عن ركود المعارضة بغياب الصديق عن الساحة، ومع مر الزمان اضطر الصادق أن يتقلد زمام المبادرة لسد الفراغ الذي خلفته وفاة أبيه، ويقف هو أمام فوهة المدفع! يقود سفيناً في بحر مضطرب.

مبايعة الإمام الهادي وتكوين مجلس الإمام

كان الإمام الصديق كما ذكرنا في وصيته قد أوصى أن يدير مجلسٌ خماسي شئون الأنصار حتى يتاح جو من الحرية يسمح للأنصار باختيار إمامهم بالشورى. هذه الوصية التي تلاها الإمام الصديق على ابنه كانت محضورة من قبل جمع غفير بعض منهم كبار الأنصار.

ويروي السيد أمين التوم، وقد كان معتقلا بجوبا لدى وفاة الإمام الصديق، إنهم لما عادوا تساءلوا عن كيفية عقد الإمامة بعد الصديق وتماسك أسرة المهدي بعد انتقاله (فقالوا لنا إن وصية الإمام الصديق قبل وفاته عن الإمامة من بعده كانت تدعو إلى

استشارة الأنصار وكبار آل المهدي والأخذ بما يرون عن اختيار الإمام، وعملاً بهذه الوصية وقبل أن يواري جثمان الإمام الصديق الثرى تجمع نحو من مائة من كبار الأنصار وكتبوا وثيقة وقعوا عليها جميعهم بأسمائهم يقترحون فيها اختيار السيد الصادق المهدي إماما للأنصار خلفاً لوالده العظيم، وسلموا الوثيقة كما قالوا للسيد يحي المهدي، ولكن اجتماعاً من كبار آل المهدي قاده السيد عبد الله الفاضل المهدي وحضره السادة الهادي ويحي وأحمد والصادق المهدي عقد تلك الليلة أخذ باقتراح تقدم به السيد عبد الله الفاضل المهدي يقضي بإعلان السيد الهادي إماما للأنصار. ولم يقل أحد منهم إن مذكرة كبار الأنصار عرضت على ذلك الاجتماع أم لم تعرض)[١].

سألت السيد الصادق عن هذه المذكرة[٢] فأكد علمه بها وقال إنه علم أن كل قادة كيان الأنصار وأصدقاء الإمام عبد الرحمن من قادة الحزب وقعوا فيها أمثال الأميرين محمد عبد الرحمن نقد الله وعبد الله عبد الرحمن نقدالله، والسيد عبد الرحمن النور وغيرهم، لكنه أكد أنها لم تعرض على المجلس لا من قبل السيد يحي ولا سواه، ولا هو ذكرها، أي ببساطة تم إهمالها تماماً.

حينما اشتد المرض على الإمام الصديق كان السيد عبد الله الفاضل متجهاً إلى موسكو لعمل تجاري، وفي الطريق كان في ترانزيت بروما، حينما علم بوفاة الإمام الصديق، وعُمل له ترتيب للعودة بسرعة فعاد فوراً للسودان وحضر الاجتماع الأول للمجلس الخماسي الذي كان رئيساً له بحسب الوصية[٣].

وأول ما قام به السيد عبد الله الفاضل لدى عودته هو تكسير الوصية. والحقيقة أن الإمام الصديق وقد أوصى بأن يكون اختيار الإمام بقرار وشورى الأنصار، جعل الأمر في يد مجلس ما كان ممكناً أن ينفذ تلك الوصية. ففكرة اختيار الإمام بالشورى واختيار الأنصار فكرة حداثية مائة بالمائة، وتعتبر راديكالية قياساً للطريقة التي كانت تدار بها

(١) أمين التوم، مرجع سابق ص ٢٠٤

(٢) إفادة شفهية من الحبيب الإمام حول ما رواه المرحوم السيد أمين التوم بشأن المذكرة، في ٨ أكتوبر ٢٠١١م

(٣) شهادة الحبيب الإمام الصادق المهدي على العصر في قناة الجزيرة، الحلقة الخامسة

شئون الأنصار القائمة على (الإشارة)، بينما المجلس الخماسي، باستثناء الصادق، كان تقليدي الهوى، محافظاً بدرجة فارس![1]

دعا السيد عبد الله المجلس لاجتماع في منزل السيد الهادي بودنوباوي وهو منزل ابنته السيدة رقية عبد الله الفاضل المهدي. وكان جثمان الإمام الصديق لم يوار في داخل قبة الإمام المهدي بعد، ولأن السيد أحمد كان غائباً في سفر فقد حضر المجلس أربعة. وأدير الاجتماع بشكل مزّق وصية الإمام الصديق إرباً.

لم يكن السيد عبد الله مرشحا كإمام أصلاً، فقد كان دور الإمام عبد الرحمن التأسيسي قد أطغى بيته على بقية آل المهدي في منطق الوراثة، وتم تأكيد هذا المعنى بخلافة الصديق له مع أن السيد عبد الله كان أكبر منه سناً وسبقه في العمل مع عمه الإمام عبد الرحمن المهدي الذي كان وكيلاً له[2]. ولكن السيد عبد الله بدأ الاجتماع بالقول: وصية

(١) يروي المستر غراهام توماس انطباعاته مثلاً عن الإمام الهادي وصهره السيد عبد الله الفاضل فقد كان الإمام الهادي متزوجاً من ابنته السيدة رقية، يقول بعد وصفه للقائه بالسيد الهادي وترتيب لقاءات له في الخرطوم: (كان صاحبنا رجلاً مخلصاً ومتحمساً وشديد التقى والورع، وأنا أعتقد أنه أكثر أبناء السيد الكبير تديناً، لكنه بدا لي محافظاً جداً، وتقليدياً في تناوله للأمور،..، وكان شديد التأثر بـ«حَمِيه» السيد عبد الله الفاضل الذي كانت تخامره طموحات ملوكية). توماس، سابق ص ١٠٥-١٠٦

(٢) في الحقيقة يروي الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه أنه جاء وقت كان للسيد عبد الله طموحات بالإمامة وخلافة الإمام عبد الرحمن، ويورد أن أحد الأسباب الخمسة التي ذكرها لفض تحالف السيد عبد الرحمن مع جماعة الأشقاء بزعامة السيد إسماعيل الأزهري والسيد يحي الفضلي في نوفمبر ١٩٤٣م وكان ابن أخيه السيد عبد الله الفاضل المهدي من رموزها، هو قلقه (من الطموحات الشخصية لعبد الله الفاضل المهدي الذي كان يسعى لخلافة السيد عبد الرحمن في إمامة الأنصار ويستخدم المؤتمر كقاعدة لتقوية مركزه) وقال فيصل إن الإمام أصدر توجيهاً لابن أخيه حينها بالاستقالة من لجنة المؤتمر عقب استقالة السيد إبراهيم أحمد وجماعته (وهي الجماعة المنافسة للأشقاء وكان مندرجاً فيها منافس السيد عبد الله داخل الأسرة السيد محمد الخليفة شريف)، ويقول دكتور فيصل إن حركة إقصاء السيد عبد الله أو الحد من طموحاته واستبداله بالسيد الصديق المهدي قد بدأت منذ أغسطس ١٩٤١م وكان يتزعمها (غريمه) السيد محمد الخليفة شريف ويؤيده السيد يعقوب الحلو وبعض شيوخ وشباب الأنصار. انظر فيصل، الحركة السياسية، سابق ص ١٧٥-١٧٧. =

الإمام الصديق على العين والرأس، لكن لا نستطيع أن ننتظر حتى يختار الأنصار، لأن عادة السودانيين أن يخلفوا سلف الزعيم مباشرة بعد موته، ويتوقع منا الجميع أن نفعل ذلك الآن.

وأغفل السيد عبد الله أي ذكر لمواقف كبار الأنصار الذين كان يمكن استصحاب رأيهم أو الدعوة لاجتماع موسع، وجعل الأمر كأنه اختيار بين أربعتهم يقومون به بحسب ما يرون. ونحن لا نعلم يقيناً، لكن غالب الظن أن السيد يحي، وهو صهره كذلك[1]، قد عرض عليه الوثيقة باعتباره كبير المجلس الخماسي ورئيسه.

قال السيد عبد الله بعد تأكيده على ضرورة اختيار الإمام فوراً: بالنسبة للخلافة فأنا شخصياً لا أريدها. وخاطب السيد يحي بالقول: أما أنت يا يحي فمع وجود أخوك الأكبر لا يمكن تكون عايزها. فالحكاية هي بين الهادي والصادق.

وقال السيد الصادق: *لقد وضح لي أن الثلاثة في موقف واحد، وحتى لو جاء أحمد لكان موقفهم تعزز، الحقيقة أن الإمام الصديق جعل وصيته في أيدٍ لا تريد تنفيذها، والأسوأ من ذلك أن النظام حينها يؤيد هذا الخط، وأي خلاف سوف يؤدي لشق يستفيد منه أعداء الكيان، ومجموعة الأنصار التي تحركت لم تحسن التصرف لأنه كان الأولى بهم طلب حضور اجتماع المجلس الخماسي بدلاً عن تسليم المذكرة للسيد يحي. وأنا من ناحية لم أكن راغباً في الإمامة، ولكن كان يهمني تأكيد المعاني في الوصية والموقف السياسي الوطني، لذلك بادرت بالقول: الأسهل أن انقاد أنا لعمي، وإنني مستعد لأؤيد السيد الهادي ليكون إماما بشرطين: الأول أن نعلن الوصية ومحتواها ونبرر لماذا خالفناها فمن المهم أن تكون دستوراً في اختيار القيادة في الكيان في مقبل الأيام. والثاني*

= الشاهد أنه مع مر الأيام ابتعد الإمام عبد الرحمن عن جماعة الأشقاء الذين ناصبوه العداء واتجهوا نحو السيد علي الميرغني ونحو أحضان الحكومة المصرية مطالبين بالاتحاد مع مصر، برغم نشأتهم الاستقلالية في كنف الإمام عبد الرحمن المهدي، وبالتالي فقد السيد عبد الله سنده السياسي تماماً داخل حزب الأمة الذي تكون لاحقاً تحت هيمنة جماعة السيد إبراهيم أحمد. كل هذا بالطبع قلل من فرص تطلعه للزعامة. للاطلاع على تجريف موقع السيد عبد الله داخل الكيان يمكن الرجوع لانتخابات المكتب السياسي في ديسمبر عام ١٩٦٤م، حيث فشل في دخول المكتب بنيله ١٤ صوتاً فقط. انظر كتاب (قضية الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق).

(١) السيد يحي رحمه الله كان متزوجاً من السيدة وفاء عبد الله الفاضل المهدي.

هو ألا يتغير خط الإمام الصديق السياسي[١].

ووافق المجلس يومها على هذين الشرطين، أما الشرط الأول فقد أعطيت للصادق الكلمة يوم التشييع وخطب في الناس معلناً الوصية ومشيراً للظروف الصعبة التي أودت بهم لتغييرها واختيار السيد الهادي إماماً، كما طبع نص الوصية ووزع على الحضور. وأما الشرط الثاني، فقد امتحنته الأيام التالية كما سوف نفصّل.

تلك الوصية كانت الدافع الأول للصادق أن يسعى لمأسسة الشورى داخل كيان الأنصار وتحويلها لمنظمة ديمقراطية كما سوف نبين في الأجزاء اللاحقة. وربما لهذا قال السيد الصادق في حلقة أعدت لخمسينية الإمام الصديق[٢] وقد سألته المذيعة: ماذا فعلتم لتنفيذ تلك الوصية؟ فقال لها للأسف لم نستطع تنفيذها، حرصنا على إبقاء المعاني ولكن ليس المباني!

وكتب المرحوم أمين التوم معلقاً على ما حدث بأن الطريقة المثلى لتنفيذ الوصية كانت استدعاء وكلاء الإمام في كل أنحاء السودان إلى اجتماع مغلق ويشترك معهم كبار الأنصار الذين وقعوا على وثيقة اختيار السيد الصادق وغيرهم إضافة لكبار آل المهدي ليقرروا جميعاً من هو الإمام الجديد «ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، وبقي في النفوس ما كان يدعو إلى حالة من القلق على وحدة بيت الإمام المهدي وتماسكه، ومن الخوف من الشتات لا في هذا البيت العظيم وحده، ولكن على الوحدة الوطنية التي كانت في أرفع مستوياتها بقيادة الصديق»[٣].

وهكذا تقلد الإمام الهادي إمامة الأنصار وبايعه السيد الصادق عن طيب خاطر، ومثلما كتب الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام الأستاذ السابق للعلوم السياسية بجامعة الخرطوم، والذي كانت رسالة الماجستير خاصته حول الانشقاقات في حزب الأمة، فإن الصادق لم يذكر أبداً وفي قمة الخلاف الذي حدث في الستينات اعتراضه على إمامية الإمام الهادي[٤]. وثبّت هذه الحقيقة أيضاً المرحوم أمين التوم الذي أشار إلى «زهد

(١) أخذت هذه الشهادة لغرض تدوين السيرة الحالية في أكتوبر ٢٠١١م

(٢) كان ذلك في حلقة (مساء الخير) بفضائية النيل الأزرق مساء يوم الأحد ٢ أكتوبر ٢٠١١م

(٣) نفسه ٢٠٤-٢٠٥

(٤) الفاتح، مرجع سابق

الصادق آنذاك في الإمامة واتجاهه إلى القيادة السياسية لا الدينية ومكانها في تجمع الأنصار كان حزب الأمة»[1]. والحق أقول، ظل الصادق زاهداً في الإمامة حتى حينما فرضت عليه فرضاً في ديسمبر ٢٠٠٢م، وهذا ما سوف نقصه تفصيلاً لاحقاً بإذن الله، في الجزء الرابع من كتاب الأوراق.

تم الاتفاق على أن يكون الإمام الهادي خليفة للإمام الصديق في خلافة الإمام عبد الرحمن المهدي، وأن يكون رئيساً لمجلس شورى تتكون عضويته من السادة الذين قدموه للبيعة (أي المجلس الخماسي أو مجلس الوصية بحسب الاصطلاح)، وأن يجري التعامل بين الجميع بأسلوب الشورى، وأن توزع الاختصاصات في مجالات العمل المختلفة ليتمكن القائمون بالأمر من حسم قضايا الرأي جماعياً عن طريق الشورى، وليتمكنوا من تصريف الشئون المختلفة حسب الاختصاصات المتفق عليها، وقد وضعت تلك المبادئ في اتفاقية هي أولى الاتفاقيات بعد وفاة الإمام الصديق.

إطلاق سراح الساسة المعتقلين

بعد شهرين من وفاة الإمام الصديق، وفي ديسمبر ١٩٦١م كان معظم القادة السياسيين الذين اعتقلوا في يوليو ١٩٦١م والمشار إليهم في الفصل الثاني، قد أصيبوا بعلل وأمراض، وقرروا أن يصعدوا المعارضة بالدخول في إضراب عن الطعام، انتهى بإطلاق سراحهم في ٢٨/ ١/ ١٩٦٢م، وحاولت الأحزاب المعارضة الاحتفال بهم ولكن الحكومة منعت الحفل فانصاعوا لها، ذلك أنه وكما قال الدكتور حاج موسى فإن وفاة الإمام الصديق بالنسبة للمعارضة كانت خسارة فادحة أصابتها بهزة عنيفة. أما القادم فكان أسوأ، ودعونا نتابع مشهد الاحتفال بالاستقلال الذي كان أول مسمار دق في نعش العمل الجبهوي ذي الشنة والرنة.

خطاب الاستقلال ١٩٦٢

كان الجميع قد اتفقوا على أن يسيروا في الخط الذي سار فيه الإمام الصديق، واجتمع مجلس الجبهة الوطنية المتحدة والذي يمثل جميع الاتجاهات السياسية: الوطني الاتحادي، الأخوان المسلمون، الشيوعيون، المستقلون، اجتمعوا بالسيد الإمام الهادي

(١) أمين التوم، سابق ص ٢٠٥

وأعضاء مجلس الشورى وهم السادة: عبد الله الفاضل المهدي - يحي المهدي - أحمد المهدي والصادق المهدي. وتدارسوا الأمر وقرروا أن يسير الخط السياسي في اتجاهه دون التواء.

كان الاحتفال بالعيد السادس لاستقلال السودان على الأبواب فتقرر أن تحتفل المعارضة احتفالاً كبيراً بذلك العيد وأن يلقي السيد الإمام الهادي خطاباً جامعاً قوياً يؤكد فيه صلابة موقف المعارضة وإدانتها للحكم القائم إدانة شاملة كاملة، وناقش المجتمعون الخطوط العريضة للخطاب ثم كونوا لجنة من السادة: محجوب محمد صالح، وعثمان خالد، ونصر الدين السيد، والصادق المهدي لتضع نص الخطاب؛ واجتمع هؤلاء ووضعوا النص للسيد الإمام الهادي في نهاية ديسمبر ليقرأه مساء أول يناير ١٩٦٢ في احتفال المعارضة بالاستقلال.

وفي الاحتفال كان خطاب الإمام الهادي مخففاً في معناه ومعارضته، فثار رجال المعارضة وعقدوا اجتماعاً في آخر ليل ذلك اليوم بمنزل السيد ميرغني حمزة، ودعوا السيد الصادق المهدي لذلك الاجتماع لبيان الأسباب التي دعت لذلك التغيير في الموقف، بينما هو نفسه لم يعلم من الأمر شيئاً وشعر بحرج عظيم، وكان هذا أول ظهور لاختلاف في درجة معارضة النظام العسكري بين الصادق وعمه.

بعدها اتضح أن هنالك عدد من كبار الشخصيات في الحزب والكيان ترى تهدئة نَفَس المعارضة للنظام، في مقابل قسم آخر كان يرى ضرورة الضغط والتصعيد للمعارضة على نهج الإمام الصديق.

مجلس الإمام الموسع

ولتسوية الخلاف حول الخط السياسي الأفضل اتفق الجميع على أن يتكون مجلس من كبار الأنصار ورجالات الحزب، وأن يكون ذلك المجلس برئاسة الإمام، وأن يحسم القضايا المهمة برأي الأغلبية إن اختلفت الآراء.

تم تكوين المجلس من السادة: الصادق المهدي، عبد الله المهدي، عبد الله نقد الله، يحي المهدي، أحمد المهدي، النفراوي عثمان، عبد الله ميرغني، حلو موسى، محمد أحمد محجوب، محمد عبد الرحمن نقد الله، عبد الرحمن النور، كمال عباس، الطيب الحلو، أمين التوم، حسن داؤد، وزين العابدين حسين. وتقرر أن يحضر اجتماعات هذا

المجلس متى ما حضر للعاصمة زعماء الأنصار في الأقاليم أمثال مصطفى قسم الباري وجيلاني قوتة وميرغني حسين زاكي الدين وأحمد محي الدين وغيرهم من الصف الأول من زعماء الأنصار بالأقاليم.

وبعد الاتفاق على كل الموضوعات المهمة دعى الإمام الهادي الأعضاء المذكورين أعلاه إلى اجتماع في بيت المهدي، وذلك في سبتمبر ١٩٦٢م، وشرح لهم الفكرة فناقشوها وأيدوها وبعد ذلك اقترح لهم أن يؤدوا القسم على الإلتزام بها والمحافظة على السرية فأدوا جميعاً القسم[(١)].

هذا المجلس لم تستمر أعماله طويلاً. وإن كان عقد عدة اجتماعات سرية للعمل على إحكام الاتصال بجماهير الأنصار والحزب ووضعهم على استعداد، لمواصلة رفضهم الحكم العسكري، وتنظيم الاتصال ودعمه بعناصر الطلبة والعمال والمزارعين والموظفين والفئات الأخرى للتعبير عن رفض الحكم العسكري، والتنسيق مع الأحزاب السياسية داخل وخارج الجبهة الوطنية المتحدة لمعارضة الدكتاتورية.

مؤتمر الوكلاء بالجزيرة أبا

في ١٨/ ١٢/ ١٩٦١م صدر قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتكوين لجنة التطورات الدستورية من ١٢ عضواً، وقدمت توصيات أدت إلى إجراء تعديلات على قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م، وصدور قانون المجلس المركزي لسنة ١٩٦٢م، ومن ثم الإعلان عن إقامة نظام المجلس المركزي وانتخابات المجالس المحلية، فاتفق قادة المعارضة على مقاطعتها (ما عدا الحزب الشيوعي الذي قبل خوض تلك الانتخابات).

وكتب الإمام الهادي مذكرة قدمها للحكم العسكري نيابة عن الجبهة الوطنية ترفض المشاركة في تلك الانتخابات.

رأى السيد الصادق المهدي ضرورة تنظيم مقاطعة الانتخابات، والاتفاق على برنامج المستقبل في حالة إزالة الحكم العسكري، فاقترح على عمه إقامة مؤتمر عام لوكلاء الإمام بالجزيرة أبا فوافق، فوجه السيد الصادق الدعوة للوكلاء وانعقد المؤتمر

(١) الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق

بموافقة السيد الإمام الهادي الذي حضر ذلك المؤتمر وافتتحه، وكان مقرر المؤتمر السيد أمين التوم.

انعقد المؤتمر في مارس ١٩٦٣م.

ونظم المؤتمر مقاطعة الانتخابات بعد أن أقر مبدأ المقاطعة، ثم بحث مشروع برنامج سياسي يتفق عليه الناس إذا أزالوا الحكم القائم، وبعد مناقشات أجمعوا على برنامج مكون من ١٤ بنداً، فرأى منظمو المؤتمر أن ذلك البرنامج ذو أهمية قصوى في تجميع المعارضين للنظام القائم حول اتجاهات محددة، ورأوا تقوية قرارات المؤتمر بأن يجتمع الصف الأول للأنصار في الخرطوم وأن يوقعوا عليه كوثيقة تاريخية وكأداة تعبئة. فتم التوقيع في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٤م. (الوثيقة موجودة بملاحق الكتاب).

كتب السيد الصادق عن ذلك المؤتمر قائلا[١]:

(اجتمع قادة حزب الأمة والأنصار في الجزيرة أبا في مارس ١٩٦٣م، وفيه تم تجديد التصميم على مقاومة الحكم العسكري والاتفاق على برنامج سياسي جديد فحواه: السعي لإقامة دولة إسلامية يراعي التشريع فيها تطبيقاً للشريعة الإسلامية وفق اجتهاد جديد يراعي ظروف العصر، والسعي لإقامة نظام اقتصادي اشتراكي مبرأ من الإلحاد، واتخاذ سياسة خارجية عربية ذات دور توفيقي بين العروبة والصحوة الأفريقية. وتقرر أيضاً تصفية علاقات الإنتاج القديمة في الجزيرة أبا لتصير ملكاً تعاونياً للأنصار، وأن يعمم العمل الاقتصادي التعاوني بين الأنصار في كل مكان، وأن تتبنى دائرة المهدي هذا التخطيط).

يقول دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام: (كان الانطباع الأول الذي يخرج به المرء من إعلان أبا أنه مثل ثورة حقيقية في تاريخ الحزب: خطوة الحزب التدريجية نحو علمنة ودمقرطة عملية اتخاذ القرار داخل أجهزة الحزب. حمل الإعلان بصمات الصادق المهدي وأعضاء آخرين داعين لعلمنة الحزب الذين شكلوا كتلة صماء خلفه. ومع ذلك لم تهدأ حدة النزاعات الداخلية في الطائفة فقد زادها إعلان أبا وقوداً)[٢].

(١) من ورقة ناقصة بخط الحبيب الإمام يبدو أنها كتبت في السبعينات

(٢) الفاتح عبد السلام، النزاعات في حزب الأمة، مرجع سابق

وفي الحقيقة من الصعب الاتفاق على أن إعلان أبا كان يدعو للعلمنة، خاصة مع حديثه عن تطبيق حداثي للشريعة، ولكن صحيح إنه كان خطوة في اتجاه دقرطته واتخاذ خطوات علمية مدروسة في إدارته، وهذه بالطبع تعني العلمية ولا تعني العلمنة.

وسنرى أن هذه الوثيقة اتخذت لدى الصادق مرجعاً للإصلاح المطلوب حزبياً وقومياً، ولا غرو فمثلما قال دكتور الفاتح إنها شكلت ثورة حقيقية في تاريخ الحزب.

ولكن السؤال: كيف وقّع عليها كل أولئك الموقعين، وبعضهم لم يهضم ما نادت به، بل حينما جد الجد شمر لنقض غزل الوثيقة بيديه ورجليه! اعتقد أن ثقافة التوقيع لدينا في السودان تحتاج لنظر، فالناس حينما يوقعون لا ينظرون حقيقة لخطورة الالتزام بالمكتوب الذي يمنحونه قلمهم، ثم حينما يصبح صبح التنفيذ يكون لهم بعد الخمر أمراً!

بعد صياغة وثيقة أبا في مارس، استقبل السيد الصادق ابنته الثانية (رندة) في مايو ١٩٦٣م.

الاحتفال بالاستقلال ١٩٦٤

قررت الجبهة الوطنية أن تحتفل بالاستقلال في أول يناير ١٩٦٤م كوسيلة للتعبئة ضد النظام. وفي مساء يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٣م أرسلت السلطات خطاباً منعت فيه حفل الاستقبال ببيت المهدي بسبب توزيع بطاقات دعوة، كما منعت في خطاب سابق أي خطب.

اجتمع عدد من قادة الكيان في منتصف ليل ذلك اليوم ورأوا أن يبيت الإمام الهادي خارج بيت المهدي وأن يدعو ممثلي الأنصار صباح يوم ١ يناير وتكون الخطة كالتالي:

١. يحصل تجمع الأنصار في الصباح ويبلغوا بالخطوات التي تمت.

٢. يطلب من جميع المدعوين الحضور لمنطقة بودنوباوي.

٣. عند حشد الناس إذا اجتمعت جموع كبيرة من الأنصار وغيرهم يذهب الجمع لبيت المهدي وإلا تلقى على الحاضرين كلمة.

٤. تتخذ الإجراءات للقيام بالاحتفال في وقت آخر وبأسلوب آخر.

ولكن لم تسر الخطة كما يجب، بل فشل الاحتفال وكل الإجراءات البديلة، وتقرر أن يتخذ الخط المقاوم طابعاً آخر، ويسير الخط السياسي في شكل سري.

وكتب السيد الصادق المهدي في مذكرة لذلك اليوم ما يوحي بإحباط عظيم. وقال: (إننا أمام أحد مسلكين إما الموت الأدبي أو العمل الثوري)[1].

وفي هذا الوقت بدأ السيد الصادق يسعى للتنسيق مع العمال والمزارعين والطلبة، وقد كان لكل منهم ملفات ساخنة مع النظام الحاكم.

الطلبة والمزارعون والعمال

دخل الطلبة بجامعة الخرطوم وكذلك جامعة القاهرة فرع الخرطوم في مواجهات مع نظام نوفمبر منذ مذكرتهم في سبتمبر ١٩٥٩م، وتعرضوا للاعتقالات جراء ذلك، وأضربوا عدة مرات كاحتجاج على الاعتقالات أو بالتضامن مع عمال السكك الحديدية.

وفي فبراير ١٩٦١م سعى نظام عبود لتعديل قانون الجامعة للقضاء على استقلالها. وفي ٨ فبراير ١٩٦١م أضرب الطلبة عن الدراسة لمدة يومين رفضاً لذلك القانون. ورفع أساتذة الجامعة السودانيين مذكرة للحكومة وأعلن الأساتذة الأجانب كذلك استنكارهم.

وكانت الضربة القاضية لاستقلال الجامعة بإصدار مجلس الوزراء في ٥/ ١١/ ١٩٦٣م قراراً بضم الجامعة لوزارة المعارف أسوة بالسابقة المعمول بها بالجمهورية العربية المتحدة حينها. فاحتج الطلبة بمذكرة تاريخية في ٨/ ١١/ ١٩٦٣م وطالبوا بإنهاء الحكم العسكري، ثم دخلوا في إضراب مفتوح، وأطلت انقسامات من بينهم ورجع بعضهم للدراسة. وتقدم مدير الجامعة والأساتذة السودانيون باستقالات مشروطة بحسب قرار الضم، ولم يسحبوها إلا بعد أن توصلت لجنة الوساطة إلى وعد من الحكومة بمراجعة القرار.

وعلى خلفية هذه المنازلات استخدم الطلبة سلاح مهاجمة الحكام وكشف أعمالهم أثناء الندوات.

---

(١) نقلا عن مفكرة الحبيب السيد الصادق المهدي لسنة ١٩٦٤م

كان السيد الصادق المهدي على متابعة لصيقة بمراحل مسألة الطلبة، وتصاعد الأحداث داخل الجامعة جراء قرار ضم الجامعة لوزارة المعارف.

وبعد قيام الإضراب والانقسامات وسط الطلاب حوله كان رأيه هو ضرورة الحفاظ على وحدة الطلبة فبذل مجهوداً موحداً منه ومن قيادة الحزب الشيوعي وقيادة الأخوان المسلمون للعمل على عودة الطلبة، وكذلك ضمان تصرف الإدارة بشكل لا يستفز الطلبة، مع الشروع في ضمان استقلالية الجامعة وقيام مؤتمر وطني لحماية حرية التعليم العالي.

أما بالنسبة للمزارعين، فإن سوء الأحوال الاقتصادية الذي اجتاح منطقة خور القاش في ١٩٦٠م كان قد أدى لتقدم المزارعين بعريضة يطالبون بتعديل الشراكة في مشروع دلتا القاش، ورفع الحظر عن اتحاد المزارعين، وأضربوا لعدم استجابة النظام، ثم فاوضتهم وزارة الزراعة وأجابت بعض مطالبهم. أما مزارعو مشروع الجزيرة والمناقل فقد دخلوا في عدة إضرابات كان أنجحها إضراب ديسمبر ١٩٦٣م، وحصلوا على مكاسب شملت مزارعي القطن في جميع أنحاء البلاد بفضل تضامن اتحاد مزارعي القاش، ومزارعي جبال النوبة وطوكر معهم.

بالنسبة للعمال فقد تعرضنا آنفا لبعض المواجهات بين الحكم العسكري ونقابة عمال السكة حديد حتى إضرابهم في يوليو ١٩٦١م. وبعد حوالي عامين قدرت الحكومة أن تستفيد من الخلافات داخل العمال جراء قبول الشيوعيين خوض انتخابات المجلس المركزي لعام ١٩٦٢م، فدعت إلى مؤتمر عمالي عام يعقد في الخرطوم في يوم الجمعة ١٦/ ٨/ ١٩٦٣م، ولكن العمال تجاوزوا خلافاتهم وأصدروا قرارات جعلت الحكومة تتراجع، فأصدرت في نوفمبر ١٩٦٣م قرارات توافق على إعادة نقابة عمال السكك الحديدية، وقيام اتحاد عام للنقابات، وتعديل قانون العمل والعمال لسنة ١٩٦٠م. وتم التمهيد لإجراء انتخابات لنقابة عمال السكة حديد والاتحاد العام.

في أواخر ١٩٦٣ وأوائل ١٩٦٤م جرت عدة اجتماعات للتنسيق بين طلبة جامعة الخرطوم وبين الجبهة الوطنية (وكان يمثل حزب الأمة فيها السيد الصادق المهدي وقد تقلد رئاستها)، وذلك مع عدد من الهيئات، حيث نوقشت قضيتهم، وتم تكوين لجنة لتنسيق مؤتمر للطلبة.

ووضعت لجنة التنسيق لنفسها برنامجاً فيه القرارات التالية:

١- تأييد ما تم بالنسبة للطلبة والاشتراك في مؤتمر حماية استقلال الجامعة مع محاولة أن يكسب المؤتمر طابعاً ذا رأي وعمل في الحالة العامة.

٢- العمل على السيطرة على اتحاد المزارعين، وتكوين لجنة اختصاص لدراسة مشاكل المزارعين وتحديد الرأي فيها.

٣- بالنسبة للعمال ينظر الأمر الذي يأتون به حسب المعلومات.

٤- جمع معلومات عن الحالة المالية وعمل حشد فيها.

كان الاجتماع الثاني للجنة تنسيق مؤتمر طلبة جامعة الخرطوم بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٣م، وفيه تقرر الآتي:

- مساندة المؤتمر للطلبة في مواقفهم المتعددة من قضية الجامعة.
- جمع المال اللازم لمواجهة التزامات الاتحاد.
- اعتبار قضية الجامعة جزءاً من القضية العامة.
- يطلب من كل هيئة التقدم بمقترحات للخطوات التي ترى اتخاذها.
- تكوين لجنة تتولى أعمال المؤتمر.
- تكوين جهاز نشر عاجل يتولى الطلبة والهيئات توزيع نشراته.
- مهمة المؤتمر توسيع القضية إلى أبعد الحدود والعمل على نشرها وتوضيح حقيقة المشكلة لجميع طبقات الشعب.
- دراسة مشروع كتيب بصفة عاجلة يشرح القضية شرحاً وافياً.
- دعوة الهيئات ذات الصبغة الرسمية (الأطباء- المحامين- المهندسين- العمال- المزارعين- الخريجين..الخ) لمناقشة الموضوع في جمعياتهم العمومية واتخاذ قرار في الأمر.
- إصدار بيان من المؤتمر عن القضية ويستمر المؤتمر يعمل بصفة سرية فيما يختص باجتماعاته وأشخاصه على أن تعلن أعماله.

- ضم الهيئات التي لم تضم للمؤتمر.
- توجيه نداء من الهيئات لأولياء أمور الطلبة يؤيد موقفهم.[١]

لاحقاً وفي ٢٦/ ٥/ ١٩٦٤م أعلنت نتيجة انتخابات عمال السكة حديد بشكل جعل العمال يرتابون من حدوث تزوير. كما تم تكوين لجنة تأسيسية أعلنت عن عقد مؤتمر عام للاتحاد العام لنقابات العمال في ١٥ أغسطس ١٩٦٤م، ولكن قبل يومين من التاريخ المحدد أصدر وزير الاستعلامات والعمل قرارات توقف المؤتمر وتحل اللجنة التأسيسية للاتحاد وتفيد باستمرار النقابات العمالية القائمة حتى نهاية عام ١٩٦٥م، وفي نفس اليوم (١٣/ ٨) اعتقل عدد من قادة العمال.[٢].

كل هذه التطورات جعلت الوضع ثائر من جميع جوانبه ومتحفز لدى جميع أطرافه.. في هذا الوقت كان المجتمع السوداني بكل شرائحه برميل بارود متحفز للانفجار مع أول شرارة.

وكانت الشرارة متعلقة بالطريقة التي أدارت بها حكومة عبود مسألة الحرب في الجنوب.

مسألة الجنوب

نصت الاتفاقية الأنجلو-مصرية ١٩٥٣م على إعطاء حق تقرير المصير للسودان على أن يتم عبر الاستفتاء الشعبي.

وحينما ناقشت الأحزاب السياسية السودانية إمكانية إعلان الاستقلال بمرسوم برلماني بدلاً عن الاستفتاء ساند ممثلو الحزب الليبرالي (حزب الجنوب) هذا التحرك واشترطوا في المقابل أن يُعطى الجنوب وضعٌ فيدراليٌ في الدستور. وقد تم وعدهم بواسطة حزب الأمة وآخرين باعتبار وضع الجنوب الفدرالي عند كتابة الدستور. ولما وقع انقلاب نوفمبر وضع نهاية لكتابة الدستور ولذلك الوعد، وحل البرلمان وأطاح بالحكومة المنتخبة وحل الأحزاب السياسية، وفي كل هذه المؤسسات كان للجنوب تمثيل. بعد الانقلاب أسكتت هذه الأصوات.

(١) نقلا عن مذكرات داخلية للسيد الصادق المهدي في أجندة عام ١٩٦٤م
(٢) (حاج موسى ص ٢٤٨- ٢٥٠)

كذلك كان تكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الجسم الحاكم، خالياً من أية مشاركة للجنوبيين الذين اقتصر تمثيلهم على مقعد وزاري واحد، على ضعف المنصب الوزاري في النظم العسكرية، شغله السياسي الجنوبي المخضرم السيد سانتينو دينق.

وفي الجنوب اتخذت سياسة النظام القهرية أبعاداً أخرى، حيث قام حاكم الاستوائية (علي بلدو) بتهديد المواطنين بشكل صارخ وعلني، وجرت اعتقالات واسعة منها تلك التي كانت مزمعة في عشية الكريستماس من عام ١٩٦٠، وهذه السيئة قادت لغيرها، إذ تزايد خروج السياسيين الجنوبيين إلى المنفى وكونوا مع آخرين الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو) الذي اتخذ وسائل سلمية مثل مخاطبة المنظمات الدولية الإقليمية (مثل منظمة الوحدة الأفريقية) والدولية (مثل الأمم المتحدة) بمطالب جنوب السودان، كما تكونت مقاومة مسلحة رفضت الوسائل السلمية هي (أنيانيا) أو الأفعى السامة. لتبدأ صفحة دامية في صفحات التاريخ السوداني إذ لم يعرف السودان قبلها عنفاً بين شطري البلاد إلا تمرد أغسطس ١٩٥٥م، الذي كان تمرداً محدوداً انتهى في حينه.

في ٢٥ مارس ١٩٦٣م كان مقرراً أن يحضر الجنرال عبود افتتاح منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، وكإجراء لحسن النوايا أعلن العفو عن الفصائل الجنوبية التي كانت في السجن بعد تمرد ١٩٥٥م، ولم يكن ذلك العفو ضمن سياسة أوسع بل كان حدثاً معزولاً، إذ اتسمت سياسة النظام تجاه الجنوب بالقمع والحرمان من حقه في التمثيل السياسي، واتخذت سياسة تثاقف متسلطة High-handed acculturation، لذلك لم يكن مستغربا أن تلتحق الفصائل التي أطلق سراحها بأنيانيا، وأن تستعر المقاومة العسكرية.

ومن أخطاء حكم عبود أيضاً الموقف الذي اتخذه تجاه التبشير في الجنوب بحيث استبدل اضطهاد الحكم الثنائي للإسلام بالجنوب، باضطهاد مضاد للمسيحية.

لقد اتسم الجنوب بوجود مكثف لبعثات التبشير المسيحية منذ الاحتلال الثنائي، وكان على رأس تلك المؤسسات رجال دين أوربيون، اتهمتهم الطغمة الحاكمة بإغواء ومساعدة المقاومة المسلحة التي تقودها حركة أنيانيا، فقررت طردهم جماعياً في مارس ١٩٦٤م، وحين ازداد الوضع تدهوراً لجأت الحكومة لخيارها الوحيد الذي درجت على اتخاذه: العمل العسكري.

موقف الصادق من قضية الجنوب

قال الدكتور محمد عمر بشير ودوره مشهود في عملية السلام في ستينيات وسبعينات القرن العشرين، بعد أن تعرض لرؤى الأحزاب الجنوبية للقضية، قال: (أما الأحزاب لشمالية فقد كانت تولي اهتمامها وعنايتها لكل ما من شأنه إنهاء الحكم العسكري الديكتاتوري بأكثر من اهتمامها لإيجاد حل سياسي لقضية الجنوب)، ولكنه استثنى الحزب الشيوعي ودعوته لإقامة حكم إقليمي في المديريات الجنوبية، ثم تطرق لمجهودات السيد الصادق، قال: (وعبّر الصادق المهدي وهو أحد القادة المرموقين في حزب الأمة، عن رفضه لاستخدام العنف باعتباره الوسيلة الناجعة، منادياً بضرورة الحل السياسي، كما رأى بأنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الفوارق الإقليمية والقبلية بين الجنوب والشمال لدى النظر في تنظيم العلاقة الدستورية بينهما في إطار وحدة القطر).. وأنه (أوصى بالتوسع في تطبيق اللامركزية على جميع مديريات السودان)[1].

وقد أصدر السيد الصادق المهدي آراءه تلك في أبريل ١٩٦٤ م في كتيب بعنوان (مسألة جنوب السودان) أوضح فيه أن المشكلة في جوهرها مشكلة سياسية اقتصادية ثقافية ولا يمكن حلها بأسلوب عسكري، وأنه يجب أن تتم مناقشتها علي نطاق واسع وبحرية تامة لإيجاد حل مناسب لها. قال بعد أن أكد التباين الثقافي والعرقي والديني ووصف الحلول المرجوة: (*إن هذه الخطوط العريضة لبرنامج دستوري، إداري، اقتصادي، اجتماعي يمكن أن نجد فيها السبيل إلى حل مسألة الجنوب وعلى أساسها نستطيع أن نجد الحل السياسي لفساد العلاقة ما بين شمال السودان وجنوبه. إن القوة وحدها لا تزيد الحال إلا سوءاً، ومع أن على الحكومة القائمة حالياً واجب هو الحفاظ على الأمن والنظام فإنه لا ضمان لاستمرار الأمن والنظام إلا عن طريق الحل السياسي*)[2].

رؤى الصادق هذه هي التي اتخذها صهره الدكتور الترابي بحذافيرها وألقاها في ندوة الجامعة الشهيرة والشواهد كلها تؤكد أنها ليست رؤاه[3]، والأهم في إثبات أنها

---

(١) (بشير، ص ١٨٣-١٨٤)

(٢) الصادق المهدي، مسألة جنوب السودان، ص ٤٩

(٣) وقد أكد لي المرحوم السيد ميرغني النصري أن الترابي قد انسحب من رؤاه تلك ونشر مقالاً بعد الندوة تنازل فيه عنها بصحيفة الأيام، ولكن لم يتسنى لي الحصول عليه لتعذر الرجوع لدار الوثائق كما ذكرت في المقدمة، وشهادته بالتالي تحتاج للتوثق من قبل باحثين.

ليست من جنس تفكيره هو ما جاء على يده والجبهة الإسلامية من رؤى متعلقة بالجنوب تتحدث عن فرض الأسلمة فيه أو فصله في الديمقراطية الثالثة، وخطابه المتشدد إزاء الجنوب حينما أقام انقلاب «الإنقاذ» ثم تصرفات ذلك النظام العملية وشن الحرب الجهادية أيام صيف العبور وغيره حينما كان الدكتور الترابي هو الآمر الناهي، فقد سار خطوات أبعد من نهج عبود.

الشاهد، قال السيد الصادق:

(أول مواجهة لي مع نظام حاكم حول سلوك سياسي كانت في عهد الفريق إبراهيم عبود، وذلك عندما كتبت كتابي (مسألة جنوب السودان) في أبريل ١٩٦٤م وعندما نشر الكتاب انزعج النظام لأنني قلت فيه إن مسألة الجنوب ليست مسألة أمنية وحسب، بل هي قضية أمنية وسياسية وثقافية والتعامل معها كمسألة أمنية فقط قاصر، والمطلوب أن تناقش هذه القضايا بحرية ليتفق على حل المشكلة، ومع غياب الحرية ستتعقد المشكلة ويزيدها الاحتراب خطراً، ويفتح باب التدخلات الخارجية. فاستدعاني وزير الداخلية وقتها أحمد مجذوب البحاري وقال لي إن القرار الذي صدر كان أن تُعتقل، ولكن رأيت أن أنبهك، وقال لي ما كتبته خطأ وغير صحيح والحكومة ترفض الكتاب وما فيه، ومن الممكن أن يؤثر هذا الكتاب على معنويات الجيش في الجبهة وفيه إضعاف لمركز الدولة، فقلت له قرار الاعتقال بيدكم وقرار نشر ما فيه بيدي، وانتهى الأمر على ذلك)[1].

الشاهد، رأت السلطة الحاجة لنقاش واسع للمشكلة، وتم تعيين لجنة قومية لتفعل ذلك وسمحوا ببعض إجراءات النقاش الحر حول المشكلة كموضوع قومي. وكما هو متوقع في مثل هذه الظروف فقد تجاوز النقاش النطاق، وعجت جامعة الخرطوم بتجمعات ومجموعات النقاش وكانت خلاصة الرأي بشأن المشكلة تأييداً لوجهة النظر القائلة باستحالة وخطأ الحل العسكري. واستحالة التوصل إلى حل في غياب الحريات الأساسية.

لقد قادت مشكلة الجنوب إلى النظر إلى المرض لا العرض واتجهت الأبصار إلى المطلب القومي: الديمقراطية.

---

(١) مذكرات الإمام الصادق المهدي في السجون- صحيفة الأخبار ٢٠١١م

أما داخل كيان الحزب والأنصار فقد ساد جو من الانقسام كما ذكرنا بشأن كيفية التعامل مع العسكر، فقد كان هنالك خط يرى ضرورة التهدئة، ومن حديث الدكتور الفاتح عبد السلام، فقد كان الخلاف حينها للدرجة التي جعلت السيد عبد الله الفاضل المهدي يتدخل للوساطة قبل نحو شهر من تفجر الثورة.

مذكرة أعضاء مجلس الوصية

هنا سوف نتوقف قليلاً مع «مذكرة أكتوبر». أهمية هذه المذكرة تكمن في أن الدافع من ورائها كان السيد عبد الله الفاضل وقد أشرنا لاتجاهه المحافظ ودوره في تنصيب الإمام الهادي. المذكرة (ونصها في ملاحق الكتاب)، مصاغة بلغة قوية في ضرورة تجاوز حالة الكيان التي تنتقدها.

فقد كانت المذكرة نتاج اجتماع دعا إليه السيد عبد الله الفاضل المهدي مباشرة بعد التوقيع الخرطومي على وثيقة مؤتمر أبا في أواخر ديسمبر ١٩٦٤م. جاء في كتاب الانشقاق حول تلك الملابسات التالي: (بالرغم من هذا النشاط فإن الخلافات الأساسية ما زالت قائمة وكانت عائقاً متواصلاً لتوحيد الإرادة وقوة التنفيذ، وضاق كثير من الناس بها ذرعاً. وفي محاولة لمناقشة الموقف بصراحة للاتفاق على ما يساعد على حسم خلافات التنظيم وطريقة العمل، دعا السيد عبد الله الفاضل المهدي السادة يحي وأحمد والصادق المهدي إلى اجتماع بمنزله بالخرطوم في نهاية سبتمبر ١٩٦٤م، ورأى المجتمعون أنه لا سبيل للعمل إلا بتوضيح اختصاصات الإمام الشخصية، وإنشاء نظام جماعي شامل ليتولى مهمة العمل السياسي، فاتفقوا على هذه الخطوط ورأوا أن يكتبوا للسيد الإمام خطاباً يوقعون عليه لتوضيح هذا الرأي فكتبوا المذكرة بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٦٤م. ولكن السيد الإمام لم يوافق على هذا الرأي فاستمر الموقف مشحوناً بالاختلافات.)

جاء في بداية المذكرة الموجهة للإمام الهادي والتي وقع عليها أعضاء مجلس الوصية الأربعة خلاه، وهم السادة: عبد الله الفاضل المهدي، يحي المهدي، الصادق المهدي وأحمد المهدي؛ التالي: (إننا مع محاولاتنا أن نعمل وأن نعاون سيادتك نقيم التنظيم بعد التنظيم، ونتخذ الأساس بعد الأساس، آملين أن نهتدي بوضع يمكننا من العمل الجاد المخلص لرفعة شأن الدين والوطن. فوضعنا المشروع التنظيمي الأول في

ديسمبر ١٩٦١م، ثم مشروعاً آخر في يونيو ١٩٦٢م، ثم مشروعاً آخر في مايو ١٩٦٣، ثم اتفاقاً تنظيمياً آخر في سبتمبر ١٩٦٣م، ثم وضعنا النظام الأخير في يونيو ١٩٦٤م. وكانت تتخلل تلك الاتفاقات فترات من الخلاف والاحتكاكات، وتدخلها مجموعات من الوسطاء، ولكن النتيجة في كل تلك الأحوال كانت واحدة: وهي عدم استطاعتنا تنفيذ ما أبرم، وانتكاس مجهوداتنا نكسةً بعد نكسة).

ثم أشارت المذكرة إلى أن مجلس الإمام انتدب لجنة لبحث الموقف إزاء حالة البلاد، وأن اللجنة وجدت حال البلاد في درك بعيد من السوء، وأن الفئات الشعبية الأخرى بدأت تتحرك وانصرفت القيادة الشعبية عن قيادة الأنصار وتفككوا سياسياً وأن (قادة السودان كانوا يعدوننا حماية لهم فأصبحنا اليوم عند أكثرهم موضع شك وريبة). وأن اللجنة أحالت إليهم الأمر فوصلوا إلى ضرورة رفع (مقام الإمامة) عن النزاع والاحتكاكات، وأن (تتولى المسئوليات العامة هيئة قوامها أبناء المهدي والأنصار ومن يؤيد مبادئهم من المواطنين، وأن تكون لها أهدافها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة، وأن يلتزم الإمام بتأييد هذه الهيئة تأييداً مطلقاً ورعايتها).

ثم ختموا بالقول: (فإن وافقتم على هذا الرأي نسأل الله أن يوفقك وإيانا للتي هي أقوم، وأن يهدينا سبله حتى نتزحزح من الوضع الذي صار إليه حالنا. فإن لم تر سيادتك ذلك، فإننا لا نرى مناصاً من تحويل جميع المسئوليات في جميع هذه الشئون لسيادتك، دون اشتراك منا أو تدخل حتى نريح ضمائرنا من المسئولية التي لا نجد سبيلاً لتصريفها على الوجه الذي نراه صحيحاً).

قال د. الفاتح: (وبنهاية سبتمبر ١٩٦٤ دعا عبد الله الفاضل المهدي لاجتماع مصالحة. أرسل اجتماع أعيان أسرة المهدي مذكرة للإمام بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٦٤م. شددت «مذكرة أكتوبر» وهو الاسم الذي أصبحت تعرف به، على فصل الأبعاد السياسية والدينية في الطائفة حفاظاً على قداسة وطهارة الإمامة فوق مشاحنات الساحة السياسية السودانية، ولكن الإمام رفض المذكرة بلا مبالاة واعتبرها تزييفاً أجوف ورفض الرد عليها.) ويواصل الفاتح: (احتفظ الصادق بهدوئه ووجه طاقاته نحو القضايا القومية الملحة فعلى سبيل المثال: كتب في أبريل ١٩٦٤ كتاب «مسألة جنوب السودان» دعا فيه لحل سلمي سياسي للمشكلة، وفي نفس الاتجاه وثق علاقاته مع اتحاد طلاب جامعة

الخرطوم ومع قطاعات المثقفين الذين ناصبوا النظام العسكري العداء)[1].

تفجر الثورة

تبنى السيد الصادق المهدي موقف الطلبة المعارض وسعى للتنسيق معه. وتبنى موقف معارضة القهر والعسف البشع الذي استخدمه النظام لقمع الطلبة.

في خلال العام ١٩٦٤م نشطت الحركة الفكرية وسط الطلبة وأقيمت في جامعة الخرطوم وحدها ست ندوات ما بين ٩/١٠ و٢١/١٠/١٩٦٤م، وندوات مماثلة في جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أقام الطلبة ندوة لمناقشة الأوضاع في الجنوب وكان المتحدث فيها هو الدكتور حسن الترابي وقال فيها رأياً مستمداً من رأي السيد الصادق المهدي بالكتاب المذكور آنفاً ومفاده أن مسألة الجنوب لا تحسم بالسلاح، وأنها جزء من قضية الشمال وإشاعة الحريات.

وبعد نهاية الندوة تجمع الطلبة في البركس (داخلية الطلاب)، وتنادوا لندوة أخرى ليعبروا فيها عن رفضهم سياسات الحكم العسكري، ولكن وزير الداخلية الذي كان قد تسامع بنتائج الندوة الأولى أمر قواته بمنع قيام الندوة بالقوة، وهكذا تهجمت الشرطة على الطلبة في داخليتهم وأمطرتهم بوابل رصاص فسقط على التو شهداء على رأسهم الشهيد أحمد القرشي طه.. الحدث الذي كان بمثابة قدح الزناد على برميل بارود مشتعل.. ذاك كان هو الشعب السوداني الذي وصل به السيل الزبى.

قاد الصادق داخل الحزب والكيان الاتجاه نحو تبني الثورة وأصدر «رسالة للمواطن» يدعو للثورة التي تناغم معها، بل كان من قداحها بما صنعه لحماية جثمان القرشي من تغول السلطات، فبصّر أهله بحقهم، وألا يتركوا العساكر يتسلطوا في أمر دفن ابنهم، مثلما سوف نرى.

وعلى خلفية الخلاف داخل الكيان إزاء التعامل مع العسكر، فإن تبني الصادق للثورة سبب مزيداً من الخلاف، وبحسب دكتور الفاتح عبد السلام: (حينما تفجر الوضع عشية ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أصدر الصادق خطابه الشهير «رسالة للمواطن السوداني»

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام، مرجع سابق

والذي دعا فيه الأمة للثورة على الحكومة العسكرية. أصبحت «رسالة للمواطن» مثار خلاف بين الدوائر الأكثر محافظة في الطائفة بقيادة الإمام والعناصر الأكثر ليبرالية بقيادة الصادق. اعترض الأول عليها بحجة أنها استفزاز لا داعي له للسلطات. رفض الأخير ذلك المنطق واختار المشاركة في الانتفاضة الشعبية التي أجبرت الطغمة على التنحي بعد أربعة أيام).[1]

وبالرغم من ما ذكره دكتور الفاتح من خلاف داخل كيان الأنصار بإزاء الثورة والموقف منها إلا أنه في النهاية أجمع الكل على الموقف الثائر، فكانت مذكرة الإمام الهادي المطالبة بتنحي الحكم العسكري من أوائل المذكرات التي قدمت للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مثلما سوف نرى. بل لقد كان اجتماع قادة الكيان بدعوة من الصادق صباح الثورة في منزل الإمام الهادي نفسه.

أورد السيد أمين التوم في مذكراته أنه في الساعة الثالثة من صباح يوم الثورة ٢١ أكتوبر طرق باب منزله رسول من الصادق المهدي يحمل ورقة له، وأوراقاً مماثلة لزملاء آخرين، قال السيد أمين التوم رحمه الله أن نص الرسالة كان: (*لقد بدأت الثورة الدامية هذا المساء ضد نظام الفريق إبراهيم عبود في جامعة الخرطوم. كان الطلبة يتأهبون للخروج في موكب ضد الحكومة في داخليات الجامعة، فباغتهم البوليس المسلح بأسلحة نارية، ودخل الطلبة في معركة حامية معه بالحجارة فأطلق البوليس النار عليهم فاستشهد من استشهد منهم ونقل الجرحى من الطلبة إلى المستشفيات*). وقال: اختتمت الرسالة بدعوة عاجلة لنا لاجتماع بمنزل الإمام الهادي المهدي بأم درمان لمواجهة الموقف والإعداد لكل الاحتمالات في الساعة السادسة من ذلك الصباح. وفي الاجتماع ذكر السيد الصادق المهدي تفاصيل ما يجري وأوضح أن طلبة جامعة الخرطوم وطلبة جامعة القاهرة بالخرطوم في حالة ثورة شعبية جامحة[2].

موكب الثورة

خرج الاجتماع المذكور بضرورة المشاركة في التشييع ومتابعة الأحداث أولاً بأول. ويبدو أن الصادق لم يكتف بذلك فعمل على تأكيد تثوير كل الكيان، فأرسل لكبار

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام، النزاعات داخل الأحزاب، ترجمة د. عبد الرحمن الغالي

(٢) أمين التوم، سابق

الأنصار رسائل تدعوهم للمشاركة في موكب تشييع شهيد الثورة أحمد القرشي طه.

قال الدكتور مرتضى الغالي: (أذكر وأنا صغير في عام ١٩٦٤م أن طرق الباب فجراً وفتحته وكان الطارق(مرسال) جاء لوالدي ليخبره بأن يذهب ويصلي على الشهيد القرشي لأن السيد الصادق المهدي سوف يصلي عليه فخطر بذهني أن هذا الشخص يساهر والناس نيام، وهذا كناية عن مقابلة الشدائد)[١].

اشترك قادة الحزب والكيان الأنصاري وجماهيره؛ في موكب تشييع جثمان الشهيد القرشي وأم السيد الصادق المهدي المصلين بميدان عبد المنعم، وقد ذكر خال الشهيد القرشي بمناسبة احتفال حزب الأمة بثورة أكتوبر عام ٢٠٠٤م، إن السيد الصادق المهدي زار أسرتهم ليلاً، وأبلغهم بضرورة تمسكهم بجثمان الشهيد لكيلا يسلم للسلطات العسكرية، ووقف معهم وقفة صلبة نتج عنها تحول أسرة الشهيد القرشي للانتماء لحزب الأمة منذ يومها.

وقبل أن نواصل السرد، سنطلع فقط على أدبيات خلدت يوم الثورة، وخلدت الشهيد..

بالأربعاء الرائعة:

شعراء كثيرون خلدوا أكتوبر في قصائدهم، وأبرزهم شاعرنا محمد المكي إبراهيم وأكتوبرياته يصف (الأربعاء الرائعة). لقد جعل الأربعاء يوما لأهل السودان فيه يرفعون رؤوسهم وكما قال المرحوم أبوذكرى (الأربعاء.. يوم نحدق فيه في فيض انبهار)..

قال ود المكي:

بالأربعاء طبولنا دقت وزوبعت الفضاء

صيحاتنا شقت جدار الليل واقتحمت فناءه

وتحدرت ناراً بآذان الطغاة العاكفين على الدناءة

الخائنين السارقين القاتلين.. الحاسبين الشعب أغناماً وشاء

بالأربعاء هتافنا شدخ السماء

---

(١) من مداولات ندوة الاحتفال بالعيد السبعيني للإمام الصادق المهدي

حفت بموكبنا بطولات الجدود تزيد عزمتنا مضاء

وتقاطر الشهداء من أغوار تاريخ البلاد مهللين

مباركين نضالنا

بالأربعاء الرائعة

نصبوا بروج الموت فوق الجامعة

وتفجر الغاز البذيء على العيون مدامعاً

وتوحش البارود ، لعلع في الجباه وفي الرئات وفي الصدور

وقال الشاعر المجيد محمد محمد علي رحمه الله في قصيدته (الشهيد وهبة الشعب) :

يـــــوم أودى انبعثـــــت أمتـــــه	تنشـــد العليـــاء والعـــيش الأجـــل
أشـــعلت مـــن دمـــه مصـــباحها	ســاطعاً كالصــحو إذ يغشــى المقـل
وانبـــــرت جبـــــارة هـــــدارة	تنســف الأغــلال غــلا بعــد غــل
إن بكـــى الماضـــون أطـــلالا لهـــم	ســرنا اليــوم مــن البــاغي طلــل

وقال الشاعر الكبير الهادي آدم في قصيدته (انتفاضة شعب):

وانطلقت في الجو رصاصة

كانت شارة بدء الثورة

إن سقطت أول قطرة.. من رأس شهيد

وتوالى بعد الشهداء

الواحد تلو الآخر

كالقدر الساخر

كالبحر الزاخر

في صفٍ أوله استشهد

لكن ليس له آخر

وكذلك نحن إذا ثرنا

يوماً أو قلنا نحن نريد

فابحث لسلاحك عن هدف آخر

هيهات يفيد.. هيهات يفيد

وقال الشاعر حاج العمدة عبد الماجد من شعراء الأنصار بالعكد قصيدته (الصنوبر) حيا فيه الثوار واختتمها بتحية الثائرات، قال:

الولوعوهـــا صنوبـر وقابلو النيـــــران

خلدوك يا اكتوبـــر ذكرى للأقـــــران

أبشر يا وطنا انحنــــا ليـــــك كبشان

أحفاد الرجال الماتـــو في شيكـــــــان

نتحدى الرصاص والفكـــــرس الرنان

والموت في سبيــــلك بالمدافع هــــان

الدباب زحف متوجـــــه أم درمـــــان

والشعب استعد يواجه الطغيـــــــــان

النصبو المتاريـس وكسروا الجدران

والملتوف معبأ يشعـــــــــــل النيران

ربات الحجال مرقن عــــلى الميدان

داون يهتفـــــــن قالن وطنا يصـــــان

ملصن الحفل والموت رضنو كمان

دايرات يفتدنك يــــا أعـــــز مكان

**

ما بعد الموكب

فبعد الموكب اتفق قادة الحزب على تسليم مذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان ذلك عصر الخميس ٢٢ أكتوبر[١]، وبالفعل وجه الإمام الهادي مذكرة شديدة اللهجة لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤرخة بـ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٤م (نص المذكرة في الملاحق). وحينما تم الاتصال بالقصر لتسليمها تم تحديد موعد صباح السبت[٢].

طالبت المذكرة النظام بالتنحي وإرجاع الأمر للشعب عبر تكوين حكومة مدنية مؤقتة تضع الدستور وتنتهي لقيام مجلس نيابي منتخب، وذلك بعد أن عددت الأخطاء الشنيعة المرتكبة في البلاد بدءاً بالأخطاء في تهجير أهالي حلفا وإدارة مشروع خشم القربة، والأداء المالي المتدهور والتستر عليه، وإفساد نظام الحكومات المحلية، والتدهور الأمني الفظيع في الجنوب، والسماح بإدارة حوار حوله ثم التغول على حق الطلبة في إبداء رأيهم وإهدار دمائهم بوحشية. اختتمت المذكرة بالعبارة القوية التالية: (لقد أحاط بوليسكم بجماعة من هؤلاء الأبناء وهم يبحثون ما يكون عليه رأيهم في مشكلة الجنوب. كان منظمو الاجتماع هم الطلبة فقد عاملهم البوليس بوحشية في حرم الجامعة وما كان أفظعها في ميزان الأبوة وما أجدرها بلعنة من الله والناس أجمعين.. فأسال الدم البريء ورقد الابن الشهم، وكانت جراحهم أفصح وأوضح من أن تطببها بيانات وزارة الداخلية، وهي بيانات واهمة متداعية. هذه الأخطاء أيها الأخوان في الوطن لا تعالج بالمغالطات، ولا بالتستر، ولا بعبارات الأبواق التي تتاجر بالكلام، وإنني في هذا المنحى من تاريخ بلادنا أود أن أوضح لكم موقفي، وموقف من يشايعني الرأي والعقيدة، بأنه لم يبق لكم مجال لإسداء خدمة لهذا البلد إلا بالتنحي عن شئونه العامة، وإرجاع الأمور للشعب ليضع الدستور الذي يختار بموجبه حكامه ويحاسب حكومته. إن ذلك يمكن أن يتم عن طريق قيام حكومة مدنية مؤقتة تشكل على الفور تنتهي بانتهائها من كتابة الدستور وقيام المجلس النيابي. وفقنا الله وإياكم لإنقاذ هذا الوطن من وحل الباطل والفساد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.)

(١) انظر رسالة الى اخي في الوطن، السيد الصادق المهدي في ٢٨ يناير ١٩٦٥م.

(٢) نفسه

ومع أنه تم تحديد موعد لتسليم المذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة صباح السبت ٢٤ أكتوبر ١٩٦٤م، إلا أن التسليم تم بعد لأيٍ.. فحينما اتجه موكب مندوبي الإمام للقصر الجمهوري صباح السبت حسب الموعد، رفض الفريق عبود استقبالهم في البدء، وبعد مناقشة حامية دخل عليه اثنان من الأعضاء (عبد الكريم محمد وعبد الله نقد الله) وسلماه المذكرة.

في ذلك الوقت أرسل زعماء حزب الشعب الديمقراطي التابع للختمية مذكرة «كرام المواطنين» التي وقفت إلى جانب الحكم العسكري.

وفي بيت الأمة بأم درمان وصل مندوبان من جبهة الهيئات هما حسن الترابي وأحمد عبد الحليم ونقلا خبر أن موكب جبهة الهيئات أعلن الإضراب السياسي، فرأت الجبهة الوطنية تأييد هذه الخطوة. ودعموها حتى نجح الإضراب بشكل تام.

موكب السبت الذي أعلن الإضراب، وهو الشهير باسم (موكب القضائية) انفعل به المرحوم فاروق البرير بقصيدة بعنوان (من وحي موكب القضائية):

جاهلٌ أنت وسيفك لا يرهبني

وغبيٌ ترغم الأقدار أن تقهرني

أنا لا أخشى حديداً ووعيدا

ارسل الجلاد كي يشنقني

وانشر الغازات في ساحاتنا

واطلق الرصاص كي يحصدني

أنا لا أخشى حديداً ووعيدا

إن أهلي قد أعدوا كفني!

الشاهد، اتصل قادة الجبهة الوطنية من بيت الإمام المهدي بجبهة الهيئات (هيئات القضاة والمحامين والأساتذة وغيرهم وكان مقرها نادي الأساتذة بجامعة الخرطوم) وهي تعد لتسيير ذلك الموكب وتقديم مذكرة، وطالبوا بالتنسيق بين جبهة الهيئات والجبهة الوطنية. ولم يستجب قادة جبهة الهيئات في البداية، ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحقاً.

الحكم العسكري بدوره اعترف الجبهة الوطنية المتحدة فقط واستعد للتفاوض معها، ولكن الجبهة الوطنية رأت أن تضم للتفاوض جبهة الهيئات التي كانت قد أرسلت مناديب للجبهة الوطنية للتفاكر، فتوحد الجميع في جبهة موحدة سميت بالجبهة القومية الموحدة وانضمت إليها هيئة التجار.

كتب السيد الصادق عن تلك التطورات التالي[1]:

نتيجة لعدوان البوليس وحملته الجائرة استشهد القرشي وجرح رفاقه الآخرون فحُملت الجثة والجرحى إلى المستشفى، وفيها مررنا على جثمان الشهيد للترحم على روحه، وزرنا الجرحى، وكان همنا الأول أن يتخذ التشييع مظهراً معبراً عن استياء الأمة مما حدث، وقابلنا عم الشهيد والتمسنا منه ألا يسلم الجثمان لأية جهة رسمية، فوجدناه يقظاً وأكد أن الجثمان سيكون تحت تصرف زملاء القرشي، ثم قابلنا نائب رئيس الاتحاد فأكدنا له مؤازرتنا لهم في المحنة ووجدناه وزملاءه قد تنبهوا إلى المسائل الهامة وأعدوا العدة على عدم إسلام الجثمان وعلى تشييعه تشييعاً يليق بشهيد.

واشترك الأساتذة والطلبة والمواطنون في تنظيم التشييع والحشد له فبرز في الصورة الضخمة التي ما زادها إرهاب البوليس الذي عاكس سير الموكب إلا رهبة وجلالاً، حتى تمت مراسيم الصلاة على الشهيد، ووضع على ظهر سيارة ناقلة ليدفن في قرية القراصة.

وحتى تلك اللحظة لم يبرز سوى تنظيمنا وتنظيم الأخوان المسلمين، بالإضافة طبعا للتنظيمات الفئوية صاحبة الشأن: الأساتذة واتحاد الطلبة.

وفي الصباح بعد التشييع عقدنا اجتماعاً ناقش الموقف وقرر الآتي:

1) اعتبار الحادثة نهاية للحكم العسكري والكتابة بذلك لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى.

---

(1) الورقة المعنية مكونة من ١٤ صفحة وفي صفحتها الأولى مكتوب: الفصل الثاني: النهاية. وكأنها جزء من كتاب حول ثورة أكتوبر، الله أعلم أين بقيته؟ الشاهد، يرد في السيرة الذاتية للسيد الصادق المهدي في كتاب خطب رئيس الوزراء لسنة ١٩٦٦م أن من إصداراته كتاب (عام بعد ثورة أكتوبر)، ولكن هذا الكتاب ليس بحوزتنا في مكتبه، وإن وجدت فصول غالب الظن أنها من فصوله.

٢) التعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى لوضع حد للحكم العسكري.

٣) التضامن مع جميع الهيئات التي تعرب عن استعدادها للدخول في معارضة إيجابية للنظام العسكري.

٤) أن يكون الاشتراك في المعارضة المدنية هذه من نحو نشرات ومظاهرات وإضرابات برجالنا العاديين.

٥) إعداد رجالنا المنتظمين في منظمات ضاربة لخوض معركة يحتمل أن يساندنا فيها فريق من الجيش وأن يساعدنا مدد من غرب السودان، ولذا يكون مركز نشاطنا أم درمان لوجود فرقة مهندسين ولاتصال الأراضي بكردفان.

وبناء على هذه القرارات دعونا الأحزاب السياسية المعارضة للنظام العسكري للاجتماع في بيت الإمام المهدي في صباح السبت ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٤م، واتخاذ القرارات اللازمة.

لقد اتخذ عدد من الهيئات على رأسها أساتذة جامعة الخرطوم مواقف جريئة، وكتبوا مذكرات تدين النظام العسكري، وبمحض الصدفة علمت أن تلك الهيئات سوف تسير موكباً صباح السبت، وعلمت فيما علمت أن بعض الاتجاهات السياسية تعمدت محاولة حصر الموكب في الهيئات الفئوية وعزل الأحزاب السياسية، وبالرغم من ذلك حاولت الاتصال بمنظمي الموكب ليكون موكباً شاملاً قوياً.

وأذكر أنني اتصلت بالسيد ميرغني حمزة ليشهد تلك الاتصالات، فتكرم مشكوراً بذلك، فقابلنا عدداً من الشخصيات منهم الدكتور علي أرو، والسيد فاروق أبو عيسى، وقال لنا السيد فاروق أبو عيسى أحد منظمي الموكب نيابة عن نقابة المحامين أنه سيبلغ هذه الرغبة للآخرين، وأن السبب في عدم إشراكنا منذ البداية هو حرصهم على سلامة سير الموكب وأن الموكب إذا سارت فيه تلك الهيئات ولم تصحبها جماهير شعبية سيكون مهضوماً لسلطات الأمن ولا يستفزها فتسلم العرائض بسلام، فأبدينا له الرغبة في الاشتراك ودعوناه والهيئات الأخرى للاجتماع في بيت المهدي بعد الموكب لتنسيق العمل، وعلى أي حال سار الموكب دون مشاركة شعبية وبقيادة منظمات فئوية[1]،

(١) بالرغم من ذلك شارك بعض المثقفين من الأنصار وحزب الأمة في موكب القضائية وتروي السيدة سارا رحمها الله أنها شاركت في ذلك الموكب.

واجتمعت المنظمات السياسية صباح السبت في بيت الإمام المهدي فبلغها ما تعرض له الموكب وإعلان الإضراب السياسي، فأصدرت بيانًا إجماعياً بتأييد الإضراب السياسي، وعينت لجنة للتنفيذ، واتخذت بيت المهدي مركزاً لهذا النشاط، ولم يحضر الاجتماع من ممثلي الهيئات إلا الأساتذة.

وبدأ الإضراب يتخذ طابع الجدية والإجماع، واستمرت الجماهير تسير في مظاهرات صاخبة تنادي بالحرية وتدين الحكم العسكري.

وما كادت الأنباء تصل إلى الأقاليم حتى تجاوبت تجاوباً تاماً مع المعارضة، فأضربت وسيرت المواكب وصادمت قوات الأمن واستولت على زمام الأمر في بعض المناطق مثل مدني والدويم وكوستي.

الانقسام

كان واضحاً أن اتجاهاً سياسياً هو الاتجاه الشيوعي أراد أن يعزل الأحزاب السياسية الأخرى من الأحداث، وقد كان هذا الاتجاه خيالياً أولا لأن الحزب الشيوعي لم يكن قد أعد لتلك الأحداث ولم يكون متولياً زمام المبادرة منذ البداية، وثانياً لأن الحزب الشيوعي يعلم أن القوى السياسية التي يحاول عزلها ليست قوى منهوكة بل هو يعلم إيجابية جماهير الأنصار وقد شهد قادته صلابة جماهير الأنصار في عدد من المناسبات، ففي حادث المولد (مثلاً) استطاع الأنصار وهم عزّل أن يهزموا البوليس المسلح وأن يستولوا على ميدان المعركة، وأن يأخذوا سلاح البوليس غنيمة، وفي يوم تشييع شهداء المولد استطاع الأنصار أن يسيروا موكباً قوامه عشرين ألف شاب مسلح فما كان من السلطات إلا أن أخفت من طول الطريق وعرضه أي شخص ذي طابع رسمي حتى لا تستفز الأنصار إلى صدام آخر.

وقادة الشيوعيين يعلمون مدى صرامة هذه الجماهير في مناسبات عديدة، ويعلمون أن المشكلة التي تواجهها قيادة الأنصار دائماً هي ليست قلة ثورية جماهير الأنصار بل بلوغ تلك الثورية درجة جهادية تجعلهم لا يصلحون للمعارضة السياسية العادية كالمظاهرات والاحتجاجات، إذ الاحتمال أن يدخلوا في معركة مهما كان توازن القوى الحسية.

فكيف والحالة هذه وجد بعض الناس سبيلاً إلى محاولة العزل؟ وإنني أعتقد أن من

أسوأ ما يبلى به السياسي أن يعيش في وهم، وقد عاش بعض العاملين في السياسة أياماً تحت ظل هذا الوهم، بينما كان مركز الثقل الشعبي يتمركز في بيت الإمام المهدي يوماً بعد يوم حتى أصبحت ساحاته تذخر بمئات الآلاف من المواطنين في الصباح والمساء.

ما كان ليفوت على أي سوداني أن مشروع العزل الذي كان يهدف لتجميد طاقة إيجابية هائلة كالأنصار، كان خاطئاً من الناحية الموضوعية إذ أن تلك القوة كانت دائماً يقظة ومتماسكة، وكان خاطئاً من الناحية السياسية إذ لم يضع في الحسبان إمكان الأنصار والأحزاب الأخرى أن يتواصلوا إلى اتفاق مستقل لتصفية الحكم العسكري، ولكن الذي تشير به قرائن الأحوال إن الفكرة صادرة من (مستشار) أو (خبير) قليل الإلمام بظروف السودان.

حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء

وإني أستميحك عذرا أيها القارئي أن ألخص الأحداث التي أدت لحل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، ثم اتصال النظام بالجبهة الوطنية، ثم أستأنف سرد السيد الصادق للأحداث ويبدو أنه دونه ولا زالت الأحداث حية.

فقد قام بعض الضباط بالضغط على المجلس الأعلى للاستجابة للمطالب الشعبية، كما تتالت المذكرات التي تسألهم الرحيلا.

في منتصف نهار الاثنين ٢٦ أكتوبر عقد مجلس الوزراء اجتماعاً طويلاً استعرض فيه الموقف ولاحظ البيانات المقدمة من جميع المواطنين والهيئات على مختلف اتجاهاتهم: بدءاً بمذكرة الإمام الهادي (٢٣ أكتوبر)، فبرقية السيد إسماعيل الأزهري (٢٣ أكتوبر)، وبيان استقالات أساتذة جامعة الخرطوم (٢٣ أكتوبر)، ثم مذكرتهم السياسية (٢٤ أكتوبر)، وبيان السيد علي الميرغني (٢٤ أكتوبر) ومذكرة القضاة والمحامين (٢٤ أكتوبر)، وهكذا.. وقرر الاجتماع أن يستدعي المجلس المركزي للانعقاد لمجابهة الأحداث. ولكن بعد ذلك أعاد الرئيس عبود والضباط في المجلس الأعلى للقوات المسلحة النظر في المسألة، وقرروا حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء وتكوين حكومة انتقالية تشرف على التحول الديمقراطي. وقرروا الاتصال بالجبهة الوطنية للتفاوض حول الأمر.

ظل السيد الصادق المهدي ضمن الجبهة الوطنية يقود المعارضة من بيت المهدي

حتى يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر، ثم انضمت إليهم جبهة الهيئات وتكونت الجبهة القومية الموحدة لقيادة المفاوضات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وقد حضر لبيت المهدي اللواء عوض عبد الرحمن واللواء الطاهر عبد الرحمن كموفدين من قبل الرئيس عبود للتفاوض وكونت الجبهة وفدا من السادة الصادق المهدي ومبارك زروق وحسن الترابي وأحمد السيد حمد وعابدين إسماعيل للتفاوض مع الحكومة في القصر. (لاحقاً مثلما سنرى انضم آخرون للتفاوض من جبهة الهيئات)

ونواصل سرد السيد الصادق، قال:

لقد أثقلت هذه الأحداث ضمير عدد كبير من ضباط وجنود الجيش السوداني وقد كانت القيادة تعهد إليهم بالضرب على التجمعات والمظاهرات، فأحجم عدد منهم عن تنفيذ هذه الأوامر، وأخذوا يتهامسون في بداية الأمر، ثم يتفقون على ضرورة الاستجابة لمطالب الأمة، ووصلوا درجة الكتابة لقيادتهم بذلك، فاتضح أن الجيش السوداني أو جزءاً هاماً منه قد تخلى عن قيادته في وقت محنتها، والحقيقة أن الجفوة بين الجيش والقيادة كانت تزداد يوما بعد يوم، وقد ساعدت المحنة على إبرازها للعيان.

نتيجة لذلك لم ير السيد إبراهيم عبود مناصاً من حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء ففعل.

الجبهة القومية الموحدة

لقد طغى الواقع على المخططات النظرية، واقتنعت القيادة السياسية المتمركزة في نادي الأساتذة بالخرطوم أن تلتقي بالجبهة الوطنية في أم درمان لتنسيق العمل. فجاء وفد يمثل تلك القيادة إلى بيت الإمام المهدي، وحرصاً منا على شمول التمثيل سعينا إلى إلحاق ممثلي الشعب الديمقراطي بالرغم من بعده عن حركة المعارضة، فأصبحت الحلقة مكتملة، وأصبح اللقاء يمثل كل الأحزاب السياسية والهيئات التي لعبت دوراً في الأحداث.

وقد صادف أن أرسل السيد إبراهيم عبود اللواء الطاهر المقبول واللواء عوض عبد الرحمن للاتصال بقيادة الثورة، فحضرا ووجدا الجبهة القومية الموحدة مكتملة بكل عناصرها وفي حالة اجتماع ببيت المهدي، فأبلغا المجتمعين اتجاه قيادة الجيش نحو

التفاوض للاتفاق على ما يجيب مطالب الأمة. وعلى إثر هذه الوفادة أكملت الجبهة القومية الموحدة تنظيمها واختارت ممثليها ووضعت مسودة الميثاق الوطني الذي لخص مطالب الأمة.

يا ابن الرجال الطيبين..

وبمناسبة ذكر السيد الصادق لموقف العسكريين، أورد أبياتاً من قصيدة الشاعر المرحوم عبد الرحيم أبو ذكرى (أكتوبر ١٩٦٤م) يخاطب العساكر المنوط بهم ضرب العزّل ليلقي كل منهم سلاحه ولا يوجهه لأبناء جلدته، وهي قصيدة رائعة تصف هجوم العساكر على المدنيين بأربعاء ٢١ أكتوبر قرب مستشفى العيون، وسنقتبس منها فقرات مفرقة في القصيدة ولكنها طوال:

الأربعاء.. يوم نحدق فيه في فيض انبهار

يوم يدفق فوقنا الخيرات يا ذاك النهار

كيف انتفضت وكنت يوم الثأر كيف؟

الليل يبطئ في المسير وقرب مستشفى العيون

دوت صفافير قصار

وتوقفت ست من العربات يزحمها جنود

قفزوا كأعمدة ذوو الخوذ الثقال

الحق كانوا خائفين

في الظلمة الظلماء كانوا خائفين

لكنهم ظهروا كمكبسة ثقيلة

تلقى وتلقي روعها في الواقفين

..

بسطاء من أبناء موطننا الكرام الطيبين

كانوا يصلون الصلاة النافلة

ويرتلون مع الصباح

الراتب المهدي والقرآن

والسير الشريفة والمديح

..

وتلوذ أنت ببندقيتك العتيقة

ويئز من يدك الرصاص

الموت مردود إليك

الموت مردود إليك

يا ابن الرجال الطيبين

..

ألقِ السلاح، لعل رب العالمين

يرضى عليك بعفوه .. هيا للسجود

مرّغ جبينك في التراب

فالأرض قربك تستعيد شبابها

وتعودُ نوراً فوق نور

مزّق عماكَ تعودُ نوراً فوق نور

التفاوض يوم ٢٨ أكتوبر.. وعودة الرصاص

في صباح الأربعاء ٢٨ أكتوبر توجه وفد التفاوض من الجبهة الموحدة للقصر الجمهوري واجتمعوا مع عبود وقدموا له مسودة الميثاق الوطني، ونقلوا له رأي الجبهة وهو تصفية الحكم العسكري فوراً، وتشكيل حكومة مدنية انتقالية تعمل بمقتضى الدستور المؤقت. طلب الرئيس عبود من المفاوضين أن يعطوه فرصة لمراجعة الدستور المؤقت، فرفعت الجلسة ثم أعقبها تطور مفاجئ بعودة الرصاص مرة أخرى

للشارع.

وفي رواية رواها السيد الصادق في كتابه (الفكاهة ليست عبثا) يتضح أن الرئيس عبود ما كان يدرك ما هو الدستور المؤقت الذي حله في مرسومه الأول!!

قال السيد الصادق:

(كانت المقاومة موزعة على مركزين: مركز في نادي أساتذة جامعة الخرطوم في الخرطوم وفيه رئاسة جبهة الهيئات التي تكونت لتنظيم الإضراب العام ومركز آخر في بيت المهدي في أمدرمان وفيه رئاسة الجبهة الوطنية المكونة من الأحزاب السياسية المعارضة للنظام العسكري.

واختار الفريق إبراهيم عبود مخاطبتنا في أم درمان فأرسل إلينا في بيت المهدي اللواء عوض عبد الرحمن صغير، واللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول لفتح باب التفاوض معنا.

رحبنا بهما في بيت المهدي، وقلنا إننا نرى أن يكون التفاوض مع كل أطراف المعارضة، أي بإضافة جماعة نادي الأساتذة إلينا، والغريب أن وفدا من جماعة نادي الأساتذة وصل إلي بيت المهدي بعد وقت قصير من وصول وفد الفريق إبراهيم عبود، فاتفقنا أن يذهب وفد جامع ممثل للمعارضة لمقابلة الفريق إبراهيم عبود في القصر في الخرطوم، وتكون الوفد من الاخوة: مبارك زروق، بابكر عوض الله، حسن الترابي، أحمد سليمان، أحمد السيد حمد، عابدين إسماعيل وشخصي[1]. وذهبنا لمقابلة الفريق إبراهيم عبود في القصر الجمهوري، وجلسنا في جانب وجلس هو وزملاؤه في جانب. وسأل ماذا تريدون؟ توليت أنا الرد نيابة عن وفد المعارضة، فقلت: حسن إنك قد قمت بحل أجهزة النظام الحالي، والآن نحن نطلب إعادة الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦م الذي

---

(١) اختلفت تسميات الوفد قليلاً في شهادة كتبها الحبيب في وقت أقرب للأحداث واردة في الفصل القادم (بينج ماريال). وطبعاً الرواية الواردة أعلاه مكتوبة حديثاً (٢٠٠٤م) فوارد فيها تلاعب الذاكرة. أما ما كتبه مباشرة بعد الأحداث فهو أن الوفد الذي تكون في بيت المهدي من قبل الجبهة القومية الموحدة ضم كل من: *(مبارك زروق، حسن الترابي، عابدين إسماعيل، أحمد السيد حمد، الصادق المهدي)*.. *(وفي مرحلة المفاوضات انضم إلينا بغير تفويض من الجبهة القومية الموحدة (وهي التنظيم الذي أصبح يضم الأحزاب وجبهة الهيئات) السادة: بابكر عوض الله، طه بعشر، الأمين محمد الأمين، وأحمد سليمان)*.. أي أن بابكر عوض الله لم يكن في أصل الوفد.

عطل بقيام انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، ولدهشتنا تساءل الفريق إبراهيم عبود: الدستور المؤقت؟ ما هو هذا الدستور المؤقت؟ وكان الرد محرجاً لجماعته وكان فيهم مستشاره القانوني السيد أحمد متولي العتباني، فهمس شيئاً في أذنه، فقرر رفع الاجتماع على أن يستأنف في وقت لاحق، وقد كان).[1]

بعد عودة الرصاص للشارع اتصل السيد الصادق المهدي فوراً باللواء الطاهر عبد الرحمن سائلاً له عن هذه الردة فضرب معه موعداً ولكن هذه المرة في رئاسة القوات المسلحة وليس القصر الجمهوري.

قررت الجبهة القومية الموحدة أن يذهب في الموعد المضروب وفد التفاوض كله، فتم التفاوض هناك على شكل الحكومة الانتقالية، وإجراءات تسليم السلطة للشعب. وانتهت المفاوضات مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر بخطاب رئيس الوزراء الجديد السيد سر الختم الخليفة المذاع للأمة السودانية والذي أعلن فيه الميثاق الوطني، والعهد الانتقالي الجديد.

فإذا الميثاق نورٌ في يدينا..

لقد كان الميثاق أساساً هو النقاط التي تقدم بها الإمام الصديق لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى على إثر المفاوضات التي دارت بينه وبينهم في أوائل عام ١٩٦١م. وقد صاغ السيد الصادق مسودة الميثاق وقدمه للجبهة القومية الموحدة التي قبلت به. وفاوضت الجبهة القومية الموحدة الفريق عبود ومن معه بمسودة الميثاق، وفي النهاية نتج عن التفاوض الميثاق الوطني. (نص الميثاق الوطني في ملاحق الكتاب).

والميثاق الوطني هو تلك الوثيقة التي تحوي المباديء الأساسية التي اتفق عليها ووقعها كل من ممثلي الجبهة القومية الموحدة وممثلي القوات المسلحة والتي أعلنت يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٤م، أعلنه رئيس الوزراء الجديد في خطاب وجهه للشعب السوداني مساء ذلك اليوم، وحوى خطابه الكثير من المسائل التي اتفق عليها الطرفان لذلك فإنه يعتبر مكملاً لبنود الميثاق الوطني[2].

(١) الفكاهة ليست عبثاً، الصادق المهدي، ٢٠٠٤م

(٢) انظر حاج موسى ص٢٨٤، و٢٨٦

تضمن الميثاق الوطني قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقاً لأحكام دستور سنة ١٩٥٦م وتكون أولى مهامها إجراء انتخابات عامة حرة في موعد أقصاه مارس ١٩٦٥م، ويكون الفريق إبراهيم عبود رئيساً للدولة ويباشر سلطات مجلس السيادة وفق دستور ١٩٥٦م، كما تضمن الميثاق المبادىء الأساسية التالية:

أولاً: تصفية الحكم العسكري.

ثانياً: إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع.

ثالثاُ: رفع حالة الطواريء وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب الأمن.

رابعاً: تأمين استقلال القضاء.

خامساً: تأمين استقلال الجامعة.

سادساً: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية.

سابعاً: أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.

ثامناً: تكوين محكمة استئناف مدنية من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول إليها سلطات رئيس القضاء، القضائية منها والإدارية.

تاسعاً: أن تكون لجنة لوضع قوانين جديدة تتمشى مع تقاليدنا[1].

وبالنظر لتلخيص السيد أمين التوم للميثاق نجد أنه دمج بين نقاط الميثاق المذكورة أعلاه ونقاط أخرى اتفق عليها الطرفان، وردت في خطاب رئيس الوزراء للأمة السودانية الذي أعلن فيه الميثاق، وأهمها:

- تحية للشعب السوداني لالتقاء أبنائه من القوات المسلحة وممثلي الجبهة القومية الموحدة، وتمام الاتفاق بين الجانبين.

(١) حاج موسى، السابق، ص ٢٨٤- ٢٨٥

- استجابة القوات المسلحة لمطلب الشعب بالحرية والديمقراطية.

وقال السيد أمين إنه وبطلب من المجلس العسكري وضعت مادة جديدة في الدستور رقمها ١٠٨ وعنوانها (رفع المسؤولية عن الأفعال السابقة) تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأفعال الصادرة منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلى تاريخه أو اتخاذ اجراءات قانونية بصددها، ما دامت قد حدثت (أثناء تأدية الواجب أو بغرض حماية القانون أو حفظ الأمن وفقاً لأي تكليف من القوات المسلحة السودانية) مما كفل حماية تامة للعسكريين من أي محاكمة لخرقهم الدستور واغتصابهم السلطة[١].

ولا ننسى أن نذكر أن ميثاق الثورة المذكور كان له حظ كذلك في أناشيدها التي لا زالت خالدة في وجدان الشعب السوداني، ففي نشيد (هبت الخرطوم) الذي خط كلماته الشاعر عبد المجيد حاج الأمين، وتغني به الفنان عبد الكريم الكابلي:

هبت الخرطوم في جنح الدجي

ضمدت بالعزم هاتيك الجراح

وقفت للفجر حتي طلعا

مشرق الجبهة مخضوب الجناح

يحمل الفكرة والوعي معا..

والتقينا.. في طريق الجامعة

مشهداً يا موطني ما أروعه

فإذا الدرب شهيدٌ ومنائر

وجراح تتغنى ومصائر

وأتى من كل فجٍ ثائر.. ألف ثائر

هزه صوتٌ ينادي يا بلادي

فإذا الشعب رجالٌ ونساء

(١) أمين التوم، سابق ص ٢١٨- ٢١٩

وهتاف ملأ الأفق دوياً

كان للركب حداء

كان بعثاً قرشيا

وهتاف ملأ الأفق دويا..

كان جبارا قويا

فإذا الميثاق.. نورٌ في يدينا

فكرة من بعد فكرة

فجرت في الشعب ثورة

وانتصرنا يا بلادي بالدماء..

بجراحات الضحايا.. بالفداء

**

هكذا إذن، وجد الصادق نفسه بعد وفاة الإمام الصديق في فوهة المدفع، فالصديق كان يقود الكيان موحداً خلف راية المعارضة والتصعيد في مواجهة الحكم العسكري، ولكن بعد وفاته انقسم الرأي بين من يحبذ تخفيف المواجهة ومن يرى الاستمرار في خط الصديق. واستجاب الإمام الهادي للخط الأول فكان خطاب الاستقلال عام ١٩٦٢م بداية لتآكل زخم المعارضة للنظام العسكري، ولكن الصادق انطلق يدعم الخط الآخر داخل الحزب المحلول ويتصل بالطلبة والعمال، فقاد الجبهة الوطنية المتحدة تصدياً ومواجهة. وراهن على موكب تشييع الشهيد القرشي الذي كان شرارة الثورة وأم المصلين عليه، وكان هو الذي كتب مسودة ميثاق أكتوبر الذي وقعت عليه كافة القوى السياسية. كما كان يقود الجبهة الوطنية المتحدة من دار الأمة وقاد كذلك الجبهة القومية الموحدة بينها وبين جبهة الهيئات.

هذه الأدوار التي اتخذها الصادق والتي شهد بها القاصي والداني هي التي أهلته للقيادة في الحزب في عمر لم يبلغ الثلاثين.

وهي التي جعلت شاعراً وطنياً باذخاً كحسن طه يخاطبه في قصيدة (صادق السودان) قائلاً:

يا صادق السودان إنك لم تزل	أملاً ترجيه البلاد دواماً
إن المفاهيم التي تدعو لها	درع يصد المبدأ الهداما
هذي بلادك صورة مهزوزة	أضحت يحير شكلها الرساما
ولأنت قائدها ومنقذ شعبها	إن جن ليل النائبات ظلاما
سر في طريقك إن شعبك مؤمنٌ	بك قائدا ومعلما قواما
ما زال يأمل في الخلاص على يدي	بطل كمثلك صادقا مقداما

فما الذي سوف يفعله صادق السودان يا ترى مع هذه الصورة التي حيرت الرسام؟

الفصل الرابع

بينج ماريال

حينما تفجرت ثورة أكتوبر كان الصادق لم يبلغ بعد التاسعة والعشرين من عمره، متزوج من زوجين وله بنتين هما أم سلمة ورندة والثالثة في الطريق وقد لدت في يناير ١٩٦٥م وسماها تيمناً بالثورة «مريم المنصورة».

وكان يقود خطا ثورياً داخل حزب الأمة، يدعو لعصرنة الشريعة والاشتراكية الإسلامية، وينادي بالشوري والدقرطة داخل الحزب بأقوى صورة. وحزب الأمة بطبعه حزب عريض يجمع بداخله تيارات شتى، وكان التيار المحافظ يقوده الإمام.

أما في الساحة الوطنية فقد قام بالعديد من التحركات منها المساهمة في تنحي عبود، والوفاء لميثاق الثورة وإجراء الانتخابات في موعدها، والتصدى لخرق الدستور، والعمل على تعجيل عملية كتابة الدستور الدائم، والسعي لحل مشكلة الجنوب، وغير ذلك من أعمال جعلت قلوباً كثيرة تتحلق حوله، وتفتق الشعار (الصادق أمل الأمة) وبلسان الشعر (يا صادق السودان إنك لم تزل أملاً ترجيه البلاد دواماً).

وكان هذا الزعيم الشاب محيراً لكثيرين. فصغر سنه ما كان يتناسب والدور الذي يقوم به بكل حماسة وحنكة. وحينما طاف الجنوب كله وهو رئيس للوزراء عام ١٩٦٦م قابله الشعب في الجنوب بالترحاب وخاطبهم في كل مكان، وقد أخبرني أستاذي للغة الدينكا الأستاذ لينو كير رحمه الله أنهم سموه في الجنوب بينج ماريال أي الزعيم ماريال. وقال لي بعض الأساتذة الذين اجتمعت بهم مع أستاذ لينو إن الاسم ربما نابع من أنهم ذبحوا ثوراً أرقط (أي ماريال) تكريما له، ففي ثقافة الدينكا تكون التسمية على لون الثور: ملوال أحمر، ماريال أرقط، وهكذا.. قال أحد أولئك الأساتذة، إنه يرجح أنهم سموه على طائر الغرنوق وهو ماريال كذلك، فهو طائر يجمع في كوزمولوجيا الدينكا بين جمال المنظر والنبل، ورأى أن الصادق كان يجمع بين حداثة السن والزعامة فهو تناقض شبيه.

إن صحيفة السيد الصادق في تلك السنوات مذهلة، ولا أقول ذلك مبالغة ولكني وأنا منطلقة من رشاش كثير موجود في الإعلام ذهلت لما تتبعت الحقائق، وأعتقد إن التاريخ حينما يأتي لكتابة هذه المرحلة سوف يبصق على آلة الإعلام المضلل التي قلبت الحقائق بشكل لا يتخيل.

طبعا نحن لا نستطيع تتبع الترهات والأكاذيب وتفنيدها، ولكن حسبنا أن نحاول رواية لما جرى فعلاً.

ولكن بعيداً عن الأكاذيب والترهات، فإن قراءة تاريخ هذه الفترة بالطبع مفتوح لألف باب من الأحكام.. فما يراه أحدهم مثلاً قمة الوطنية، تجد آخر يراه عين المؤامرة على الوطن. كان السيد الصادق ولا يزال مثاراً للجدل واختلاف التقديرات.

وفي هذه المرحلة من تاريخ الوطن تتردد مصطلحات يمين، يسار، إسلام، شيوعية بشكل فجّر سلام البلد.. ولكن بشكل سطحي لا يلتزم أسس تلك التصنيفات بحال.

هي فترة شهدت تجاذباً حول أيلولة الثورة، وشجرة نسبها، وكثر الحديث عن إجهاضها (من قبل قوى اليمين). وانتهت إلى عراك مرير دك أسس الديمقراطية، ولم يخل طرفٌ من تجاوز.

صفحة الصادق في تلك الفترة كانت مليئة بالكدح نحو الدقرطة والمأسسة وحل مشكلات الوطن الأساسية، والمناداة بتجربة حزبية ديمقراطية رائدة وكان أمراً حوله خلاف أدى إلى انشقاق مؤسف داخل الحزب.

وقد كان الصادق صوتاً جاذباً لقلوب الكثيرين داخل وخارج حزبه، وبالتالي لعداوة كثيرين آخرين كانوا فطاحلة فاقوه عمراً وتجربة ورأوا منافسته لهم مما لا ينبغي.. كان بعض أولئك يشيرون إليه بـ(الولد دة) في مداولاتهم[1]، بينما يشيرون في خطبهم العامة إلى ما أسموه (عبث أبناء الثلاثين)[2]. والحقيقة لم يكن الصادق يعبث من قريب أو بعيد، كانت الجدية والتشمير هي أبلغ سماته، ولا تزال.. هذا الزعيم في الحقيقة مشكلته الجدية الصارمة في ساحة من التحلل والمناورة بحيث لا ينظر فيها لموقف ولا كلمة

(١) انظر عبد الرحمن مختار، سابق

(٢) انظر خطب رئيس الوزراء، ١٩٦٦م حيث يشير هو لأقوال بعض ممن انتقدوا دعوته للمصالحة.

بجدية أبداً.

وفي تلك المواجهة غير المتكافئة عمرياً وجد شاعراً مجيداً من جيل والده كحسن طه (الملقب بشاعر المؤتمر) يحكم لصالحه بقوله لهؤلاء الذين ينازعونه ويخالفونه:

قل للخوالف صادقٌ يدعوكمو ... للصلح والإصلاح رغم الفارق

هيا اركضوا في السير خلف ركابه ... كي تتقوا في السير شر مزالق

لو تجمعون خياركم في واحد ... هيهات أن تأتوا بمثل الصادق!

وبالطبع ذلك مما يصب الزيت على النار!

سوف نتابع هنا دور الصادق منذ مفاوضات تنحي عبود التي تلت مولد الديمقراطية الثانية في السودان، وحتى ضياعها وحلول ظلام (أب عاج).

تكوين الحكومة الانتقالية وعبود رأس للدولة

في ٢٨ يناير ١٩٦٥م أي بعد ثلاثة أشهر من الثورة، وهو يوم مولد ابنته مريم، كتب السيد الصادق رسالة (إلى أخي في الوطن)، ورد فيها السرد التالي لأحداث الثورة ثم التفاوض الذي أدى لتكوين الحكومة الانتقالية:

(عندما أشعل الطلبة بندوتهم الخالدة فتيلة الثورة واستشهد القرشي، هببنا نؤيد موقفهم ونشاركهم المصيبة ونطالب بزوال الحكم العسكري بكتابة مذكرة تحمل ذلك المعنى في عصر الخميس، وتم الاتصال بالقصر الجمهوري بتحديد موعد تقديمها فحدد القصر صباح السبت في الساعة العاشرة.

وعندما سارت جموع المواطنين في مظاهراتها الصاخبة في الشوارع والميادين كنا نتبعها ونشيع قتلاها ونحمل جرحاها ونعد العدة لعمل كبير يكون قاصمة الظهر.

وعندما علمنا أن أساتذة الجامعة والقضاة والمحامين والأطباء وخلافهم من المهنيين بصدد تسيير موكب يتقدم بمطالب محددة للحكومة العسكرية، وكانت مذكرة الأساتذة تحمل استقالاتهم إلى أن ينتهي الوضع العسكري، أما مطالب المحامين والقضاة فقد كانت تنادي بإجراء تحقيق في مسألة ضرب الجامعة بالرصاص وتقديم من ثبتت إدانته للمحاكمة ولم يكن من بين تلك المطالب إنهاء الوضع العسكري والعودة

للحياة الديمقراطية، وذهبت إلى السيد فاروق أبوعيسى سكرتير نقابة المحامين وطلبت منه أن ينقل إلى بقية القائمين بأمر الموكب أن نشترك فيه ويشترك فيه المواطنون الآخرون تدعيماً للموكب فقال لي إن قرار منظمي الموكب أن ينحصر في الهيئات المذكورة أعلاه، وذلك حتى لا يتحرش به العسكريون ويتمكن من أداء مهمته بتسليم المذكرة. فقبلت رأيهم ولكني قلت له إن الموقف يتطلب عملاً موحداً، ولذا أرجو أن تدعو منظمي الموكب نيابة عني أن يجتمعوا معنا في أم درمان، والتزمت بدعوة الأحزاب كلها حتى يجتمع قادة الرأي العام السوداني في صعيد واحد في صباح السبت ٢٤ اكتوبر عقب الموكب. فوافقني على ذلك، والتزم بتوجيه الدعوة لهم ليتم الاجتماع المتكامل بأ درمان، فلم يحضروا. واجتمع قادة الأحزاب بأم درمان وكنا ننتظر الآخرين فبلغنا خبر التحرش بالموكب وإعلان الاضراب السياسي العام، فأيدنا الإضراب فوراً، وأصدرنا منشوراً عاماً نناشد المواطنين جميعا تنفيذه حتى النصر. وكنا ننتظر أن يلحق بنا قادة موكب المهنيين الذين كونوا فيما بعد جبهة الهيئات، وذلك حسب دعوتنا لهم حتى نتمكن من تنسيق كيفية التنفيذ وتوحيد الجهود الوطنية، فلم يلحقوا بنا ولم يتصلوا بنا معتذرين.

ثم انتشرت دعوة الإضراب العام حتى عمت البلاد كلها، واستمرت المظاهرات الوطنية في كل مكان في العاصمة وفي الأقاليم التي خضعت بعض منها لسيطرة المدنيين طلاب الديمقراطية، وفي هذه المرحلة الحاسمة التي كان يمكن أن تؤدي لمذبحة كبرى تحرك الضباط الوطنيين في القوات المسلحة وطالبوا رئاستهم بحل المجلس الأعلى والاستجابة لمطالب الشعب.

فأعلن علينا حل المجلس الأعلى فاعقب ذلك فترة من القلق راجع أثناءها أخواننا الذين نظموا موكب السبت موقفهم السابق بمحاولة عزلنا وحضروا إلينا جميعا في بيت الإمام المهدي، فرحبنا بهم ولفتنا نظرهم للتأخير في توحيد الصف الوطني.

وبينما نحن نتحدث معهم علمنا أن رئاسة القوات المسلحة أرسلت اللواء الطاهر عبد الرحمن واللواء عوض عبد الرحمن إلى الإمام الهادي للتفاكر في مسألة تسليم السلطة للشعب فلم نشأ أن يكون تفاوضنا معهما جانبياً بل رأينا أن يكون التفاوض شاملاً، فأدخلناهما على اجتماعنا الذي ضم جميع وجهات النظر، فاتفق المجتمعون على انتداب من يتولى التفاهم مع رئاسة الجيش فانتدب المجتمعون السادة: مبارك زروق، حسن

الترابي، عابدين إسماعيل، أحمد السيد حمد، الصادق المهدي، وقبل ذهابنا اتفقنا على النقاط التي صارت فيما بعد الميثاق الوطني.

واتفقنا على أن يكون تمثيل الأحزاب في الوزارة الانتقالية رمزياً، وأن يكون للجنوب وزيران وأن يكون بقية الوزراء من المستقلين.

لقد كان المواطنون الذين نظموا موكب السبت قد اتفقوا على تكوين جبهة الهيئات لهذا التجمع، وكان واضحاً لنا في ذلك الوقت أنه تجمع مستقل ليست له اتجاهات سياسية، فاتفقنا في الميثاق على أن يكون تعيين الثمانية وزراء المستقلين كالآتي: ترشحهم جبهة الهيئات وتوافق عليهم الأحزاب وبذا يؤكد حيادهم ما بين الأحزاب المختلفة.

فمضينا إلى انجاز مهمتنا ووضعنا مطالبنا بوضوح، فقابلها المفاوضون العسكريون بمطالب أخرى، واستمر النقاش بين الطرفين، وبعدت شقة الخلاف في بعض الموضوعات، وكانت أهم نقاط خلافنا متعلقة برئاسة الدولة في فترة الانتقال. فكان العسكريون يطالبون أن يتولاها السيد إبراهيم عبود وأن يستمتع بسلطات، وأن يعطى الجيش وزارات. فاقتنعوا في البداية بعدم تخصيص وزارات للجيش وانحصر الجدل في رئاسة الدولة، فاقترحت أن لا مانع عندنا من تولي السيد عبود رئاسة الدولة في فترة الانتقال إن كان ذلك في ظل دستور ١٩٥٦م وفي حدود سلطة مجلس السيادة فلم يعترض زملائي من المفاوضين على ذلك وقبله العسكريون بعد جدل.

وطالب العسكريون مطلباً آخر وهو التكفل بعدم التعرض لمحاكمة رجال الحكم العسكري على جرائم دستورية، بعد محاورة اتفقنا على الاستجابة لهذا الطلب، ولكننا استثنينا أية جرائم جنائية أو مدنية قد تتعلق بأحدهم وتقع تحت طائلة القانون.

كثير من الناس اليوم لا يدركون ظروف تلك الساعة فإننا لم نكن في موقف إملاء بل كنا في موقف من انتصر انتصاراً سياسياً كبيراً على خصمه الذي ما زالت عنده طاقة عسكرية للمقاومة، فكان هدفنا أن نتحصل على أكبر مكسب ممكن في تلك الساعة، حتى يقوم الكيان المدني في ظل الدستور الديمقرطي ويسد الثغرات التي تركناها.

وملخص ما اتفقنا عليه كالآتي:

(١) أن تقوم حكومة قومية انتقالية تحكم البلاد بموجب دستور ١٩٥٦ المؤقت مع تعديله تعديلات معينة اتفقنا عليها.

(٢) أن يتولى السيد إبراهيم عبود رئاسة الدولة في فترة الانتقال ويمارس سلطات مجلس السيادة في ظل الدستور.

(٣) أن لا يحاكم رجال الحكومة العسكرية بجريمة خرق أو تعطيل دستور البلاد.

(٤) أن تحكم الحكومة الانتقالية لفترة اقصاها ١٣ مارس ١٩٦٥م وأن تعد خلالها لاجراء انتخابات عامة حرة.

تلك هي النقاط الرئيسية في اتفاقنا مع ممثلي القوات المسلحة وفيما عداها فإنهم قبلوا النقاط الواردة في الميثاق الوطني بلا نقاش أو تعديل.

وفي مرحلة المفاوضات انضم إلينا بغير تفويض من الجبهة القومية الموحدة (وهي التنظيم الذي أصبح يضم الأحزاب وجبهة الهيئات) السادة: بابكر عوض الله، طه بعشر، الأمين محمد الأمين، أحمد سليمان وهم من قادة جبهة الهيئات ولم نكن نرى غضاضة في ذلك الانضمام إذ أن روح أكتوبر قد جمعتنا في إخاء طغى على كل الاعتبار ولم يكن يدور بخلدنا أن مشاعرنا الطيبة كانت منافذ للتلاعب.

وأثناء تشكيل الحكومة اتضح لنا أن جماعة جبهات الهيئات لم يراعوا مسألة حيدة الوزراء، ولم يلتزموا بذلك البند في الميثاق المتفق عليه من قبل كل ممثلي الهيئات السياسية والمهنية، وأحرجونا غاية الإحراج بتقديم أسماء متهمة باتجاهات حزبية معينة. وبسبب هذا الاخلال تعرض تشكيل الوزراء لنقاش طويل في النهاية لم يحسمه إلا حرص مفاوضينا من رجال القوات المسلحة على أن يتم تشكيل الحكومة على أي وجه في تلك الليلة، بحجة أن الأحوال في الجيش وفي البلاد لا تسمح بأي تأخير، وقبلنا تشكيل الوزارة مع علمنا بما فيه من إخلال بمبدأ حيدة الوزراء الثمانية، قبولاً منا لحجة الإسراع، وتأثراً منا بروح ثورة أكتوبر التي خلقت بين عناصرنا إخاء ومودة وثقة، وعلماً منا بأن مهمة الحكومة الانتقالية محددة لا مجال فيها لخلافات سياسية.

وتمشياً مع هذه الروح المتفائلة المتسامحة قبلنا مرشحي جبهة الجنوب للوزارة دون فحص لموقفهما ظناً منا أنه بقيام الحكم الديمقراطي سيضع متمردو الجنوب

سلاحهم وسيغادر زعماء سانو مهجرهم للحضور إلى بلادهم وحل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً في ظل الديمقراطية.)

***

إذن هذه هي الظروف التي تحتها تم تكوين الحكومة الانتقالية، عبر مفاوضات مضنية استغرقت وقتاً طويلاً من مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م داخل مبنى القوات المسلحة بالخرطوم.

وتم تكوين مجلس الوزراء مع حرص العسكريين على الاستعجال بتكوين الحكومة في ظروف الاضطراب، وحل مجلس الوزراء والمجلس الأعلى الذي سبق ببضعة أيام.

شكلت الوزارة الانتقالية الأولى من أعضاء يمثلون الجبهة القومية الموحدة، وهذه الجبهة القومية كانت تضم ممثلي الأحزاب السياسية المعروفة بالسودان وممثلي الجبهة الوطنية للهيئات التي قامت بتنفيذ الإضراب السياسي.. (وقد كان هناك وزير لكل من الحزب الوطني الاتحادي، وحزب الأمة، وحزب الشعب الديمقراطي، وجبهة الميثاق، والحزب الشيوعي السوداني، ووزيران يمثلان المديريات الجنوبية وسبعة وزراء يمثلون الجبهة الوطنية للهيئات)..(واتفق على أن يرأس الوزارة السيد سر الختم الخليفة أحد مساعدي وكيل وزارة التربية والتعليم)[1]. تولى السيد سر الختم علاوة على رئاسة الوزارة مهمة وزارة الدفاع، ووزعت الوزارات الـ١٤ الأخرى كالتالي: (خمسة يمثلون القوى السياسية: السيد محمد أحمد محجوب (وزير الخارجية) عن حزب الأمة، السيد مبارك زروق (المالية والاقتصاد) عن الوطني الاتحادي، دكتور أحمد السيد حمد (الري والقوة الكهربائية المائية) عن حزب الشعب الديمقراطي، السيد/ أحمد سليمان (الزراعة والغابات) عن الحزب الشيوعي، السيد محمد صالح عمر (الثروة الحيوانية) عن جبهة الميثاق، وسبعة عن جبهة الهيئات: السيد/ رحمة عبد الله (التربية والتعليم)، السيد عبد الرحمن العاقب (الأشغال والثروة المعدنية)، السيد الأمين محمد الأمين (الصحة)، السيد عبد الكريم ميرغني (التجارة والصناعة والتموين)، السيد خلف الله بابكر (الاستعلامات والعمل)، السيد عابدين إسماعيل (الحكومة المحلية)، والسيد/ الشفيع أحمد الشيخ (شئون الرئاسة)، واثنين يمثلون الجنوبيين: السيد كلمنت أمبورو

(١) حاج موسى، سابق، ص ٢٩١

(الداخلية) والسيد أزبوني منديري (المواصلات))[١].

ذكر الحبيب الإمام الصادق المهدي في حلقات (شاهد على العصر) بقناة الجزيرة التي بثت هذا العام إن أهم موضوع شغل الفريق عبود كان مسألة العفو وعدم المساءلة، وضمانة ذلك بأن يظل رئيساً بدون صلاحيات. أما الراحل عبد الرحمن مختار فيقول إن الموضوعين اللذين أثارا جدلا هما موضوعي رأس الدولة ورئيس الوزراء. ويروي مختار رحمه الله أنه حينما أثيرت مسألة رأس الدولة كان رأي السيد بابكر عوض الله ألا يكون عبود رأسا للدولة بأي حال، ولكنه السيد الصادق المهدي قال حينها: (ليس مهما أن نبحث الآن من سيكون رأس الدولة ولكن المهم أن نبحث ما هي سلطات رأس الدولة، وما دمنا قد أجمعنا على إعادة دستور ١٩٥٦م المعدل فمعنى ذلك لا سلطات لرأس الدولة فلا مانع عندنا من أن يكون عبود رئيسا حتى نحفظ لجيشنا كرامته ونصون عزته) قال مختار: وسكت الجميع لأن الجميع قد اعتادوا أن يسكتوا لوجهات النظر إن كانت منطقية ومحترمة لأن الجدل كان مستواه رفيعاً لم يراع فيه غير المصلحة العامة[٢].

وعبر العميد يوسف بدري عن فرحته بذهاب حكم عبود وقال إنه حينما سمع الخبر كتب: هذا والله كان باطلاً مفروضاً علينا وانفجرت بالبكاء متمثلاً قول الشاعر:

هجم السرور عليّ حتى أنه   من فرط ما قد سرني أبكاني

و قال العميد يوسف بدري كذلك إنه في الأول من نوفمبر كتب خطاباً للصادق المهدي يقترح تمجيد الشهداء بعمل لوحة تعلق في القصر وأن يفكروا في إنشاء أحزاب جديدة تواكب المتغيرات[٣].

تنحي عبود ١٥ نوفمبر ١٩٦٤

ظل الفريق عبود في الرئاسة مع حل مجلسه. ولكن سرعانما ظهرت ازدواجية بين الثورية الشعبية المطالبة بإقصاء العسكريين من الحكم، وبقاء عبود في القيادة والذي

(١) لأسماء الوزراء انظر عبد الباسط صالح سبدرات (حكومات السودان: خمسون عاما من التململ والقلق الوزاري) ص ٢٢١- ٢٢٢ أما تصنيف الانتماءات السياسية فمن عندنا.

(٢) عبد الرحمن مختار خريف الفرح أسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠م الصفحات ٣١٠ وما قبلها

(٣) مذكرات العميد يوسف بدري، سابق ص ٣٣٢

يشكل استمراراً للسلطة المبادة، ثنائية شبيهة بما عاشته مصر الشقيقة بعد الثورة، وقبل أن تعود أدراجها.

كان وضع عبود شاذاً، وثارت قصص حول مساعيه هو وبعض من معه بالانتكاس بالثورة، برزت في أجلى صورها في بيان التاسع من نوفمبر و(ليلة المتاريس).. الغضب والتوجس اللذان تليا تلك الأحداث أديا لاتخاذ مجلس الوزراء قراراً باعتقال أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المنحل في ١١ نوفمبر (ما عدا عبود الذي كان لا يزال رئيس دولة) وإرسالهم للسجن في زالنجي تمهيداً للتحقيق معهم تحت المواد ٩٦ و٩٧ و٩٨ من قانون العقوبات السوداني[١]. في هذا الظرف الحرج والتوتر البالغ تدخل السيد الصادق لإقناع عبود بالاستقالة عبر اللواء أحمد عبد الوهاب، وفعلاً تقدم باستقالته في ١٥ نوفمبر ١٩٦٤، وفيما يلي نسرد التفاصيل.

في التاسع من نوفمبر سعى البعض على رأسهم السيد فاروق أبو عيسى، وكان حينها قيادياً بجبهة الهيئات الحائزة على أغلبية الحكومة، لإذاعة بيان حذر فيه من تحرك عسكري مضاد يتربص بالثورة الوليدة وينذر بعودة التجبر العسكري الذميم، فهب الناس في الشارع مطالبين بإقالة عبود وبتأمين الثورة، وكانت الليلة الشهيرة بـ«ليلة المتاريس». وهي الليلة التي خلدها في ذاكرة الغناء السوداني نشيد الأستاذ محمد الأمين من كلمات مبارك حسن الخليفة، والذي قال الأستاذ كمال الجزولي إنه (لم يعُد أحد يسمعه، بل لم يعُد حتى محمد الأمين نفسه يردِّده):

المتاريسُ التي شيَّدَتها في ليالي الثورةِ الحمراء هاتيك الجُموعْ

وبَنتها من قلوبٍ وضلوعْ

وسقتها من دماءٍ ودموعْ

سوف تبقى شامخاتٍ في بلادي

تكتمُ الأنفاسَ في صدر الأعادي

فالمتاريسُ دماءُ الشُّهداءْ

(١) حاج موسى، سابق، ص ٢٨٩

والمتاريسُ عيونُ الشُّرفاءْ

والمتاريسُ قلوبُ الكادحينْ

والمتاريسُ ضلوعُ الثائرينْ

والمتاريسُ شفاهٌ لصغار يلثغونْ

والمتاريسُ أيادٍ لكبار يَهدِرونْ

والمتاريسُ حُداء الثائِراتْ

والمتاريسُ ستبقى شامخاتٍ في بلادي

تكتمُ الأنفاسَ في صدر الأعادي[1].

وقد أورد الجزولي شهادتين: شهادة المحامي والقيادي البعثي شوقي ملاسي كما أوردها في مذكراته المنشورة والتي تؤكد أن البيان لم يبن على حقائق دامغة بل كان تضخيماً شديداً لأحداث حدثت، وشهادة الأستاذ فاروق أبو عيسى التي أخذها منه بالهاتف مؤخراً، وكان قد لعب دوراً محورياً في بيان (ليلة المتاريس) ويدافع عنه ويذكر الحيثيات والمعلومات التي بنى عليها تحركه هو ومن معه فاستنفروا الناس الذين حاصروا مجلس الوزراء الذي اختتم اجتماعا استثنائياً بإصدار قراره التاريخي بالقبض على أعضاء مجلس عبود، ما عداه، والذين كانوا طلقاء حتى ذلك الوقت، وتوزيعهم على سجون السودان المختلفة[2] وذلك بسبب قبضهم على (الضباط الأحرار) الذين دعموا الثورة. وذكر الحاج موسى مؤكداً أن هؤلاء (الضباط الأحرار) كانوا قد ساعدوا في إنجاح الثورة عندما حاصروا القصر الجمهوري مساء ٢٦ أكتوبر ولم يفكوا الحصار إلا بعد صدور القرارات المتعلقة بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء[3]. أبرز هؤلاء الضباط فاروق حمد الله والرشيد ابو شامة والرشيد نور الدين وجعفر نميري ومحمد عبد الحليم وأحمد عبد الحليم وتوفيق محمد نور الدين وفيصل حمَّاد توفيق، وسندرك لاحقاً أن غالبية هؤلاء هم الذين انقلبوا على الحكم الديمقراطي

(١) كمال الجزولي، رزنامة الأسبوع، المتاريس التي.. نوفمبر ٢٠٠٨م

(٢) الجزولي، المتاريس التي، سابق

(٣) حاج موسى، سابق، ص ٢٨٨

وأتوا بحكم أوتوقراطي أبأس بما لا يقاس من حكم جنرالات عبود.

وقيل إنهم تقدموا بعريضة طالبوا فيها بتطهير الجيش، ويبدو أن ذلك كان هو السبب وراء اعتقالهم. وأكد السيد محمد أحمد محجوب أنه (في اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي قررنا اعتقال جميع أعضاء المجلس الأعلى السابق، فتم اعتقالهم بسرعة وهدوء فجراً في الحادي عشر من تشرين الثاني نوفمبرونقلهم بالطائرة إلى زالنجي الواقعة في جزء معزول من غرب السودان.[(١)]).

وصف أبو عيسى كيف سعوا لإذاعة بيان (ليلة المتاريس)، فتوجهوا للإذاعة بناء على المعلومات التي وصلتهم بتحرك وشيك يعيد الحكم العسكري، ولكنه أكد أنه ليس كاتب البيان الذي كتب مسودته الدكتور طه بعشر، ولا هو من أذاعه بل مذيع النشرة عبد الحميد عبد الفتاح.[(٢)] ووصف الجماهير التي تدفقت في الشوارع مجددة الثورة حيث أغلقت الشوارع والجسور بالمتاريس في وجه الدبّابات المحتملة لأي انقلاب، وظلوا يحرسونها حتى الصباح.[(٣)]

ومهما يكن فإن شهادة أبو عيسى تفلح في رصد دوره في التأجيج ضد جنرالات عبود، أو ما أسماه الارستقراطية العسكرية التي تناقل الناس اعتزامها القيام بتدابير انتقامية تتوج بانقلاب كامل على الثورة، والحقيقة مع كثرة التفاصيل التي أوردها إلا أنها لم تتعد كونها أقاويل إذ لم يثبت حدوث تحرك ولا ضبطه بشكل موثق، فروايته لا تفند حكم ملاسي على ما جرى أنه (تضخيم شديد) لأحداث جرت. كما أن حديثه يدكه بيان زميله وزير الاستعلامات نفسه الذي نفى وجود انقلاب، كل ذلك يذهب باتجاه أن البيان جاء نتيجة لتضليل أو أنه كان ضمن انفعالية قوى اليسار وشعورها القوي باليوفوريا وبضرورة استئصال (اليمين)، أو الجميع ما عداهم، وهو شعور تفاقم عشية الثورة وما بعدها وأدى لصدام مرير ومؤسف كان نهايته الرديئة، بمنطق رد الفعل الأحمق، حماقة حل الحزب الشيوعي في ديسمبر ١٩٦٥م، ولكن الأرجح أنه لم يكن هناك تحرك عسكري ولا يحزنون، ولكن الشارع كان مشحوناً ضد الحكم العسكري، وصار

(١) المحجوب، الديمقراطية في الميزان

(٢) كمال الجزولي، المتاريس التي.

(٣) الجزولي، المتاريس التي

بقاء عبود في السلطة أمرا ينذر بمواجهة وشيكة.

كتب السيد الصادق حول ذلك البيان قائلاً:

(في بداية نوفمبر قامت الحكومة القومية الانتقالية. ومنذ الأسبوع الأول لقيامها بدأنا ندرك أن تخطيطا خطيراً أطل برأسه إذ أن جبهة الهيئات شرعت تتصرف كأنها حزب سياسي، وتعلن أن الوزراء الثمانية هم وزراؤها كأنما هي حزب سياسي صاحب أغلبية وقد دخل في وزارة ائتلافية مع أحزاب صغرى، مع العلم أنه لو كان واضحاً أنها ستكون حزباً سياسياً لكان حظها وزيراً واحداً. وعاودت مسلكها الذي سلكته أو سلكه قادتها في موكب السبت في محاولة لعزل الأحزاب السياسية، ومضت وفق مخطط شيوعي تحاول تسيير الحكومة من الشارع بأسلوب المواكب والمظاهرات، حتى انتهى ذلك المسلك بالبلاد إلى إعلان الإذاعة الكاذب في التاسع من نوفمبر. فعندما سمعنا الإذاعة ذهبنا للاستطلاع، وعاد الرسول ليؤكد أن الأسلحة لم تتحرك وأنه قد تفقدها جميعاً في أماكنها، فشرعنا نتحرى عن مصدر الخبر وكيفية إذاعته فاتضح لنا أن مصدره أحد الشيوعيين، وأنه أذيع بغير تفويض من رجال الحكومة، فبقينا بالإذاعة لحمايتها من تلاعب المخربين.

وفي اليوم التالي رأينا أن نضع حداً لهذا الهرج والمرج فسيرنا موكباً من أم درمان حتى مجلس الوزراء محتجين على ذلك مطالبين بايقاف المواكب والتهريج فاستجابت الحكومة مشكورة وعاد الحال إلى بعض الهدوء.[1])

وكتب حول التوتر بين العسكريين والمدنيين قائلا:

(لم تكن العلاقة بين الحكام الجدد والقادة العسكريين صافية طوال الفترة الانتقالية. بل كانت تتسم بطابع التخوف والحذر من الطرفين وقد أدى هذا التخوف إلى بعض الانفجارات كنداء التاسع من نوفمبر الذي نبه إلى تحرك بعض الأسلحة تنبيهاً مصدره معلومات وهمية. ولكن استجابة الشعب الإجماعية للنداء كانت دليلاً على وجود الاحتمال في خواطر الناس. ومرة أخرى عندما أقدمت سلطات الجيش على اعتقال بعض صغار الضباط دون علم وزير الدفاع، فانتشرت الشائعات ببداية تحرك في صفوف

(١) من رسالة إلى أخي في الوطن، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٥م من السيد الصادق المهدي.

النوفمبريين، وتأزمت العلاقة بين مجلس الوزراء والقيادة العسكرية ثم انفرجت الأزمة بسلام.

ثم جاءت مسألة إعادة الضابط المبعدين من الجيش أثناء الحكم العسكري فأدت إلى تجاذب بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية، وإلى تجاذب داخل صفوف الضباط أنفسهم حتى استفحلت الأمور ووصلت درجة بالغة عندما تقدم عدد من الضباط الشباب بمذكرة لرئيس الوزرء في حفل حاشد في نادي القوات المسحلة، وكانت المذكرة وأسلوب تقديمها تنطويان على تحد للقيادة العسكرية. كما أدت مسألة التطهير في الجيش إلى مزيد من التباين في وجهات النظر بين المدنيين والعسكريين وبين العسكريين في داخلهم.)[1]

ومع تفاقم السخط الشعبي على بقاء عبود في السلطة، التقى السيد الصادق بالسيد أحمد عبد الوهاب[2]. وكان أحمدا مقرباً من حزب الأمة، وكان شخصاً عاقلاً تربطه صداقة بالفريق إبراهيم عبود، فناقش السيد الصادق معه الأوضاع وقال له إن استمرار عبود في السلطة سوف يؤدي لقلاقل فالشارع السوداني يطالب بتنحيه، ونحن على اتفاقنا معه ألا يقدم للمحاكمة ونعد في حال تنحيه أن يكون التعامل معه كريماً بحيث تراعى حقوق معاشه ولا يمس له طرف. وبالفعل ذهب عبد الوهاب لعبود الذي استجاب للدعوة، وتم تنحي عبود عن السلطة بالتراضي في ١٥ نوفمبر كما ذكرنا، وحل محل القيادة العسكرية مجلس سيادة كانت الرئاسة فيه دورية. وأعضاؤه السادة: د عبد الحليم محمد، د. التجاني الماحي، د. مبارك الفاضل شداد، إبراهيم يوسف سليمان، ولويجي أدوك[3].

المطالبة بمحاكمة عبود والآخرين

لاحقاً وبعد تنحي عبود، خطا بعض قادة جبهة الهيئات خطوة أخرى مطالبين

(١) الصادق المهدي عام بعد ثورة أكتوبر، وهذا كتاب أصدره كاتبه عام ١٩٦٥م وضاع نصه الكامل وإن بقيت بعض الفصول المفرقة. النص أعلاه مأخوذ من الفصل السادس: الحكومة الانتقالية في الميزان.

(٢) وهو قيادي سابق بالجيش تم إقصاؤه في (الحركة التصحيحية) المشار لها في الفصل السابق.

(٣) عبد الباسط صالح سبدرات حكومات السودان ص ٣٤

بمحاكمة (عصابة انقلاب نوفمبر ١٩٥٨م) وذلك في تنكر لتعهداتهم التي تمت لدى تسلم السلطة مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر.

كتب السيد الصادق حينها عن تلك القضية قائلاً: (إن *حزب الأمة وهو مشترك في وفد الجبهة القومية الموحدة ومتحدث باسمها اشترك في اتفاق تم بين ممثلي القوات المسلحة وبين الجبهة القومية الموحدة، وأن ذلك الاتفاق ينص فيما نص على عدم التعرض لأية محاكمات بسبب خرق الدستور في ١٩٥٨ م. وحزب الأمة كان يعلم أن في هذا الاتفاق تنازلاً عن إحدى المطالب الشعبية، وقد وافق على هذا التنازل حتى لا تضيع بسببه مكاسب وطنية كبرى. ولم يجر المفاوضون هذا التنازل في حجرة مظلمة موحشة بل أجروه في اجتماع حافل، ودعموه بموافقة ممثلي جميع المنظمات ذات الخطر السياسي في اجتماع عقد في بيت الإمام المهدي في أم درمان، وضم ثلاثة مندوبين من كل حزب سياسي، وثمانية مندوبين من الجبهة الوطنية للهيئات. وبعد الاجتماع أعلن الاتفاق على عشرات الآلاف من المواطنين الذين أحاطوا ببيت الإمام المهدي وملأوا ساحاته فأدركوا الحكمة من وراءه وأيدوه*)[1].

على العموم، لم تتم محاكمة عبود ومن معه، ولكن شكلت لجنة تحقيق قضائية دوّنت أقوال كل المشاركين في الانقلاب والسياسيين الشهود على تلك المرحلة، لتبقى الذكرى حية وموثقة حول ما حدث، ومع أننا لم نطلع على تقرير لجنة التحقيق إلا أن ما ظهر مما اقتبسه بعض الكتاب يوحي بأن هذا التقرير فعلاً مهم وينبغي نشره على أوسع نطاق لأنه عبارة عن شهادات أخذت تحت القسم ترصد مواقف الجميع عشية الانقلاب.

الصادق يفوز في سباق رئاسة الحزب

عندما أطلقت الحريات العامة رأى قادة حزب الأمة أن يتم الشروع في إقامة التنظيم السياسي الذي حله النظام العسكري المباد، ونادى الصادق بأن يكون البناء على مقررات مؤتمر الوكلاء بأبا التي شكلت برنامجاً للمستقبل، ومنها أن يقوم تنظيم من نوع جديد يكون بمثابة توحيد للإرادة السودانية السياسية، ولكن الأحزاب الأخرى رفضت ذلك العرض. ورأت أن تعود لما كانت عليه قبل انقلاب ١٧ نوفمبر، وحينها سعى الصادق لأن يتجدد الحزب في اسمه وتنظيمه وبرنامجه لمواجهة الموقف الجديد،

(١) من كتاب عام بعد ثورة أكتوبر المشار إليه آنفا

فنشأت اختلافات حول تجديد الاسم فاستقر الرأي على أن يكون التجديد في المحتوى.

ولإعادة تكوين حزب الأمة اجتمع مجلس الإمام (مشار إليه في الفصل الثالث). وقرر أن تتكون هيئة تأسيسية للحزب مكونة من الهيئة القديمة يستبعد منها أولئك الذين اشتركوا في تدبير انقلاب ١٧ نوفمبر، وكذلك الذين تعاونوا مع الحكم العسكري، ويضاف إليها تمثيلاً للدماء الجديدة وللواقع السياسي الجديد.

اتفق المجلس على قائمة من ١٨٠ شخصاً باعتبارهم الهيئة التأسيسية لحزب الأمة. ناقش المجلس أيضاً أسس التصعيد للقيادة، وحدث خلاف كبير حول اختيار رئيس الحزب وأمينه العام وأعضاء المكتب السياسي بين من يرى أن يعينهم جميعا الإمام، ومن يرى أن يتم تصعيدهم بالانتخاب، ورأى المجلس أن يوضع مشروع دستور للحزب وأن تتولى الهيئة التأسيسية انتخاب المكتب السياسي وانتخاب الأمين العام، وأن يترك انتخاب الرئيس للمؤتمر العام، وأن توجه الدعوة لأعضاء الهيئة التأسيسية المختارين ليناقشوا مشروع الدستور المقدم وليتخذوا فيه قرارات بأغلبية الأصوات.

اجتمعت الهيئة التأسيسية واختتمت أعمالها في ١٤/ ١١/ ١٩٦٤م وقررت أن تعدل مشروع دستور الحزب المطروح بحيث تتولى بنفسها انتخاب الرئيس والأمين العام، وعدلت الدستور وأجرت الانتخابات.

حينما فتحت الترشيحات للرئاسة برز اسم السيد محمد أحمد محجوب يدعمه كبار رجال أسرة المهدي، فقام أحد الأعضاء وهو السيد عبد العزيز حسن وقال: كيف نكافيء من ابتعد طيلة الفترة الماضية، بدلاً عن الذين قبضوا على الجمر ولعبوا الدور الأساسي في الثورة، أنا أرشح السيد الصادق للرئاسة.

وحينما جرى الاقتراع على الرئاسة فاز السيد الصادق بأغلبية ساحقة يدعمه رجالات الحزب خارج الأسرة، وكان ذلك أمراً مدهشاً أولاً لأن كبار أسرة المهدي لم يكونوا يؤيدوه، وثانياً لأن المحجوب في سنه وتجربته لم يكن يظن أن ذلك الشاب الغض يمكن أن يقف أمامه ناهيك عن أن يهزمه بذلك الفارق الضخم في الأصوات. والمفارقة تدحض فكرة أن الصادق جاء للمنصب وارثاً أو بسبب الأسرة لأنها لم تكن تشايعه.

نفس الفوز الساحق حازه الأمير عبد الله نقد الله في منصب الأمين العام، وكان قد ترشح منافساً له السيد محمد داؤد الخليفة.

يروي القصة الدكتور الفاتح عبد السلام فيقول: (نادت الإصلاحات المقترحة في حزب الأمة بليبرالية وديمقراطية الأجهزة، ودعت ضمن أشياء أخرى إلى تغيير اسم الحزب وتنظيمه وبرامجه واستراتيجياته لتتماشى مع فترة ما بعد ثورة أكتوبر، والتي جلبت معها تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية عنيفة. عبر هذه الوسائل المقترحة أراد الصادق جذب وجوه وقوى جديدة لحزب الأمة. وكما كان متوقعاً فقد اعترض متشددو الحركة الذين يقفون خلف الإمام على هذه الإجراءات. قبل الصادق عدم تغيير الاسم ولكنه أصر على المواضيع الأساسية: «اللبرلة والدمقرطة». ولإجازة مقترحات الصادق دعا الإمام قادة الطائفة[1] لحضور اجتماع أصر فيه على أن منصب رئيس الحزب والأمين العام يجب أن يحددهما راعي الحزب أي الإمام. أصر الصادق وأغلبية الذين حضروا الاجتماع على أن مناصب الحزب القيادية بالإضافة للمكتب السياسي يجب اختيارها ديمقراطياً بواسطة أجهزة الحزب العليا: الجمعية العامة. ازداد التوتر حول هذه المسألة ولكن في اللحظات الأخيرة تم التوصل لاتفاق يتم بموجبه كتابة دستور جديد للحزب وأن ينتخب المجلس التأسيسي القيادات العليا للحزب. هذا الاتفاق فسر بصورة عامة كانتصار للعناصر الإصلاحية في الحزب. اجتمع المجلس التأسيسي في ١٤ نوفمبر ١٩٦٤ وكانت أجندته الرئيسية هي انتخاب المناصب القيادية. انتخب الصادق رئيساً للحزب بأغلبية ساحقة وانتخب حليفه المقرب عبد الله عبد الرحمن نقد الله أميناً عاماً)[2].

كذلك جرت انتخابات للمكتب السياسي، وكانت نتيجتها مدهشة للغاية، إذ لم يوفق بعضٌ من كبار آل المهدي وكبار أسر الكيان فيها (أو الأعيان) بتعبير دكتور الفاتح عبد الله، وكانوا في قائمة الاحتياطي (بعد المقاعد الأولى للفائزين). فاز في هذه الانتخابات السادة:

١. يحي المهدي
٢. محمد أحمد محجوب
٣. عبد الرحمن النور

(١) نحن نتحفظ على لقب الطائفة فالأنصارية ليست طائفة ولكننا نورد الكلمة كما كتبها صاحبها
(٢) الفاتح عبد الله عبد السلام، مرجع سابق

٤. يوسف مصطفى التني

٥. أحمد المهدي

٦. زين العابدين حسين شريف

٧. محمد عثمان صالح

٨. أمين التوم

٩. كمال الدين عباس

١٠. حسن محمد داؤد

١١. أحمد بخاري

١٢. محمد عبد الرحمن نقد الله

١٣. إبراهيم عمر الأمين

١٤. مبارك محجوب لقمان

١٥. محمد الحلو موسى

١٦. عثمان جاد الله

١٧. الفاضل الجاك شريف

١٨. النفراوي عثمان

١٩. وداعة عثمان رحمة

٢٠. كامل أبو يوسف

٢١. إبراهيم منعم منصور

٢٢. صالح العبيد

حاز هؤلاء السادة على أصوات تتراوح بين ١٠٩ و٥٩ صوتاً مرتبين تنازلياً.

أما الذين جاءوا بعدهم ولم يفلحوا في دخول المكتب السياسي، فهم: السيد محمد

داؤد الخليفة، السيد بدر الدين هباني، السيد كمال عبد الله الفاضل المهدي، السيد محمد مختار الأصم، السيد صلاح عبد السلام الخليفة، السيد عبد الله الفاضل المهدي، السيد صديق محمد الشيخ، السيد إسحق محمد الخليفة شريف، السيد جعفر بابكر جعفر، السيد محمد حمد النيل، والسيد محمد عبد الرحمن محمد، والسيد بشرى الفاضل المهدي، والسيد سامي محجوب محمد أحمد، وقد حاز أولهم على ٣٥ صوتاً، وآخرهم على١٤ صوتاً.

يقول دكتور الفاتح عبد السلام: (بالنسبة للمكتب السياسي كسب مؤيدو الصادق أغلبية المقاعد. انسحب الإمام من الاجتماع قبل نهايته، ولكنه كراعي صادق على التعيينات. كان واضحاً أنه يحاول كسب الزمن لإعادة ترتيب أوراقه. واجتمعت بعض المجموعات الساخطة حوله. ويمكن تصنيف تلك المجموعات على النحو التالي:

١. المجموعات التي تعاونت مع النظام العسكري والتي تم استبعادها بسبب ذلك من المناصب القيادية، أصدق مثال على هذه الفئة حسن محجوب مصطفى الذي كان عضواً في المجلس المركزي في نظام عبود. وحينما أصبح الانشقاق معلناً تم اختياره أميناً عاما لجناح الإمام.

٢. مجموعة من أعيان الطائفة والحزب فشلت في دخول المكتب السياسي عبر الإجراءات الديمقراطية مثل عبد الله الفاضل، صلاح عبد السلام الخليفة، محمد داؤود الخليفة، محمد مختار الأصم.

٣. مجموعة المتشددين في الحزب والذين يعارضون بإخلاص أي إصلاح داخل الحزب ويعتقدون بأن أمور الحزب يجب أن تسير كما كانت في الماضي.هذه العناصر اعتقدت بأن الصادق انسحر «بالشيوعيين» و«العناصر الهدامة»الأخرى. يتكون قلب هذه الفئة من ممثلي الإمام بين الجماهير(الوكلاء) والأنصار ذوي الولاء في منطقة النيل الأبيض)[1].

الحقيقة لدي ملاحظة على المجموعة الثالثة التي سماها دكتور الفاتح مجموعة المتشددين المطالبين بأن تسير الأمور كما كانت في الماضي. فالناظر لتاريخ حزب

(١) الفاتح عبدالسلام، النزاعات، مرجع سابق

الأمة عبر كتابين مهمين هما: كتاب دكتور فيصل عبد الرحمن علي طه (الصراع المصري البريطاني والحركة السياسية السودانية)، ومذكرات السيد أمين التوم (ذكريات ومواقف)، يتأكد من أن الأمور في الماضي لم يكن فيها تعيين لسكرتير الحزب ولا رئيسه بل كانا ينتخبان من قبل مجلس إدارة الحزب. سلطة الراعي كانت محصورة في حق نقض قرارات الحزب، وحتى هذة السلطة تنازل عنها الإمام عبد الرحمن عام ١٩٥٠م. فالمطالبة التي برزت بعد حوالي عقد ونصف وبعد ثورة أكتوبر التي شكلت شامة في درب الدقرطة، والقاضية بأن يعين الإمام قادة الحزب تشكل ردة حتى على ماضي الحزب القديم، والمفارقة أنها مطالبة جاءت في وقت تفور فيه الساحة داخل حزب الأمة وخارجه بمطالب الحرية والديمقراطية على نحو أكبر مما كان في السابق.

مؤتمر الحزب العام الثالث ديسمبر ١٩٦٤م

وفي ٢٥-٢٦ ديسمبر ١٩٦٤م دعا المكتب السياسي لمؤتمر عام حضره المئات من قادة الحزب الإقليميين. وفيه عرض الصادق المهدي رئيس الحزب، وعبد الله نقد الله الأمين العام والسكرتاريات التنفيذية سياسات الحزب ودستوره واللوائح، واستمر المؤتمر لثلاث أيام أجاز في النهاية دستور الحزب ولوائحه وبرنامجه (نحو آفاق جديدة).

وقبل عودة الأعضاء لأقاليمهم دعوا لاجتماع مشترك مع المكتب السياسي وأعضاء الهيئة التأسيسية في ٣١/ ١٢/ ١٩٦٤م وخاطبهم الإمام الهادي المهدي مباركا قراراتهم [١].

وبحسب ورقة للتنظيم صدرت في ١٦/ ٦/ ١٩٦٥م قامت الأجهزة على (الهيئة التأسيسية، والمكتب السياسي، والهيئة البرلمانية، ووزراء الحزب، ويأتي فوق قمة هذا الهرم المركزي السيد رئيس حزب الأمة والسيد الإمام الهادي المهدي راعي الحزب.) على أن تكتمل بعد ذلك التنظيمات في الأقاليم. وأقيم الجهاز الإداري للحزب على النحو الآتي: السيد الصادق المهدي رئيس الحزب وهو قمة الهرم التنفيذي. السيد/ عبد الله نقد الله- السكرتير العام- السيد يحي المهدي- سكرتير الشئون المالية. السيد- أمين التوم نائب السكرتير العام. السيد عبد الله محمد احمد- مساعد السكرتير العام للشئون الإدارية. السيد عمر نور الدائم مساعد السكرتير العام لشئون الانتخابات

(١) (أمين ص ٢٢٨).

والأقاليم. السيد عبد الرحمن صالح مساعد السكرتير للشئون البرلمانية. السيد زين العابدين حسين شريف مساعد السكرتير لشئون الدراسات والتخطيط. السيد داؤد عبد اللطيف- مساعد السكرتير العام للشئون الخارجية والأمن والإدارة. السيد أحمد إبراهيم دريج- مساعد السكرتير العام لشئون المناطق المتخلفة. السيد محمود الحلو- مدير مكتب رئاسة الحزب.

وقبل أن نغادر محطة هذا المؤتمر نقتبس بعض ما جاء في خطاب الرئيس الجديد، الذي تحدث عن المسيرة الوطنية منذ صكت دعوة (السودان للسودانيين) بمؤتمر العباسية عام ١٩٢٣م، ثم تطرق لمجاهدات الشعب والكيان إبان العهد العسكري، وتطرق لمؤتمر الوكلاء بأبا واحتوائه على البرنامج الذي ينبغي أن يحكم البلاد بعد زوال الديكتاتورية وقد عقد في أوجها عام ١٩٦٣م، ثم رصد ما قام به الحزب منذ اندلاع الثورة وفي النهاية قدم تلخيصاً للبرنامج الحزبي المجاز في ملامحه الخدمية والسياسية، وتطرق في الخطاب كذلك للموقف من الحكومة الانتقالية وكانت المواجهة معها حينها لم تبلغ الأوج الذي تصاعد بعدها بحوالي شهر من ذلك التاريخ.

قال الصادق مخاطباً الرجال الذين اجتمعوا، وحينها لم يكن حراك النساء قد أثمر على النحو الذي نشهده الآن بحيث صرن قائدات الحزب الحقيقيات، قال:

(أخواني في الوطن، لقد كان موقفكم وموقف أسلافكم عقداً متصلاً من النهضات باسم الدين والوطن. لقد قلتم كلمة الحق يوم تلعثم الناس، وأويتم الأحرار يوم نبذهم الناس، وكنتم محط الصبر يوم جزع الناس، وأمل الامة يوم لا أمل لها وسفينة النجاة يوم غطى البلاد الطوفان. فلا عجب أن تتعلق بكم نفوس مواطنيكم اليوم وأن تكونوا أمل البلاد في إقامة حكم ديمقراطي سليم وإقامة مجتمع إسلامي قويم وبناء اقتصاد يكفل الكفاية والعدل)..

وقال..

(الأعمال التي قام بها حزبكم منذ إعادة تكوينه في الشهرين الماضيين هي:

(١) الوقوف أمام تيار الفوضى الذي اجتاح البلاد عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.

(٢) توجيه النصح للسيد الفريق إبراهيم عبود للتنحي عن رئاسة الدولة تجاوباً مع رغبات البلاد.

(٣) العمل على أن يتولى رئاسة الدولة مجلس سيادة خماسي يمثل الأحزاب الكبيرة في السودان ويراقب تنفيذ الدستور والميثاق.

(٤) العمل على المساواة بين الناخبين ومعارضة بعض الاتجاهات الهادفة للتمييز بين الناخبين على أساس الدخل، أو السكن، أو التعليم.

(٥) تأسيس دور الحزب في العاصمة.

(٦) إصدار جريدة النيل اليومية وجريدة الأفريكان جورنال الإنجليزية والتي سيصدر أول أعدادها في نهاية هذا الشهر لتخاطب المواطنين والنزلاء الذين لا يحسنون اللغة العربية.

(٧) تنظيم حملة مالية ترمي لاعتماد الحزب على أعضائه في ماليته.

(٨) فتح مكتب انتخابات لتتبع توزيع الدوائر ومراقبة إجراءات لجنة الانتخابات ولتحضير خطة انتخابية قويمة.

(٩) وعندما واجهنا مسألة تنظيم الحزب في الأقاليم والمدن الأخرى رأينا أن تكون بداية هذا التنظيم على يد هذا المؤتمر الذي سيرجع الوافدون إليه بخطة واضحة لإقامة التنيظمات الإقليمية على أساسها.

وإننا نأمل أن يتمكن هذا المؤتمر من دراسة التنظيم المقترح لأجهزة الحزب الإقليمية، ومن دراسة المسائل الأخرى التي ستعرض عليه، واتخاذ القرارات الوافية بشأنها حتى يرجع أعضاؤه إلى جبهاتهم ويكونوا شرايين حية تنقل النشاط الوطني المنظم إلى جميع أنحاء البلاد.

موقفنا من الحكومة القائمة

إننا قد أيدنا هذه الحكومة على أساس أنها حكومة قومية مستقلة لا تتأثر بحزب من الأحزاب أو اتجاه من الاتجاهات لأن صلاحياتها محددة بالميثاق الوطني، وبالرغم من

تأييدنا لها فقد نبهناها إلى أن الانتخابات هي السبيل الوحيد إلى تحقيق حكم له سند شعبي منظم، وله تفويض تام لعلاج مشكلات البلاد الجسيمة، ولذا فإن التأييد لهذه الحكومة لغاية مارس المقبل واجب وطني نؤديه ونحرص على أن يؤديه الآخرون، وأما بعد مارس فينبغي أن تحكم البلاد حكومة منتخبة انتخاباً حراً وأننا نرى أن هذا مبدأ لا نتهاون فيه ولا نسمح بالتهاون فيه.

موقفنا من الأحزاب الأخرى

لقد تعاون حزبنا مع كل الاتجاهات السياسية السودانية في مراحل مختلفة ولكن حزبين ثبتا معنا طوال سنوات الحكم العسكري هما: الوطني الاتحادي والأخوان المسلمين، كما ثبت معنا عدد من الشخصيات المستقلة عن الأحزاب التي صمدت في المعارضة للظلم. وإننا نكن لهؤلاء أصدق الود، ونرى أن نستفيد من علاقات الصداقة والتعاون التي نشأت بين الأحزاب السياسية في السودان أثناء المحنة العسكرية لتهذيب الصراع الحزبي مستقبلاً، وللوصول إلى اتفاق بينهم على المسائل القومية الكبرى مثل المبادئ العريضة للدستور، والأسس العادلة لحل مشكلة الجنوب، إلخ. وقد كتبنا للأحزب بذلك آملين أن يلتقوا في كثير من المبادئ الكبرى بالرغم من اختلافهم في تفاصيل عديدة.

أخواني في الوطن،

إن هذا المؤتمر هو بداية الحملة الانتخابية، والانتخابات القادمة في نظرنا ليست صراعاً على مقاعد الحكم ولكنها معركة فكرية سيجدد فيها الناخبون الاتجاه الفكري الذي يرونه صالحاً، ويضع بعدها النواب دستور البلاد والذي سيخطط حياتنا لسنوات كثيرة آتية ولذا ينبغي أن ندخل المعركة الانتخابية القادمة بروح فدائية متوثبة تكون امتداداً لتاريخنا في الأجيال الماضية ونكون تكملة لانتفاضة ٢١ أكتوبر الظافرة ونكون صورة حية للآفاق الجديدة التي نستلهمها في بناء الوطن). [(١)]

تعليق حديث..

كتب السيد الصادق مؤخراً *(كل هذه الإجراءات خلقت واقعاً جديداً متعايشاً*

(١) من خطاب رئيس حزب الأمة أمام المؤتمر العام للحزب في ٢٥-٢٦ ديسمبر ١٩٦٤م

بصورة ما مع الحرس القديم. كان تعايشاً قلقا أشبه بموقف الإصلاحيين بقيادة السيد محمد خاتمي والحرس القديم في إيران المعاصرة).

الاختلاف حول صلاحيات راعي الحزب

كان عدد من الناس غير راضين عن هذه الأحداث فبعضهم لأنه استبعد بسبب تعاونه مع الحكم العسكري أمثال السيد حسن محجوب، وبعضهم بسبب فشله في دخول المكتب السياسي بالانتخاب أمثال السيد محمد داؤد وبعضهم بسبب عدم توليه منصباً قيادياً مع تطلعه لذلك أمثال السيد محمد أحمد محجوب، وبعضهم لمعارضته للتحديث وركونه للتقليد، وبالاشتراك مع عدد من أفراد بيت المهدي اعتبروا أن هذه القرارات خروج على سلطات الإمام وصلاحياته. وبدأ الحزب يتعرض للانقسام عشية الانتخابات، ولتجاوز تلك الخلافات، وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤م، تم اتفاق يعين الإمام الهادي بموجبه عدداً لعضوية المكتب السياسي، وعدداً لعضوية الهيئة التأسيسية لإرضاء كل العناصر المتذمرة، وتحدد له صلاحيات تسمى صلاحيات الراعي. وقد كان هذا الاتفاق دون طموح التجديد الذي طرحه الحزب، ولكنه كان ضرورياً لرأب الصدع. وقد اعتبر الدكتور الفاتح إن الصادق قد (ذهب بعيداً لإرضاء عمه) خوفاً من التصدع والانتخابات على الأبواب.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تبرز فيها مسألة علاقة الحزب بالكيان في شكل أزمة. فالإمام عبد الرحمن المهدي ومع احتفاظه بحق النقض لقرارات الحزب لم يكن يمارس هذا الحق أبداً، بل وحينما ثارت ضجة حول الأمر نظرياً أصدر بياناً سحب من صلاحياته بحق النقض في عام ١٩٥٠م، مكتفياً للتنسيق بوجود خليفته على رئاسة الحزب. والإمام الصديق كان قياديا بالحزب قبل أن تؤول له إمامة الأنصار.

وفي علاقة الإمام عبد الرحمن كإمام للأنصار بالحزب، أورد السيد أمين التوم ما قالوه للإمام الهادي وكيف أنه –أي الإمام عبد الرحمن- لم يكن يراجع قرارات الحزب مهما كان، قال: (وفي معرض حديثنا عن علاقة الإمام عبد الرحمن بالحزب ضربنا مثلاً وقلنا إن هيئة الحزب في مطلع الخمسينات عزلت اثنين من اقرب المقربين إلى الإمام عبد الرحمن المهدي من عضويتها لمآخذ أخذتها عليهما، ولم يشأ الإمام عبد الرحمن أن يتدخل أو يطلب إعادتهما إلى هيئة الحزب أو يلوم الهيئة على قرارها ذلك. كان راعياً

لحزب الأمة ولم يكن رئيساً يمارس مسئوليات الرئاسة)[1].

وفيما يختص بالإمام الصديق قال إنه (كان من أوائل الذين أنشأوا حزب الأمة في عام ١٩٤٥م وأصبح بوصفه ذاك عضواً في هيئة الحزب التأسيسية ثم انتخب بواسطة هذه الهيئة كما انتخب غيره لعضوية مجلس الإدارة أو ما يسمى الآن بالمكتب السياسي للحزب، وكان يرأس جلسات حزب الأمة لبضع سنوات بعد ذلك عبد الله خليل الذي انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الأمة منذ إنشائه. وظل الحال كذلك إلى أن رشح السيد الصديق المهدي لرئاسة الحزب وانتخب بإجماع أصوات أعضاء الهيئة. وظل السيد الصديق رئيساً لحزب الأمة إلى حين وفاته. ولذلك لم يكن بحاجة إلى من يساعده على تنسيق علاقته كإمام للأنصار بحزب الأمة)[2].

هذا مع حقيقة أن ثورة أكتوبر نفسها أتت بجيل جديد كما ذكرنا، فالذي كان مقبولاً للغالبية لدى تأسيس الحزب لم يكن بالضرورة مقبولاً لنفس النسبة من الناس ما بعد أكتوبر. وتطلع البعض لحزب ليست فيه ظلال الرعاية من الكيان الديني، سواء أكانت محدودة الصلاحيات أم غير محدودة.

حول هذه العلاقة بين الحزب والكيان ومدى خضوع الحزب لقرارات إمام الأنصار، وما معنى الرعاية وصلاحياتها، وكيفية التنسيق، اختلفت الآراء: بين من يرون

---

(١) على الأرجح أن عضوي مجلس الإدارة المفصولين هما محمد الخليفة شريف ومحمد عبد الكريم، فقد روى الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه في الحركة السياسية، سابق، ص ٣٨٩ الهامش، أنه على خلفية نقاش زيادة رواتب الموظفين الأجانب (غالى اثنان من أعضاء الجمعية التشريعية هما محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد في تأييدهما لزيادة مرتبات الموظفين الأجانب، قال عبد الكريم محمد: يجب أن نساعد الموظفين البريطانيين وعوائلهم وإننا لم ولن نتخلى عنهم لأنهم أفادوا البلد. وبالرغم من أن صحيفة «الأمة» أوضحت أن تصرف محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد كان تصرفاً شخصياً، إلا أن شباب حزب الأمة طالبوا بإبعادهما من مجلس إدارة الحزب وتم لهم ما أرادوا فعند انتخابات مجلس الإدارة التي تمت في نهاية نفس الشهر أي أبريل ١٩٥٠م أعلن محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد أنهما لن يترشحا لعضوية مجلس إدارة الحزب). ومعلوم علاقة المذكورين القريبة جداً من الإمام عبد الرحمن المهدي.

(٢) (أمين، ص ٢٠٨)

الحزب ذراع لكيان الأنصار وهو بدوره ذراع للإمام، وبين من يرون الحزب مؤسسة قائمة بذاتها وإن كانت تجمعها بكيان الأنصار علاقة تحتم نوعاً من التنسيق ومن التعاون.

وكانت أية طموحات لتطوير الحزب تصطدم ولا شك بضرورة تطوير علاقته بكيان الأنصار بشكل لا يحرم الكيان وقيادته حقهم ويغمط دورهم، وفي ذات الآن يحتفظ للحزب بشخصيته ومؤسسيته.

التصدي لتأخير الانتخابات

بعض المفكرين خاطبوا الثورة المصرية الحالية ليقولوا لأهلها اعتبروا بالتجربة السودانية ولا تعقدوا الانتخابات مباشرة واتركوا لأنفسكم وقتاً لتنظموا أنفسكم ولتظهر القيادات التي يمكن للشعب أن يلتف حولها، فأية انتخابات سريعة معناها أن يعود قادة الحزب الوطني المباد لأنهم الأكثر استعداداً وجاهزية ومقدرات مادية. وبرأيي مع صحة هذا الرأي في مصر، حيث كان الخيار بين الفلول والأخوان الذين سعوا لدك العملية الديمقراطية ذاتها في النهاية، إلا أنه لا ينطبق على تجربة السودان في أكتوبر ١٩٦٤م، وإن كان ينطبق عليها في أبريل ١٩٨٥م وقد حالت دون تحقيق الفترة الانتقالية الطويلة ملابسات رويناها في الجزء الثالث من هذا الكتاب (الصادق أمل الأمة.. ولكن).

أما بالنسبة لتجربة أكتوبر ١٩٦٤م فلم تكن هناك حاجة لفترة انتقالية طويلة، وذلك أولاً لأن الحكم المباد لم يكن له حزب، والأحزاب التي عارضته لم تكن منهكة ولا مفقرة بالشكل الذي نراه عليها الآن في أحزاب مصر بعد مبارك، ولا أحزاب السودان بعد نظامي (مايو) و(الإنقاذ)، فالتأخير لم يكن لمصلحة تأهيل الأحزاب، ولكن كان لتأخير خيار الشعب، واستمرار حكومة كونت على عجل في ظروف استثنائية تحكم أوضاعاً حساسة بدون تفويض شعبي مطلوب.

كان أكثر الأحزاب حرصاً على التأجيل حزبان: الأول الشيوعي لأنه لقي في الحكومة الانتقالية وضعاً لا يحلم به بعد الانتخابات، والثاني هو حزب الشعب الديمقراطي الذي يرعاه السيد علي الميرغني وهو من أكثر الأحزاب مهادنة للحكم العسكري وصاحب مذكرة (كرام المواطنين) التي ساندته حينما تفجرت الثورة، وكان أيضاً يظن أن إجراء

الانتخابات مباشرة سوف يكون لغير صالحه مع دوره المهادن.

كانت الثنائية التي ظهرت عشية ثورة أكتوبر بين الجبهة الوطنية من جهة وجبهة الهيئات من جهة أخرى قد أطلت برأسها من جديد، بالرغم من أن الأخيرة كانت قد رضيت في اللحظات الأخيرة السير في ركاب الأولى بعد أن اتضح ثقلها واعتراف الحكم العسكري بها.

تم تكوين الوزارة بشكل مختل من ناحية عدله في تمثيل الأحزاب، فقد كان اليسار ممثلاً بأكبر من حجمه لتقديمه لمرشحين عن الهيئات كانوا في غالبهم من نصرائه، وكان اتجاههم تأخير الانتخابات عن موعدها ومد فترة الحكومة الانتقالية، محتجين بأن الأوضاع الاقتصادية، وعدم الاستقرار في الجنوب يحولان دون الالتزام بإجراء الانتخابات كما خطط لها.

يقول عن ذلك السيد أمين التوم في مذكراته:

(وقد تجلت أهداف جبهة الهيئات كما وضح للجبهة القومية الموحدة فيما يلي:

(١) احتواء ثورة أكتوبر وحكومة الثورة وتوجيه الحكومة الوجهة السياسية التي ترتضيها هي.

(٢) الاعتراض على عودة الأحزاب السياسية التقليدية الكبرى وغيرها والاكتفاء بجبهة الهيئات ممثلة لليسار. و(٣) تأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر -مارس ١٩٦٥م- ثم أخيراً عدم إجراء الانتخابات إطلاقاً).[1].

هكذا حدث خلاف في الرؤى السياسية داخل البلاد بين أحزاب الأغلبية التي كانت ترى ضرورة قيام الانتخابات العامة في وقتها، وبين قوى اليسار ونقابات العمال والمزارعين والحزب الشيوعي (بالإضافة إلى حزب الشعب الديمقراطي) الذين نادوا بتأجيل الانتخابات بحجة أن الموعد المحدد للانتخابات هو موعد جني محصول القطن، وأن من المصلحة القومية تأجيل الانتخابات حتى يستتب الأمن في الجنوب. كما طالبوا بتخصيص نصف مقاعد البرلمان للعمال والمزارعين، ثم بدأت الجبهة الوطنية للهيئات تتحول إلى تنظيم سياسي لخوض معركة الانتخابات القادمة بشكل

(١) أمين التوم، ص ٢٢٥

يجعل قوى اليسار ممثلة بأكبر من حجمها في الحكومة القادمة مثلما هي في الحكومة الانتقالية.

ولكن حزب الأمة رأى ضرورة الالتزام بالميثاق الوطني الذي وقع عشية الثورة، وأن *(المشاكل الكبرى مثل مشكلة الجنوب والموقف المالي وغيرها تحتاج إلى حل عاجل لا يمكن أن يتم على أيدي حكومة غير متجانسة وأن أي تأخير في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد سيكون امتداداً لحالة القلق وعدم الاستقرار الراهنة)* [1].

وفي ٢ فبراير ١٩٦٥م أجاز مجلس الوزراء أمر تقسيم الدوائر الإقليمية للجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٥م، على أن تجري الانتخابات في وقت لا يتعدى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٥م، وقرر أنه على مجلس الوزراء إذا اتضح له أن ذلك غير ميسور أن يعلن ذلك ويطلب تجديد تفويضه أو إنهائه.

وفي نفس اليوم أذاع وزير الاستعلامات والعمل بالحكومة الانتقالية (وهو أحد وزراء الجبهة الوطنية للهيئات: السيد خلف الله بابكر من قيادات اليسار البارزين) أذاع نداء قام بموجبه برفع درجة النزاع والاحتكام للشارع، فهاجم الجبهة القومية المتحدة واتهمها بالعمل ضد الثورة، وطالب من الجماهير العمل على عزلها.

بناء على ذلك حدث تحرك جماهيري تلقائي واسع في العاصمة ووفدت جماهير كثيفة من الأقاليم لتعلن وقوفها مع قيادة الجبهة القومية الموحدة الذين هوجموا. مما أدى لسخط شعبي كبير.

وأخذت جماهير الأنصار التي وصلت من الأقاليم للاشتراك في استقبال ملكة بريطانيا تجوب الطرقات إظهاراً لقوتها وتأييداً لحزب الأمة. وقبيل زيارة الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا للسودان في ٨ فبراير سنة ١٩٦٥م كان الموقف السياسي ينذر بخطر، لذلك فقد دعا مجلس السيادة الأطراف المتنازعة وعقد معهم هدنة حتى انتهاء زيارة الملكة [2].

تمكن حزب الأمة برئاسة الصادق من قيادة الرأي العام لتحقيق تجاوب عكس

---

(١) (مقابلة مع السيد الصادق المهدي – الرأي العام ٢٧/ ١١/ ١٩٦٤م).

(٢) حاج موسى، سابق ص ٢٩٥م

النداء مما جرد الحكومة الانتقالية من الاحترام، وأخذت جماهير الحزب تنظم مسيراتها ومواكبها مظهرة تأييدها لخط الجبهة القومية، ومعارضتها لمحاولة اختطاف إرادة الجماهير. وكان أكبرها الموكب الشعبي الذي سيره حزب الأمة من داره بأم درمان إلى رئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم مطالباً باستقالة رئيس الوزراء.

بعد ذلك اتخذت الجبهة القومية قراراً يقضي القيام بدعوة رئيس الوزراء للاستقالة ووضع الأمر في يد مجلس السيادة لاتخاذ قرار جديد بإنشاء حكومة صالحة ملتزمة بالميثاق الوطني، فأعدت سكرتارية الجبهة الوطنية الخطاب وأرسلت وفداً لحمله إلى رئيس الوزارة، وقد كان من ضمنه السادة أمين التوم ساتي، ودكتور سيد أحمد عبد الهادي والسيد إبراهيم جبريل[1].

هذا الحل الذي رأته الجبهة القومية حلاً وطنياً لإشكالية التجاذب حول مسألة الانتخابات، وتجنب حسم المسألة في الشارع وما يؤدي له من فوضى، واستنكار أن تدعو لذلك جهة رسمية، رآه بعض المؤرخين لتلك الفترة (تآمراً) لإجهاض الثورة.

مثال على ذلك الدكتور إبراهيم محمد حاج موسى الذي قطع بأن السيد سر الختم الخليفة كان أحد مساعدي وكيل وزارة التربية والتعليم (الذي لم يكن له أي دور في ثورة أكتوبر ولذلك لم يكن غريباً أن عمل على تصفيتها)[2]. الشاهد إن دور السيد سر الختم الخليفة بأي نظر موضوعي كان إيجابياً خاصة في موضوع الجنوب الذي كان يشكل جرحاً وطنياً غائراً آنذاك، كما إنه وقف فعلاً في حياد بعيداً عن كل الأطراف وفي النهاية لم يستجب إلا لنداء بدا له وطنياً لا تآمرياً، وما كان له أن يستجيب لولا أن ذات النداء أقنع مجلس السيادة الذي كان مكوناً بنفس الطريقة التي تكونت بها الحكومة، وكان على رئاسته حينها شخصية من جبهة الهيئات أي محسوبة على الجهة الساعية لتأجيل الانتخابات (الدكتور التجاني الماحي). ولكن موضوعية المطلب وما بدا من تحقيقه للمصلحة الوطنية هو الذي جعل كل تلك الأطراف، التي لا تنتمي للأحزاب المنادية بالانتخابات في موعدها، تستجيب.

***

(١) (أمين ص ٢٢٥- ٢٢٦).

(٢) حاج موسى، سابق ص ٢٩١

الشاهد، كان مطلب الأحزاب باستقالة رئيس الوزراء لإقالة الوزارة المنحازة هو السبيل الوحيد، فالمادة ٢٢ من الدستور المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤م تنص على أن «رئيس الوزراء والوزراء الحاليون المعينون لفترة الانتقال يبقون في مناصبهم في أثناء تلك الفترة كلها ولا يخلو منصب أي واحد منهم إلا في حالة من حالات خلو المناصب السارية المفعول أثناء فترة الانتقال كما نص عليها في المادة ٣٢ من هذا الدستور» والمادة ٣٢ من الدستور تعدد في فقرتها الثانية الحالات التي يخلو فيها منصب الوزير ومنها «إذا تخلى رئيس الوزراء عن منصبه»[١].

وبعد انتهاء زيارة الملكة أليزابث للسودان في ٨/ ٢/ ١٩٦٥م بدأت مفاوضات بين مجلس السيادة والحكومة وممثلي الجبهة القومية المتحدة الذين اقترحوا أن تستقيل الحكومة وتؤلف حكومة جديدة على أساس تمثيل الأحزاب في برلمان سنة ١٩٥٨م السابق، وأن يخصص مقعد لكل من الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق، وفي هذه الحالة يمكن أن تستمر الوزارة في الحكم لمدة عام إذا دعت الظروف الحالية إلى تأجيل الانتخابات، غير أن حزب الشعب الديمقراطي، والحزب الشيوعي اعترضا على عدم تمثيل العمال والمزارعين في الوزارة واشترطا لتعاونهما تخصيص مقاعد للعمال وللمزارعين[٢].

يكتب عن ذلك السيد الصادق فيقول[٣]:

(لم نكن نحن مسئولين من إثارة الجماهير في العاصمة، ولم نكن مسئولين من إثارة الجماهير الوافدة من الأقاليم والتي جاءت لأنها سمعت في المذياع أن قيادتها تتعرض لمحنة على يد الحكومة القائمة، بل المسئولية تقع بصفة غير مباشرة على الأخطاء المتتالية التي ترددت فيها الحكومة الانتقالية الأولى، وتقع بصفة مباشرة على البيان المثير العدواني الذي أذاعه وزير الاستعلامات، وهل يؤخذ على جماهيرنا أنها يقظة؟ وهل يؤخذ عليها أنها مستعدة للتضحية؟ بل هذه اليقظة وهذا الاستعداد للتضحية لمما يشرّف جماهيرنا التي أودت بهيبة الحكم العسكري يوم استقبال السيد جمال عبد الناصر،

(١) حاج موسى، ص ٢٩٥- ٢٩٦

(٢) نفسه

(٣) من بين الأوراق القديمة بخط الحبيب الإمام.

وغيرت تيار الوحدة يوم مارس، وكسرت شوكة البطش العسكري يوم المولد، وكانت وما زالت رصيد الردع لكل أعداء بلادنا من الداخل والخارج).

وفكّر الصادق في أن هذه الأوضاع نهايتها المنطقية صدام في الشارع وفوضى عارمة تطيح بالثورة وربما تغري المغامرين العسكريين، خاصة وقد كان هناك توجس من ذلك. فذهب إلى الدكتور التجاني الماحي في القصر، وكان رئيساً لمجلس السيادة حينها. ويروي هذه الحادثة في كتابه (الفكاهة ليست عبثا) فيقول:

(كان ميثاق ثورة أكتوبر ١٩٦٤م قد ألزم الحكومة الانتقالية التي كونت برئاسة السيد سر الختم الخليفة بإجراء انتخابات عامة في البلاد في ظرف ستة أشهر، ولكن وقع خلاف بين أطراف الحكومة وكان اتجاه الشيوعيين وحزب الشعب الديمقراطي عدم إجراء الانتخابات في موعدها وكان موقف حزب الأمة والوطني الاتحادي (أزهري) وجبهة الميثاق الإسلامي أن تجري الانتخابات في موعدها واتضح أن عدداً من وزراء الحكومة الانتقالية قد دخلوا الحكومة باسم جبهة الهيئات (جبهة مكونة من النقابات) ولكنهم كانوا في الحقيقة أعضاء في الحزب الشيوعي، مما أخل بالتوازن الحزبي داخل الحكومة إذ كان الاتفاق أن تمثل الأحزاب بوزير واحد عن كل حزب على أن تكون بقية الحقائب الوزارية لشخصيات محايدة، اتضح أن عدداً من الشيوعيين دخلوا الحكومة بالصفة النقابية وباعتبارهم شخصيات محايدة! كان هؤلاء يحاولون الإبقاء على عمر الحكومة الانتقالية أطول فترة ممكنة، واتضح جلياً أن الحكومة بتكوينها غير المتوازن هذا لن تجري الانتخابات في موعدها. ورأينا ضرورة استقالة الحكومة الانتقالية وتكوين حكومة أخرى موزونة لتجري الانتخابات في موعدها، وليزال منها عنصر المبالغة في الوجود الشيوعي. وتأزم الموقف السياسي في البلاد والتهب الشارع السياسي السوداني وأحدق الخطر بالنظام الانتقالي الذي قام في البلاد بعد ثورة أكتوبر، وحلا للأزمة اتفقت مع رئيس الوزراء السيد سر الختم الخليفة على أن يقدم استقالته مما سيؤدي تلقائياً لإقالة جميع وزراء الحكومة، ثم يعاد تكليفه بتكوين حكومة جديدة فيكون حكومة سليمة التوازن الحزبي، وكان من الضروري لنجاح هذه الخطة أن يوافق عليها مجلس السيادة، وكان رئيس مجلس السيادة في تلك الفترة وهو الشخص المنوط به قيادة المجلس وتحديد موقفه هو الدكتور التجاني الماحي وكان الدكتور التجاني الماحي محسوباً على الجانب الآخر الذي يرى تأجيل الانتخابات ومد عمر الحكومة

الانتقالية، ولكنني راهنت على وطنية د. التجاني وذهبت إليه وأوضحت له أن تأجيل الانتخابات سوف يلهب الشارع السياسي السوداني مما يعرض تطور البلاد الدستوري للخطر. كان د. التجاني الماحي يستمع لي بإصغاء ثم ما لبث بعد أن انتهيت من حديثي أن بدت عليه امارات التفكير العميق، وفجأة قام من مجلسه بجانبي وتوجه إلى بيانو في قاعة القصر دون أن يذكر لي أي شيء، وانهمك في عزف مقطوعة موسيقية ـ لعلها تساعده على التفكير ـ ثم جاء وقال لي بكل حزم: نعم ***civil coup*** *هذا هو لحنه! يجب أن نقوم بانقلاب مدني لإنقاذ البلاد. أنا أوافق على الإجراء التصحيحي وإذا لم يوافق أعضاء مجلس السيادة الآخرون على ذلك نستعين بأحزابهم عليهم.. وافق د. التجاني بحماس شديد على إجراء التصحيح، وتصرف بهمة وطنية لم تراع أية عوامل أخرى، ونفذت الخطة كما رسمت وأجريت الانتخابات في موعدها).*

وعلق السيد الصادق في مرة أخرى أنه حينما فكّر في الاتصال بسر الختم وبالماحي رحمهما الله كان يدرك أنه لا يجمعه بهما شيء سوى الوطنية. أما سر الختم فمع كونه عديله (متزوج من السيدة زهراء الفاضل أخت زوجته سارا) إلا أنه كان بعيداً عنه اجتماعياً وسياسياً، ولكنه كان يقدّر أنه شخص وطني ومخلص بالأساس، ونفس الشيء مع الدكتور التجاني الماحي الذي كان من القوميين العرب، وهو محسوب على قوى اليسار التي ترى مصلحتها في استمرار الحكومة الانتقالية، ولكنه خاطبهما بموضوعية وكانت الأوضاع في الشارع خير معين لإقناعهما بذلك الخط.

وقال إن الماحي حينما اقتنع بالفكرة وأطلق عليها اسم (انقلاب مدني) سأله ماذا برأيك سوف يقنع سر الختم؟ فقال له إن ذات الأسباب التي جعلتك تقتنع سوف تجعله يفعل ذات الشيء. وحينما ذهب لسر الختم قال له: أنت تعرف يا سر الختم أنك لست زعيماً سياسياً، ولكن أجمع عليك الناس لسد خانة stop gap، فأنت مجمع عليك ولا يوجد شخص آخر مجمع عليه مثلك، يضاف لذلك علاقتك الطيبة بالجنوب المستعر، والأوضاع السياسية الآن ذاهبة للانفجار، وإذا استمرت الأوضاع كما هي فسوف تحدث فوضى وأنت ترى أن البيان الذي احتكم للشعب أثار الجماهير لرفضه، وكل هذا بسبب هذه الوزارة غير الحكيمة، ولا حل سوى أن تستقيل فتقال الوزارة كلها ويكونها مجلس السيادة من جديد بإعادة تعيينك ولكن بطاقم وزاري متوازن. واقتنع المرحوم السيد سر الختم حتى بدون أن يعلم أن رئيس مجلس السيادة وافق على قبول

استقالته وإعادة تعيينه!

ويكتب السيد الصادق في مكان آخر، ولكن في زمان قريب من الأحداث، حول استقالة السيد رئيس الوزراء فيقول:

(في يوم الإذاعة وفي الساعات الأولى من الصباح ذهب وفد مكون منا ومن الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي وقابل رئيس الوزراء وتأكد من أنه كان مشتركاً في خطة البيان، وأعلنا له نزع ثقتنا منه، ولزوم استقالة حكومته نتيجة لذلك.

إن الحالة في مجلس الوزراء قبل حادثة البيان كانت لا تطاق، إذ تحول المجلس لميدان صراع وشقاق عنيف، وفقد المجلس توازنه الداخلي والتعاون بين عناصره المختلفة، وفقدت جبهة الهيئات وزنها السياسي، وما زالت متشبثة بمكانة لا تتناسب مع وزنها الحقيقي، فأدت هذه التطورات إلى استيلاء الحيرة والقلق في مجلس الوزراء، واستحالة استمرار الحكم من ذلك المجلس. فكان البيان صيحة يأس في تكوين أحاط به التفكك والتشكك وتماثل للسقوط. ربما كان هذا الخلل الداخلي هو أقوى الأسباب التي أقنعت رئيس الوزراء بضرورة استقالة حكومته، وكان السبب الآخر هو اقتناعه بوجود سخط شعبي ومعارضة إيجابية، وكان السبب الثالث أنه أدرك أن هذا السخط ليس موجهاً نحوه شخصياً وإنما موجه نحو أخطاء حكومته وانحرافات بعض العناصر فيها فإن أمكن تصحيح الأوضاع وتقويم الانحرافات يمكن لحكومته المعدلة أن تستمر لنهاية فترة الانتقال.

وبينما كانت البلاد تعيش هذه التجربة جاء موعد زيارة ملكة إنجلترا للسودان، واستجابة لطلب رئيس مجلس السيادة ومراعاة للعرف الحميد قررنا تجميد المسألة السياسية إلى حين نهاية تلك الزيارة.

لقد وعد رئيس مجلس السيادة الدكتور التجاني الماحي باتخاذ موقف محدد من شكوانا ضد الحكومة، وكان مقتنعاً بالأخطاء التي وقعت فيها، ومقتنعاً بانتشار الفوضى والفساد، وكان إيجابياً في موقفه مؤيداً لضرورة القضاء على هذا الوضع الشاذ. إن اقتناع رئيس الوزراء واقتناع رئيس مجلس السيادة بعدالة قضيتنا وبتأييد الشعب لها كانا مفتاح القضاء على الحكومة الانتقالية الأولى، فتقدم السيد سر الختم الخليفة باستقالته وباستقالته استقالت وزارته، وقبل مجلس السيادة الاستقالة وشرع يسعى لتكوين

حكومة أخرى.

إننا لم نكن نقصد إقصاء السيد سر الختم الخليفة ولذا كانت توصية حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي وهيئة التجار وجبهة الجنوب أن يعاد تكليف السيد سر الختم الخليفة بتكوين الحكومة الانتقالية على أساس ثلاثة مقاعد لكل من الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي وجبهة الجنوب ومقعد واحد لكل من جبهة الميثاق والشيوعي. لم يقبل الجميع هذه القاعدة ونشأ خلاف حول رئاسة الوزارة وخلاف حول تمثيل العمال والمزارعين في الوزارة.

أما الخلاف حول رئاسة الوزارة فقد حسمه مجلس السيادة بقبول رأي الأغلبية وتكليف السيد سر الختم الخليفة بتكوين حكومة. أما الخلاف الآخر فقد طال وتفاقم وجعل البلاد تمضي ستة أيام بلا حكومة، ففكر مجلس السيادة في تعيين حكومة إدارية، بل شرع فعلاً في تكوين حكومة من عمداء جامعة الخرطوم، ولكننا رفضنا هذه التكوينات فمن أدرانا اللون السياسي للإداريين أو العمداء وقد يكونوا ميالين لاتجاهات سياسية فيكون حكمهم تزييفاً للإرادة العامة كحكم الحكومة الانتقالية الأولى.

ونتيجة لموقفنا لم ير رئيس الوزراء مناصاً من تكوين الحكومة على أساس القاعدة المذكورة سابقاً، فعارض الحزب الشيوعي وحزب الشعب ذلك وامتنعوا عن الاشتراك في الوزارة إلا إذا مثل فيها العمال والمزارعون، وقد كان الحزب الشيوعي أكثر اعتدالاً من حزب الشعب الديمقراطي إذ أنه قبل استمرار رئاسة السيد سر الختم وكان لا يمانع في مسألة عدم تمثيل العمال والمزارعين لو ضمن موافقتنا على تأجيل الانتخابات.

وقامت الحكومة الانتقالية الثانية دون اشتراك الحزب الشيوعي وحزب الشعب. وأبت الأقدار إلا أن تسجل لتلك الجماعات سوء تقدير آخر إذ صمموا على معارضة الحكومة الانتقالية الثانية ونادوا لإضراب عام للموظفين والطلبة والمزارعين والعمال، فكان إضراباً فاشلاً بلغت نسبة الاستجابة له في بعض الأحيان صفر في المائة وفي بعض الأماكن ١٪ و٢٪، ولم تتعد النسبة في أحسن الأحوال ٥٪، فأثبتت حركة الإضراب ضعف تلك الأحزاب وسوء تقديرها لموقفها).

****

تعقيب..

سوف يكون أمام باحثين في السياسة سبر غور هذا التحالف الذي نشأ بين الحزب الشيوعي الذي يمثل بحق اليسار والشعارات التقدمية في السودان، وبين حزب الشعب الديمقراطي الذي هو يمين اليمين في السياسة السودانية. حزب كان ينقاد بكامله لكلمة السيد علي الميرغني أمراً ونهياً وهو رجل أكثر من محافظ، وما الذي كان حزب الشعب سوف يقدمه للمزارعين والعمال والكل يعلم حظهم داخل المنظومة الميرغنية؟ بل كيف عنّ لشعارات تتحدث عن إقصاء صناع الثورة، ويضمن بينهم حزب الشعب الديمقراطي الذي كان خلف ركاب نظام الجنرالات حتى مذكرة (كرام المواطنين)؟

غالب الظن أن حزب الشعب ما كان ينطلق من مواقف مبدئية، وإنما هي أصابع مصر عبد الناصر. وحزب الشعب سوف يسير خلف ركاب مصر إذا شرّقت شرّق وإن غرّبت غرّب.. أما موقف قوى اليسار وعلى رأسها الحزب الشيوعي فلا نشكك في صدقيتها، ولكن التشكيك هو فيما ادعته من ملكية الثورة، وجماهيرها.

لقد كانت الثورة ملكاً للشعب السوداني أجمع، كل أدلى بدلوه، وقد قدمت القوى التي وصموها بالتقليدية وبعداء الثورة أثماناً باهظة في مواجهة نظام عبود كما تتبعنا قبلاً، كما كانت رأس رمح في التقاط قفاز الثورة، وكان الصادق هو الذي صلى بجثمان الشهيد في موكب كان من أهم مشاهد الثورة، كما أن مفاوضات الانتقال كانت تنطلق من بيت المهدي تعبيراً عن اعتراف النظام الآفل بالأحزاب السياسية، ولكن بالرغم من موقف جبهة الهيئات السلبي وغير المعترف بالأحزاب في البداية جاء الواقع مؤكداً وزن الأحزاب السياسية ودورها. كان ذلك الصراع مضراً جداً، فالوطن يسع الجميع، والاحتكام للشعب كان يتطلب ألا يسعى أحد لحجز الكراسي بل ينتظر الصندوق.

لقد كان نداء وزير الاستعلامات المحتكم للشارع والمطالب الجماهير بعزل الجبهة القومية المتحدة أول دليل على كذب ادعاء ملكية جبهة الهيئات للجماهير، فقد كان تحرك الشارع على العكس مسانداً لقادة الجبهة القومية. كما كان فشل الإضراب العام الذي نادت إليه جبهة الهيئات لمقاومة الحكومة القومية الثانية دليلاً آخر على كذب تلك الادعاءات. لقد حاول البعض تبرير فشل الإضراب بأن مزارعي الجزيرة كانوا قد بدأوا في جني محصول القطن وقدروا أنهم لو توقفوا فإن البلاد سوف تمنى بأزمة اقتصادية

طاحنة، والثاني لأن عمال السكك الحديدية وهم يمثلون أكبر قطاعات العمال أعلنوا أن هذا الإضراب ذو طابع سياسي ولذلك قرروا عدم الاشتراك فيه[1].

وهذا التبرير في الحقيقة يؤكد حقيقة أن جبهة الهيئات لم تكن تمثل حتى المزارعين والعمال الذين كانت تتحدث باسمهم، فما معنى أن يقول العمال إن الإضراب ذو طابع سياسي؟ وهل كانت الثورة إلا مطالب سياسية بإعادة الديمقراطية والحريات وإنهاء الحكم العسكري، فلماذا اشتركوا في الإضراب العام إبان الثورة أجمعين؟ لقد كانت ثورة أكتوبر مطلباً وطنياً بالإجماع، أما مطالب جبهة الهيئات المتمثلة في بقائهم على سدة الحكم لأطول فترة ممكنة في وزارة تفتقر للتوازن، وتتميز بالطيش، فقد كان مطلباً يخص قادة جبهة الهيئات ولم تقتنع به إلا قلة قليلة.

الحكومتان الانتقاليتان الثانية والثالثة

شرحنا تعقيدات الظروف والصراع الذي نقله وزير الاستعلامات للشارع مخلفاً أزمة تنذر بالويل والثبور، وقلنا إن السيد الصادق قام بمخاطبة كل من السيد رئيس الوزراء (السيد سر الختم الخليفة)، والسيد رئيس مجلس السيادة (دكتور التجاني الماحي) خاطبهما مباشرة مستنداً على وطنيتهما وتقديرهما لحساسية الموقف، فقاما بالانقلاب المدني، الذي بموجبه تقدم رئيس الوزراء بالاستقالة ١٨/ ٢/ ١٩٦٥م، فأقال رئيس مجلس السيادة الوزارة ثم أعاد تشكيلها بالاتفاق مع رئيس الوزراء في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٥م على أساس جديد فيه تمثيل عادل للأحزاب وقامت الحكومة الانتقالية الثانية، وبهذا تم القضاء على نية تأجيل الانتخابات.

حينما أقيلت الحكومة الأولى ١٨ فبراير ١٩٦٥م وأعيد تكوينها من جديد في ٢٤ فبراير ١٩٦٥م استبدل الأخوان المسلمون ممثلهم محمد صالح عمر بالرشيد الطاهر، بينما رفض الحزب الشيوعي والشعب الديمقراطي التمثيل في حكومة أكتوبر الثانية، وخرج تسعة وزراء واحد من الشعب الديمقراطي هو الدكتور أحمد السيد حمد والثمانية الآخرون يبدو أنهم المقصودون في حديث الحبيب الإمام الصادق المهدي في شهادته على العصر بقناة الجزيرة حيث قال إن الوزارة كان فيها ثمانية وزراء يتبعون للحزب الشيوعي مع أن تمثيل الحزب كان بشخص واحد فقط والبقية دخلوا ممثلين لنقابات،

(١) حاج موسى، سابق ص ٢٩٦- ٢٩٧

والثمانية هم: أحمد سليمان، رحمة عبد الله، عبد الرحمن العاقب، الأمين محمد الأمين، عبد الكريم ميرغني، خلف الله بابكر، عابدين إسماعيل، والشفيع أحمد الشيخ.

ضمت هذه الحكومة برئاسة السيد سر الختم الخليفة أحد عشر وزيراً، وقاطعها الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي كما أسلفنا، وكان وزراؤها هم السادة: سر الختم الخليفة، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، محمد أحمد محجوب، الخارجية، أحمد المهدي، الري والقوة الكهربائية والمائية، محمد إبراهيم خليل، الحكومة المحلية ثلاثتهم عن حزب الأمة، ومبارك زروق، المالية والاقتصاد، ومحمد جبارة العوض، وزير دولة بشئون الرئاسة، وصالح محمود إسماعيل، الاستعلامات والعمل، ثلاثتهم عن الوطني الاتحادي، وكلمنت أمبورو، الداخلية، أزبوني منديري، المواصلات، هيلري لوقالي، الأشغال والثروة المعدنية، ثلاثتهم عن المديريات الجنوبية، والرشيد الطاهر، الثروة الحيوانية، عن جبهة الميثاق.[(١)]

وكان من رأي السيد عبد الله الفاضل المهدي أثناء مفاوضات تشكيل هذه الحكومة أن يكون تمثيل حزب الأمة الثلاثي بكل من: السيد محمد أحمد محجوب، السيد الصادق المهدي، والسيد أحمد المهدي، وحينما تحدث للصادق عن الأمر فسّره بمنطق (ما حك جلدك مثل ظفرك!) قال السيد الصادق معلقاً: *طبعاً ما كنت مؤيداً لذلك المنطق أصلاً، وقلت له على أي حال أنا وأحمد كلانا under-age أي تحت السن القانونية، ولكن يبدو أن أحمد استصوب الفكرة، ودخل الوزارة*[(٢)].

هذه هي الحكومة التي عادة ما يشار إليها بحكومة أكتوبر الانتقالية الثانية، ولا يرصد كثيرون أن هذه الحكومة توسعت بعد شهر وأسبوع لاستيعاب ممثل للحزب الشيوعي وثلاثة ممثلين لحزب الشعب الديمقراطي، مع تقليص تمثيل الجنوبيين من ثلاثة إلى اثنين. فتكونت الحكومة الانتقالية الثالثة في ٣١/ ٣/ ١٩٦٥م[(٣)] من ١٤ وزيراً ثمانية

(١) سبدرات، ص ٢٢٢ لأسماء الوزراء وحقائبهم الوزارية.

(٢) إفادة عبر الهاتف من الحبيب الإمام في سبتمبر ٢٠١٥م وهو بالقاهرة.

(٣) توهم سبدرات في حساب عمر الحكومة القومية الثانية جاعلاً إياها ١٣ شهرا وثمانية أيام على أنها بدأت من يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٦٤م وحتى ٣١/ ٣/ ١٩٦٥م، وهذا خطأ ففبراير ١٩٦٤م كان إبان الحكم العسكري، كما أن الحكومات الانتقالية الثلاثة طولها من ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م وحتى ٦ يوليو ١٩٦٥م هو حوالي ثمانية أشهر. انظر سبدرات، سابق ص ٥٧.

منهم هم رئيس الوزراء وممثلي حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق كانوا كما في الحكومة الثانية، إضافة للسيدين كلمنت وهيلري ممثلين للجنوب في نفس حقيبتيهما الوزاريتين ناقصاً السيد أزبوني، ثم السادة: د. أحمد السيد حمد، التجارة والصناعة والتموين والتعاون، وبدوي مصطفى، التربية والتعليم، والهادي عابدون، الصحة ممثلين لحزب الشعب الديمقراطي، وأحمد سليمان، الزراعة والغابات، الحزب الشيوعي.[1]

استمرت هذه الحكومة حتى أشرفت على قيام الانتخابات العامة في مايو، وسلمت الحكومة المنتخبة في ٦ يوليو ١٩٦٥م.

وسننقل من مدونات السيد الصادق في ذلك الوقت حول الانتخابات العامة وهو يذكر ما قامت به الحكومة الانتقالية الثانية ثم ما كان من أمر توسعتها ودخول ممثلي الشعب الديمقراطي والشيوعي والخلاف حول مسألة الانتخابات. قال السيد الصادق:

مسألة الانتخابات العامة

ساعد اختفاء حزب الشعب والحزب الشيوعي من الوزارة على استمرار المسائل التي تخص الانتخابات داخل مجلس الوزراء دون عرقلة، فمضت لجنة الانتخابات غير متأثرة بالزوابع السياسية تنجز مهامها المختلفة، فأكملت التسجيل والطعون وواصلت برنامجها لإجراء الانتخابات في موعدها. لقد أصبح واضحاً من أرقام التسجيل أن إجراء الانتخابات في المديريات الجنوبية في أبريل ١٩٦٥م غير ممكن، وكانت الحكومة مقيدة بالقرار الذي اتخذته الحكومة الانتقالية الأولى في فبراير بأن تجري الانتخابات في كل أنحاء القطر في وقت واحد.

في أواخر فبراير أدرك حزبا الشعب والشيوعي أنهما في موقف حرج جداً فهما خارج الوزارة والوزارة تقرر في أشياء هامة كمسألة إجراء الانتخابات في موعدها أو تأجيلها، وهما بموقفهما من الوزارة يفقدان فرصة التأثير على قرارات الوزارة لمصلحة حزبيهما. والسبب الآخر للحرج هو أنهما وجدا أنفسهما فجأة في تناقض غريب فهما يناديان بتأجيل الانتخابات واستمرار الحكم القومي الانتقالي، ولكنهما بموقفهما أضعفا من قومية الحكومة الانتقالية وأظهرا صعوبة تكوين حكومة قومية برضاء الأطراف

(١) سبدرات، ص ٢٢٣ لأسماء الوزراء وحقائبهم الوزارية. الانتماءات السياسية من عندنا.

المختلفة دون اللجوء إلى انتخابات كأسلوب موضوعي لتحديد من يتولى الحكم. فكان موقفهما عملياً أكبر دليل على ضرورة إجراء الانتخابات بأسرع فرصة ممكنة بينما كان موقفهما نظرياً يدعو بإلحاح إلى تأجيل الانتخابات. وحسماً لهذا التناقض قررا الاشتراك في الحكومة وأخذا يرددان أن قومية الحكومة قد اكتملت فلا داعي لإجراء انتخابات![1]

ونشأ صراع في مجلس الوزراء حول مسألة إجراء الانتخابات هل تؤجل؟ أم تجرى في الشمال وتؤجل في الجنوب؟

وكان رأينا في هذه المسألة أن لا مانع من إجراء الانتخابات في الشمال وتأجيلها في الجنوب، وقد كان احتمال مثل هذا الإجراء في أذهاننا وقد ذكرناه أيام المفاوضات مع ممثلي القوات المسلحة، فقد كانوا حريصين على مد فترة الانتقال، وكنا حريصين على قصرها، فاستعملوا حجة الظروف في الجنوب ليحملونا على مد الفترة. ولكننا رفضنا تلك الحجة أولاً في حالة رفع حالة الطوارئ قائلين إنه يمكن رفعها في الشمال فوراً، وفي الجنوب مستقبلاً؛ وثانياً في مسألة إجراء الانتخابات قائلين إنه يمكن إجراؤها في الشمال في موعدها وفي الجنوب في وقت آخر، ولكن إذا طرأ ما يدعو إلى إعادة النظر في موعد الانتخابات فإن مجلس الوزراء ليس المكان لبحث هذا الأمر، إذ أن فيه تعديلاً للميثاق، وهذا ما ينبغي أن تقوم به المنظمة التي وضعت الميثاق أي الجبهة القومية الموحدة. هذه الحجة الواضحة أجبرت مجلس الوزراء أن يرفع يده عن مسألة الانتخابات هذه وأن يحيلها لمجلس السيادة للقرار فيها على ضوء استشارة الجبهة القومية الموحدة.

قرار مجلس السيادة

الجبهة القومية الموحدة مكونة من الأحزاب السياسية وجبهة الهيئات وهيئة التجار، وقد اشتملت مشاورات مجلس السيادة على أخذ رأي جبهة الجنوب أيضاً وهي تنظيم لم يوقع على الميثاق ولكنه ألحق بالوضع الانتقالي إلحاقاً.

وشرع مجلس السيادة في إجراء الاستشارات، وكان رأي حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق وهيئة التجار موحدًا منادياً بإجراء الانتخابات في موعدها في الشمال وتأجيلها في الجنوب ما دامت الظروف لا تسمح.

---

(١) تم اشراكهما في الحكومة الثالثة في ٣١ مارس ١٩٦٥م.

وكان رأي حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وجبهة الهيئات أن تؤجل الانتخابات لوقت آخر، وكانت جبهة الجنوب لا مانع عندها من إجراء الانتخابات في الشمال وتأجيلها في الجنوب أولاً لاقتناعها بدستورية إجراء الانتخابات في موعدها، وثانياً لاقتناعها بفشل أسلوب الحكم القومي الانتقالي، وثالثاً لاطمئنانها لوعدنا بأن الجنوب لن يضار بهذا الإجراء وستجرى الانتخابات فيه عند قيام حالة الأمن والنظام. ولهذه الأسباب كان رأي العضو الجنوبي في مجلس السيادة السيد لويجي أدوك أن حركة الانتخابات سارت ولا سبيل لإيقافها إلا بإجماع من يهمهم الأمر، وأنه لا يرى مناصاً من تكملة إجرائها في الشمال وتأجيلها في الجنوب.

بعد إجراء المشاورات لم يقطع المجلس برأي حتى استعان بلجنة من القانونيين للإفتاء في الناحية الدستورية، وقد أفتت اللجنة بما أكد ألا سبيل لتأجيل الانتخابات إلا بتعديل الميثاق، وتعديل الميثاق لا يتم إلا على يد الهيئات التي وضعته وواضح أن أغلبية تلك الهيئات كانت تؤيد عدم التعديل.

كما أيدت الفتوى صلاحية مجلس السيادة للأمر بتأجيل الانتخابات في جزء من البلاد والأمر بإجرائها في الأجزاء الأخرى[(١)].

الجنوب

كانت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤م جزءاً من تطورات مشكلة الجنوب خلال الحكم العسكري على نحو ما هو معروف. ولذلك كانت الثورة نفسها خطوة كبيرة في سبيل الحل، إضافة لذلك فإنه وكما قال د. محمد عمر بشير: (وبدا لمن كان يرصد الحوادث من الأجانب وللمواطن العادي أيضا أن تعيين سر لختم الخليفة الذي كان يحتل منصب مساعد لوكيل وزارة المعارف سابقا بالجنوب والذي اشتهر بغزارة علمه بالجنوب ومشاكله رئيساً لوزارة أكتوبر الأولى وتعيين كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية ومسئولاً عن شئون الأمن في القطر كله شماله وجنوبه دليلاً على اتجاه جاد وصادق من جانب الشماليين للوصول إلى حل سلمي سليم للمشكلة)[(٢)].

رحب حزب سانو بسقوط الحكم العسكري، ووجهوا مذكرة لرئيس الوزراء عبروا

(١) من فصول كتاب (عام بعد الثورة)

(٢) بشير مرجع سابق (ص ١٨٨)

فيها عن رغبتهم في العودة للسودان وفق شروط منها صدور عفو عام عن كل اللاجئين وضمان حمايتهم، والاعتراف بحزب سانو والسماح له بممارسة نشاطه بالداخل، والدعوة لمؤتمر حول مائدة مستديرة لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب، والمطالبة بالفدريشن كحل وحيد لذلك. وفي ١٠/ ١٢/ ١٩٦٤م استجاب رئيس الوزراء لتلك المطالب فأعلن العفو العام، ثم جرت مشاورات أدت في النهاية لعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في الخرطوم في ١٦ مارس ١٩٦٥م وحتى نهاية الشهر.

مؤتمر المائدة المستديرة

كان هذا المؤتمر الذي استمر منذ منتصف وحتى آخر مارس ١٩٦٥م من أبلغ إنجازات الحكومة الانتقالية الثانية بقيادة السيد سر الختم الخليفة. وكان أكبر أثر له علاوة على حصر نقاط الخلاف أنه أوضح للشماليين ربما لأول مرة مقدار انعدام الثقة لدى إخوتهم الجنوبيين، وكذلك حجم المظالم التي يحسون بها.

ظل المؤتمرون يناقشون مشكلة الجنوب خلال أسبوعين تقريباً، عقد المؤتمر خلالها ستة عشر جلسة كما شكل عدة لجان فرعية.

حضر المؤتمر ٤٥ عضواً، ١٨ عضواً كانوا يمثلون أحزاب الشمال و٢٧ عضوا مثلوا الجنوب، وذلك فضلاً عن حضور مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجريا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة، وبعد انفضاض المؤتمر غادر السودان زعماء الجنوب الذين أتوا من الخارج متجهين لشرق أفريقيا.

ترأس المؤتمر البروفسر النذير دفع الله مدير جامعة الخرطوم حينها، وتولى سكرتاريته الدكتور محمد بشير عمر.

يقول السيد الصادق:

(عقد المؤتمر في في مارس ١٩٦٥م ولكنه لم يفلح في الوصول إلى حل. لعل السبب الأساسي هو أن طرفين في الاجتماع هما الشيخ على عبدالرحمن والسيد أقري جادين اتخذا موقفين متشددين. والسبب الثاني المانع من الوصول لحل هو أن التمرد كان يقوم على حركة سياسية هي حركة سانو وحركة عسكرية هي أنيانيا، ولم تحضر أنيانيا للمؤتمر

مما قلل فاعليته. ولكيلا ينتهي الأمر إلى إعلان الفشل اتفق على تكوين لجنة من اثني عشر شخصا لتواصل السعي لايجاد حل).

وانتهى المؤتمر على أن يعاد انعقاده بعد ثلاثة أشهر لمواصلة الحوار، مع تكوين اللجنة التي فوضت للوصول إلى حل للمشكلة والبحث عن صيغة مناسبة للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، عرفت هذه اللجة بلجنة الاثنا عشر وتكونت من ستة أعضاء من الشمال ومثلهم من الجنوب، أنيط بهذه اللجنة التالي:

أ- العمل كلجنة مراقبة لتنفيذ الخطط والسياسات المتفق عليها.

ب- أن تخطط لتطبيع الأوضاع في الجنوب وبحث الإجراءات لإزالة حالة الطوارئ والعمل على استقرار القانون والنظام.

وكانت عضوية اللجنة كالتالي: بونا ملوال، ناتال ألوك، وغردون ابيي كممثلين لجبهة الجنوب، وأندرو ويي ونكانورا آجير، وهليري أوشالا كممثلين لحزب سانو، ومحمد أحمد الميرغني من الحزب الوطني الاتحادي، ومحمد داؤد الخليفة عن الأمة، والفاتح عبود عن حزب الشعب الديمقراطي، وحسن الترابي عن جبهة الميثاق الإسلامي، ومحمد إبراهيم نقد عن الحزب الشيوعي، وسيد عبد الله ممثل المهنيين.

وقد واجهت لجنة الإثنى عشر عدة مشاكل منها ما يتعلق بتمثيل الفصائل فيها، ومسألة العنف السائد في الجنوب، ووجه ممثلي الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي سهام الاتهام إلى الأحزاب الجنوبية باعتبارها مسئولة عن استمرار النشاط العدائي بالجنوب، واقترحا على لجنة الاثنى عشر أن تشجب نشاط الأنيانيا، ولما رفضت مقترحاتهما تغيبا عمداً عن اجتماعات اللجنة. وسوف نذكر لاحقاً كيف واجهت لجنة الاثنى عشر حالة من الإحباط ولم يتم تنشيطها والسعي لتطوير عملها إلا على يدي الصادق وفي حكومته قصيرة الأجل.

انتخابات ١٩٦٥م

واصل التعايش القلق داخل حزب الأمة استمراره، وفي ظله خاض الحزب الانتخابات العامة الأولى بعد ثورة أكتوبر في عام ١٩٦٥م، وتقديراً لدوره في التصدي للحكم العسكري ولرايات الإصلاح التي ظهرت في برنامجه (نحو آفاق جديدة)،

إضافة لوحدته في وجه حركة اتحادية منقسمة، نجح الحزب في احتلال الرقم الانتخابي الأول، حيث نال (٩٢) مقعداً في مقابل ٧٣ مقعداً للوطني الاتحادي، و١٨ مستقلون و١١ للحزب الشيوعي (ثمانية أعلنوا توجههم وثلاثة ترشحوا كمستقلين) و١٠ مقاعد لكل من سانو وكتلة جبال النوبة ومؤتمر البجا و٥ للميثاق الإسلامي و٢ للأحرار الجنوبيين، و٢ للوحدة.

جرى الاقتراع لهذه الانتخابات في ٢١ أبريل وحتى أول مايو ١٩٦٥م. وقد أورد حزب الأمة في كتابه (انتخابات أبريل ٢٠١٠م في الميزان)أن مقاطعة حزب الشعب لهذه الانتخابات نتج عنها ضعف في الأقبال في مديريتي الشمالية وكسلا، كما حدث صدام وعنف خاصة في الدائرة ١٦٧ القضارف، كذلك شحن الجو السياسي وساده التوتر، وطالب مدير بوليس العاصمة من قاضي جنايات الخرطوم اعتقال بعض الساسة تحت المادة ١٢٧ الإثارة، ولكن القاضي رفض طلب الاعتقال لأن «الحفاظ على الأمن لا يعالجه القبض على الأشخاص المذكورين وإنما يعالج بأن تكف الحكومة عن استخدام الأجهزة التنفيذية في أمر غير دستوري، وأن القضاء لا يمكن أن يكون كلب حراسة»[1].

وقد رُمي حزب الأمة بالتدخل في ترسيم الدوائر بهتاناً كما أثبت ذلك الكتاب، وسوف لن نخوض في تلك الاتهامات هنا فالكتاب متاح في موقع الحزب وإن كان دخوله للبلاد لا زالت تعوقه عوائق التصديق من قبل جهات الاختصاص. لكن على القاريء والقارئة تذكر أن الترسيم أجيز في ٢ فبراير ١٩٦٥م على عهد الحكومة الانتقالية الأولى التي كانت تسيطر عليها جبهة الهيئات.

كذلك لا بد من التحبير على حقائق ثار حولها غبار كذب. فقد سمعت بأذني في بعض منابر النقاش وقرأت من يرمي الصادق بأنه زوّر سنه ليترشح في تلك الانتخابات، وهذا زور قراح لأن السيد الصادق لم يترشح في هذه الانتخابات في أوانها.

كان السيد الصادق قد انتخب رئيساً للحزب، ولكن كان عمره دون الثلاثين التي اتخذت عتبة للمرشحين، وقد تحسب المكتب السياسي للحزب أن يتم ترشيحه في دائرة مضمونة (دائرة تندلتي) حينما يبلغ السن القانونية، لذلك تم الاتفاق مع مرشحها

(١) حزب الأمة القومي – اللجنة العليا للانتخابات انتخابات أبريل ٢٠١٠ في الميزان مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٠م

السيد بشرى حامد وهو عمه على أن يخليها له حال بلوغه السن القانونية. قال السيد الصادق: (*وحينما بلغت السن القانونية وآن أوان إخلاءه الدائرة لي رأيت أن أتنازل له عن راتب النائب، فكان يصرفه طيلة عمر تلك الجمعية*)[١] وقد قبل ذلك بكل طيب خاطر، ولم يك في الأمر صفقة ولا يحزنون[٢]، فقد كان رئيس الحزب الذي قدموه لقيادتهم جميعاً، وحال صغر سنه من ترشحه بداية، ولا يعقل أن يكون خارج البرلمان حينما يسمح عمره. وإن رأى بعض المثقفين أن هذا الموقف لم يكن ديمقراطياً ولم يراع فيه الصادق قواعد العمل السياسي بل قالوا إنه كان يجري وراء الوضعية النيابية ليتسنى له بعدها دخول الوزارة مما يشي بأنه يرى نفسه أنه خلق ليحكم[٣].

ولكن إذا كانت قواعد العمل السياسي تتيح لشاب دون سن الانتخاب أن يحوز على ثقة حزب كبير بحضور كل قياداته وبغالبية ساحقة كالتي فاز فيها الصادق في سباق منصب رئيس الحزب، فلا يعقل أن يكون إيجاد مقعد له داخل البرلمان حينما يبلغ السن المطلوبة خرقاً لقواعد العمل السياسي!! وإني لأظن الصادق يومها ينشد مع المجذوب رحمه الله:

ويا وطني أدركت أم كنت ناسياً ... غرامي شعبي لا قشور المناصب
شهدت على عينيك يأساً ولهفة ... فخذ قدرتي أعيت على كل شاغب

(١) معلومة ذكرها لي الحبيب في مكالمة هاتفية من القاهرة حيث هاتفته من أبها في ٨ سبتمبر ٢٠١٥م
(٢) الإشارة هنا لما جاء قبل بضع أعوام في زاوية الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل الصحفية المقروءة نقلا عن ابن السيد بشرى: السيد حامد بشرى حامد المقيم بكندا والذي حاول الإيهام بوجود ما ينال من سيرة الحبيب الإمام في حادثة إخلاء الدائرة، ولكنها تفاصيل اعتبرها ملك أو (إرث) آخرين هم أخوانه وأخواته ولن يفصح عنها حتى يظفر بموافقتهم! وحتى يستطيع عمي السيد حامد تصفية الورثة أقول: من المعروف أن جدي السيد بشرى ظل على ولائه للحزب وللحبيب الإمام حتى آخر عمره، ومحاولته أن يوحي بوجود صفقات قذرة لا يستطيع ذكرها لأن الأمر ملك آخرين هم أخوانه وأخواته (هكذا) تدعو للتساؤل: متى كانت تواريخ الأمم مسائل تورث ويستشار فيها الورثة؟
(٣) هذا هو تفسير الدكتور عبد الله محمد عبد السيد في كتابه الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان ص ١٠٩، وكذلك الدكتور إبراهيم الحاج موسى، وكل هذه المراجع تنقل نقلاً عن المحجوب (الديمقراطية في الميزان)

على النيل أمواج تعلمت بينها ... عراك الأماني أو قراع الكتائب
سندرك حق الشعب ما دام باقياً ... ولو كان هذا الحق عند الكواكب

قضايا في الحملة

في الحملة الانتخابية أثيرت قضايا كثيرة كانت تشغل بال السيد الصادق يومها ووجدت في أوراقه نقاشاً لها، وسوف لن أطيل أو أنقل مباشرة مما كتب لأني لا أجد صدى تلك القضايا لدى قارئ اليوم، بيد أن عدم الإشارة لها أيضاً غير سديد، وأهمها قضيتان:

- مسألة محاكمة مرتكبي انقلاب ١٩٥٨م، يشير السيد الصادق في كتاباته لأن البعض أثار في الحملة الانتخابية هذه القضية متهماً إياهم بأنهم سعوا لإيقاف تلك المحاكمات خوفاً من أن تطال قادة حزبهم المشتركين في الجريمة، أو أن تضار سمعة الحزب وتشان مواقفه. ولكنه أكد أن الجزء القائد حالياً في حزب الأمة قد تصدى لحكومة نوفمبر منذ مهدها بل عد الانقلاب نفسه انقلاباً عليه داخل الحزب ومؤامرة ضده مؤكداً أن نظرة الإمام الصديق للانقلاب هي كذلك. وأكد أن المحاكمة مطلوبة شعبياً ولكنهم تنازلوا عنها في عهدهم مع العسكريين مقابل تنازلهم عن السلطة حقناً للدماء، فتمسكهم بعدم المحاكمة يأتي من باب الإيفاء بالعهد لا غيره، وأدان القوى السياسية التي اشتركت في تلك العهود واستسهلت نقضها بعد ذلك. وقال أما لو كانت المحاكمة للانتقام مما قام به العهد المباد من انتهاكات فنحن الحزب ذو الحظ الأوفر: قدمنا الشهداء وواجهنا الجبروت العسكري وكنا أكثر المستهدفين. وفي النهاية فاز الاتجاه القاضي بعدم المحاكمة، ولكن كونت لجنة تحقيق قضائية دونت شهادات جميع القادة السياسيين المشتركين في الأحداث والشهود عليها، وبالتالي أبقت ذاكرة الأمة حية حول ذلك الحدث التاريخي.

- وقد حرص السيد الصادق على علاقة طيبة بعبود تقديراً لحقنه دماء السودانيين وتنازله عن السلطة وهو في موقع قوة، وأرسل له لاحقاً، في فبراير ١٩٦٥م العميد يوسف بدري ليسأله إن كان يحتاج شيئا، ويروي العميد في مذكراته: قابلت الرئيس السابق الفريق إبراهيم عبود برسالة من السيد الصادق المهدي ليسأله عما إذا كان سيادته يحتاج إلى شيء (لكي يقدمه الصادق له)، فقال: شكراً، وأخبر الصادق إذا أنا

أنفع في أي عمل معهم فأنا مستعد[1]. والقصة تظهر بعد معدن هذا الحبيب. فعبود كان قد تعامل مع الصادق وأبيه أسوأ تعامل أيام حكمه، وكان بطشه الدموي بالأنصار سبب رحيل الإمام الصديق الذي شاءه الله، ولكن الصادق أبى إلا أن يكون كأصله لا حاملاً للحقد. ومثل هذه القصص كثيرة جداً معه، أسوة بجده الإمام عبد الرحمن وقصصه الشبيهة تبعث على الدهشة.

- إنجازات الحكومة الانتقالية الأولى: ذهب كثيرون لإدانة موقف السيد الصادق وحزبه من الحكومة القومية الأولى، وهذه الإدانة مما لا يزال يتكرر من حديث حول (اختطاف الثورة) ولذلك فقد أوردنا حديثه في نقد تلك الحكومة بتفصيله آنفاً، وقد كتب كذلك مفنداً ما رأته تلك الحكومة من إنجازاتها، حيث لم يثبت لها سوى إشراك المرأة في الحياة السياسية، وقد اعتبر ذلك إنجازاً مهماً ودعا للمحافظة عليه. فكتب تحت عنوان **(القرارات الثورية)**: *لقد ثارت حول الحكومة الانتقالية ضجة كبرى، وأثار وزراؤها ضجة أكبر، وملأت الثورية اللفظية أعين الناس وأسماعهم. ولكن الذي نفذ من كل هذا قدر يسير.. ففي مجال الانتخابات تم تقسيم الدوائر على أسس غير قبلية وهذا إجراء حميد كما تم توسيع القاعدة الانتخابية لتشمل سن الثامنة عشر وزيادة حقوق الخريجين الانتخابية بتخصيص ١٥ مقعداً لهم. وهذه الإجراءات بعضها سليم وبعضها غير سليم ولكنها في جملتها ليست شيئاً جديداً ولا ثورياً ولا دائماً، لكن القرار الجديد، الثوري، الدائم هو قرار إعطاء المرأة السودانية الحق السياسي. وهذا القرار لولا الظروف الخاصة التي شهدتها البلاد في الفترة الانتقالية لتأخر زمناً طويلاً وحتى لا يتعرض لأي نوع من الانتكاس فإن الحركة السياسية والتنظيمات النسوية بوجه خاص منوطة بمسئوليات خاصة إزاء تطبيق هذا الحق بطريقة سليمة تكفل له الحماية وتصونه من سوء الاستغلال، وخاصة على يد أولئك الذين يتصرفون بطريقة لا تعترف بوجود كيان لهذه الأمة بل ينون شخصياتهم السياسية بتحدي جميع القيم الإسلامية، والعربية، والسودانية. لقد واجهت المرأة في عدد من البلدان الأخرى معارضة شديدة في وجه نيل حقوقها السياسية ولكن سرعة تصرف الحكومة الانتقالية في هذا الصدد لم تعط مجالاً للصراع بل حسمت الموقف وأعطت الحقوق. إن الإسلام أعطى المرأة جميع حقوق المواطنة السياسية التي طبقت أثناء دولته. فكان عليها أن تبايع والبيعة رباط بين طرفين، وكان لها حق مماثل لحق الرجل في*

(١) مذكرات العميد يوسف بدري ص ٣٣٢

ساحات القضاء وإجراءات العدالة. فإن تطورت مفهومات حقوق الرجال السياسية وأنظمتهم فلا غرابة أن يشتمل تطورها على المرأة أيضا[1].

حكومة المحجوب الأولى

دخل الحزب في ائتلاف مع الوطني الاتحادي لتكوين وزارة برئاسة حزب الأمة.

ولدى اختيار رئيس الوزراء كانت هناك حيرة، فالشخص الذي رؤي أنه يناسب وهو البروفسر محمد إبراهيم خليل اعتذر، ووفقما جاء في كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة الذي حرره جناح الصادق عام ١٩٦٨م: (عندما أقدمنا على اختيار الشخص الذي يتولى رئاسة الوزارة كان الاعتراض على السيد محمد أحمد محجوب كبيراً، أولاً لأنه غير جاد وغير ملتزم بشئون حزبه وغير متصل بالقاعدة الجماهيرية ولا يهمه من السيادة إلا مظهرها وسمعتها، ولذا كان الاتجاه إلى عدم اختياره وكانت مسألة الاختيار في يد السيد الإمام فقرر أن يسند المنصب للسيد محمد إبراهيم خليل فاتصل به وقال له قد اخترتك لتتولى رئاسة الوزارة فاعتذر له السيد محمد إبراهيم خليل عن ذلك، وفي هذه الأثناء قام نفر من الناس واتصلوا بالسيد محمد أحمد محجوب وأوضحوا له نقاط الضعف التي تؤخذ عليه، وأوضحوا له إمكانية توليه رئاسة الوزارة لو استطاع أن يرضي السيد الإمام وأن يلتزم بمعالجة نقاط الضعف المذكورة)، وقد كان.

يقول الدكتور الفاتح عبد السلام حول اختيار رئيس الوزراء إن الإمام ومناصروه (اختاروا محمد أحمد محجوب بينما اقترحت بعض العناصر في معسكر الصادق محمد إبراهيم خليل. لم يكن الصادق نفسه قد تجاوز الثلاثين وهي السن التي تؤهل للمنافسة على المنصب وإلا لكانت فرصته كبيرة. وفي محاولة للحفاظ على وحدة الحزب أقرت كتلة الحزب البرلمانية اختيار الإمام.) [٢] وهي رواية مختلفة عن رواية كتاب الانشقاق الذي يقول إن الإمام نفسه فضل خليل بداية ولكنه اعتذر.. على أية حال تم الاتفاق في النهاية على المحجوب رئيساً للوزراء.

كانت الهيئة البرلمانية أو جزء كبير منها مشبع بروح التجديد السياسي، لذلك انتزعت لنفسها شخصية سياسية وانتظمت اجتماعاتها واهتمت بمساءلة الوزراء كما

(١) من كتاب عام بعد ثورة أكتوبر، الفصل السادس

(٢) دكتور الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

اهتم النواب بصورة ملحة بمطالب دوائرهم.

وذات يوم اجتمعت الهيئة البرلمانية في سراي المهدي في الخرطوم في ديسمبر ١٩٦٥ وصادف أن حضر اجتماعها رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب، فتناوله النواب بالاستجوابات والأسئلة، فسأل أحدهم عن مسألة المياه الريفية ومتى ستهتم الحكومة بأمرها وتحضر آليات الحفر؟ فرد رئيس الوزراء بأن الآلات شحنت من أمريكا وهي في طريقها إلى السودان فسأله النائب: كيف كان ذلك ولم نسمع بإعلان عطاءات؟ فقال: لم نكن بحاجة لعطاءات لأن الشركة التي تصنع هذه الآلات واحدة في العالم. وبعدها اتضح أن كل ما قاله السيد محمد أحمد محجوب في هذا الأمر لا أساس له من الصحة. هنا ثارت ثائرة النواب، وفي اجتماع الهيئة البرلمانية التالي قرروا ضرورة محاسبة رئيس الوزراء، فكونت الهيئة لجنة عليا برئاسة السيد أمين التوم ومعه السادة: ميرغني حسين زاكي الدين، وإبراهيم هباني، وأمبدى حامد، وعبد الرحمن أحمد عديل، وعبد العزيز حسن في يناير ١٩٦٦ للتحري عن شكاوى النواب.

تقرير هذه اللجنة الذي أجازته الهيئة البرلمانية عبر عن عدم ثقتها (أي الهيئة البرلمانية لحزب الأمة) في الحكومة التي انتخبتها، وأدانت أداءها.

فقد رأى التقرير أن حكومة المحجوب قد قامت بعدد من الأعمال منها تحسين أحوال بعض الفئات والموظفين، وتطوير في الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن اللجنة المكونة لدراسة أداء الحكومة كانت لها مآخذ على الأداء الحكومي وهي:

- عدم حل مشكلة الجنوب.
- عدم إنجاز قانون الحكومة المحلية.
- الموقف المالي والاقتصادي المتردي.
- مسألة المياه الريفية واستيراد آلات حفر دون عطاء.
- عجز الحكومة عن توحيد منصب الوكيلين الدائمين للمالية.
- عدم تنفيذ بنود كثيرة مما جاء في خطاب الدورة.

ورأى التقرير أن الحكومة اتخذت سياسة الارتجال واتصفت بالوعود الكاذبة، واعتبر أن تلك المآخذ جميعها في غاية الخطورة. وقبلت الهيئة البرلمانية للحزب هذا التقرير.

في هذه المرحلة من المواجهة بين رئيس الوزراء وبين النواب، حدثت أزمة داخل مجلس الوزراء، حيث اتهم السيد عبد الرحمن النور الوزير عن الحزب أقرباء السيد محمد أحمد محجوب بالحصول على تصديق لإقامة مدبغة دون حق، فتحول الأمر إلى خلاف كبير وأقال السيد محمد أحمد محجوب السيد عبد الرحمن النور، وتصاعدت المواجهة، فاتخذ المكتب السياسي والهيئة البرلمانية للحزب قرارات بأغلبية ساحقة بإبعاد السيد محمد أحمد محجوب عن الوزارة.

والحقيقة إن محجوب فقد ثقة هيئته البرلمانية وكذلك السيد عبد الله الفاضل المهدي رئيس مجلس الوصية، وقربه من الإمام الهادي معروف، ولكنه لم يشأ أن يصمت على ما رآه من تدهور في أداء الحكومة. كتب السيد عبد الله للإمام الهادي في ١٧/ ٤/ ١٩٦٦م ما نصه: (سيادة الأخ الإمام السيد الهادي المهدي، تحيةً وإجلالاً. أعلمت أن مساء اليوم الساعة ٨:٣٠ اجتماعا بسراي الإمام لمجلسكم الموقر. واسمح لي يا مولاي أن أكون معك صريحاً والدين النصيحة ، إني أرجو أن تسمح لي بعدم حضور أي اجتماع مصمم فيه سيادتك أن تؤيد فيه عمل الوزارة برئاستها الحالية، لأنها فشلت بعد أن أخذت التجربة الكافية والوقت الكافي (عشرة أشهر)، ويقولون من جرب المجرب أحاطت به الندامة، ولقد قلت مثل هذا لوالدك العظيم، ألا يكلف عبد الله خليل بتأليف الوزارة الثانية وحصل الانقلاب العسكري. والحالة الآن أسوأ يا مولاي، وواجبي أن أسدي لك النصح ولمجلسك، وإني غير مستعد أن أشترك في تمام نهاية البلاد وجر الكوارث. ولذا إذ لا زلتم مصرون على استمرار رئاسة الوزارة الحالية أرجو ألا توجه لي دعوة لحضور جلسات تتعلق بها، أما أي دعوة تتعلق بغير ذلك وبشئون الأنصار فإني رهين الإشارة. ودم لأخيك المخلص حقاً. عبد الله الفاضل المهدي)[1].

(١) كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق، الوثيقة رقم (٧).
والحقيقة إن السيد عبد الله لم يعش بعد ذلك طويلاً رحمه الله، إذ سافر في نفس العام للقاهرة، ومن هناك أرسل خطاباً طويلاً للسيد الصادق معتذراً عن مواقف كثيرة. قالت أمي رحمة رحمها الله لابنها السيد الصادق: ود سيدي هذا مودع، وناسنا المودع فيهم يتخفف ويعافي لذا لزم أن نلحق به لنودعه قبل الرحيل. ذكرت لي الوالدة المرحومة سارا إنهم شرعوا فعلاً في إجراءات السفر للحاق بالسيد عبد الله في القاهرة ولكن كان قدر الله أسرع فتوفي إلى رحمة مولاه، وأصيبوا بالأسى والألم لأنهم لم يستطيعوا اللحاق.

الشاهد، السيد المحجوب لم يتصدى لاتهامات الهيئة بإيضاح موقفه، ولكن رأى أن الأسلوب الأجدى لمواجهة الهيئة البرلمانية هو إنكار حقها في مساءلته، وقال إن الذي أتى به هو الإمام وهو الذي يسائله، ولا حق للهيئة البرلمانية أن تنبس ببنت شفة!

في المقابل تمسكت الهيئة البرلمانية بموقفها، وحول هذا الخلاف جرى الانشقاق داخل الهيئة حيث انحاز الإمام لموقف محجوب، ووقف ثلث النواب معه مؤيدين لأحقية الإمام وحده البت في الأمر، بينما مضى الثلثان مؤكدين أنهم يعترفون بدور الإمام في المساءلة لو أراد، ولكن طالما أنهم ينتخبون رئيس الوزراء ومساءلون من أدائه أمام البرلمان وأمام الشعب فمن حقهم كذلك مساءلته. هكذا جرى الانشقاق المؤسف الذي انسحب على قواعد الحزب وخلف بينها جراحاً مؤسفة.

وفي النهاية تم تقديم صوت لسحب الثقة من حكومته داخل الجمعية التشريعية أيده ١٢٦ نائباً وعارضه ٣٠ نائبا وامتنع ١٥ عن التصويت، ثم تم تقديم السيد الصادق المهدي لرئاسة الوزارة فقام الائتلاف الثاني بين الأمة والوطني الاتحادي.

وقد رفض السيد محمد أحمد محجوب هذا القرار باعتبار أنه ليس صوت ثقة وإنما «بدعة في عالم الديمقراطية» هذا داخل الجمعية، أما داخل الحزب فقد أصر كما ذكرنا على أنه مسئول أمام الإمام فقط.

كان المحجوب شخصاً ليبرالياً قيادياً، ومثقفاً قيادياً، وله قدرات دبلوماسية عالية تجلت حينما كان وزيراً للخارجية في الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي عام ١٩٥٦م حيث كان يقود الوفد الدبلوماسي العربي في الأمم المتحدة وكاد يفوز بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة لولا تآمر الأمريكان ضده. وبالمنطق الليبرالي من المتوقع أن يضع المحجوب مصيره تحت أمر الهيئة البرلمانية ويحاول إقناعها بأدائه.

لكن المحجوب اعتبر الأمر لعبة سياسية بعيداً عن المبادئ، واتخذ موقفه المستغرب ممن هو مثله بأنه مسئول فقط للإمام وليس للهيئة البرلمانية (سقوط محجوب سقوط الإمام). بل إن محجوباً رحمه الله ذهب لأكثر من ذلك، ففي نوفمبر ١٩٦٧م كتب للحزب جناح الإمام دستوراً يصك منصباً جديداً اسمه (الزعيم) ويشغله إمام الأنصار الذي يكون راعياً للحزب وزعيمه السياسي، ويرشح مرشح الحزب

لرئاسة الجمهورية وله أن يرشح نفسه، كما يرشح الشخص المناسب لرئاسة الوزارة وتقره الهيئة البرلمانية، وهو الآمر الناهي الأول في كل قرارات الحزب وتعييناته.

هكذا حدث انقسام حزب الأمة على جناحين للفترة (١٩٦٦- ١٩٦٩). واصطلح على تسميتهما: جناح الصادق، وجناح الإمام.

هذا الانقسام المؤسف كان أخطر انقسام يواجهه الحزب لأنه بني على اختلاف حقيقي داخله حول كيفية إدارة الحزب وعلاقته بالكيان الديني (كيان الأنصار). وما قبله من انشقاقات وانسلاخات (الحزب الجمهوري الاشتراكي، وحزب التحرير في الخمسينات) وما بعده (الإصلاح والمؤسسية في التسعينات، وانسلاخ سوبا في الألفية الجديدة)[1] كانت لها ظلال تدخلات خارجية كتآمر على الكيان فلم تؤثر أثره.

انقسم حزب الأمة برلمانياً تقريباً إلى ثلث يدعم رئيس الوزراء (جناح الإمام) وثلثين يدعمان قرارات الهيئة البرلمانية والمؤسسة (جناح الصادق). واصل الثلثان موقفهما بعقد مؤتمر عام آخر أصدر برنامجاً جديداً بعنوان (إصلاح وتجديد). بينما مضى الثلث في تكوين أعطى أمانته العامة لأحد المتعاونين مع نظام نوفمبر، وصك دستوراً غريباً على تجربة حزب الأمة كحزب ديمقراطي.

يقول دكتور الفاتح: (منذ البداية ابتليت وزارة المحجوب بالتنافر.انتقلت خلافات حزب الأمة الداخلية لمجلس الوزراء، وتشاجر المحجوب عدة مرات مع زملائه في الوزارة: عبد الرحمن النور، أحمد المهدي، د.أحمد بخاري، محمد إبراهيم خليل، وكان أخطرها النزاع الذي نشب بينه وبين عبد الرحمن النور والذي أصر فيه المحجوب على استقالة الوزير. أخبر الصادق بصفته رئيس الحزب المحجوب بأن الإجراء الصحيح هو عرض القضية على المكتب السياسي ليقرر فيها وليس التصرف فردياً. كان هناك شعور عام بخيبة الأمل من أداء الحكومة. لعب المحجوب بمهارة على ورقة: سقوط محجوب سقوط الإمام. اعتقد المحجوب بأن التنافر في الوزارة يحركه حزب الأمة ويحرضه –

(١) للتبحر حول تلك الانشقاقات يمكن الرجوع لعدد من المراجع أهمها ورقة د. الفاتح عبد الله عبد السلام حول النزاعات في حزب الأمة- كتاب الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق ١٩٦٢-١٩٦٨م، ورباح الصادق (الاختراق والانسلاخ في حزب الأمة، ٢٠٠٢م) ورباح الصادق- النزاعات داخل الأحزاب حزب الأمة نموذجا- ٢٠٠٧

بكل تأكيد-الصادق).[١]

وفي المقابل، يؤكد الصادق مراراً وتكراراً، إنه لم يكن طرفاً أصلاً لا من قريب أو بعيد في مساءلة محجوب أو شجاراته، فلا هو جزء من الهيئة البرلمانية ولا عضو في مجلس الوزراء، ولكن تدخله جاء لتثبيت مواقف مبدئية لأن محجوباً لم يستعصم بدفوع موضوعية بل صار يرفع كرتاً لإثارة عواطف وتأجيج نعرات نحن أغنى عن إدخالها في العمل السياسي.

وخلافات محجوب لم تقتصر على مجلس الوزراء فحسب، بل كانت لديه منازعات مع رأس الدولة السيد إسماعيل الأزهري، وكان الحق مع محجوب فيها مثلما سوف نرى، ولكن الأزهري استغل فرصة الخلاف الداخلي في حزب الأمة، فسعى لفض الائتلاف، والسير مع جناح الصادق. كان أزهري يظن أن مصلحته هنا، وقال بعض الكتاب إنه فعل ذلك خصيصاً ليغرر بالصادق ثم يتركه في العراء[٢]، ولكن لاحقاً سوف تزداد خشيته من نجاحات الصادق ونهجه الجديد غير المعروف لديهم في ساحة (كرة الشراب)، ثم يؤوب للمحجوب بمنطق (جناً تعرفو)!

الشاهد، في النهاية: (حل الحزب الوطني الاتحادي تحالفه مع جناح الإمام وكون حكومة جديدة مع معسكر الصادق. تركز سبب فض الشراكة حول قضية من يقود وفد السودان لاجتماع القمة العربية المنعقد بالمغرب. فبينما رأى المحجوب أنه كرئيس للوزراء يجب أن يقود الوفد رأى الأزهري كرئيس لمجلس الدولة أن يقود الوفد. تكرر نفس الوضع بعد أشهر قليلة حول من يمثل السودان في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في أكرا، وحول هذا الموضوع انفض ائتلاف الحزب الوطني الاتحادي/ الإمام)[٣]. وطبعاً في النظام البرلماني فإن أية تحركات لها ظلال تنفيذية هي شأن رئيس الوزراء.

الشاهد، قام الائتلاف الثاني بين الأمة والوطني الاتحادي في يوليو ١٩٦٦م وقاد السيد محمد أحمد محجوب ثلث نواب الحزب للمعارضة.

***

(١) دكتور الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

(٢) عبد الرحمن مختار، سابق

(٣) الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

رمتني بدائها وانسلت!

رحم الله محجوباً.. إن الذي يبعث على الأسى أكثر من ذلك الطحان الذي ضيّع كثيراً من مصالح الحزب والوطن، أنه لم يكتف بما فعل في التاريخ من لوي عنق الدقرطة واللبرلة والمأسسة، بل إنه دبج في مذكراته بعنوان (الديمقراطية في الميزان) تلفيقات حاول بها تغطية سوأته، وأنه كان ذابح الديمقراطية على أعتاب شهوة السلطان، بل إنه مؤلف الانشقاق لأنه ظل يؤلب الإمام الهادي ويؤكد له إن أي اتجاه نحو الدقرطة والانتخاب هو تحدٍ لسطانه، وتقليل من شأنه، ما كان أبوه أو أخوه يجدانه.. وألف المحجوب في كتابه قصصاً حول مواجهات بينه والصادق، وزيارات آل المهدي له في بيته ليدعوه للاستقالة للصادق، وغيرها، مستنداً على ما في المخيلة الشعبية من صور حول الطائفية وبيوتاتها، ومتحدثاً حول وراثة المناصب وما إليه من معزوفات تلقفتها الكتابات من بعده، واحتفى بها ذووا الغرض أمثال الدكتور منصور خالد، بينما كان المحجوب هو المحتمي بالطائفية التي تسللت إلى كياننا، وكان الصادق لها بالمرصاد، ومثلما قال حسن طه وهو يشيد بالصادق ومؤتمر القوى الجديدة الذي تزعمه:

الشعب سيد نفسه وهو العليم ببأسه	واع فقد درس الرجال جميعها في أمسه
والانتخاب غداً يلقنه نتيجة درسه	عهد الوصاية قد مضى كل يعوس بعوسه
والطائفية قد ثوى كهنوتها في رمسه	وأطل مؤتمر القوى ليقود موكب عرسه
والصادق المهدي رائده وكوكب شمسه	

وكان كبار أسرة المهدي و(الأعيان في «الطائفة» بحسب دكتور الفاتح) يؤيدون المحجوب وخطه المحافظ ويتحفظون على خط الصادق الثوري، فحينما صعد نجم الصادق تزامناً مع عهد أكتوبر أفلت نجومهم كما رأينا بشكل قرع لهم أجراس الإنذار.

طفف المحجوب في سبيل الكرسي الطائفي ميزان الديمقراطية، بتفيهه قرار المؤسسات لصالح قرار الإمام.

ظل السيد الصادق صامتاً لم يرد على اتهامات المحجوب، ومن عجب أن اللجنة القومية لتخليد ذكراه بمناسبة مرور ربع قرن على رحيله لم تتحرج في أن تدعو السيد الصادق ليشارك في ذلك التخليد، وكان حينها مشاركاً في مناسبة خارج القطر، فلم يكن

منه إلا أن أرسل في يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢م، للجنة الكلمة التالية *(حال دون مشاركتي لكم هذه المناسبة الوفائية الهامة غيابي لحضور المؤتمر الأول لمؤسسة الفكر العربي في القاهرة.. لقد كان صاحب الذكرى علماً من أعلام الوطن. فقد كان نجماً سياسياً ساهم في تعميق الحركة الاستقلالية ومفكراً مناضلاً من أجل الديمقراطية. وحقوقياً مرموقاً أثرى مجالي القضاء الجالس والواقف. ودبلوماسياً مدافعاً عن مصالح الوطن ومبرزاً دوره في الأوساط الدولية، وأديباً حاضر البديهة، وخطيباً مفوهاً، وشاعراً يجري ولا يجرى معه، وأنيساً حلو المعشر يمتع بأرشق العبارات جلساءه. لقد عاصرت الجزء الأخير من حياته متعاونين ومختلفين تعاوناً حمل ثمرات لحزبنا، واختلافاً أمر الحكم فيه متروك للتاريخ، ولكنه في حال التعاون واصل التعاون المطلوب بين جيلين، وفي حال الاختلاف التزم بأدب الخلاف المعهود في تقاليد التراث السوداني.. ألا رحم الله المحجوب فقيد الوطن والأدب).*

فأي إنسان هذا الصادق؟!

وحينما جاء وقتٌ لأخذ شهادة الحبيب الإمام الصادق المهدي على العصر بقناة الجزيرة هذا العام، طفق مقدم البرنامج، الأستاذ أحمد منصور، يلوي شفتيه بكلام المحجوب ويقفز في حلق الإمام كل مرة بأحاديثه وهجائه، وهذا يمنعه أدبه من أن يرد لذاك الإساءة بمثلها، فأمسك عن كثير وكان غاية ما يقوله (سيبك من كلام المحجوب)، فيرد منصور: (لا ما تسبنيش!).. لقد فعل المحجوب ما يستطيع لتلويث صفحة السيد الصادق، وقال زملاء من جيلنا إن كتاب المحجوب قد كان لهم حجاباً ولأجيال ربما تلت عن الإمام الصادق المهدي، فقد أخذوا عنه صورة شائهة جداً، مثلاً قالت الصديقة الدكتورة ناهد محمد الحسن إنها أخذت وقتاً طويلاً محجوبة عن الإمام الصادق بكتاب المحجوب، حتى تعرفت عليه عبر قضايا كثيرة ولمست ما غيّر انطباعاتها المغروفة من ميزان الديمقراطية، قالت لي لائمة.. كيف تتركون ذلك الكتاب وتلك الإفادات تلطخ بدون تفنيد؟ والحقيقة لقد طال الصمت فعلاً، وأمسك الناس لأسباب كثيرة عن تنظيف تلك الدمامل، أولها أن نقد عطاء المحجوب وإفاداته ما كان يتسنى دون أن يلمس ذلك جروحاً في الكيان كلنا أحببنا أن تندمل بدون أن نرجع فيها النظر كرتين، ولكن هيهات! وثانيها أن حياة المحجوب اختتمت للأسف، رحمه الله، وقبلها أصابه المرض، فصار هناك حرج التعرض لمسيرته ونحن نحمل الوصية النبوية

(اذكروا حسنات موتاكم) وكم كانت له من حسنات وأيادٍ سابغات! مع عاطفة أصيلة لدى السودانيين يتبعونها حتى مع تضييع التاريخ والحق والسداد.

وتحضرني في هذا الصدد بعض مدونات الأستاذ يحي محمد عبد القادر الذي كان نشر في صحيفته (المستقبل) بعض ما يضير أشخاص أحدهم توفي، فداخله آخر ببيت أبي العلاء المعري:

لا تظلموا الموتى وإن طال المدى ... إني أخاف عليكمُ أن تلتقوا!)[1]

ثم نقل تعقيب المحرر (لن نلتقي.. إن هذا تاريخ ويجب أن نقبله دون غضب أو سخط)[2].

والحقيقة كلنا نترقب اللقاء أمام حكم عدل نسأل الله أن يمن حسابنا جميعاً، إنه غفور رحيم. وقد ترك المحجوب عليه الرحمة شهادته، فإن لم توضع الشهادة المقابلة لظل التاريخ المتعجل يمشي على غرضه. ولكن الباحث الموضوعي عن الحقيقة بدون الانطلاق من انطباعات مسبقة سوف يبلغها، مثلما فعل من قبل الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام وقد لاقى عدداً من قادة حزب الأمة الذين صنعوا تلك الأحداث ودرس نزاعاتهم.

والحقيقة هي أن المحجوب حاول بضراوة في كتابه المذكور أن يلصق كثير من أخطائه بالسيد الصادق وهو منها براء، ولنتابع المشاهد التالية.

من مرغه وزراءه في الوحل؟

قال المحجوب: (عندما مثل الصادق المهدي أمام المجلس التأسيسي في ١٥ مايو ٦٧ طالباً الثقة بعد خلافات عديدة مع الوزراء وتمريغهم إياه في الوحل طرحت الثقة فهُزم واضطر الصادق المهدي إلى الاستقالة فوراً).

والحقيقة لم تشهد ساحة حكومة الصادق عراكاً بلغ مرحلة الوحل، بل قال د. مأمون سنادة الوزير فيها عن الوطني الاتحادي: *(السيد الصادق كان يعرف كيف يدير اجتماعات مجلس الوزراء، فلم نكن نحس بأن هؤلاء وزراء من حزب الأمة وأولئك*

(١) يحي محمد عبد القادر، سابق ص ١٥٦.

(٢) نفسه

وزراء من الحزب الوطني الاتحادي ولم يعودنا على أن يقاطع أي متكلم أو ينتقده).. لذلك كانت الاجتماعات تتخذ قراراتها بالإجماع.

الاحتكاكات التي شهدتها تلك الحكومة كانت غالبيتها عائدة لغياب وعدم التزام وزير الحكومة المحلية (الشريف زين العابدين الهندي)، فقد أخر تسليم بعض التقارير وكان يسافر بدون إخطار فيتغيب عن المجلس وغير ذلك مما شكا منه السيد الصادق في خطابه للجمعية يوم ١٥ مايو ٦٧ وهو الخطاب الذي قدم فيه عرضحال عن كل المعوقات التي اعترضت مسيرة حكومته طالباً تجديد الثقة لتنفيذ برنامجه الطموح (نص الخطاب في ملاحق الكتاب) وقال إنه كان يشكوه لرئيس حزبه، ولكن تلك الشكاوى لم تتخذ شكل اتهامات من الوزير لرئيس وزرائه بفساد أو تقصير كما حدث للمحجوب، بل كان سببها في الغالب صداقة الهندي لمحجوب و(مكابرته) إياه في رفض التعاون مع الصادق بالطريقة التي لم يتجاوب معها الأخير حفاظاً على الائتلاف.

وكما قال الصادق: (*لقد تصرف هذه التصرفات معتمداً على وجود عصبية حزبية تحميه، واحتملت هذه التصرفات محافظاً على الائتلاف، فأصبحنا من خوف الخلاف في خلاف، ومن خوف النزاع في نزاع*[1])!

ولكن ساحة الوحل كانت هي حكومة المحجوب تلك حيث نازعه وزراء حزبه أنفسهم، وليس وزراء الحزب المؤتلف، واتهموه بالتقصير والتغطية على الفساد.

جاء في كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة: (منذ تولى السيد محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزراء حدث ما كنا نتنظره من إهمال للحزب، وإغفال للمكتب السياسي، وللهيئة البرلمانية، وتفريط في كل مصلحة للحزب وللبلاد، وساء الحال إذ أن السيد محمد أحمد محجوب كان منسجماً مع بعض وزراء الحزب الوطني الاتحادي متنافراً مع وزراء حزبه ونشبت المشاجرات بينه وبين السادة عبد الرحمن النور، أحمد بخاري، ومحمد إبراهيم خليل . مشاجرات في مسائل حيوية وهامة).. بل كان الوحل حينما دخلت تهم الفساد، فهرع المحجوب لإقالة الوزير الذي اتهم أقرباءه: (قرر السيد محمد أحمد محجوب فصل السيد عبد الرحمن النور من الوزارة لأن الأخير اتهم أقرباء السيد محمد أحمد محجوب بالحصول على تصديق لإقامة مدبغة دون حق، فتحول الأمر إلى

(١) صحيفة الرأي العام ١٦ مايو ١٩٦٧، ونص الخطاب في الملاحق

خلاف كبير وكان علاجه جارياً ولكن السيد محمد أحمد محجوب ضاق ذرعاً وأقال السيد عبد الرحمن النور).

هذا هو الوحل الذي رمى به المحجوب الصادق زوراً، فلم يتهم بفساد ولا اشتجر مع وزير، ولا أقاله، ولهذا فإن حكومة المحجوب حينما سقطت في يوم ٢٥ مايو كان سقوطاً شنيعاً، فلم يصوت إلى جانبه إلا ثلاثون وصوّت ضده ١٢٦ نائباً وامتنع ١٥ عن التصويت[١]، وكان ذلك مختلفاً عن حالة سقوط حكومة الصادق التي مع التآمر عديد الأوجه نالت أصواتاً خارج إطار حزبها الذي وقف وحيداً، وتآمرت ضده كل الأحزاب، إذ وقف معه نواب ضد أحزابهم المتآمرة فصوت لصالحه ٨٦ نائبا وعارضه ١٠٢ نائباً، ولم يكن نواب حزب الأمة جناح الصادق يتجاوزون الستين.

ومن هو المغرور؟

نعت المحجوب الصادق بالشاب المغرور قليل الخبرة، والحقيقة إن الصادق منذ برز يافعاً وحتى شب ثم شاب كان يدهش الذين يتوسمون من منبته التعالي بالتواضع، إلا أولئك الذين يصرون على النظر لاسمه فهذا وشأنهم.

ولكن الغرور هو سمة لازمت محجوباً، منذ كان شاباً صغيراً، يؤرخ له المرحوم البروفسر محمد إبراهيم أبو سليم بقوله: (تخرج المحجوب من الكلية مهندساً فى مقتبل ١٩٢٩م والتحق بمصلحة الاشغال، وكان موفقاً فى عمله وإن انتقد رؤساؤه غروره وتعاليه). ففي ورقته بعنوان (المحجوب حليفاً لحزب الأمة) يبين كيف وقف محجوب بعيداً عن حزب الأمة لأنه لا يرضى إلا بالقمة، فهو بعد أن ترك الهندسة ودرس القانون عمل قاضياً فى مدن السودان النائية وكان بعيداً عن المواقع الرئاسية. قال أبو سليم (كان عمل المحجوب قاضياً قد حد من نشاطه السياسى ولم يتسن له الاشتراك فى مؤتمر الخريجين وأنشطته والترشيح لمناصبه كما أن عمله فى الأقاليم بعيداً عن العاصمة جعل ما بينه وبين ما يجرى فى العاصمة من نشاط سياسى وعراك بحراً عازلاً، وحتى بعد استقالته من القضاء واستقراره فى العاصمة لم يرشح نفسه فى انتخابات المؤتمر لأن قيادة المؤتمر كانت ترسخت فى أفراد أو فى جماعات بعينها ولم يكن ميسوراً لقادم جديد أن يلج هذا البحر، وبالطبع فان المحجوب كان طموحه أن يكون فى القمة. كذلك كانت

(١) نفسه، ص ٣٤٠

قمم الأحزاب محددة سلفاً وحتى بالنسبة لحزب الامة والذى هو الحزب الأقرب إليه كانت الرئاسة للصديق المهدى والسكرتارية لعبد الله خليل ولم يكن متوقعاً زحزحة أى منها لصالح المحجوب كما لم يكن متوقعاً أن يقبل المحجوب بالدور الثالث وما دونه).. ولذلك (لم يكن أمامه الا أن يقف على منصة الاستقلال، فها هنا قناعاته، وموروثه الأسرى الذى جرى فى كيانه، ودربه الذى شقه منذ أن وعى وما نادى إليه فى مقالاته، وموقع زمالاته وصداقاته. وقد أختار هذا بالفعل! ولكن موقفه من الحزبية وما يراه فى نفسه من مكانة صده عن الانتماء إلى حزب الامة. ولذلك أصبح استقلالياً مستقلاً مثله مثل الشنقيطى وآخرين من دعاة الاستقلال.)

وحتى حينما انتمى محجوبٌ لحزب الأمة عام ١٩٥٦م وحينما اختير لاحقاً رئيساً للوزراء عن الحزب كانت هناك تحفظات داخل الحزب من الاختيار لأنه وفقما ذكر المعترضون حينها لا يهمه من السيادة (إلا مظهرها وسمعتها) مثلما أوردنا آنفاً. الشاهد كان المانع ومما يؤخذ عليه كمرشح ذلك التعالي على الجماهير والاهتمام بمظهر السيادة.. ولعل ذلك كان أحد أسباب سقوطه المريع حينما ترشح لمنصب رئيس الحزب، بينما فاز بأغلبية ساحقة عليه الصادق الغض، لمخالطته الناس، وقربه منهم.

السعي للسلطة بأي ثمن!

اتهم المحجوب في كتابه الصادق بالسعي للسلطة بدون مراعاة لمصلحة الحزب أو الوطن، ولكن الحقائق تثبت أن المحجوب هو الذي فعل ذلك ففي سبيل بقائه في السلطة أدار ظهره لمبادئه السابقة واللاحقة في محاربة (الطائفية).

كيان الأنصار أصلاً كيان مجدد قائم لإحياء الكتاب والسنة وما فيهما من أسس إعلاء الكسب الشخصي لا النسب و﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾،[1] و«مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»[2]، ورفض كل أنواع العصبية بالنسب أو القبيلة أو الأصل الاجتماعي. ولكن تسربت مفاهيم توريث القيادة وتوريث البركة وغيرها للكيان من المجتمع السوداني التقليدي وقيمه، وما استتبع ذلك من مكانة عليا لآل المهدي، وهي التي اصطلح على تسميتها بالطائفية.

(١) سورة الحجرات الآية رقم ١٣

(٢) حديث شريف، رواه مسلم

بيد أن المهدية كانت صيحة ضد المفاهيم التقليدية في القيادة، وتوريثها، وهياكلها، وأشكالها من زعامات قبلية وطائفية وتراتبيات جهوية، ولم يكن لآل المهدي في المهدية أية مكانة مميزة بنسبهم.

وقال الإمام المهدي عليه السلام واصفاً القائد بأنه من تقلد بقلائد الدين ومالت إليه قلوب المسلمين. قال شاعر المهدية أحمد ود سعد مادحاً للمهدي: خليت الحر يقول سيدي (للعب)، مع الاعتذار من الكلمة، وهو يعني أنها قلبت كيانات السيادة التقليدية. وهذا ما جعل بعض معارضيها بها برمين، قال الحاردلو:

ناساً قباح من الغرب يـــــوم جونا

سووا التصفية ومن البيوت مرقونا

أولاد ناس عزاز متل الكلاب سوونا

يا يابا النقس يا الإنجلــــــيز ألفونا

فقد كانت الجماعة النيلية تنظر باستعلاء لأهل الغرب، ولا ترضى أن يكون لهم السيادة عليهم. والمهدية جاءت بكيان قيادي على رأسه المهدي ثم خليفته عبد الله بن السيد محمد الذي ينتسب للقطب الواوي التونسي نسباً ولقبيلة التعايشة بأمهاته، ثم الخليفة علي الحلو من دغيم، ثم الخليفة محمد شريف حامد وراق، ابن عمة المهدي وهو الوحيد الذي تجمعه به علاقة أسرية، ولكنه نال منصبه بكسبه وفي وجود أخوان للمهدي وأبناء عمومة هم أحق منه لو كان المنطق عصبية النسب.

ولكن، من ضمن ما قام به الإمام عبد الرحمن لمصالحة المجتمع السوداني الذي أصيب بصدمة من هزة المهدية الراديكالية لقيمه، فتجمعت أطراف عديدة تقاوم هذه التغييرات على نحو ما أظهر المشروع البحثي المعنون (نحو مشروعية معارضة المهدية)[1]، فما قام به الإمام عبد الرحمن هو غض الطرف عن التسرب الطائفي في ثقافة

(١) من الدراسات في ذلك المشروع: المهدية والكبابيش، لدكتور عبد الله علي إبراهيم، والدواليب في المهدية لدكتور عوض السيد الكرسني، يتتبع الباحثان منطق الجماعات المعارضة، حالتي الكبابيش والدواليب، والذين حرمتهم المهدية من ممارسة قيمهم التقليدية وفرضت نهجها الصارم.

الأنصار، وربما أكثر من ذلك.

الشاهد، لقد كان لمحجوب كمثقف ذي التزام فكري صميم ضد الطائفية صولات في محاربتها. كانت علاقته بحزب الأمة في نشأته مذبذبة ربما بسبب انزعاجه من ذلك الارتباط (الطائفي) أو كما حلل المرحوم أبو سليم لأنه لم يكن يرضى إلا بالقمة وكانت قمم الحزب محجوزة.

الشاهد، لم يكن محجوباً ضمن مؤسسي الحزب أصلاً ولكنه بعد تكوين الجبهة الاستقلالية التي نادى بها الحزب لتضم كافة العناصر المؤمنة بشعار (السودان للسودانيين) انضم للجبهة الاستقلالية واختير سكرتيراً لها، وبقي عاماً أو اثنين في ذلك المنصب ثم ما لبث ان استقال من سكرتارية الجبهة الاستقلالية في عام ١٩٤٨م لاختلاف في وجهات النظر. وكان من بين الأعضاء الذين عينهم الحاكم العام في الجمعية التشريعية، واستقال منها بعد ذلك هو وصالح عبد القادر وأحمد يوسف هاشم، وأطلق عليهم يومها لقب (الفرسان الثلاثة) وكونوا مع آخرين في أوائل عام ١٩٥٠م هيئة تحرير السودان، ومن بين أهدافها محاربة الطائفية[(١)].

ويبدو أن هذه الهيئة قد سعت لتلك المحاربة بأساليب لم تكن كلها مناسبة، فقد تمكنت جريدة المستقبل التي يصدرها الأستاذ يحي محمد عبد القادر من نشر وثيقة سرية وزعتها تلك الهيئة في شكل مذكرة لأعضائها الموثوقين، كتب ناشر الوثيقة قائلاً: (أحدث نشر هذه الوثيقة ضجة كبرى وعلقت عليها معظم الصحف. ويرجع أساس هذه الضجة إلى أن زعماء الهيئة الثلاثة كانوا يعيشون تحت ظلال السيد عبد الرحمن المهدي ويعتبرون من أدواته، في حين أنهم في هذه الوثيقة يعملون ضده بطريقة غير محترمة وغير كريمة وغير أخلاقية. لقد لعبوا دوراً مزدوجاً بغيضاً، وعضوا اليد التي أحسنت إليهم)[(٢)].

ومع أن صحة الوثيقة لم تثبت إلا أن هذه العاطفة الجياشة ضد (الطائفية) ظهرت في كتاب المحجوب قطعاً، ولكنها لم تظهر في أدائه، لأن الطريق إلى مقاعد الحكم التي يرى

(١) يحي محمد عبد القادر، على هامش الأحداث في السودان، الدار السودانية للكتب، ص ٤٣-٤٤، ص ١٥٤

(٢) نفسه ص ١٥٤

المحجوب أنها خلقت له ما كانت لتعبد إلا عبر حزب الأمة (الطائفي) هذا لا غيره.

لذلك، فإنه وبعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي ترشح المحجوب في انتخابات ١٩٥٣م كمستقل ودخل البرلمان من مقاعد الخريجين وتقلد منصب زعيم المعارضة فيه، ثم ما لبث أن انضم للحزب في ديسمبر ١٩٥٦م. صديقه السيد غراهام توماس يصف الحادثة بقوله: (حدثٌ ما بدا ذا أهمية نسبية قليلة في ذلك الوقت.. في ديسمبر سنة ١٩٥٦م، حين أقدم محجوب وهو العضو الأبرز والمستقل في البرلمان السوداني على الانضمام إلى حزب الأمة، بيد أن آثار هذا الحدث أثبتت أنها خطيرة جد وقاتلة لكل من حزب الأمة، والأنصار، وللديمقراطية كلها في السودان)[١]. فقد تتبع المستر توماس كيف ساهم صديقه المحجوب الذي غدا قمة في المحافظة في (قتل) الأمة والأنصار والديمقراطية وصيحات الإصلاح لأجل مطامحه.

ومن سخرية الأقدار أن ينضم المحجوب لحزب الأمة فى العام الذى تم فيه اللقاء المشهور بلقاء السيدين (بين الإمام عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى)، وذلك بعد دخوله الوزارة نتيجة للتحالف الذى أثمره ذلك اللقاء، إذ صار وزيراً للخارجية فى حكومة عبد الله خليل التى نتجت عن تحالف المهدى/ الميرغنى فى ٧ يوليو ١٩٥٦م، وهو التحالف الذى هجاه المحجوب فيما بعد في كتابه، فيما يظهر قمة المفارقة بين قوله وعمله، قال عنه: (لقد كان التحالف بين المهدي والميرغني أعظم كارثة مني بها تاريخ السياسة السودانية، ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة بدافع الجشع والتهافت على السلطة، والغرور، والمصالح الشخصية إلى السيطرة على الميدان السياسي)[٢].

وحينما رثى محجوبٌ الإمام عبد الرحمن في ١٩٥٩م نسي كل تلك الشنشنة وقال مخاطباً الإمام الصديق:

يا أبا الصادق الصديق أنت لها بعد الإمام ونحن الجحفل اللجب!

وليت المحجوب وقف لدى الرثاء بالمعنى الطائفي، بل إنه لكي يحتفظ بكرسي الوزارة برغم معارضة زملائه الوزراء وفي الهيئة البرلمانية لذلك، رفع شعار (سقوط

(١) غراهام ف توماس، السودان موت حلم، ص ٨٩

(٢) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص ١٧٦

محجوب سقوط الإمام) وكتب (دستور الزعيم) الذي أطاح بأي اتجاه للدقرطة والإصلاح الحزبي، جاعلاً الإمام زعيم الحزب الأوحد الذي يقر كل قرار ويشطبه ويعين كل منصب ويقيله! فأي دك للمبدأ وتضييع للحزب من أجل بقائه على الكرسي؟

رحم الله المحجوب، وحقاً، رمتني بدائها وانسلت!

حل الحزب الشيوعي السوداني

يحمّل كثيرون حل الحزب الشيوعي للسيد الصادق ويقولون إن الحل حدث في ولايته وهذه التحليلات غير ملمة بالتاريخ بشكل بالغ، فحل الحزب الشيوعي حدث في ديسمبر ١٩٦٥م وقبل تولي السيد الصادق للوزارة، ولم يكن وراءه هو، ولا حتى السيد محجوب رئيس الوزراء، كما أكد مراراً وتكراراً. بل كان ذلك نتيجة تداعيات أحداث مؤسفة استغلت عاطفياً وتم تأجيج الجماهير نحو قرار الحل. المسئولون عن ذلك الاستغلال جهتان: جبهة الميثاق، ورئيس مجلس رأس الدولة السيد إسماعيل الأزهري.

صحيح اتخذ القرار تحت ولاية المحجوب، وكان للصادق كذلك دلوه في مراشقة القضاء حول دستورية قرار الجمعية بحل الحزب الشيوعي أم عدم دستوريته، وهي مراشقة اعترف حزبه منذ بيان مكتبه السياسي عام ١٩٦٨ أنها كانت خاطئة، ومؤخراً تحدث بصراحة حول خطل ذلك الحل، ولكن اشتراك كثيرين في الساحة السياسية إما بالصمت أو المدافعة عن القرار لا ينبغي أن يصرف النظر عن توجيه التهمة الأساسية للذين دفعوا باتجاه القرار وألبوا الشارع ضد الحزب الشيوعي بجريرة لم يرتكبها على النحو الذي فصّل الأستاذ كمال الجزولي في كتيبه بعنوان (الشيوعيون والديمقراطية: للشراكة أم لذود الطير عن مر الثمر؟)

ثارت قضية (حظر النشاط الهدام وحل الحزب الشيوعي) في ظل حكومة محجوب الأولى كما ذكرنا واستمرت تداعياتها حتى حكومة الصادق حيث اختتمت فصولها بالاتفاق الذي تم بين كافة الأطراف قبل يومين من سقوط تلك الحكومة.

في نوفمبر ١٩٦٥م وأثناء ندوة أدبية بأم درمان تعرض أحد طلبة معهد المعلمين إلى حديث الإفك وأساء لرسول الله ﷺ وآل بيته، وقيل إن الطالب ينتمي للحزب الشيوعي، وقد قادت جبهة الميثاق الإسلامي حينها الرأي العام السوداني ضد الشيوعيين،

وشاركها السيد إسماعيل الأزهري الحملة أيضا منطلقاً من موقف منافسة الحزب الشيوعي له ولجماهيره في المدن[1]. وتفاعل مع هذه الحملة الأغلبية الساحقة من النواب من جميع الأحزاب بما فيها حزب الأمة، وتناغم معها الشعب السوداني بشكل عريض، وقد روى الأستاذ كمال الجزولي في كتابه أن بعض النواب حينما ووجه بالدفع الذي قال به الشيوعيون من أن طالب معهد المعلمين ليس شيوعياً، قال لا يهم إن كان شيوعيا أم لا![2]

وقد شكلت هذه الحادثة امتحاناً عسيراً للنظام الديمقراطي من الناحية العملية فقد شكلت سابقة في تأجيج الجماهير على نحو مخل بقواعد العمل الديمقراطي، لافتقارها للموضوعية، فقادة الحملة كما ذكرنا لم يهمهم كثيراً نفي الحزب الشيوعي لعضوية الطالب المذكور لتنظيمه الحزبي.

خرجت المظاهرات الصاخبة تطوف المدن الكبرى، وصدرت فتوى من جماعة من العلماء أن هذا الطالب كافر وملحد، وأن كل منتم للحزب الشيوعي هو كذلك. وبالرغم من أن قادة الحزب الشيوعي نفوا انتماء هذا الطالب لحزبهم -كما سلف- إلا أن الموجة لم يحدها ذلك، واستمرت حتى قادت الجمعية التأسيسية لاتخاذ قرار بحل الحزب الشيوعي السوداني.

ففي ١٥/ ١١/ ١٩٦٥م اتخذت الجمعية التأسيسية قراراً بأن «تكلف الحكومة للتقدم بمشروع قانون يحل بموجبه الحزب الشيوعي السوداني، ويحرم بموجبه قيام أي أحزاب شيوعية أو أحزاب أو منظمات أخرى تنطوي مبادؤها على الإلحاد أو الاستهتار بمعتقدات الناس أو ممارسة الأساليب الدكتاتورية»[3].

وفي ١٨/ ١١/ ١٩٦٥ تقدمت الحكومة بمشروع قانون بتعديل المادة الخامسة من الدستور لتتمكن من حل الحزب الشيوعي. فعدلت المادة الخامسة بإضافة حكم

---

(١) أنظر في ذلك كتاب الدكتور عبد الله علي إبراهيم **الشريعة والحداثة** حيث يذكر الأسباب التي جعلت الأزهري يقود حملة حل الحزب الشيوعي السوداني، فبحسبه أن شعبية الأزهري في المدن ونافسه الحزب الشيوعي في مناطق نفوذ حزبه.

(٢) كمال الجزولي، الشيوعيون والديمقراطية: للشراكة أم لذود الطير عن مر الثمر؟

(٣) (حاج موسى- ص ٤٦٢)

شرطي «على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية، سواء أكانت محلية أو دولية أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد في الأديان السماوية أو يعمل أو يسعى للعمل عن طريق القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم». وقد أجيزت هذه التعديلات بأغلبية ١٤٣ صوتاً في مقابل ١٧ عضواً معارضين.

أما قادة حزب الأمة، فبالرغم من تعاطف الإمام الهادي وعدد كبير من أعضاء الهيئة البرلمانية التابعة للحزب مع الحملة التي قادتها جبهة الميثاق الإسلامي بضراوة، متحالفة مع السيد الأزهري، إلا أن رئيس الوزراء حينها (السيد محمد احمد محجوب) ورئيس الحزب (السيد الصادق المهدي) لم يشتركا في الحملة مباشرة ولكنهما للأسف صمتا أمام الضغط الشعبي، ثم كان دفاع الأخير عن صلاحيات الهيئة الجمعية التأسيسية أمام الهيئة القضائية. أما أمين عام الحزب الأمير عبد الله نقد الله فقد كان موقفه أوضح إذ عبر عن معارضته للقرار.

وقد روى السيد الصادق في شهادته على العصر هذا العام إنه والسيد عبد الله نقد الله الذي كان وزيراً عن حزب الأمة وأمين الحزب العام، ذهبا وزارا الحزب الشيوعي في داره وقالا لقادته إنهم ليس لهم يد فيما حدث، وإنهم يعتقدون أنه خاطيء، ولكنه صار تياراً شعبياً كاسحاً وينصحون الحزب بألا يستجيب بردة الفعل(١).

حدثت المواجهة مع الهيئة القضائية إبان حكومة الصادق، فقد رفع النواب المطرودون قضية دستورية وفصل فيها رئيس القضاء لصالحهم وأصدر في ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٦م قراراً ببطلان التعديل الدستوري الذي أجازته الجمعية التأسيسية في نوفمبر ١٩٦٥م. وقرر أن المادة ٥(٢) من دستور السودان المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م مادة جامدة لا تقبل أية تعديلات دستورية. وقد عارض حزب الأمة هذا الموقف وأصدر بياناً يؤكد فيه أن الجمعية التأسيسية هي صاحبة الكلمة العليا فيما يختص بالتشريع والتقنين.

هذه المواجهات المؤسفة بين الحزب والحكومة الائتلافية التي يرأسها من جهة، وبين الهيئة القضائية من جهة أخرى، ومجلس السيادة من جهة ثالثة، والجمعية

(١) شاهد على العصر الحلقة السابعة بثت في ٦ سبتمبر ٢٠١٥م

التأسيسية كجهة رابعة، كانت جزءاً من الأزمة السياسية في البلاد، وقد استمرت الخلافات حتى قامت لجنة للوساطة بمشاورات مع جميع الأطراف (مجلس السيادة، والوزارة، والجمعية، والهيئة القضائية) وعقد أخيراً اجتماع بالقصر الجمهوري بالخرطوم في ١٣ مايو سنة ١٩٦٧م بين السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة، ورئيس مجلس الوزراء، وأربعة من أعضاء محكمة الاستئناف المدنية العليا، وثلاثة من لجنة الوساطة، تمت في الاجتماع مناقشة الأزمة الدستورية وتوصلوا لحلول أو اتفاق بين الهيئة القضائية ومجلس السيادة والحكومة.

صدر بتلك الحلول بيان في ١٣/ ٥/ ١٩٦٧م. شملت الحلول ثلاثة جوانب:

- بالنسبة لمجلس السيادة أكد حرصه على استقلال القضاء واحترامه له، ووعده بالعمل على حمايته. وأكد أنه لم يقصد بتعقيبه على قرار قاضي المحكمة ووصفه بأنه خاطيء ممارسة صلاحيات قضائية أو إبطال آثاره القانونية، إنما أبدى رأياً مجرداً ولم يقصد التقليل من المحكمة التي أصدرته، كما لم ينف عنها صفة التجرد والحياد والنزاهة ويؤكد مبدأ الاستئناف إليها.

- بالنسبة للحكومة أوضحت احترامها للقضاء واستقلاله، وأنها لم تقصد النيل منه، وأكدت احترامها للدستور والقانون، وأوضحت أن الحكم الصادر من المحكمة العليا في هذه الدعوى قائم وواجب الاحترام في حدود ما قضي به كحكم تقريري ما لم تنقضه محكمة الاستئناف المدنية العليا، والتزمت الحكومة بإلقاء بيان أمام الجمعية التأسيسية يتضمن النقاط التي تم الاتفاق عليها.. (ولكن ربما لم يمهلها العمر حيث طرحت فيها الثقة بعد يومين).

- بالنسبة للهيئة القضائية العليا أكدت احترامها للأجهزة الدستورية الأخرى، وأنها ترى أن الجو قد أصبح مهيئاً الآن لممارسة كل اختصاصاتها القضائية بالنسبة للقضية الدستورية.

وبرغم ذلك الاتفاق تقدم رئيس القضاء مولانا بابكر عوض الله باستقالة مسببة في ١٧ مايو ١٩٦٧م ضمنها آراءه في تلك الأزمة الدستورية، والأخطاء التي ارتكبت في طريقة الوصول إلى حل لها، وذكر ما وصفه بالاتجاهات الخطيرة لدى قادة الحكم

للحد من سلطات القضاء[1].

نعم إن المنازلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سممت الجو الديمقراطي في السودان، وربما لم يداو ذلك البيان كل شيء، فبعده جاءت استقالة رئيس القضاء، وكان السيد بابكر عوض الله أحد المشاركين بحماسة في انقلاب اب عاج لاحقاً. لقد بهتت الأنوار في وجهه فيمم شطر الظلام!

جاء في بيان للحزب حول انتخابات ١٩٦٨م نُشر للرأي العام حينها واحتوى على قدر كبير من النقد الذاتي، جاء فيه الآتي: (ذُكر أننا تمادينا في قضية حل الحزب الشيوعي وتعدينا في ذلك الحدود ثم دخلنا في صراع مع القضاء أفقدنا بعض التأييد).. (مناقشة: إن موقفنا من قضية حل الحزب الشيوعي أملته ظروف شعبية معينة، ولم يكن نتيجة تخطيط محدد، إذ كنا نرجئ بحث شرعية العمل الشيوعي في نطاق دستور البلاد الدائم، وإن الموجة التي عمت واستغلها السيد إسماعيل الأزهري بمزايداته المشهورة هي التي أقنعت الجمعية بحل الحزب الشيوعي. أما دخولنا في صراع مع القضاء فقد أقحمنا فيه دفاعنا عن سلطات الجمعية التأسيسية، وقد كان هذا مؤسفاً حقاً أولاً لاحترامنا لاستقلال القضاء، وثانياً لتعاوننا الأكيد مع السيد رئيس القضاء. إن احتكاكنا بالقضاء ساقه إلينا حرصنا على سلطات الجمعية، ولكننا استطعنا بعد فترة من الصراع قصيرة أن نحسم الأمر كله وأن نتوصل إلى اتفاق تام).

الحقيقة لا يذكر الناس اليوم كثيراً أن المسألة تم احتواؤها، ولا البيان الذي صدر، فقد كانت استقالة السيد بابكر عوض الله تؤشر في اتجاه مضاد. كذلك فإن التحالف الذي وقف مع الحزب الشيوعي بقوة استمر ووجد دافعاً قوياً في مناهضة الدستور الدائم المزمع، والذي كان يسعى لتحقيق مطامح الأسلمة، وكانت نهايته المنطقية مثلما سوف نرى، في ظل حجمه الضئيل برلمانياً، أن يحاول فرض رؤاه عبر الانقلاب.

حكومة الصادق ٢٧ يوليو ١٩٦٦- ١٥ مايو ١٩٦٧م

تقلد السيد الصادق وزارته الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٦٦، وأقيل منها في ١٥ مايو ١٩٦٧م، وسنفصّل هنا أن الصادق هنا وفي التسعة أشهر التي حكمها حقق الكثير

(١) حاج موسى، سابق، الصفحات من ٥١٠-٥١٥

وأدخل روحاً جديدة في السياسة السودانية.

وقد تقلد الصادق المسئولية في جو من الطحان داخل حزبه، وفي المنظومة السياسية مجملاً، ولكنه كان باحثاً عن إجماع، وعن ثقة، ظل ينادي بها منذ يومه الأول مطالباً بالمصالحة الوطنية، وينكر عليه قوم كيف ينادي بها وقد دكها داخل حزبه، ولكن كما شرحنا لم يكن الصادق طرفاً في النزاع إلا بمناصرة الدقرطة وتأكيد أسسها. وقد ظل السيد الصادق ينادي بالمصالحة حتى آخر يوم في حكومته، إذ تم التصويت على ثقة وتفويض طالب به لمشروعه، ولم يحصل عليهما.

وقد نظرنا كيف أثرت تجربته في العمل السياسي في بريطانيا في إمكانية الإجماع القومي برغم اختلاف المشارب في تكوين ذهنيته فوق الحزبية. وكيف نادى بالكيان الجامع في مقررات مؤتمر الجزيرة أبا إبان الحكم العسكري (١٩٦٣م)، ثم نادى بذلك الكيان مباشرة بعد الثورة ولكن نداءه لقي أذناً صماء، وظل الصادق دائماً وأبداً، ينادي بإجماع قومي ويرى أن هذا الإجماع ضروري للبناء الوطني.

وإذا كانت الدعوة قد عيبت عليه حينها وقال البعض إنها من «**سكرات السلطات**» وقال آخرون إنها (من عبث أبناء الثلاثين)[1]، فسيرى المتتبع أنه نادى بذلك قبل تقلد السلطة ومنذ الحكم العسكري كما رأينا، كما أنه ظل ينادي بها حتى الديمقراطية الثالثة مثلما سنرى.

إن تركيبة السياسة السودانية الاستقطابية الحالية لا بد أن تدرك يوماً أن الحل فيما نادى به الصادق، وأن السودان لن يعبر ما لم يتجاوز تجربة الطحان الحزبي إلى التوافق.

استمع للصادق في إحدى ندواته وهو يتحدث عن ضرورة التوافق الوطني للبناء ولنجاح أية سياسة اقتصادية:

(لا يمكن أن نحقق أي تطور اقتصادي إطلاقاً ولا يمكن أن نوقف التدهور المالي إطلاقاً إلا إذا كانت هناك قيادة سياسية تستمتع بثقة معلومة محددة.. وإن لم يوجد ذلك فإن عدم وجود قيادة سياسية تستمتع بثقة المواطنين هو الباب الأول لعدم التوفيق

---

(١) أشار الحبيب لانتقاد البعض لدعوته تلك في محاضرة بعنوان (المصالحة الوطنية) في ٣ أكتوبر ١٩٦٦، كتاب خطب رئيس الوزراء ١٩٦٦

والبقاء فيما نحن فيه من المشاكل. وذلك أن المشروع الذي تحدثت عنه كثيراً وظنه الناس خيالاً.. وهو مشروع المصالحة الوطنية، في الحقيقة أن هذا المشروع لم يقصد به إلا محاولة أن نوسع قاعدة الائتلاف القائم، والائتلاف القائم سائر،..، سيراً حسناً قوياً قوياً، ولكن نحن ندرك حتى في الائتلاف أن هناك ضرورة لتوسيع قاعدة هذا الائتلاف في ما سميناه مجملاً بالمصالحة الوطنية.. بعض الناس ظن هذه المصالحة الوطنية أسلوباً تكتيكياً لكي نعمل به شيئاً، والآخرون أخذوا فيه مسالك مختلفة، وكل إنسان صوره بصورة يريدها. والحقيقة أن المصالحة الوطنية. هي دعوة لتوسيع قاعدة العمل السياسي بأمل أن تخلق البيئة التي تمكن قيادة سياسية سودانية من أن تقوم بمهام البناء.. فإن أمكن ذلك أمكننا أن نبني الوطن، وأن نعمل جميع الإصلاحات الاقتصادية اللازمة وأولها إيقاف التدهور المالي،..، والديمقراطية التي نستمتع بها الآن لا يمكن أن تعيش وتبني وتستمر إلا في جو من التفاهم والوفاق والمصالحة والاتفاق على الأقل بين القوى ذات الوزن في المجتمع السوداني،..، فإذا أمكننا البناء في ظل الديمقراطية مع ما يستوجب ذلك من إجراءات أمكن للسودان أن يحرز نصراً آخر وموقفاً آخر غير مواقفه الأخرى التي حقق بها وقفاته التاريخية الكبرى وهو أن يحقق البناء، وأن يحقق تطوير الاقتصاد في ظل الديمقراطية).

لم يحصل الصادق على حكومة المصالحة الوطنية التي حلم بها، ولكنه تقلد الحكم وثلث هيئة حزبه البرلمانية منشقة عنه يباركها إمام الأنصار، وهو في ائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري الذي سار معه هوناً ما، ثم خشي من سيره الفتي المجدد المجد، وعاد إلى قديمه، كما سنرى. ولنتابع القصة.

قلنا إن حكومة المحجوب أقيلت في ٢٥ مايو، وكانت الحكومة الجديدة مولودة من تلاقي الخلاف داخل حزب الأمة بخلاف المحجوب مع الأزهري الذي أشرنا له آنفاً، فأعقب إسقاط حكومته تفاوض حول تكوين الحكومة الجديدة في الفترة حتى انتخاب السيد الصادق رئيساً للوزراء في ٢٧ يوليو ١٩٦٦م على النحو الذي بينا.

واستقر الرأي على أن تكون الحكومة مستندة على ميثاق الائتلاف القائم بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي مع مراجعته في بعض البنود.

في كلمة السيد الصادق التي تلت انتخابه، قال: (*ستتقدم ببرنامج موقوت محدد،*

يحدد كل ما نود أن ننجزه في الفترة الانتقالية القادمة وهي فترة قصيرة فسنلتزم فيها بأشياء محددة وموضحة، ونقوم إن شاء الله بتنفيذها في تلك الفترة، ملتزمين بأوقاتها ونصوصها وتفاصيلها، فيما يتعلق بمراجعة الميثاق الذي كان يربط وما زال يربط الحزبين المؤتلفين وتحديد ما تم تنفيذه منه وما لم ينفذ، وتنفيذ ذلك على الوجه الأكمل الصالح. وكذلك أن نعالج أسقام البلاد في الأوضاع المحددة الآتية: في الإنتاج، وفي مسألة الأمن، وفي مسألة الجنوب، وفي مسألة تنقية المجتمع مما فيه من أوشاب وضلالات، وفي مسألة اتجاه الحركة النقابية والفئوية وتنظيمها، وفي مسألة الحياة المخططة اقتصادياً واجتماعياً، وفي مسألة خلق وعي إقليمي لدى قمة المسئولين يعالج الفجوة التي تعيش بين المسئولين في الخرطوم وبين الذين يعيشون في الأقاليم، ويجعل القاعدة والقمة في تجانس ووئام.. وكذلك فيما يتعلق بمسألة الاتصال العام والرأي العام والصحافة، ففي هذه النقاط التي حدث فيها اضطراب وحدثت فيها أشياء تحتاج إلى تدقيق وتوضيح فإنا إن شاء الله نلتزم ببرنامج محدد موقوت بأوقاته وظروفه ونعمل إن شاء الله وبتوفيق منه على تنفيذ ذلك البرامج في الفترة القصيرة القادمة التي ستكون إن شاء الله موقوتة محدودة.)

قال دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام: (كون الصادق -رئيس الوزراء الجديد- حكومته من عناصر مقتدرة ونزيهة وذهب إلى حد الاستعانة بخبراء فنيين من خارج حزب الأمة).[1]

وفي مستهل أول خطبة له داخل البرلمان أشار السيد الصادق إلى أنهم خاضوا معركة لتثبيت الديمقراطية داخل كيانهم السياسي، قائلاً:

(إننا يا سيدي الرئيس قد خضنا في الأيام القليلة الماضية تجربة نادرة، تلك تجربة العمل على توطيد أركان الديمقراطية في الأحزاب السياسية الكبرى وعلى رأسها الحزب الذي كانت تدور التجربة في داخله.. إننا ما لجأنا لهذه الجمعية لتحسم أمورنا ولتضع فيها كلمتها القاطعة إلا بعد أن وجدنا عزوفاً أكيداً عند بعض زملائنا ألا يستمعوا لرأي الجماعة وألا يقدروه وألا يتبعوه)..(كانت المحنة التي اضطرارنا لخوضها قاسية - قاسية - لكن فيها صراعاً بين أفكار معددة وولاءاتٍ متعددة ولأن فيها خلافًا بين جماعة

(١) الفاتح عبد السلام، مرجع سابق

كانت تعيش في جو سياسي واحد وبيئة سياسية واحدة، فانطبق فيها الحرج الذي ينطبق في نفس من قال:

قومي وهم قتلوا أميمة أخي	***فإذا رميت يصيبني سهمي***[1]

والحقيقة فإن الكتاب الذي يحوي خطب، ومحاضرات، وندوات السيد الصادق المهدي كرئيس للوزراء في العام ١٩٦٦م يعد من الكتب المدهشة إذا استحضرت عمر ذلك الرئيس الشاب وكان في الثلاثين من عمره، ثم اطلعت على خطبه وفكره الناضج وروحه الخلابة. وإن كان ما يعيبها أنها نشرت بدون تحرير مناسب ففيها تكرار ناجم عن الأصل الشفاهي للخطب، إلا أن خط المعني الواصل يجعلك مأخوذ بالصادق في عهد الشباب، وربما لمعرفتي اللصيقة به في سن أكبر لا أجد الدهشة في كتاباته الحالية مثلما أجدها في الكتابات والخطب القديمة. لأنك لو نظرت لسواد شبابنا اليوم وحاولت إجراء معايرة فسوف تحبط.

والحقيقة أن في هذه البلاد سر ولا شك يجعل بعض شبابها عجيب في فكره وفي جده وفي همته، فلو استحضرت سيرة الإمام المهدي كقائد ومفكر، أو قرأت لمعاوية محمد نور بين الأدباء، أو تابعت إنتاج خليل فرح بين الشعراء والمغنين سوف تعجب لذلك النضج المكتمل في سن صغيرة. هذا الإعجاب يلاحقك وأنت تتبع نهج وفكر الصادق في الستينات.

في تلك الخطبة الأولى وبعد أن يذكر حرجه مع قومه يقول إنه عزم على السير هو وجماعته غير آبهين بالهمز واللمز (*شأن المقنع الكندي:*

وإن الذي بيني وبين بني أبي	***وبين بني عمي لمختلف جداً***
فإن أكلوا لحمي وفرت لحومهم	***وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجداً***
وإن زجروا طيراً بنحس ألم بي	***زجرت لهم طيراً تمر بهم سعداً***
ولا أحمل الحقد القديم عليهمو	***فليس رئيس القوم من يحمل***

إن المرحلة القادمة بعد هذه التجربة تواجهنا بتطلعات عديدة. فأوجه أكتوبر الثائرة

(١) خطب رئيس الوزراء ١٩٦٦-١٩٦٧م

المتحركة التي كانت تناشدنا دائماً وتقف في جانبنا كلما واجهنا محنة، أو مشكلة تطلب منا الكثير جداً من إنجازات وأعمال، ولذا مع أني سوف ألجأ لبحث دقيق أنا وزملائي من أعضاء الحزبين المؤتلفين حزب الأمة والوطني الاتحادي، وسنخاطب هذه الجمعية مخاطبة واضحة بما نود أن نعمل مدققين مفصلين موضحين ملتزمين، إلا أنه لا يعذرنا أحد إذا لم نشر إشارة واضحة عابرة في هذه المرحلة الأولى قبل مرحلة التدقيق ومرحلة الالتزام بتوضيح معناها، وأن يحاسبنا إن أخطأنا.)[1].

والحقيقة إن كل الذين أرخوا لتلك الفترة أكدوا على أن الصادق كان يعف عن الخوض في أية إساءة لأهله الذين اختلف معهم خاصة الإمام. فقد ذكر دكتور الفاتح عبد السلام أنه في قمة الخلاف لم يلوّح بمعارضة لإمامية الإمام الهادي.

ويروي العميد يوسف بدري زيارة له للصادق بعد تقلده رئاسة الوزارة في مكتبه بوزارة الإعلام والشئون الاجتماعية، وأنه قال له: (عمك هو الضعيف الخائف وأنت الآن القوي الأمين فاعمل على هذا الأساس، فأجاب: نعترف بأنه وضع قائم، لكنه كان غير متحمس للكلام عنه أو في خصوصه، لا أدري زهجاً أم يأساً أو تخوفا من أن يسمع حديثاً ربما يؤثر على رأيه)[2].

اتفق الصادق مع السيد إسماعيل الأزهري علي مراجعة ميثاق الائتلاف بما يضع أولويات للحكومة أهمها الملف الاقتصادي، وقضية الجنوب، والدستور كما أسلفنا، وكذلك على ضرورة إشراك دماء جديدة في الطاقم الوزاري مما أدى لدماء جديدة حتى بين وزراء الوطني الاتحادي، وحينما أعلن الصادق حكومته داخل البرلمان ذكر الوزراء المختارين وأن أحدهم مستقل، كما ذكر الطريقة التي تم بها اختيار الوزراء الجنوبيين:

(بني وطني: *أود هذا الصباح أن أنقل إليكم نبأ تكوين الحكومة الائتلافية الثانية وأعضاؤها وهم السادة: عبد الله عبد الرحمن نقد الله، أحمد بخاري، أحمد إبراهيم دريج، عمر نور الدائم، محمد الحلو موسى، حمزة ميرغني وهو مستقل وقد وصل بالأمس ونحن ننتظر تأييد قبوله بعد لحظات، إبراهيم المفتي، محمد أحمد المرضي، نصر الدين*

(١) نفسه

(٢) مذكرات العميد، سابق ص ٣٣٩

السيد، حسين الهندي، مأمون سنادة، عز الدين السيد، حسن عوض الله، جار فيس ياك، واراب أكيج بير، وأن السيدين جار فيس ياك واروب أكيج بير يمثلان مواطنينا في المديريات الجنوبية كما ينص على ذلك الدستور).. (هذه الوزارة المكونة من ستة عشر شخصاً بما فيها رئيس الوزراء يوضح أن عملهم في الوزارة في الماضي كان بيانه كالآتي: تسعة منهم لم يسبق لهم الاشتراك في وزارة، وستة منهم كانوا أعضاء في الحكومة الماضية، وواحد منهم سبقت له التجربة الوزارية وذلك في جزء من حياة الوزارة الماضية، ولقد عمدنا إلى طريقة جديدة لاختيار ممثلي مواطنينا من الجنوب وذلك بعد أن اتفقت الأحزاب المؤتلفة على مبدأ إشراكها وذلك باختيار اثنين منهما من بين موظفي الخدمة المشهود لهم بالكفاءة والمعرفة، اتصلت بالأحزاب الجنوبية المختلفة وشرحت لهم الظروف التي تحول دون تمثيل الأحزاب الجنوبية أولاً لكثرة عددها وثانياً لأنه ينتظرها خوض انتخابات في المديريات الجنوبية، فأوضحت لهم أن أسلم طريق اتفق عليه الحزبان المؤتلفان هو أن يمثل الجنوبيون عن طريق مستقلين يختارون من الخدمة المدنية ممن يشهد لهم بالنزاهة والولاء للبلاد والمعرفة والتعليم، وإني سوف أتبع فيما يتعلق بالصلة بمواطنينا من الجنوب، أسلوب المشاورات السياسية والاتصال الدائم، كذلك سأنتهج هذا النهج في الصلة بمختلف الهيئات السياسية السودانية لإتاحة الفرصة لمن يتقدم بأن يتقدم به في نطاق مسموع معلوم معترف به، وكذلك لتشرح وتوضح لهم الاتجاهات المختلفة التي تنتهجها الحكومة الائتلافية إن شاء الله.)

كما بيّن في نفس الخطاب المهام الرئيسية التي تنتظر حكومته بالتالي:

أولاً: إيقاف التدهور في أحوال البلاد الاقتصادية وأحوال الخدمة المدنية وأحوال البلاد عامة.

ثانياً: الالتزام بإنجاز أشياء محددة تبين وتوضح وتؤقت.

ثالثاً: العمل للتمهيد لقيام مجتمع مسلم.

رابعاً: إجراء تحول في مسلك الحل في مشكلة الجنوب بما يمكن من الإسراع بإعادة الأمور لمجاريها وكذلك إعطاء مشاكل الأقاليم المختلفة اهتماماً بالغاً ونظرة خاصة.

خامساً: الاهتمام بالجمعية التأسيسية وتنشيط تلك الجمعية تنشيطاً يمكن أعضاءها

من المساهمة الموفقة الناجحة في سيرها وعملها.

سادساً: العمل على تقوية ائتلاف الحزبين هذا الائتلاف الذي نأمل أن يكون نواة للمصالحة الوطنية لا عزلاً للمواطنين الآخرين إن شاء الله.

سابعاً: أن تحدد وتنجز سيادة السودان على موارد بلاده المختلفة.

ثامناً: كتابة الدستور الدائم للبلاد في الفترة الوجيزة القادمة إن شاء الله(1).

وسوف نفصّل بعض ملامح الحكم الصادقي في الستينات لاحقاً، ولكننا نلخص أهمها وهي أنه استحدث نظاما مأخوذاً من التجارب الديمقراطية العريقة يعضد التنسيق بين الحكومة وبين البرلمان، وعبره دفع مجهودات كتابة الدستور الدائم حتى كاد يكتمل، واتخذ نهجاً قومياً بتعيين السيد حمزة ميرغني حمزة (المستقل) وزيراً للمالية في منصب من حظ حزبه بل هو من أهم المقاعد في الحكومة، واتخذ نهجاً ديمقراطياً شهد به الوزراء من خارج حزبه، ومدروساً حيث أدخل لأول مرة في تاريخ الحكم المستقل الميزانية المقيدة للصرف الحكومي والتي تناقش بروية ويلتزم بها، إضافة لإدخال مؤتمرات أركويت لبحث القضايا الوطنية قومياً، كما التزم بنهج شفاف فأوقف منافذ الفساد الإداري والمالي وتصدى لها، والتزم العدالة مهتما بقضايا الأقاليم النائية والرقي بالخدمات فيها.

وركز على الجنوب صاحب المظلمات التي جعلت أهله يحملون السلاح، فسعى بكل جدية في حل مشكلة الجنوب سياسياً لا عسكرياً، واهتم بمجهودات لجنة الاثني عشر وامتدحها باعتبارها عملاً يفتخر به ودفعها بعد أن لقيت إهمالاً، ثم عقد مؤتمرات للجان أمن المديريات الثلاث في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٦م، ومؤتمر جميع الأحزاب السياسية لحل القضية في ١٧ أكتوبر ١٩٦٦م، وعمل على استقرار الجنوب، وفي الفترة القصيرة التي تولاها عاد الاستقرار نسبياً وعاد كثير من اللاجئين، ثم نظم طوافاً طويلاً في الجنوب في شهري أكتوبر و نوفمبر ١٩٦٦م في إطار حملة تعميرية تبدأ بتفقد الأحوال، وكان مصحوباً بعدد من الوزراء وقوبل بترحاب شعبي كبير ولقبه

(١) كلمة رئيس الوزراء التي أعلن فيها تشكيل حكومته في كتاب خطب- ندوات- محاضرات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء

الدينكا «بينج ماريال»، وكان حينها في تحالف قوي ضمن «مؤتمر القوى الجديدة» مع الزعيم الجنوبي الأكثر شعبية حينها (الشهيد وليم دينق). كما قام بطواف في الأقاليم لمعرفة قضايا الناس والتصدي لها.

وأعاد تنظيم الوزارات لتعمل بكفاءة، وكون لجنة لإصلاح الخدمة المدنية بدأت عملها بدراسة مشاكل الخدمة المدنية للتوصية بالسياسات المطلوبة، واستحدث وزارة التعاون والعمل للتنظيم الأمثل للطاقات العاملة، ووزارة الصناعة والتعدين التي جاءت بروح جديدة وأسلوب حديث وعقدت بروتوكولاً مع رومانيا للتنقيب في البترول، وواجه الأزمة الاقتصادية بالحد من البذخ في الصرف الحكومي وكان يتبرع براتبه لجامعة الخرطوم، واتخذ سياسة فاعلة لتسويق القطن السوداني، وقوّم مشروع الجزيرة، وأنجز مشاريع محاربة العطش واهتم بتطوير القطاع الرعوي والزراعي المطري التقليدي، ومضى في مشاريع المسح الزراعي في جبال النوبة وأعالي النيل، وكون اللجنة العليا لشئون الإعلام لتدير الإعلام قومياً، شملت عضويتها جميع قطاعات المجتمع لتخطيط سياسة الإعلام وتوجيهها نحو الأمة وأهدافها، وعمل على تدعيم الإذاعة وتقويتها.

وهكذا في كافة المجالات قدم أداءً نظيفاً مدروساً مهموماً بقضايا المواطنين، بهر الناس وألب ضده تكالب حزبي مضاد. ذلك أن حليفه الوطني الاتحادي خشي على سيره في هذا المركب الذي سوف يفضح السياسة بشكلها القديم ويجعل الصادق وارثاً لجماهير الوسط التي يعول عليها، فأعرض عن حلفه وتكتل مع الآخرين لإسقاطه.

ولما رأى الصادق ذلك طالب البرلمان بتجديد الثقة في حكومته لتمضي في خطتها الطموحة وبرغم انشقاق حزب الأمة آنذاك، ووقوف جزء من نواب الحزب ضده إلا أنه فقد صوت الثقة بفارق ١٦ صوتا فقط فقد وقف إلى جانبه عدد من النواب ضد موقف أحزابهم، وبكى حكومته الرأي العام المستقل باعتبارها أنجح حكومة عرفها السودان المستقل.

***

وبعد تلخيص أهم ما قامت به حكومة الصادق ذات الأشهر التسعة فقط، نفصّل أهم ملامحها:

غريبان: الصادق وحمزة ميرغني!

استطاعت هذه الحكومة أن تضرب مثلاً جديداً من الحكم المسترشد ببرنامج ملتزم بالاستقامة والنزاهة والجدية والعدالة والقومية، حيث تجاوز الحزب المصالح الحزبية لأجل المصلحة العامة، فتم الاتفاق على تعيين وزير للمالية مستقل هو السيد حمزة ميرغني من ضمن الحصة الوزارية لحزب الأمة بعد أن رفض الحزب المؤتلف الاعتراف بضرورة وجود مقاعد وزارية قومية مراعاة للأزمة الاقتصادية التي كانت البلاد تمر بها وضرورة الاستعانة بشخص مؤهل لمعالجتها.

قال السيد عز الدين السيد الذي كان وزيراً في حكومته تلك عن الحزب الوطني الاتحادي، حول هذا الأمر: «*عندما عين السيد الصادق المهدي المرحوم حمزة ميرغني وزيراً للمالية، علق البعض بأن الصادق هذا غريب، كيف يعين في هذا المنصب رجلاً ليس من حزبه أو طائفته في وزارة المالية، وقد اعتبرنا ذلك من نقاء الشباب، أن يعين الشخص بغض النظر عن انتمائه، ووزير المالية هو من أهم الوزراء إذ أنه يدير الحكومة كلها، وعندما يعين الصادق المهدي في هذا المنصب رجلاً من خارج حزبه فإن ذلك يدل على حرصه على القومية في الجانب المالي*»[1].

ويبدو أن البعض طعنوا في أن تعيينه كان بإيحاء أو إملاء من صندوق النقد الدولي حيث كان موظفاً كبيراً فيه، والقصة يرويها السيد الصادق المهدي في ندوة عن الموقف المالي والاقتصادي عقدها بنادي التلفزيون في ٣/ ١٠/ ١٩٦٦م، فقال بعد أن تحدث عن الموقف الاقتصادي الحرج: (*كنا نعتقد أن مواجهة هذا الموقف تحتاج لجرأة ولشجاعة ولموضوعية ولذا نشأت الفكرة في أن يطلب إلى أحد السودانيين الذين اتسمت مواقفهم في البلاد بمعارضة هذه المواقف المتدهورة والسياسات الخاطئة، أن نعهد إليه كسودانيين بمهمة المشاركة في مهمة إنقاذ. ومن هذا الفهم نبعت فكرة إسناد هذه المهمة وهذا المنصب للسيد حمزة ميرغني ولم تكن بوحي من صندوق النقد الدولي ولم تكن بوحي من أحد، وإنما كانت بوحي من ظروف السودان هذه التي تجسدت لدى كل مخلص واتضحت، وكان لا بد من أن نعد لها كل طاقتنا الممكنة ومن طاقاتنا الممكنة أولئك السودانيون العاملون في المنظمات الدولية المختلفة خاصة الذين*

---

(١) ندوة: عطاء الإمام- جامعة الأحفاد للبنات في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥م

خرجوا من بلادنا ومواقفهم مشرفة وكان مسلكهم سليماً، نبعت هذه الفكرة من وحي هذه المشاكل ولم تأخذ زمناً لتختمر لأن الظروف أملتها إملاءً، وأذكر أنها عندما خطرت على ذات صباح ذهبت للسيد الرئيس إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي كيما نتفاكر في استدعاء حمزة ميرغني وإسناد هذه المهمة له باعتبار أن موقفه يساعدنا في هذه الأزمة وكان السيد الرئيس مقدراً للغاية هذا التفكير بل بادر بقوله إنه فكر في الماضي مع المرحوم السيد مبارك زروق في أن يسند للسيد حمزة ميرغني مع كثير من التحفظ والتخوف، إذ أن كثيراً من المواطنين المشفقين يقولون بأن صحته قد لا تسمح وبأن التضحية قد تكون كبيرة لما له من وظيفة يستمتع فيها بدخل يبلغ في العام عشرة ألف جنيهاً لا نستطيع نحن بأوضاعنا ونظمنا أن نتيحه له، فأخطرناه دون حتى مشاورة والده ليحضر فوراً، وجزاه الله خيراً فقد أتى دون تردد، ولم يعلم حتى وقت وصوله ما كان ينطوي عليه الحديث معه. بل عندما أرسلنا برقية لمدير الصندوق نطلب فيها حضور السيد حمزة ميرغني هنا وأن يعفيه من مهمته أرسل إلينا تلغرافاً يبدي فيه دهشته وانزعاجه واستغرابه واستنكاره لهذا المسلك، ويطالب بأن نعيد النظر في ذلك لأننا نفقد السودان منصباً هاماً في صندوق النقد الدولي أولاً وثانياً لأننا نفقد صندوق النقد الدولي شخصاً يعتقد هو بكفاءته. وبالرغم من ذلك فضل السيد حمزة ميرغني أن يلبي نداء الوطن، وأن يتقدم بالتضحية التى تقدم بها، وكنا ننتظر وما زلنا نعتقد، أن جزءً كبيراً من السودانيين الواعين يدركون هذه التضحيات ويتجاوبون مع الروح التى أملتها، ويدركون الأبعاد التى ذهب إليها هذا السيد المواطن المحترم فيما قدمه لبلاده، آملين أن تكون هذه المواقف قدوة للآخرين في العمل لا أن تكون مثار تهم بأن منظمات دولية واعتبارات عالمية أملت علينا وضعاً من الأوضاع،..، جاء السيد حمزة ميرغني مصحوباً بتفكير محدد، ذلك التفكير هو عزيمة الحزبين المؤتلفين أن يواجها الموقف المالي المتدهور بأن تكون الميزانيات التي نسير عليها في عامنا واقعية وأكثر مراقبة في تنفيذها)[1].

حديث السيد الصادق ذاك عن الطريقة التي تم بها استدعاء السيد حمزة ميرغني، والكيفية التي لبى بها نداء الوطن بدون تردد مضحياً بصحته وراتبه الضخم، تؤكد كذلك أنه (غريب) بالتعبير الذي ساقه السيد عز الدين السيد رحمه الله.

(١) نفسه

نفس الشيء حدث مع لجنة الإنشاء الزراعي المنوط بها دراسة المشاريع الزراعية وجدواها، لئلا يتم الاندفاع في الإنشاء بدون الدراسة المطلوبة، فاستقدم السيد الصادق لذلك خبيراً سودانياً مستقلا، قال: (*وكذلك من ضمن الأشياء التي سعينا إليها وسنحققها هي أن يكون جهاز الإنشاء الزراعي جهازاً مستقلاً عن أجهزة الأداء الأخرى وهذا ما دفعنا في الواقع أن نطلب من السيد وديع حبشي أن يضحي أيضاً كما ضحي قبله السيد حمزة ميرغني وأن يأتي إلينا ليستخدم في مسألة الإنشاء فقط وتكون مهمة هذا الجهاز أن ينشأ فيسلم بعد ذلك لأجهزة الإدارة الروتينية*).

التكامل بين الحكومة والجمعية التأسيسية

قال رئيس الوزراء في أول خطاب له أمام الجمعية غداة انتخابه رئيساً للوزراء أي يوم ٢٧/ ٧/ ١٩٦٦م: (*إن التجربة التي عشناها يا سيدي الرئيس في الفترة الماضية وهي تجربة فرض إرادة الأمة السودانية عن طريق جمعيتها التأسيسية ترفع أسهم هذه الجمعية إلى أعلى عليين وتجعلها منارة الرأي والقيادة السياسية في البلاد، وتجبرنا نحن جميعاً أن ننظر في أمر تنشيط هذه الجمعية تنشيطاً يجعل أعضاءها يشعرون بجسامة المسئولية، ويشاركون فيها فحصاً وتدقيقاً ومحاسبة بصورة تمكنهم من المشاركة في المسئولية بصفة واضحة محددة. وهذا ما نطوي عليه وما يمكن أن يتحقق عن طريق تعديل اللوائح وما يمكن أيضاً أن يتحقق عن طريق شعور المسئولين في قيادة هذه الجمعية عن ضرورة إشراك النواب معهم في هذه المسئوليات محاسبة وتدقيقاً وتعاوناً في إحقاق الحق وإبطال الباطل*).

وهذا قاده إلى استحداث منصب جديد هو مراقب عام الجمعية التأسيسية، وتقلد هذا المنصب السيد أمين التوم، ويروي القصة قائلاً: (*لم أكن وزيراً في حكومة الصادق المستقيلة، ولكني قبلت بإلحاح منه أن أكون مراقباً للجمعية التأسيسية. وكانت هذه المرة الأولى لإنشاء هذا المنصب في حياتنا البرلمانية. ولما كانت لوائح وقوانين وأسلوب العمل في البرلمان السوداني أو الجمعية التأسيسية مقتبسة من أسلوب ولوائح وقوانين وتقاليد مجلس العموم البريطاني فقد استأذنت رئيس الحكومة أن أزور ذلك المجلس في لندن وألتقي بالمسئولين فيه، وفي مقدمتهم مراقب عام مجلس العموم لأتعرف منه على تفاصيل عملهم في المجلس وأداء المراقب بصفة خاصة*)...(*وكنت كما هو الحال مع المراقب البريطاني في مجلس العموم أقرب الناس إلى رئيس الوزراء.*

أرفع له ملاحظات النواب على أداء حكومته، وأقترح التصحيح كلما كان هناك خطأ، وأحث الوزراء على تبيين سياساتهم للنواب في قاعة الجمعية وخارجها. وأوضح رأي الوزراء ورأي من اجتمع بهم من النواب)..(وهكذا وضح أن المراقب العام صديق لرئيس الوزراء والوزراء والنواب ووضح أن الجمعية التأسيسية تلك وأي برلمان مقبل في أمس الحاجة لمثل هذا المنصب. وبالإضافة إلى مكتبي في مبنى مجلس الوزراء لملاقاة رئيس الوزراء ووزرائه، ومكتبي في الجمعية التأسيسية للالتقاء بأعضائها، أنشأت نادياً للنواب جميعهم حكومة ومعارضة في مبنى حكومي على شارع الجامعة. وكان لهذا النادي على قصر مدة بقائه مع حكومة الصادق أثر كبير في توطيد العلاقة بين النواب من جميع الأحزاب السياسية والوزراء)..(ولما أسقطت حكومة الصادق نتيجة لتحولات مفاجئة بين الأحزاب تقدمت لرئيس الحكومة التالي السيد محجوب باستقالتي)..(وبذلك اختفت آخر صورة من إنجازات حكومة الصادق المتعددة الجوانب).[1]

الشروع بجدية في كتابة الدستور الدائم:

من أهم نتائج تنشيط عمل الجمعية كانت الجدية في كتابة الدستور الدائم. يقول الدكتور محمد عمر بشير: *«كانت حكومة السيد الصادق المهدي جادة في وضع دستور جديد للبلاد وإجازته في أسرع وقت ممكن»*[2]. ومع أن كتابة الدستور هو مهمة الجمعية التأسيسية إلا أن ذلك لم يتم إلا تحت حث هذه الحكومة.

وقال حاج موسى: (يبدو أن الجمعية التأسيسية قد اعتبرت أن مهمتها الرئيسية هي التشريع أما وضع الدستور فمهمة ثانوية بدليل أنها لم تتخذ أي خطوة نحو وضع الدستور إلا بعد مضي عام وسبعة أشهر من قيامها حيث شكلت اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور) وتفسير هذا هو أن حكومة الصادق سعت بكل جديتها لذلك، فتقدم زعيم الجمعية في جلسة يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٧م باقتراح تكوين اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور.[3] هذه اللجنة شرعت في مهمتها بكل تحفيز ممكن من الحكومة

---

(١) أمين التوم :ذكريات ومواقف ص ٢٥٨-٢٥٩

(٢) محمد عمر بشير، سابق

(٣) د. إبراهيم محمد حاج موسى التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان

وبدأت أعمالها في فبراير ١٩٦٧م.

لقد كان هم السيد الصادق بضرورة كتابة الدستور الدائم كبيراً، ولهذا عارض بشدة حل الجمعية قبل فراغها من مهمتها في فبراير ١٩٦٨م، وهو الحل الذي جاء خرقاً للدستور ومكايدة في الأمة جناح الصادق مثلما سوف نرى.

الاهتمام الكبير بحل قضية الجنوب:

لقد كان موقف حكومة المحجوب من قضية الجنوب، ضمن أمور أخرى، موضع انتقاد الهيئة البرلمانية لحزب الأمة لأدائه، الشيء الذي فجر الخلاف داخل الحزب وأدى لانشقاقه في الفترة ١٩٦٦-١٩٦٩م مثلما فصّلنا، حيث جاءت مشكلة الجنوب كأول نقطة في تقرير اللجنة التي ألفها الحزب لتقييم أداء الحكومة في يناير ١٩٦٦م، وفيها: (لم تتمكن الحكومة حتى الآن من حل مشكلة الجنوب سياسياً أو عسكرياً، مما أدى إلى تعطيل الانتخابات التكميلية في الجنوب).

ولكن الحزب وعبر الإجراءات التصحيحية التي قام بها السيد الصادق بعد تقلد الوزارة استطاع أن يعدل مساره باتجاه القضية.

جاء في خطاب رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي للجمعية التأسيسية بعد أربعة أشهر من توليه الوزارة حول منجزات الحكومة بإزاء مشكلة المديريات الجنوبية التالي:

أولا: عقد مؤتمرات للجان أمن المديريات الثلاث في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٦م وذلك لتقييم موقف الأمن وأحواله وللاتفاق على الإجراءات اللازمة في تلك المرحلة.

ثانياً: عقدنا اجتماعات متعددة لمجلس الدفاع للقيام بمسح شامل لكل الأوضاع لوضع خطة متكاملة لعلاج المشكلة تتناول النواحي السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونواحي الأمن والاستقرار، والنواحي الدبلوماسية. فكان أن وضعت خطة شاملة تعالج المشكلة من هذه الزوايا وتراعي تداخلها.

ثالثًا: دعونا لمؤتمر جميع الأحزاب السودانية للنظر في توصيات لجنة الاثنى عشر ولبحث نقطتي الخلاف حول الحل الدستوري والإداري والعمل على إيجاد حل لهما.

ص ٣٠٦

ويقول محمد عمر بشير سكرتير مؤتمر المائدة المستديرة وسكرتير لجنة الإثنى عشر حول التطور في أداء الحكومة بإزاء قضية الجنوب بعد أن ذكر إهمال السيد محمد أحمد محجوب لأعمال لجنة الإثنى عشر وتفكير أعضاء اللجنة في الاستقالة قال: (*وهذا الاتجاه المتسم بعدم التعاون من جانب الحكومة ما لبث أن أصابه التعديل لدى تشكيل وزارة جديدة في ١٩٦٦م، لما تم اختيار الصادق المهدي رئيساً للوزراء، فقد أعلن الأخير أنه مؤيد تماماً لأعمال لجنة الاثنى عشر، بل وصفها بأنها «العمل الجيد الجاد الوحيد الذي أدي خلال الثمانية أشهر الماضية والذي يستحق أن يفتخر به»*).[1] وقال: (*ولما أصبح السيد الصادق المهدي رئيساً للوزراء خلفاً للسيد محمد أحمد محجوب كان أول ما بادر به هو إبعاد بوث ديو من الوزارة، وقام بتعيين أروب يور آيك وجيرفس ياك وزيرين في الوزارة الجديدة. وكان كل منهما موظفا في الخدمة المدنية واعتبر تعيينهما بمثابة ترضية لسانو والمعتدلين من أبناء الجنوب. والمبادرة الثانية التي قام بها رئيس الوزراء الجديد فيما يتعلق بالجنوب هي الدعوة لمؤتمر الأحزاب السياسية يعقد في أكتوبر ١٩٦٦م للوصول إلى اتفاق حول تقرير لجنة الاثنى عشر التي حظيت بثناء رئيس الوزراء الجديد. ودعا إلى المؤتمر كافة الأحزاب السياسية في بلادنا —خمسة عشر حزباً- فيما عدا الحزب الشيوعي الذي كان نشاطه محظورا قانوناً وقتئذٍ*). و(*ورفض كل من حزب الشعب الديمقراطي والحزب الإسلامي الاشتراكي والحزب الجمهوري الاشتراك في المؤتمر على أساس رفضهم من ناحية مبدئية لتقرير لجنة الإثنى عشر، وقد انسحبت فيما بعد من المؤتمر جبهة الميثاق الإسلامي*).[2]

مؤتمر جميع الأحزاب السودانية

وجه السيد الصادق رئيس الوزراء الدعوة لمؤتمر جميع الأحزاب السياسية، وفي كلمته أمام المؤتمر (والموجودة كاملة بملاحق الكتاب) ذكر توصيات مؤتمر المائدة المستديرة، ومنها تكوين لجنة الإثنى عشر، ثم حدد لأعضاء المؤتمر المسائل محل البحث وهي:

(١) محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩- المطبوعات العربية- ١٩٨٧م. ص ٢٨٩

(٢) بشير ص ٣٠٥- ٣٠٦

١- التحقيق في نقاط الخلاف في تقرير لجنة الاثنى عشر، أي فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية لكل إقليم وفيما يتعلق بكيفية انتخاب حكام الأقاليم.

٢- أن توصي فيما إذا كان يتعين إعادة تشكيل مؤتمر المائدة المستديرة للنظر في تقرير لجنة الإثنى عشر أو إحالته للجنة وضع الدستور.

لاحقاً، يروي السيد الصادق القصة كالتالي: *واصلت لجنة الاثنى عشر عملها لمدة عام واشترك فيها حزب سانو بقيادة وليم دينق رحمه الله. لقد ساعد وجوده على الاعتدال فاتفق على استبعاد الوضع القائم وقتئذٍ في الجنوب، وعلى استبعاد الانفصال والبحث عن حل فيما بين ذلك. وبعد نقاش طويل استمر لمدة عام اتفق على نظام حكم اقليمي ولكن اختلف على أمرين:*

***الأول:** هل يشكل الجنوب إقليما واحدا أم ثلاثة أقاليم؟*

***الثاني:** كيف يختار رئيس الحكومة الاقليمية؟*

بهذه الصورة سلمت توصيات المؤتمر لي كرئيس للحكومة في أكتوبر ١٩٦٦م، فدعوت كل الأحزاب السودانية لمؤتمر كُلّف السيد محمد صالح الشيقيطي برئاسته لبحث توصيات لجنة الاثنى عشر ولحسم النقطتين المختلف عليهما، وقد كان.

فاتفق على أنه للأقاليم الجنوبية الحق في أن تتحد إن شاءت وأن يكون رئيس الحكومة الاقليمية بالإنتخاب في عملية يكون فيها المرشح إقليميا والتعيين مركزياً.

وأجاز المؤتمر توصيات لجنة الإثنى عشر الأخرى كما هي. لقد كانت تلك الآراء تعتبر توجهات راديكالية لم تهضمها السياسية السودانية لذلك نفرت منها عناصر كثيرة داخل الأحزاب الكبيرة بل أعلن عدم الموافقة عليها بعض كبار الزعماء، وقامت لجنة اتحاد الاداريين بحملة ضدها فقابلوا رؤساء الأحزاب وشرحوا لهم أن الحكم الاقليمي سوف يؤدي لتمزيق السودان![1]

إحراج مع وليم دينق!

كثير من الساسة الجنوبيين يأخذون على ساسة الشمال أنهم يتنصلون من التزاماتهم.

(١) من كتاب الديمقراطية في السودان.

قالوا هذا عن مطلب الفدريشن الذي طالب به الجنوبيون في عام ١٩٥٥م وجعلوا الموافقة عليه شرطاً لتصويتهم لجانب إعلان استقلال السودان داخل البرلمان، ووعدت الأحزاب الشمالية بالنظر في قضية الفدريشن عندما يوضع دستور البلاد، طبعا لم ينظر في الأمر لوقوع انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م والانصراف عن وضع الدستور. ولكن حتى قبل وضع الدستور كان الاتجاه داخل لجنة الدستور القومية -التي تكونت لوضع دستور دائم- مضاد للفدريشن، فقد رفضت اقتراح الأعضاء الجنوبيين بتطبيق النظام الفيدرالي وأحالته للجنة فرعية، وفي ديسمبر ١٩٥٧م اتخذ غالبية أعضاء اللجنة قراراً باستبعاد النظام الفيدرالي من النظم التي سيكون عليها شكل الدولة السودانية.[(١)]. كما كان هناك اتجاه شعبي قوي في الشمال ضد الفدريشن باعتباره فكرة أو صنيعة الاستعمار، وقد عبر عن ذلك العبادي[(٢)] بقوله:

الفدريشن دة حربة طرينا ما سكّينة

التصميم إيدن وإخراج معامل كينا

من واجب الجميع نبحث بكل سكينة

قبال الحلاوا تذوب ونلقا الكينا

إن موقف العبادي كصوت شاعر فرد حر يمكن الدفاع عنه، ولكن موقف الأحزاب التي تتنصل من اتفاقاتها لا يمكن بالطبع الدفاع عنه.

هناك موقف أشهد عليه وهو أن الأحزاب السودانية كلها اتفقت في عام ١٩٦٧م على أن يكون للجنوب حكم ذاتي إقليمي، تم الاتفاق عبر لجنة الإثني عشر وعبر مؤتمر الأحزاب السودانية، ولكن عندما أعلنت هذه القرارات عارضها اتحاد الإداريين السودانيين باعتبارها مدخلاً لتفتيت السودان، وكانوا يرون ضرورة الاستمرار في حكم السودان مركزياً، وأرسل اتحاد الإداريين وفداً لمقابلة زعماء الأحزاب، فأعلن لهم كل الزعماء رفض الحكم الإقليمي وأيدوا الاستمرار في المركزية رغم ما قررته أحزابهم، ولكنني وحسن الترابي وعبد الخالق محجوب أعلنا لوفد الإداريين التزامنا بتلك

(١) محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان ص ١٦٨
(٢) أحمد بابكر العبادي (١٨٩٤- يوليو ١٩٨١م)

القرارات.

وفي لقاء محرج مع السيد وليم دينق قال لي: ما قيمة الاتفاقيات إذا كان أصحابها يتخلون عنها قبل أن يجف مدادها؟[1]

انتخابات الجنوب ولجنة الدستور

قامت حكومة الصادق بإجراء الانتخابات التكميلية في الجنوب في مارس ١٩٦٧م برغم سعي البعض لتأجيل تلك الانتخابات أو إهمالها.

يقول المرحوم بروفسر محمد عمر بشير: (*كانت حكومة السيد الصادق المهدي جادة في وضع دستور جديد للبلاد وإجازته في أسرع وقت ممكن. بالنظر إلى ذلك تقرر إجراء الانتخابات في الجنوب بما في ذلك ٣٦ دائرة جنوبية لم تجر فيها الانتخابات في ١٩٦٥م وذلك في ميعاد أقصاه مارس ١٩٦٧م*) تعاصرت هذه الانتخابات مع انتهاء مؤتمر جميع الأحزاب السودانية من أعماله وتكوين لجنة قومية لوضع الدستور بدأت أعمالها في فبراير ١٩٦٧م، تشكلت من ممثلين لحزب سانو وجبهة الجنوب ووحدة السودان وحزب الأحرار وحزب السلام، بالإضافة إلى سبعة شماليين وأربعة آخرين من الجنوبيين.

وأكملت اللجنة القومية للدستور وضع مشروع الدستور في يناير ١٩٦٨م وقدمته للجمعية التأسيسية، وكان السيد المحجوب قد عاد رئيساً للوزارة في مايو ١٩٦٧م. ولكن في فبراير ١٩٦٨م قامت الحكومة بخرق الدستور وحل الجمعية التأسيسية، ووقف السيد الصادق وحزبه معارضين لهذا الاتجاه مدفوعين باحترام الجمعية والدستور الذي نص على عدم جواز حلها، وباستعجال كتابة الدستور الدائم.

الشاهد، لقد عرقلت تلك الإجراءات خطوة الحل النهائية، ولكن كان العمل الذي قام به مؤتمر المائدة المستديرة، ثم لجنة الاثنى عشر، ثم مؤتمر جميع الأحزاب هو الأساس الذي رسمت عليه اتفاقية السلام بأديس أبابا في ١٩٧٢م لاحقا، كما أظهر الدكتور محمد عمر بشير بجلاء.

***

(١) من كتاب الفكاهة ليست عبثا

رحلة الجنوب: أكتوبر/ نوفمبر ١٩٦٦م

في الثلث الأخير من أكتوبر ١٩٦٦م زار رئيس الوزراء مدينة جوبا عاصمة مديرية الاستوائية، للاطلاع على الأحوال هناك، ولمخاطبة المواطنين في المديريات الجنوبية بسياسة الحكومة، وكذلك بضرورة الحل السياسي والوحدة السودانية في ظله، حيث خاطب الحشد في نادي جوبا بهذه المعاني في كلمة طويلة حوت معانٍ شتى.

واتجه من جوبا لحضور مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا (٣١ أكتوبر- ٤ نوفمبر ١٩٦٦م) بنية العودة للطواف على كامل الإقليم الجنوبي ومديرياته الثلاثة. وبالفعل توجه من جوبا لأديس أبابا، ثم إلى ملكال (عاصمة مديرية أعالي النيل)، ثم واو (عاصمة مديرية بحر الغزال) وظل في طوافه بالجنوب حتى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٦م.

كان الصادق رسول سلام، وتحدث في نادي جوبا بلغة تؤكد للمواطنين هناك اهتمام الحكومة الكبير بإعادة السلام والاستقرار، وبتلافي القصور وعدم الاهتمام الذي لاقوه في الماضي، وتحدث عن سعيهم لإصدار قانون للعفو للمواطنين الذين اتجهوا للغابة أو حملوا السلاح، وحث الجميع للعودة، وتحدث عن اهتمامهم باللاجئين في دول الجوار الذين بلغوا بحسب هيئة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ١٢٥ ألفاً، وقال إن الذين نزحوا للشمال بلغوا نصف مليون وهم يعيشون في وئام يؤكد حتمية الوحدة بين الشمال والجنوب، قال: *(إن القبائل الجنوبية التي زعزعتها الأحوال جئنا لننقل إليها أمان الله وأمان الوطن وسنعمل على توطيد هذا المعني لهم لأن هذا الوطن هو ملك للجميع شماليين كانوا أم جنوبيين)*[(١)].

وفي ملكال حضر مؤتمراً للسلاطين بأعالي النيل وخاطبه، كما ألقى عدة خطابات في مناسبات مختلفة في ملكال، وفي واو. وفي كل تلك المواقع كان يتحدث عن سياسة الحكومة بإزاء قضية الجنوب، وضرورة تصحيح السياسة السابقة، والموقف من الوحدة وإلى آخره من النقاط التي ترد على الأسئلة المثارة آنذاك.

والغريبة أنه ومع هذه الجولة التي حظيت باستقبالات شعبية وترحيب حار من المواطنين في الجنوب، بدليل ما جاء في كلمة رئيس الوزراء بمطار ملكال في ١٤ نوفمبر

(١) خطب السيد رئيس الوزراء سنة ١٩٦٦م

١٩٦٦م من غبطة بحفاوة الاستقبال: (*أنا وزملائي نتقدم لكم بالشكر الجزيل على هذا الاستقبال الحار، وطبعاً نحن لا نعتبر هذا الاستقبال لذواتنا وأشخاصنا وإنما هو استقبال للمعاني التي اعتبرتم أننا نطوي عليها، معاني توحيد لإرادة الأمة السودانية وعملها الدائب الصبور القوي، القويم، للمحافظة على وحدة ترابها وشعبها، وتماسك هذا الشعب لبناء الوطن ولا نشك أيها الإخوان أن حرارة استقبالكم هذا الاستقبال العظيم تشجيع لنا فإن كنا سائرين في درب لا بد أن نجد السير وإن كنا مقصرين أتممنا ما قصرنا، وإن كنا مترددين ألا نتردد، وإن كنا ضعافاً أن نتقوى بإرادتكم، ونسير بهذه الإرادة إن شاء الله لبناء أهداف أمتنا، وتحقيق مراميها*).

وفي الحفل الشعبي بملكال ١٧ نوفمبر قال (*أنا وزملائي نشكركم شكراً جزيلاً على هذا الاستقبال، وهذه الروح المليئة بالحماس والتأييد والترحاب والسرور حتى كأنما نحن وأنتم في عيد من أعيادنا*)..

وفي نادي واو قبلها (*أنا وزملائي نشكركم شكراً جزيلاً على كل ما قدمتم لنا فوجوهكم التي استبشرت بمجيئنا وقلوبكم التي انشرحت للقائنا، واستقبالكم لنا في كل منعرج، وفي كل دار أثلج صدورنا وشعرنا بعده بحسن التقدير وحسن العلاقة، فنحن لذلك شاكرون شكراً جزيلاً*).

وبدليل ما ذكرته آنفا نقلاً عن أساتذتي للغة الدينكا من أنه تمت تسمية السيد الصادق على إثر تلك الزيارة لدى قبائل الدينكا (بينج ماريال)، وتم الاحتفاء به أيما احتفاء، مثلما قال للأستاذ لينو (كوج ديت) أي الناس الكبار في القبيلة والذين حضروا تلك الأيام، كان الأستاذ لينو وأستاذ أبراهام ومن معهما يحاولون كما أشرنا آنفاً تفسير التسمية التي ذكرها لهم كبارهم بعد ثلاثة عقود من إطلاقها، وذلك في منتصف تسعينيات القرن المنصرم.

برغم ذلك ورد في كتاب سيسل أبرل ذكر تقارير بأنه جرت في هذه الفترة (أكتوبر ١٩٦٦م) بالذات مذبحة في مكان يدعى تالي بالجنوب تحدث عنها صحافي أمريكي، وكذلك أنه تم اغتيال وليم نيال (دينق) عضو حزب سانو الذي ذهب للجنوب للتحضير للانتخابات من قبل قوات حكومية، وأنه تم قتل ٤٠٠ شخص في توريت ما بين ٢٧ و٢٩ ديسمبر ١٩٦٦م، وفي فبراير ١٩٦٧م قتل على الأقل ٢٣ من الزعماء القبليين ببور

في إقليم أعالي النيل. وقد ورد أن رئيس الوزراء قام بنفي هذه التقارير. وهذا ما يتماشى مع سياسة الحكومة بل وقيام رئيس الوزراء بنفسه بجولة على مدى شهرين بالجنوب، فلو كانت سياسة حكومته وأفعالها تتسم بالعنف هناك لما أقدم على ذلك. عدم الدقة في التقارير يتضح أيضاً من إيراد مقتل وليم دينق كأنه جرى إبان حكومة الصادق، بينما ورد الخبر بشكل تفصيلي في صفحة الكتاب التالية وبتاريخه الصحيح وهو ٥ مايو ١٩٦٨م[١].

نعم قيل الكثير حول المذابح بالجنوب والصلة الحكومية بها في هذه الفترة، والسيد الصادق نفسه أشار في كثير من خطاباته في الجنوب للأحداث التي وقعت قبل توليه الحكم في عام ١٩٦٥م، مؤكداً أنها جزء من القلق والاضراب العام الذي صاحب الفترة الانتقالية وما بعدها، وبكلماته في نادي واو: (*انتهت الفترة الماضية وبعد الانتخابات حدث رد فعل فقد حدث نوع من القلق والخوف أدي إلى رد فعل أدى إلى حوادث كثيرة منها الحادثة التي حصلت في مدينة واو والحادثة التي حصلت في مدينة جوبا*[٢]. *وردود الفعل كانت مرتبطة بالقلق والاضطراب الذي نشأ قبل تلك الفترة. ولذلك لابد أن نفهم كل الأحداث التي حصلت بعد حكومة أكتوبر الانتقالية على أنها في الحقيقة كانت في الشمال والجنوب والذي حدث في الشمال من أخطاء مثل ما حدث في الجنوب.*[٣])

ومن داخل الجمعية وجه لوماً لحكومة المحجوب التي ارتكبت أثناءها تلك الأحداث، مشيراً للسخط بين الضباط، وهو الذي أدى لتمردهم الشهير حيث احتجزوا

---

(١) Eprile سابق، ص ٦١-٦٣

(٢) للحادثتين روايات لا نعلم أيها الأصح تحققاً. لكن روايات وجدتها بموقع مكتب اللاجئين التابع للأمم المتحدة تتبي بمذبحة عظيمة إذ تقول إن حادثة جوبا حصلت في ٨ يوليو ١٩٦٥م بداية بشجار بين جندي تابع للقوات المسلحة ومواطن جنوبي جرح فيه الجندي، فقامت قوات تابعة للجيش في جوبا بالانتقام الجماعي في المدينة بحرق القطاطي واطلاق النار على الفارين مما ادى لغرق البعض في النهر وقدر ان القتلى الجنوبيين بلغوا ١٠١٨ في يومين مع حرق أكثر من ٣ ألف قطية. أما حادثة واو، عاصمة بحر الغزال، فقد كانت في ١١ يوليو حيث اطلق جنود القوات المسلحة النار على ٧٥ من المدنيين الذين كانوا في كنيسة لحضور حفل زواج. انظر/ ي:

Sudan: Information on Human Rights Violations in Juba Circa 1963; Human Rights Violations Linked to the Republican Guard Between 1966 and 1969
http://www.refworld.org/docid/3f51ff974.html

(٣) من خطابه بنادي واو

نائب وزير الدفاع والقائد العام.

قال السيد الصادق إنه كان قد زار الجنوب في يوليو ١٩٦٥م في طريقة من شرق أفريقيا، ونبه لنقص في الأوضاع هناك ولكن لم يتم الالتفات إلى تنبيهاته *(إنني في يوليو الماضي عام ٦٥ قمت بزيارة للمديريات الجنوبية في طريق عودتي من شرق أفريقيا وتقدمت للسيد رئيس الوزراء آنذاك بمذكرة فيها حال القوات المسلحة هناك وضرورة العمل على تلافي النقص بمختلف أنواعه وأن يقوم بزيارة فورية هو ووزير الداخلية ووزير الدفاع لكي يقفوا على الأحوال هناك في يوليو أو أغسطس حتى يتمكنوا بعد ذلك من وضع الأسس الصحيحة على ضوء ما قدمناه لهم من مذكرات، أتدرى ماذا حدث يا سيدي الرئيس؟ تمت تلك الزيارة ولكن في ١٩/ ٤/ ١٩٦٦ م، كذلك تحدثنا عن مسألة تدعيم القوات المسلحة وقد ترك هذا الأمر أيضاً معلقاً حتى أدى إلى نوع من التمرد وأدى إلى سفر غير نظامي قام به وزير الدفاع بالإنابة ومعه القائد العام في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٥ م. يا سيدي الرئيس: في شهر يوليو من ذلك العام تركت المسألة معلقة حتى كادت أن تؤدى إلى فتنة إلى وضع كل المواطنين عليمون بما أدى إليه والضحايا الذين واجهوا تضحية في سبيل هذا الإهمال الذي تم)*.[1]

وكان وزير الدفاع بالإنابة السيد عبد الحميد صالح، والقائد العام الفريق الخواض، ذهبوا لمقابلة الضباط الساخطين بسبب الأوضاع في الجنوب، فتم اعتقالهما.

وقد وجه الصادق بضرورة فتح باب الحقيقة والمساءلة حول كل الأحداث التاريخية والمتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد حقوق الإنسان وضد الإنسانية منذ عام الاستقلال ١٩٥٦م وحتى الآن، وحينها فقط يمكن أن تتضح الحقائق كما كانت على أرض الواقع، وبدون تزيد أو إنكار.

الخدمة المدنية

قال السيد الصادق:

(كانت سمعة الخدمة المدنية في السودان طيبة جداً من حيث الأمانة والكفاءة بل كان كثير من المراقبين الأجانب الذين يزورون السودان يدهشون لمستوى جامعته

(١) من خطابه امام الجمعية في ١٦ أغسطس ١٩٦٦، بتصرف.

ولمستوى شرطته ولمستوى قواته المسلحة ولمستوى قضائه وسائر مؤسساته فيقولون إن السودان هو بروسيا أفريقيا (إشارة لامتياز بروسيا في ألمانيا) ولكن الخدمة المدنية السودانية تعرضت لأولى هزاتها في عهد الديكتاتورية الأولى لذلك عندما توليت رئاسة الوزراء في يوليو ١٩٦٦م عينت لجنة مؤهلة برئاسة المرحوم السيد كرار محمد أحمد لدراسة مشاكل الخدمة المدنية واقتراح وسائل الإصلاح.

وقبل ان تفرغ اللجنة من أعمالها ضايقتنا المناورات داخل البرلمان، فطلبت تأييداً لبرنامج اقترحته فوق رؤوس الكتل البرلمانية فوقف معي من وقف ولكن تأييد البرنامج سقط في مايو ١٩٦٧م، وفي يوليو ١٩٦٧م صدر تقرير كرار ولكنه أهمل).

الإعلام والشئون الاجتماعية

بلغ اهتمام رئيس الوزراء بالإعلام والشئون الاجتماعية أنه كان إضافة لرئاسته للوزراء وزيراً للإعلام والشئون الاجتماعية، وذلك على غير العادة حيث كان كلاً من الإعلام والشئون الاجتماعية على مر الحقب من الحقائب الوزارية المهملة أو المهمشة، فكان يتم الجمع بين رئاسة الوزارة وبين وزارة الدفاع أحياناً.

ولدى مخاطبته الشعب السوداني بمناسبة ذكرى أكتوبر الثانية في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م قال: *(وقد بدأنا في مراجعة دور الإعلام والإرشاد في دولتنا الحديثة فكونا اللجنة العليا لشئون الإعلام، واللجنة الوزارية للإعلام ولجان أخري هادفة شملت عضويتها جميع قطاعات المجتمع مهمتها تخطيط سياسة الإعلام وتوجيهها نحو الأمة وأهدافها، وقد اتخذ قرار بتدعيم الإذاعة وتقويتها، وصدر قرار آخر بتنظيم مهمة الصحافة يكفل لها رعاية الدولة ويبدل النظرة التقليدية والعلاقة التقليدية بين الدولة والصحافة[١])*.

وقال: *(تعاملت في أثناء حكومتي ١٩٦٦/١٩٦٧م مع الصحافة على أساس الاتصال المباشر فكنت أعقد اجتماعاً دورياً لمقابلة رؤساء تحرير الصحف وأعقد مؤتمراً صحفياً شهرياً للإجابة على أسئلة المحررين، وكانت هذه الصلات كافية لإقامة علاقة طيبة بين الحكومة والصحافة ولقيام الصحافة بدورها الحر البناء[٢].)*

(١) من كتاب خطب السيد رئيس الوزراء ١٩٦٦-١٩٦٧

(٢) من كتاب الديمقراطية في السودان

إنجازات أخرى

لعل من أهم إنجازات الحكومة هي الجدية وذلك بالسعي لتثوير جهاز التخطيط وجعله قومياً له أذرع في الأقاليم وفي الجنوب، وكذلك النظر الجدي للأداء الماضي ومحاولة الخروج من إعادة الفشل في عشرة أعوام من الاستقلال، فالصادق وهو يتحدث عن الأداء الاقتصادي السيء يقول باستحالة تثوير الاقتصاد في شهرين وإن (*وضع الخطة والنظام الاقتصادي الذي نعيش فيه اليوم مذلة ينبغي أن نقبلها وينبغي أن نرفضها، هذه المذلة تتشكل في أشكال مختلفة: الجهاز الذي يقوم بالأداء الاقتصادي خرب.*) ثم يدلل بالفشل في الأداء الصناعي وكيف صرفت الملايين على مصانع لا تدر قرشاً للميزانية، ويقول (*إذا أحصينا في العشر سنوات الماضية تقصيرنا السياسي والإداري والمالي والاقتصادي وفي كل المرافق لوجدنا عجباً. ولا شك أني لا أشير إلي مدى تقصيرنا وإخفاقنا في كل هذه الميادين حتى لا يعتقد إخواننا الذين عملوا في هذه المصانع أنهم وحدهم الذين قعدوا بالسودان، فالذين قعدوا بالسودان حقيقة السودانيون كلهم على اختلاف أوضاعهم ومرافقهم، وبيان ذلك واضح، نستطيع أن نناقشه وأن نحدده. فالمسالة مسألة واقع قومي متخلف ينبغي أن يرتفع إلى مستوى أعلى في الاقتصاد، وفي الإدارة، وفي الإنتاج، وفي المصانع، وفي كل مكان وهذه هي المحنة والمشكلة التي لا يمكن أن نفك أنفسنا من هذا القيد وأن ننطلق من قيود التجارة الخارجية والواردات والدخل والضريبة غير المباشرة والوضع السيئ الذي نعيش فيه إلا إذا وسعنا قاعدة الإنتاج وإلا إذا عالجناها، وإن لم نعالجها فسيكون كل كلامنا هباء وحديث فارغ لا معني له يتكرر عاماً بعد عام ولا سبيل فيه إلى حل ولا إلى خروج من الحلقة المفرغة التي نعيش فيها.*[1])

ومن الإنجازات التي ذكرها السيد أمين التوم لحكومة الصادق أيضاً: أنها أنهت التدهور المالي الذي نشأ إبان الحكومة السابقة لها، وقامت بتحقيق معادلة سليمة ومقبولة ووضع سابقة يلزم الوزراء بمقتضاها بوضع الخطوط العريضة لميزانية الدولة في مجلس الوزراء، ثم تعرض بعد ذلك على الموظفين المختصين لإعداد أبوابها وأرقامها، وبذلك كانت الميزانية والسياسة التي قامت عليها من وضع مجلس الوزراء،

(١) كتاب خطب رئيس الوزراء ١٩٦٦، ندوة بحديقة التلفزيون في ٣ أكتوبر

وضع سياسة إدارية جديدة، وكتابة سياسة لمستقبل الجنوب تحقق الانتماء للوطن وترفع مستوى معيشة الفرد إلى الأفضل، وسودنة المصارف في السودان وسودنة التجارة الخارجية، وإنشاء مجلس إعلام قومي على ضوء سياسة شاملة وفلسفة للإعلام أجازها مجلس الوزراء، وإقرار سياسة مدروسة لتحريك وتنمية القطاع الإقليمي، وضع نهاية للخلاف الذي كان قائما بين الحكومة السابقة واتحادات العمال والمزارعين، وسودنة التعليم[1].

ومن أهم ميزات الصادق كحاكم كانت عفة اليد، فقد كان تعامل السيد الصادق المهدي مع المال العام عفاً فلم يستطع أحد توجيه أية تهمة له في هذا الصدد، وظل هذا محل إجماع العدو والصديق، وكان يسكن بسكنه الخاص ويتنقل بعربته ويتبرع براتبه الشهري لجامعة الخرطوم.

ومن الإنجازات كذلك ما ذكره السيد عز الدين السيد: (*استطاعت الحكومة رغم قصر عمرها أن تنجز إنجازات كبيرة جداً: جامعة الأحفاد صدر القرار بالتصديق لها ككلية جامعية في سبتمبر ١٩٦٦م أي في عهد حكومته، ومن إنجازاته الأخرى قرار التصديق بالمركز الإسلامي الأفريقي الذي صدر في نفس ذلك الشهر من عام ١٩٦٦م، وقرار ثالث وهذا القرار كثيراً ما ينساه الناس وهو قرار الدخول في البحث والتنقيب عن البترول عن طريق شركات أجنبية، ففي حكومته أحضرت شركات رومانية للبحث والتنقيب عن البترول في البحر الأحمر وقد اكتشفوا وجود الغاز الطبيعي وكادوا أن يكتشفوا البترول لولا أن جهات خارجية دفعت المال اللازم للشركات الرومانية لكي تترك هذا المجال، وهذا شأن البترول عموماً، فإن بعض الشركات من مصلحتها أن تحتفظ بالبترول في بعض البلدان في باطن الأرض، والسودان من هذه البلدان ولكن المهم في الأمر أنه استجلب الرومان على غير ما كان معهودا في المنطقة في تلك المرحلة حيث كان الناس يلجأون للأمريكان. ومن إنجازاته أيضا إحياء مؤتمرات أركويت التي بلغت ثلاثين مؤتمراً ثم توقفت، عقد مؤتمر أركويت الأول الذي خطط لوزارة الصناعة والتعدين ووضع الخريطة الجيولوجية للسودان وشارك في ذلك المؤتمر سبعون عالماً وخبيراً من داخل السودان*).

(١) نفسه ص ٢٥٧

طرائف ومواقف

في هذه الفترة أنجب السيد الصادق عبد الرحمن (مارس ١٩٦٦)، وزينب (نوفمبر ١٩٦٦م) وهي الوحيدة التي ولدت بينما كان حاكماً.

وقد حكى السيد الصادق في كتابه (الفكاهة ليست عبثاً) بعض الأحداث والطرائف في ذلك الزمان، ونسوقها هنا ملحاً يطعم الحديث.

الرأي رأي عبد الناصر!

قال السيد الصادق:

في عام ١٩٦٥م زرت ضمن وفد حزب الأمة الجمهورية العربية المتحدة، واجتمع بنا الرئيس جمال عبد الناصر، وحكى لنا ضيق حكومته بأحداث اليمن وكيف أنه يتطلع لأي إجراء عربي يضع حداً للحرب الأهلية في اليمن، ويضع نهاية للوجود العسكري المصري هناك، وجرت مساع عربية أدت لاتفاق الملك فيصل والرئيس جمال أن يلتقيا في جدة لتصفية النزاع حول اليمن.

كنت متابعاً لظروف الحرب الإقليمية والدولية، وكان واضحاً لي أن القيادة المصرية دخلت اليمن بحسابات غير صحيحة، وأنها تريد إيجاد مخرج سليم لها لذلك أرسلت برقية للرئيس جمال وللملك فيصل باسم رئيس حزب الأمة، رحبت باجتماعهما واقترحت لهما اتفاقاً من أربع نقاط، وبعد إرسال البرقية نشرتها الصحف السودانية وأخذ أحد الصحافيين السودانيين نص برقيتي المنشور ومر على زعماء الأحزاب السودانية يسألهم عن رأيهم فيها، فكان موقف الشيخ علي عبد الرحمن رحمه الله رئيس حزب الشعب الديمقراطي، والقوى الناصرية في السودان، هو إدانة برقيتي واتهامي بالسعي لتصفية ثورة اليمن.

بعد يومين من هذه المداولات أذيع اتفاق جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال وكان مطابقا تماماً لما ورد في برقيتي، هل أخذوا بها أم هو وقع الحافر في الحافر؟ الله أعلم، ولكن الصحفي الذي سأل الأحزاب السودانية عن رأيهم في برقيتي، ذهب إليهم يسألهم عن رأيهم في اتفاق جدة قالوا جميعا - حتى الذين أدانوا البرقية نبارك اتفاق جدة! قيل لهم ولكن هذا الاتفاق مطابق لبرقية الصادق وقد شجبتموها، قالوا: الرئيس جمال

عبد الناصر أدري بمصلحة الثورة العربية لذلك نؤيد ما اتفق عليه!!

(نص الخطاب المرسل للملك فيصل والرئيس عبد الناصر في ٢٥ أغسطس ١٩٦٥م موجود في ملاحق الكتاب).

الأزهري وأبوتي

دعيتُ في عام ١٩٦٦م ورئيس مجلس السيادة آنذاك السيد إسماعيل الأزهري ووزير الخارجية السيد إبراهيم المفتي رحمهما الله إلى اجتماع قمة أفريقي في كنشاسا، وكان مخططا أن نلتقي على جانب المؤتمر بالسيد ملتون أبوتي رئيس وزراء يوغندا لنشكره على تعاون حكومته معنا في مجال أمن السودان واحتواء التمرد، وكان معروفاً أن أبوتي يتعاون معنا من وراء ظهر الكنيسة ومن وراء ظهر المعارضة اليوغندية، ولذلك اتفق أن يكون الحديث معه سرياً وبعد انسحاب الإعلاميين. ولكن الخارجية لم تنقل هذا التنبيه لرئيس مجلس السيادة، ربما لأنها توقعت أن يكون المتحدث باسم السودان هو رئيس الوزراء، التقينا بالسيد أبوتي، وبينما أجهزة الإعلام مسلطة على الوفدين تحدث السيد الأزهري قائلا: أيها الأخ نحن نريد أن نشكركم على الأشياء المفيدة التي تقوم بها يوغندا معنا!! وخيمت الحيرة على الجميع، لكن أبوتي أسرع بتغيير الموضوع قائلاً: نعم هنالك أشياء كثيرة تحدث في يوغندا فالكاباكا مثلا يسبب لنا متاعب كثيرة (الكاباكا يحتل منصب وراثي كزعيم لقبيلة البقاندا أكبر قبائل يوغندا وعندما استقلت يوغندا اختير رئيساً للجمهورية على نمط الملك في بريطانيا يملك ولا يحكم) واستمر أبوتي يتحدث عن الكاباكا ولا يعطي فرصة للسيد الأزهري ليوضح مقصده حتى انسحبت جماعات الإعلام.

مؤامرة الحرس القديم.. والجديد!

مضت الحكومة في خطىً واثقة لقيادة البلاد نحو حل الأزمة المالية، وحل مشكلة الجنوب بالاستناد للحوار، والجدية في كتابة الدستور الدائم، فقد شرع السيد الصادق في طواف للأقاليم وكان يستقبل في كل مكان استقبالات ضخمة وبهتافات (الصادق أمل الأمة)، وكانت إنجازات حكومته المستمرة مهدداً للقوى السياسية الأخرى التي خافت من أداء الصادق الصاعق أن يعري أداءها العاجز قبلاً، وأن يكتسح أية انتخابات قادمة لو ترك يواصل منجزاته، فتم التآمر الثلاثي على الحكومة من كل من: الجناح المنشق من

الحزب، زائداً حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي اللذان توحدا لاحقا في انتخابات أبريل/ مايو ١٩٦٨م لمواجهة أداء وسمعة حزب الأمة المميزين تحت قيادة الصادق.

السيد غراهام توماس يرى أن الحكومة استقطبت عداء أبعد من ذلك فقد وقف ضدها كذلك اليسار وأخذ عليها الحزب الشيوعي الموقف الأخير إزاء قرار المحكمة العليا حتى وإن كان تم احتواؤه في آخر الأيام. قال غراهام: (تمت معارضة الصادق في إدارته، ويا للغرابة، من تحالف غير مقدس ضم التقليديين في الجناح اليميني من حزب الأمة، ومن الجناح اليساري الذي ضم الطلاب والشيوعيين ومن أطلق عليهم اسم: الصفوة، أو النخبة الثقافية. ففي نظر فئة منهما كان الصادق تقدمياً أكثر مما ينبغي، وفي نظر اليسار وهي الفئة الأخرى كان الرجل (فابياً))[1]. على العموم لم يكن لليسار ثقل في الجمعية فلم يكن نواب الحزب الشيوعي قد استأنفوا الحضور، ولكن وفقما قال الحبيب الإمام الصادق المهدي في برنامج شاهد على العصر فإن التآمر داخل الجمعية كان من الحرس القديم لأن أداء الحكومة وصيتها ونهجها كان قد عرى أصنام العجوة.

اتجه الوزراء المؤتلفون في الحكومة من الوطني الاتحادي لمعارضة الحكومة التي يشغلون فيها مناصب وزارية، فأعلن الوطني الاتحادي فض الائتلاف وقدم الوزراء استقالاتهم، وأمام هذا الموقف وفي ١٥ مايو ١٩٦٧م رأى السيد الصادق أن حكومته تحتاج لسند من الجمعية لمواصلة سياساتها الطموحة، وفي خطوة كان يعلم أن إمكانية نجاحها عصية ولكنها ضرورية، شرح للجمعية التأسيسية الظروف التي كان يعمل فيها، والعقبات التي قابلته، والمنجزات التي حققها وما يتطلع إليه، وطلب من الجمعية تأكيد ثقتها في حكومته (نص خطاب يوم ١٥ مايو ١٩٦٧م في الملاحق).

وبرغم التألب الثلاثي ضدها إلا أنه وقف معها ٨٦ نائباً وعارضها ١٠٢ نائباً. هذا مع أن نواب حزب الأمة (جناح الصادق) كانوا ستين نائباً فقط أي أنه نال حوالي ٣٠٪ من أصواته خارج إطار حزبه، وهذه الأصوات الإضافية حصدها من أصوات المستقلين وبعض المنتمين للأحزاب المتآمرة، أوقفهم ضميرهم الوطني لجانب الحكومة الرشيدة، مثل السيد محمد توفيق، والسيد الوسيلة الشيخ السماني وكلاهما من الوطني

(١) توماس، سابق ص ١٠٩

الاتحادي وقفا إلى جانب الصادق في صوت الثقة، وصوت إلى جانبه من المستقلين: ميرغني محجوب ومحمد عبد الحليم[1] وغيرهم.

تقدم الصادق في نفس اليوم باستقالته لمجلس السيادة الذي قبلها وطلب من الجمعية التأسيسية أن تختار من بين أعضائها رئيس وزراء جديد، فترشح للمنصب الصادق والمحجوب ونال الأول ٩٣ صوتا بينما نال الأخير ١٠٨ صوتاً وصار رئيساً جديداً للوزراء. من جديد وجد الصادق ٣٣ صوتاً أي حوالي ٣٥٪ من أصواته خارج حزبه. نال الصادق هذه الأصوات برغم وقوفه في حزب وحيد منشق ووقوف السيد المحجوب ومن ورائه سند ثلاثة أحزاب داخل البرلمان من بينها المنشقين من حزب الأمة الذين يساندهم إمام الإنصار.

لاحظ/ي الفرق بين التصويت يوم سقوط حكومتي الصادق والمحجوب، فهو فرق بين أداء الحكومتين، صنعته مواقف النواب المستقلين وذوي الضمير الذين وقفوا ضد المحجوب أو امتنعوا عن التصويت يوم معركته، لكنهم وقفوا إلى جانب الصادق بكل صلابة!

وقد كان الرأي العام المستقل يقف بقوة خلف تلك الحكومة ومنجزاتها، وكتب الكاتب اليساري السيد سيد أحمد نقد الله في صحيفة الرأي العام حينها يقول إن هذه أنجح حكومة في تاريخ السودان. كذلك كتبت صحيفة آخر لحظة المستقلة والكاتب الأستاذ حسن ساتي.

والدليل على نجاح الصادق في استقطاب أصوات كثيرة من خارج حزبه وبين المستقلين في الشعب السوداني، بروز ظاهرة طريفة، وهي أنه في انتخابات ١٩٦٨م وفي الدائرة (٣٦) دنقلا الوسطى تقدم أحد المرشحين باسم الوطني الاتحادي جناح الصادق![2]

يقول د. الفاتح إن السيد الصادق (بعد ذلك اتجه لتقوية المعارضة داخل الجمعية التاسيسية بتكوين تحالف عريض للمجموعات السياسية. كانت النتيجة تكوين «مؤتمر القوى الجديدة» الذي تكون من نواب فصيل الصادق، حزب سانو فصيل وليم دينق، وبعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي الذين اعترضوا على دمج الحزب الوطني

(١) صحيفة الرأي العام بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٦م

(٢) د قسم السيد، مرجع سابق ص ١٢٩

الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي بالإضافة إلى بعض المجموعات الإقليمية).[1]

ولكن الأرجح أن مؤتمر القوى الجديدة تكون قبل ذلك التاريخ، وأنه شمل أيضا الأخوان المسلمون.

آفاقه عزت على زعمائنا

في هذه الفترة كانت الشعارات التي رفعها السيد الصادق وأداؤه المرموق جاذباً لشعراء عديدين تخصصوا في مدحه لعل أبرزهم المرحوم حسن طه، وهو شاعر مجيد ذو صولات وطنية أيام مؤتمر الخريجين ولذلك لقب بشاعر المؤتمر، وهو كذلك ذو رؤى تقدمية وإسلامية في ذات الوقت ولذا نراه تخصص في الصادق حتى أصدر ديوان (صادقيات في الشعر السياسي) حوى عدداً من القصائد الرائعة، كما أن ابنته سلمتنا قبل بضع سنوات قصيدة بخط يده قالها كذلك في السيد الصادق بعد طبع الديوان، بعنوان (سر في طريق الحق)، وآخر بيت فيها يقول:

سر في طريق الحق ينصرك ... الذي فطرَ الوجود بغير ماءٍ دافقِ

ونحن وقد أوقفنا بابا في الجزء الخامس من هذا الكتاب حول الشعر الذي قيل في الصادق، لن نجعل الشعر هنا مبلغ همنا، ولكنا لن نمر دون الإشارة لأبدع ما كتبه حسن طه برأينا وهو يمثل تعليقهعلى أداء السيد الصادق في ذلك الزمان مقارنة مع (زعمائنا):

آفاقه عزت على زعمائنا ... ما فيهمو مهما ادعوا من لاحق

قد بزهم في عزمه في حزمه ... في علمه أو في الذكاء الخارق

فالفرق بين نضاله ونضالهم ... كالفرق بين مغارب ومشارق

في حلم أحمد في شجاعة خالد ... في حكمة المهدي وحنكة طارق

قل للخوالف صادق يدعوكمو ... للصلح والإصلاح رغم الفارق

هيا اركضوا في السير خلف ركابه ... كي تتقوا في السير شر مزالق

لو تجمعون خياركم في واحد ... هيهات أن تأتوا بمثل الصادق

(١) دكتور الفاتح مرجع سابق

ثم إني كذلك لن أبرح هذه النافذة المحبوبة، حتى أشير لشاعر ملهم هو أبـو القاسـم عثمان تألق نجمه في تلك الحقبة، وقصيدته بعنوان (قصـيدة التـاريخ) وقـد تنبـأ لـذلك الشاب بأنه كالمكارم لن يشيب:

ســـــتظل شمســـــا حيـــــة تهـــب الضـــياء ولا تغيـــب

ســـــتظل شـــــاباً دائـــــماً إن المكـــــارم لا تشـــــيب

هذه الأبيات التـي قيلـت في الصـادق الشـاب اقتبسـتها في سـنوات غبـراء المنظمـة المسماة اتحاد الشباب السوداني، وهم لا شموس فيهم بل ثقوب سوداء!

وسوف نترك الشعر الآن للجزء المخصص له، ونتابع مجريات الأحداث.

دعوة الصادق للتوافق

قبل أن نستأنف السرد نرى ضرورة نقاش دعوة السـيد الصـادق المطـردة للتوافـق، والمصالحة، وهي أمر جعل كثيرين يصمونه بالتردد، وفي الحقيقة الصادق أبعـد النـاس من التردد، فما أن يعرض عليه أمر حتى يكوّن حوله رأياً واضحاً، ولكنه مـؤمن حقيقـي بضرورة التوافق، وبأن الاستقطاب الحقيقي في المجتمـع السـوداني لا يمكـن تجـاوزه والسير في طريق البناء الوطني إلا عبر التوافـق والمصـالحة الوطنيـة، ولـذلك تجـده في استعداد دائم لمقابلة الخصوم، ولتجاوز المرارات، وللالتقاء حول القواسم، لأنه يعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق البناء الوطني، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

لقد صار (التوافق السياسي) مؤخراً موضوعاً مهمـا في العلـوم السياسـية، بالإشـارة لنظم حكم كثيرة في العالم استطاعت أن تتجاوز الاستقطاب في مجتمعاتها عبر التوافق.

يقوم نظام الحكم التوافقي على محاولة لتفريغ شحنة الاستقطابات الكامنة في أي بلد جراء الاختلافات سواء أكانت أيديولوجية أو إثنية ثقافيـة أو دينيـة أو قوميـة أو جهويـة (مناطقية) أو قبلية أو تاريخية أو غيرها.

انبثقت النظرية التوافقية فى الحكم من خلال التجربة، وهى محصـلة لتجـارب دول متعددة المكونات، كانت تعانى توتراً سياسياً، مما حدا بقادة وسياسيّ تلك المكونـات اعتماد مبدأ التوافق بينها، لخلق بيئة سياسية مستقرة، ويعطى هذا المبـدأ حـق (الفيتـو) المتبادل أو ما يصطلح عليه (حكم الأغلبية المتراضية). ووفقاً لــ(ارنـت ليبهـارت) في

كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد) تعرف الديمقراطية التوافقية استناداً لأربعة عناصر:

الأول: الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.

الثاني: الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، لحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية.

الثالث: النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة.

الرابع: درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

فى حين تقوم ديمقراطية الأكثرية والأقلية السياسية على خاصية الأغلبية، كما فى تجربة الديمقراطيات المبكرة فى انجلترا، وفرنسا، وأمريكا، فإن الحكم التوافقى نشأ فى مجتمعات تعانى من وجود أقليات قومية أو طائفية فى دول منقسمة إلى مكونات عديدة، حيث استقدمت حلولاً فى شكل الحكم باتخاذ الفيدرالية مبدأ لتوزيع السلطات كما فى التجربة الأمريكية والألمانية، واعتماد الديمقراطية التوافقية كما فى سويسرا وماليزيا والنمسا وبلجيكا وهولندا. لأنه وحينما يكون الانقسام كبيراً بين المكونات المختلفة سيهدد هذا استمرارية الدولة، وحينها سيكون التوافق هو الضامن لخلق أرضية مشتركة، يمكن من خلالها الوصول إلى الاستقرار السياسى. وفى هذه الحالة يبقى النظام البرلمانى البوابة الشرعية، لنشوء ديمقراطية توافقية لأن النظام الرئاسي أو الملكي أقل ملائمة للحكم التوافقي.

وسنرى أن الصادق نادى بحكم رئاسى ولكن فى حكومة توافقية أى تحظى بثقة المكونات السياسية الرئاسية. فى الستينات نادى بتمثيل الجنوب فى الرئاسة، ولاحقاً نادى بمجلس رئاسى تمثل فيه كافة أقاليم السودان. والفكرة هي أن يرى الجميع أنفسهم في مرآة الحكم.

الصادق كما ذكرنا في الفصل الأول ينتمي لقوم لهم تاريخ مجيد، وشعور ضخم بواجبهم ودورهم الوطني لدرجة سماها في بعض كتاباته (شوفينية) تمنع كثيرين منهم

من التعاطي مع الآخرين، بل اعتبارهم مجرد دخلاء كما في الهتاف (البلد بلدنا ونحن سيادا تشهد كرري والشكابة). ولكن عوامل نشوئه، ودور الإمام عبد الرحمن ثم الصديق في التلاقي الوطني بدءاً بشعار الإمام عبد الرحمن (لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ديننا الإسلام ووطننا السودان)، ثم مروراً بدور الإمام الصديق في تكوين الإجماع الوطني إبان عسكرية عبود وتحاشي الانفراد بالمقاومة العنفية وما أسماه (ديكتاتورية الأنصار)، علاوة على تجربة الصادق الشخصية التي أشرنا إليها في بريطانيا، كل ذلك جعله أحد رواد التوافق السوداني بامتياز.

في أكتوبر ١٩٦٦م قدم السيد الصادق ندوة حول المصالحة الوطنية بدار الثقافة بالخرطوم، ولأهمية نظراته لمسألة المصالحة أو الوفاق الوطني فإننا أوردنا ملخصاً لها في ملاحق الكتاب. وفيها يتعرض للمشاكل الملتفة التي تواجه القيادة السياسية في البلاد حديثة الاستقلال، والتي تشكل تحديات جمة تجعل المسيرة تتعثر مما يؤدي للمغامرات الانقلابية، ومن ثم يتحدث عن ضرورة التوافق أو المصالحة الوطنية لمجابهة مهام البناء الوطني، ويذكر قوى المصالحة والقوى التي قد تقف معارضة لها مؤكداً أن (*أهم شيء في مسألة المصالحة الوطنية هذه هي أنها توضح أن هناك ضرورة حتمية لتوحيد إرادة الأمة وأنه في غير ظل الوصاية العسكرية أو المدنية لا بد أن يتم ذلك عن طريق الاختيار*).

وفي المحاضرة رصد لملامح الانقسام العنصري والطائفي والانقسام بين قطاع تقليدي وحديث، بكثير من التفاؤل بشأن مقدرة السودانيين على البناء الإيجابي. ولكن الأحداث اللاحقة مضت عكس ذلك التفاؤل وأدت إلى أجواء أكثر إظلاماً.

وسنجد أن تلك الدعوة التوافقية اطردت لدى السيد الصادق، ولكن حيثياتها تطورت لاحقاً وربما اختلفت بعض تفاصيلها، فالحديث عن الانقسام العنصري مثلاً لم يعد في رؤى الصادق ثنائياً (عرب، زنوج) بل صار يتحدث عن خماسية سودانية (عرب، زنوج، نوبة، نوباويين، وتبداويين).

أما حديثه عن ميزات الانقسام في السودان فلم تعد بمثل ذلك التفاؤل.

أما حول الانقسام بين القطاع التقليدي والحديث فإن السيد الصادق كان قد نفى عنه أية ظلال إثنية أو طائفية مؤكداً أن (*الانقسام بين القديم والجديد حدث في السودان في*

الواقع بظروف ألطف بكثير من الظروف التي يوجد فيها في مناطق عديدة أخري، حيث أن الجديد هم أولئك الذين يمثلون الجاه والعلم والنفوذ إلى آخره في الواقع قد جندوا في طبقات اجتماعية معينة ذلك لوجود سلطان إقطاعي أو سلطان ملكي في تلك البلاد فرض أن يكون تجنيد المثقفين أو اخذ الشباب للتعليم أو تجنيد الضباط في الجيش أو تجنيد المدرسين أو المتعلمين إلى آخره من طبقات اجتماعية معينة. هذا الوضع لم يحدث في السودان بل جاءت الطبقة السودانية المثقفة من كل حدب وصوب وفي كل مجال اجتماعي). ولكن لاحقاً تأكدت حقائق مرة حول ارتباطات التحديث، وغيابه (الذي صار يشار له بالتهميش)، ارتباطاته بالجهوية، والإثنية، والطائفية كذلك، فميزات النخبة النيلية في التعليم وفي الخدمة المدنية والنظامية مرتبطة ارتباطات جهوية وإثنية وكذلك طائفية معلومة. إن دراسة سوسيولوجيا التهميش (عفريتة التحديث) في السودان لهو أمر معقد، وقد انتبه السيد الصادق لاحقاً لذلك مطوّراً فهم خارطة التهميش، متخلياً عن جانب من ذلك التفاؤل.

لقد كان السودان الموحد القديم (بما فيه جمهورية جنوب السودان الحالية) مكوناً من تسع أقاليم وفقما قال البروفسر جعفر ميرغني مشيراً لورود ذكر تلك الأقاليم السودانية منذ العهد المروي. وبالطبع كانت هناك انقطاعات كثيرة عبر التاريخ، وتعايشت كممالك مستقلة أيام الممالك المسيحية: علوة والمقرة ونوباطيا وما جنوبهم، وكذلك في أيام الممالك السودانية الزرقاء: الفور والفونج والكنوز والمسبعات وتقلي والشولو والزاندي، إلى جانب المكوك القبليين، وشهدت الممالك المذكورة والمكوكيات نزاعات وحروبات بينها. وحينما حدث التوحيد الإداري على يدي الغزو العثماني بتوسع أسرة محمد علي باشا جنوبا كان ذلك في تواريخ متفرقة:

- تم غزو السودان الشمالي وكردفان في ١٨٢١م.
- كسلا ومصوع في ١٨٤٦م.
- «مديرية البحر الأبيض» ضمت بعد ٤٤ عاما في ١٨٦٥م.
- كذلك سواكن ومصوع في ذات العام أي ١٨٦٥م.
- ضمت مديرية خط الاستواء (غندكرو) بعد خمسين عاماً في ١٨٧١م.
- أما دارفور فلم تضم إلا بعد ٥٣ عاماً عام ١٨٧٤م.

وهذا يعني أن تواريخ الانضمام للإقليم الموحد كانت متباينة ولهذا أثر في شكل الوحدة، وشعور أقاليم السودان المختلفة بها. كما له أثر في بنية السودان الحديث الشائهة من ناحية البنية التحتية للتحديث وآلياته من مدارس وسكك حديد، وأشكال تحديث مختلفة. فالتهميش أمر ملتف بتاريخ متراكم ومتشابك مع تواريخ مغايرة للجهات المختلفة، بل تواريخ تنافس وغزو متبادل بين ممالك السودان القديم والأوسط. هذه التواريخ مختلفة أيضاً لدى الحديث عن الحكم الثنائي إذ تم غزو السودان في ١٨٩٨م، ولكن إقليم دارفور لم يضم إلا في ١٩١٦م، وبعض مناطقه الغربية كمملكة المساليت انضمت في عشرينات القرن العشرين.

في السودان هناك نوعين من التهميش: التهميش الهيكلي، والتهميش الثقافي. أما الهيكلي فهو الذي يعني عدم الحصول على حصص عادلة في الثروة والسلطة ويتمظهر في تدني نسب المشاركة السياسية وتدني الحظوظ التنموية من نسب التعليم والمؤسسات الصحية والطرق والبنى التحتية وغيرها من مظاهر التنمية الاقتصادية. أما التهميش الثقافي فهو ذلك الذي يظهر في خطاب القيمة المعطاة لثقافة معينة أو لأقوام معينين، واللا مساواة الثقافية أمضى في غبنها وفي تفجير الحروب مثلما قال عنترة غاضبا حينما دعي للقتال (إن العبد لا يحسن الكر)، لأنك حينما تنفي تساوي الإنسان قيمياً تستثير كوامن غبنه، وتفجر سلامه الداخلي. ولذا نجد أن أول ناقضات التعايش داخل البلدان ومفجرات الحروب هي الظلامات الثقافية، وسُباب القيمة. وفي السودان بدأت الحرب أولاً في الجنوب الذي يعاني من التباين والغبن الثقافي بشكل أكثر من غيره بكثير.

وبرغم تأكيد السيد الصادق إن الحركة السياسية مجمعة على لفظ العنصرية إلا أن المؤسف أن العنصرية أينعت وقطفنا ثمارها المرة في انفصال الجنوب المرير ٢٠١١م.

كذلك إن تفاؤله حول الاتجاه نحو لفظ الانقسام الحزبي لم تصدقه الأحداث، وبلغ ذلك الانقسام والطحان درجات دكت أسس اللعبة الديمقراطية ذاتها مثلما سوف نتابع.

لقد أثبت السودانيون حتى الآن أنهم يقدسون الاستقطاب، وأنهم قاصرون عن الانتظام في سلك عمل جماعي تحت سماء بلادهم، فهم لا يحسنوه أو يقدروه إلا إذا انفلتوا من تحت سماء عزة واغتربوا في أرض المهاجر! ترى ماذا تمطر عليهم تلك السماء الحبيبة؟

هل هي التربية القبلية العشائرية التي تنشد تفرد العشيرة والفرد داخل العشيرة وتقوم على فكرة التفاوت والمزاحمة؟ هل هي الألعاب التي نلعبها وتنمي فينا تقديس العزف المنفرد، والحفر للآخر والدس له؟ هل يتعاملون مع السياسة بمنطق (شدت) بحيث يسعى كل فريق لتعويق الآخر؟ هل هي مناهجنا التعليمية؟ هل ما نسب من قول لأستاذنا المرحوم عبد الله الطيب من شيوع الحسد؟ الله أعلم!

ولكن، ليس محض خيال، ستظل دعوة التوافق أو المصالحة الوطنية التي نادى بها الصادق كثيراً هي الدواء الوحيد لداء الاستقطاب في المجتمع السوداني على خطوطه المختلفة السياسية والجهوية والدينية والثقافية والتنموية وبين القطاعين التقليدي والحديث، ولن يجدي أي سير بدون تطمين للجماعات المختلفة وتراضي الجميع حول القضايا الوطنية الكبرى. فهل نحن قادرون على ذلك؟ إنا مضطرون إلى ما هنالك!

ولنعد إلى قصتنا..

حكومة محجوب الثانية مايو ٦٧- أبريل ٦٨

حينما تم التصويت لانتخاب رئيس للوزراء بعد أن قدم الصادق استقالته كان هناك مرشحان هما الصادق المهدي ومحمد أحمد محجوب الذي حصل على ١٠٨ صوتاً بينما حصل منافسه على ٩٣ صوتاً كما ذكرنا وصار محجوب رئيساً للوزارة[١]. وشكل المحجوب وزارته الائتلافية الثانية من وزراء ينتمون للحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة جناح الإمام.

وقد استمرت هذه الوزارة حتى قيام الجمعية التأسيسية الثانية في ٧ أبريل ١٩٦٨م، وهي الحكومة التي شاركت في مؤامرة حل الجمعية التأسيسية خرقاً للدستور، وذلك بتنسيق من رئيس مجلس السيادة الأزهري، والذي لاحقته الهتافات (أبو الزهور.. خرق الدستور)!

لم يكن أداء حكومة المحجوب الثانية بأفضل من الأولى كثيراً، بل هو ذاته اعترف بتدني مستوى وزرائه عن الطاقم الأول، ولا غرو فكل الوزراء المستنيرين في حزب الأمة كانوا حينها في جناح الصادق، وبلغ الحال بجناح الإمام من الحيرة أن طفق يستجلب

(١) حاج موسى، سابق ص ٤٤٣

الخريجين من أبناء الأنصار ليسد نقص كفاءاته الوزارية، حتى قيل إن أحدهم كان عضواً بتنظيم الأخوان ولكن جاءوا به استناداً لانتمائه الأسري وتأهيله الأكاديمي العالي فحل وزيراً في حصة حزب الأمة وظل يقدم تقاريره لأخوانه في جبهة الميثاق!

وانتقد زعماء المعارضة سياسة هذه الحكومة (التي كانت حصيلتها اضطرابات في الجنوب، واضطرابات قبلية في غرب السودان، ومحسوبيات، وعطالة، وهبوطاً في أرصدة البلاد، وتدهوراً في الحياة الاقتصادية)[1] وقد واصلت في إهمال حل قضية الجنوب التي كان الصادق قد أبلغها منتهاها بمؤتمر جميع الأحزاب السودانية ولم يبق سوى الخطوة النهائية للوصول لاتفاق يوقف الحرب.

كما أهلمت تقرير إصلاح الخدمة المدنية (تقرير كرار) الذي صدر بعد شهرين من تقلدها الحكم (يوليو ١٩٦٧م).

بل ضاعت كل الجدية والنهج الجديد الذي اختط في التسعة أشهر التي سبقتها.

بلاغ واحتجاج

في يوم السبت ١٧ يونيو ١٩٦٧م أصدر السيد الصادق المهدي كتيباً بعنوان «بلاغ واحتجاج» ابتدره بنقاش نظام التعددية الحزبية ذاكراً أن هناك اتجاهات لنفيه ملخصاً منطق أولئك الذين يدعون للحزب الواحد في حكم أوتقراطي، ثم موضحاً موقفه منه، ثم بعد ذلك أوضح عيوب الائتلاف الحاكم التي جرفت من مكانة الجمعية التأسيسية والنظام الدستوري، ولأهمية الكتيب في رصد فكر السيد الصادق السياسي فإننا نورد منه المقتطفات التالية:

قال السيد الصادق:

(ما كل الذين يعملون بالسياسة في السودان يؤمنون بالحرية السياسية، بل إن اتجاهات سياسية سودانية تشيد بنظم للحكم تمنع حرية الرأي وتحتكر حرية التنظيم لحزب واحد وتعتبر تعدد الأحزاب خطلاً سياسياً كبيراً. ويدعو هؤلاء على اختلاف مذاهبهم السياسية سواء كانت مقتبسة من النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة، أو من نظام حزب البعث، أو من النظام الشيوعي، أو من النظم السياسية التي

---

(١) نفسه، ص ٤٥١

انتشرت في عدد من الاقطار الأفريقية والتي تمنع العمل السياسي إلا في حدود الحزب الواحد الحاكم.. هؤلاء جميعا يدعون إلى ضرورة تقييد العمل السياسي ومنع تعدد الاحزاب ويلتمسون لتأييد هذا الاتجاه أسباباً عديدة بعضها سلبي وبعضها إيجابي).

ثم رصد ما يذكره هؤلاء من سلبية التعدد الحزبي، وأنه *(يفتت الإرادة السياسية ويعطي فرصة للتباين القبلي والطائفي والإقليمي الموجود في البلدان المتخلفة ويسمح لهذا التباين أن ينعكس في الأحزاب السياسية واتجاهاتها،..، ويفسح مجال التدخل الأجنبي بما يتيح من فرص لأن تحتضن المعسكرات المختلفة لأحزاب مختلفة فتكون الأحزاب أحزاباً عميلة لجهات أجنبية،..، وينعكس على الحركات الفئوية كالنقابات العمالية ويحول دون تعبئتها في تنظيم موحد لمواجهة مشاكل البناء الاقتصادي. وللشيوعيين سبب هام في هذا الصدد وهو أن تعدد الأحزاب يمكن من استمرار الحرب الطبقية إذ أن الحزب السياسي- كما يرون- ماهو إلا معسكر لطبقة ما، فإذا انتزعت الطبقة العاملة السلطة فعلى حزبها أن يمنع النشاط السياسي والحرية السياسية للطبقات الأخرى وأن يبيدها)*. ورصد كذلك ما يذكرونه في إيجابيات الحزب الواحد من أنه *(يمكن من توحيد الإرادة السياسية وتعبئة المجهود العام وفق برنامج محدد تنفذه قيادة موحدة،..، ويمكن الدولة الحديثة من بسط نفوذها في المجتمع المتخلف، ويعمل على تدعيم التكوين القومي للبلاد وخلق الأمة وامتصاص نعرات التفرقة العنصرية والقبلية والطائفية ويعمل على صرف المجهود من التنافس السياسي للبناء الاقتصادي والاجتماعي. والاختلافات التي تنشأ أثناء العمل السياسي تحسم داخل الحزب بين العناصر المؤيدة لبرنامج الحزب المنخرطة في سلكه بدل أن تكون خلافات تمارسها أحزاب مختلفة فيهتز لها نظام الحكم ولذا فإن الحزب الواحد يحقق الاستقرار السياسي. والشيوعيون يرون أن الحزب الشيوعي هو أداة الطبقة العاملة في فرض سيطرتها وبرنامجها السياسي ومحو الطبقات الأخرى ولا بد من انفراده بالسلطة والحرية السياسية لتحقيق هذه الغايات)*.

بعد هذا التلخيص لرؤى مؤيدي الحزب الواحد قال السيد الصادق:

(إن هذه الاتجاهات أصبحت تناقش بصورة جادة في كل بلدان العالم الثالث أي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فما هو موقفنا منها؟

إننا نعتقد أن النظام البرلماني وتعدد الأحزاب وما يصحب هذه النظم السياسية من

أجهزة كما نشهدها اليوم في السودان وبالطريقة التي تسير عليها الأحوال السياسية في السودان تبديد لحياتنا السياسية واستهلاك لطاقاتنا الخلاقة وضياع لشعبنا ولا بد من مراجعتها على أساس يحقق الآتي: أولاً: استقرار الحكم. ثانياً: اصلاح الحياة الحزبية. ثالثاً: تنظيم الحريات العامة. ولا بد من الاحتفاظ بالآتي عند المراجعة. أولاً: أن يكون الحكم بموجب النيابة عن الشعب. ثانياً: أن يحتوي النظام على قدر معين من الحريات الأساسية ويحتوي على سيادة القانون.. إن ما نتطلع إليه ونعمل له هو تصحيح أخطاء نظام الحكم الحالي والحياة الحزبية الحالية بتحقيق إصلاح سياسي أساسي، وهذا ما تحاول العناصر التي تقبل شرعية النظم السياسية السائدة اليوم أن تقوم به في نطاق مشروع الدستور الدائم للبلاد. أما العناصر الرافضة لشرعية النظم السياسية الحالية فإن اتجاهها هو:

أولا: إضعاف المؤسسة الأم التي تستمد منها الأوضاع السياسية الحالية شرعيتها أي الجمعية التأسيسية وإسقاطها من الحساب.

ثانيا: الاعتراف بالسلطة التنفيذية أي الحكومة بحكم الأمر الواقع على أن تكون السلطة السياسية الأساسية هي الشارع العريض وذلك للقضاء على سلطة ومكانة الجمعية التأسيسة.

ثالثا: اتخاذ وسائل وتدابير مختلفة خارج إطار الجمعية التأسيسية للوصول إلى السلطة بطريق ما ثم فرض نظام الحكم الذي يرونه عن طريق السلطان.

وخلاصة القول إننا وعناصر أخرى في السودان نرفض نظام الحكم القائم حالياً، ونهدف إلى تغييره تغييراً أساسياً. وهناك عناصر أخرى لا ترفضه ولا ترمي إلى تغييره تغييراً أساسياً. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هنالك اختلافات كبيرة بين العناصر التي تهدف إلى التغيير وهو إننا نريد- بخلاف الآخرين- أن يكون التغيير عن طريق دستوري وعن طريق الجمعية القائمة حالياً باعتبارها المنبر الدستوري لذلك التغيير، وعن طريق مشروع الدستور الدائم. أما العناصر الأخري التي تتكلم عن التغيير فإنها تسعى لتحقيقه بوسائل مباشرة ووسائل تخرج عن نطاق الجمعية التأسيسية الحالية. إنها تتخذ كل أسلوب من شأنه أن يضعف هذه الجمعية ويزيل أثرها على الأحداث السياسية.

إن أحداثاً طرأت جعلت جزءاً من العناصر التي تقبل الجمعية التأسيسية أصلاً

وتحترمها وتعمل عن طريق تطوير العمل السياسي في البلاد ووضع الدستور الدائم يقع فريسة أعمال أدت وستؤدي إلى إضعاف الجمعية وتحقيرها وصرفها عن واجباتها وتقصيرها عن القيام بمهامها.

وينبغي آن نوضح تلك الأسباب، وأن نحدد مجالات الخطأ فيها والصواب، ونقرع على آذان أعضاء الجمعية والأحزاب السياسية علهم يفيقون إلى الخطر الذي يتهددهم. ذلك الخطر هو مساهمتهم عن قصد وعن غير قصد في تقويض الجمعية التأسيسية وهو الخط الذي تسير فيه العناصر التي تريد تغييراً أساسياً عن غير طريق الجمعية التأسيسة.

ومن هذه الأخطاء الخطيرة نشير إلى الآتي:

الخطأ الأول: هو لجوء أغلبية الجمعية التأسيسية لإجراء تعديلات كثيرة في الدستور كان بعضها لأسباب حيوية، وبعضها لم يكن إلا لتسهيل تسويات حزبية. هذا الخطأ يشترك فيه- بأقدار متساوية- الحزبان الكبيران الممثلان في الجمعية وهما حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. إن تعديلات الدستور وخاصة تلك التي كان غرضها تسهل التسويات الحزبية كانت ذات أثر سيئ على احترام الجمعية وقد استغلته العناصر الرافضة في دعاياتها.

الخطأ الثاني: هو السكوت على مسألة نواب التزكية. وتفصيل ذلك أن الأحزاب السودانية عدا حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وجبهة الهيئات قد اتفقوا اتفاقاً واضحاً على تأجيل انتخابات المديريات الجنوبية عند إجراء الانتخابات العامة عام ١٩٦٤م، ولكن القرار الرسمي الحكومي بتأجيل انتخابات المديريات الجنوبية جاء بعد وقت من شروع لجنة الانتخابات في إجراء الانتخابات مما مكن عدداً من المواطنين من ترشيح أنفسهم في واحد وعشرين دائرة في المديريات الجنوبية، وحسب إجراءات لجنة الانتخابات أعلن فوزهم بالتزكية. هذا الفوز لم يكن معترفا به سياسياً ولا قانونياً عندما جرى إعلانه، ولكن بعد الفراغ من الانتخابات العامة وتكوين الحكومة الائتلافية الأولى ساعد أحد الأحزاب السياسية الكبرى وهو الحزب الوطني الاتحادي الذي كان مندوبه لشئون المديريات الجنوبية مسئولاً عن أغلب الترشيحات التي تمت في دوائر التزكية، ساعد عدداً من هؤلاء المواطنين على التقدم بقضايا نظرتها المحكمة وبنت على مسائل الإجراءات الانتخابية قرارها بقانونية فوز هؤلاء المواطنين بالتزكية.

إن هؤلاء المواطنين ليسوا مسئولين عن الخطأ السياسي الذي ارتكب في حق النيابة الصحيحة بإعلان فوزهم ذلك، لأنهم حسب معرفتهم اشتركوا في إجراءات صحيحة فقد فتح لهم باب الترشيح فرشحوا أنفسهم، ثم أعلن عن فوزهم بالتزكية فهم لم يخلوا بعهد، لأنهم لم يشتركوا في القرار بتأجيل انتخابات المديريات الجنوبية، ولكن المسئولية تقع على الأحزاب السياسية التي قطعت ذلك الوعد على نفسها. لقد وقع أكبر وزر من هذا الخطأ على الحزب الوطني الاتحادي لأنه مع قيام العهد والوعد نشط في ترشيح من رشح باسمه في المديريات الجنوبية وفاز بالتزكية ثم ساعد في القضايا التي رفعت لإثبات الفوز، ثم سكت ولم يوضح للرأي العام رأيه في الموقف عندما أعلنت المحكمة عن قانونية فوز نواب التزكية.

أما حزب الأمة فإنه لم يتخذ إجراءاً ايجابياً لمعارضة قرار المحكمة بفوز نواب التزكية، بل أعلن عن قبوله كقرار محكمة، ولكنه لم يرشح من فاز باسم حزب الأمة في المديريات الجنوبية، وعددهم خمسة بل رشحوا أنفسهم بمجهود فردي، ولم يسع لنظر الموضوع لدى المحاكم وعندما أعلن عن الفوز أكد أنه كحزب كان مشتركا في قرار سياسي لتأجيل الانتخابات في المديريات الجنوبية.

إن دخول نواب التزكية بهذه الطريقة استخدم دعائياً لإضعاف الجمعية والتقليل من احترامها.

الخطأ الثالث: الإبطاء في مسألة الدستور الدائم. والمعلوم أن وضع الدستور الدائم هو المهمة الأساسية للجمعية التأسيسية، وهذا الخطأ يقع وزره أساسا على الحكومة الائتلافية الأولى لأن المبادرة في أمر الدستور بموجب العرف وبموجب ميثاق الائتلاف كانت منتظرة من الحكومة، فلم تقم بالمبادرة وأهملت مهمة وضع الدستور إهمالاً تاماً، وأهملت كل ما يتعلق بالدستور طول الفترة الواقعة بين بداية عمر الجمعية في يوليو ١٩٦٥م وسقوط الحكومة الائتلافية الأولى في يوليو ١٩٦٦م، أي في فترة تزيد عن نصف عمر الجمعية الدستوري. هذا التقصير في الواجب الأساسي أخذ على الجمعية، وأخذ على أعضاء الجمعية وزعمائهم إهمال حضور الجلسات والتسكع في «مقهى» الجمعية مما أعطى مبرراً للتهمة بعدم الجدية والاهتمام.

الخطأ الرابع: عندما تقدمت ببيان للجمعية كرئيس للوزراء اقترحت قيام لجنة للتحري في مسائل الفساد السياسي واستغلال النفوذ السياسي، ثم تقدم ثمانية وسبعون نائباً باقتراح لتكوين تلك اللجنة، ومع كل هذا تضافرت عوامل غير مفهومة لمنع مناقشة

هذا الاقتراح، مع أنني تحدثت عن وجود وثائق تثبت التدخل لتوجيه بعض العطاءات، وعن الاتجاه لتوزيع بعض المصالح على أساس حزبي، ولكن بالرغم من هذا كله، ورغم وجود الاقتراح الذي تقدم به ثمانية وسبعون نائباً أمام مكتب الجمعية، استطاعت عوامل مختلفة أن تصرف النظر عن الاقتراح. وعندما نبه النواب للاقتراح، والتهم القائمة في الأمر، لم يعطى الأمر اهتمام وصرف النظر عن الاقتراح، وقد قفلت الجمعية بطريقة مفاجئة ومريبة دون اهتمام بهذه الاتهامات المهمة.

هذا الخطأ من أكثر ما شوه ويشوه صورة نظام الحكم الذي يعتمد على الجمعية، ويمكّن من النقد الذي يحط من احترام الجمعية، إذ يمكن من القول بأن أغلبية نواب الجمعية لا تهتم بقضايا الفساد السياسي، واشتركت مع بعض القادة في صرف النظر عن اتهامات كبرى.

إن أي نظام حكم يسكت عن الفساد أو يعاون على إخفائه يحط من قدر نفسه ويسقط من هيبته في النفوس.

الخطأ الخامس: تقدم رئيس الوزراء ببيان عن سياسته في مايو ١٩٦٧م، ولسبب ما كان حريصاً على عدم مناقشة ذلك البيان، فاستغل ظروف الحرب في الشرق الأوسط لصرف النظر عنه حيناً، ثم استغل الأغلبية الائتلافية لمنع المناقشة حيناً آخر. وهذا الاتجاه في حد ذاته يحقّر الجمعية، ويقلل من أهميتها، لأنه يمنعها من ممارسة حق عادي لكل هيئة تشريعية، ولكن التحقير بلغ غايته عندما أعلنت المعارضة أنها تتجاوز في مناقشة البيان عن المسائل التي ستتغير السياسة حيالها بسبب العدوان على العرب، ولكن لا بد من مناقشة بعض الحقائق الموضوعية. وأعلنت المعارضة أن رئيس الوزراء قد أورد في بيانه أرقاما كاذبة، وأنه ضلل الجمعية بتلك الأرقام والمعلومات، وأنه لا بد من مناقشة بيانه لإظهار الحقيقة في هذه المسائل، وأوردت المعارضة بيانات عديدة أمثلة للمعلومات المضللة التي لا بد من تصحيحها، وقالت إن هذه أمثلة وإن المناقشة إذا تمت ستوضح غيرها.[1]

(١) (أورد السيد الصادق في البلاغ والاحتجاج تفاصيل وأرقام كثيرة تفيد تضليل خطاب رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب للرأي العام حول ميزانيته لذلك العام وميزانية الحكومة التي سبقته ولكن حذفتها لطولها وتفصيليتها، وهي موجودة في موقع حزب الأمة للمستزيد)

هذه أمثلة أعلنتها المعارضة عن تضليل الحكومة للنواب والرأي العام، وذكرت المعارضة أن عدداً كبيراً من الأخطاء قد ورد في بيان رئيس الوزراء، وطالبت بمناقشة عدم الدقة والأرقام الكاذبة، وذكرت أن هناك أشياء مهمة جداً متعلقة بالانتخابات القادمة، ومتعلقة بالدستور الدائم، ومتعلقة بمشروعات إصلاحية تحت الإعداد أغفلها بيان رئيس الوزراء، ولا بد من التنبيه لها مثلاً:

- *قانون الصحافة.*
- *المطالب العمالية.*
- *قوانين الإصلاح الزراعي وتنظيمات المزارعين.*
- *قانون العفو العام في المديريات الجنوبية.*
- *الإصلاح المصرفي.*

هل ستسير الحكومة في الخطوط الموضوعة لهذه الإصلاحات أم ستغيرها، وعلى أي أساس؟ بالرغم من هذه التوضيحات التي تفرض ضرورة مناقشة بيان رئيس الوزراء لإزالة الأوهام وتصحيح الأخطاء لم تشأ الحكومة أن ترد على أي واحد من هذه الأرقام، بل انصرفت عن الموضوع انصرافاً تاماً، وقبلت كل ما قيل عنها من أنها ضللت النواب والرأي العام، ولم ترد على أي رقم من الأرقام، وكذلك ساندها نواب الائتلاف مفرطين في حقوق المواطنين، وكل الذي ردت به الحكومة لم يخرج عن الهجوم على المعارضة، والمطالبة بفض الجمعية لتتفرغ الحكومة لمطاردة الجواسيس!! هذا من صميم عمل البوليس ولا يحسنه سوى الجهاز المنوط به.

إنني اعتقد أن الخطأ الخامس وهو عدم الاكتراث بالحقيقة، وعدم الاكتراث بتضليل الجمعية، وسكوت نواب الائتلاف الحاكم منقادين بتوجيهات زعمائهم عن مسائل التضليل المحددة الموضحة سكوت الرضا، ومساعدة الحكومة في التهرب من المحاسبة على ما ضللت به الجمعية؛ من أكبر الأسباب لتحقير نظام الحكم القائم اليوم في السودان، وإسقاط احترامه من النفوس، لأن المسألة لم تعد مسألة خلاف بين متطرف ومعتدل، أو يمين ويسار، بل أصبحت المسألة بين صدق وكذب، بين أرقام حقيقية وأرقام زائفة. فإن فرط النواب في واجبهم في هذه المسائل الخلقية الكبرى أضعفوا

مركزهم الأدبي، وأضعفوا مركز الجمعية، وساهموا في مناصرة وجهة النظر الهادفة لتقويض الجمعية. ولا شك أن ضمائر عدد من النواب الذين ساندوا الحكومة لم تكن مرتاحة لهذا الموقف، ولكن المهم أن العصبية الحزبية، والانقياد للزعامات المتهمة أديا إلى التستر على الباطل، وهذا لا يشرف النظام البرلماني القائم، بل يساعد أعداءه على التقليل من شأنه، وتأكيد عدم صلاحيته لتقديم حكم نظيفٍ وجاد.

وأسوأ ما في هذا كله أن الجمعية قد مدت عمرها حتى فبراير ١٩٦٨ للقيام بوضع الدستور الدائم، وما فرغت من ذلك الإجراء حتى أعطت نوابها إجازة أربعة أشهر!! وهذا تلاعب بالمسئولية لا يساعد على تدعيم احترام الجمعية بل يساعد أعداءها على تحقيرها والسخرية بها، وقد زاد الأمر قبحاً مناصرة الأغلبية الائتلافية للحكومة في مسائل غير لائقة بالأسلوب السياسي المحترم، ومن أمثلة ذلك:

١. أن ناطقاً باسم الحكومة قال يوم الأربعاء ١٤ يونيو ٦٧ إن القراءة الثانية لبعض القوانين ستكون يوم الاثنين ١٩ يونيو، مما أوحى أن الحكومة لن تسعى لقفل الجمعية فوراً، وكان لدى عدد من نواب المعارضة مهام خارج العاصمة فطلبوا الإذن بالغياب فسمح لهم، ولكن اتضح فجأة أن الحكومة وراء خطة عاجلة لتقديم اقتراح لقفل الجمعية يوم الخميس ١٥ يونيو، فباغتت بذلك المعارضة.

٢. لقد اتفقت الحكومة مع المعارضة على أن ترجئ المعارضة مناقشة خطاب الدورة في جلسة الاثنين ١٢ يونيو حتى تتمكن الحكومة من إعطاء بيان يناقش أمام الجمعية عن أحداث الشرق العربي، وأن يكون نقاش خطاب الدورة بعد ذلك، ولكن الحكومة لم تف بهذا الالتزام فأخلت به وكان هذا المسلك مفاجأة أخرى للمعارضة.

إن هذه الاخطاء وهذه التصرفات تنخر في كيان الجمعية وتحقر النظام النيابي، وتدعم حجج العناصر المارقة التي تريد أن تهدم النظام السياسي لتحكم باساليب غير مشروعة. إننا نؤمن أن الأغلبية الساحقة من نواب الجمعية ذات نظرة سليمة، ويمكنها أن تقدر واجباتها ومسئولياتها وإن كنا نعتقد أن عدداً قليلاً من النواب ليس أهلاً لشرف النيابة لأنه يميل بالإغراء المادي، وهؤلاء لا فائدة في مخاطبتهم، ولكننا نخاطب أصحاب الضمائر الحية الذين يظنون أنهم مرتبطون بالعصبية الحزبية، أو أنهم اقسموا على الكتاب لاتباع جهة معينة مهما تكن الظروف. هؤلاء ينبغي أن يعلموا أنهم نواب عن

الأمة وسيحاسبون على أي خطأ يرتكبونه، وأن الكتاب لا يقيد الذمة على الباطل.

إن إنقاذ سمعة النظام النيابي وحرصه على محاسبة الحكام على ما يرتكبون رهينة بانتباه ضمائر النواب عن غفلتها ولا بد من أن يتنبهوا إلى أين هم يساقون؟

إننا سنقرع على آذانهم، ونستمر نمارس مسئوليتنا لإصلاح الحياة السياسية إصلاحاً جذرياً عن طريق المنبر الشرعي للعمل السياسي والتطور الدستوري: ذلك هو الجمعية التأسيسية. وندعو النواب أن يحترموا النيابة حتى يستطيعوا القيام بعمل إصلاحي سياسي مجيد يكون له وضع مشرف في تاريخ السودان أرض الجدود ومنبت الرزق.

هذا البلاغ والاحتجاج كان مباشرة بعد إغلاق الجمعية في ١٥ يونيو ١٩٦٧م قبل أن تستطيع مناقشة خطاب الحكومة.. ولكن الخطأ الأكثر فداحة سوف يحدث لاحقاً حينما تتآمر السلطة التنفيذية بشقيها مجلس الوزراء ومجلس رأس الدولة لحل الجمعية انتهاكاً للدستور، وهو ما سوف نتابعه في حينه.

الشاهد، واضح في البلاغ تنبيه السيد الصادق لأن القوى السياسية باستهتارها بالجمعية عبر تلك الأخطاء إنما تمهد للذين ينشدون التغيير بوسائل خارج الجمعية، أي انقلابية، وهذا ما حدث بالفعل، ذلك لأن أجراس الخطر التي قرعها وقعت على آذان ليست صماء ولكنها تحمل الضغناء فنفذت عكس النداء، وبعد أشهر من بلاغه خطوا خطوات أوسع في الاستخفاف بالجمعية حد حلها انتهاكاً للدستور كما ذكرنا.

كل هذه الأخطاء كانت مسؤولة عن تردي الأوضاع، وضيق الناس بكل هذا العبث ونشدانهم للتغيير، وكثيرون منهم لم يكن يهمهم هل يأتي التغيير على صهوة الدبابات أم من داخل النظام البرلماني. قال ضابط شرطة حول ذلك: (أشارت المعلومات لدى قسم الأمن الداخلي في ذلك الحين إلى أن العسكريين قادمون. وأن وقع أقدامهم يكاد يسمع في الخارج. غير أن كل الضباط لم يكونوا متحمسين لرفع تلك المعلومات باعتبار أن الضعف الذي أصاب الحكومة قبل مايو كان يحتاج إلى إزالة وباعتبار ان كل من يقوم بذلك يكون قد قام نيابة عن الجميع بدور بطولي)[1].

ولن نغادر البلاغ إلا بعد أن نشير لما أورده الدكتور عبد الله محمد قسم السيد

(١) (فضل الله ص ١٠)

باعتبار أن الصادق المهدي يرى في المذكرة (يعني بلاغ واحتجاج) أن تعدد الأحزاب خطر كبير على السودان وتقدمه الاقتصادي والسياسي لأنه يفتت الوحدة السياسية والوحدة الوطنية، ويقول إن تعدد الأحزاب له سلبيات عدة فهو أولاً يفتت الإرادة السياسية نتيجة للتباين القبلي والطائفي والإقليمي، وثانياً يفتح المجال للتدخل الأجنبي.. إلى آخره[1]. واضح أن قسم السيد خلط ما بين رؤى الصادق، وما ذكره تلخيصاً لرؤى الأحزاب التي وصفها في بداية البلاغ بأنها لا تؤمن بالحرية وتنادي بنظم حكم تحتكر العمل السياسي لحزب واحد.

لكن يبقى البلاغ دليلاً على برم السيد الصادق بنظام الحكم القائم آنذاك، وسعيه لترشيد التعددية الحزبية لئلا تشكل ضرراً على العملية السياسية بالبلاد.

ولنعد الآن لأروقة حزب الأمة..

تصعيد الخلاف

تعلم أيها القاريء أنه حدثت أحداث مؤسفة إبان الخلافات تلك، ومعلوم أن الخلافات نشأت أصلاً داخل حزب الأمة كما تتبعنا حول مساءلة رئيس الوزراء، ولكن رئيس الوزراء حوّلها إلى أنه مسئول أمام الإمام، الذي أمن على موقفه، فحدث الانشقاق كما ذكرنا.

في ٤ سبتمبر ١٩٦٦م أصدر الإمام الهادي بياناً ربط فيه بين الموقف والرأي السياسي وبين فساد البيعة الدينية، مع أنه لم يشكك أحد في جناح الصادق أبداً في بيعته للإمام.

قال الإمام الهادي في البيان إن هناك منشقين من حزب الأمة (أرادوا أن يكونوا بمعزل عن رعايتنا) وأنه يتعين (لكل عاقل التعرض لرتبة التصديق والإذعان في صحبتنا ومودتنا الخالصة في دلالتنا لله تعالى ابتغاء رضوان الله، وبذل جهده في طلبها لأنها إجابة لداعي الله، فلا تستمعوا إلى كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير، وهؤلاء هم الذين أشرت إليهم فيما ورد أعلاه وإن أمثالهم قطاع طريق الأخوة على عباد الله

(١) د. محمد عبد الله قسم السيد الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان: الحقيقة والجرأة في التناول ص ٨١

المخلصين. وقد بلغني أن هناك من يدعوكم ممن مرضت قلوبهم ونفوسهم، منهم من يدعوكم والعياذ بالله لمخالفتنا في أمور السياسة والدين، والتي هي مخالفة لأمر الله سبحانه وتعالى القادر الذي أجلسنا على كرسي خلافة سيد المرسلين، والإمام المهدي عليه السلام، كيف يكون ذلك وقد بايعتموني طواعية، وصارت بيعتكم لي مطوقة للأعناق، فواجب عليكم الوفاء بها فتنالوا بذلك الحظ الأوفر الذي أبغيه لكم في دار المقامة والكرامة). وقال أيضاً إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية)، (لذا أيها الأحباب وجب عليكم أن تحرصوا على عدم العطب وعلى فعل ما يوجب السلامة في الدارين، وأن هذه الدار ليست بمحل قرار، ولا يرضى بها إلا المنافقون والفجار قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾[1]. ومن كان يؤمن بصدق دلالتي فليعتبر بهذا وليحذر كل ما عداه من دعوة للضلالة لا تصدر إلا من المرجفين ناكثي العهود وناقصي البيعة الذين في قلوبهم مرض، فهؤلاء ابتعدوا عنهم أيها الأحباب بعد السليم من الأجرب، ولا تستمعوا لأحد منهم أبداً أي قول، فإنهم يريدون أن يخدعوكم ويلبسوا عليكم دينكم، ويفسدوا عليكم أمر عقيدتكم التي هي عماد أمركم ومتجركم عند الله بارئكم)..(وعليكم بمواجهتهم بالقول الغليظ وبالطرد لهم وبالبعد منهم)[2].

هذا البيان كانت له آثار عميقة داخل كيان الأنصار، فقد اعتبر البعض هذه توجيهات واضحة من الإمام وهو الأعلى روحياً والواجب الاتباع لمواجهة الجناح الآخر بالقول الغليظ والطرد والبعد، وبعضهم زاد بأكثر من ذلك!

وكان من آثار الانشقاق كذلك إضعاف عمل الهيئة النسوية للحزب، والتي كانت تكونت لأول مرة بعد ثورة أكتوبر بطريقة مؤسسية وتشكلت أول لجنة تنفيذية تمهيدية من عشر عضوات برئاسة السيدة نفسية كامل، وعضوية السيدة محاسن سعد أمينة للتنظيم، والسيدة أم سلمة سعيد أمينة للثقافة والإعلام، والسيدة رقية عبد الله المهدي أمينة للمال، وعضوية كل من السيدة القوت المهدي، والسيدة سارا الفاضل، والسيدة عائشة نقد الله، والسيدة فاطمة عبد الله، والسيدة قمر إبراهيم. وقد ذكرت السيدة نفيسة كامل في كتابها الذي وثقت فيه لحياتها أنه تم ترشيح السيدة رحمة عبد الله جاد الله، والدة

(١) سورة النساء الآية ١١٥

(٢) كتاب قضية الانشقاق في حزب الأمة

الصادق ومؤسسة أول جمعية نسائية طوعية هي جمعية ترقية المرأة، لرئاسة اللجنة ولكنها اعتذرت عن ذلك وقالت إنها تؤيد ألا تكون الرئيسة من داخل أسرة المهدي ورشحت السيدة نفيسة كامل لذلك المنصب بدلاً عنها.

وبعد الانشقاق المؤسف في الحزب، تأثرت فاعلية اللجنة لحدوث ذات الانشقاق بين عضويتها وإيثار بعضهن اعتزال العمل السياسي، حيث خرج للعمل مع جناح الإمام كل من السيدتين، رقية عبد الله زوج الإمام الهادي، والقوت المهدي اخته، بينما اعتزلت كل من السيدتين، نفيسة كامل، وأم سلمة سعيد[1] وهما من رائدات العمل النسوي في السودان على المستوى القومي ويعد اعتزالهن العمل الحزبي خسارة كبيرة.

يقول دكتور الفاتح إن الخلافات داخل حزب الأمة ذهبت إلى الحد الذي عالج فيها بعض الأزواج الذين وقفوا مواقف مختلفة،عالجوا اختلافاتهم السياسية بالطلاق. وهناك مثلان في هذا السياق ساقهما، إذ قال له الحاج أبكر من أهالي الجزيرة أبا: (قاطعني كبار عائلتي لأنني انضممت لجناح الصادق.عانت زوجتي وأطفالي من هذا، لقد عاشوا في حالة حصار اجتماعي وفرضت عليهم عزلة من الأسر المجاورة التي تنتمي لجناح الإمام). وحكى له نفس الراوي مثالاً مدهشاً آخر: (محمدين محمد ورجل آخر وكلاهما ناصرا الصادق تم رميهما بالحجارة ذات مساء من قبل أعضاء المعسكر الآخر بعد دمغهما ب«الشياطين». أجهضت زوجة الأول بسبب الحادث)[2].

وربما كانت أبرز الأحداث بعدها بأشهر، تحديداً في يوليو ١٩٦٧م بعد استقالة حكومة الصادق وتكوين حكومة المحجوب، وبكلمات الدكتور الفاتح عبد السلام: (في ١٥ مايو خسر الصادق تصويتاً بسحب الثقة من حكومته بأغلبية ضئيلة، وقدم استقالته وخلفه المحجوب. خلقت الحرب الكلامية مع الحماسة المتطرفة في الأنشطة الحزبية وعدم احتمال القيادات للرأي الآخر -لا سيما قيادات فصيل الإمام- خلقت استياءاً عميقا خشي معه أن يقود لعنف مادي. تحققت تلك المخاوف في أمسية ٥ يوليو ١٩٦٧ حينما عقدت رابطة المرأة بحزب الأمة -فصيل الصادق- اجتماعاً حاشداً في

(١) سارا الفاضل دور المرأة في حزب الأمة، ورقة مقدمة لدورة الرباط الاستراتيجي فبراير ٢٠٠٨، في رباح الصادق سارا الفاضل: كتابات وأقوال في الفكر والسياسة والحياة

(٢) الفاتح عبد السلام، النزاعات داخل الأحزاب، حالة حزب الأمة، مرجع سابق

ساحة ودنوباوي. خاطب الاجتماع الصادق ونقد الله وبينما كان الأخير يخاطب الاجتماع انطفأت الأنوار وهاجمت مجموعات من مليشيا الإمام المكان. أصيب نقد الله بجرح في رأسه بينما أصيبت بنتان من بنات السيد عبد الرحمن المهدي إصابات خفيفة من جراء الاعتداء. اتسع الخلاف داخل الحزب حينما قررت بعض العناصر التي كونت حزب التحرير الوطني في ١٩٥٧ الانضمام لفصيل الإمام)[1].

هنا فقط أصدر السيد الصادق منشور (العقيدة والسياسة) الذي صدر بعد يومين من الأحداث المذكورة. ولندع دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام كطرف ثالث مطلع يروي القصة: (وهناك تطور جديد جلب الأمور لنقطة اللاعودة بين المعسكرين حدث في ٧ يوليو١٩٦٧ حينما أصدر الصادق وبعد سنوات من الصمت (بيان العقيدة والسياسة) الشهير).. وفي ذلك البيان أكد الصادق أنه (لا مجال للإرهاب في تراثنا فالإمام عبد الرحمن سمى بيعته بيعة الرضا).

انتخابات المجالس المحلية ١٩٦٧م

وتزامناً مع هذه الأحداث كانت مساعي التوحيد مستمرة، بل في ذلك الوقت جرت انتخابات المجالس المحلية وقرر الحزب أن يخوضها بشكل يتجاوز الانشقاق، وبحسب خطاب (إلى رجال ونساء الأمة.. رغم الصعوبات والعوائق) مهره السيد الصادق المهدي بتوقيعه في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٧م هنأ فيه جماهير الحزب على نيل ٥٠٪ من جملة مقاعد المجالس التي جرت فيها الانتخابات، وأن الحزب لم يفقد ولا دائرة كان يكسبها بل كسب دوائر جديدة، قال: (كنا حريصين على أن يخوض الحزب معركة الانتخابات المحلية دون انشقاق، وتنفيذاً لهذا الاتجاه اجتمع السادة يحي وأحمد والصادق المهدي والسيد إبراهيم قباني بصفتهم لجنة كانت عاملة على توحيد الحزب، واتفق الرأي على تعيين السيد يحي المهدي مديراً عاما لمعركة الانتخابات ليصدر التوجيهات للتسجيل والإعداد لخوض الانتخابات دون انقسام، وقد أيد المكتب السياسي لحزب الأمة هذا الرأي وأوقفت جميع الإجراءات حتى يعرض الأمر للسيد الهادي المهدي قبيل عودته من الحج، وحرص على خوض معركة الانتخابات بالطريقة التي حدثت. واستطاعت جماهير حزبنا الواعية المخلصة الأمينة أن تجتاز التجربة

(١) الفاتح عبد السلام، النزاعات داخل الأحزاب، حالة حزب الأمة، مرجع سابق

بنجاح،..، وأن تتمسك أيضا بمبادئ الشورى والديمقراطية ورأي الجماعة في تصريف العمل السياسي، فلها منا الشكر الجزيل ولنا فيها الثقة الكبرى أن تقضي بالوعي والثبات على المبدأ على جميع الاتجاهات التي تسيرها الأوهام والأفكار المتعجرفة).. وقال في الخطاب: (على الذين فازوا باسم حزبنا أن لا يشتطوا في الحزبية وأن يحرصوا في حالة حصولهم على الأغلبية في مجلس من المجالس أن يقدموا لرئاسته شخصية قوية ذات كفاءة تتسم بحسن الإدارة والمقدرة على توجيه ورئاسة الآخرين وتتحلى بنظرة قومية عاطفة على الأقليات، حريصة على تطهير الحكم المحلي من المحسوبيات والمفاسد.. ينبغي أن يتصرف الأعضاء الفائزون باسم حزبنا بدافع حرصهم على مصلحة الوطن وكيان الأمة).

على أية حال، في وثيقة أمريكية من القائم بالأعمال الأمريكى لوزير خارجيته فى ١٤ أغسطس ١٩٦٧م يقول إنه فى الشهر الماضى، اعلنت نتائج اغلبية الانتخابات المحلية (المجالس البلدية والريفية). ولاحظ ملاحظات ثلاثة: الأولى (زيادة التأييد لحزب الشعب، حزب الختمية، على حساب الحزب الاتحادى، حزب الأزهرى). واستغرب من ذلك ثم عزاه لتمسك الأزهرى بالتحالف مع الجناح الطائفى من حزب الأمة، وتعديله للدستور ليكون رئيساً دائماً لمجلس السيادة، وتمسكه بحكومة غير مستقرة وغير متجانسة وغير فعالة وفاسدة. والثانية أن الشيوعيين واليساريين والنقابيين لم يحققوا انتصارات كبيرة، والثالثة: (اكتسح حزب الامة جناح الصادق الانتخابات المحلية بالمقارنة مع حزب الامة جناح الامام بنسبة واحد إلى أربعة)[1].

وتشي هذه الوثيقة لو صحت معلوماتها إلى أن بعض منسوبي جناح الإمام خرجوا عن التنسيق المذكور، ولكن الانتخابات كانت في النهاية انعكاس للشعبية الكاسحة التي صارت للحزب بقيادة الصادق.

مشروع فاشل للوساطة

الشاهد، في نوفمبر ١٩٦٧م، رأت بعض عناصر يقودها المرحوم السيد عبد الرحيم الأمين أن تعمل على توحيد حزب الأمة، فوضعت مشروعاً بذلك واشترك في وضعه السادة : يحي المهدي، وأحمد المهدي، وأمين التوم، ومحمد أحمد محجوب، وعبد

(١) محمد علي صالح وثائق امريكية عن اكتوبر والديمقراطية الثانية (٢٧): الفساد و« السفنجات»

الحميد صالح.

وبعد أن تم مشروع الاتفاق قال السيد محمد أحمد محجوب للسيد الصادق المهدي إذا كنت موافقاً على هذا المشروع فإننا سنأخذه للسيد الإمام، فإن وافق فلله الحمد، وإن لم يوافق فإننا سنكون معاً ضد موقفه. اتضح مما حدث بعد ذلك أن تلك العبارة لم يقصد منها إلا المناورة الوقتية[1].

قال السيد الصادق المهدي إنه يوافق على المشروع من حيث المبدأ ، وإنه إذا وافق عليه السيد الإمام من حيث المبدأ توجه الدعوة لأجهزة الحزب موحدة ومجتمعة لاتخاذ قرار نهائي بشأنه. والمشروع هو:

مشروع الوساطة: أسس العمل في حزب الأمة

(١) **الرعاية**: الإمام هو راعي حزب الأمة بمقتضى دستوره وله الصلاحيات الآتية في لوائح الحزب:

أ) يستشار السيد الإمام في كل المسائل الجليلة، ولسيادته أن يلفت نظر الحزب لأي أمر من هذه المسائل يرى ضرورة أخذ رأيه فيه.

ب) للسيد الإمام أن يرشح لرئاسة الجمهورية ويكون رأيه فيصلاً إذا وقع خلاف في ترشيحات النواب، وعجزت عن حله اللجان المحلية وأجهزة الحزب المركزية.

ج) يرشح الراعي رئيس الوزراء بالتشاور مع مجلسه والمكتب السياسي للحزب، ويقدم هذا الترشيح للهيئة البرلمانية فإذا أجازته أعتمد، أما إذا لم تجزه فيعاد الأمر للراعي ومجلسه والمكتب السياسي مجتمعين ، ويكون القرار الصادر منهم واجب التنفيذ.

د) يختار الإمام بوصفه راعياً للحزب شخصاً أو أكثر ليكون نائباً للراعي.

(٢) مجلس الإمام :

(١) يكون للسيد الإمام مجلس لشوراه ولمعاونته في ممارسة صلاحياته المنصوص عنها في اللوائح ويتكون المجلس على النحو التالي:

(١) كتاب قضية الانشقاق

١- وزراء الحزب وممثلوه في مجلس السيادة.

٢- رئيس الحزب ونائبه وأمينه العام ونائب الأمين العام وأمينه المالي ونائبه.

٣- خمسة من كبار رجال الحزب ويختارهم راعي الحزب من بين عشرة يرشحهم أعضاء المجلس المذكورون في البندين (١) و(٢) أعلاه.

٤- توضع لائحة تحدد أعباء مجلس الإمام وتنظم أعماله.

(٣) الديمقراطية في الحزب:

١- قد اتفق على أن تكون الديمقراطية هي المبدأ الذي يحكم أعمال الحزب، وعلى أن تطبق مبادئها الأساسية وهي الشورى، ورأي الأغلبية والانتخاب في تصريف شئون الحزب واختيار المسئولين في أجهزته.

٢- لتحقيق المبادئ المذكورة في الفقرة السابقة: تكون لوائح الحزب مفصلة، وتحدد فيها صلاحيات جميع أجهزته.

(٤) رئاسة الجمهورية :

أ- للسيد الإمام الهادي الأولوية في الترشيح لرئاسة الجمهورية إذا رغب سيادته في ترشيح نفسه، أما إذا رغب سيادته في ترشيح غيره فيعطي مرشحه كل اعتبار.

ب- إذا أبدى السيد الإمام الهادي رغبته في الترشيح لرئاسة الجمهورية، أو رأى غيره من أعضاء الحزب ترشيح سيادة الإمام لذلك فيعرض الأمر على أجهزة الحزب الدستورية لاتخاذ قرار فيه.

ج- المرشح الذي تقره أجهزة الحزب بالطرق الديمقراطية ورأي الأغلبية يقف الحزب وراءه موحداً.

(٥) توحيد الحزب :

(١) تتكون هيئة أمناء من الهيئات الآتية:

أ- هيئة حزب الأمة التي كانت قائمة إلى فجر يوم ١٧ نوفمبر.

ب- الهيئة التأسيسية التي أقرها المؤتمر العام في ديسمبر ١٩٦٤م .

ج- الأعضاء الذين أضيفوا حسب ما اتفق عليه بعد ذلك.

(٢) تنتخب هيئة الأمناء رئيس الحزب ونائبه، والأمين العام للحزب ونائبه، والمكتب السياسي.

(٣) تجرى إعادة تشكيل جميع أجهزة الحزب الموحد بالانتخاب في اليوم المعين.

(٤) ينقح دستور الحزب ولوائحه لكي تتضمن هذا الاتفاق حسب ما يقتضي الحال، في صلب الدستور أو في شكل أحكام انتقالية ملحقة به أو في اللوائح أو في جداول[١].

عندما وصل المشروع للسيد الإمام الهادي المهدي طلب بعض الوقت لدراسته، وبعد حين أرسل رداً عليه بواسطة السيد محمد داؤد الخليفة الذي كان يقول عندما سمع عن مشروع الاتفاق إننا نحن أبناء بيعة والبيعة تقتضي أن يكون الإمام صاحب الأمر والنهي في كل أمر ديني ودنيوي وسياسي وعلينا جميعاً السمع والطاعة. وكتب مذكرة بهذا المعنى يوضح فيها مكانة الإمام في الدين والدنيا.

طبعاً لم يكن الناس قد نسوا أن السيد محمد داؤد هو ذاته الذي استقال من وظيفته قبلها بسنوات ليتفرغ للعمل السياسي، حينما أسس مع عميه، عمر ومحمد المهدي خليفة المهدي وغيرهما، حزب التحرير الوطني في ١٩٥٧م وتمردوا على زعامة الإمام عبد الرحمن المهدي ذات نفسه، وقال دكتور الفاتح إنهم فعلوا ذلك بدافع من الحكومة المصرية، ودعوا إلى (تحرير مواطنيهم في غرب السودان من ربقة تسلط المهدية ولذلك جاء اسم حزبهم الجديد:«حزب التحرير الوطني».ولإظهار علاقة الحاضر بالماضي استخدموا الراية الزرقاء:راية الخليفة شعاراً لهم)[٢]. وقد حاول الإمام عبد الرحمن معهم شتى سبل الترضية والترغيب، وحينما أصروا على مواقفهم أصدر (إعلانا في عام ١٩٥٨ فضح فيه العناصر التي خرجت من حزب الأمة ووصمهم بالخيانة لفشلهم في

---

(١) ذيل المقترح بالملحوظة التالية: (وضعت هذه الوثيقة على أساس الوثائق الآتية : (اتفاقية ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٤م، اتفاقية ١٣/ ٢/ ١٩٦٦م . مشروع اللائحة الداخلية لحزب الأمة (تعديل ١٩٦٦م) . مذكرة السيد الصادق المهدي بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٦٧م . دستور ولوائح ١٩٦٧م .)

(٢) الفاتح عبد الله عبد السلام، سابق

الوفاء ببيعتهم)[1]. وظل السيد محمد داؤد ومن معه خارج حزب الأمة بعد فشلهم الذريع في انتخابات عام ١٩٥٨م وسقوطهم المدوي حتى في الديار التي كانوا يتحدثون باسمها في غرب السودان، ولم يعودوا إلا بعد وفاة الإمام عبد الرحمن حينما تقلد الإمامة الصديق، وعمل على احتوائهم من جديد كما ذكرنا. فالسيد محمد لم يكن مؤهلاً للمزايدة حول بنوة البيعة بحال.

كان رد الإمام الذي جاء بيد السيد محمد داؤد هو:

١) إلغاء منصب الرئيس في إعادة تكوين الحزب ما دام الإمام هو الزعيم السياسي للحزب.

٢) تفويض الإمام لإبعاد المخربين الذين كانوا هم السبب في خلق الانقسام وتعميقه وتعمد الإساءة للإمام.

٣) حل جميع مكاتب حزب الأمة بالأقاليم وإعادة تكوينها من جديد بواسطة المكتب السياسي الجديد للحزب.

٤) فصل جميع الموظفين السياسيين وإعادة تعيينهم حسب ما يتفق عليه الطرفان.

٥) تقديم كشف بأسماء رؤساء وسكرتيري اللجان بالأقاليم وكذلك أسماء الموظفين السياسيين جميعاً.

٦) اعتبار أن الدستور واللوائح الحالية التي أجيزت مؤخراً بواسطة الهيئة التأسيسية هي الأساس لأي اتفاق يتم مع سريان البنود أعلاه وتنفيذها جميعاً.

الدستور المشار إليه هو الدستور الذي صكه لثلث جناح الإمام السيد محمد أحمد محجوب (دستور الزعيم) والذي أجازوه في نوفمبر ١٩٦٧م. الدستور الذي اشتهر باختراع منصب جديد في الحزب: الزعيم، إذ جعل الإمام هو زعيم الحزب وصاحب السلطة المطلقة فيه!

بالطبع لم يجز الحزب هذه المطلوبات وفشل مشروع الوساطة، واتضح أن المحجوب كان (يدي الحلة وصاه.. والنقارة عصاه)!

---

(١) نفسه

مهما كان.. يعز علينا نبش تلك الصفحات الخلافية.

وسوف نتابع في صفحات لاحقة كيف اندمل الجرح داخل الكيان بسرعة عجيبة، وكيف لاحظ السيد الصادق أن عمه صار مؤيداً لآرائه بشكل مدهش.. بل إن السيد الصادق ظل عمره اللاحق يحاول أن يمحو أثر تلك المعركة التي خاضها مرغماً لتثبيت ما رآه حقاً، ولكنها مست حبيباً أو أحبة لم يرد لهم مساساً. أما ما مُسّ به هو ومع أنه كان الأوفر، فقد غفر، بل تفهم وقبر كل سهام صابته.

خرق الدستور فبراير ١٩٦٨م

قامت الجمعية التأسيسية وعمرها عامين في ١٠ يوليو ١٩٦٥م أي أن صلاحياتها تنتهي في ١٠ يوليو ١٩٦٧م، ولكن و(لكي تبقى الجمعية التأسيسية غير متأثرة بالصراعات الحزبية في داخلها حتى تتمكن من إجازة الدستور الدائم للبلاد أجازت تعديلاً للدستور في اليوم الخامس من شهر يونيو عام ١٩٦٧م هذا نصه: «يلغى البند (١) من المادة (٥٣) من الدستور ويستبدل بالآتي: تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك اليوم التاسع والعشرين من فبراير ١٩٦٨م، ولا يجوز حلها). وكانت المادة ٥٣-١ تقرأ كالآتي: (تستمر الجمعية التأسيسية لمدة سنتين من بداية انعقادها، ولا يجوز حلها)[1].

إن لجنة الدستور التي بدأت أعمالها متأخرة جداً وفقط في فبراير ١٩٦٧م، لم تفرغ من مهمتها بتقديم مشروع الدستور الدائم إلا في يناير ١٩٦٨م. وعرض المشروع على الجمعية التأسيسية التي بدأت في مناقشته مادة مادة، وكان قد تبقى في عمرها ثمانية وأربعون يوماً لإنجاز هذه المهمة.

وفي هذا الوقت كانت الحكومة (التي جاءت بأغلبية بسيطة: ١٠٨ ضد ٩٣ صوتا) في حالة فقدان للتأييد، وكانت المعارضة تود طرح الثقة فيها في ٨ فبراير ١٩٦٨م. يقول حاج موسى: (وكان من المؤكد نجاح المعارضة في سحب الثقة من الوزارة، ولذلك فكرت الحكومة في إيجاد مخرج من الأزمة ولم يكن أمامها إلا حل الجمعية التأسيسية، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٣ من الدستور تمنع حل الجمعية)..(رغم ذلك لم

(١) (أمين ص ٢٦٤)

تمثل أحزاب الحكومة الائتلافية لهذا الحظر وتواجه الجمعية في صباح اليوم الثامن من فبراير، بل عمدت إلى دعوة نوابها في الجمعية التأسيسية إلى اجتماع يعقد بالقصر الجمهوري مساء ٧ فبراير، حيث اتفقت أحزاب الحكومة على أن يتقدم نوابها في الجمعية التأسيسية باستقالاتهم).. (استدعي رئيس الجمعية التأسيسية في نفس المساء للحضور بالقصر الجمهوري، وعند حضوره قدمت له استقالات ٩٠ نائباً من عضوية الجمعية التأسيسية، ولكن رئيس الجمعية اعتذر عن استلام هذه الاستقالات لأنها قدمت له في زمان ومكان لا يسمحان له باستلامها)..وأشار (إلى تقديم هذه الاستقالات له في دار الجمعية صباح اليوم التالي). (ولكن الحكومة لم تنتظر حتى الغد لأنها كانت تعلم ماذا سوف يحدث غداً، وأن سقوطها محتم، ولذلك اعتبرت أن إخطار النواب التسعين لرئيس الجمعية باستقالاتهم كافٍ رغم أنه لم يستلمها، وبناء عليه قرر مجلس السيادة أنه بعد أن قدم ٩٠ عضواً استقالاتهم من الجمعية لم تعد الجمعية تملك صلاحية وضع الدستور الدائم والذي يشترط لإقراره توافر أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية)..(وعليه أصدر مجلس السيادة في نفس مساء يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٨م قراراً يقضي بحل الجمعية التأسيسية منذ اليوم السابع من فبراير سنة ١٩٦٨م)[1].

كان تآمر مجلس السيادة لخرق الدستور وحل الجمعية وعلى يدي السيد إسماعيل الأزهري شخصياً مؤسفاً جداً، وكانت هتافات مستنكرة يومها تقول: أبو الزهور خرق الدستور!

قاد الصادق وحزبه معارضة هذا التصرف الأخرق، وفي صباح ٨ فبراير تجمع نواب المعارضة بمنزل زعيم المعارضة بأم درمان وساروا في موكب متجهين لدار الجمعية التأسيسية فاعترضت طريقهم قوات الأمن ومنعتهم من دخول الدار، فعقدوا اجتماعا باسم الجمعية تحت ظلال الأشجار في الساحة التي تقع بين دار الجمعية ومبنى القضائية، واتخذوا عدة قرارات كلها تصب في رفض قرار حل الجمعية وإدانة مجلس الوزراء ومجلس السيادة بخرق القانون بمخالفة المادة ٥٣ من الدستور، واستعمال القوة ضد نواب الشعب وإعاقتهم من ممارسة سلطاتهم.

وقاموا بسحب الثقة من رئيس الوزراء ومن مجلس الوزراء، مع تقديم عريضة

(١) (حاج موسى ص ٣٠٩- ٣١٠)

للقضاء[1]. لكن كلمة القضاء تأخرت ولم يفصل في العريضة المقدمة إليه حتى قيام انقلاب مايو، وفي المقابل فإن إجراء الحكومة بالتآمر مع مجلس السيادة سرى ولم يمكن للمعارضة أن توقفه فقررت أن تخوض المعركة الانتخابية لسنة ١٩٦٨م.

وفي ذلك قال السيد الصادق المهدي في خطابه الذي ألقاه بمؤتمر بحدائق المقرن في ٣ مايو ١٩٦٨م: *(إن الوضع القانوني والدستوري في البلاد رهين بكلمة القضاء التي يؤسفنا أن تأخرت تأخراً غير منتظر وغير مفهوم والقضاء يعلم ضرر هذا على البلاد، والمطلوب منه لم يكن أكثر من تفسير الدستور في بعض بنوده. إن هذا التأخير يثير شكاً كبيراً في استطاعة القضاء أن ينقذ البلاد من أزماتها الدستورية، ولا شك أن هذا التخوف أصبح حياً وقوياً في نفوس المهتمين بأمر العدالة في البلاد، والأمل معقود في رجال القضاء أن يعملوا على إزالة كل العوائق التي تقف في سبيل تصريف العدالة الدستورية.. وإن وضعاً سياسياً جديداً قد فرض نفسه بقيام الانتخابات الحالية التي لها وزنها السياسي وإن انعدم أساسها الدستوري ولا سبيل إلى إنكار هذا الوضع الجديد).*

والمؤسف أن هذا التعطيل أدى بشكل مباشر لنسف أمل الشعب السوداني في إجازة الدستور الدائم للبلاد، وبعد الحكومة الجديدة لم يتم البناء على أعمال اللجنة القومية بل أنشئت لجنة جديدة.

والأثر الأبلغ لخرق الدستور كان إفقاد ثقة المواطنين في النظام البرلماني، حيث يبلغ التناحر الحزبي لدرجة خرق الدستور بشكل صريح لا لبس فيه. تصرفات من فوضاها أن يستدعي رئيس مجلس السيادة رئيس الجمعية لقبول الاستقالات في القصر مساء! ثم توجه قوات الأمن لمنع أعضاء الجمعية التي تنعقد تحت ظل شجرة!

أبرزت هذه الأحداث مساوئ كثيرة في العمل السياسي والحزبي في السودان، جعلت السيد الصادق منتقداً جدا لعيوب النظام البرلماني، ساعياً بشدة إلى تكوين يخفف من غلواء التعصب الحزبي ويسمح في ذات الوقت بالديمقراطية والشورى، وقد رأينا كيف نادى لذلك التنظيم في مؤتمر أبا، وبعد قيام ثورة أكتوبر، ثم أقنعته تجربة الديمقراطية الثانية هذه به.. هذا التنظيم الموحد حينما جرّب في السودان في عهدي مايو و(الإنقاذ) أقنعه كما سوف نرى بأن التعددية الحزبية هي أفضل السيئين!

(١) (حاج موسى ص ٣١١-٣١٢)

انتخابات عام ١٩٦٨م

لقد ظن التآمر الثلاثي على الصادق أن وجوده رهين بالهيئة البرلمانية لحزب الأمة المنتخبة في ١٩٦٥م، وأنه إذا جرت انتخابات عامة فسوف يكتسح جناح الإمام كل المقاعد على غرار ما حدث للحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب التحرير، فقد وقفا في وجه الإمام عبد الرحمن المهدي وكان خلفهما شخصيات من داخل أسرة الإمام المهدي وخلفائه، ولكن الانتخابات مسحت بهم الأرض.. ولكن فألهم كان مردوداً. الصادق نفسه لم يفلح في دخول البرلمان، ولكن جناحه تفوق على جناح الإمام!

بدأ التسجيل لهذه الانتخابات في فبراير ١٩٦٨م وبدأ الترشيح في ٦ مارس والتصويت في ١٨ أبريل وأعلنت النتيجة في آخر أبريل ١٩٦٨م.

كانت جملة أصوات الجناحين تمثل الرقم العددي الأكبر كما أن السند الشعبي العددي الذي أيد أغلبيته الهيئة البرلمانية (الصادق) كان ٦٠٪ بالمقارنة مع سند الجناح الآخر (الإمام) ٤٠٪[1] أي أن الانقسام الشعبي كان مشابها للانقسام البرلماني لحد كبير.

كانت نتيجة الانتخابات كالتالي[2]:

---

(١) يورد تقرير الانتخابات، وكتاب الانتخابات للدكتورين أبو شوك وعبد السلام نسبة مغايرة، ولكن مثلما أوضحنا في الجدول أدناه فإن حزب الأمة في كتابه (انتخابات أبريل ٢٠١٠م في الميزان) استند على عدد من القرائن أهمها قوائم جناح الأمة الصادق التي كانت تحتوي على أسماء نواب نزلوا كأمة بدون اضافة جناح الصادق.

(٢) مأخوذ من أبوشوك وعبد السلام- سابق مع إضافة مقاعد وأصوات ما وضعاه (أمة) إلى (الأمة الصادق) وذلك بالرجوع لعدد من القرائن أهمها: أن حزب الأمة جناح الصادق كان يعتبر أنه فاز بـ٤٥ مقعداً مما يعني أن هناك عدد من الذين نزلوا مستقلين كانوا كذلك تابعين لذلك الجناح، كذلك وجود أسماء المرشحين (أمة) في قوائم حزب الأمة جناح الصادق. (نقلاً عن كتاب حزب الأمة عن الانتخابات- مرجع سابق)

وتجد/ين أرقام مقاربة لذلك في بيان المكتب السياسي الصادر عن حزب أمة بعنوان نتيجة انتخابات ١٩٦٨ وهو بيان هام جداً من ناحية النظر لتقييم الحزب حينها للانتخابات، والنقد الذاتي الذي يكتنفه، والبيان موجود في موقع حزب الأمة القومي بالإنترنت.

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية للمصوتين٪	المرشحون	دوائر المرشحين	المقاعد التي فازبها
الاتحادي الديمقراطي	٧٤٢.٢٣٦	٤٠.٨٠	٢٩٩	١٩٦	١٠١
الأمة- جناح الصادق	428.274	23.53	266	181	٤٢
الأمة- جناح الإمام	٣٢٩.٩٥٢	١٨.١٣	١٦٨	١١٩	٣٠
مستقلون	٧٠.٠٤٧	٣.٨٥	٧٢	٥٩	٩
سانو	٦٠.٤٩٣	٣.٣٢	٥٥	٣٧	١٥
جبهة الميثاق الإسلامي	٤٤.٥٥٢	٢.٤٥	٢٦	٢٦	٣
جبهة الجنوب	٣٩.٨٢٢	٢.١٩	٤٣	٤٠	١٠
الجبهة الاشتراكية	٢١.٨١٤	١.٢	٥	٥	–
الاشتراكيون	١٩.٦٩٥	١.٠٨	١٢	١٢	–
مؤتمر البجا	١٥.٣٨٢	٠.٨٥	١١	١٠	٣
الوطني الاتحادي	١٠.١٥٩	٠.٥٦	٣	٣	–
دون لون سياسي	٨.٢٦٤	٠.٤٥	٢	٢	١
اتحاد المزارعين	٦.٦٦١	٠.٣٧	٨	٨	–
قوى العاملين	٥.٢٠٤	٠.٢٨	١	١	١
اتحاد جبال النوبة	٣.١٧١	٠.١٧	٢	٢	٢
حزب النيل	٢.٧٠٤	٠.١٥	٥	٥	١
حزب الأحرار	١.٨٤٤	٠.١	٧	٧	–
الحزب الإسلامي	١.٧٧٢	٠.٠٩٦	١	١	–
اتحاد غرب السودان	١.٦٩٥	٠.٠٩٣	٣	٣	–
الشيوعيون	١.٦٥٢	٠.٠٩١	٢	٢	–
الجنوب الديمقراطي	١.٥٣٥	٠.٠٨٤	٣	٣	–

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية للمصوتين٪	المرشحون	دوائر المرشحين	المقاعد التي فاز بها
حزب الوحدة	١.٤٧٨	٠.٠٨١	٤	٤	–
اتحاد العمال	٦٦٨	٠.٠٣٨	١	١	–
حزب السلام	٣٨٧	٠.٠٣٧	٤	٤	–
الاشتراكيون الديمقراطيون	٢٢٠	٠.٠١٢	١	١	–
وطني اتحادي: جناح الصادق	٦٣	٠.٠٠٣	١	١	–
مؤتمر القوى الحديثة	٣٣	٠.٠٠٢	١	١	–
الجملة	١.٨١٩١.٧ ٧٢	١٠٠٪	١٠٠٦	–	٢١٨

هذه النتيجة أظهرت أثر الانقسام على الحزب الذي نال أكبر المقاعد في الانتخابات السابقة، كما ساعدت إعادة توحيد حزبي الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي في حزب (الاتحادي الديمقراطي) على التقدم حيث نال أكبر عدد المقاعد.

وأظهرت الانتخابات أيضاً الحقائق الآتية:

- فقد الحزب ٢٤ مقعداً بسبب الانشقاق، فقد توزعت أصوات ناخبي الحزب فيها بين الشقين مما أتاح لأحزاب أخرى أن تفوز بالدوائر المعنية.

- جملة الأصوات التي نالها حزب الأمة بشقيه ٤٢٪ من جملة الأصوات بينما نال الاتحادي الديمقراطي ٤١٪ من الأصوات، ولكن عدد الدوائر التي حاز عليها الحزب من شقيه تقل عن دوائر الاتحادي الديمقراطي بكثير[١].

بعد إعلان نتيجة الانتخابات اجتمع المكتب السياسي للحزب (جناح الصادق) وناقش النتائج وكلف الأمين العام الأمير عبد الله نقد الله بتكوين أربع لجان لتقييم الانتخابات، والموقف المالي، والعمل الشعبي، والتنظيم الحزبي.

(١) نتيجة الانتخابات العامة مايو ١٩٦٨، بيان حزب الأمة لأعضاء المكتب السياسي

قامت اللجان بالأعباء الموكلة إليها وجاءت بنتائجها للمكتب السياسي فدخل في مناقشات مطولة للدراسة التي قامت بها اللجان، وخرج بتوصيات واقتراحات كان أولها العمل على توحيد حزب الأمة. وقد قدمت تلك المناقشات والمقترحات في بيان مطول بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٦٨م، وزع على أعضاء الهيئة التأسيسية لتجتمع وتقرر فيما قرره المكتب السياسي.

علق دكتور الفاتح عبد السلام: (أظهرت نتائج الانتخابات الأثر الكارثي للخلاف.لم يكن هناك منتصر بين المعسكرين: فقد كسب الصادق ٣٦ مقعداً بينما حصل الإمام على ٣٠ مقعداً، ورفض ٦ من مرشحي حزب الأمة الفائزين الانتساب لأي من الفصيلين. خسر حزب الأمة ٢٤ دائرة أغلبها للاتحادي الديمقراطي بسبب تعدد المرشحين. سببت نتائج الانتخابات صدمة في معسكري حزب الأمة.أدركت القيادات في الطرفين أن الجهة الوحيدة المستفيدة من خلاف حزب الأمة كانت الحزب الاتحادي الديمقراطي.وعلى هذه الخلفية وثواباً للعقل بدأ هؤلاء القادة مراجعة مواقفهم والتفكير في المصالحة.[1]) ولكن كما ذكرنا كل أدبيات جناح الصادق تضم الستة المعنيين إليها وتعد كذلك ثلاثة آخرين من المستقلين. على أية حال.. الانتخابات كانت درساً قاسياً.

هذه المرة كان الإمام وجماعته أكثر استعداداً للتفاهم، فمن ضمن دروس الانتخابات القاسية لذلك الجناح: أن شعارات تطوير العمل السياسي داخل الحزب لم تكن نابعة من قيادات مثقفة منفلتة في المركز وحسب كما كانوا يقدرون، ويعتقدون أن جماهير الحزب ستقف إلى جانبهم بنسبة الأغلبية الساحقة. لقد ظهر لهم بما لا يدع مجالاً للشك أن الانشقاق لم يكن يشبه انشقاق الحزب الجمهوري الاشتراكي ولا انشقاق حزب التحرير، بل كان ملموساً بين القواعد. ورأى الجانبان كيف أضاع الانشقاق فرص الحزب في الانتخابات.

ولن نبرح هذه المحطة بدون الإشارة لحادثة سقوط السيد الصادق في دائرة الجبلين أمام مرشح الإمام، إذ أن الشقان دخلا الانتخابات بدون أي معرفة لخارطة الإنشقاق الشعبية، وفي الحقيقة فإن دراسة هذه الخارطة برأيي سوف تكون مثيرة ويمكن ربطها بخارطة الولاءات بين السياسي والعشائري أوالمصلحي وبين الديني منها داخل حزب

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام، سابق

الأمة.

فالمناطق الأكثر تمسكا بالعقيدة الأنصارية بشكل أصم صوتت لجناح الإمام بدون تساؤل، وكان ذلك الحال في النيل الأبيض وفي بعض مناطق الوجود الأنصاري في الشمال كما لدى الجبلاب (بالقرب من شندي) ومناطق العكد والموسياب (بالقرب من الدامر)، ولكن مناطق أخرى أكثر صوتت لجناح الصادق كما في دارفور وكردفان.

ومن الظواهر التي تستحق الالتفات ما حدث في دارفور المعروفة بعمق الولاء العشائري وقوة الرابطة القبلية والإدارة الأهلية فيها، ولكن بالرغم من ذلك مثلاً سقط في الانتخابات ابن ناظر الرزيقات الدكتور آدم موسى مادبو الذي كان ووالده في جناح الإمام أمام مرشح جناح الصادق في دائرة الضعين عزوته وأهل قبيلته.

حكومة المحجوب الثالثة (٧ أبريل ١٩٦٨- مايو ١٩٦٩م)

حاز حزب الأمة بجناحيه كما ذكرنا على أكثرية الأصوات في انتخابات ١٩٦٨م العامة، ولكن الانقسام وتفريق الأصوات بين القسمين، بالإضافة لأسباب أخرى جعل حصيلة الحزب ضئيلة في عدد المقاعد البرلمانية. وجرى الائتلاف الذي دخل فيه جناح الإمام الحكم مع الحزب الاتحادي الديمقراطي (الذي وحّد كلا من الوطني الاتحادي بقيادة الأزهري وحزب الشعب الديمقراطي التابع للسيد علي الميرغني) وحاز حزب الأمة جناح الإمام من جديد على منصب رئيس الوزراء الذي تقلده أيضاً المحجوب.

وكما أوردنا آنفا فإنه وبعد الانتخابات ظهرت بوادر التوحيد داخل حزب الأمة، ولكن استمرار الحرب في الجنوب، والتدهور في الأداء المالي كل ذلك وغيره فاقم من الأزمة السياسية بالبلاد، يضاف إليها اغتيال السيد وليم دينق في أحراش الجنوب في مايو ١٩٦٨م وما تبعه من شكوك. فقد كان وليم دينق من أكثر الساسة الجنوبيين العاملين من أجل حل عادل لمشكلة الجنوب، وقد تحالف مع حزب الأمة- الصادق- في سعيه للحل السياسي الذي يحقق طموح الجنوبيين في بلاد عادلة تزال التفرقة فيها بين أبنائها، ولكنه تعرض لمؤامرة واغتيل في الطريق من واو إلى رمبيك أثناء رحلة طوافية معروفة وذلك في ٥ مايو ١٩٦٨م.

كان اغتيال وليم دينق طعنة نجلاء للحركة السياسية السودانية المعافاة خاصة فيما يتعلق بالتعاون الشمالي الجنوبي.

وقد اتخذت حكومة المحجوب الحاكمة حينها موقفاً غير آبه لخطورة القضية ولم تسع للتحقيق الواجب في الأمر. واعتبر حزب الأمة بقيادة الصادق أن ظروف مقتل السيد وليم دينق كانت غامضة وأن التحقيق فيها ضروري، وفي بيان صدر بتوقيع السيد الصادق المهدي تمت المطالبة بإجراء هذا التحقيق، وبحسب البيان فإن السيد (وليم دينق علم من أعلام السودان، له خصوم، وعنده مواقف، وله أصدقاء وأعوان، ولا يحسم أمر قتله إلا إجراء تحقيق عادل دقيق عاجل بواسطة لجنة مستقلة نزيهة تتولى التحقيق وتصدر تقريراً واضحاً يجيب على كل التساؤلات ويحدد المسئولية). وهو ما لم يتم.

وداخل حزب الأمة اعتبر البعض أن اغتيال وليم دينق هو مؤامرة ضد حليفه الصادق، وهذا ما شاع لدى كثيرين، وعلى الأقل كان معروفاً أن مقتله يضير الصادق الذي كان عونه ومأمله، كما جاء في رثاء السيد إسحق الخليفة شريف له:

سيعرف فقدك الكبار يوم الجد أقرانك

أولئك قلة والله بين الناس أقرانك

عرفتك صفوة في الناس يا وليم

خلاصة أرضنا السمراء يا وليم

وعون الصادق المأمون للمستقبل الغافي

شهيد النكبة النكباء

ذات المركب الجافي

ثكلت براعم الآمال من ينبوعها الصافي

فأبكى قبره المحفور عند التونج أشعاري

وصوغي ذكره العملاق

من أعماق أغواري

وقولي إننا بالصدق أو بالعزم أجبال

تقاوم فتنة رعناء فوق النيل تنهال

ويبذر غرسها المشئوم بالشطآن أنذال

سنصبر إننا في الصبر لو تدرين أبطال

كأن مريرة المكروه إذ نحسوه (جربال)

ونحمد ربنا الرحمن في المكروه لا نألو

ونعرف أننا لله لو تمتد آجال

ولكن من الجهل في السياسة السودانية أن البعض يكتبون اليوم ويتهمون الصادق بأنه كان وراء الجريمة! بينما هي جريمة لو لم تكن ضده فقد أضرته وأصابته في زنده، وهذا ما يعرفه العارفون لا آخذو التاريخ من الملفقين أو حكايات السمر.

وكان الدكتور عبد الله علي إبراهيم اتصل بي مرة لأسأل عنه الإمام الصادق المهدي إن كان يعتقد أن مقتل وليم دينق قام به منافسوه السياسيون بقصد تعويق تحالفهم القوي والمرهوب يومها، إلا أنه أجاب بأنه يعتقد أن مقتله كان وراءه بعض ضباط الجيش في الجنوب ولا يظنها جريمة دبرها سياسيون، ولكنه يعتقد أن السياسيين أخطأوا في عدم إعطاء الحدث أهميته والتحقيق والمساءلة المستحقتين حوله، مما صيره إحدى غبائن الجنوب على الشمال، والمظالم الوطنية التي يجب إجلاؤها.

إعلان توحد الحزب ٧ أبريل ١٩٦٩م

لم يستمر انقسام الحزب طويلا بعدها. فعلاوة على أن نتيجة الانتخابات أعطت درساً مستحقاً للطرفين، غاب السيد محمد أحمد محجوب عن الساحة لفترة طويلة بسبب علة ألمت به من يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨م وحتى فبراير ١٩٦٩م، حيث ذهب مستشفياً للندن ثم للمغرب في ضيافة الملك الحسن الثاني ملك المغرب. وفي أثناء غيابه جرت أكثر من محاولة للإصلاح بين الفئات المتعارضة داخل الحزب.[١]

وبنهاية العام ١٩٦٨م كانت المداولات حول التوحيد قد وصلت مرحلة متقدمة، وصدر بيان من السيد الصادق المهدي في ١٥ ديسمبر ١٩٦٨م يفيد هذا المعنى ونصه:

(نيابة عن السيد الإمام الهادي وأصالة عن نفسي أرجو توضيح الآتي:

---

(١) غراهام توماس، السودان موت حلم الصفحات ١١٣- ١١٤

أولا: إن مبدأ توحيد حزب الأمة قد تم الاتفاق عليه وسرنا قدماً في سبيل بحث الأمر وتحقيق التوحيد.

ثانيا: لقد كنا نزمع إصدار بيان عام في هذا الصدد فرأينا أن يشتمل البيان على بعض التفاصيل فأجلناه حتى يتم الفراغ من هذا الجانب.

ثالثا: نرجو أن يعاوننا المواطنون بالإمساك عن التعليقات ونشر الأخبار غير الدقيقة وغير العليمة عن الموقف في حزب الأمة حتى يوضح الأمر من الجهات المعنية بيننا جليا. فإن إعلان التوحد وإجراءاته المختلفة سيتم في الوقت المناسب وبالطرق الصحيحة السليمة إن شاء الله).

وفي فبراير ١٩٦٩ صدر بيان آخر يؤكد أن تأخير صدور بيان التوحيد جاء لسفر الإمام الهادي.

ويبدو أن التوحيد كان قد تم فلم يتبق سوى إعلانه، لأنه حينما ولدت طاهرة أختي في ٢ مارس ١٩٦٩م سماها الإمام الهادي، وهي الوحيدة فينا التي لم يسمها الوالد الحبيب، وذلك تيمنا بأجواء الوحدة والوئام، وظلت طاهرة لهذا السبب تحس بالعلاقة المميزة التي تربطها بالإمام الهادي وبيته.

قبل ذلك بعام، وفي مارس ١٩٦٨م ولد صديق أخي، بينما ولدتُ في ديسمبر ١٩٦٧م. وتحكي أمي الحبيبة رحمها الله كيف أنه حينما صار عمري شهرين وزيادة كان السيد الصادق في ظروف انشغال شديدة، فكان يقضي جل وقته في المكتب ولا يأتي إلا متأخراً جداً، فاتفقت مع عمي إبراهيم علي مدير مكتبه أن يدخلني إليه على أني طفل أسمته أمه عليه، وفعلاً ساقني ملفلفة فقبلني السيد الصادق في جبيني ودس في طيات لفافتي عشرة جنيهات وكانت مبلغاً كبيراً، قالت أمي: حينما قالت له ليلاً إنك من فرط غيابك لم تتعرف على ابنتك، لامها أيما لوم كيف تنبهه للغياب بهذه الطريقة، وأردف بأن الأطفال كلهم في صغرهم يتشابهون.

الشاهد، أخيراً أعلن التوحيد وصدر بيانه باللغتين العربية والإنجليزية في ٧ أبريل ١٩٦٩م (نص بيان التوحيد في الملاحق) بينما أقيم احتفال ضخم في يوم ١١ أبريل.

يقول دكتور الفاتح: (وفي ١١ أبريل١٩٦٩ أعلن الفصيلان رسمياً توحيد حزب

الأمة. وفي اليوم التالي تمت الاحتفالات في أمد رمان وقرأ الإمام للجمهور أسس إعادة التوحيد. حاولت تلك الأسس إيجاد توازن بين طموحات الصادق وبرنامجه الإصلاحي وبين محافظة الإمام. تم إلغاء منصب رئيس الحزب واستبدل «بزعيم الحزب» والذي يملأه الإمام بالإضافة لأن يكون الإمام مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية. وسمي الصادق أمين عام الحزب ومرشح الحزب الوحيد لرئاسة الوزارة).

والحقيقة هي أن بيان التوحيد كان قد وقع يوم ٧ أبريل، بينما كانت الاحتفالات التي شملت كل من أم درمان والخرطوم، وتمت فيها إذاعة بيان التوحيد (الإمام الهادي) وإلقاء خطبة التوحيد (السيد الصادق) كانت في يوم الجمعة ١١ أبريل، إذ توافدت الجماهير على ميدان أبو جنزير بالخرطوم حوالي الرابعة عصراً يصحبها السيد الصادق المهدي وتدفق صدر الموكب لبوابة القصر الجمهوري واتجه عبر شارع النيل صوب أم درمان، وتقول صحيفة الأمة (وعندما بلغ صدر الموكب التاريخي الحافل منتصف شارع الأربعين لم تكن مؤخرة الموكب قد بارحت شارع النيل بالخرطوم)! واتجه الموكب في النهاية لميدان الخليفة حيث استقبله الإمام الهادي، وهناك تلى الإمام الهادي البيان وخطب الصادق، وتكلم محمد أحمد المحجوب والأمير نقد الله وأحمد المهدي.

أما بيان التوحيد فنص على الأسس والمبادئ التالية:

١- حزب الأمة حزب عصري ديمقراطي مفتوح لكل السودانيين ويكون ملء المناصب القيادية فيه بالانتخاب ويخضع الأشخاص الذين يتم انتخابهم لتولي المسئولية للمحاسبة من أجهزة الحزب وتتخذ القرارات في كل المسائل التي تخص سياسة الحزب والبلاد برأي الأغلبية.

٢- بالنظر لزعامة السيد الإمام الهادي المهدي في الحزب والبلاد فإنه هو المرشح الوحيد لحزب الأمة لرئاسة الجمهورية في ظل دستور البلاد الدائم.

٣- يلي السيد الإمام الهادي المهدي في سلم مناصب الحزب العليا السيد الصادق المهدي بحكم انتخابه السابق ليمارس جميع صلاحيات رئيس الحزب ويباشر مسئوليات الأمانة العامة ويتولى رئاسة الجهاز التنفيذي في أي حكومة يؤلفها حزب الأمة أو يشترك فيها وهو يؤدي هذه الأعباء بتفويض من السيد الإمام الهادي ومن أجهزة الحزب ويكون خاضعا لمحاسبة تلك الأجهزة.

٤- قيام مجلس عال يتولى وضع سياسة الحزب العليا والإشراف على إدارة شئونه ومحاسبة الأجهزة التنفيذية حتى يتم وضع دستور الحزب الموحد وتنتخب بموجبه أجهزة الحزب.

٥- لقد اجتمع شمل حزب الأمة على التضامن والصلح بين جميع عناصره وأفراده.

وانطلاقاً من هذا الوضع الذي اتفق عليه واستناداً على هذا المفهوم يعيد المجلس العالي النظر في الأوضاع السياسية الراهنة، ويحدد مواقف الحزب الموحد منها، وهذه الأوضاع هي:

أ- أهداف حكم البلاد في الفترة الانتقالية الحالية وشكل الحكومة التي يراها الحزب في هذه المرحلة.

ب- وضع الدستور الدائم للبلاد.

ج- الموقف من القضية الدستورية.

د- دراسة وإعداد منهاج الحزب للأخذ بيد البلاد في هذا الظرف الحرج من تاريخها.

وإننا إذ نزف البشرى لجماهير حزبنا بهذا اللقاء نطلب إليهم أن يعلنوا صلحاً عاماً شاملاً بينهم، وأن يوحدوا لجانهم وجهودهم السياسية لمواجهة الأعباء الوطنية الكبرى التي ستلقى على عواتقهم في الغد القريب.[(١)]

وألقى السيد الصادق خطبة طويلة تعرض فيها لتاريخ الكيان ودوره، وما حدث بعد ثورة أكتوبر، وتمزق القوى السياسية يميناً ويساراً، والدور المفروض على الحزب لعبه مشيراً للمسألة الدستورية وتعثرها معترفا بأن التوحيد لم يكن مسألة سهلة، قائلاً:

(لقد بدأت مباحثات توحيد حزب الأمة بمبادرة من السيد الإمام الهادي، وكنت وأنا أتحدث معه مفوضاً من أجهزة الحزب الذي انتمي إليه فقطعت المباحثات منذ أكتوبر حتى يومنا هذا خمسة أشهر. وإني لأحمد الله على تلك الفترة فبقدر ما بدت علاقاتنا في بدايتها مشوبة بسوء الظن والمرارة التي علقت من الماضي القريب وجدت من الإمام

(١) صحيفة الأمة في يوم الأحد ١٣ أبريل ١٩٦٩م، والنص الكامل لبيان التوحيد في الملاحق

رعاية الأب وحنكة الخبير وسعة العقل والصدر، فقربت الشقة وأزالت المرارة، وقويت الثقة، واستمر تفاوضنا بتفويض من قادة الحزب وزعمائه ومشاركة منهم في بعض الأحيان حتى برزت معالم الاتفاق لإعادة توحيد حزب الأمة.

وعندما ظهرت وتأكدت معالم الاتفاق اطلع عليها قادة حزبنا ومكتبنا السياسي وهيئتنا البرلمانية وهيئتنا التأسيسية في سلسلة من الاجتماعات فناقشوها نقاشا مستفيضاً، وليس صحيحاً كما ورد في بعض الصحف أن الهيئة التأسيسية لم تقبل تلك الأسس إلا بالتصويت بأغلبية معلومة، بل الصحيح هو أن تلك الأجهزة أبدت ملاحظاتها واتخذت قراراتها وأجازت الاتفاق بعد ذلك في كل تلك المراحل بالإجماع، بل إنني لا أكتم سراً إذا قلت إنني شخصيا كنت مدفوعاً بتلك الأجهزة لتحقيق التوحيد بأسرع من سرعتي الطبيعية[1].)

ونجد بالتالي أن وصف دكتور الفاتح أعلاه للبيان صحيح من ناحية أن فيه توازن بين طموحات الصادق الإصلاحية ومحافظة الإمام. ولكن الملخص الذي اتخذه لم يكن دقيقاً وكان مائلاً نحو خط دستور جناح الإمام لسنة ١٩٦٧م والذي كان يلقى استهجاناً كبيراً بمنطق ليبرالي خاصة لفظة (الزعيم). فالبيان تحدث عن زعامة الإمام المهدي في الحزب والبلاد ولم يتحدث عن منصب دستوري جديد اسمه «الزعيم»، وهذه الزعامة كانت تتخذ في الدساتير الماضية شكل راعي الحزب، ولكن صلاحيات الراعي كانت تتقلص مع الزمان بيد أن هذا البيان قد ذهب في اتجاه مضاد لحركة التطور بزيادتها، وهذا بسبب طبيعته كونه يحاول الجمع بين نقائض.

وفي المقابل نجد كذلك ما يصر الصادق على إثباته من أن التوحيد تم على أساس أن المناصب في الحزب تحسم بالانتخاب والقرارات بالأغلبية.

والبيان فيما عدا حسم مسألة ديمقراطية الانتخابات لم يتحدث إلا عن أوضاع آنية وانتقالية، ومن المؤكد أن تسمية مرشحي الحزب فيه لم تكن موفقة، وهنا من جديد نستطيع القول إن السيد الصادق (ذهب بعيداً) لإرضاء الإمام الهادي، أو أن من معه في الحزب هم من دفعوا لذلك، فقد جاء في كلمته ما يشي بأن سرعة أجهزة حزبه كانت أكبر من سرعته الطبيعية. مما يشير لأن التنازل كان بسبب الضغط الجماهيري من جهة،

(١) نفسه

وبسبب ما سببه الانشقاق من ضعف في موقف الحزب جعله مطية للآخرين بشكل دمّر صورته وأضار البلاد، إضافة لليأس من الإصلاح عبر القنوات القضائية التي طرقها الحزب.

والحادثة عموما تقرع الأجراس، بضرورة حسم العلاقة بين كيان الأنصار والحزب كما قلنا بشكل تستوعبه حتى القواعد، لأن قواعدنا لا زالت تنظر للأمر بالتباس.

أسفر عن التوحيد تكوين مجلس عالٍ هو السلطة صاحبة القرار في الحزب، مكون من ٣١ عضواً بمن فيهم الإمام الهادي والسيد الصادق.

صدر في ١٧ أبريل بيان من السيد الصادق يعلن فيه عن تكوين المجلس المذكور، وأعضاؤه إضافة إليه والإمام الهادي هم السادة: (داؤد الخليفة، عبد الرحمن النور، محمد أحمد المحجوب، أحمد المهدي، عبد الله نقد الله، أمين التوم، محمد داود الخليفة، عبد الحميد صالح، ميرغني حسين زاكي الدين، كمال عبد الله الفاضل، محمد عثمان صالح، داؤد عبد اللطيف، أحمد إبراهيم دريج، حسن مدثر محمد السيد عثمان، زين العابدين حسين شريف، إبراهيم هباني، محمد إبراهيم خليل، أحمد بخاري، عبد الله شداد، جوزيف جيمس طمبره، محمد الحلو موسى، سعد محمود موسى مادبو، عبد القادر أوكير، عبد الرحمن عمر، عمر نور الدائم، وصلاح عبدالسلام).

عقد أول اجتماع للمجلس العالي مساء يوم السبت ١٩ أبريل ١٩٦٩م. وجه السيد الصادق الدعوة له، وكان اجتماعا مدهشاً على الأقل بالنسبة للسيد الصادق! وسوف نسوق سرده لما دار فيه أدناه. اتفق الحزب في ذلك الاجتماع على خط واضح ولكن خرج منه السيد محمد أحمد محجوب مغاضباً وروى في مذكراته إنه رفض اقتسام الحزب بين أبناء المهدي[1].

ومضى الحزب في تحديد خطه السياسي وكيفية إصلاح الائتلاف القائم، وفي التفاوض مع حلفائه في الاتحادي الديمقراطي نحو خطى الإصلاح.

بيان الاتفاق مع الاتحادي

في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨م عاني المحجوب من المرض كما ذكرنا فتم نقله بالطائرة إلى

(١) محجوب، سابق

لندن لمعالجة علة عصبية -بحسب رواية السيد جراهام توماس الذي عاده عدة مرات آخرها كان في يناير ١٩٦٩م حيث كان في مرحلة النقاهة- ثم اتجه بعد ذلك للمغرب «ليتابع شفاءه ضيفاً على ملك المغرب» وقضى شهراً كاملاً عاد بعده محجوب للسودان.

روى المحجوب نفسه تفاصيل مرضه وكيف قوبل باهتمام زعماء العالم وباحتفاء الجماهير حينما عاد في فبراير ١٩٦٩. وفي أثناء غيابه جرت محاولات للإصلاح ما بين الفئات المتعارضة داخل الحزب كما رصدنا، ولما حدث التوحيد في أبريل ١٩٦٩م أستثير محجوب وخرج مغاضباً من أول اجتماع للمجلس العالي، ثم هدد بالاستقالة ودوّن في مذكراته أن الأزهري والإمام الهادي أقنعاه بأن يظل في منصبه، بل قال إن السيد محمد عثمان الميرغني كذلك رجاه ألا يستقيل.[1] بينما يؤكد السيد الصادق أنه استقال فعلاً وخلق فراغاً دستورياً.

وفي ذلك الوقت كان هنالك اختلاف داخل القوى السياسية حول صلاحيات الجمعية، وقد استند البعض على التجربة السالبة المختصة بكثرة التعديلات الدستورية، وحل الجمعية خرقاً للدستور وغير ذلك من ممارسات شائهة لسحب الثقة من الجمعية التأسيسية وسحب صلاحياتها في إجازة الدستور، وقد اتفقت القوى السياسية الكبرى على التأكيد بأن إجازة الدستور من صلاحيات الجمعية وإن كانت هنالك قضايا يلزم فيها الرجوع للاستفتاء الشعبي.

وفي أوائل مايو ١٩٦٩م دخلت أحزاب الحكومة في إجراء محادثات حول المسألة الدستورية، وفي ٧ مايو اتفق الحزبان المؤتلفان حول المسألة وصدر عنهما بيان في نفس اليوم، وهو الذي يشير إليه السيد الصادق في مدوناته بـ «البيان المعروف» كان هذا البيان يفيد بالآتي:

١. اتفاق الحزبين على أسس الدستور الرئيسية.

٢. الاتفاق على تقديم مسودة الدستور للجمعية التأسيسية في يوليو ١٩٦٩م لتجيزه في وقت أقصاه ديسمبر ١٩٦٩م.

---

(١) (توماس ص ١١٣-١١٥) والمحجوب الديمقراطية في الميزان

٣. إذا لم تتمكن الجمعية من إجازة مشروع الدستور في مرحلة القراءة الثانية، في أو قبل ديسمبر، يعرض مشروع الدستور برمته للاستفتاء الشعبي.

٤. إذا اجتاز الدستور مرحلة القراءة الثانية في الزمان المقرر تعرض المواد الرئيسية الآتية في استفتاء شعبي نتيجته ملزمة، وهي:

أ. إسلامية الدستور أو علمانيته.

ب. نظام الجمهورية الرئاسية أو البرلمانية.

ج. إقليمية الحكم أو مركزيته.

على أن يشمل الاستفتاء الشعبي أية مواد أخرى يتفق على أهميتها حينذاك. مع التزامهما بإجراء مفاوضات مع الأحزاب والهيئات الأخرى لجمع كلمتها حول هذا المشروع والتزما بأن يشمل اتفاقهما مع تلك الأحزاب والهيئات الأسس اللازمة لضمان حقوق الأقليات، والحريات العامة والحريات الدينية.[١]

ولكن مما يبدو في مدونات الصادق أدناه فقد كان الاتحادي متنصلاً من البيان وكان الأزهري منزعجاً من نشره!

مذكرات السيد الصادق التي كتبها حول تلك الأحداث تقول[٢]:

بالنسبة لنا كان الائتلاف القائم هو الشر بعينه، وكان الفساد الجاثم على صدر البلاد هو الطوفان، وما كان باليد حيلة. فقد قاومناه ما شاء الله، ولكن رسوخ الولاءات التقليدية في السودان جعل بياناتنا ووثائقنا، وكثيراً ما هي، جعلها أشبه بالسبق الصحفي والنشاط الصحفي منها بالفتح السياسي.

وكنا نريد أن نقضي على ذلك الوضع السياسي بأسلوب ثوري دستوري، وذلك بأن نحصل على حكم من القضاء في القضية الدستورية، ثم نجعل ذلك منطلقاً لوضع جديد يخططه القضاء والجيش والمنظمات الشعبية غير الملوثة بالجريمة الدستورية. وسعينا

(١) (حاج موسى ص ١٣١-٣١٥).

(٢) من مذكرات كتبها الحبيب الإمام الصادق المهدي أثناء اعتقاله بجبيت في يونيو ١٩٦٩م- بتصرف

في هذا الخط ما سعينا، ولكن القضاء خذلنا خذلاناً مبيناً، وقد قابلت رئيس القضاء مرتين للاطمئنان على سير القضية، بل وسطت له شيخه ليقوم بتصريف العدالة ولكن دون نتيجة، فالقضاء أصم عن العدالة.

لقد كان أعضاء مكتبنا السياسي وهيئتنا التأسيسية والبرلمانية قد اقتنعوا بضرورة توحيد حزب الأمة، وكنت أنا ومعي قلة نرى في ذلك رجعة، وبما أننا نعلم أن عناصر كثيرة ذات مصالح وآراء محافظة ما زالت تقف معنا، وهي حريصة على الفعالية السياسة أكثر من حرصها على قضية الإصلاح، كان إقناعنا لها بصحة موقفنا انتظارنا للقضية الدستورية، وعندما اتضح أن تلك القضية قد قعد بها خمول القضاء أصبحت صيحات ذلك النفر القوى في حزبنا عالية للغاية، ولذا كان قبول التوحيد لحزب الأمة هو المخرج الوحيد لمحاولة الإصلاح ولمحاولة إزالة الوضع السياسي المتسلط ولكن كيف السبيل إليه؟

عندما بدأت مفاوضات التوحيد كنت أنا شخصياً مقتنعا بأنها لن تصل إلى نتيجة ولكن لا بد من المحاولة.

كان السياسيون مع السيد الإمام الهادي ضد توحيد حزب الأمة لأنهم أساساً لم يصيبوا مركزاً إلا بانشقاق حزب الأمة، ولكن شخصاً واحداً من بين ساسته، الدكتور عبد الحميد صالح، كان يرى ضرورة التوحيد وكان هذا يتجاوب مع شعور القاعدة العادية من الأنصار في جناح الإمام، ولذا سار هو مع الإمام في اتجاه التوحيد وعزلوا السياسيين الآخرين عزلاً تاماً.

لقد وجدت السيد الإمام خلاف ما كنت اتوقع، إذ وجدته مؤيداً لتوحيد حزب الأمة على مبادئ طبق الأصل لمبادئنا، ووجدته زاهداً في الطاقم الحاكم من رجاله ومن الاتحادي الديمقراطي، وليس له شرط في النهاية إلا أن يعترف له في الحزب بمكانة تجعله مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية.

إننا في مناسبات عديدة قبل المفاوضات بحثنا مسألة رئاسة الجمهورية واتفق رأينا أننا إذا استطعنا أن نجعل الإمام يوافق على أن يكون الحزب في مبادئه ونظامه كما نرى من ديمقراطية وإصلاح وتجديد فلا مانع من أن نوافق على ترشيحه ويتم توحيد الحزب.

وكنا نعتقد أن يؤدي توحيد الحزب تلقائياً إلى فض الائتلاف مع الاتحادي الديمقراطي، ويكون الإمام معنا في جانب الاستفادة من القضية الدستورية لتغيير الأوضاع، وكنا نعتقد أن القضاة إذا شعروا بقوة المعسكر الذي يساند التعجيل بالنظر في القضية الدستورية فسوف يستجيبون.

لقد تم توحيد حزب الأمة ولكن النقطة التي كانت معلقة هي نقطة الائتلاف، وإدانة الفساد، لم تحسم بالوضوح الذي كنا نريده.

كان المهرجان أضخم حدث شعبي شهدته أمدرمان، وكان الموكب أضخم حدث شعبي شهدته الخرطوم، وكان بيان التوحيد الذي ألقاه الإمام وخطبتي في معنى متشابه مع اختلاف في الاعتدال (البيان) والتطرف في الخطبة، فكان واضحاً أن الحزب الموحد ضد الحكومة القائمة ويرى محاربة الفساد والإصلاح.

ولكن حتى هذه اللحظة لم يجد ساسة الإمام سبيلاً لعرقلة التيار، بل كانت خطبهم في المهرجان دليل الانعزال التام من حزبهم والجماهير، فالسيد محمد أحمد محجوب كان يعزل نفسه في خطابه والسيد محمد داؤد كان يحرض الإمام بينما كانت الشروط التي أبانها الإمام في البيان واضحة في اتجاه مضاد. ولكن ماذا عساهم يصنعون؟

رؤية إصلاح الحكم

عقد الاجتماع الأول للمجلس العالي بالسراي بالخرطوم[1] وكان محصوراً على القسم فحضره كل الأعضاء ثم عقد الاجتماع الثاني بمنزل الإمام بالامتداد وكان على الأجندة بحث موضوع الحكم شكله وأهدافه.

وكنت موقنا أن ساسة الإمام كانوا يعتقدون أن هذا الاجتماع سيقضي على توحيد حزب الأمة، وذلك لتوقع صدام في هذه النقطة بيني وبين السيد الإمام. ولذلك لم أتكلم في بداية الاجتماع ولم يتكلم السيد الإمام.

تكلم عدد من الحاضرين ودهشتُ أن أجد رجال السيد الإمام (سابقاً) أكثر عنفا مما توقعت في هجومهم على الحكومة وعلى الاتحادي الديمقراطي، وكان أوضح الناس إدانة وهجوما السادة: آدم محمود مادبو، عبد الرحمن عمر، عبد الله شداد، والغريب أن

(١) كان ذلك مساء ١٩/ ٤/ ١٩٦٩م

بعض السادة من الطرف الآخر كانوا أكثر تحفظاً أمثال السيد أمين التوم والسيد محمد إبراهيم خليل.

بعد أن تكلم نصف الناس طلبت الكلمة وتحدثت ساعة بالآتي:

١ - أن توحيد حزب الأمة تم لإصلاح أحوال البلاد.

٢ - أن الحكم القائم لا بد من تبديله موضوعاً وشكلاً.

أما شكلاً: أن يكون الحكم قومياً وأن يكون حزب الأمة مساوياً للاتحادي، وأن يدخل حزب سانو، وأن تدعى الأحزاب الصغيرة للإشتراك.

أما موضوعاً أن:

١. تحدد فترة لإنهاء الفترة الانتقالية وأن يجاز الدستور باستفتاء إذا تجاوز الفترة.

٢. أن توضع ضوابط لمحاربة الفساد وتوضع سياسة لمحاربة الفساد.

٣. أن يعاد النظر في السياسة المالية والاقتصادية القائمة بما يعطي أولوية للتنمية ويحقق التوازن الداخلي والخارجي.

٤. أن تكون سياسة السوادان الخارجية محققة لذاتية السودان وكرامته.

٥. أن توضع سياسة قومية لمعالجة مشكلة الجنوب تبنى على اتفاقاتنا السابقة معهم.

٦. أن يوضع حد لخروج رئيس مجلس السيادة من الدستور والقانون وذلك بوضع لائحة تضبط تصرفاته.

٧. أن تكفل حماية الخدمة المدنية واحترام القانون ويشرع في إصلاح الخدمة المدنية.

٨. أن تنفذ ذلك في فترة معلومة حكومة قومية.

تكلم بعدي متحدثان ثم تكلم السيد الإمام أنه يؤيد كل حرف مما قلت في ذلك التحليل وذلك الاقتراح، وهنا أصيب الساسة الذين جاءوا ليشهدوا تجدد الخلاف بالصاعقة.

ولم يعارض أحد هذا الاتجاه فقبله الاجتماع بالاجماع، ولكن السيد محمد أحمد المحجوب اعتبر هذا نهاية للوضع السياسي الذي كان واقفاً عليه، فنادى السيد داؤد عبد اللطيف بعد نهاية الاجتماع وخرج. وقد علمت مما دار بينهما أنه يعتقد أن الاتحاديين لن يقبلوا تلك الشروط، وأن الاتفاق عليها من ناحية حزب الأمة معناه فض الائتلاف، ولذلك فالأفضل له أن يستقيل، ومن هذه المشاعر والتقديرات رأي السيد محجوب أن يقدم استقالته من رئاسة الوزارة.

وكان يقصد بها بالطبع أن يجعلنا في حزب الأمة نهتم بأمره وأن ينبه السيد الإمام للموقف حتى نحصر أنفسنا في استقالته ونختلف في هذا الأمر من جديد، ولكن السيد الأمام رأى كما رأى الآخرون أن هذا الإجراء مناورة ولا يستحق أن نناقشه، ومنذ تلك اللحظة لم يحضر السيد المحجوب أي اجتماع من اجتماعات حزب الأمة، وأصبح ومن معه يروج في الإشاعات عن حزب الأمة وعن احتمال قيام الضباط بانقلاب ليضعوه في السلطة.. وقد سمعت من السيد صلاح عبد السلام في إحدى المرات إشاعة بخصوص انقلاب لصالح السيد محجوب فصرفت الإشاعة ولكنني أخبرت بها السيد الإمام في مايو للعلم.

ما هو الذي طرأ على السيد الإمام فجعل تقديره السياسي مختلفاً عما انتظروا؟

اعتقد الأسباب الآتية:

أولاً: الحكومة القائمة تحولت إلى مطية لأزهري، وأزهري هو منافسه، وكان رئيس الوزراء أحد قوائم تلك المطية.

ثانياً: في أماكن الأنصار في أبا، وفي الضعين، وأينما ذهب كان الهجوم على تقصير الحكومة قوياً بل كان الأنصار في تلك المناطق يولون شباباً مما كانوا في الجناح الآخر الحديث نيابة عنهم ويسندونهم، وكان هؤلاء الشبان يكيلون للحكومة كيلاً ثقيلاً.

ثالثاً: شعر الإمام أن توحيد حزب الأمة يرد مكانته ومكانة الحزب في البلاد وأن الاستمرار في الوضع الذي كان قائماً إنما نوع من التبعية لخصومه.

رابعا: تدهور الأمور في البلاد في الاقتصاد- في الإدارة..إلخ، وعدم حيلة الحكومة مع ضعف رئيسها.

بعد أن توحد فكر الحزب سياسياً، وبعد أن أنعش مشاعر جماهيره في طول البلاد وعرضها بالتجمعات الشعبية، كما في أمدرمان والخرطوم وطابت والعسيلات.. الخ، فواجه الاتحاد الديمقراطي فكرياً وشعبياً، بدأت المفاوضات. وكان الاتحادي الديمقراطي كالساسة المذكورين آنفاً يتوقع أن يتكلم حزب الأمة بلسانين وأنه سيجد مجالاً لاتجاهاته في اختلافنا.

ولكننا احتطنا لذلك:

أولا: بالاتفاق التام على النقاط الثمانية.

وثانيا: بوضع بيان تفصيلي لكل نقطة.

درسناه وطبعناه وأخذ كل متكلم منا نسخة من النقاط المجملة والبيانات المفصلة كما رتبنا النقاط للمناقشة حسب أهميتها في نظرنا.

لقد اجتمعنا (الإمام- الصادق – عبد الحميد) بالسادة (ازهري- محمد عثمان- على عبد الرحمن- الهندي) كان هذا أول لقاء بيني وبينهم منذ أن غدروا بالدستور في فبراير ١٩٦٨م.

كان الاجتماع محاطاً بودية متكلفة منا جمعياً، ثم دخلنا الموضوع، فحاول الشيخ علي أن يقول إن البحث يبدأ بالحكم فقيل له إن الأهم هو الدستور فرد عليه الهندي رداً متطرفا في أهمية الدستور ولزوم البداية ببحثه فاتضح لنا أن الجماعة لم تحضر شيئاً وأنهم مشارب مختلفة.

اتفق الاجتماع على الأولويات التي اقترحناها فبدأ بحث موضوع الدستور. قلنا لهم:

١. إن الدستور مهم لأن هذه الجمعية منتخبة لذلك.

٢. هناك مسودة اتفق عليها في الماضي نرى أن تعرض على الجمعية فوراً ويحدد موعد عرضها وتحدد فترة لإجازتها.

٣. إذا جيزت المسودة فبها وإلا يعرض الأمر لاستفتاء شعبي. وأعطيناهم نسخة من بيان مشروعنا لهذه الاجراءات.

ناقشونا نقاشاً يدل على اختلافهم حول المسودة، وقلقهم على مصير لجنة الدستور، ومخاوفهم من النواب إذا حدد عمر الجمعية، ولكنهم أخذوا بياننا وزعموا أنهم بعد دراسته سيجتمعون بنا للمناقشة «الأحد»، وفي يوم الثلاثاء دعونا للاجتماع وكانوا موافقين على جوهر ما اقترحناه وحددوا تواريخ: أن يكون عرض الدستور للجمعية في نهاية يوليو ١٩٦٩ م وأن يكون حد نظر الجمعية في المشروع نهاية يناير ١٩٧٠ م.

بعد نقاش تقدمت باقتراح فوافق عليه الاجتماع بالاجماع واقترحوا أن يدون ويوقع عليه وينشر، فأمليته على الشيخ علي عبد الرحمن وكتبه في نسختين وقع عليها سبعتنا «البيان المعروف». وانفض الاجتماع التالي ليوم الأحد.

هذه إذن هي الطريقة التي خرج بها بيان ٧ مايو حول الدستور وأذيع في الإعلام.

ويواصل السيد الصادق سرد ما حدث في الاجتماع التالي:

أولاً: *تساءل أزهري لماذا نشر البيان؟ ولم نتفق على نشره، فرد عليه علي عبد الرحمن بأن الاتفاق على النشر تم.*

ثانياً: *أوضحوا أن هيئتهم البرلمانية لم توافق على التوقيت، وأنهم لا يفهمون كيفية أو ضرورة الاستفتاء.*

ثالثاً: *أوضحوا أنهم لم يفوضوا لبحث موضوع الدستور وإنما فوضوا لبحث موضوع الحكم.*

وهذا ما كنت أنا شخصياً اتوقع، لأنني ما كنت أحسب الاتحادي الديمقراطي يوافق على شروطنا والشرط الأول كان من أصعبها على حزب يتمتع بوضع سياسي لا يعكس ضعفه الشعبي، وبوضع مريح جداً نتيجة انشقاق حزب الأمة، فهل يترك هذه الأوضاع المريحة بهذه السهولة؟

ولذلك كان اتفاقهم معنا مفاجأة، وعندما عرضناه على مجلسنا السياسي كان المجلس السياسي كله تقريباً يرى أننا قد كسبنا كسباً كبيراً، بل ذهب بعضهم إلى أنه كسب كبير جداً، اللهم إلا إذا كان الاتحادي الديمقراطي يخفي شيئاً من ورائه، ولم ينل من مقدار النجاح الباهر في الأمر إلا السيد أحمد المهدي فإنه الوحيد تقريبا الذي كان يرى أننا لم نحقق المصلحة المنتظرة بالاتفاق.

على كل حال تمسكنا بالاتفاق، وكان الاتحاديون في حرج شديد يحاولون إيجاد مخرج بيننا وبين هيئتهم البرلمانية. وبعد مداولة اتضح لهم أننا متمسكون بالاتفاق الذي تم، وإننا لن نبحث نقطة أخرى ما لم يؤكدون لنا موافقتهم عليه. وأشار الهندي (ولم يكن قد حضر اجتماعهم بالهيئة البرلمانية) بضرورة إعطائهم مهلة، وأشار لأنهم إذا لم يجدوا مخرجاً مع هيئتهم فربما عرضوا الاستقالة لأنهم فعلاً ارتبطوا ووقعوا.

واقترح أحدنا أن نبدأ الاتصالات بالجنوبيين لنرى موقفهم كما نص البيان. وكان أمهلم أن يرفض الجنوبيون فيكون لهم في ذلك بعض المخرج، هذا كان أمل السيدين على عبد الرحمن ومحمد عثمان الذي وضح في غضون كلامهما.

لقد قلنا أثناء هذا البحث أن الذي نعرضه على الجنوبيين هو تأييد الاتفاقات السابقة معهم بخصوص الحكم الاقليمي، والضمانات الإسلامية، وطريقة إجازة الدستور المتفق عليه أخيراً. فوافق الاتحاديون وأضافوا أنهم أيضا توصلوا لاتفاقات مع الجنوبيين يودون أن تكون أساساً في الاتفاق الجديد فوافقنا أن ندرسها وطلبنا نسخة منها.

عقد أول اجتماع مع الجنوبيين وحضره حزب جبهة الجنوب، وسانو. واتضح أن الاتحادي الديمقراطي لم يتوصل لأية اتفاقات، وقال الشيخ على أن ممثلهم في هذه المسألة السيد موسى المبارك وأنه غائب في شهر العسل والأوراق معه. وبالتحري في الاجتماع من السيد أبيل الير ممثل جبهة الجنوب أوضح أنهم لم يتوصلوا لاتفاق في أمر. ولذا كان الأساس الذي بحثه المجتمعون هو الاتفاقات التي ذكرناها ووزعنا نسخاً منها، وبعد التداول في اجتماعين كان آخرهم يوم الجمعة الأخير في مايو[1] فوصلنا لاتفاق مع الجنوبيين.

وكان السيد أزهري قد وضع مشروعات طواف لا تتمشى مع المفاوضات منها الذهاب إلى كنشاسا، وإلى الغرب،، والجزيرة، في مؤتمرات، أو في مؤتمرات بعض الفلاتة، ثم إلى أركويت حيث يرتاح، وهي بمثابة هروب من المفاوضات للحرج الذي وقعوا فيه.

(١) المقصود الجمعة الأخيرة قبل انقلاب مايو، وتوافق ٢٣ مايو ١٩٦٩م، لأن الجمعة الأخيرة في مايو هي ٣٠ مايو أي بعد الانقلاب.

وأحس النواب بالاضطراب في الحزبين الكبيرين. والحق أقول إن برلمان ٦٨ م هذا كان أسوأ برلمان عرفه السودان، وأسوا من المجلس المركزي من حيث الجهل والعناصر الجامدة والنفعية والانتهازية، وأنا شخصياً قد وصلت لهذا القرار بعد ثلاثة أشهر من انتخابه، ولم يكن عندي أدنى أمل في أن تصدر منه أعمال وطنية في أية صورة من الصور. لقد كان برلمان الانتهازية والجمود التي قهرتها رياح الثورة في أكتوبر فنامت وأنعشتها رياح الغدر في أبريل فقامت: اتحاديون لا يأملون في دوائر إلا بانشقاق حزب الأمة، وحزب أمة لا يأملون أن يكون لهم شأن إلا في ظرف الانشقاق، وانتهازيون لا يعيشون إلا في جو الطمع والغش والخيانة الذي حركه حل الجمعية غدراً في فبراير ١٩٦٨ م.

إشراك الصحافة في النقاش

وكعادة السيد الصادق فإنه يهتم جداً بما يكتب في الصحافة، ويشغل نفسه بالتعليق على ما يورده الصحفيين في أعمدة الرأي، ويحب أن تشترك الصحافة في تنوير العملية السياسية، ومن ضمن أوراق مكتبه (بيان صحافي) صادر في ١٠ مايو ١٩٦٩م يبدو أنه تعليق أصلاً على ما أورده الأستاذ علي حامد:

أخي السيد على حامد، تحية طيبة. لقد نبهت في عدد من مقالات الصميم إلى أن مسألة الدستور لا تعالج ما يعانيه الناس من ضيق في الحياة وهذه كلمة حق. ولكن الذي أريد أن الفت نظرك إليه هو أن الاصلاح الذي نريده جميعاً نريده في إطار النظام الديمقراطي، والنظام الديمقراطي هو واحد من أشكال الحقوق والعلاقات ينظمها الدستور، فالدستور يستمد أهميته من أنه الطريقة والنظام والسبيل لتحديد علاقات الحكم مهما كا ن محتواها.

وربما في نظر (البعض) أن يتخذ الناس موقفهم من قضايا الإصلاح مباشرة دون النظر إلى تنظيم علاقات الحكم، وهذا النهج هو النهج الثوري وإنني لا أذكره هنا لأدينه ولكن أذكره لأقول إننا في السودان الآن نحاول أن نسير في إطار الديمقراطية والدستورية. وإنك تعلم أننا عندما أطحنا بالحكم العسكري، وفي أول مقابلة بين الجبهة القومية الموحدة والقادة العسكريين لم نناقش انحطاط الاقتصاد وفساد أداة الحكم وإنهيار سياسة الجنوب، بل ناقشنا الإطار الدستوري واتفقنا على إعادة الدستور المؤقت معدلاً وبعد ذلك دخلنا في مناقشة القضايا الأخرى.

وهذا هو التنظيم الذي وضعنا على أساسه ميثاق أكتوبر الذي بدأ بتحديد الأوضاع الدستورية ثم تناول أوضاع الحكم وإصلاحات السياسة.

وإنك تعلم أننا منذ أن حلت الجمعية في فبراير ٦٨ نعاني من ثغرة كبرى هي أن أوضاع الحكم في بلادنا لا علاقة لها بالدستور المؤقت الذي نحكم به، فأصبح لزاماً علينا أن نجد سبيلاً لتنظيم ما سكت عنه الدستور حتى لا تعم الفوضى.

إن اتفاق الحزبين الأخير(١) *هو اتفاق سياسي على نحو ميثاق أكتوبر، لتنظيم ما سكت عنه الدستور منعاً للفوضى. وهو كاتفاق يتعلق بنظام الحكم قبل تعلقه بمستوى الحكم، يأتي في الصدارة لأن هذه الشكليات والعلاقات لها أهمية خاصة في النظام الديمقراطي والدستوري، ولأنه سيكون ملزماً للحزبين حتى إذا لم يوفقنا في الاتفاق على أهداف الحكم وشكل الحكومة.*

وأود أن أؤكد لك أن اجتماعات الحزبين التالية سوف تتناول الموضوعات الأخرى التي تخص أهداف الحكم وشكل الحكومة، وحبذا لو انصرفت على اتجاه الإصلاح لإعطاء المتحدثين فكرة واضحة عما يدور في خلد الرأي العام السوداني، ولك تحياتي.

رحلة لبنان

سوف نذكر هنا لقاءً هاماً جرى بين السيدين الصادق والمحجوب بلبنان، ثم نشرح ما تم ذكره أعلاه من خطوات حول الاتفاق على كتابة الدستور، فقد كان من أهم الأحداث خلال حكومة المحجوب الائتلافية الثالثة المجهود الذي جرى لإنشاء لجنة جديدة للدستور، وذلك لمراجعة مشروع الدستور الذي قدمته اللجنة الأولى (والذي وصل لمرحلة القراءة الثانية) مادة مادة وتدخل التعديلات التي تراها لازمة وتجيزه من جديد.

قال السيد الصادق(٢):

في وقت ما من مراحل صياغة الدستور الجديد كان السيد المحجوب في زيارة

(١) يعني الاتفاق الذي صدر عنه بيان السابع من مايو حول الدستور.

(٢) سألت الحبيب الإمام عن هذا اللقاء لأنه ذكره لي ذات مرة، ووثقته لغرض كتابة هذه السيرة في يوم ٨/١٠/٢٠١١م.

رسمية للبنان كرئيس للوزراء، وتصادف أن سافرت لبيروت لنشاط سياسي. وكان للمحجوب صديق شاعر لبناني هو السيد صلاح الأسير، قابلني هناك، وعبّر عن مشاعر طيبة وقال إنه مع مجموعة من اللبنانيين يريدون أن ينظموا حفل استقبال تكريماً لي حيث أقيم بفندق كارلنجتون ببيروت، فرحّبت بذلك، وفعلاً تم تنظيم حفل الاستقبال، وحضره لدهشتي السيد محمد أحمد محجوب، فقد كانت العلاقة بيننا متوترة منذ حلل محجوب خطأً أنني وراء مصائبه داخل حزب الأمة، فقد كانت مواجهة زملائه له وأعضاء الهيئة البرلمانية سبقت موقفي الذي جاء تعضيداً لحقهم في مساءلته. والحقيقة لم يكن محجوباً في موقفه ذاك يعبّر عن قناعاته ولا اتجاهاته الليبرالية بل والعلمانية البالغة، فما كان موقفه في مؤازرة الإمام الهادي مع ظلال السطوة الدينية بفقه منكفىء، يسعى لعمل كهانة على عمل الحزب عبر دستور (الزعيم) الذي صاغه المحجوب، إلا تناقضاً يعبّر عن انتهازية شبيهة بمواقف كثير من أفراد النخبة المثقفة في تعاطيهم مع السلطة.

وفي حفل الاستقبال قال لي المحجوب إنه يريد أن يشرب معي القهوة في غرفتي بعد الحفل، فرحبت به، وكنت أدرك أن تكريم الأسير تم باقتراح محجوب صديقه المقرّب، ولا بد من ورائه شيئاً ما. وبالفعل تقابلنا. وقال المحجوب: «نحن الآن بصدد أن تكتمل صياغة الدستور، وسوف يكون السودان جمهورية رئاسية. وقد اتفقنا كلنا أزهري والإمام وأنا وجميع الساسة أن نخرجك من هذه المنافسة بالاشتراط ألا يقل عمر المرشح للرئاسة عن أربعين عاماً».

لقد طفتُ السودان كله في التسع أشهر التي تقلدت فيها رئاسة الوزراة وكنت أصطحب معي صحافيين وعدد منهم في مختلف الصحف كتبوا بأنه في أية انتخابات حرة شعبية فإن (فلان) سوف يكتسحها. فشرط إخراجي من المنافسة كان أساسياً لكل راغب في المنصب.

قال المحجوب: «نحن بصدد التصويت على الدستور، وستكون جمهورية رئاسية، وإنت عارف لو كانت برئاسك عمك أو أزهري فسيكون هذا تدميراً للسودان. أنا الوحيد الباقي كخيار لك، ولدي فرصة للفوز لأن الجنوبيين معي (استناداً ربما لصداقته مع السيد بوث ديو ووعوده له) ولديَّ فرصة لأن ناس المدن معي (وهذه ربما بناها على تحليلات السيد حسين الهندي الذي جمعته به صداقة وكان يناصره سراً على أزهري

نفسه). معي إذن ناس المدن والجنوبيون ولو وقفت معي فسوف أفوز، وأعدك أن تكون الدورة الأولى لي، والدورة الثانية لك حينما تبلغ السن المطلوبة للرئاسة».

قلت له: ولكني أراك كذلك كارثة! إنك لم تستطع إدارة رئاسة الوزارة فكيف أؤيدك كرئيس للسودان؟ هذا سوف يجعلني متناقضاً مع نفسي ومع قناعاتي، ولا شيء أقوله سوى أن السودان نافذ فيه قدر!

قال لي: فكّر في الأمر ملياً، لا يمكن عمك وأزهري أن يصير أحدهم رئيساً.

وشتم عمي الذي سانده ووقف معه في كل تلك المواجهات، مما دلل على انتهازية هالتني.

فقد كان المحجوب هو الذي صاغ دستور ١٩٦٧م لجناح الحزب الآخر (دستور الزعيم)، ووضع في يد الإمام كل الصلاحيات داخل الحزب، جعلها في الحقيقة إمامة في الحزب.

وقد كان ذلك الدستور ضد مبادئنا كلها، وضد مواقف الإمام عبد الرحمن وطريقة تعامله مع قرارات حزب الأمة. قال البعض إنني عارضت تدخل الإمام في السياسة والحقيقة لم أقل ذاك، فالإمام كان موجوداً ولكن دوره كان مؤطراً بأطر مؤسسية، ويمارس دوره السياسي باحترام قرارات المؤسسة.

وحول أحد المواقف المدهشة في رحلة لبنان كتب السيد الصادق:

الشعب السوداني شعب متسامح وأقرب إلى التعايش السلمي بين الملل والنحل المختلفة، لعل طريقة انتشار الإسلام سلميا في السودان ساهمت في خلق هذا المزاج، ولعل وجود حضارة عريقة في بلاد النوبة أورثتنا هذا المزاج، ولعل كثرة المجاملات الاجتماعية في الأفراح والمآتم من آثار هذا التسامح والتعايش، ثم صارت من وسائل الحفاظ عليهما.

لقد كان أصحاب الاتجاهات الفكرية ذات الفروع في السودان وفي غيره يلاحظون -وبعضهم علق لي- أنهم يلمسون ترخصاً في آراء وتصرفات رصفائهم من السودانيين لا يرضونه.. هكذا كان يعلق إسلاميون، واشتراكيون، وقوميون، عرب على رصفائهم من السودانيين.

وذات مرة كنت في رحلة بالقطار من لندن إلى أكسفورد، وصادف أن ركب معي طالب إنجليزي هو سكرتير الحزب الشيوعي في جامعة أكسفورد، وفي الطريق تبادلنا أطراف الحديث فقال لي أنا أعرف كثيراً من الشيوعيين السودانيين ولكنني لا أعتقد أن السوداني يمكن أن يكون شيوعياً جيداً لأن السودانيين غير غاضبين بالدرجة الكافية، وفي سلوكهم مقدار من التبسط لا يتماشى مع الفكرة الثورية الجذرية التي يدعو لها حزبنا!! وبهذه المناسبة فقد كنت في رحلة لبيروت في عام ١٩٦٨م وفي الطائرة كان معي عبد الرحمن الوسيلة (أحد الشيوعيين السودانيين البارزين) ونزلنا معا لمطار بيروت. وفي المطار قابلني عدد من الصحافيين وكان أحدهم من الشيوعيين اللبنانيين البارزين وسألني الصحافيون عن بعض أحوال السودان وأجبتهم، ولكن الصحافي الشيوعي أراد إحراجي فسألني سؤالاً هجومياً عن الرجعية السودانية وخدمتها للاستعمار.. إلخ. فأدهشني أن أجد عبد الرحمن الوسيلة يتصدى له بهجوم مضاد ويؤاخذه على أسلوبه السمج الذي من شأنه أن يخرب علاقات القوى السياسية السودانية!! وكان الصحفي اللبناني يعرف من هو الوسيلة فألجمته الدهشة!

إرهاصات الانقلاب

إن حل الحزب الشيوعي في نوفمبر ١٩٦٥ تبعته عدة أحداث، منها:

- الانقلاب الشيوعي في ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٦م وقد قاده الملازم خالد حسين الكد، واعتقل فيه زعماء الحزب الشيوعي. وكان أعضاء مجلس قيادة (ثورة) الكد هم: جعفر محمد نميري، الرائد هاشم العطا، الرشيد نور الدين، الرائد الرشيد أبو شامة، الرائد بابكر عبد الرحيم، الرائد مصطفى عبادي، وعلى التوم.

- استقالة السيد بابكر عوض الله رئيس القضاء في ١٧ مايو ١٩٦٧م احتجاجاً على قرار حل الحزب الشيوعي وذلك بالرغم من البيان الذي أصدره مجلس السيادة لإنهاء المواجهة بين الهيئة القضائية، ومجلس السيادة ومجلس الوزراء في ١٣/ ٥/ ١٩٦٧م، مما يعني أن حكم المحكمة العليا القاضي ببطلان قرار حل الحزب الشيوعي سوف ينفذ وتحل المشكلة. استقالة عوض الله أشرت في اتجاه معاكس ويائس من الإصلاح داخل النظام الديمقراطي، وعدم الاكتفاء بالحلول التي جرت.

- تكوين جديد للجنة للدستور الدائم، وقد برمجت اللجنة للانتهاء من عملها في

يوليو ١٩٦٩م، وعرض موضوع الأسلمة لتضمينه كقضية في الدستور.

كل هذه الأحداث أدت إلى تكوين اليسار لكيان موحد في هيئة منظمة لمكافحة الدستور الإسلامي، حيث تم تشكيل لجنة مهمتها:

أولا: وضع ميثاق سياسي لجمع القوى اليسارية، يشكل برنامج عمل.

ثانياً: توحيد جميع قوى اليسار لاتخاذ موقف سياسي موحد في انتخابات الرئاسة.

ثالثاً: إقامة جبهة دائمة تمثل قوى اليسار الموسع، ليس كحزب بل من أجل تأمين قيادة جمهورية.

وكانت اللجنة المكلفة بذلك مؤلفة من ١٢ عضواً هم: بابكر عوض الله، خلف الله بابكر، إبراهيم يوسف سليمان، وحسين أحمد عثمان (من حركة القوميين العرب)، وعابدين إسماعيل وأمين الشبلي ومحجوب محمد صالح ومكاوي مصطفى (من الاشتراكيين الديمقراطيين)، وطه بعشر (ماركسي مستقل)، وعبد الخالق محجوب وعز الدين علي عامر من الحزب الشيوعي، والشفيع أحمد الشيخ الأمين العام لاتحاد نقابات العمال.[١]

هذا يعني أن القضية الموجعة بالنسبة للجماعات التي شاركت في تخطيط وتنفيذ الانقلاب لم تكن حل الحزب الشيوعي في المقام الأول مثلما هو شائع، فملف القضية كان قد انطوى إلى اتفاق يوم ١٣ مايو ١٩٦٧م، ولكن السيد بابكر عوض الله ويشكل أحد أهم مخططي ومنفذي الانقلاب (والمدني الوحيد في مجلس قيادة «الثورة» مثلما سوف نرى) كان ناقماً على الطريقة التي أدير بها الخلاف والرشاش الذي لحقه منها، كما أنه كان منزعجاً للغاية من الدستور القادم، وذلك واضح في صياغة استقالته المطولة[٢].

(١) (كرار ص ٢٠).

(٢) نص الاستقالة وارد في هوامش كتاب الدكتور ابراهيم حاج موسى بكامله. مرجع سابق ص ٥١١-٥١٥، وجاء فيها إنه يعلم (بكل أسف الاتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم، لا للحد من سلطات القضاء في الدستور الجديد فحسب، بل لوضعه تحت إشراف السلطة التنفيذية)، هامش ص ٥١٥

من جانب آخر فإن استقالة رئيس الوزراء والشائعات حولها خلقت فراغاً دستويا هيأ للانقلاب العسكري الذي حدث في ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

ويقال إن وكالة لونا التي كان يشرف عليها الصحفي الأستاذ إدريس حسن نشرت في ١٣ مايو ١٩٦٩م أن هناك تدبيراً لانقلاب، فما كان من وزير الداخلية بالإنابة (لسفر السيد حسن عوض الله في الخارج) وهو المرحوم السيد علي عبد الرحمن إلا أن أمر باعتقال الصحفي إدريس![1]

التاريخ في السودان سوف يعكس ويعيد نفسه في ملامح مختلفة، عشية انقلاب يونيو ١٩٨٩م. سوف يعكس نفسه حيث أن منفذي انقلاب يونيو اتهموا الحكومة بالتفريط في الأسلمة، في حين انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م كان لتمزيق الوريقة الصفراء، المعني بها الدستور الذي ينص على الأسلمة!

أما كيف سيعيد نفسه؟ فذلك في الاتجاه الاتحادي الذي يتهم أي حديث عن انقلاب بأنه فبركة، حتى يقع الفأس في الرأس! وسوف نتابع ذلك في الجزء الثالث من الكتاب بإذن الله.

***

وجد الزعيم الشاب، بينج ماريال، نفسه داخل المعترك السياسي وهو يخوض معركة التحديث والدقرطة والمأسسة داخل حزبه فيصطدم بحرس قديم، وأدت المعركة في النهاية إلى انشقاق الحزب نفسه بين التيارين.

وفي الساحة السياسية كان يخوض معركة حامية مشتعلة في كل الجبهات، في ظل لعبة سياسية غير منضبطة بقواعد اللعب مما أدى لتناحر أغبر، ولممارسات أساءت للنظام البرلماني أيما إساءة، وفي كيدياتها غير السديدة أدت لحل الحزب الشيوعي وإن أمكن احتواء المسألة عبر القضاء ولكن ذلك لم يتم إلا بعد طحان مع القضاء نفسه كان مؤسفاً وخاض فيه زعيمنا وحزبه بما ندموا عليه وتراجعوا عنه سريعاً، وتم إصدار بيان اتفاق بين كافة الجهات المعنية قبل يومين من إقالة حكومته. كذلك شكل خرق الدستور بحل الجمعية التأسيسية مساء ٧ فبراير ١٩٦٨م وفي القصر الجمهوري، وذلك قبل فراغها من

(١) محجوب باشري ص ٩

إجازة الدستور، والممارسات العديدة التي انتقدها المنتقدون يومها؛ انطباعاً بسوء التجربة البرلمانية في السودان.

ومن جهة أخرى كان توحيد الحزب المنشق خبراً غير سار للسيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء الذي قدم استقالته فخلق فراغاً دستورياً استغله الانقلاب المايوي المشئوم.

وعلى صعيد آخر فقد كانت تحضيرات هذه الفترة في دراسة قضية الجنوب والتي لعب فيها السيد الصادق دوراً أساسياً هي أساس الحل السلمي الذي تم التوصل له لاحقاً.

وبالعموم فقد برز الصادق كزعيم لا يبز، وحسب قول شاعر المؤتمر حسن طه: آفاقه عزّت على زعمائنا، ما فيهمو مهما ادعوا من لاحق!

أما حبيبنا الشاعر المجيد السر قدور فقال في وقت لاحق جداً:

النور النيّرا والخير الخيّرا

فات حصّل ميسو.. وخلا الجميع ورا!

والحمد لله الذي بذكره تتم الصالحات،،

المراجع

أولاً: كتابات الإمام الصادق المهدي المنشورة:

١- الصادق المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال (جمع وإعداد).

٢- الصادق المهدي، جهاد في سبيل الديمقراطية (جمع وإعداد).

٣- الصادق المهدي، الفكاهة ليست عبثاً

٤- الصادق المهدي: رؤى في الديمقراطية والعروبة والإسلام ١٩٩٩،

٥- الصادق المهدي، نحو ثورة ثقافية، ٢٠٠٦م.

٦- الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، ٢٠١٠م

٧- الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان: عائدة وراجحة، ١٩٩٠م

٨- الصادق المهدي، الى اخي في الوطن، في ٢٨ يناير ١٩٦٥م.

٩- الصادق المهدي، بلاغ واحتجاج، يوليو ١٩٦٧م.

١٠-الصادق المهدي، مسألة جنوب السودان، أبريل ١٩٦٤م

١١-الصادق المهدي، مقدمة كتاب العبادات للإمام المهدي، ١٩٥٩م

١٢-الصادق المهدي عام بعد ثورة أكتوبر، ١٩٦٥م

١٣-خطب السيد رئيس الوزراء ١٩٦٦م

١٤-خطب السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء مايو ١٩٨٦- ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م

١٥-خطب السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء ١ يناير ١٩٨٧- ٣١ ديسمبر ١٩٨٧م

١٦-خطب السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء ١ يناير ١٩٨٨- ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م.

ثانيا: أوراق ومخطوطات:

١) دفاتر رحلة كردفان ١٩٦٠- ١٩٦١م

٢) أجندة الإمام الصادق المهدي للأعوام: ١٩٦٢م، ١٩٦٤م، ١٩٧٤م، ١٩٧٧م، ١٩٨٥م

٣) مذكرات ومحاضر لقاءات بالسجون: جبيت، شندي، بورتسودان.

٤) ثلاثة سنوات في خمسينات القرن.
٥) مخطوطات متفرقة.

ثالثاً: مراجع أخرى

١) إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٠م.
٢) أبو القاسم عثمان، **ديوان الاستقلال.**
٣) أبو قرون عبد الله ابو قرون **سمات الزعامة تظهر في الصبا: الإمام الصادق المهدي نموذجا** صحيفة صوت الأمة ٢٠١٠م.
٤) أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام الانتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣-١٩٨٦ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، أغسطس ٢٠٠٨م
٥) أحمد دولة **ظرفاء ودنوباوي قصص وحكاوي-٥- المرحوم الحاج عبد الرحمن شاخور** مقال منشور بصحيفة الصحافة.
٦) الفاتح عبد الله عبد السلام، دكتور النزاعات في الأحزاب حزب الأمة نموذجا ترجمة الدكتور عبد الرحمن الغالي.
٧) أمين التوم **ذكريات ومواقف**
٨) حديد السراج **الشيخ الطيب السراج حياته وشعره**
٩) حسن أحمد إبراهيم **الإمام عبد الرحمن المهدي**، ٢٠٠٤.
١٠) حسن طه، **صادقيات في الشعر السياسي**، ١٩٦٨م
١١) رباح الصادق (الاختراق والانسلاخ في حزب الأمة، ٢٠٠٢م)
١٢) رباح الصادق- **النزاعات داخل الأحزاب حزب الأمة نموذجا**- ٢٠٠٧
١٣) رباح الصادق سارا الفاضل: كتابات وأقوال في الفكر والسياسة والحياة
١٤) عبد الباسط صالح سبدرات (حكومات السودان: خمسون عاما من التململ والقلق الوزاري
١٥) عبد الرحمن مختار **خريف الفرح أسرار السودان ١٩٥٠-١٩٧٠م**
١٦) عبد الله الطيب المرشد: **إلى فهم أشعار العرب وصناعتها**
١٧) عبد الله علي إبراهيم **فرسان كنجرت: ديوان نوراب الكبابيش وعقالاتهم في القرنين التامن عشر والتاسع عشر**، دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٩٩م،
١٨) عبد الله علي إبراهيم، **نحو مشروعية لمعارضة المهدية: المهدية والكبابيش.**

في دراسات في تاريخ المهدية، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦م.

١٩) عبد الله علي إبراهيم، الدكتور الشريعة والحداثة ، دار الأمين، القاهرة

٢٠) عبد الله محمد عمر البنا ديوان البنا- الجزء الأول دار جامعة الخرطوم االنشر- الطبعة الثانية ١٩٧٦م

٢١) عثمان أحمد الحسن إبراهيم أحمد: حياة إنسان بين الأصالة والمعاصرة

٢٢) عوض السيد الكرسني- نحو مشروعية لمعارضة المهدية-مجلة الدراسات السودانية، ديسمبر ١٩٨٩م.

٢٣) غراهام توماس، السودان: موت حلم، ترجمة عمران أبو حجلة، دار الفرجاني، الطبعة الأولى ١٩٩٤م

٢٤) فيصل عبد الرحمن علي طه الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦-١٩٥٣م دار الأمين- القاهرة- ١٩٩٨م.

٢٥) قرشي محمد حسن : قصائد من شعراء المهدية، الناشر المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون، ١٩٧٤م.

٢٦) كمال الجزولي، الشيوعيون والديمقراطية: للشراكة أم لذود الطير عن مر الثمر؟

٢٧) كمال الجزولي، المتاريس التي، رزنامة الأسبوع، نوفمبر ٢٠٠٨م

٢٨) يحي محمد عبد القادر، على هامش الأحداث في السودان

٢٩) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان.

٣٠) محمد المهدي المجذوب، ديوان منابر، دار الجيل، بيروت.

٣١) محمد المهدي المجذوب، ديوان (نار المجاذيب)، دار الجيل، بيروت.

٣٢) محمد سعيد محمد الحسن، عبد الناصر والسودان

٣٣) محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩- المطبوعات العربية- ١٩٨٧م.

٣٤) محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ترجمة هنري رياض- الجنيد علي عمر- وليم رياض- دار الجيل بيروت- دار المأمون الخرطوم ١٩٨٣م

٣٥) يوسف بدري، العميد قدر جيل

٣٦) يحي محمد عبد القادر، على هامش الأحداث في السودان، الدار السودانية للكتب.

٣٧) يوسف فضل حسن- محمد إبراهيم أبو سليم والطيب ميرغني شكاك (تحرير)

الإمام عبد الرحمن المهدي: مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي- مكتبة مدبولي – ٢٠٠٢.

٣٨) اللجنة العليا لانتخابات حزب الأمة القومي، انتخابات أبريل ٢٠١٠ في الميزان، مطبعة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠م.

٣٩) تضاريس الذاكرة (٣): الصادق المهدي. من سلسلة تضاريس الذاكرة إصدار البيت العربي بمدريد من لقاء مع الصادق المهدي بمدريد في ١٨ مايو ٢٠٠٩م.

٤٠) كتاب الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق ١٩٦٢- ١٩٦٨م.

٤١) حزب الأمة القومي – اللجنة العليا للانتخابات انتخابات أبريل ٢٠١٠ في الميزان مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٠م

٤٢) صحيفة الرأي العام ١٦ مايو ١٩٦٧.

٤٣) صحيفة الأمة، يوم الأحد ١٣ أبريل ١٩٦٩م.

٤٤) مداولات ندوة العيد السبعيني للإمام الصادق المهدي.

٤٥) سلسلة حوارات مع الإمام الصادق المهدي حول ذكرياته في السجون، صحيفة الآخبار، ٢٠١٠م.

٤٦) حلقات برنامج شاهد على العصر مع الإمام الصادق المهدي (سبتمبر- نوفمبر ٢٠١٥م)، قناة الجزيرة الإخبارية تقديم الأستاذ أحمد منصور. (١٦ حلقة).

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1- Cecil Eprile War and Peace in the Sudan: 1955- 1972 David & Charles Newton Abbot, London, 1974.

2- **Sudan: Information on Human Rights Violations in Juba Circa 1963; Human Rights Violations Linked to the Republican Guard Between 1966 and 1969**
http://www.refworld.org/docid/3f51ff974.html

ملاحق الكتاب

تراجم الأعلام

إبراهيم الكاشف (١٩١٥ - سبتمبر ١٩٦٩م) مغنى وملحن سودانى بارز عاصر فنانى فترة الحقيبة، أول من أدخل الآلات الحديثة فى فن الغناء والطرب بالسودان واستغنى عن الكورس. وكان واحدا من ابرز المغنين فى أربعينيات القرن الماضى وحتى الستينيات الذين سجلت لهم الإذاعة السودانية خلال سنواتها الأولى اعمالهم الموسيقية.

إبراهيم عبود(١٩٠٠-٨ سبتمبر ١٩٨٣م)، الفريق، كان رئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة السودانية وصار رئيس جمهورية السودان (١٩٥٨-١٩٦٤م) بعد تسلمه السلطة من رئيس الوزراء المنتخب. بعد ثورة أكتوبر ٦٤ كان رأساً للدولة حتى أجبرته الضغوط الشعبية على الاستقالة في نوفمبر ١٩٦٥م.

أبو رنات، محمد أحمد أبو رنات (١٩٠٢-١٩٧٧م) قاضي. تخرج في كلية غردون عام ١٩٢٢م عمل محاسباً، ثم عمل بغرفة القانون بمكتب السكرتير القضائي ومن ثم التحق بمدرسة القانون وعمل بالقضاء وتدرج فيه إلى أن أصبح كبير القضاة وتزامن ذلك مع عهد عبود حيث كان في نفس الوقت مستشاراً للنظام والرجل الثاني بعد الفريق عبود. عمل في اللجان القانونية لهيئة الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لمحاربة الاستعمار ومثل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بعدد من البلدان الأفريقية.

أبو صلاح، صالح عبد السيد (أبو صلاح) (١٨٩٠-١٩٦٣م) من أبرز شعراء الحقيبة.

أبولو ملتون أبوتي Apollo Milton Obote (٢٨ ديسمبر ١٩٢٤- ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥) ولد بقرية أكوروكو بشمال يوغندا، انتخب عضوا بالمجلس التشريعي عام ١٩٥٨م، وقاد بلاده للاستقلال من الاستعمار البريطاني في ١٩٦٢، وكرئيس للوزراء منتخب قبل بدستور يجعل الرئيس منصبا تشريفيا بينما السلطات الحقيقية لدى رئيس الوزراء، كما يعطي الحق الفيدرالي لخمسة ملكيات تقليدية بما في ذلك مملكة بوغندا (بجنوب يوغندا) التي صار ملكها (الكاباكا) إدوارد موتيسي رئيسا ليوغندا، ولكن أبوتي أعلن حالة الطوارئ وعلق الدستور في

١٩٦٦م وصار رئيسا لبلاد ورئيسا لوزرائها في ذات الآن ومنذ ذلك الحين صار منصب الرئيس هو الأهم بيوغندا، وأرسل قوات بقيادة الجنرال عيدي أمين لإخضاع حاكم بوغندا (موتيسا الثاني) ثم ألغى لاحقا جميع الملكيات، وقد أطاح به عيدي أمين بانقلاب عسكري.

أبيل ألير كوى، (ولد ١٩٣٣م) مولانا، قاضى سابق وسياسى جنوبى، كان من قيادات جبهة الجنوب فى عهد الديمقراطية الثانية، وصار نائباً لرئيس السودان ورئيس أول حكومة للجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م إن نصب رئيساً للمجلس الانتقالى العالى (الفترة الأولى من ٦ أبريل ١٩٧٢الى فبراير١٩٧٨م، الفترة الثانية من ٣٠ مايو ١٩٨٠ الى ٥ أكتوبر١٩٨١)، عمل مستشارا قانونيا لمنمات إقليمية ودولية، ومستشارا فى مفاوضات سلام نيفاشا ٢٠٠٥م، بعدها اختير رئيسا لمفوضية الانتخابات التي أجرتها حكومة (الإنقاذ) في ٢٠١٠م.

أبو قرون عبد الله أبو قرون (ولد 29مارس ١٩٤٠)، اللواء (م)، عسكرى سابق، شاعر، من مواليد العباسية، تخرج مع الكلية الحربية فى ١٩٦٣م، شغل منصب مدير العمليات الحربية، وأحيل للمعاش بعد انقلاب الإنقاذ فى ١٩٨٩م، له العديد من القصائد المغناة أشهرها (عزة وعزة)، كما له ديوان (نغم على سطح خندق) كما أسس فرقة ود سعد التي ألف ولحن لها العديد من الأناشيد في تخليد أبطال المهدية.

أحمد السيد حمد، الدكتور، قطب الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي و(القيادي بحزب الشعب الديمقراطي أثناء انشقاق الحزب) شارك في مفاوضات ثورة أكتوبر كمندوب لحزب الشعب الديمقراطي، وكان وزيراً في حكومات أكتوبر الانتقالية الأولى والثالثة عن حزب الشعب، وكان وزيراً في الحكومات الائتلافية في الديمقراطية الثانية (١٩٦٧ - ١٩٦٨) و(١٩٦٨ -٦٩) عن الحزب الاتحادي الديمقراطي. كما كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (١٩٧٩م- نوفمبر ١٩٨١م) كما عين مستشاراً للنميري.

أحمد سليمان- المحامي (١٤/ ١/ ١٩٣٤م- ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩م) ولد بأم درمان، خريج كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة. من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة الجبهة المعادية للاستعمار. فصل من عضوية الحزب الشيوعي عام ١٩٧٠، تقلد عدة مناصب وزارية وعمل سفيرا للسودان في عدد من العواصم. انضم للجبهة الإسلامية القومية بعد انتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م.

أحمد عبد الحليم (ولد ١٩٢٩م) من الناصريين المشاركين في الانقلاب المايوي،

تقلد عدة مناصب وزارية فى العهد المايوى ومناصب قيادية فى الاتحاد الاشتراكي، من الوزراء المايويين الذين اعتقلوا عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥م.

أحمد عبد الرحمن المهدي، (ولد ١٩٣٥م)، تقلد منصب وزير الداخلية إبان الديمقراطية الثانية، تعاون مع نظام مايو حيث قلده النميري إمامة الأنصار حتى قبل التأكد من مصير الإمام الهادي المهدي والتحقيق في مقتله، وسلمه قبة المهدي. بعد انتخاب الأنصار للإمام الصادق المهدي في ٢٠٠٢م تمسك بإمامته.

أحمد عبد الله حامد.(١٩١٤-؟؟) الأميرالاي، مواليد أم درمان، تخرج في كلية غردون عام ١٩٣٤م، ثم التحق بالمدرسة الحربية في عام ١٩٣٥م ووصل رتبة (الأميرالاي).. ونقل لسلاح الهجانة وظل بها حتى انقلاب ١٧/ نوفمبر ١٩٥٨م حيث كان عضواً بالمجلس العسكري الأعلى، واختير وزيراً للزراعة والري في ١٩٥٨م.. وقدّم لمحاكمة عسكرية بعدها.

أحمد عبد الوهاب. اللواء (٢/ يونيو ١٩١٥م-؟؟) مواليد الدامر، أتم تعليمه بكلية غردون في عام ١٩٣٥م، وتخرج في المدرسة الحربية في يناير ١٩٣٨م وكان أول المتخرجين ورقّي لرتبة (اللواء) في مارس ١٩٥٨م.. عمل في سلاح الهجانة وعُيّن قائداً عاماً للجيش ثم عضواً بالمجلس العسكري العالي.. واختبر وزيراً للداخلية والحكومات المحلية. بعد الحركة التركيزية للانقلاب في أول مارس تم اعتقاله واثنين من معاونيه ثم أطلق سراحه وعين في المجلس العسكري الثاني في ٤ مارس ولكن تم إعفاؤه من مناصبه في المجلس والوزارة في ٩ مارس بسبب علاقته بحزب الأمة. اشترك في الحرب العالمية الثانية في حملة إريتريا وكذا شمال أفريقيا.

أحمد مجذوب البحاري، الأميرالاي(١٩١٤م -؟؟) ولد بالمناقل، وعشيرته بمنطقة كنور قرب عطبرة.. تخرج من كلية غردون عام ١٩٣٦م، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها وتدرج في الرتب حتى رتبة الأميرالاي (عميد).. وعمل في القيادة الغربية وعُيّن قائداً لسلاح الطبجّية (المدفعيّة).. بعد انقلاب الفريق «عبود» أصبح عضواً بالمجلس العسكري العالي، ووزيراً للمواصلات، كما تولى وزارة الداخلية، ثم وزارة الحكم المحلي.

أحمد ود سعد (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م- ١٩٢٦م) شاعر المدائح النبوية الشهير وهو من الجعليين السعداب، كان الشاعر الأمير محمد ود التويم تلميذا له وقد سبقه باتباع

المهدي. لا زالت مدائحه النبوية والمهدوية من أبدع المديح الباقي.

آدم موسى مادبو، (ولد ١٩٤٢م) دكتور، مهندس معماري وسياسي بارز. من قيادات حزب الأمة منذ ستينات القرن العشرين، وذلك قبل خروجه عن الحزب في فبراير ٢٠٠٩، تقلد منصب وزير الدفاع (١٩٦٧-١٩٦٨م) إبان الديمقراطية الثانية وكان أصغر وزير حينها (٢٥ عاماً)، وانتخب في الأمانة الخماسية للحزب في ١٩٨٦م، وتقلد عدد من الحقائب الوزارية خلال الديمقراطية الثالثة. كان رئيساً للمكتب السياسي للحزب في التنظيم الانتقالي (٢٠٠٠-٢٠٠٣م)، وعين ثم انتخب نائباً لرئيس الحزب (٢٠٠٣م-٢٠٠٩).

إسحق محمد الخليف شريف بن حامد (١٩٢٣-١٩٩٥م)، شاعر وعالم موسوعي، اشتغل بالسياسة، ولد بأم درمان وفيها توفي، من أقطاب أسرة المهدي فهو حفيد المهدي لأمه والخليفة شريف لأبيه، عاش في السودان، وبريطانيا، وفرنسا، والسعودية. تخرج في كلية غردون عام ١٩٤٥، وفي جامعة اكسفورد عام ١٩٤٩، وفي جامعة دبلن عام ١٩٥١، كما نال دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية من جامعة باريس عام ١٩٥٩. عمل مديرًا لمشاريع أسرته الزراعية بالنيل الأبيض. التحق مترجمًا برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٧٣ - ١٩٨٥. له ديوان «زهر وقفر» - دار الريحاني - بيروت ١٩٥٦، وله عدد كبير من القصائد نظمها باللغة الإنجليزية. كان واسع الاطلاع ويعتبر موسوعة جامعة للعلوم والآداب.

إسماعيل الأزهري(١٩٠٠-١٩٦٩م) رئيس حزب الأشقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في ١٩٥٢م، رئيس وزراء السودان(١٩٥٤-١٩٥٦م)، ورئيس مجلس السيادة في الفترة (١٩٦٥-١٩٦٩م).

التجاني الماحي (١٩١١-٨ يناير ١٩٧٠) من مواليد الكوة، تخرج من مدرسة كتشنر الطبية عام ١٩٣٥، رائد الطب النفسي في السودان، تقلد منصب رئاسة مجلس رأس الدولة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، كان ذا ثقافة واطلاع واسعين وعلم غزير ورؤى عميقة، درس عدة لغات منها اللاتينية والهيروغليفية. أوصى بمكتبته الضخمة لجامعة الخرطوم، له عدة مقالات نشر له منها في كتاب (مقالات مختارة) باللغتين العربية والإنجليزية.

التجاني يوسف بشير (١٩١٢-١٩٣٧م) أحمد التجاني بن يوسف بن بشير بن الإمام جزري الكتيابي، الشاعر السوداني المعروف، فصل من المعهد العلمي بأم درمان،

وأصيب بداء الصدر وبالمعاناة النفسية حتى مات في غض الشباب.

الحسن بن طلال، الأمير (ولد ٢٠ مارس ١٩٤٧م)، ولي عهد الأردن سابقا. هو الابن الأصغر للملك طلال والملكة زين الشرف. اختاره أخوه الملك حسين وليًا للعهد في أبريل ١٩٦٥، واستمر متقلدًا مهامه حتى عزلة في ٢٥ يناير ١٩٩٩. له اهتمامات فكرية وثقافية عديدة.

الصديق عبد الرحمن المهدي (الإمام) (١٩١١-١٩٦١م). خريج كلية غردون قسم الهندسة، أول رئيس لحزب الأمة انتخب في ١٩٤٩م، بويع إماماً للأنصار بعد وفاة والده الإمام عبد الرحمن المهدي في مارس ١٩٥٩م. قاد مقاومة انقلاب عبود وكان رئيس الجبهة الوطنية المتحدة.

الطيب السراج - الشيخ (١٨٩٤م- ١٩٦٣م) الطيب (الملقب بزكي) بن عبد المجيد (الشهير برفعت) بن محمد السراج بن مصطفى بن حسن السراج ، ينتسب إلى محمد السراج من أشراف مكة وكان يتعهد بإنارة الحرم المكي أثناء الحج بالأسرجة. تخرج من مدرسة أم درمان الأميرية الابتدائية ١٩١٠، وواصل تثقيفه الذاتي، كان يعد موسوعة في اللغة العربية والأدب والشعر . وكان يعيش حياة العرب الأقدمين في القرن العشرين. توفي مقتولا.

الكاباكا: أي الملك وكان ملك بوغندا Buganda بجنوب يوغندا، وهو إدوارد موتيسا (١٩نوفمبر ١٩٢٤م- ٢١ نوفمبر ١٩٦٩م) السير إدوارد فريدريك وليام دايفيد والوقيمبي موتيبي لوانجولا موتيسا يلقب بالملك فريدي، كان ملكا وزعيما لقبيلة غاندا القبيلة الأكبر في بوغندا، كان رئيسا ليوغندا من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦.

المهدي، الإمام (١٨٤٣-١٨٨٥م) هو محمد المهدي بن عبد الله بن فحل، ولد بقرية لبب بمدينة دنقلا في شمال السودان، تلقى تعليمه في خلاوي الخرطوم وخلاوي الغبش ببربر. ثم التحق بالطريقة السمانية عام ١٨٧١م. في عام ١٨٧٦ بدأ حركة إصلاحية في كردفان ووسط السودان. وفي ١٨٨١م «هجمت» عليه المهدية بمهمة «إحياء الكتاب والسنة المقبورين حتى يستقيما». بدأت الدعوة المهدية سرية ثم جهر بها وخاض المهدي والأنصار جهادا ضد الدولة العثمانية ورعاياها الأوربيين انتهى بانتصار الثورة وإقامة الدولة بعد تحرير الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥م. لم يعش المهدي طويلا بعد ذلك إذ توفي في يونيو ١٨٨٥م وخلفه الخليفة عبد الله بن السيد محمد.

النذير دفع الله (بروفسر) (١٩٢٢-١٩٨١م)، درس بكلية غردون ومدرسة البيطرة بجامعة الخرطوم وتلقى دراسته فوق الجامعية في جامعة كيمبردج ببريطانيا، وعمل في وزارة الثروة الحيوانية ثم انتقل محاضرا بجامعة الخرطوم، وفي عام ١٩٦٢م كان مديرا لجامعة الخرطوم وفي ١٩٦٥م ترأس مؤتمر المائدة المستديرة، أعفي عن منصبه كمدير للجامعة في ١٩٦٩ فعمل أستاذا في جامعات نيجريا. اختير أول رئيس لمجلس الشعب في ١٩٧٢م وعين وزيرا للصحة ثم رئيسا للمجلس القومي للبحوث.

الهادي آدم (١٩٢٧م- ديسمبر ٢٠٠٦ م) شاعر سوداني معاصر تخرج في كلية دار العلوم بالجامعة المصرية، عمل معلما.

الهادي عبد الرحمن المهدي، (١٩١٨- ٣١ مارس ١٩٧٠م)، الإمام، تولى إمامة الأنصار خلفاً لأخيه الصديق المهدي في أكتوبر ١٩٦١م، تصدى للنظام المايوي الذي ارتكب في الأنصار مجزرة الجزيرة أبا في ٢٧ وحتى ٣١ مارس ١٩٧٠ وأزمع الهجرة شرقاً حينما أسر بالكرمك وقتل مع الخال محمد أحمد مصطفى والملازم سيف الدين الناجي. ولم يعرف مكان دفنه إلا في عام ١٩٨٧م حيث تم نقل رفاته في موكب مهيب ودفن بقبة الإمام المهدي في ٢٧ أبريل ١٩٨٧م وتمت محاكمة القتلة.

أم أم سلمة المهدي، (ت على الأرجح في ١٩٥٢م) حافظة للقرآن وفقيهة واشتهرت بالصلاح والولاية وهناك مرويات (كرامات) عديدة تروى حولها في تراث الأنصار الشفاهي، ويروى أن الإمام المهدي قال: أنا في النساء أم سلمة. جدة صاحب السيرة لوالدته السيدة رحمة عبد الله. كانت متزوجة من السيد عثمان شيخ الدين بن خليفة المهدي وأسرت معه في رشيد بمصر، وبعد وفاته برشيد وعودتهم للسودان تزوجت من الشيخ عبد الله جاد الله جد صاحب السيرة لأمه وناظر عموم الكواهلة، وكانت فقيهة عالمة شهيرة في التراث الشعبي بكراماتها.

بابكر بدري (١٢٧٧ ـ ١٣٧٤هـ، ١٨٦١ ـ ١٩٥٤م). رائد التعليم الأهلي وتعليم المرأة في السودان. كان مقاتلا في صفوف المهدية شارك في جردة النجومي في توشكي، وأسر فترة في مصر. بعد المهدية انصرف للتعليم الأهلي فأنشأ مدرسة للبنات في رفاعة سنة ١٩٠٧م، ثم نقل مجهوداته لأم درمان، وقد واجه أهولاً لتثبيت فكرة تعليم الفتيات في المدارس المدنية، جمعته علاقة مميزة بالإمام عبد الرحمن المهدي.

بابكر عوض الله (ولد ١٩١٧م)، مولانا، كان رئيس برلمان الاستقلال، ورئيس

القضاء بعد ثورة أكتوبر (١٩٦٤-١٩٦٧م)، من أبرز مخططي انقلاب مايو وكاتب بيان الانقلاب والمدني الوحيد في مجلس قيادة الثورة، ورئيس وزراء حكومة مايو الأولى من ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى أكتوبر ١٩٧٠م، ثم نائباً لرئيس الوزراء، ثم نائباً أول لرئيس الجمهورية حتى مايو ١٩٧٢م. يعيش حالياً مع أبنائه في بريطانيا.

بكري أحمد عديل، السيد، من قيادات حزب الأمة القومي، تقلد منصب الحاكم المكلف لشمال كردفان في العهد المايوي. انتخب في ١٩٨٦م ضمن الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة، واختير في (٢٠٠٠-٢٠٠٣) نائباً ثاني لرئيس الحزب. كان وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيراً للطاقة والتعدين، وزعيم الجمعية التأسيسية إبان الديمقراطية الثالثة.

جراهام ف. توماس، (٢١ يوليو ١٩٢١م- ٢٠٠٢م) بريطاني، عمل في مكتب آخر سكرتير إداري بريطاني في السودان أيام الحكم الثنائي (السير جيمس روبرتسون)، جمعته صداقات عديدة بالسودانيين، وكتب في السياسة السودانية: (السودان: موت حلم)، و(السودان: الصراع من أجل البقاء).

جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، قاد الانقلاب المايوي الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السودان وأسس حكماً شمولياً دموياً دمر الاقتصاد واتخذ سياسة خارجية منحازة، في الفترة (١٩٦٩-أبريل ١٩٨٥م) حيث أطاحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيماً في القاهرة طيلة عهد الديمقراطية ولكنه عاد إبان حكومة (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها.

جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠م) رئيس جمهورية مصر العربية(١٩٥٤-١٩٧٠م). تخرج في الكلية الحربية الملكية عام ١٩٣٨م، عمل بالجيش وشكل مع عدد من الضباط حركة «الضباط الأحرار» التي قامت فيما بعد بقيادة محمد نجيب بثورة ١٩٥٢م، قام بتنحية محمد نجيب وصار رئيساً للجمهورية. ساهم في تأسيس حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م. توفي إثر نوبة قلبية.

جورج برنارد شو (١٨٥٦- ١٩٥٠م) كاتب مسرحي وناقد ومفكر بيرطاني اشتراكي من أبرز الشخصيات في القرن العشرين، نال جائزة نوبل في الآداب ورفض استلام الجائزة النقدية المصاحبة لها. من المدافعين عن حقوق المرأة.

حسن أحمد إبراهيم، البروفسر، مؤرخ ومحاضر جامعي، من مواليد الدويم. خريج كلية الآداب قسم التاريخ بجامعة الخرطوم مرتبة الشرف، حصل على الدكتوراة من جامعة لندن ١٩٧٠، كان عميداً لكلية الآداب بجامعة الخرطوم (١٩٨٠-١٩٨٦م) أستاذ بجامعة ماليزيا الإسلامية الدولية، قسم التاريخ والحضارة، له العديد من البحوث والمؤلفات، اشتهر بدراسته حول الإمام عبد الرحمن بعنوان (المهدية الثانية)، وله كتاب (الإمام عبد الرحمن المهدي).

حسن بشير نصر.. اللواء، (١٩١٦م) ولد بحلفاية الملوك.. تخرج في كلية غردون ١٩٣٥م.. التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٩٣٨م والتحق بالجيش وتدرّج حتى رتبة (الأميرالاي) في عام ١٩٥٦م.. عمل بسلاح الهجانة، ثم بالقيادة الشرقية، ثم القيادة الجنوبية، ثم في رئاسة الجيش، ثم رئيس أركان، ثم القائد العام برتبة (لواء).. وعُيّن في حكومة الفريق عبود وزيراً لشؤون مجلس الوزراء.

حسن طه (١٩١٤-؟؟) تلقى تعليمه في كلية غردون، من الأعضاء المتحمسين في مؤتمر الخريجين ولقب بشاعر المؤتمر، عمل مفتشا بالسكة حديد ونائبة مأمور ثم مدرسا. له ديوان «هتاف الجماهير» و«صادقيات في الشعر السياسي».

حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، سياسي بارز وأستاذ سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم، انضم لتنظيم الإخوان المسلمون وصار من أبرز قياداته. انشق التنظيم لاحقا إلى جناحين أحدهما بقيادته والآخر بقيادة الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد. تحول التنظيم تحت قيادته إلى جبهة الميثاق الإسلامي، ثم الجبهة الإسلامية القومية، إبان الديمقراطية الثالثة، التي دبرت بقيادته انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، ودخل سجن كوبر للتمويه، أطلق سراحه وصار الأمين العام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في ٢٠٠٠م حدثت مفاصلة بينه وبين المشير البشير رئيس النظام، وفي العام ٢٠٠١م انشق الحزب وصار أمينا عاما للمؤتمر الشعبي الذي عارض النظام والآن يحاوره ضمن خطته التي رفضتها المعارضة.

حسين الهندى 1924م-٩ يناير ١٩٨٢م)، الشريف، الحسين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندى، (السياسى المرموق، كان استقلالياً فى مطلع شبابه، انضم للحزب الوطنى الاتحادى فى ١٩٥٦م، تقلد عدداً من الحقائب الوزارية في فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩م) عن الوطني

الاتحادى ثم الاتحادى الديمقراطى، شارك فى قيادة مقاومة الطغيان المايوى وأسس مع حزب الأمة والأخوان المسلمون الجبهة الوطنية التي نظمت انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م.

حسين شريف (ت ١ يونيو ١٩٢٨م) الصحفي السوداني الأول، والده الخليفة شريف (خليفة الكرار في المهدية) وخاله الإمام عبد الرحمن المهدي. أسس صحيفة (حضارة السودان) في فبراير ١٩١٩م. نفاه الانجليز مرتين، مرة الى الجنوب ومرة الى مروي.

حفية مأمون حسين شريف (ولدت مارس ١٩٤٢) زوجة صاحب السيرة الأولى (١٩٦٠) وابنة عمته نور الشام عبد الرحمن المهدي، تخرجت من كلية علم النفس بجامعة الأحفاد للبنات. اعتقلت بعد انتفاضة ٢ يوليو١٩٧٦م المسلحة. أسست إبان فترة الديمقراطية الثالثة منظمة (جمعية الإمام المهدي الخيرية). عضوة مجلس الحل والعقد بهيئة شئون الأنصار.

حمزة ميرغني حمزة (١٩٢٦م-١٩٧٣م) من مواليد أم درمان، خريج كلية غردون التذكارية كلية الآداب. التحق بمصلحة المالية مفتشا ماليا 1949م. اوفد في بعثة دراسية في جامعة لندن. عاد إلى مصلحة المالية وصار يتدرج في مناصبها إلى أن أصبح أول وكيل دائم للوزارة في 1959م وبحكم منصبه كان رئيسا للخدمة المدنية. التحق بخدمة البنك الدولي في ١٩٦٢م يعمل به مستشارا حتى اختياره للوزارة التي قبل العمل بها بعد الإشتراط بالعودة إلى موقعه بالبنك متى ما رأى ذلك. عيّن وزير المالية والاقتصاد في حكومة الصادق المهدي الأولى في يوليو ١٩٦٦م ولم يكن حزبيا.

خالد الكد (ت ١٩٩٥م) ضابط سابق في القوات المسلحة السودانية، قام بمحاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٦٦م، واشترك في الانقلاب المايوي (١٩٦٩م) ضمن كادر الحزب الشيوعي السوداني المؤيد للانقلاب، أديب ومفكر، توفي بحادث حركة بلندن.

رحمة عبد الله جاد الله (نوفمبر ١٩١٠- ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م) زوجة الإمام الصديق المهدي ووالدة صاحب السيرة، كانت نشطة في العمل الاجتماعي والعام، كان لها صالون أدبي في ثلاثينات القرن العشرين، وأسست أول جمعية نسائية (جمعية ترقية المرأة) في ١٩٤٦م، التي تحولت إلى جمعية نهضة المرأة في ١٩٤٩م. كانت مجددة في أشياء كثيرة ومستودع للتراث والمعرفة الدينية والمهدوية والثقافة المادية من زي وحلي النساء وعادات الزفاف وغيرها، كما كانت مستودع للأمثال والأدب الشفاهي السوداني وكانت ذواقة للفن وذات صلة بكثير من الشعراء والفنانين والأدباء.

زين العابدين حسين شريف(١٩١٠م- ٢٠٠٥م). صحفي، ولد بأمدرمان تخرج في كلية غردون، ثم عمل فترة قصيرة بدائرة المهدي أوفد بعدها إلى جامعة درهام بلندن حيث نال شهادة العلوم الاجتماعية. عمل في الصحافة وكان رئيساً لتحرير جريدة النيل(١٩٥١-١٩٥٣م). أنشأ مطبعة دار الطباعة الحديثة وعمل في إدارتها. كانت له بعض الآراء في الصحافة والسياسة والاقتصاد. وهو حفيد الخليفة شريف الخليفة الثالث للإمام المهدي، والده السيد حسين شريف رائد الصحافة الوطنية وأول رئيس تحرير سوداني لجريدة الحضارة.

سارا الفاضل محمود (نوفمبر ١٩٣٣-٦ فبراير ٢٠٠٨م) زوجة صاحب السيرة الثانية منذ (٢٤ فبراير ١٩٦٣م) وزميلته في العمل العام وابنة عمته عائشة عبد الرحمن المهدي. وأول سودانية تتلقى تعليمها الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، بالكلية الغربية للنساء، أوكسفورد أوهايو حيث نالت بكالريوس في العلوم الاجتماعية، ونالت الماجستير في السسيولوجيا من جامعة نيويورك ١٩٦١م. اعتقلت مرتين إبان العهد المايوي وحوكمت عسكرياً عقب انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م المسلحة، انتخبت في الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة في ١٩٨٦م وكانت مسؤولة التنظيم بالحزب. اعتقلت في أيام حكومة (الإنقاذ) الأولى، وتقلدت عدة مناصب في حزب الأمة آخرها مساعدة الرئيس للشئون الخارجية. أسست منظمة (الناس للناس).

سر الختم الخليفة الحسن (١٩١٩ - ١٨ فبراير ٢٠٠٦) ولد بالدويم . والده الخليفة الحسن أحمد ووالدته نفيسة الفكي العبيد. تخرج في كلية غردون التذكارية مدرسة المعلمين عام ١٩٣٧ ثم كلية اكستر بجامعة أوكسفرد (١٩٤٦) وعدة كورسات تدريبية في الخمسينات في عدد من الجامعات البريطانية وكان من الأعضار البارزين في المؤتمرات التربوية. ذهب في ١٩٦١ لأمريكا للتعرف على البرامج الفنية. اشترك في الهيئة الانتخابية عام ١٩٥٦م وفي ١٩٦٠ أصبح عميدا للمعهد الفني وتم اختياره نائبا لوكيل وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٤م. عمل بالتعليم في الجنوب وكان مديرا للتعليم هناك لمدة خمس سنوات ومن أكثر الشماليين معرفة بالجنوب وصداقة لأبنائه. اختير رئيسا لحكومة أكتوبر الانتقالية الاولى والثانية (١٩٦٤ -١٩٦٥)، ثم سفيرا للسودان في عدة عواصم ونال لقب (سير) من ملكة بريطانيا. تقلد عدة وزارات.

سلاطين، رودلف سلاطين (٧ يونيو ١٨٥٧- ١٩٣٢) نمساوي ولد في أوبر سانت فينت غرب فيينا. توفي والده في ١٨٧٠ وكان عليه العمل فقبل وظيفة في القاهرة، ثم قرر

السفر جنوبا حيث وصل للخرطوم في أكتوبر ١٨٧٤م ثم إلى جبال النوبة، ورجع للنمسا حيث كتب مقالا ونشره حول رحلته عبر النيل. في ١٨٧٨م تلقى خطابا من الجنرال تشارلس جورج غردون الذي كان حينها حاكما عاما على السودان يدعوه للانضمام إلى الإدارة في حكومته، لباها وجاء للخرطوم في يناير ١٩٧٩م. وترقى في الوظائف حتى كان بعد عامين حاكما لإقليم دارفور. في يناير ١٨٨٣ أعلن انضمامه للإسلام ليضمن إخلاص المحاربين معه، وحارب قوات المهدية حتى استسلم لها في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣م، وبقي في أسر الأنصار حتى هرب لمصر في ١٨٩٥م وانضم للمجهودات المبذولة لإعادة غزو السودان واستكتبه رئيس قلم المخابرات البريطانية السير ونجت باشا فكتب كتابه «النار والسيف في السودان». وبعد نجاح حملة الغزو جاء سلاطين للسودان وعين مفتشا عاما للسودان في ٢٥ سبتمبر ١٩٠٠م. بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ قدم استقالته من وظيفته بحكومة السودان، توفي ودفن بمسقط رأسه في ٢ أكتوبر ١٩٣٢م.

سيد أحمد الحاردلو (١٩٤٠- يونيو ٢٠١٢م)، شاعر وقاص ودبلوماسي ومفكر سوداني، سفير سابق، له العديد من الدواوين، والقصائد الغنائية الشهيرة.

صلاح الدين عبد السلام خليفة المهدي (١٥/ ٥/ ١٩٣٠- ٢٠٠٦م) تخرج ضابطا في القوات المسلحة السودانية ثم استقال في ١٩٥٩م وعمل بشركة أجيب ثم بالقطاع الخاص. كان من قيادات حزب الأمة وإبان الانشقاق كان في جناح الإمام الهادي، صار من أبرز مقاومي النظام المايوي واعتقل ضمن قادة الكيان بعد مقاومة قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وتقلد منصب وزير شئون الرئاسة طيلة فترة الديمقراطية الثالثة. آخر منصب حزبي تقلده هو رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء منذ تكوينها في ٢٠٠٣م حتى وفاته.

عبد الخالق محجوب عثمان (٢٣ سبتمبر ١٩٢٧- ١٩٧١م) ولد بحي المكي بأم درمان، التحق بكلية غردون ثم هاجر لمصر لإكمال دراسته حيث انتسب بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول؛ وهناك صار كادرا قياديا في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)؛ كبرى تنظيمات الحركة اليسارية والماركسية المصرية حينها، قضي بمصر ثلاثة أعوام؛ قبل ان يقطع دراسته بسبب المرض ويعود إلى السودان نهائيا؛ عام ١٩٤٩؛ التحق بالحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)؛ في العام ١٩٤٩؛ تفجر صراع داخل الحركة كان من نتيجته إبعاد عوض عبد الرازق عن قيادة التنظيم؛ واختيار عبد الخالق سكرتيرا عاما للحركة؛ وهو الموقع الذي احتله؛ حتى آخر حياته. شارك حزبه في معارضة نظام عبود العسكري، وكان عبد الخالق من أبرز

القيادات السياسية بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤. أعدمه النميري على رأس قادة الحزب الشيوعي إثر فشل انقلاب هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١م.

عبد الرحمن علي طه (١٩٠١-١٩٦٩م) السيد، ولد بأربجي سنة١٩٠١م، سياسي بارز ومعلم مؤسس لبخت الرضا ووزارة المعارف. التحق بكلية غردون التذكاريه قسم القضاة وبعد سنتين اختير لقسم المعلمين وتخرج في أواخر 1922م. درس بالمراحل المتوسطه ثم بكلية غرودون وتم اختياره لمعهد تدريب المعلمين ببخت الرضا ومكث به حتى عام ١٩٤٧م حيث شارك في إعداد كتب المناهج. في سنة ١٩٤٧م عمل نائباً لوزارة المعارف الى ان تم اختياره وزيراً للمعارف وتمكن من إدخال الدين واللغه العربية في مدارس الجنوب وجبال النوبة. عمل على سودنة مدير مدرسة وادي سيدنا الثانوية ولكنه اضطر لتقديم استقالته لإعتراض الحاكم العام والأعضاء الإنجليز في المجلس الإستشاري. كان من مؤسسي حزب الأمة وفي مجلس إدارته، واشترك في التفاوض مع الحكومة المصرية، وكان عضواً في وفد الجبهة الاستقلالية للأمم المتحدة، ومرافقا للإمام عبد الرحمن المهدي في جل أسفاره. ألف كتاب (السودان للسودانيين) التوثيقي المهم للحركة الإستقلالية. كان وزيراً للحكومات المحلية في حكومة ١٩٥٨م، وكان له الفضل في وضع نظام اللامركزية واستمر حتى قيام انقلاب عبود سنة ١٩٥٨م. كان معارضا للانقلاب ولكنه أذاع بيان الإمام عبد الرحمن المساند له، واعتزل بعد ذلك العمل السياسي. وعاد لقريته في أربجي فاشترك في العديد من النشاطات لتنميتها وتخطيطها وعمل مع الخريجين والمثقفين بالمنطقه على إدخال التعليم المتوسط وسميت المدرسة المتوسطة للبنين بعد وفاته باسمه وفاء له.

عبد الرحمن المهدي (الإمام) (٢٥ يونيو ١٨٨٥م- ٢٤ مارس ١٩٥٩م- أول شوال ١٣٠٢هجرية- **١٥ رمضان ١٣٧٨هـ**): مؤسس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصار منذ ١٩٤٩م وحتى وفاته. أبو الاستقلال، وعرف بمبادراته في كافة أوجه العمل الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحافي والتعليمي السوداني وكافة أوجه النشاط في السودان الحديث.

عبد الفتاح المغربي، السيد، أول رئيس مجلس السيادة في السودان المستقل سنة ١٩٥٦م، درس في جامعة بيروت ضمن أول وفد بعثة طلابية للدراسة خارج السودان. عمل محاضرا للرياضيات في كلية غردون عقب تخرجه. عين في 1951 عضوا في لجنة الدستور ممثلا للمعارضة.

عبد الكريم ميرغني (١٩٢٣-١٩٩٥م)، السيد، من مواليد أم درمان، تخرج من كلية غردون التذكارية في ١٩٣٩م، عمل بقسم الإدارة وعين نائب مأمور لكنه استقال وتحول لسلك التعليم فكان مدرساً للتاريخ بالمدرسة الأهلية، وبعدها التحق بوزارة الخارجية السودانية وابتعث إلى المملكة المتحدة لدراسة الاقتصاد بجامعة برستول بالمملكة المتحدة وبعد إكمال دراسته ونيل السودان لاستقلاله أصبح السكرتير الثاني للسفارة السودانية بالمملكة المتحدة وهو من مؤسسي السفارة السودانية، وتنقل بعدها سفيرا للسودان في اليونان ودول شرق آسيا الهند واليابان وعاد بعدها سفيرا للسودان لدى جمهورية مصر العربية وتم اختياره وزيرا للتجارة في عهد ثورة أكتوبر، وبعد الانقلاب المايوي تم اختياره وزيرا للتخطيط وهو صاحب الخطط الخمسية والعشرية للتنمية، أقيل من منصبه بعد انقلاب هاشم العطا ١٩٧١م، وقد ورد اسمه في الورقة التي عثر عليها الانقلابيون في جيب عبد الخالق محجوب كوزير للخارجية وزج به في السجن لفترة طويلة، وبعد خروجه من المعتقل واعتزاله للعمل السياسى انكب على دراسة علم الاعشاب والتداوى به وتفسير القرآن الكريم والتصوف.

عبد الله إسحق (سيدنا)، (توفي ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م) من شيوخ الأنصار وحفظة القرآن الكريم، معروف بورعه وتلاوته العذبة للقرآن الكريم، كان من قادة هيئة شئون الأنصار، كان نائبا للأمين العام للهيئة لدى تأسيسها، ثم صار مسئولا عن أمانة الدعوة، توفي في حادث حركة مروع بصحبة د عمر نور الدائم رحمهما الله.

عبد الله الطيب، البروفسر، العلامة (٢ يونيو ١٩٢١م .والداه الطيب عبد الله الطيب وعائشة جلال الدين وهو إبن محمد بن أحمد بن محمد المجذوب.

عبد الله الفاضل المهدي(١٨٨٩- ١٩٦٦)، من أقطاب حزب الأمة، كان عضواً بمؤتمر الخريجين وأحد أعضاء جماعة الأشقاء بزعامة الأزهري ويحي الفضلي وكان حلقة الوصل بينهم وبين الإمام عبد الرحمن المهدي، وكان وكيل عمه الإمام عبد الرحمن كما تولى إدارة دائرة المهدي قبل أن يتسلم الإدارة الصديق المهدي بعد تخرجه، ترأس الوفد الذي زار مصر لمفاوضة رئيس وزرائها نجيب الهلالي وفاوض نيابة عن السيد عبد الرحمن المهدي إبان الدعوة للاستقلال. توفي بمصر.

عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧١م)، الأميرآلاي، البك، من أعضاء جمعية اللواء الأبيض والمشاركين في ثورة ١٩٢٤م وبعد الخذلان المصري أصيب بخيبة أمل في

مصر واتجه بقوة للمناداة بالاستقلال عن دولتي الحكم الثنائي. من مؤسسي حزب الأمة في ١٩٤٥م وكان أول سكرتير عام للحزب، ورئيس وزراء السودان في الحكومة الائتلافية الأولى بعد الاستقلال (يوليو ١٩٥٦-مارس ١٩٥٨م)، أعيد انتخابه في الفترة (مارس١٩٥٨م- نوفمبر ١٩٥٨م) حيث قام بتسليم السلطة للجيش.

عبد الله محمد أحمد، السيد، سياسي ومعلم، خريج آداب جامعة الخرطوم حيث كان منضماً للأخوان المسلمين، عمل معلماً بالمدارس الثانوية. وانضم لحزب الأمة. بعد الانتفاضة في أبريل ١٩٨٥م دخل البرلمان نائباً وتقلد عدة مناصب وزارية في عهد الديمقراطية الثالثة، تعاون مع ديكتاتورية «الإنقاذ» في البداية حيث تقلد عدة مناصب وزارية، ثم منصب سفير السودان بروما. عاش بالخارج فترة وعاد مؤخراً للاستقرار في السودان.

عبد الله محمد عمر البنا (١٨٩٠ - ١٩٨٥م)، شاعر سوداني كلاسيكي لقب بأمير شعراء السودان. ولد في أم درمان وحفظ القرآن بالخلوة ودرس الكتاب برفاعة ثم دخل كلية غردن والتحق بقسم المعلمين والقضاة وتخرج منها عام ١٩١٢ معلما وعمل بالتدريس. أبوه الشيخ محمد عمر البنا كان شاعرا وكان مفتش عام المحاكم الشرعية بالمهدية.

عبد الله نقد الله (الأمير) (فبراير ١٩١٥م- يوليو١٩٧٩م) ولد بمدينة أم درمان، تخرج من كلية غردون قسم المحاسبة، مؤسس تنظيم شباب الأنصار ومنظمه على (نظام العشرات والثلاث وثلاثينات، ورؤوس الميات). من مؤسسي حزب الأمة، كما أنه كان مساعد السكرتير الأول، وقد قام بطواف كل المديريات لتأسيس لجان الحزب القاعدية. من منظمي حشد أول مارس وحكوم في ذلك الموكب. انتخب أمين عام للحزب في ١٤ نوفمبر ١٩٦٤م حتى وفاته. تقلد كثيرا من المناصب الوزارية أشهرها وزارة الحكومات المحلية ووزارة الداخلية، ولقد عمل عدة إصلاحات أساسية في وزارة الحكومات المحلية مثل توزيع الأراضي والخطط السكنية ودعمه للفقراء من الأسر ودعمه للمرأة (في أن تمتلك المرأة قطع أرض). كان من المقربين جدا للإمام عبد الرحمن، سجن في فترة عبود مع القيادات الوطنية بجوبا في سجن الرجاف، وأيضا سجن في فترة مايو.

علي أبو سن (ت ١٩٦١م) عضو المجلس التنفيذي المكون عام ١٩٤٨م وناظر قبيلة الشكرية قسم رفاعة. خريج كلية غردون الثانوية قسم العلوم. من مؤسسي الحزب الجمهوري الاشتراكي.

علي الميرغني- السيد (١٨٧٣-١٩٦٨م)، زعيم ديني. سليل أسرة الميرغنية المعروفة، وكانت تناصب المهدية العداء واستقطبت عدداً من سكان الشرق للطريقة الختمية. درس المرحلة الابتدائية بكسلا. ذهب إلى عمه السيد محمد سر الختم بمصر وهناك انتسب للأزهر وعمل على معارضة المهدية مع عدد من الضباط والتجار السودانيين. وعند الغزو الثنائي عاد للسودان ضابطاً في الجيش الغازي. في ١٩٤٤م وبعد فض التحالف بين حزب الأشقاء والسيد عبد الرحمن المهدي تكون التحالف بين الحزب والسيد علي واتجه نحو شعار الاتحاد مع مصر. وكان راعياً للحزب الوطني الاتحادي الذي تكون في ١٩٥٢م جامعاً للجماعات الاتحادية داخل مؤتمر الخريجين. في ١٩٥٦م اختلف مع السيد إسماعيل الأزهري وكون حزب الشعب الديمقراطي. وتوحد الحزبان لاحقاً في ١٩٦٧م في الحزب الاتحادي الديمقراطي تحت رعايته.

علي عبد الرحمن الأمين الضرير، الشيخ، السياسي، القطب الاتحادي والقانونيّ، ابوه الشيخ الأمين الضرير كان شيخ الإسلام إبان التركية. تخرّج من كلية غردون قسم القانون سنة ١٩٢٦م، وعمِل كقاضٍ شرعيّ ما أتاح له التنقّل في كثير من أنحاء السودان حيث عمل لسنوات طوال بجنوب السودان. إنضم باكراً لمؤتمر الخريجين ولحزب الأشقّاء. عُيّن وزيراً للمعارف في أول حكومة وطنية عام ١٩٥٤م، ثمّ أميناً لحزب الشعب الديمقراطي الذي انشق عن الحزب الوطني الاتحادي وكان برعاية السيّد علي الميرغني سنة ١٩٥٦م، ووقتها أصدر كتابه المُعنون «الديمقراطية والإشتراكية في السّودان»، وفي الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب برئاسة البك عبد الله خليل عُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. عقب إنقلاب الفريق عبود، هادَن شيخ علي وحزبه النّظام وتبعاً لذلك قاطع إنتخابات عام ١٩٦٥م ووقف في المعارضة. أيضاً، كان صاحب نزعة قوميّة عربيّة وعَرِفه الناس «كعُروبيّ» أو «ناصِري» له عِلاقته القوية مع مِصر وعبدالناصر، كما مَدّ الجُسور معالاتّحادات والنّقابات التي كان يسيطر عليها اليسار في ذلك الوقت. ولقبه بعض خصومه ب«الشيخ الأحمر». بعد توحيد الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي في الحزب الاتحادي الديمقراطي أضحى نائباً لرئيس الحزب الاتّحادي الديمقراطيّ.

عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (الدكتور) (١٩٣٤-٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، خريج الزراعة بجامعة الخرطوم١٩٥٧م. دكتوراه بجامعة قوتنقن ألمانيا ١٩٦٣م. من رموز حزب الأمة عمل في وزارة الزراعة واستقال في ديسمبر ١٩٦٤م وتفرغ للعمل الحزبي، كان وزير

الزراعة (١٩٦٦م)، انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية للحزب ١٩٨٦م، وتقلد العديد من المناصب الوزارية في الديمقراطية الثالثة، اعتقلته الإنقاذ وصادرت منزله، تقلد منصب النائب الأول لرئيس حزب الأمة. وهو صديق للسيد الصادق وساعده الأيمن في الحزب، توفي في حادث أليم هو وسيدنا عبد الله إسحق بطريق الدويم.

غردون، **تشارلز جورج غوردون، اللواء** (٢٨ يناير ١٨٣٣ - ٢٦ يناير ١٨٨٥) المعروف بلقب (غوردون الصين) و(غوردون باشا) و(غوردون الخرطوم) كان ضابطا وإداريا في الجيش البريطاني، ويذكر لحملاته في الصين وشمال أفريقيا، كان حاكماً للاستوائية، ثم حاكماً عاماً في السودان حيث قتل يوم تحرير الخرطوم من قبل قوات المهدية، ودفن في بريطانيا.

فاروق مصطفى عمر أبوعيسى (ولد ١٢/ ٨/ ١٩٣٣م) تجند في الحزب الشيوعي عام ١٩٥٠م، تخرج من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية فى العام ١٩٥٧م، وانتخب في بداية عهد عبود سكرتيرا لنقابة المحامين واشترك في النضال ضد ديكتاتورية عبود ونشط داخل الجبهة الوطنية المتحدة التي كان يقودها الإمام الصديق المهدي، وفي ١٩٦٣م ترشح في انتخابات المجلس المركزي ونال عضويته، وشارك كسكرتير لنقابة المحامين في إذكاء ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.. وساهم في ٩/ ١١/ ١٩٦٤م بناء على معلومة مغلوطة في تأجيج الجماهير فيما سمي بـ(ليلة المتاريس). وبعد الانقلاب المايوي عين وزير دولة لشئون الرئاسة، عاد للمحاماة ثم اختير نقيبا للمحامين العرب ١٩٨٣م وغادر صفوف الحزب الشيوعي. وبعد قيام انقلاب الإنقاذ ١٩٨٩م وتكون التجمع الوطني الديمقراطي بالخارج كان عضوا بهيئة القيادية كمستقل، وكان بعد اتفاقية القاهرة ٢٠٠٥م عضوا بالمجلس الوطني المعين وفقا لاتفاقية السلام ودستور السودان الانتقالي، حتى أقيل منه. وهو الآن رئيس هيئة القيادة في التحالف المسمى قوى الإجماع الوطني الذي يجمع أحزاب المعارضة السودانية.

فؤاد مطر، صحفي لبناني مهتم بالشأن السوداني، أصدر في فترة سابقة مجلة التضامن، جمعته بالعديد من الشخصيات السودانية علاقة حميمة ومنهم المؤلف. شكل موقفه المساند للنظام المايوي عشية الانتفاضة في ١٩٨٥م والمستخف بالثورة ضده هزة في مكانته كصحفي عربي ملم بالشأن السوداني.

فيكتوريا الأولي (١٨١٩م - ١٩٠١م)، الملكة، ألكسندريا فيكتوريا، ملكة بريطانيا،

ويرلندا (١٨٣٧م - ١٩٠١م)، حوالي ٦٤ عاماً وإمبراطورة الهند (١٨٧٦م -1901 م). تولت عرش بريطانيا في سن مبكرة ودون أن يكون لها سابق خبرة في إدارة شئون الدولة أو السياسة، ويعتبر حكمها أطول حكم في تاريخ بريطانيا، وأكثره مهابة، أثبتت خلالها وطنية متصلبة ومحاولاتها المستمرة لإقامة العرش على قواعد صلبة، وتعزيز مكانة العرش. وأبدت اهتماما بسياسات بلادها وكانت تتدخل بجرأة وحزم في كل التعيينات التي تطال العرش مثل الجيش والكنيسة ومجلس اللوردات. والسفراء أو أي موظف كبير ويجب أن يحترم رأيها في كل الأمور حتى تلك التي ضمن صلاحيات رئيس الوزراء. اقترن عهدها بتقدم بريطانيا السريع في ميدان التصنيع، ونمو واتساع رقعة الإمبراطورية البريطانية. فكانت بريطانيا تسيطر على خمس الكرة الأرضية، وكان يطلق عليها اسم الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

كتشنر، هربرت كتشنر (٢٤ يونيو ١٨٥٠-٥ يونيو ١٩١٦م) ضابط بريطاني بسلاح المهندسين الملكي، عين حاكماً على المستعمرات البريطانية بمنطقة البحر الأحمر في عام ١٨٨٦م ومن ثم أصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجيش المصري في عام ١٨٩٢م. في عام ١٩٠٠ أصبح القائد الأعلى للقوات البريطانية في حرب البوير حيث قام بإحراق المزارع واستدراج الأطفال والنساء لمسكرات موبوءة بالأمراض القاتلة، مما أدى إلى هزيمتهم وانتصار بريطانيا. قاد حملة الغزو الثنائي (البريطاني – المصري) على السودان عام ١٨٩٨م والتي تصدت لها قوات المهدية في موقعة كرري الشهيرة والتي أسفرت عن نهاية الدولة المهدية ومقتل ٢٢.٠٠٠ شهيداً من السودانيين و٢٢.٠٠٠ جريحاً و٥.٠٠٠ أسيراً وقام بقصف قبة المهدي بأمدرمان. في عام ١٩٠٢م عاد إلى بريطانيا وأنعم عليه بلقب «نبيل» وعين قائداً أعلى للقوات في الهند. غادر الهند في عام ١٩٠٩م وحاز على لقب مارشال وعمل قنصلاً بمصر وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى استدعي إلى بريطانيا ليعمل سكرتيراً لشئون الحرب. توفي عام ١٩١٦م إثر تحطم وغرق سفينة كانت تقله إلى روسيا بواسطة لغم ألماني.

ماركس، كارل ماركس Karl Marx (٥مايو ١٨١٨م-١٤مارس١٨٨٣م)، ألماني، من أهم الفلاسفة الأوربيين في القرن التاسع عشر ويعتبر كتابه «رأس المال» أهم كتاب في الماركسية والفكر الشيوعي.

مامون سنادة (ت ٢٠٠٨م)، الدكتور، سياسي وقانوني خريج جامعة الخرطوم،

حاصل على دكتوراة في القانون من جامعة اكسفورد. عمل قاضياً، ثم محامياً، تقلد عدة وزارات عن الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومات الديمقراطية الثالثة.

مبارك بابكر زروق (ت١٩٦٥ م) من أوائل المحامين السودانيين وكبار القادة السياسيين. خريج كلية غردون. عمل بالسكة حديد ثم التحق بمدرسة الحقوق وزاول المحاماة، من قادة الحزب الوطني الاتحادي. انتخب في ١٩٥٣م عضوا في مجلس النواب عن دوائر الخريجين، عين وزيرا للمواصلات وزعيما لمجلس النواب في أول حكومة شكلها السيد إسماعيل الأزهري. بعد الاستقلال في ١٩٥٦ عين أول وزير للخارجية. كان عضوا في برلمان ١٩٥٨م عن دائرة ريفي الخرطوم، كما كان زعيما للمعارضة في مجلس النواب. بعد قيام حكومة نوفمبر ١٩٥٨، واشتداد المعارضة السياسية له اعتقل في يوليو ١٩٦١م ونفي في جوبا مع عدد كبير من قادة الجبهة الوطنية المعارضة للنظام وأفرج عنه في ٢٨ يناير ١٩٦٢م. بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م عين وزيرا للمالية في الحكومة الانتقالية.

محمد إبراهيم أبو سليم (١٦/ ٧/ ١٩٢٦- فبراير ٢٠٠٤م)، البروفسر، مخرج الآثار، أبرز مؤرخي السودان المعاصرين، ويعتبر مؤرخاً ووثائقياً عالمياً. سودن وظيفة مدير دار الوثائق فارتفع بمستواها وطورها من ناحية تنظيم وحفظ الوثائق وأثراها بالتعامل مع مراكز الوثائق الدولية. كما أعد كثيرا من الوثائق للنشر، له عشرات المؤلفات في مختلف المواضيع والحقب التاريخية السودانية، يعتبر مرجعاً في تاريخ المهدية ومخرج آثار المهدية حيث أخرج آثار الإمام المهدي في سبعة مجلدات ثم آثار خليفة المهدي. كما أخرج وحقق العديد من الوثائق، وألف حول الشخصية السودانية، والساقية وغيرها من المواضيع. كما أشرف على العديد من رسائل الدكتوراة والماجستير.

محمد أحمد محجوب (١٩٠٨- ١٩٧٦م)، السياسي البارز والقانوني والأديب والشاعر، تخرج وعمل مهندسا ثم تحول للقانون وعمل بالقضاء ثم المحاماة وصار نقيبا لمحامين عدة سنوات. التحق بحزب الأمة في ديسمبر ١٩٥٦م، كان زعيم المعارضة في برلمان الاستقلال، وزير الخارجية في الديمقراطية الأولى، رئيس للوزراة إبان الديمقراطية الثانية. له مؤلفات أدبية، كما أخرج مذكراته في كتاب باللغة الإنجليزية تمت تعريبه بعنوان (الديمقراطية في الميزان).

محمد داؤد الخليفة، السيد، (ت أبريل ٢٠١٤م) من مواليد العباسية وهو حفيد خليفة المهدى، أكمل دراسته الجامعية بكلية شمبات الزراعية، والتحق بقسم مصلحة الزراعة فى أوائل الخمسينيات، وأصبح مساعداً للمدير العام للبنك الزراعى. استقال فى ١٩٥٧م ليتفرغ للعمل السياسى بعد تكوين حزب التحرير بقيادة عمه عمر الخليفة وهو الحزب الذى أنشىء بإيعاز من الحكومة المصرية لمناوأة الإمام عبد الرحمن المهدى وخاض الحزب انتخابات ١٩٥٨م متحدياً لحزب الأمة ولكنه منى بهزيمة ساحقة. بقى وأعضاء حزب التحرير خارج حزب الأمة حتى ضمهم الإمام الصديق بعد وفاة الإمام عبد الرحمن. بعد ثورة أكتوبر كان قيادياً فى حزب الأمة جناح الإمام وعُيّن فى ١٩٦٨م وزيراً للحكومات المحلية في حكومة المحجوب الثالثة حتى قيام انقلاب مايو.

محمد سعيد القدال (١٩٣٥- ٢٣ يونيو ٢٠٠٦م) المؤرخ والكاتب المعروف، من مواليد الخرطوم، حاصل على شهادة الدكتوراة فى تاريخ السودان الحديث. أستاذ مشارك فى مادة تاريخ السودان الحديث فى كلية الآداب فى جامعة الخرطوم. شيوعى فى اتجاهه السياسى، له العديد من المؤلفات حول المهدية منها (الإمام المهدى: لوحة لثائر سودانى)، و(السياسة الاقتصادية للدولة المهدية)، وقد أبرز فيهما الوجه الاشتراكى للدعوة والدولة، و(المهدية والحبشة)، وكذلك كتاب (الانتماء والاغتراب: دراسات فى التاريخ السوداني) الذي بحث في بعض فصوله العلاقة بين المهدية والجنوب.

محمد عبد الحليم، العميد، ضابط بالقوات المسلحة كان مستشاراً قانونياً لمجلس الثورة الذي عينه الانقلاب المايوي.

محمد عثمان الميرغني، السيد، مرشد الختمية وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ وفاة والده السيد علي الميرغني في ١٩٦٨، تقلد رئاسة الحزب في ١٩٨٦م، دعم النظام المايوي وأيده وشارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. والآن حزبه مشارك في حكومة (الإنقاذ) بعد أكثر من عقد ونصف قضاها في المعارضة.

محمد علي باشا (٤ مارس ١٧٦٩ - ٢ أغسطس ١٨٤٩)، حاكم ومؤسس مصر الحديثة. جاء لمصر ضمن الكتيبة الألبانية لانتزاعها من الفرنسيين. أسس حكم أسرته

في مصر تحت جناح الخلافة العثمانية في اسطنبول. حكم في ما بين ١٨٠٥ – ١٨٤٨، وأرسل لغزو السودان في ١٨٢١م بحثاً عن الذهب والرقيق، وقد حكمت أسرته السودان بالحديد والنار حتى قيام الثورة المهدية وتحرير الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥م.

محمد نجيب (١٩٠١ ـ ١٩٨٤م) اللواء، عسكري وسياسي مصري .رئيس جمهورية مصر العربية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)، ولد في الخرطوم، من أب مصري وأم سودانية، ونشأ في السودان . التحق بالمدرسة الحربية في مصر عام ١٩١٧، وبعد تخرجه فيها عُين في السودان، ثم نقل بعد ذلك ضابطاً في الحرس الملكي في القاهرة. حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٢٧. اختاره الضباط الأحرار ليكون على رأس حركتهم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وباسمه أذيع بيان الحركة الأول. ورأس الوزارة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيه ١٩٥٣، حيث أعلنت الجمهورية. واختاره مجلس قيادة الثورة رئيساً. اختلف مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقدم استقالته في ٥ مارس ١٩٥٤. وعاد تحت ضغط جماهيري، ولكن ما لبث جمال عبدالناصر أن استرد سيطرته في ٢٥ مارس، وجرد محمد نجيب من سلطته مع استمرار وجوده الاسمي، ثم جرد من سلطته ومنصبه في نوفمبر من العام نفسه واعتقل، وبعد وفاة جمال عبدالناصر، أفرج خلفه ـ محمد أنور السادات ـ عن محمد نجيب. كتب مذكراته بعنوان (كنت رئيساً لمصر).

ميرغني النصري (١٩٢٧-٥ أكتوبر ٢٠١٠م) ولد برفاعة، من مؤسسي حركة التحرير الإسلامي مع بابكر كرار التي تحولت إلى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم الجماعة الإسلامية في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٤م). تولي منصب نقيب المحامين السودانيين لأكثر من دورة، ووزير عدل في الحكومة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦م) وعضو مجلس رأس الدولة (١٩٨٧-١٩٨٩م).

ميرغنى حسين زاكى الدين. (١٩٤٠-؟؟) ناظر عموم البديرية بشمال كردفان.. من مواليد الأبيض، أكمل دراسته بالأبيض وأصبح عضواً فاعلاً فى شؤون الإدارة الأهلية، ثم فى عضوية المجالس المحلية لدورات متعددة.. كان نائباً عن دائرة الأبيض عدة دورات فى مختلف البرلمانات، تقلد وزارة الزراعة فى حكومة السيد محمد أحمد محجوب الثالثة فى فترة الديمقراطية الثانية وحتى قيام الانقلاب المايوي (يونيو ١٩٦٨م- مايو ١٩٦٩م).

ميرغني حمزة البلة (١٨٩٦-١٩٧٤م) السيد، مهندس وسياسي اتحادي بارز، من مواليد قرية المكايلاب ريفي بربر، انتقل مع والده إلى أم درمان وسكن بحى الخنادقة جوار حى ودأرو عام ١٩٠٥م. تخرج بتفوق من كلية غردون قسم الهندسة عام ١٩١٦م. بدأ حياته العملية فى مصلحة الأشغال وشغل وظيفة مهندس ثم كبير المهندسين، وترقى إلى نائب مدير مصلحة الأشغال عام ١٩٤٧م، وهو أول سودانى شغل هذا المنصب. اختاره الإنجليز مع مهندسين آخرين لفتح طريق دارفور تمهيداً للحملة على السلطان على دينار عام ١٩١٦م. بعدها عين مهندساً مقيما بدارفور، ثم نقل إلى البحر الأحمر لقيام منشآت عسكرية فى سنكات وبورتسودان، ثم للخرطوم ثم ودمدنى عام ١٩٤٤م، ثم عاد للخرطوم عام ١٩٤٧م. شيد وصمم العديد من المشاريع العملاقة. صاحب فكرة تشييد أول قسم للهندسة المعمارية بجامعة الخرطوم. طور المعهد الفنى بعد توليه نائب مدير وزارة الأشغال. كان عضوا بارزا في نادي الخريجين ومن مؤسسي مؤتمر الخريجين ومن الأتباع المقربين للسيد على الميرغنى زعيم الختمية وكان من أعضاء حزب الأشقاء وهو من الثلاثة الذين أسند إليهم الرئيس المصرى محمد نجيب مهمة دمج الأحزاب الاتحادية فى (الحزب الوطنى الاتحادى). شارك فى أول حكومة وطنية بعد الاستقلال وأسندت إليه وزارات: المعارف والزراعة عام ١٩٥٤م. انشق مع آخرين عن الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٥٥م وكونوا حزب الإستقلال الجمهورى بتأييد ومباركة السيد على الميرغنى زعيم الختمية عقب إقالته من الوزارة بقرار من السيد إسماعيل الأزهرى. وترأس الحزب الجديد وأسند السكرتارية للسيد عبدالله ميرغنى، واندمج الحزب في حزب الشعب الديمقراطي تحت رعاية السيد علي الميرغني الذي تأسس في ١٩٥٦م. خالف طائفته الختمية وحزبه حزب الشعب الديمقراطي عندما وقع على المذكرة التي رفعها في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠م الإمام الصديق المهدي وبعض أقطاب المعارضة لنظام عبود، والتي اعتقل كل الموقعين عليها ما عدا الإمام الصديق والسيد ميرغني حمزة.

وليم دينق (١٩٢٩- ٥ مايو ١٩٦٨م) السيد، سياسي جنوبي، كان زعيما لحزب سانو، ومن أوائل الزعماء الجنوبيين الذين استجابوا للتغيير الديمقراطي في الحكم إبان ثروة أكتوبر ١٩٦٤م وعادوا للسودان من دول الجوار الأفريقي. اغتيل في مؤامرة لم تكشف أبعادها حتى الآن. جمعته بالسيد الصادق صداقة وتحالف كان واعداً.

ونجت باشا، فرانسيس ريجنالد ونجيت، السير، باشا (٢٥ يونيو ١٨٦١- ٢٩ يناير ١٩٥٣م)، جنرال وإداري بريطاني عمل في مصر والسودان. كان مدير المخابرات العسكرية بالجيش المصري (١٨٩٦-١٨٩٨م) حيث قاد الدعاية الحربية على دولة المهدية بالسودان، ساعد على تهريب كل من الأب أوهرولد وروسليني المأسورين في المهدية (١٨٩١م)، وسلاطين باشا (١٨٩٥م). استكتب كل من أوهرولدر وسلاطين ضد المهدية وقام بتحرير كتابيهما، وكتب (المهدية والسودان المصري) ضمن حملة الدعاية الحربية ضد المهدية، كما استكتبت لاحقاً فوزي باشا ونعوم شقير، لتبرير غزو السودان. في ديسمبر ١٨٩٩م خلف كتشنر باشا كحاكم عام للسودان وحتى ١٩١٦م حيث حكم السودان بالحديد والنار، في ١٩١٦م قاد العمليات العسكرية في الحجاز. في الفترة ١٩١٧-١٩١٩م كان المندوب السامي في مصر، ومع قيام ثورة سعد زغلول تم استبداله باللورد الليبني. حمل العديد من الألقاب التشريفية لاحقاً.

يحي عبد الرحمن المهدي (١٩٣١-١٩٦٩م) خريج كلية الاقتصاد بجامعة أوكسفرد، انتخب في المكتب السياسي المكون عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ونال أعلى الأصوات. توفي في حادث حركة مريع بسويسرا.

يوسف بابكر بدري (العميد) (١٩١٢-١٩٩٥م) درس الصيدلة وعمل بها حتى تفرغ للعمل مع والده الشيخ بابكر بدري رائد تعليم البنات في السودان. في ١٩٦٦م أنشأ كلية الأحفاد الجامعية للبنات التي تطورت لاحقا لتصير جامعة الأحفاد للبنات. كتب مذكراته بعنوان (قدر جيل).

يوسف مصطفى التني (1969 - 1907)م سياسي، دبلوماسي، وشاعر. ولد بأم درمان، عمل سفيراً في عدة عواصم، تخرج مهندساً من كلية غردون في ١٩٣٠. عمل مهندسًا حتى عام ١٩٤٢، وفي العام نفسه التحق بالجيش ضابطًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، ثم عاد مهندساً في الأشغال ليلتحق بعد ذلك بوزارة الخارجية، عمل سكرتيراً لمجلة (الفجر) ثم رئيسًا لتحرير جريدة الأمة (لسان حال حزب الأمة)، ثم التحق بمصلحة العمل، وظل بها حتى أصبح مديراً لها، ليعود مرة أخرى إلى وزارة الخارجية، وكان عضو حزب الأمة، وعضو الهيئة الستّينيّة لمؤتمر الخريجين. له العديد من الدواوين الشعرية.

وثيقة مؤتمر الوكلاء بالجزيرة أبا

(انعقد المؤتمر في مارس ١٩٦٣م وتم التوقيع على الوثيقة بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٤م)

الغرض : خلق مجتمع إسلامي راقي متطور

مستفيد من تجارب البشرية وتقدم العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج السياسي للمستقبل :

(١) السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة، الحكم فيها ديمقراطي يحقق للشعب الحرية والكرامة ويكون منهاجه الاقتصادي والاجتماعي هادفاً لتحقيق اشتراكية الإسلام والعدالة الاجتماعية ولوضع مقدرات البلاد في أيدي أبنائها، عاملاً على صهر الأمة السودانية في بوتقة قومية موحدة المشاعر محددة الأهداف .

(٢) أن يكون النظام السياسي مؤدياً لتحقيق الديمقراطية والاستقرار وذلك بأن يتولى السلطة رئيس للجمهورية ينتخبه الشعب انتخاباً حراً مباشراً لمدة خمس سنوات وهو الذي يعين الوزراء. وتمارس السلطة التشريعية هيئة منتخبة انتخاباً حراً كل ثلاث سنوات .

(٣) يكفل الدستور الحريات الأساسية واستقلال القضاء ويعمم نظام الحكم المحلي في المركز والمديرية مع تقويته على أسس ديمقراطية لتتمكن كل جهة من معالجة مشاكلها غير ذات الطابع القومي وفق ظروفها .

(٤) أن يكون البرنامج الاقتصادي هادفاً لاستغلال ثروة البلد المعدنية والزراعية والصناعية، عادلاً في توزيع الدخل، محققاً لنهضة اقتصادية وثابة وأن يوزع النشاط الاقتصادي على ثلاث قطاعات:-

أ- قطاع عام تملكه وتديره الدولة للصالح العام ويشغل المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

ب- قطاع تعاوني تملكه وتديره الجمعيات التعاونية ويشمل الأعمال الزراعية والتجارية والخدمات المجربة.

ج- قطاع خاص يملكه ويديره رأس المال الخاص ويشمل الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية التي تحتاج لسرعة البت وتتطلب الجرأة والمخاطرة ويخصص لكل قطاع ما يلائمه من أوجه النشاط الاقتصادي وفق خطة اقتصادية مفصلة على أن تراعي هذا النشاط والقطاعات الثلاث هيئة عليا للتخطيط الاقتصادي.

(٥) تأميم النظام المصرفي والتأمين وسودنة التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً.

(٦) تنحية الأسس العصبية والوراثية في نظام الحكومة الأهلية وتقويمها على أسس إدارية وانتخابية.

(٧) إسكان القبائل المترحلة.

(٨) اتخاذ منهاج للمدينة السودانية والقرية السودانية يحقق النمو المتوازن العادل في المدن والأقاليم.

(٩) أن يكون منهاج التربية والتعليم هادفاً إلى تقويم الأخلاق ونشر المعرفة العميقة بتراثنا الإسلامي العربي، وتوحيد المشاعر حول الفهم الصحيح لتاريخنا القومي وأن يكون المنهاج متبعاً لخطة تقضي قضاءاً نهائياً على الأمية وتوسع مجالات التعليم المهني والأكاديمي وتنظمها حسب حاجة البلاد ووفق ظروفها .

(١٠) تجنيد أجهزة الإعلام للقيام بواجبها التربوي الثقافي بالتوجيه نحو الخلق الإسلامي والمحافظة على التراث العربي والعرف السوداني الحميد.

(١١) تسير سياستنا الخارجية وفق مصلحة السودان لتحقيق المبادئ الآتية:

أ- القضاء على كل معنى من معاني التبعية السياسية لأي من المعسكرين العالميين، الغربي والشرقي وأي من دولهما.

ب- انتهاج سياسة عالمية غير منحازة وتعاون جاد فعال مع الدول غير المنحازة يهدف إلى تجنيب العالم الحرب وتوجيهه إلى البناء وصيانة المدنية الحديثة وتقدمها .

ج- التعاون مع الشعوب العربية والأفريقية المتحررة لتحقيق الحرية والتضامن بينها

والارتباط معها بسياسة خارجية وتعاون اقتصادي وثقافي ودفاعي.

(١٢) القضاء على الخيانات السياسية بإخضاع المنظمات والأحزاب السياسية السودانية لتسجيل برامجها وكشف مصادر دخلها مع حظر أي نشاط سياسي يتعارض مع دستور البلاد.

(١٣) الجنوب جزء من الوطن السوداني يخضع لظروف خاصة به ويجب أن تراعى الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلك الظروف الخاصة في نطاق وحدة البلاد، ويتساوى أبناؤه مع إخوانهم في الشمال في الحقوق والواجبات والفرص.

(١٤) إن الأنصار وقد زال منبرهم السياسي بحل حزب الأمة يوجهون النداء لجميع السودانيين للالتفاف حول هذه المبادئ وتكوين كتلة شعبية ديمقراطية تحقق مجد البلاد وبناء الوطن.

الخرطوم في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٤م

الهادي المهدي .

يحي المهدي .

أحمد المهدي .

الصادق المهدي .

أمين التوم .

حسن محمد داود .

زين العابدين حسين شريف .

محمد أحمد محجوب .

عبد الله عبد الرحمن نقد الله .

عبد الرحمن النور .

مذكرة أعضاء مجلس الوصية للإمام الهادي المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا وعلى آله مع التسليم .

أما بعد

مولانا الإمام: إننا كأبناء الإمام المهدي وأعيان أسرته، وكأوصياء الإمام الراحل الصديق معك في تحمل إمامة الأنصار، قد قدمنا سيادتك إماماً للأنصار وبايعناك بيعة مخلصة لهذا المقام الكبير.

وإننا مع محاولاتنا أن نعمل وأن نعاون سيادتك نقيم التنظيم بعد التنظيم، ونتخذ الأساس بعد الأساس، آملين أن نهتدي بوضع يمكننا من العمل الجاد المخلص لرفعة شأن الدين والوطن. فوضعنا المشروع التنظيمي الأول في ديسمبر ١٩٦١م، ثم مشروعاً آخر في يونيو ١٩٦٢م، ثم مشروعاً آخر في مايو ١٩٦٣، ثم اتفاقاً تنظيمياً آخر في سبتمبر ١٩٦٣م، ثم وضعنا النظام الأخير في يونيو ١٩٦٤م.

وكانت تتخلل تلك الاتفاقات فترات من الخلاف والاحتكاكات، وتدخلها مجموعات من الوسطاء، ولكن النتيجة في كل تلك الأحوال كانت واحدة: وهي عدم استطاعتنا تنفيذ ما أبرم، وانتكاس مجهوداتنا نكسةً بعد نكسة.

وأخيراً عندما اجتمع مجلسكم، وانتدب لجنة لبحث موقفنا العام إزاء حالة البلاد الراهنة، عكفت اللجنة على تحليل حالة البلاد، فوجدتها في درك بعيد من السوء والاضطراب وفقدان الأمن، كما وجدت أن الفئات الشعبية بدأت تتحرك في معارضة النظام القائم، وبدأت تجمعات المثقفين أيضاً تتحرك، وكلهم يتصرفون كأنما قيادة هذه الأمة آلت إليهم، وكلهم يسعون لإقامة أجهزة للعمل الوطني، فمع أن هذا النضال عمل حميد إلا أن أعضاء اللجنة اعتبروه من خسائر قيادة الأنصار، إذ انصرفت عنها القيادة الشعبية، وخسارة أخرى أحصتها اللجنة وهي تفكك الأنصار سياسياً، وخسارة ثالثة خسرناها كأنصار هي أن قادة السودان كانوا يعدوننا حماية لهم فأصبحنا اليوم عند أكثرهم موضع شك وريبة.

أحصت اللجنة كل ذلك، ثم وجهت السؤال نحو الأسباب التي تعانيها والتي أدت إلى هذا التدهور في موقفنا العام، والتي إن لم تخضع لتغيير أساسي فلا جدوى لنشاطنا، ولا سبيل

لاستعادة مركزنا. وعند هذه النقطة رأت اللجنة أن يحال هذا الأمر للجنة من السادة أبناء المهدي فتناولناه، وبحثناه بحثاً مستفيضاً، وفكرنا فيه ملياً، واستعرضناه على ضوء تجاربنا في النظم العديدة التي قامت وماتت في مهدها دون أن تجدي فتيلاً، ورأينا في النهاية أن واجبنا نحو سيادتك، وواجبنا نحو مسئوليتنا الدينية والوطنية والتاريخية، أن نحمل إليك ما اهتدينا إليه بعد وافر البحث، وهو أن نرفع مقام الإمامة الذي هو رمز احترامنا وعظمتنا، والذي نأمل ألا يتعرض لويلات النزاع في الرأي، والاحتكاكات في الاختصاص الذي يجلبه العمل في المحيط السياسي والاجتماعي، وأن نرفعه بعيداً عن هذه المجالات فلا يكون له مساساً بها، ولا بتنظيماتها، وأن يكون الإمام قائماً بمسئوليات البيعة وما يتبعها من مراسم ترمز لوحدة كياننا، على أن تتولى المسئوليات العامة هيئة قوامها أبناء المهدي والأنصار ومن يؤيد مبادئهم من المواطنين، وأن تكون لها أهدافها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة، وأن يلتزم الإمام بتأييد هذه الهيئة تأييداً مطلقاً ورعايتها في نظر الأنصار والمواطنين، وأن يكون هذا الأمر واضحاً بيناً حتى لا يثير إشكالاً أو التباساً، ولا يكون مجالاً للاحتكاكات وتنازع الاختصاصات، ولا إلى تعريض أفرادنا لخلافات يكون الإمام طرفاً فيها، وحتى نبرأ من ويلات التجارب المرة التي عشناها في الثلاثة أعوام الماضية.

وإننا بإخلاص لعقيدة الإمام المهدي عليه السلام، وحرصاً على مصلحة السودان والأنصار، وإخلاصاً لمسئوليتنا التاريخية في هذا الأمر، وصدقاً في علاقتنا الخاصة والعامة مع سيادتك، لا نرى مجالاً للتقدم بسوى هذا النظام، وهكذا شأن الإسلام فإن أنظمته وأوضاعه فيما نرى رهينة التوجيه، والقيادة تتشكل حسبما يحقق الصالح العام للمسلمين في كل زمان ومكان.

فإن وافقتم على هذا الرأي نسأل الله أن يوفقك وإيانا للتي هي أقوم، وأن يهدينا سبله حتى نتزحزح من الوضع الذي صار إليه حالنا. فإن لم تر سيادتك ذلك، فإننا لا نرى مناصاً من تحويل جميع المسئوليات في جميع هذه الشئون لسيادتك، دون اشتراك منا أو تدخل حتى نريح ضمائرنا من المسئولية التي لا نجد سبيلاً لتصريفها على الوجه الذي نراه صحيحاً.

ومن الله التوفيق والهدى ،،،

عبد الله الفاضل المهدي	يحي عبد الرحمن المهدي
الصادق الصديق المهدي	أحمد عبد الرحمن المهدي

٣٠ جماد أول ١٣٨٤ هـ

٦/ ١٠/ ١٩٦٤م

مذكرة الإمام الهادي لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧ جمادي الثاني ١٣٨٤هـ، ٢٣ أكتوبر ١٩٦٤م

السادة رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

السلام عليكم:

لقد مضى عامان منذ آخر مرة خاطبناكم فيها عن حالة البلاد، عامان اجتنازهما في قلق متواصل نحو الحالة العامة التي كنا ترقبها ونعيش فيها، مزودين أنفسنا بالمعلومات عن الأحداث ومرضين ضمائرنا أن تتولى الأحداث عنا مهمة التنبيه عن الأخطاء، آملين أن تتملككم الدراية بالدرك الذي تنساق إليه بلادنا، وتبحثوا جادين في الخروج عن تلك الأزمات.

١. حدث أن عملتم بموجب اتفاقية مياه النيل على ترحيل أهالي حلفا فأعطيتموهم الخيار في المسكن الجديد ثم نزعتموه منهم، مزيلين بذلك أية ثقة في أنفسهم، فكانت سياستكم وتنفيذها مصدر احتكاك مع سكان حلفا أدى إلى العصيان والتشريد. ثم قرنتم ما بين بين ترحيل أهل حلفا إلى وطن جديد وما بين مشروع خشم القربة ذى الأهمية الاقتصادية الحيوية، فنقلتم مشاكل الترحيل نتائج أخطائكم في التهجير إلى ذلك المشروع الذي أصبح مضرب الأمثال في صرف الأموال العامة دون ما ضابط، فانهدت أركان سياسته الزراعية يوم أضرب السكان الجدد عن الزراعة في الموسم الجاري وفقدت البلاد بذلك فقداً كبيراً.

٢. وحدث أن أعلنتم علينا في يوليو ١٩٦٣م ميزانية للسنة المالية مملوءة بالتفاؤل مؤكدة متانة رصائدنا الداخلية والخارجية، وفي طيات أنفاس إعلانكم بدأت الأوساط تتحدث عن تدهور الموقف المالي فنفيتم ذلك وأكدتم صحة ما أعلنتم فلما أقبل شهر سبتمبر ١٩٦٣م أدركتم خطأ ما أعلنتم، فحاولتم التستر على الموقف حتى طفح الكيل. وعينتم وزير مالية جديد همّ أن يتحرر من التستر فأعلن علينا في ديسمبر سنة ١٩٦٣م

حقيقة موقف بلادنا المالية فكانت حقيقة مرة تنذر بالخطر. وفي يوليو من العام الحالي أعلنتم علينا الميزانية التي التمستم لها فائضاً من تضخيم خيالي للإيرادات وتقليل خيالي للمصروفات، ثم ذكرتم في الخطاب المرافق لها ما يؤكد أن جميع ما أعلنتم علينا من أرقام لا ينطوي على معنى واقعي إذ قال المتحدث باسمكم أنكم تقدرون الإيرادات فتجمعون أقل منها، وتقدرون المصروفات فتنفقون أكثر من تقديركم. وأشرتم لضرورة إعادة النظر في أولويات الخطة العشرية وعدم جدارة أجهزة الحسابات والمراجعة الحكومية مما أكد التهم المتكررة التي كالها المواطنون عن فساد الإدارة الحكومية، وعجزها.

٣. اتخذتم سياسة الإدارة والتطورات الدستورية، وربطتم ما بين المجالس المحلية ومهمتها إدارية بحتة وما بين مجلس مركزي مهمته تشريعية عليا، فأفسدتم بذلك نظام الحكومات المحلية الذي كان واجباً إبعاده من الأجهزة التشريعية العليا حتى يقوم على أرجله ويتخذ أوضاعه وتقاليده في مستوى المجلس المحلي ومجلس المديرية.. كما أن النظام التشريعي الذي سرتم فيه لم يفلح في ملء الفراغ الدستوري الذي أوجده تعطيل الدستور، وأصبح واجهة استشارية لحكومتكم.

٤. ثم انتهجتم سياسة حزبية نحو المواطنين تقربون من يتزلف الأمن في جنوب السودان، فتوالت علينا تأكيداتكم أن الحالة عادية وأن الأمن مستتب، أبت الصحافة الأجنبية أن تتركنا نستمتع بهذا الحلم وأبت ظروفنا القاسية إلا أن نستقى الأخبار من المصادر الأجنبية في الصحف السيارة فأدركنا أن الأمور في الجنوب ليست كما يرام، وكتبنا لكم في حينه وكان نصيبنا الإعراض والإهمال، ثم تفاقم الأمر حتى طغى على إعلاناتكم وتأكيداتكم فبدأتم بعد مشقة تعترفون بتدهور الأمن في الجنوب بعد أن أعلنتم من قبلكم مآتم الضحايا وخسائر المواطنين.. ثم وافقتم على أن يحال أمر النظر في هذه المشكلة للجنة جردتموها من الطابع القومي إذ لم تجعلوا تكوينها مجال شوري، كما قيدتموها بشرط يجعل مجهودها كالنقش في أمواج البحر حين طلبتم منها أن تقدم حلاً لمشكلة الجنوب في ظل الهيكل الدستوري القائم وهو باعترافكم انتم هيكل مؤقت.

٥. ولما اتخذتم بعض المجال للرأي العام أن يشترك في بحث المشكلة استرعت تلك الثغرة انتباه كل مخلص فطن، فهالكم هذا الأمر وأزعجكم ما أشار إليه المواطنون من أن مشكلة الجنوب لا يمكن حلها بمعزل عن مشكلة البلاد الدستورية.

٦. لقد راعكم نشاط الطلاب الجامعيين في ترديد أفكار واتجاهات هي من صميم الرأي السوداني العام، وبدأتم تفكرون في الكيفية التي تدخلون بها جامعة الخرطوم في الحظيرة التي أدخلتم فيها المواطنين أجمعين. فاتخذتم في سبتمبر ١٩٦٣م قراراً بإقحام وزير المعارف في شئون الجامعة وكان القرار من الخطأ بمكان، وقد قاومه من يهمهم الأمر مباشرة وأدى ذلك إلى محنة كادت تقضي على التعليم الجامعي بالسودان.

إن الطلبة كقطاع من الرأي العام السوداني اشتركوا في القلق الشديد الذي عم البلاد بشأن الجنوب، فنشطوا كغيرهم من المواطنين للبحث عن حل للمشكلة، ولا يضير الطلبة أن كانوا فئة من المواطنين تمتاز بوعي رفيع وتجمعها مواطن السكن والتعليم ويحركها شعور بمسئولية وطنية دافقة تدفعها حرارة الشباب، فأدى ذلك لأن يكون نشاطهم وحماسهم متفوقاً وهذا أمر يفهمه ويقدره كل من جاشت في قلبه عاطفة الأبوة فأدرك طباع البنوة و(الشباب)..

لقد أحاط بوليسكم بجماعة من هؤلاء الأبناء وهم يبحثون ما يكون عليه رأيهم في مشكلة الجنوب. كان منظمو الاجتماع هم الطلبة فقد عاملهم البوليس بوحشية في حرم الجامعة وما كان أفظعها في ميزان الأبوة، وما أجدرها بلعنة من الله والناس أجمعين.. فأسال الدم البرئ ورقد الابن الشهم وكانت جراحهم أفصح وأوضح من أن تطببها بيانات وزارة الداخلية وهي بيانات واهمة متداعية، هذه الأخطاء أيها الأخوان في الوطن لا تعالج بالمغالطات ولا بالتستر ولا بعبارات الأبواق التي تتاجر بالكلام. وإنني في هذا المنحى من تاريخ بلادنا أود أن أوضح لكم موقفي وموقف من يشايعني الرأي والعقيدة، بأنه لم يبق لكم مجال لإسداء خدمة لهذا البلد إلا بالتنحي عن شئونه العامة وإرجاع الأمور للشعب ليضع الدستور الذي يختار بموجبه حكامه ويحاسب حكومته. إن ذلك يمكن أن يتم عن طريق قيام حكومة مدنية مؤقتة تشكل على الفور تنتهي بانتهائها من كتابة الدستور وقيام المجلس النيابي.

وفقنا الله وإياكم لإنقاذ هاذ الوطن من وحل الباطل والفساد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المفتقر إلى ربه

الهادي عبد الرحمن المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الميثــاق الوطنــي ٢٧ أكتوبر ١٩٦٤

تدعو الجبهة القومية الموحدة جماهير الشعب إلى الالتفاف حول هذه الأهداف والتمسك بها كميثاق وطني.

أ. إزالة الوضع العسكري القائم.

ب. قيام حكومة قومية انتقالية تمثل هيئات الشعب المختلفة وأحزابه السياسية يترك أمر تكوينها للجبهة القومية الموحدة وتتلخص مهامها فيما يلي:

١. إدارة البلاد وإعدادها لوضع ديمقراطي في فترة لا تتجاوز آخر فبراير ١٩٦٥م.

٢. إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتجمع.

٣. إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وتأمين استقلال القضاء والجامعة.

٤. إطلاق المسجونين مدنيين وعسكريين.

٥. اتخاذ سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.

٦. تحكم البلاد خلال فترة الانتقال وفقا للدستور المؤقت السابق مع إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية.

٧. تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة تعبئها الحكومة الانتقالة لانتخاب جمعية تأسيسية.

الحكومة الانتقالية:

كذلك قررت الجبهة القومية الموحدة أن تؤلف الحكومة الانتقالية على الوضع الآتي:-

١. أن يمثل كل من الأنصار والحزب الوطني الاتحادي والختمية والأخوان المسلمين والشيوعيين بوزير واحد يختار حزبه وتوافق عليه الجبهة القومية الموحدة وتضم الحكومة القومية ثمانية وزراء ترشحهم الجبهة القومية المهنية وتوافق عليه

الجبهة القومية الموحدة.

٢. لمقابلة الجهات المسئولة اختارت الجبهة القومية السادة: الصادق الصديق المهدي، مبارك زروق، عابدين إسماعيل، الدكتور أحمد السيد حمد، الدكتور حسن الترابي، لمقابلة الجهات المسئولة باقتراحات الجبهة أعلاه حول الوضع الانتقالي.

٣. قرر الاجتماع أن يعود مرة أخرى للاجتماع في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء هذا اليوم ببيت الإمام المهدي بأمدرمان.

الهيئات الموقعة عن الأنصار:

السيد يحي المهدي

السيد الصادق المهدي

كمال الدين عباس – المحامي.

عن الحزب الوطني الاتحادي:

السيد مبارك زروق- المحامي

السيد نصر الدين السيد

السيد أحمد زين العابدين- المحامي.

عن الختمية:

السيد الدكتور أحمد السيد حمد – المحامي

السيد محمد زيادة – المحامي

الاخوان المسلمين:

السيد محمد يوسف محمد- المحامي

السيد عثمان خالد- المحامي

السيد عبدالله عبد الماجد.

الشيوعيون:

السيد أحمد سليمان- المحامي

الدكتور عز الدين على عامر.

التجار:

السيد حسن صبري

السيد محمد على حامد

السيد عبد الجبار عباس

الجبهة القومية المهنية:

السيد بابكر عوض الله

الدكتور حسن الترابي

الدكتور على أرو

السيد عيد بين

السيد صلاح الدين عبد الرحمن على طه

السيد عابدين إسماعيل

الدكتور طه بعشر

السيد فاروق أبو عيسى- المحامي

السيد ربيع حسن أحمد

السيد على طالب الله

السيد عبد الرحمن العاقب

السيد عثمان الحسن

الدكتور على محمد خير

سكرتير الاجتماع كمال الدين عباس- المحامي

الثلاثاء ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٤

خطاب إلى الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر أغسطس ١٩٦٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أم درمان

٢١/ ٨/ ١٩٦٥م

إلى جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز

فخامة الرئيس جمال عبدالناصر

باسم الله والأمة نناشدكما أن تحققا ما يثلج صدر الامة العربية الإسلامية التي تتطلع إليكما بثقة لحل مشكلة اليمن أن العدو المشترك اصبح سعيدا بأوجاعنا فردوا كيده. إننا كتنظيم شعبي سوداني يشملنا مصير الأمة العربية الإسلامية نزف إليكما دعوة صادقة أن يؤيد الله مسعاكما ومع اعترافنا بالتقصير في العمل على علاج المسألة تنقدم آملين القبول بالاقتراح التالي:-

أولا: أن تعلن الأطراف المختلفة تصميمها على وقف الاقتتال وتحقيق السلام والعفو العام وعزمها على الاتفاق الشامل الكامل الذي يخرج بالأمة العربية من الفتنة ويفتح لليمن باب النمو والتقدم وفق إرادة أبنائها.

ثانيا: أن تتفق الأطراف المختلفة على قيام لجنة محايدة من مواطني الاقطار الآتية:- السودان- الجزائر- الكويت- مراكش. وأن تمثل في هذه اللجنة الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ثالثا: ان تقدم هذه اللجنة باختيار حكومة انتقالية ذات طابع إداري مجرد من أي مضمون سياسي وأن توضع تحت أمرها قوة عربية مشتركة تساهم فيها الدول المشتركة في اللجنة وتتولى إقامة حزام بين الأطراف اليمنية المختلفة وتقوم بشرطة البلاد وان يكون الحكم في الفترة الانتقالية بموجب دستور انتقالي تكون اللجنة المحايدة مسئولة عن الالتزام به.

رابعا: أن تتولى اللجنة المحايدة مهمة التأكد من انتشار الأمن والسلام وأن تتولى

مهمة جلاء القوات غير اليمنية من الأراضي اليمنية.

خامسا: أن يعلن مولد اليمن كدولة عربية عصرية مسلمة وتستفتي الأمة العربية المينية حول هل تكون اليمن ملكية دستورية أم جمهورية دستورية في مدة اقصاها ستة أشهر. وعلى ضوء ذلك يوضع دستور اليمن الذي على أساسه تشرف اللجنة المحايدة على تولية حكومة اليمن المستدامة.

سادسا: أن تلتزم الدول العربية المختلفة بتأييد هذه الإجراءات ومباركتها وان تحترم تنيجة الاستفتاء وحماية الوضع الناتج عنه وأن تبدي استعدادها لمد يد العون للدولة اليمنية في:-

(أ) انشاء خدمة مدنية

(ب) انشاء جيش وطني

(ج) تدعيم مالية اليمن

(د) المساهمة بالخبراء

هذا ومن الله التوفيق،،،

الصادق المهدي

رئيس حزب الأمة

محاضرة المصالحة الوطنية أكتوبر ١٩٦٦م. [١]

أشكر أولاً السادة المسئولين في دار الثقافة على دعوتهم لي للحديث في هذا الموضوع الهام وأشكر ثانياً السيد نصر الحاج على الكلمات الطيبة التى طوق بها عنقي وأرجو أن أوافق في التعبير عن المراد بالمصالحة الوطنية.

وأود أن أبدأ بمقدمة قصيرة وهى أن الموضوع الذي سأتحدث عنه موضوع يتعلق بمسائل كبيرة جداً وأود أن أؤكد أن مبدأ المصالحة الوطنية لم يدر الحديث عنه حديثاً كما سماه بعض مواطنينا «من سكرات السلطات» فهو لم يدر بخلدي أو بخلد من يؤيده ونحن في مركز السلطات، وكذلك لم يكن كما سماه بعض مواطنينا(من عبث أبناء الثلاثين) فقد كان التفكير فيه من كثير من المواطنين المخلصين في زمن لم أبلغ فيه الثلاثين.

إن المشكلة التى أود أن أركز عليها في البداية هي مشكلة الحكم في تراثنا. التراث القبلي قبل الإسلام يحسم مشكلة الحكم بدستور بسيط مربوط بالنسب والوارثة. وتراثنا الإسلامي بعد الصدر الأول واجهته مشاكل دستورية في الحكم أدت إلى قيام المدارس الفكرية الإسلامية المختلفة التى مزقت العالم الإسلامي وانتهت بتلك النكبة وكان أساس الفساد فيها فساد الحكم والدستور. وفي المهدية أي تراثنا الخاص في السودان نجد أن إحدى المشكلات الكبيرة التى أحاطت بالدولة المهدية كانت أيضاً تتعلق بمشكلة دستورية تتعلق بكيان الحكم وأزمة الحكم والخلاف فيها.. نحن إذن نستمد من بلادنا هذه تراثاً عريقاً من الأزمة في الحكم والدستور ونظامه.

بعد ذلك دخلنا الفترة التى حكمنا فيها بدستور مبسط وهو الحكم الثنائي الذي فيه جرد سيادة بلادنا حكم أجنبي فرض علينا دستوراً مبسطاً للحكم ووزع السلطان بين أفراد معينين محددين وجردنا الإرادة والسيادة والحرية واستطاع أن يحكم مستنداً في

(١) الندوة منقولة عن كتاب خطب السيد رئيس مجلس الوزراء ١٩٦٦م، بتصرف مع وضع عناوين جانبية وتلخيص.

النهاية على قوات كثيرة انخرطت في سلكه المسلح تستطيع أن تقهر أية حركة سياسية تقوم. إذا فشلت محاولات السلام عن طريق فرق تسد، وعن طريق المقايضة، وعن طريق العمل على توطيد ذلك السلطان وقبول الناس له، هرعت قوة مسلحة أخمدت أي تحرك، فإذا فشلت تلك القوة المسلحة فإن خط الدفاع الذي يكمن وراءها خط دفاع من جنود أجانب يضربون المواطن السوداني المسلح وغير المسلح إن هو اعتدى على أساس الحكم القائم.

فلما بارح الحكم الأجنبي بلادنا أقام نظام الحكم في البلاد وفق ما يعرف من نظم دستورية وهكذا كان التطبيق في كل الدول التى نالت استقلالها حديثاً فإن جميعها نالت استقلالها في شكل حكم منقول من نظام الحكم في الوطن الأم سواء كان بريطانيا أو فرنسا أو غيرهما من البلدان المستعمرة، ولم يفكر الحكم الأجنبي تفكيراً كثيراً في مشاكل الحكم التى قد تعقب خروجه ولا عن ملاءمة نظام الحكم للبيئة التى يحكمها، وحينما غادر البلاد بموجب الاتفاقيات المختلفة والجلاء كان طابع القيادة السياسية يوم الاستقلال يتميز بظاهرتين رئيسيتين هما: الأولي الشعار والتيار والهدف الغالب يشيرون لوطنية متحمسة مستمدة كثيراً من حماسها ضد الحكم الأجنبي والسند العريض الذي يجده النزاع والصراع مع الحكم الأجنبي. والثانية افتراض أن الأشياء المتعلقة بنظام الإدارة والحكم التى تسود البلاد ستستمر كما لو كان الأمر عادياً وطبيعياً وأن في ذلك الاستمرار كفالة لتماسك الدولة، كان ذلك طابع القيادة السياسية في كل البلدان التى نالت استقلالها حديثاً ولكن ما أن انطوت صفحة الاستعمار حتى واجهت جميع القيادات السياسية في البلدان حديثة الاستقلال مشاكل جديدة.

مشاكل ما بعد الاستقلال

المشكلة الأولي هي مشكلة تكملة أجهزة الدولة الحديثة إذ كان من واجب القيادة السياسية الأول أن تمتد فتشمل جميع أجزاء القطر وأيضاً أن تمتد فتفرض نفوذها على كل جيوب النفوذ الاجتماعي المختلفة وأن تكون الدولة السيدة كما تكون الدول الحديثة المعاصرة أو استكمال التحديث ((موردنايزيشن)).

والمشكلة الثانية مشكلة البناء القومي فمما لا شك فيه أن البلدان التى غادرها الاستعمار كانت فيها جيوب عديدة للانقسام والصراع والخلاف وهذه الجيوب تمنع

النمو القومي.

والمشكلة الثالثة مع الحرص على التحديث الحرص أيضاً لبعث الذاتية الموروثة في تراثنا لأنها بغير الذاتية نفقد أحد المقومات الرئيسية لبناء الأمة. فلا بد من بعث التراث القديم ولا بد من أن يشعر المواطنون أنهم ليسوا وجوداً طارئاً تم عن طريق الصدفة وأنهم وجود ذو اصل وكيان وعروق دفينة وأن هذا الكيان له رسالة وكل ذلك ضروري لقيام الدولة والأمة. هذه المشكلة أيضاً تواجه القيادة السياسية فمنهم من يحاول أن يتجاوب معها مثلا بالتسمي باسم مملكة عريقة من الممالك التى كانت تسود في البلاد التى يحكمها كغانا مثلا وتسمية ساحل الذهب بغانا أو كتغيير التسمية جملة وتفصيلا تجاوباً مع مفهوم أيدلوجي جديد كما حدث بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أو غير ذلك من الضرورات التى تفرضها مسألة الذاتية على القيادة السياسية بعد استكمال السيادة.

والمشكلة الرابعة التى تواجه القيادة السياسية بعد الاستقلال هي مسالة النفوذ الأجنبي فهو لا ينقضي بالجلاء وإنما يستمر بأشكال مختلفة وتكون له مصالح مختلفة تتدخل في الكيان السياسي الداخلي وتحاول أن تفرض أنماطاً وأشكالاً معينة.

المشكلة الخامسة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية: الدولة والمجتمع الذي ترثه هذه القيادة السياسية تكون فيه تطلعات اقتصادية ومطلبية كبيرة بسبب أن نظام المواصلات ووسائل الإعلام نقلت إلى كل أجزاء العالم مستويات من النشاط الاقتصادي ومن الحياة أصبحت تجبر كل مجتمع أن يسير بخطي ليست هي خطاه وأن يتشابي لمستوى ليس هو مستواه وهذه المفارقة تفرض ضغطاً شديداً على القيادة السياسية بعد الاستقلال ليواكبها. كما أن التفكير القائم على ضرورة العدالة الاجتماعية سواء كان انطلق من بعث قديم كالكيان الإسلامي أو انطلق من أثر غير مباشر لقوى الاشتراكية في العالم فهو يؤدي لمطالبة بمستوى معين من العدالة الاجتماعية، ومن الكفاية تكون أكبر من الطاقة الموجودة في المجتمع وهذا يواجه القيادة السياسية بأحد مشكلاتها الكبيرة.

المشكلة السادسة المجتمع الحديث به قوى اجتماعية جديدة تنشأ حول ما قامت من مؤسسات في البلاد كمنظمات العمال وكمنظمات الطلاب إلى آخره و هذه

المنظمات لديها تقاليد وأوضاع معينة في الوطن الذي نقلنا منه نظامنا ولكنها نقلت بغير تقاليدها ونظمها ومحتاجة لتقاليد ولأوضاع ولمعاملات جديدة وهذه أيضاً تنوء بكاهل القيادة السياسية بعد الاستقلال تتركها في شئ من الخلاف والانقسام. ونجد أن نخبة المثقفين تشعر بنوع من العزلة نحو السواد الأعظم من المواطنين الذين ينضوون تحت لواء منظمات تقليدية قبلية وخلافها، وهذا يؤدى لإنشطارات وانقسامات ومشاكل. كذلك تأتي مشكلة التنظيم السياسي الذي لا يوجد في تراثنا تقليد ثابت حوله إلا ما كان من أمر التراث الإسلامي والقبلي وهذه مسائل تحتاج لبحث كيما نتمكن من مواجهة التطبيق المعاصر للتنظيم السياسي في ظل الدولة الحديثة والمجتمع الحديث.

مشكلة الاستقرار ومشكلة الشرعية ثم تواجه القيادة السياسية مشكلة الاستقرار إذ أن جميع تلك المشاكل تضغط عليها وتؤدي إلى عدم الاستقرار. وتواجهها أيضاً مشكلة الشرعية التي تتمثل في اتخاذها لدستور دائم ونجد هذه الدول تعيش في صراع طويل حول وضع دستورها الدائم وقد أخذ في عدد كبير منها وضع الدستور الدائم مدد تتراوح ما بين خمس سنوات وعشر سنوات.

مشاكل إدارية ومشكلة الفصل بين السلطات كذلك تنبع مشاكل الحكم الإدارية والخلاف الذي يقوم بين القيادة السياسية والخدمة المدنية، والخلاف الذي ينشأ بين القيادات السياسية والقضاء الذي يضع له الدستور نظام استقلال واضح بعد مغادرة المستعمر ولكن هذا الاستقلال في ظروف البلدان المنقول منها هذا النظام يسير وفق تقليد معين يزيل التناقض والانفصام والاحتكاك، ولكنه لا يجد في هذه البلدان هذا الوضع ولذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى كثير من الاحتكاك والتناقض والمشاكل.

مشكلة الصراع في مستويات الحكم وكذلك نجد مشاكل تتعلق أيضاً بمفهوم مسئوليات المؤسسات المختلفة الحاكمة فمثلا نشأ في نيجيريا قبل الثورة أو الانقلاب الأخير نشأ صراع عنيف ما بين رأس الدولة الذي ينص الدستور على أن مسئوليته لاسمية وما بين رئيس الوزراء وكان ذلك النزاع سبباً رئيسياً في الفوضى التى أدت في النهاية إلى الانقلاب العسكري.

مشكلة ضبط القوات المسلحة وفوق ذلك كله أيضاً نجد مشكلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة فهي في هذه البلدان لا تأتي بطبيعة الحال وإنما تحتاج أيضاً لمران

ولقوة من ناحية الإدارة المدنية الشعبية حتى تتمكن من السيطرة الفعالة على كل أجهزة الدولة..

هذه المشاكل كلها تقع على عاتق القيادة السياسية فجر الاستقلال وتؤدي إلى مشاكل وإلى فوضي كبيرة، فقد يزيد الطين بله قيام صراع حزبي عنيف وقيام فتن مصيرية كما حدث مثلا من قبل الأشانتي في غانا وتنشأ أيضاً مشاكل إخفاق في مستوى تصريف اقتصاد البلاد وتنشأ أيضاً مشاكل تدخل أجنبي قد تصل درجة قريبة من الاحتلال والسيطرة التامة والتصريف التام لشئون البلاد بطريقة غير مباشرة كما يحدث في كثير من بلدان العالم الثالث اليوم.

هذه المشاكل كلها تعصر نفسها في عصير مركز يكون جرعة سامة تشربها الحركة السياسية في البلدان حديثة الاستقلال فتموت الحركة السياسية وتقتلها معاول شكلها كالآتي: إما أن يقوم انقلاب عسكري ويتولى السلطة والحديث عن الفشل وأنه القادر على حل المشكلات، وعلى فرض التحديث وخلق الأمة ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أو أن يحدث انقلاب مدني يقوم على أساس حزب واحد.

حدث هذا بالضبط تقريبا في كل العالم الثالث ولكن المشكلات التي أدت إليها لم تواجه في الحقيقة أبداً بطريقة نهائية وحاسمة بل على العكس كان كل انقلاب عسكري في الواقع بداية لانقلاب عسكري ضده، وكانت كل مؤامرة عسكرية تمهيداً لمؤامرة عسكرية تعقبها وكان كل حزب واحد فرض نفسه وسيطر على الأوضاع بطريقة مغلظة أو مخففة مقدمة لقيام تآمر في داخل الحزب الواحد يطيح بالحزب الواحد عن طريق مؤامرة مدنية أو عسكرية، ولذا فقد استمرت أزمة الحكم والسياسة في هذا العالم الثالث متعاقبة. فالأمر في الحقيقة أن التجارب العسكرية والوصاية المدنية وصلت نهاية الشوط ولا بد أن ندرك ذلك وأن جميع الشعارات التى تعلل بها عدد كبير منا لم تصل لتلك الغاية ليس هذا لأنهم كذابون ولا أنهم مراوغون ولا لأنهم أرادوا أن يضللوا شعوبهم ولكن المسألة في حقيقتها أن التجربة أدت إلى هذه النتيجة.

الحقيقة أنا وجدنا أن نظام الحكم الغربي واجه في بلادنا مشاكل عديدة ولم يتمكن حتى الآن في العالم الثالث أن يعيش عيشة مضطردة متماسكة متصلة إلا في الهند لأسباب قد نذكرها فيما بعد. نجد أن هذا النظام إذا واجه مشكلة عدم المقدرة على معالجة أزمة

الحكم في العالم الثالث قد يقول بعض الناس أن نظاماً لم يجرب بعد وهو النظام الشيوعي، إن النظام الشيوعي للحكم قد أدي للاستقرار في البلدان التى جربته والحقيقة التى لا اعتقد أن هناك فراء فيها في أن ذلك النظام يحقق قدراً من الاستقرار سببه غياب الحرية والمسألة الثانية هي أن ذلك النظام لم يواجه بمشكلة الخلافة.

هذا هو الأساس النظري لما وددت أن أقوله وانطلق منه فأتحدث عن مسألة السودان. نحن بالطبع واجهنا إخفاق النظام البرلماني في التجربة الأولى وواجهنا الحكم العسكري وانتهت مؤامراته بأن صفي الحكم العسكري بثورة الشعب في أكتوبر واستطاعت هذه الثورة بطريقتها وأسلوبها أن تضع مستوى من الإنجاز والتوفيق عالياً لم يتكرر التطبيق فيه في مكان آخر. فتمكنا بذلك من الوصول إلى نظام الحكم القائم اليوم المبني على الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م الدستور الذي ينظم الحكم في بلادنا الآن ويحكم تصرفاتنا.

السؤال الأول الذي يواجهنا هو ما الفرق بين وضعنا الآن وبين وضعنا قبل الانقلاب العسكري وإذا لم يكن هناك فرق فماذا لنا أن نتوقع ؟ وماذا ينبغي علينا أن نتوقع ؟هذه الحيرة وهذا السؤال هو الذي جعلنا نرفع شعار المصالحة الوطنية.

رفعناه أولاً لأننا أثناء الحكم العسكري وجدنا الفرصة لتعيش القيادات السياسية المختلفة قريبة من بعضها البعض ولتعرف إلى حد كبير كثيراً عن بعضها البعض ولذا فقد تقدمنا للأحزاب السياسية المختلفة التى كنا نعمل معها أثناء الحكم العسكري ضد الحكم العسكري بمشروع للمصالحة الوطنية في مارس ١٩٦٣ وذلك المشروع كان يقضي بضرورة تغيير العمل السياسي والأسلوب السياسي بعد القضاء على الحكم العسكري إذا وفقنا الله أن نقضي عليه حتى لا نعود بالأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨م قبل الانقلاب العسكري. هذه إذن ناحية تاريخية هي أن الجماعة التى كانت لها مسئولية في قيادة الاتجاهات المختلفة في الحركة السياسية السودانية وجدت فرصة التفاهم والتفا كر والاتصال ببعضها البعض أثناء الحكم العسكري وقد نشأ نتيجة لهذا الاتصال فكرة التقارب أو اللقاء الوطني وقد تجسدت تلك الفكرة في مشروع قدم في مارس ١٩٦٣م.

السبب الثاني هو أن الصراع حول استقلال البلاد وعدم استقلال البلاد واتحاد البلاد

مع مصر، الخلافات السياسية التى نشأت في المعترك السياسي السوداني تركت جراحاً، فكان من ضمن مقاصدنا أن نعمل على محو آثار تلك الجراح، إذ أن المعركة التى استوجبت أو التى أدت إلى تلك الجراح قد حسمت وحسمت بإجماع فاصبح من الضروري أن يعمل الناس على محو آثار الخلاف تلك وكان لا بد من استدراك هذا الذي فاتنا.

السبب الثالث هي ضرورة الوفاء لتراث العمل الوطني المشترك أثناء الحكم العسكري وضرورة الوفاء لتراث التعاون الوطني الصادق المخلص الذي كلل الله مجهوده بالانتصار الرائع الذي حدث في أكتوبر ١٩٦٤م.

هذه المسائل كانت من ضمن الأسباب المقدمة لضرورة العمل على مسألة المصالحة الوطنية.

لكن هناك أسباب أخري وهي ضرورة توحيد الإرادة السودانية في وجه المشكلات الكبرى التى تواجهها البلاد وهذه الأسباب مجتمعة كانت هي في الواقع السبب الذي أدي إلى تقديم مشروع وفاق متكامل في مارس ١٩٦٣م وهي أيضاً كانت السبب الذي أدي إلى تقديم مشروع وفاق متكامل في ديسمبر ١٩٦٤م والحقيقة أن هذه المجهودات لم يكتب لها التوفيق في وقته! ولكنها لا بد أن تذكر كحقائق تاريخية كمعالم بالنسبة لتطور الحركة السياسية في بلادنا.

ما هي المسائل الكبرى؟

أولا: نظام الحكم. وقد أوضحنا أن العالم الثالث كله يواجه أزمة في نظام الحكم والدستور فلا بد إذن إن كنا جادين أن نسعى لاتفاق حول الأسس التى يقوم عليها نظام الحكم والدستور.

ثانياً: مشكلة المصير التى يواجهها شعبنا في جنوب السودان وضرورة الاتفاق حول النقاط الرئيسية للحلول لهذه المشكلة.

ثالثاً: ضرورة الاتفاق حول معالم رئيسية لسياستنا الخارجية.

رابعاً: ضرورة الاتفاق على الأسس التى يتم عليها الإنتاج والتوزيع الاقتصادي.

خامساً: الاتفاق على الأساس الذي يتم به تنظيم الفئات والذي يحكم هذا التنظيم

بصورة لا تخضع للصراع الحزبي.

سادساً: مسألة تحديد الذاتية التى لابد من تحديدها لتكون الحركة السياسية قادرة فعلا على مواجهة المشاكل والتطلعات التى تعيشها البلاد.

كيف نستطيع أن نتوصل لحلول لهذه المسائل الرئيسية بينما فشلت القيادات السياسية المختلفة في العالم كما حاولنا أن نقول. وكيف نختار السودان ليكون مركز تطبيق ممتاز أو جديد لشيء لم يسبق إليه في تلك المناطق؟ هذا السؤال مهم خاصة وأن السودان كغيره من البلدان يواجه انقسامات خطيرة وانقسامات رئيسية ولابد لهذه الانقسامات من أن تؤثر على أي مشروع للوفاق العام لأن الناس أينما يتحركون بتأثير انقساماتهم الجذرية التى يعيشونها.

فرادة الانقسامات في السودان

إن السودان يمتاز بوضع فريد بالنسبة للانقسامات المصيرية التى تواجه البلدان الأخرى وهذا الوضع الممتاز هو الأمل الوحيد في أن نستطيع أن نتقدم بتطبيق أعلى مستوى وأكثر تحضيراً مما يتم أو يجري في بلدان أخري.

الانقسامات هي:

الانقسام العنصري. في السودان عناصر مختلفة، عربية وزنجية وهذا الاختلاف العنصري موجود في بلدان كثيرة ولكن في السودان العنصر العربي الموجود فيه عنصر قد تمت فيه عملية الانصهار مع البيئة الزنجية فهو إذا استثنينا الجيوب القليلة من قبائل الجمالة من القبائل المترحلة يعيش في شئ من الانصهار والاختلاط كبير، كذلك إن تجربة الانصهار في السودان عبر تاريخه الطويل كانت تجربة سليمة موفقة مثالية ناجحة فليس أقل من أن نأمل أن تكون هذه التجربة حافزاً لنجاح في نفس الخط في المستقبل. بالنسبة لإخواننا الجنوبيين الذين يعيشون معنا هذا الانشطارفقد تركهم الاستعمار في وضع الإهمال والتخلف مما جعل وضعهم يحتاج في الواقع إلى عمل جديد ونشاط وإلى نشئ من جديد وهذا الوضع في الحقيقة مع انه سيئ بالنسبة لهم إلا أنه يجنبنا نوع من الانشطار الذي مثلا عاشته أو جربته بلاد كنيجيريا بين شمالها وجنوبها أو حتى بلاد كالعراق بين العنصر العربي والعنصر الكردي فيها. فإذن مع وجود الانقسام العنصري هذا توجد هناك أسباب تدعو للتفاؤل في مواجهة هذا الانقسام العنصري خاصة وأن

القيادة السياسية السودانية كلها مجمعة على أن لا تعتبر العنصرية سبيلاً للعمل السياسي وألا تعتبرها سبيلا للتطبيق السياسي.

الانقسام الديني، الشيء الوحيد الذي يمكن أن نخرج به في هذا الانقسام هو أن التطبيق الإسلامي الذي تحرص عليه الحركة السياسية السودانية أيضاً يؤكد وضع ممتاز في السودان من جرائه.

الانقسام الطائفي، الذي يتشكل في وضع رئيسي بين الأنصار والختمية والطوائف المختلفة الأخرى، وفي هذا الوضع فإن المخرج في نظري لتفسير أوجه التفاؤل هو أولا إذا نظرنا للانقسام الطائفي الموجود مثلا في العالم العربي المسلم لوجدنا أن الخلاف مثلا ما بين الشيعة والسنة والدروز والعلويين انقسام أساسي هائل للغاية أما الخلاف هنا فخلاف مختلف للغاية باعتبار أن القدوة التى يقتدي بها ويسير عليها الأنصار هي الإمام المهدي الذي وضع دستوراً واضحاً محددا بتطبيق وأحياء للكتاب والسنة لذا فهو قد رفع رأساً لبعث إسلامي سني. والختمية أيضاً يتبعون تطبيقاً دينياً سنيا. إذن فقد قصرنا الخلاف في داخل نطاق معسكر واحد من معسكرات الإسلام مما يخفف وطأة الانقسام الطائفي تخفيفاً كبيراً لدرجة أنه يمكن أن تلتقي طوائف السودان المختلفة حول مسألة رفع البعث الإسلامي على أساس إحياء الكتاب والسنة. وقد وضع الإمام المهدي أساساً للتسامح الطائفي مرة واحدة إذ قال: أهل الطرق جزاهم الله خير وصلوا وأوصلوا لكن بعد اليوم رفعنا راية الخلافة الكبرى والخلافة الكبرى تقتضي وحدة الأمة ووحدة الأمة تقتضي أن يسير الناس جميعاً في راية موحدة. فلم يقل ما قاله البعض في أمر الطرق الصوفية من مواقف مسيئة لها، وإنما قال قولا كان يمكن أن يستوعب في الواقع النشاط الديني كله في ظل بعث إسلامي جديد، وهذا يشير إلى حقيقة أن قيام الإمام المهدي في السودان في الواقع كان جزءاً من حركة اليقظة الإسلامية التى اجتاحت العالم الإسلامي كله في القرن التاسع عشر وهي سلسلة من الحركات الإسلامية التى جردت السيف والعلم والقلم والكتاب في وجه الحكم الأجنبي وفي وجه الخلافة العثمانية إذ تعفنت وفقدت صلاحيتها. فاتخذت صورة المشاعر كلها في حركة اليقظة الإسلامية التي أدت إلى قيام كثير من المبشرين والمصلحين والمسلمين في كل بقاع العالم، منهم السنوسي ومنهم الوهابى ومنهم الحركة التي بعث بها من قبل السيد أحمد بن إدريس إذ أرسل السيد محمد عثمان الميرغني الكبير في حركة تبشير إسلامي وتوسع

إسلامي في السودان وأيضاً شملت هذه الحركة قيام دعوة الإمام المهدي لإحياء الكتاب والسنة كحركة بعث إسلامي مرتبط ببعضه البعض. هذه المسائل كلها تشير إلى أن الانقسام الطائفي في السودان ليس كالانقسام الطائفي في البلدان العربية الإسلامية الأخرى وإنما يتميز بهذه الصفات مجتمعة.

الانقسام بين القديم والجديد، ففي السودان كغيره من البلدان الحديثة هذه يوجد انقسام كبير ما بين القديم والممثل في قبائله وأوضاعه وظروفه إلى آخره، وبين الجديد والممثل في خريجيه ومثقفيه ومتعلميه إلى آخره. هذا الانقسام بين القديم والجديد حدث في السودان في الواقع بظروف ألطف بكثير من الظروف التي يوجد فيها في مناطق عديدة أخري، حيث أن الجديد هم أولئك الذين يمثلون الجاه والعلم والنفوذ إلى آخره في الواقع قد جندوا في طبقات اجتماعية معينة ذلك لوجود سلطان إقطاعي أو سلطان ملكي في تلك البلاد فرض أن يكون تجنيد المثقفين أو اخذ الشباب للتعليم أو تجنيد الضباط في الجيش أو تجنيد المدرسين أو المتعلمين إلى آخره من طبقات اجتماعية معينة. هذا الوضع لم يحدث في السودان بل جاءت الطبقة السودانية المثقفة من كل حدب وصوب وفي كل مجال اجتماعي لم يكن هناك أي نوع من الحرص على أن يكون النظام الاجتماعي هو السبيل لتجنيد الشخص ليذهب إلى المدرسة أو يؤخذ في القوات المسلحة أو ليؤخذ في أوجه التعليم ودوره المختلفة ولذا فالطبقة المثقفة في السودان في الواقع تختلف عنها في كثير من البلدان الأخرى إذ أنها معبأة أو مجندة من بيئة ديمقراطية دون مراعاة للوضع الذي فيه أب أو أسرة الشخص الذي ينخرط في سلك التعليم ليأتي بعد ذلك وبعد مؤهلاته فيكون حاكماً في الخدمة المدنية أو مدرساً في الجامعة أو ضابطاً في القوات المسلحة.

الانقسام الحزبي أولاً، نستطيع أن نقول نحن أبناء السودان إنه خضع في مراحل عديدة في الماضي إلى وحدة صف واجهت مثلا تحقق مشكلة استقلال السودان وواجهت أيضاً مشكلة الحكم العسكري وواجهت أيضاً العمل على ثورة أكتوبر كل هذه الأشياء تعد تراث لقاء وتراث وفاق بين الأحزاب السياسية السودانية وقد التقت فيها في تلك المناسبات المختلفة. ثانياً، إن الضرورة التي واجهها القائمون بالقيادة السياسية في بلادنا في وجه التفتيت والتمزيق أصبحت واضحة حتى أنه لا يتحدث الساسة السودانيون الآن إلا في ضرورة الوفاق أو حتى أولئك الذين لا يرون ذلك الوفاق يسكتون باعتبار أن المسألة قد تواجه مشاكل عملية.

إن ما يجعل الوضع في السودان إلى حد ما ممتاز هو أنه عندما يطوف أي منا على أجزاء السودان المختلفة يجد أن الجماهير أصبحت لديها تمسك ببعث لذاتيتها في شكل يقظة إسلامية واضحة المعالم هذه واحدة، والناحية الثانية أن هذه الجماعات تتضح فيها أيضاً معالم مطالبة بأوضاع بالنسبة لمعايشها مطلبية قائمة أيضاً على العدالة ومقتضية مستويات معينة من الكفاءة.

و لصدفة أرادتها تطبيقات النظام القائم في السودان في الماضي يتمتع السودان بقطاع اقتصادي عام كبير يفرض هيمنته على كل الاقتصاد السوداني بصورة لا تحققها البلدان الأخرى إلا بعد سعي جهيد وبعد تصفية قوى سياسية كبيرة وصراع سياسي هائل. كيف نتمكن من الوصول إلى هذه الغاية التى تمكننا من افتراض أننا فعلا قد جئنا بتطبيق جديد لوضعنا السياسي كله؟

المسألة الأولي هي أن تتفق الأحزاب السياسية السودانية على الخطوط الرئيسية لمواجهة المشكلات السودانية الكبرى هذه المسألة يمكن أن نسميها التقاء الأحزاب السودانية.

والثانية أن تنظم الفئات العمالية وخلافها في إطار عام متفق على الأوضاع الرئيسية لهذا الإطار وميسر لهذه الفئات وهذه التنظيمات وحرياتها النقابية ومحدد للإطارات العامة التي تعيش فيها هذه الفئات.

والثالثة إقامة التعبئة المدنية العامة للمواطن السوداني العادي وهذا عن طريق المنظمات المختلفة غير السياسية بالإضافة إلى الأحزاب السياسية التى تعمل لتحقيق هذا الاتفاق الجديد وأما المثقف غير المنتمي فلا بد أيضاً من وصوله لمرحلة المشاركة في هذه العملية وهذا لا يتم إلا بالاعتراف بين الأحزاب نفسها أنه لا ينبغي لكي يكون الشخص مفيداً في العمل العام أن يكون حزبياً وقد يكون غير حزبي واقتناع المثقفين غير المنتمين بأنهم يمكن أن يعملوا في العمل العام دون شرط انتماء للأحزاب السياسية وإنما يكون العمل السياسي الذي يقوم به متجهاً نحو مقابلة كل هذه القوى في الأفق الجديد الذي ذكرناه.

ما هي الأشكال العملية التي يمكن أن تتم فيها؟

أولا : أن ينبع من كل هذا الحديث التيار الفكري الذي يأخذنا جميعاً في موجته.

ثانياً : التكوين القومي لمؤسسات إنجازنا التى تعمل على مواجهة المسائل التي إن لم تتسم بهذا الطابع فقدت القدرة على التجاوب مع هذا التيار الذي يؤدي في النهاية إذا وفقنا فيه بتوحيد الإرادة السودانية.

إن الاتفاق حول هذه المعالم وهذه الأسس وقيام هذا التيار الفكري ليحيط بنشاطنا العام كله ولنظمه حول هذه المسائل يؤدي أيضاً إلى عدم الالتفات إلى المشكلات العامة والصراع وحولها وإلى الانتباه للمشكلات التفصيلية مثلا مشكلات اقتصادنا كالمشكلات الزراعية ومشكلاتنا الصناعية إلى آخره.. كل هذه المشكلات الآن لا تأخذ الصدارة لأن الصراعات السياسية والخلافات حول المشاكل العامة تحجب الأفق عن الناس، ولذا ينتبهون إلى تلك المشكلات العامة وهي مهمة ولا يمكن أن نصل إلى صرف الناس عنها إلا بالوصول إلى اتفاق عام أساسي حولها، فالمظهر العملي الآخر أيضاً هو انصراف الناس للمشكلات العملية الحقيقية التى تواجههم يومياً، وفوق هذا كله وذاك إن قيام دستور متفق عليه يحسم أزمة ومشكلة الحكم والقيادة يستطيع أن يعطي القيادة السياسية التفويض اللازم والاستقرار اللازم والاستمرار اللازم لتتمكن من مواجهة المشكلات المختلفة وفق البرنامج الموضوع لها.

إذن فخلاصة القول التى وددت أن أصل إليها هي أن مسألة المصالحة الوطنية هذه هي استثمار لظروف السودان الخاصة لمحو جراح الماضي، وتوحيد إرادة السودانيين حول أفق سياسي جديد وهي ليست كما يحاول أن يقول بعض الناس محاولة لمزيد من المساومات الحزبية، فليس فيها مجال في الواقع لمساومة لحزب من الأحزاب إن وفقنا إليها، وليست هي أيضاً محاولة لتخدير المعارضة أو تجميدها كما يحاول بعض الأخوان أن يصفوها، وهي ليست بدعوة سياسية جديدة في محيط العمل السياسي السوداني وقد تكررت المصالحة وتكرر الوفاق في مراحل من تاريخ السودان مختلفة ومحددة من تاريخه القديم والجديد، ولكنها هذه المرة نود أن نصبغها بشيء من الاستمرار وشئ من التنظيم لمواجهة المشكلات التى ذكرناها في البداية و التى لا يمكن أن نواجهها إذا لم نحسم هذه المسألة حسماً نهائياً.

قوى التوافق

ما هي القوي الاجتماعية التى تساند هذه المصالحة ؟ ما هي القوي صاحبة

المصلحة فيها؟ لأنه لا يمكن لشيء أن يتم في عالم السياسة وليست وراءه إرادة اجتماعية قوية وليست وراءه أيضاً أسس وأهداف واضحة المعالم.

إن القوي السياسية والاجتماعية التى تكمن وراء مسألة المصالحة هذه هي الجماعات الواعية في الأحزاب السياسية المختلفة على اختلاف أحزابها السياسية، وأيضاً المثقفون السودانيون المنتمون وغير المنتمين الذين يريدون توسيعاً لماعون العمل السياسي حتى يتمكنوا من المساهمة في بناء وطنهم والانخراط في سلك تلك المساهمة، وأيضاً السواد الأعظم من السودانيين الرعاة والزراع الذين لم يمسهم السودان الحديث بعد والذين أصبحوا قوة مطلبية هائلة، ولا بد أن يحيط السودان الحديث نفسه طولا وعرضاً ويتشابي طولا وعرضاً حتى يتمكن من الاستجابة لمطالبهم في الآبار والشفخانات والمدارس إلى آخر المطالب التى أصبحت تقلق النواب وتقلق معهم الحكام وأيضاً كل الحركة السياسية اليوم.

إذن الجماعة التي يمكن أن تكون صاحبة مصلحة حقيقية في توسيع مواعين العمل السياسي في السودان هي الجماعات المختلفة الواعية في جيوب العمل السياسي المختلفة السودانية صاحبة المطالب الحقيقية سواء جاهرت بذلك أو أسرت به في توسيع مواعين العمل السياسي حتى تتمكن من حسن الأداء وحسن المساهمة، والجمهور العريض من السواد الأعظم صاحب المطالب الكبيرة اليوم التى تطالب مطالبة حثيثة بتوسيع قاعدة السودان الجديد حتى تتمكن من أن تنخرط في سلكه وأن تستمتع بنعمائه.

هناك عناصر لا شك ستعارض المصالحة الوطنية بكل هذه المفهومات التى وردت فيها لأسباب كثيرة أولا هنالك أشخاص عديدون وجيوب كثيرة لا شك أنها منتفعة في تجميد الوضع الحاضر كما هو، جماعة أخري هم النقليون من الذين ينقلون أفكارهم من جهات مختلفة سواء كانت تلك الجهات من تراث سوداني أو غير سوداني المهم في الظاهرة مسألة النقل والاعتماد على مسألة ((تابلت)) مخطط معروف محدد لا يخضع في كثير أو قليل إلى مسألة التجاوب مع ظروف خاصة موجودة في قطر من الأقطار إلى مستوى يمكن من التمشي مع ظروف تلك البلاد كما ينبغي أن تكون. فإذن نحن في وجه الذين يحرصون على تجميد الوضع وأولئك الذين يحرصون على النقل سنجد أن مسألة التجميد ومسألة النقل هذه ستمدنا بمعارضة عنيفة وتشكيك كبير فيما نحن

بصدده من ناحية توسيع مواعين العمل السياسي في السودان.

إن أهم شئ في مسألة المصالحة الوطنية هذه هي أنها توضح أن هناك ضرورة حتمية لتوحيد إرادة الأمة وأنه في غير ظل الوصاية العسكرية أو المدنية لا بد أن يتم ذلك عن طريق الاختيار، وأن هناك عناصر تداعب اليوم أوتاراً تثير بركانا هائلا إنها لم تترك هذا المسلك لأن في ذلك الوضع الذي نحن مجبرون لمصلحة المصالحة أن نتركه إمهال لكل من فكر أن يشاجر أن يفكر قبل المشاجرة في المصالحة حتى نوفق إن أمكن في توحيد إرادة الأمة في ظل الحرية وفي ظل الاختيار لا الوصاية والجبرية، لأن شعار المصالحة الوطنية يوجه طاقتنا لأفق جديد في ظل الحرية وإن سقط هذا الشعار فستتوجه طاقتنا لتمزيق بعضنا ببأس بعض في معركة من ينتصر فيها لا شك لن يعامل الأطراف الأخرى معاملة لطيفة.

الرئيس يتحدث أمام مؤتمر الأحزاب السياسية ١٧/١٠/١٩٦٦م

نص الخطاب الذي ألقاه السيد الصادق المهدي

رئيس مجلس الوزراء في مؤتمر الأحزاب السياسية للنظر في

توصيات لجنة الإثنى عشر ١٧/ ١٠/ ١٩٦٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة :

١- أحييكم أطيب تحية وأرحب بكم اليوم في هذا المؤتمر الذي رأت الحكومة أن تعقده اليوم لبحث توصيات لجنة الإثنى عشر المتعلقة بالحل السياسي لمشكلة المديريات الجنوبية.

٢- لا شك أنكم تعلمون جميعاً الاهتمام الفائق بمشكلة الجنوب الذي أولته لها الحكومات المتعاقبة منذ ثورة أكتوبر المباركة، وقد دعت الحكومة الانتقالية الأولى لمؤتمر المائدة المستديرة الذي اشتركت فيه الأحزاب السودانية القائمة آنذاك. كان هذا في الفترة من السادس عشر إلي التاسع والعشرين من مارس ١٩٦٥م. وقد حضر ذلك المؤتمر مراقبون من الدول الأفريقية الشقيقة من غانا، يوغندا، الجمهورية العربية المتحدة، كينيا، الجزائر، تنزانيا، ونيجريا.

٣- وقد اتخذ مؤتمر المائدة المستديرة القرارات التالية:

أ. أن تتخذ الخطوات التالية بواسطة الحكومة لقيادة الحالة في الجنوب إلى الأوضاع العادية:

١. تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومتي السودان ويوغندا بشأن اللاجئين وكفالة استقرارهم.

٢. الاتصال بحكومات البلدان الأخرى بغرض التوصل إلى اتفاقات مماثلة بشأن اللاجئين.

٣. كفالة استقرار المواطنين الموجودين داخل البلاد ممن فقدوا ديارهم وممتلكاتهم.

٤. يطلب من الحكومة: (أ) محاربة المجاعة في المناطق المتأثرة بها في الجنوب، (ب) والتحقيق في الأسباب المزمنة للمجاعة والفيضانات في الجنوب واتخاذ الخطوات الضرورية بشأنها.

٥. إعادة نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة حالياً بالشمال.

ب. تبني الخطوط السياسية التالية:

١- اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم للوظائف التالية :-

- ضباط بوليس وسجون.
- إداريين.
- ضباط صحة ومساعدين طبيين.
- ضباط حربيين.
- ضباط صيد واسماك.

٢- ملء وظائف الإدارة والبوليس وأجهزة الإعلام بالجنوبيين متى توفرت فيهم الكفاءة لذلك. وفي حالة عدم وجود أكفاء أن تتخذ الخطوات اللازمة للإسراع في تدريبهم وترقيتهم.

٣- المساواة في فرص العمل والمساواة في الأجور وعدم التمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغة أو العنصر فقط.

٤- حرية الدين وحرية التبشير في نطاق قانون البلاد.

٥- السماح للأشخاص والمؤسسات بفتح المدارس في نطاق قانون البلاد.

٦- حرية التنقل.

٧- إنشاء جامعة في الجنوب.

٨- فتح مدارس ثانوية للبنات ومدرسة زراعية بملكال.

٩- إعادة فتح مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب بجوبا والمركز البيطري بملكال

١٠- ملء كل وظائف نظار المدارس بجنوبيين أكفاء ويجب ألا يحول الجهل باللغة العربية دون الترقية إلى وظيفة ناظر.

١١- إيجاد عمل للعاطلين.

١٢- تكوين مجلس اقتصادي قومي للتنمية تتبعه وكالة فرعية في الجنوب ومهمة هذه أن تدرس من جميع النواحي المشاريع التى تقدم بها فريق البحوث عام ١٩٤٥ وأي مشاريع أخري بغرض وضع الخطط لتنفيذها، وعلى الحكومة أيضاً أن تدرس مشروع الزاندى.

١٣- إعطاء الأولوية في استغلال الأرض للسكان المحليين وتقديم التسهيلات.

ج. إن الأعضاء الموفدين المشتركين في هذا المؤتمر مصرون على إزالة أسباب الشكوى وتنفيذها الخطوط السياسية المذكورة وهم مستعدون للسفر في حملة من أجل السلام والاستقرار ويؤكدون أنهم سيبذلون كل ما في وسعهم من جهد لإنهاء أعمال العنف خلال شهرين.

٤. أن المؤتمر قد نظر في بعض أشكال الحكم التي يمكن أن تطبق في السودان ولأنه لم يتمكن من الوصول إلى قرار إجماعي كما تتطلب قواعد إجراء المؤتمر.

٥. لذا فقد قررنا تكوين لجنة من أثني عشر عضواً لتتولى بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامة.

٦. وستعرض النتائج التى يتوصل إليها على المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة أشهر..

٧. وأنتم ترون أنه بناء على الفقرة (ج) (٢) قد تم مولد لجنة الاثني عشر وقد أعطيت الصلاحيات الآتية:

أولاً: أن تتولى بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامة.

ثانياً: أن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها.

ثالثاً: أن تخط وسائل إعادة الأحوال في الجنوب إلي الأوضاع العادية وأن تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب واستتباب الأمن وحكم القانون

٨. باشرت لجنة الأثني عشر مهامها حسب صلاحياتها وانسحب منها بعض الأعضاء لأسباب أبدوها تجدوها مضمنة في التقرير وكانت ثمار مجهوداتنا هذا التقرير الذي نضعه اليوم بين يديكم وتلاحظون أيضاً أن إحدى مهامها وهي مراقبة تنفيذ قرارات مؤتمر المائدة المستديرة قد قامت دونها عقبات شتى حالت دون تطبيق جزء غير يسير منها، ولكنها واصلت البحث وتوصلت إلى توصيات معينة. لكنها تركت موضوعين هامين وأساسيين لم تتخذ فيهما قراراً وأوصت بعقد مؤتمر المائدة المستديرة.

٩. وعندما تسلمت الحكومة التقرير هذا قررت أن تعقد هذا المؤتمر:

أولاً: لاطلاع الأحزاب السياسية السودانية على التقرير.

ثانياً: لمحاولة الوصول لاتفاق حول نقطتي الخلاف وهما نقطتان أساسيتان.

ثالثاً: النظر في هل يدعى مؤتمر المائدة المستديرة الممثل للأحزاب السودانية يحضره مراقبون من الدول الصديقة أو لا.

رابعاً: النظر في هل من الممكن أن تجمع الأحزاب السودانية على مشروع للحل السياسي.

وأود أن أقول في هذا المجال إن الأمر برمته موضوع يهم لجنة الدستور. عليه فإن استطاعت الأحزاب السودانية الممثلة في مؤتمركم هذا الاتفاق على حل للمشكلة بما في ذلك نقطتي الخلاف فإن هذا سيسهل مهمة لجنة الدستور كثيراً وأننا قد قررنا الآن تكوين لجنة الدستور القومية التي ستمثل فيها الأحزاب السودانية كلها والمستقلين شماليين وجنوبيين وسنعلن تكوينها في بحر هذا من الشهر إن شاء الله وقد أجريت اتصالات مبدئية مع الأحزاب الشمالية في هذا الصدد وإن مهمتها ستكون أيسر كثيراً إن اجتمعتم على حل للمشكلة وسيقوم السيد وزير العدل بالاتصال برؤساء الأحزاب للاتفاق على الأسس لتعين أعضاء اللجنة.

١٠. أما مؤتمر المائدة المستديرة فإن عقده لا يغني عن تحويل الأمر للجنة الدستور وستكون فائدته هي إطلاع جيراننا عن طريق المراقبين على ما تتخذه من حلول للمشكلة. هذا إذا كنا قد أجمعنا على مشروع الحل من نواحيه جميعها. وأن الحكومة لم تتخذ قراراً في أمر مؤتمر المائدة المستديرة، أما عقده فسيأخذ وقتاً ليس بالقصير لدعوة المراقبين للحضور وسيكون مؤتمراً مجرداً من المناقشة غرضه أساساً إعلان الالتزام الحزبي العام للاتفاق.

حضرات السادة:

١١. إننا قد فرغنا بحمد الله من دراسة الإشكالات الحالية في المديريات الثلاث ووضع الحلول لمواجهة الصعاب القائمة هناك، وإننا قد قمنا بجرد عام لكل ما أنجز في الجنوب في الفترة الأخيرة وقررنا عمل حملة واسعة لإعادة الأمور لطبيعتها وأخرى شاملة للاستقرار ووضعنا الخطط اللازمة لزيادة الخدمات وتنشيط الإنتاج وستبدأ تلك الحملة بزيارتي والوفد المرافق إلى المديريات الجنوبية وقد سبق كبار المسئولين في الوزارات المختصة للمساهمة في تحليل الأحوال هناك للتحضير اللازم.

وهذا وقد قررنا أن يقوم مكتب رئاسة وزير ليشرف على تنسيق الأعمال المختلفة في الجنوب ومتابعة تنفيذ الخطة الشاملة وبرمجة رفع حالة الطوارئ والاندفاع بالاستقرار والتعمير وبرمجة تنفيذ قرارات المائدة المستديرة حسب ما تسمح به أحوال الاستقرار والأمن والنظام.

١٢. نريد أن تؤيدنا الأحزاب السودانية في هذه الخطوات اللازمة – لتنفيذ الخطة الشاملة المبرمجة الموقوتة، وأني أطلب من مؤتمركم هذا:

أولاً: محاولة الاتفاق على نقطتي الاختلاف.

ثانياً: تقديم توصياتكم عن عقد مؤتمر المائدة المستديرة الثاني أم يحصل الاكتفاء بالاتفاق على الالتزام الحزبي وتحويل المشروع برمته للجنة الدستور رأساً، هذا وإني أتمنى التوفيق والسداد لما فيه خير البلاد.

خطاب الصادق عند نهاية حكومته بالستينيات ١٥ مايو ٦٧

خطاب رئيس الوزراء في ١٥ مايو ١٩٦٧م يوم طرح الثقة في حكومته

المصدر: صحيفة الرأي العام- ١٦ مايو ١٩٦٧

سيدي الرئيس:

لقد شاء الله وهو أحكم الحاكمين أن تصل الحركة السياسية في السودان إلى هذا الموقف الذي فيه تناقش المسألة الوطنية على الصعيد العام وأن يطرح لهذه الجمعية ولأول مرة أمر يقرر مصير الحكم في السودان دون أن يكون قد سبقته مساومات الساسة وتسوياتهم، وإني لا أشك أن نتيجة ما نحن بصدده الآن ستكون خطوة إلى الأمام في مجال السياسية في السودان، ذلك لأن الرأي العام السوداني قد سبق المنظمات السياسية في تلمس أوجاع الحركة السياسية، ولأن بعض العناصر الرائدة والواعية قد سبقت أحزابها في الاقتناع بمآخذ الوضع السياسي القائم التي أدت دائما لتسويف الحساب ولضياع كثير من الحقائق في حدود المجالس الضيقة ولكن بغير تدبر. من قبل أسبوعين من العمر المحدد لعهدي في المسئولية أراد الله أن يضع حدا لهذه الأوضاع وأن يكشف المثالب والمآخذ لنواب أهل السودان بصراحة ووضوح فأصبح الإدلاء بهذا البيان علي حتما حيث أصبحت مخاطبة نواب الأمة والرأي العام السوداني به واجبا.

سأتكلم يا سيدي الرئيس ملتزما بالموضوعية وعفة اللسان والبعد عن الإسفاف والمهاترة مناصرا بذلك راية رفعتها في محيط العمل السياسي ولن أتخلى عنها في وقت الشدة.

السؤال الأول يا سيدي الرئيس هو:

ما الذي جاء بنا للحكم؟

أولا: حدث انفجار سياسي في أحد الأحزاب القائم عليها الائتلاف الذي قام بعد الانتخابات العامة الأخيرة وكان الانفجار راجعا إلى امتناع أقلية من أعضاء ذلك الحزب أن تنصاع لرأي الأغلبية فقام ائتلاف جديد يعد شكلا امتدادا لذلك الائتلاف وموضوعا تأكيدا لقرب العنصر الذي منه الأغلبية المذكورة إلى العنصر الذي منه الحزب الآخر المشترك في الائتلاف. قرب من ناحية المنهج السياسي والاتجاه العام هذا كان رأي

أكثر الناس سواء صح أو بطل.

ثانيا: إن أسباب ذلك الانفجار ترجع لاعتبارات حزبية وخلافات داخلية في حزب الأمة ولكنها وحدها لم تكن كافية لتفجير كل الطاقات التي دخلت في المعركة فقد كان الائتلاف الأول مسئولا عن تدهور في حالة البلاد المالية، وكان مسئولا عن إهمال وضع الدستور الدائم، وكان مسئولا عن التخبط في تصريف شئون المديريات الجنوبية، ومسئولا عن انحلال عام في تصريف شئون الحكم مما أثار عمليات المحاسبة والاستجواب لرئيس الوزراء السابق واستفحل الأمر فأدى إلى تغيير الحكومة الائتلافية الأولى بالحكومة الائتلافية الثانية وقد تولت الحكم أثناء الأشهر التسع الماضية فماذا صنعت لهذا البلد؟

سأوضح في اختصار ما أمكن إنجازه في بعض الميادين الحيوية المختلفة، وهي: الدستور، الاقتصاد، المديريات الجنوبية، شئون الأقاليم، الطابع العام للحكم.

- الدستور:

لأول مرة في تاريخ السودان المستقل تقود الحكومة إجراءات وضع مشروع الدستور الدائم بجدية وتذلل العقبات في سبيلها فالحكومة التي تعرضت لهذا الأمر في الخمسينيات تدل وقائع جلسات اللجنة التي أوكل إليها وضع مشروع الدستور على عدم الجدية في وضع ذلك المشروع إذ رفعت أغلبية جلساتها بسبب انعدام النصاب القانوني، كما أن قوادها جروا البلاد عن طريق المناورات والأزمات المفتعلة إلى كارثة حكم استبدادي. والحكومة الائتلافية الأولى التي حكمت في بداية عهد هذه الجمعية كانت تعتبر مسألة الدستور لا تعنيها، وأن هذا من شأن الجمعية التأسيسية، هذا ما ورد على لسان رئيسها، ومع التسليم بهذه الحقيقة فإن المبادرة في شئون الجمعية مسئولية الحكومة، هذا بالإضافة إلى أن هناك التزاما سياسيا في ميثاق الائتلاف يلزم الحكومة بصفتها الأداة التنفيذية بأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن. لقد أمكن قيام لجنة الدستور وشروعها في عملها باجتهاد وقد فرغت أو كادت من بحث المسائل الخلافية الكبرى. ويمكن أن نتطلع إلى ظرف قريب تبدأ هذه الجمعية فيه نظر مشروع الدستور الدائم.

- الاقتصاد

الموقف كما كان في أغسطس:

١- انخفاض في الأرصدة واتجاه نحو التدهور.

٢- الاستيراد موقوف.

٣- عدم تصريف القطن وانصراف عن سوق القطن السوداني.

٤- زيادة الاعتماد على النظام المصرفي في تمويل عمليات الحكومة حتى دخلت المديونية ١٦ مليون جنيها وهي أكثر من الحد الذي يسمح به القانون وأكثر من الحد الذي بررته الاعتبارات الاقتصادية.

٥- انحلال عام في السياسة الاقتصادية:

أ. في حالة الحسابات.

ب. في المخازن الحكومية ونظام المشتروات.

ج. عدم انطباق الميزانية على الواقع.

د. عدم تنسيق بين الهيئات التي تعمل في الحقل الاقتصادي.

ه. عدم تقييم صحيح للموقف الاقتصادي واتجاهاته.

٦- المفاوضات بشأن القروض والمشاريع التي لم تكتمل ومتعثرة.

٧- عدم تحديد السياسة الاقتصادية فيما يتعلق:

أولا: سياسة الإنشاء والتعمير فيما يتعلق:

(١) توزيع ثمارها بين أجزاء القطر.

(٢) استغلال الثروات الطبيعية كاللحوم والمعادن.

ثانيا: التنظيم الاقتصادي بين القطاعات المختلفة العام أو الخاص أو التعاوني.

من هذا كله كان السودان يفقد سمعته ويفقد ثقة العالم فيه.

الإجراءات والسياسات التي اتخذت:

أولا: الأرصدة: ظلت في ارتفاع وهي في نفس المستوى الذي كانت عليه في نهاية ديسمبر، هذا رغم أن المدفوعات في الشهور الأربعة الماضية بلغت حوالي ٢٢ مليونا من الجنيهات ورغم فتح باب الاستيراد ورغم أن كميات كبرى من المحاصيل الأخرى

غير القطن لم تصدر بعد.

ثانيا: فتحنا باب الاستيراد وزدنا المستوردات تحت باب الرخص المفتوحة زيادة ملحوظة.

ثالثا: قللنا الاعتماد على النظام المصرفي وحافظنا على مستوى الاعتماد الذي ارتبطنا به وهو ٦ ملايين من الجنيهات تعادلها ١٦ مليونا في العام الماضي.

رابعا: نجاح السياسة القطنية وتصريف ما يقرب من ٨٠٠ ألف بالة من القطن.

خامسا: إعداد ميزانية واقعية وقد بحثت لأول مرة بحثا دقيقا استعرض فيه مجلس الوزراء نشاط كل الوزارات الحكومية وأصدر توجيهاته في كثير من السياسات. وإعادة النظر في كثير من أوجه نشاط الحكومة، وقد أمضى مجلس الوزراء زهاء ١٠٠ ساعة في بحث الميزانية بينما كانت الميزانية تبحث في الماضي في جلسة واحدة.

سادسا: عمل مجهودات كبيرة لتحسين الحسابات وقد قدم بعضها للبرلمان وبعضها تحت المراقبة كما أن حسابات هذا العام تسير سيرا حسنا.

سابعا: عمل مجهود كبير فيما يتعلق بمخازن الحكومة ومشترواتها كان من نتائجها بيع جزء غير يسير من الفائض وبدأ في تنظيم المخازن وحصرها كما أن نظام المشتروات قد أحكم وكان من نتائجه أن خفضت مشتروات الحكومة إلى مستوى يقل عن السنوات السابقة كما أن الآلات والمعدات التي ظلت معطلة كلها قد استخدمت في مشاريع هامة كمشروع العطش.

ثامنا: قد طرأ تحسن ملحوظ في الإدارة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بوضع ميزانية للنقد الأجنبي ووضع نظام للنقد الداخلي وسيولة الحكومة كما أننا الآن في موقف نستطيع أن نقيم الموقف الاقتصادي واتجاهاته من وقت لآخر ومعرفة الأخطاء ومحاولة تصحيحها في وقتها.

تاسعا: لقد عملنا على استكمال كل المفاوضات والمشاكل المعلقة على سبيل المثال كقرض المياه- قرض المدارس- مشروع الرهد- مشروع كهربة الروصيرص- القرض الكويتي- الامتدادات الزراعية- القرض السعودي- قرض الذرة والقمح- ١٨ مليون دولار مشروع المسح الزراعي في جنوب كردفان في أعالي النيل- تسوية الحسابات

المعلقة مع الهند ومع الجمهورية العربية المتحدة.

عاشرا: لقد حددنا السياسة الإنشائية والتعميرية فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي وبدأ فعلا في حدود الميزانية السابقة لإعطاء أسبقية لمشاكل الإنشاء والتعمير في المديريات في الغرب والشمال والشرق والجنوب والاهتمام بمشاكل العطش - الثروة الحيوانية- الزراعة الآلية- والاهتمام بالمسح الاقتصادي لكل مديرية كما حددنا القطاعات ونشاط كل قطاع.

إحدى عشر: عادت الثقة الخارجية في اقتصادنا إلى درجة ملحوظة نستدل على ذلك باستعداد المنظمات الدولية والدول الأخرى لمساعدة السودان عن طريق القروض والمساعدات الفنية كما تشهد بذلك وفود زيارة المستثمرين الأجانب الذين أتوا لاستطلاع عن المجالات التي حددتها الحكومة.

اثنا عشر: سودنة التجارة الخارجية- الاستيراد الخاص- النظام المصرفي- إعادة تكوينه ليخدم الاقتصاد السوداني وقد فرغنا من إعداد مسودة القانون الأساسي وإعداد الهيئات المتعلقة بكل ذلك، ووضع المبادئ العامة التي سنسير عليها.

تقييم الموقف:

لم يكن بالإمكان علاج كل هذه المشاكل في فترة قصيرة ولكني وضعت الأسس لها ولا زالت بعض المشاكل تحتاج إلى وقت وإلى إعادة نظر ومن أهمها:

أولا: الموقف النقدي للحكومة والذي لا يزال حرجا وأسباب الإيرادات لم تصل المستوى الذي توقعناه وعلى رأسها الجمارك وذلك نسبة لأن الاستيراد لم ينشط بالصورة التي أردناها وقد اتخذ مجلس الوزراء والوزارات المختصة الإجراءات الكفيلة وانعكس الاستيراد أيضا على حصيلة الخزينة من ضريبة الأعمال.

ثانيا: لم نوفق بالقدر الذي كنا نهدف له في تخفيض سعر بعض المواد الهامة المعيشية وهذا أمر كان ولا زال يشغل بال الحكومة.

ثالثا: لقد اتخذنا إجراءات كثيرة لإصلاح اقتصاديات بعض المصانع الحكومية ولكن لا زالت إجراءات أخرى لا بد من اتخاذها حتى تكون هذه المشروعات ناجحة ومثمرة من الناحية الاقتصادية.

رابعا: لا زالت كثير من متأخرات الضرائب لم تجمع ورغم المجهودات التي بذلت ورغم ذلك جمع منها جزء غير قليل.

خامسا: لم نوفق في المستوى المطلوب في محاربة العطالة وكانت الحكومة تعمل لوضع مشروع لذلك لم يكتمل.

الجنوب

كان الحال في شئون المديريات الجنوبية متسما بالآتي:

١- نفرت الحكومة الساسة الجنوبيين ودخلت في عداء علني مع اللجنة المناط بها تحديد المعالم لوضع المديريات الجنوبية في مستقبل الأيام.

٢- عدم إلمام الجهاز السياسي بخطة الأمن ومراقبة تنفيذها.

٣- عدم وجود أي برنامج لتعمير المديريات الجنوبية وبعث الإنتاج والخدمات فيها.

وقد تم في هذا الصدد الآتي:

١- التقدم نحو حل سياسي لمشكلة المديريات الجنوبية بالوصول إلى اتفاق مقبول بين الأحزاب المختلفة وكذلك بتمكين النيابية السياسية عن المواطن في المديريات الجنوبية عن طريق إجراء الانتخابات التكميلية بنجاح.

٢- عقد مؤتمرات في المديريات الجنوبية حضرها المسئولون من كل المستويات لوضع خطة فرعية لإعادة تعمير المديريات الجنوبية.

٣- إخضاع خطة الأمن لمراقبة سياسية وتنسيقها مع المجهود الدبلوماسي للإحاطة بالمتمردين.

٤- وضع تخطيط متكامل بكل هذا للتنسيق وضمان التنفيذ.

- **الأقاليم**

أوضحنا في الخطاب الذي ألقي أمام هذه الجمعية في ٢٧/ ٧/ ٦٦ ما نصه: «لزوم خلق وعي إقليمي لدى قمة المسئولين يعالج الفجوة التي تقوم اليوم بين المسئولين في

الخرطوم وبين الذين يعيشون في الأقاليم».

وقد كانت الفتنة القبلية متأزمة في دارفور وفي كسلا وكان المسئولون بعيدين عنها بل كانوا في بعض الأحوال مسئولين عنها كالفتنة التي نشأت حول توزيع أراضي الامتداد الثاني في خشم القربة، واتخذ فيها جهاز حكومي قرارا ثم اتخذ فيها مجلس السيادة قرارا، ووضعت القرارات أمام المسئولين في المنطقة واشترك أحد الوزراء في القرارين دون أن يحفل بأوجه التضارب بينهما والنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك.

وكانت نتيجة الاهتمام بشئون الأقاليم أن أمكننا والوزراء الذين أخذوا هذه السياسة مأخذ الجد أن نطوف طواف تفقد وتفتيش سبعة من مديريات السودان وأن نعالج المشكلات القبلية المتأزمة.

- **الطابع العام للحكم**

سيدي الرئيس

هذه المنجزات والطابع الجديد الذي اتسم به حكم السودان في هذه الفترة لم تكن سهلة المنال ميسورة التحقيق فقد واجهتنا أثناءها بعض المشكلات والأخطاء والمعوقات فمع أن طابع الحكم الذي نادينا به أن يكون قومي المسلك إلا أن نفرا منا لم يستطع التخلص من الحزبية الضيقة مما أدى إلى تدخلات في العطاءات وتدخلات في توزيع الخدمات والتعيينات. تلك التدخلات لم تمكنا من إيقاف ما وقع في أيدينا منها في الفترة الماضية وسأقترح في ذيل هذا الخطاب قيام لجنة لتقصي الحقائق عن استغلال النفوذ السياسي على أن تعين هذه اللجنة لجنة اختيار اللجان وأن تكون مهمتها فحص هذه البيانات وعمل تقرير بما تطلع عليه لمعلومية أعضاء هذا المجلس الموقر في جلسة مقفولة وأن تضيف إلى مهامها تبيان مسألة الأرصدة أيضا.

سيدي الرئيس

لقد اتسمت الفترة المذكورة أيضا بتكرار أزمات في المسرح السياسي فما هو سبب تلك الأزمات؟

١- حدثت أزمة عند تكوين الحكومة الائتلافية الثانية بسبب امتناعي عن تعيين بعض من اشترك في الحكومة الائتلافية الأولى ومع أن أسس تعيين الوزراء التي اتفقت

عليها مع رئيس الحزب المؤتلف كانت تمكنني من ذلك الامتناع ويسمح بتعيين اثنين فقط من الذين اشتركوا في تلك الوزارة إلا أنني تفاديا للأزمة التي نشبت وحرصا على وحدة الحزب الحليف تنازلت عن ذلك الموقف. وسويت الأزمة باجتماع اتفق فيه على التعاون.

٢- وفي ديسمبر ١٩٦٦م نشأ خلاف حول رغبة بعض العناصر المشتركة في الحكومة في تأجيل الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية، وبسبب عدم رضا رئيس الوزراء على تأخير السيد وزير الحكومة المحلية لأوامر التأسيس ولتقرير الإصلاح الزراعي إذ أن مجلس الوزراء قد فرغ من قانون انتخابات الحكومات المحلية في أوائل أكتوبر كما أن اللجنة الوزارية التي كلفت بتقديم توصيات حول الإصلاح الزراعي والتي فرغت من عملها في أوائل أكتوبر لم يأت تقريرها للمجلس حتى ذلك الوقت وحدث بالإضافة إلى هذا اتجاه رئيس الوطني الاتحادي إلى تعيين وزير كان رئيس الوزراء يرى أن يعين خلافه من الحزب الوطني الاتحادي وانفرجت تلك الأزمة بالاتفاق على التعاون ووعد وزير الحكومة المحلية أن يقدم الأعمال المنتظرة وسحب اقتراح تأجيل الانتخابات، وتركت مسألة المقعد الوزاري الشاغر لرئيسي الحزبين، وقد أصدر رئيسا الحزبين بيانا أوضحا فيه الملابسات التي أدت إليه بشأن ملء ذلك المقعد وأصدرت سكرتارية الهيئة البرلمانية للوطني الاتحادي بيانا مناقضا لبيان الحزبين وسكت عنه تفاديا لاستمرار الأزمة.

٣- وحسب تطور الأحوال فإن تقرير اللجنة الوزارية بخصوص المشاريع الخصوصية لم يصلني إلا في منتصف يناير كما أن أوامر التأسيس للمجالس لم تأت إلى مجلس الوزراء إلا في أواخر أبريل وفي هذا الأثناء كانت تتخلل العلاقات الوزارية بعض الاحتكاك الناشب من تصرفات وزير الحكومة المحلية فشكوته لرئيسه ثلاث مرات وطلبت منه نفي ما نسب إليه في الصحف فلم أجد في كل هذا جدوى.. وقد كان أثناء الفترة التي توليت فيها المسئولية يحضر دائما لكل اجتماع متأخرا ساعة وكان يسافر من العاصمة لأي شأن من الشئون دون علمي ويحول بيني وبين تقويم هذا المنهج الائتلاف القائم. ثم تدهور الحال في الأسابيع الماضية فأصبح ينقطع عن اجتماعات مجلس الوزراء دون مبرر أو عذر فشكوت هذا الحال مرة أخيرة للسيد رئيس الوطني الاتحادي ووعد بان يتحدث إليه. وفي بداية هذا الشهر وبعد انقطاعه عن مجلس

الوزراء بحثت عنه في مكتبه ولم أجده وذلك للاستفسار عن بعض الشئون التي ما زال مسئولا عنها وليؤكد أو ينفي خبر نشره لتقرير اللجنة الوزارية للإصلاح الزراعي في جريدة الأيام فلم أعثر عليه في نطاق العمل والمسئولية فكتبت إليه مستفسرا مستجوبا ولم أحظ حتى الآن برد. لقد تصرف هذه التصرفات معتمدا على وجود عصبية حزبية تحميه واحتملت هذه التصرفات محافظا على الائتلاف فأصبحنا من خوف الخلاف في خلاف، ومن خوف النزاع في نزاع. لم يكن مسلك وزير الحكومة المحلية هو الإشكال الوحيد وقد نشأت أخطاء واحتكاكات أخرى من الوزراء وبيننا وبين مجلس السيادة ولكنها لم تتخذ طابع التكرار المزمن كما كان موقف السيد وزير الحكومة المحلية. إن مسلك وزراء الحكومة الائتلافية الثانية كان في عمومه إذا استثنينا مسلك وزير الحكومة المحلية منسجما متجانسا وإنني احمد لغالبيتهم نسيان العصبية الحزبية والتصرف بمسئولية ومراعاة الصالح العام في مناقشات المجلس وقراراته.

كيف نشأت الأزمة الأخيرة؟

أولا: في أواخر أبريل صرح السيد وزير الحكومة المحلية بأن الوطني الاتحادي قرر أن الائتلاف القائم قد استنفذ أغراضه ووجب إلغاؤه وكنت أنا في ذلك الأثناء في طواف على مديرية كردفان.

ثانيا: عند عودتي وجدت سؤالا من السيد نائب دائرة الزراق عن اتجاه الحكومة لحل الجمعية شهر يونيو وعرضت الأمر على مجلس الوزراء في اجتماع ١٩/ ٤/ ١٩٦٧م. وقال لقد ثبت وجود إفلاس خطير ووجود بعض التيارات السياسية التي تؤدي إلى خراب لا محالة واقع.

وتساءل كيف يمكن الاقتناع بوجهة نظر رجال عملوا معي طوال التسعة أشهر ولم أسمع منهم نقدا أو خلافا، وتطرق في حديثه إلى الرايات التي رفعت. فقال: لقد رفعنا رايات الديمقراطية ورايات المحافظة على الدولة الحديثة وسنسير على الدرب دون وجل.

والآن وقد فرغت اللجنة القومية للدستور من وضع المبادئ الرئيسية للدستور فإني أقترح الآتي:

١- أن تؤيد الجمعية قيام لجنة منبثقة من الجمعية التأسيسية لمساعدة اللجنة

القومية.

٢- أن توافق الجمعية على تعديل الدستور لمد أجلها. ذلك لأن كثيرا من الساسة لا تربطهم المواثيق والعهود ولا بد من وجود رقابة عليهم.

٣- أن يؤيد قيام حكومة قومية.

٤- أن يعاد تكوين مجلس السيادة بما يمكن من التشكيل القومي.

٥- أن تجري التعديلات الدستورية لكفالة:

أ. أن تقوم الحكومة القومية بالتحضير للدستور الدائم.

ب. إدارة شئون البلاد في مسلك قومي.

٦- تشكيل لجنة لتقصي المخالفات واستغلال النفوذ.

٧- دراسة تقرير لجنة الإصلاح الإداري.

٨- وضع ميثاق قومي تشترك فيه الأحزاب توافق عليه الجمعية.

وفي ختام خطابه قال السيد الصادق المهدي إن الحركة السياسية قد وصلت منتهى العبث وللجمعية أن تحسم الأمر.

بيان توحيد حزب الأمة ٧ أبريل ١٩٦٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان توحيد حزب الأمة وعودة الصفاء إلى صفوفه

القاه الإمام الهادي المهدي

في الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة ببيت الإمام المهدي بامدرمان

أبريل ١٩٦٩م

تأكيداً لتوحيد حزب الأمة وأنصهاره في جهاز وطني واحد بعد انشقاق دام لحين من الوقت رأينا أن نصدر البيان التالي:

لقد تعرض حزب الأمة إلى انقسام مؤسف أعاق مسيرته التاريخية الكبرى وعطل عجلة التطور والتقدم في البلاد وأشاع القلق بين جماهير حزبنا التي أضيرت مصالحها وبين المشفقين على البلاد من أثر الاختلال الكبير الذي نشأ في ميزان القوى السياسية نتيجة لذلك الانقسام.

إن حزب الأمة امتداد طبيعي متطور مع الزمن لحركة تحررية كبرى حققت استقلال السودان في القرن الماضي، ووحدت أقاليمه، وجمعت الشعب كله في صف واحد في ظل دولة إسلامية وطنية- وهو التجمع الشعبي الكبير الذي أقام الدعوة الاستقلالية ووقف بجانبها قويا شامخا يتحدى الاستعمار والدعوات المضادة وظل رجاله يكافحون ضد عدو قوى مقتدر ويقدمون التضحيات حتى شاء الله أن تتحد كلمة الشعب بعد نضال مرير ويعلن الاستقلال وكان حزب الأمة طوال سنين الكفاح من أجل التحرر من نير الاستعمار المحور الذي تدور حوله كل القوى الوطنية الاستقلالية والمحرك الذي يبعث الحياة فيها.

وفي خلال سنوات الحكم العسكري الذي اغتصب إرادة الشعب وأهدر حقوقه قاد

حزب الأمة معركة الديمقراطية وحكم الشورى والتفت كل القيادات السياسية المعارضة تحت لوائه في معركة طويلة انتهت بانتصار الشعب في ثورة أكتوبر الخالدة وزوال عهد الطغيان والاستبداد، وكان حزب الأمة خلال الثورة عملاقاً قوياً بارزاً في توجيه الثوار ودعم الصف الوطني وأسهمت جماهيره في العاصمة والأقاليم بقدر عظيم في إشعال نار الثورة وإذكائها وفرض إرادة الشعب والعودة إلى حكم الشورى.

إن تاريخ حزب الأمة حافل بالبطولات والتضحيات والأمجاد ونحن إذ نعلن توحيده اليوم بعد انشقاق إنما نستهدف إعادة الاستقرار السياسي للبلاد، وكتابة الدستور الدائم الذي طال ترقبه، ورفع مستوى المواطن السوداني، والأخذ بيد الأقاليم المتخلفة لتلحق بالركب، وإزالة المظالم الاجتماعية، وخلق مجتمع الكفاية والعدل، وقيام حركة سياسية متطورة توجه الطاقة الشعبية وتدفعها دفعاً قوياً نحو الإصلاح والتجديد والتقدم المطرد المخطط.

وإن قيادة حزب الأمة استشعاراً منها بمسئوليتها الكبرى إزاء الوطن والشعب وإزاء كيانها التقليدي العظيم العريق قد تجاوبت بإعلان التوحيد مع مشاعر ورغبات جماهير حزبنا ومع الجهد الكبير الذي بذله الكثيرون من المواطنين الحادبين على مصلحة بلادهم لتحقيق هذه الغاية.

ولقد تم بعون الله الاتفاق على توحيد الحزب على أسس سليمة روعيت فيها ظروف حزب الأمة التاريخية ومسئوليته عن بناء الحاضر والمستقبل المفتقرين إلى الإصلاح والتجديد.

وهذه هي الأسس والمبادئ التي تم الاتفاق عليها:

١. حزب الأمة حزب عصري ديمقراطي مفتوح لكل السودانيين ويكون ملء المناصب القيادة فيه بالانتخاب، ويخضع الأشخاص الذين تم انتخابهم لتولي المسئولية للمحاسبة من أجهزة الحزب وتتخذ القرارات في كل المسائل التي تخص سياسة الحزب والبلاد برأي الإغلبية.

٢. بالنظر لزعامة السيد الإمام الهادي المهدي في الحزب والبلاد فإنه هو المرشح الوحيد لحزب الأمة لرئاسة الجمهورية في ظل دستور البلاد الدائم.

٣. يلي السيد الإمام الهادي المهدي في سلم مناصب الحزب العليا السيد الصادق المهدي بحكم انتخابه السابق ليمارس جميع صلاحيات رئيس الحزب، ويباشر مسئوليات الأمانة العامة، ويتولى رئاسة الجهاز التنفيذي في أي حكومة يؤلفها حزب الأمة أو يشترك فيها، وهو يؤدي هذه الأعباء بتفويض من السيد الإمام الهادي ومن أجهزة الحزب ويكون خاضعا لمحاسبة تلك الأجهزة.

٤. قيام مجلس عال يتولى وضع سياسة الحزب العليا والإشراف على إدارة شئونه ومحاسبة الأجهزة التنفيذية حتى يتم وضع دستور الحزب الموحد وتنتخب بموجبه أجهزة الحزب.

٥. لقد اجتمع شمل حزب الأمة على التضامن والصلح بين جميع عناصره وأفراده.

وانطلاقا من هذا الوضع الذي اتفق عليه واستنادا على هذا المفهوم يعيد المجلس العالي النظر في الأوضاع السياسية الراهنة ويحدد مواقف الحزب الموحد منها وهذه الأوضاع هي:

أ. أهداف حكم البلاد في الفترة الانتقالية الحالية وشكل الحكومة التي يراها الحزب في هذه المرحلة.

ب. وضع الدستور الدائم للبلاد.

ج. الموقف من القضية الدستورية.

د. دراسة وإعداد منهاج الحزب للأخذ بيد البلاد في هذا الظرف الحرج من تاريخها.

وإننا إذ نزف البشرى لجماهير حزبنا بهذا اللقاء نطلب إليهم أن يعلنوا صلحا عاما شاملا بينهم وأن يوحدوا لجانهم وجهودهم السياسية لمواجهة الأعباء الوطنية الكبرى التي ستلقى على عواتقهم في الغد القريب.

وسنوضح فيما بعد الإجراءات التفصيلية التي ينبغي أن تتبع عند توحيد الهيئات المركزية والإقليمية في جهاز واحد.

لقد بدأت مسيرة حزبنا الكبرى من جديد وإننا لنتطلع إلى الغد المشرق إن شاء الله

بقلوب عامرة بالإيمان بالله وبالثقة العظيمة بهذا الشعب النبيل الذي نؤمل أن نقدم له قيادة عاملة وجادة ترتفع بمستواه في كل الميادين لنحارب الفساد والمفسدين وندفع بطاقاته الدفاقة القوية نضال العرب والمسلمين لتحرير الوطن العربي المغتصب، وكفاح الشعوب الأفريقية المستعمرة ونضالها في سبيل الاستقلال وفي الأخذ بيد شعوبها لمستقبل أفضل وغد مشرق.

والله الموفق.

الاثنين ٢٠ محرم الموافق ٧ أبريل ١٩٦٩م

الإمام الهادي المهدي

السيد الصادق المهدي